بسم اللہ الرحمن الرحیم

محرم آفندی

شرح

شرح ملا جامی

تالیف

الحاج عبد اللہ بن صالح ابن اسمٰعیل

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ فون ۲۶۶۲۲۶۳

الجلد الاول من محرم

وحاشية مولانا البسنوي على الجامي من بحث على
العصام الى تمامها

معارف نظارت جليله سنك ۲۹۵ نومرولی وفی ۲۹ جمادی الآخر ۳۱۸ وفی
۱۱ تشرين اول ۳۱٦ تاريخلی رخصتنامه سيله طبع اولنمشدر .

پاکستان

مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ — کوئٹہ فون ۸۴۳۲۶۴

الجلد الاول من محرم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حمد المن جعل شجرة العلم مثمرة بالادب الذى صار لحصول المقصود كالدليل وشرف بعض عباده بفوائد ضيائية بها يرون سواء السبيل والصلوة والرضوان والتحية والسلام على خير خلق الله الملك الجليل محمد المصطفى لتبليغ الرسالة وايضاح الايات الكافية حسبما تعلق به ارادة العزيز الجليل وعلى آله المعرب كلمتهم عن الحق الصريح واصحابه المبنى كلامهم على الشرع الصبيح ماتناوب النور والظلام وتعاقب الليال والايام وبعد فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه القدير محمد بن موسى البسنوى المعترف بالعجز والتقصير ان بعض الازكياء من اصحاب الاشتغال اسعدهم الله

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال (الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل الاختيارى من العام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط وعام باعتبار المتعلق كما قيل من العام أو غيره يعنى سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحامد فحمدلة مكافاة لما وصل مثل حمدت زيدا على انعامه اولم يصل مثل حمدت زيدا على حسنه واما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعنى يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لايكون الا من انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط فى الوصف بالعلم باللسان والثانى فقط فى الوصف بالجنان فى مقابلة الاحسان كذا فى المطول واللام فيه للجنس او الاستغراق ولايكون للعهد اذلا عهد لا فى الذهن ولا فى الخارج وسيأتى له زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت اوكائن وهو ضد العدو من الولى بمعنى القرب وكل من ولى امر احد فهو وليه اى قريبه وصديقه او من الولاية لان كل من ولى امر احد فهو وليه يعنى حافظه وناصره وكلا المعنيين ههنا جائز اما على الاول فالمعنى جنس الحمد اوكل حمد لمحب كل حمد على ان تكون الاضافة فى وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الا حمده اوحمد من يحبه واما على الثانى فالمعنى ان جنس الحمد اوكل حمد لمن ولى امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه فى الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما قال

لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا ليحصل للسامع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهى من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء وتضرع وتذلل مبتدا (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع الى الولى تقديره على نبي ولى الحمد والنبي اما من النبوة وهى ما ارتفع من الارض سمى به لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبئ على وزن جرى وعلى الاول نبو مثل غبيو سمى به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى ❋ يا ايها النبي بلغ ما انزل ❋ الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى والصلوة على النبي المعهود فى القلوب وقد تكون جنسية واستغراقية فالمعنى حينئذ والصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص بنبينا ايضا وان كان عاما فى نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام احرى اعنى اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لمتابعة النبي عليه الصلوة والسلام كأنهم استحقوها اصالة مثل قوله تعالى ❋ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ❋ يقال آل الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه والصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم يعنى يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى ❋ تنزل الملائكة والروح ❋ واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثانى فيكون من باب عطف العام على الخاص لان آله ايضا اصحابه فيتكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباء والآل اصله اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال ❋ فابداله من همزة هاء اصلها ❋ وقد قال بعض الناس من واو ابدلا ❋ ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجياع وشبعان ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته

تعالى ووفقهم للاستكمال طلبوا من تحشية نحو الشيخ الفاضل عبد الرحمن الجامى قدس الله بسره السامى لما وجدوا لطايف مبانيه تحت ردود بعض الفضلاء مغمورة ونفايس معانيه بحجب الفاظهم مستورة فتفكرت الى ان تيقنت بان هذه مصلحة عظيمة وتحققت انها من المواد التى فيها منافع جسيمة فانها امر يرجع الى خدمة الدين المتين نوع امداد لطالبى الرقى الى معارج النظم المبين فشرعت فيه قاصدا التوسل به الى مزيد عنايت سيد المرسلين من ارحم الراحمين واحسان شفاعة سند الانبياء المشرف بخطاب وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب (قوله الحمد لوليه) دل بلام الجنس والاختصاص على انه لا يكون لغيره كما نطق به قوله عز وجل له الملك وله الحمد وانما سلك هذه الطريقة ولم يصرح باسمه سبحانه لاشتمالها على زيادة امر لا يحصل بغيرها اعنى الدلالة على اهليته تعالى للحمد بالمطابقة مع ان المراد مما يسبق الى الاوهام العامة ايضا اما الظهور جريانه او الشيوع

واختلف فى تفسيره وهم عندوفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام (اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) كذا فى حاشية المطول (المتأدبين) صفة الال والاصحاب على سبيل البدل اومن باب الحذف والتفسير الابهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأدبين واصحابه حذف الوصف الاول اختصارا اوذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس امأادب النفس فلان الال والاصحاب كانوا متأدبين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وآداب نفسه التخلق بخلق القرآن وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر كما قال الله تعالى ﴿انك لعلى خلق عظيم﴾ وهو خلق القرآن الكريم واماادب الدرس فلان النبى عليه السلام كان يبلغ الكتاب والاحكام كما قال عليه السلام فى اثناء وعظه الا هل بلغت قالوا بلى قال فيلغ الشاهد الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبى عليه السلام اياهم (بآدابه) جمع ادب يعنى اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبى عليه السلام لهم وفى ذكر الادب براعة الاستهلال لان النحو قسم من الادب (وبعد) الواو ابتدائية وبعد ظرف من الظروف المكانية استعير ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد مبنى على الضم لما تقرر فى موضعه تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليه والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها المقدرة لان ماقبل بعد مظنة امايدل على الفاء فى قوله فهذه اولانها مقدرة فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لامنع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل فى اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية فى عمل الظرف لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل (فهذه) اشارة الى المسائل التى كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية اواشارة الى مافى الذهن بناء على تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفى محشى عصام اى هذه الامور الحاضرة فى العقل استحضر المعانى التى سيذكرها فى كتابة على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما تستعمل فى الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة فى مرأى المخاطب امالكمال اتقان هذه المعانى حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا صارت المعانى عنده كالمبصرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفى ذلك مبالغة فى حث الطالب على تحصيل المعانى الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ (فوائد) خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهى مااستفيد من علم اوجاه اومال يقال فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعنى امور ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل (وافية) من وفى الشئ اذا تم بنى مثل رمى يرمى وفيا على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لانقصان فيها

استعمال الحمد فى حقه تعالى دون غيره وهو الوصف بالجميل على جهة التعظيم والتبجيل فاذا ذكر فى الكلام صريحا يكون الكلام حمدا على تقديرى الانشائية والاخبارية جميعا وذلك لان اثبات الحمد لشئ يدل على كونه متصفا بالجميل الذى وقع فى مقابلته الحمد ولذلك اثبت له فيكون حاصل الكلام توصيفا له بالجميل على وجه الاجمال اولان اثبات الحمد له توصيف بجميل خاص وهو ثبوت الحمد له اى المحمود به فمع يدل تفصيلا على الاتصاف بالكمال واما لانهم عدوا وربط الحمد به حمدا فكأنهم جعلوا اعطاء الحمد لشئ حامدية وهذا تخيل مناسب لمذاق العرف ولذلك تراهم يستعملون فى مقام الحمد لفظ الحمد او مايشتق منه ثم ان بعض الناس قد ذهب الى ان الحمد المبنى للفاعل ثابت له دون غيره والمعنى ان الحامدية له تعالى مختصة به لاتتأتى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولذا اختاره نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه هذا وهو مذهب عجيب وتفرد غريب فان ممنيته

واللام في (لحل) متعلق بقوله وافية على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني ان يكون الاصل زائدا والمضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لايضاح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله (للعلامة) الكافية في تقدير الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهي مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر ليكون مبنيا للمفعول بالواسطة يعني يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول لحل الكافيه حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله تعالى ﴿واتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفا ومن اراد تحقيق المرام فليطالع العصام (المشتهر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازما ومتعديا كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء النسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضائل تفضيلا لاشتهاره واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء في المدح (في المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار (والمغارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظا فلرعاية السجع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقا ومغربا وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثني في قوله تعالى ﴿رب المشرقين ورب المغربين﴾ باعتبار مشرق في الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخا ومشيخة وشيخوخة من ظهر فيه سنه اي علامته او من خمسين او من احدى وخمسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل اي وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفا به للتعظيم باعتبار كونه موصوفا باوصاف الشيوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجبا السلطان زمانه (تغمده) من التفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود وتغمده الله برحمته غمده بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضا للتشبيه المذكور في النفس وتخييلية وهي اثبات مايلزم المشبه به من الغمد للمشبه (الله بغفرانه) متعلق بقوله تغمده اي ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشيء النفيس بالاثواب الفاخرة (واسكنه) اي اسكن الله الشيخ يوم القيامة (بحبوحة) بالباء الموحدة من تحت وبعده حاء مهملة

اللغوي والعرفي وهو انه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما كما ذكره المحققون يشهد ان ببطلانه لان كلا منهما بحيث لا يتصور في حق الخالق ثم اذا اعتبر على الاول من المبني للمفعول يصير وصفا له عز اسمه لكن المدعى مبني على خلاف واما مانقله من الاثر فمحمول على ماهو الغرض من ماهيته اللغوية راجع الى ماذهب بعض الصوفية من ان حقيقة الحمد اظهار الصفات الكاملة فان هذا كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا وهو اقوى الا يرى ان آثار السخاوة تدل عليها دلالة قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال لان دلالتها عليها وضعية فالله سبحانه وتعالى لما بسط الوجود على الممكنات ووضع عليه موائد الكرم والجود فقد كشف عن صفات كماله واظهرها بدلالات قطعية غير متناهية فان كل موجود يدل عليها بوجه لا يتصور ذلك في العبارات الدالة عليه ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك فان قلت فليكن مبنى كلام ذلك البعض هو المنقول عن ذلك البعض قلنا لا يستقيم

و بعده باء ايضا و بعدها واو و حاء كذلك على وزن فعلولة الشئ الوسط لا افراط ولا تفريط منسوب على الظرفية (جنانه) بكسر الجيم جمع جنة و بالفتح القلب و المراد ههنا الاول وهي في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر و النخل سميت بها لاشتمالها على الاشجار و النخيل يعني اسكنه الله وسط جنانه (نظمتها) النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك اي جمعت الفوائد الوافية (في سلك) متعلق بالنظم و السلك الخيط (التقرير) يعني قراردادہ و المراد به ههنا اما اخذ المعنى او لمعنى العرفي وهو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل و المقام و على التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به اي المشبه اي جمعت الفوائد التي هي المعاني بمعنى الفاظها في التقرير و التلفظ الذي هو كالخرز في السلك و وجه الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء و حسن الاجتماع و الالتئام و قيل التقرير جعل الشئ في قراره او الحمل على الاقرار و الحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب (وسمط) عطف على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك ما دام فيه الخرز (التحرير) وهو التقويم و الاضافة فيه من قبيل لجين الماء اي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز و التحرير الذي هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ ففيه تدرج و ترق من الادنى الى الاعلى (للولد) متعلق بنظمتها الولد المولود (العزيز) فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الذكاء و الفضل فوصفه به في قوة وصفه بالذكاء و الفضل فكأنه قال للصبي الموصوف بالذكاء و الفضل (ضياء الدين) هذا لقبه عطف بيان او بدل منه و الثاني هو الاولى (يوسف) اسمه عطف بيان (حفظه) اي يوسف (الله سبحانه عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التلهف و التأسف) كلاهما بمعنى واحد وهو الغصة و الكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا في الدنيا و الاخرة (وسميتها) اي سميت الفوائد التي نظمتها عطف على نظمتها و التسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيدا و تتعدى الى الثاني بالباء نحو سميت ابني بزيد و ههنا من القسم الثاني (بالفوائد الضيائية) و هذا من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية و انما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها و لكون اللقب اشهر من العلم في اكثر الاستعمال نسب اليه و لان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضئ القلوب و يزيل عنها ظلمة الريوب فللتفأول تنسب اليها و قيل المقصود الاصلي في التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه و الا فالنسبة الى الاول و المقصود الاصلي ههنا الجزء الاول لان المصنف كأنه وصفه بالضياء كما في وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عبدي لامنافي و في ابن الزبير زبيري و في امرئ القيس قيسي قوله (لانه) علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا

على هذا ايضا اذ لا ارتياب في ان مرادهم بيان الحمد القائم بالمخلوق دونه تعالى سلمنا التعميم لكن لا سبيل الى التخصيص كما لا يخفى و ايضا يلزم ان لا يكون اظهار العبد لانواع الصفات الكمالية و وصفه بالجميل في بعض الصور و فعله المنبئ عن التعظيم حمدا له تعالى فان قلت انما المراد به ما هو اظهار الصفات بحسب الافعال فقط وهو لا يمنع كون غيره من غيره حمدا له كيف لا وقد دل على ذلك بقوله وهذا اعلى و اجل افراده قلنا هذا قصد بناقضه صريح كلامه مع انه ما لا يصح في نفسه لضرورة ان هذا ليس فردا خاصا به تعالى وقد اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ذلك عصمنا الله تعالى عن امثال هذه الاوهام و جعلنا من زمرة عبادة المتصفين بسلامة الافهام (قوله والصلوة على نبيه) لما كان الله تبارك و تعالى ارسل الينا نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم و هدانا الى الاسلام وجب علينا الاستعانة به و بمن يقوم مقامه في تحصيل الكمالات المتعد بها الجليلة شانها بالتوسل به بافضل الوسائل اعني الصلوة و ما يجري مجراها من الثناء فان هذه

الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره وفسره به وانما اورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقرتين عن المساواة تدبر (كالعلة الغائية) وهي ماتقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي مقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ❁ ليس كمثله شئ ❁ فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة كما عرفت فاعلم ان العلل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا جرم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر واورد بالماضي للتفاؤل واظهار الحرص وابراز غير الواقع منزلة الواقع وللاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف (وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل او شرب ومعناه الباقي ويجئ ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون للمدعو له انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير العائد له وثانيا بالعطف يعني يكون من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو من ابتدأ في كل شئ يقال له في ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح رحمه الله (من اصحاب التحصيل) احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان هذا اللفظ يعني لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل به (وما توفيقي) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات فالمعنى وما كوني موفقا يعني فما تكون اسبابي موافقة لمسبباتي بشئ من الاشياء (الا) بمعونة (الله) تعالى اياي وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على الشئ فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كوني او ما اكون مستعدا على الاقدام بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما تكون افعالي موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل وهو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيري موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبد يدبر

الكمالات لا يحصل الا بالاستعانة بالنفس الكاملة التي ارسلت لتكميل النفوس ولم ينسخ احكامها بعد السر ليس المقام مقام بيانه وان كان الفيض على النفوس الناقصة المستكملة في كدورات الطبيعة مطلقا حاصلا بتوسط غيره من عداد النفوس المستكملة اياها بحسب استعدادها ان خير فخير وان شر فشر هذا ومن البين ان الاستعانة به لا يحصل الا بالتوسل اليه وبقدر تفاوته قوة وضعفا تتفاوت الاستعانة فيتفاوت الكمالات الفايضة به والاستعانة ممن يقوم مقامه توسل اليه واستعانة منه بواسطة القايم مقامه وهذا اوجه مااشتهر من ان الصلوة على النبي عليه السلام ليس كالصلوة على آله فانه قصدا وهذا تبعا واذا فهمت ذلك علمت سر وجوب الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام شرعا وانها واجبة عقلا وترك التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم ليس لما سبق لان الصلوة لا تختص به صلى الله عليه وسلم بل تعممه وغيره من ذوى الانفس القدسية وكثير اما يصرح بتعميمها بل للاعتماد على القرينة وهو ارداف الصلوة على الآل

والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق فى الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التى للشيخ زاده (وهو حسبى) الواو للحال والجملة حال اى حسبى وكافى فى جميع مهماتى ومراداتى (ونعم) الواو للعطف (الوكيل) فاعله امامعطوف على حسبى عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا فى المطول او على حسبى عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى ﴿نعم العبد﴾ اى نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف اما على الاول فيقال اللفظان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما فى الثانى فيقال وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب فى اول هذا الكتاب لفظ الحمد والصلوة على نبيه وخالف السلف فيهما لانهم كتبوهما فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتى تفصيله (بحمد الله سبحانه) متعلق بقوله لم يصدر (بان جمله) متعلق به ايضا اى جمل المصنف الحمد لله (جزء) مفعوله الثانى (منها) الجار والمجرور صفة لجزء والضمير البارز راجع الرسالة اى بان جعل المصنف الحمد لله جزء من الرسالة كتبا لان الجزئية لاتكون الا بالكتابة لا قولا ولا قلبيا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحمد القولى ولا بالحمد القلبى فعدم التصدير بالحمد الفعلى او القلبى حين الشروع فى شئ من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتى له زيادة تفصيل اللام فى قوله (لنفسه) متعلق به ولك ان تقول انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه فى الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبى عليه السلام والباء فى قوله (تخييل) متعلق بقوله هضما وهو القاء الشئ فى الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعنى بالقاء المصنف هذا المعنى اى نقصان كتابه فى نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اى ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابى ومؤلفى مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من حيث صغر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدر به) تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم (على سننها) بفتحتين الطريق اى طريقها

والصحب فيكون الاضافة على الاصل اعنى العهد وتجويز كونها للجنس والاستغراق على ان يكون المعنى والصلوة على كل نبى له تعالى يأباه ذلك (قوله المتأدبين بآدابه) قيل فى الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه مأدبون بآداب نفسه وآداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام انتهى ومقتضاه ان ادب النفس للصحابة ما استفاده وبصحبة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من مشاهدة افعاله ومعاينة اخلاقه وادب درسهم ما اخذوه من لسانه من الشرايع وليس الامر كذا لضرورة ان ادب النفس للشخص ما خلقه الله عليه من المندوب اى ما كان حاصلا له من الظرف وحسن التناول بلا واسطة وكسب وتعلم وادب الدرس ما حصل بتلك الواسطة وقد ذكر ثعالبى فى التمثيل ادب النفس خير من ادب الدرس وايضا لا يقال لصاحب ادب النفس انه متأدب بل اديب قال فى الصحاح على النشر الترتيبى تقول ادب الرجل بالضم فهو اديب وادبه فتأدب لا يقال لعله اراد ان الاصحاب اخذوا من النبى صلى الله عليه وسلم ادب

من البسملة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو
عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور يستلزم
الاقطعية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد (على الابتداء)
فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا) لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا
(حتى يكون) كتابه هذا (بتركه) اى بترك الحمد كتبا او فعلا (قطع) ويدخل تحت قوله
عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدا فيه بالحمد لله فهو اقطع وفى رواية فهو اجذم (لجواز
اتيانه) اى المصنف (بحمد الله) قولا وفعلا (من غير ان يجعله جزأ من كتابه) بان يقول
الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى بقلبه وباله ولكن لم يجعله جزأ من كتابه هضما
لنفسه وهذا اولى والق (وبدأ) الواو للاستيناف يعنى جواب عن سؤال مقدر تقديره
كان وظيفة من اشتغل فى النحو ان يشتغل اولا بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما
الا ان المصنف ابدأ فى هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام
فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يعنى كان من دأب المصنفين ان يذكروا
قبل الشروع فى المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعى العلم يعنى
ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية
وهما صفتها كما ان الذات مقدمة على الصفة كذلك ههنا فما يعرف الموصوف لم يعرف
الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث فى هذا الكتاب) اى الكتاب المسمى بالكافية (عن
احوالهما) اى الكلمة والكلام يعنى الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وغير ذلك
واذا كان الامر كذلك (فما لم يعرفا) مبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان
اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايا ما كان فمعرفة
الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذات (كيف
يبحث عن احوالهما) يعنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات
ما دامت الذات لم تعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند
المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ فى تعريف المعرب التركيب
حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام
(لكون افرادها) اى افراد الكلمة (جزأ من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثل
قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثلا قولنا زيد وقائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤه من
زيد قائم فتكون افرادها جزأ من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزأ من مفهومه) اى
الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك
زيد قائم شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد وهو شخص معين ومفهوم قائم
ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصفة بالقيام جزؤ من قولك
شخص معين وذات معينة بالقيام او الجزؤ مقدم على الكل طبعا فقدم الاول على الثانى

نفسه وادب درسه جميعا لانه مع ما فيه يأباه قوله وهو تبليغ الكتاب والاحكام وينبغى ان لا يتوهم اختصاص ذلك بمن عاشر فى زمنه وتشرف بشرف صحبته فان كل واحد من ذوى قرابته المتصفين برعاية سنته من آله المتأدبين بادابه جعلنا ربنا من المستعدين لاسرارهم والمستفيضين من فيوضات انوارهم ثم انه اشار بذلك الى براعة الاستهلال لكون العلوم العربية مسماة بعلم الادب وهى كون مستهل الكلام مفتتحة ناظرا الى ما سبق له ومشيرا اليه بخصوصه وذلك قد يكون على وجه التصريح كما اذا اورد فى اول الكلام عبارات تدل على خصوص المقصود بصريحه وقد يكون على وجه الاشارة كما اذا اورد عبارات دالة على خصوص المقصود لا بصريحه بالايماء كالعبارة الدالة على نوع المقصود اوجنسه ولا خفاء فى كون ما نحن فيه من هذا القبيل (قوله فهذه) اشارة الى المراتب الحاضر فى الخارج ان كان وضع الديباجة بعد التصنيف والا فالى الحاضر فى الذهن حكذا قيل والصواب انه اشارة الى الامور الى

وضعاليناسب الوضع الطبع فقال (الكلمة) (قيل وهى والكلام مشتقان) الاشتقاق ردالكلمة الى الاخرى لتناسبهما فى اللفظ والمعنى والمشهور فى المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق فى المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين فى موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه واما هذا الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى (وتمت كلمة ربك) كذا فى الرضى (من الكلم الكائن بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء فى الاول والالف فى الثانى وتحريك العين فيهما (وهو الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر الذى حصل فى المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث زملوهم بكلومهم ودمائهم واللام فى قوله (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا وانبساطا ان كان طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كتأثيره فى نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل قائله على ابن ابى طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم الشعراء فى كلامه المعجز القديم بقوله (والشعراء يتبعهم الغاوون) واذا كان الشاعر متبوع الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على على رضى الله تعالى عنه هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه نشأ من عدم البلوغ (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اى الكلمة والكلام (فى النفوس) اى نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سببا او مؤديا الى الموت ولا يتعلق به بقرينة الالتيأم لان ما كان سببا له وتعلق به الموة لا يلتئم (السنان لها التيأم) جمع سن بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو الرمح القصير وانما سمى سنا القصره كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا او غيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى ﴿اهذا الذى بعث الله﴾ اى بعثه الله (اللسان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام ما لفظه او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان بتحريكه فماذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لا جمع) بدليل تصغير على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضى ليس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء بل هو جنس

الحاضرة فى الذهن مطلقا اذ لا حضور للالفاظ المرتبة ولا لمعانيها فى الخارج او احتمال كون الاشارة الى نقوش الكتابة دون الالفاظ ودون معانيها ودون المركبة من الثلثة او الاثنين منها مردود لعدم صحة الاخبار عنها بانها فوائد والية والحمل على النحو باعتبار كونه من قبيل تسمية المعبر بالاسم المعبر عنه غير مفيد لان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا ومن الظاهر ان ليس المقصود وصف ذلك الشخص ولا تسميته بل وصف نوعه وتسمية النقش الكتابى الدال على تلك الالفاظ المخصوصة الموضوعة بازاء المعانى المخصوصة اعم من ان يكون ذلك الشخص او غيره مما يشاركه فى هذا المفهوم ولا ريب فى انه لا وجود لهذا الكلام فى الخارج فان قلت تقرر فى محله ان الكلى الطبيعى موجود فى الخارج بوجود افراده فيه قلنا قد نبهت على انه ليس لذلك مع انه تقرر ايضا انه لا يكون محسوسا وهو المطلوب (قوله فوائد) جمع فايدة وهى ما استفدت من علم او مال تقول منه فادت له فائدة هكذا فى الصحاح وهو المشهور فيما بين الجمهور

(وحقه)

وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الا على مافوق الاثنين انتهى قوله (كتمر وتمرة) تنظير يعنى كان تمرا جنس لاجمع وتمرة بالتاء واحده كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحده قوله (بدليل) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل (قوله تعالى اليه) اى جناب قدسه ومحل عرضه (يصعد) آنافآنا (الكلم الطيب) اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولوكان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكور السالم مؤنث على ما سيأتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتأنيث اوضمير الجماعة واجب وبوقوعه تميزا لاحد عشر فان تمييزه مفرد منصوب لماسيأتى تفصيله (وقيل هو جمع) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول مافوق العشرة بلا قرينة ومادونها مع القرينة (حيث لايقع) على شئ من الاشياء (الاعلى الثلاثة) ومافوقها كالجمع حيث لايقع الاعليه ومافوقه (فصاعدا) الفاء للعطف وصاعدا حال من فاعل الفعل المقدر تقديره حيث وقع على الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهى ولما قال هؤلاء بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله (والكلم الطيب مأول ببعض الكلم) يعنى مأول بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لاالمضاف اليه وان كان فى الظاهر صفة له والتصغير والتميز ممنوع لانه امر هين لايدل على اصل متقن (واللام فيها) اى فى الكلمة (للجنس) واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فمايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمار واما الثانى فمايدل على استغراق الافراد بحيث لايشذ فرد منها نحو (الانسان لفى خسر) واما الثالث فمايدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فمايدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولى لعبده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لاعهد فى الخارج وههنا اللام من القسم الاول يعنى مايدل على الماهية لاغير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ (والتاء للوحدة) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله (ولامنافاة بينهما) اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية اوالشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لاالنوعية ولاالشخصية ولاالفردية حتى يكون بينهما منافاة (لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان

الجدى بالقصد اليه فما قيل من انه يجوز ان يريد بالفوائد الثوابت من فاد المال لفلان اى ثبت له يعنى هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان ليس كما ينبغى قوله وافية من الوفاء ضد الغدر يقال وفى بعهده واوفى بمعنى وقيل من وفى يفى وفيا على فعول ثم وكثر ورجحه القائل على الاول وانت خبير بان الامر بالعكس لان المناسب بالمقام كون تلك الفوائد وافية بحل تلك المشكلات فان هذا الوجه لا يدفع احتمال الغدر المخل بالغرض المسوق له الكلام مع انه لا سبيل اليه بحسب الظاهر (قوله العلامة تاؤه للمبالغة وانما تحاشوا عن اطلاقه على الله سبحانه لمجرد احتمال توهم التأنيث قيل فى وصف المص بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم من العقلية والنقلية وليس المص الا من العلماء فى العلوم النقلية ولايخفى ان امثال هذه السؤالات فى نظائر هذه المقامات مما يورث الافتضاح لدى الخاصة وان افادت التعظم عند العامة مع انا لانم اقتصاره على النقليات بل

وصفا لغويا كما (يقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما يقال الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لوكان بينهما منافاة لما اتصف احدهما بالاخر (ويمكن) اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الاان يعتبر التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلايمكن اصلا (لفظ) (للفظ) فى الاصل مصدر فعله كضرب (فى اللغة الرمى) لانه (يقال) فى اللغة (اكلت التمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل فى قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمى مطلقا فلايكون هذا القول شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا ولدفعه فسره بقوله اى رميتها مطلقا وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بما يقال (نقل فى عرف النحاة) اى فى اصطلاحهم (ابتداء) منصوب على الظرفية اى قبل جعله بمعنى المفعول كما فى المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية الى مايتلفظ به الانسان يقال الى مايتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله ابتداء (جعله) اى جعل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق) وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لامناسبة العام الى العام لان المصدر جنس فعلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة الانسان فالمناسبة لادنى ملابسة وعلى الثانى المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل (مهملا) منصوب على انه خبر مقدم (لكان) اى كان مايتلفظ به الانسان مهملا (او موضوعا) المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكأن المراد بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل مالم يمكن وبعد استعماله هذا ماذكره الشارح رحمه الله هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان ما يتلفظ به الانسان (او مركبا) ومثال (اللفظ الحقيقى) حال كونه موضوعا

(مفردا)

له يدفى المقلبات ايضا كما يشهد به بعض اثاره (قوله فى المشارق والمغارب) كناية عن جميع الارض وهكذا صورة الافراد والتثنية ووجه الجمعية ظاهر فان للشمس عدة مطالع وكذا حال المغارب واما وجه الايثار على غيره مما اشير اليه فهو كونه اظهر دلالة على المقصود وماقيل من انه جمع المشارق والمغارب لانه يرد بهما حقيقتهما حتى يلزم تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرق والمغرب فيصح جمعها بلا مرية ناقص كما ترى قوله الشيخ ابن الحاجب وصف العالم بالشيخ ليس باعتبار السن بل باعتبار انه بلغ غاية فى العلم والتحقيق سواء كان شيخا او شابا وماقيل من ان المراد ذلك المعنى اذ المشهور انه قتل شابا فيه امران احدهما عدم صحة التعليل بذلك لما عرفت من ان لادخل للسن فى هذا الوصف والثانى انه عاش قريبا من ثمانين سنة ومات حتف انفه قال ابن خلكان فى تاريخه ابو عمرو عثمان ابن عمر بن ابى بكر بن يونس الدونى ثم المصرى الفقيه المالكى المعروف بابن الحاجب الملقب بجمال الدين

مفردا في الاسم (كزيد و) الفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادي وغيره (و) مثال اللفظ (الحكمي كالمنوى) وهو ماكان مستكنا في الفعل والصفة سواء كان جائزا كما (في) نحو (زيد ضرب) وزيد ضارب (او) وجوبا نحو (اضرب) امرا او متكلما وحده وتضرب مخاطبا قوله (اذ ليس) تعليل لعدم كون المنوى لفظا حقيقيا (من مقولة الحرف) يعني ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا و فعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى ليس مقولا لحرف يعني غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا (والصوت) من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا (اصلا) اى قطعا يعني قطع عدم كونه من مقولة احدهما قطعا (ولم يوضع له) اى للمنوى (لفظ) معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ مجراة على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى قوله وانما عبروا جواب دخل مقدر تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى في قولك زيد ضرب ولفظ انت للمنوى في قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له) يعني استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا من نحو هو) للمنوى في زيد ضرب او انت للمنوى في اضرب (واجروا عليه احكام اللفظ) اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكدا او معطوفا عليه الى غير ذلك (فكان) ذلك المنوى (لفظا حكما) لاجراء احكام اللفظ عليه (لا حقيقة والمحذوف) من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا او غيره جوازا او وجوبا سماعا او قياسا (لفظ حقيقة) يعني داخل تحت اللفظ الحقيقي لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا (لانه) اى لان المحذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان) يعني عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا جوازا او وجوبا كما يقال في نحو الهلال اى هذا الهلال وفي نحو سقيا اى سقاك الله سقيا وفي وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الآية الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله قسمان كلام نفسي قائم بذاته تعالى وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات والالفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا في اللفظ لانه مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ في قلوبنا بالفاظه المخيلة مقروء بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اى في المصاحف والقلوب والالسنة والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذي على العقائد وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثاني فليتأمل (داخلة فيه) اى في اللفظ (اذ هي) اى

كان والده حاجبا للامير عز الدين موسك الصلاحي وكان كرديا واشتغل ولده ابو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم ثم بالفقه على مذهب الامام مالك رضي الله عنه بالعربية والقرائة وبرع في علومه واتقنها غاية الاتقان ثم انتقل الى دمشق ودرس في جامعها المالكي واكب الخلق عن الاشتغال عليه والزم الدرس وتبحر في الفنون وكان الاغلب عليه علم العربية وصنف مختصرا في مذهبه ومقدمة وجيزة في النحو واخرى مثلها في التصريف وشرح المقدمتين وصنف في اصول الفقه وكل تصانيفه في غاية الحسن والافادة وخالف النحاة في مواضع واورد عليهم اشكالات والزامات تبعد الاجابة عنها وكان من احسن خلق الله ذهنا ثم عاد الى القاهرة واقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه وجاءني مرارا بسبب اداء شهادات وسألته عن مواضع في العربية مشكلة فاجاب بابلغ اجابة بسكون كثيرة وتثبت تام ثم انتقل الى الاسكندرية للاقامة بها فلم تطل مدة هناك وتوفي ضاحي نهار خميس

الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (مما يتلفظ به الانسان) لانها مكتوبة في مصاحفنا مقروءة بالسنتنا محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) مجرور صفة هذا اى على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ذات اصوات وحروف وتركيب كالانسان فتكون داخلة في اللفظ كالفاظه (والجن) وهي كالملائكة كقول من صاح على حرب ابن امية فمات من صيحته * وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فتكون كلمات الجن ايضا داخلة في اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهي) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقدة وهي الحبل الذي يعقد في الاصبع ليكون تذكرة لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء او غيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد او غيرهما للانتباه وضده وغيرها (غير داخلة في اللفظ) لانها ليست مما يتلفظ به الانسان اصلا وغيره وما لم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا في اللفظ (فلا حاجة الى قيد نخرجها) اى الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلا في شئ لا يحتاج الى الاخراج لان الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله وانما قال لفظ) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ (ولم يقل لفظة) التاء الدالة على الوحدة (لانه) اى المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجئ بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة (غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبر وان اريد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر) من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون المفرد محتملا لاحتمالين بل للاحتمالات الثلاثة في الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ والخبر مشروطة بشروط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشروط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى للمفعول نائبه ما استتر فيه فالجملة في محل الرفع لانه صفة اللفظ (الوضع تخصيص شئ بشئ) فالمصدر ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ الالفاظ وبالثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشئ ليعم غير اللفظ (بحيث) اى في

(مكان)

السادس والعشرون من شوال سنة ست واربعين وستمائة ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة وكان مولده في اواخر سنة سبعين وخمسمائة رحمه الله تعالى (قوله تغمده الله بغفرانه) تقول غمدت السيف اغمده واغمده غمدا اذا جعلته في غمده وهو غلاف السيف وتغمده الله برحمته غمده بها وتغمدت فلانا سترت ما كان منه وغطيته هكذا في الصحاح ولا يخفى ان المعنى الاخير انسب بالغفران وهو المنقول عن الشارح قدس سره ومن الاعاجيب ما قيل فيه اشعار لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات (قوله نظمتها في سلك التقرير) النظم جمع اللؤلؤ في السلك ومنه نظم الشعر على تشبيه الكلمات بالدرر وفيه استعارات لانه شبه فوائده في الصفا والنفاسة باللآلي فعبر عنها بلفظ المشبه وهو استعارة بالكناية واثبات النظم له تخييل لانه من لوازم المشبه به وتوابعه وذكر السلك الذي يلائمه ترشيح واضافة السلك الى التقرير وهو جعل الشئ في قراره من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه ولا اوجه لما قيل من ان

مكان (متى اطلق) مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلاق الشئ الاول الشئ الثانى كما فى الا لفاظ بغير قرينة (او احس مبنى) للمفعول المراد باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لاعلم لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق وحس لمس (الشئ الاول فهم منه) اى من احساس الشئ الاول (الشئ الثانى) بغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا فى قوله الشئ الاول واعمل الثانى عند البصرية الاول عند الكوفية وسيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين (قيل) يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه (يخرج عنه) اى عن تعريفه (وضع الحرف) فلايكون جامعا (حيث لايفهم معناه) اى معنى الحرف (متى اطلق) اى متى تلفظ لانه لايفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى وغير ذلك (بل) يفهم معنى الحرف (اذا اطلق) مصاحبا (مع ضم ضميمة) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لايفهم الابتداء من لفظه من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة (واجيب عنه) اى عن هذا الاعتراض (بان المراد) من قوله (متى اطلق) ان يقال متى اطلق الشئ (اطلاقا صحيحا) لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم من الشئ الثانى (واطلاق الحرف) بلاضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال فى جواب هذا الاعتراض (ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها) اى يستعمل تلك الالفاظ (اهل اللسان) اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد (فى محاوراتهم) اى فى مخاطباتهم العرفية (وبيان مقاصدهم) يعنى بيان مافى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال (فلاحاجة الى اعتبار قيد زائد) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولايبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة (لمعنى) (مقصود به واللام متعلق بقوله وضع (المعنى) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى المعنى مايصح به القصد (مايقصد) مبنى للمفعول (بشئ) متعلق بيقصد (فهو) اى المعنى لغة (اما مفعل) من عنى يعنى مثل رمى يرمى (اسم

حمل التقرير على الحل على الاقرار ابلغ فى مديح الكتاب قوله وسط التحرير فى الصحاح السمط الخيط الذى مادام فيه الخرز والا فهو سلك ففى تشبيه التحرير بالسمط ايماء الى انه لا يفارق الفوائد التى هى كالدرر (قوله للولد العزيز عز الشئ يعز عزا وعزازة اذا قل لايكاد يوجد فهو عزيز فالظاهر المتبادر من وصفه بذلك وصفه بالفطنة الوقادة والبصيرة النقادة فان مثالهما الكبريت الاحمر بل هما اعز واندر قوله لهذا الجمع والتأليف انما جمع بينهما لمناسبة الجمع بين التقرير والتحرير فكان الاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى فلايرد ماقيل من ان الاولى ترك الجمع لانه لافائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساوات قوله كالعلة الغائية ماتقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء الدين وان كان متقدما فى التصور لكنه لم يتأخر فى الوجود ليس بشئ لانهم قالوا العلة اما ان تكون داخلة فى المعلول او خارجة عنه فان كانت الاولى فاما ان يكون المعلول بها بالفعل او بالقوة فعلى الاول تكون علة صورية وعلى الثانى

مكان)اواسم زمان يكون(بمعنى المقصد)بالكسر يعنى مكان اوزمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاأ بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود(او مصدر ميمى بمعنى المفعول)يعنى لفظه مصدر ميمى الاانه نقل منه وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كمرمى)يعنى ان مرميا اسم مفعول من غير نقل اصله معنوى كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لاجرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ماقبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كمرمى ثم خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم جعل كسرة النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرمى وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله(ولما كان)جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما كان(المعنى مأخوذا فى الوضع)يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لاغير ولان اللفظ الذى لايكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز(فذكر المعنى بعده)اى بعد ذكر الوضع(مبنى على تجريده)اى على انتزاع المعنى(عنه)اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا له كقوله تعالى ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فمن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به)اى بقيد الوضع(المهملات)جمع مهملة وهى لفظ لايعرف له معنى مثل ديز وبيز(والالفاظ الدالة بالطبع)مثل اخ بالخاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لايقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذلم يتعلق بها) اى بالمهملات والالفاظ الدالة(وضع وتخصيص اصلا)وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل على وجود اللافظ وراءه(وبقيت حروف الهجا)بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل(ق ون وص)(الموضوعة لغرض التركيب)اى لاجل ان يتركب منها اثنان كمن وثلاثة كالى واربعة مثل افعل ودحرج وخمسة مثل جحمرش

(وبعضه)

مادية وان كانت الثانية فلا تخلوا من ان تكون مؤثرة فى وجود المعلول او فى مؤثرية المؤثر فيه اولا هذا ولا ذاك فالاولى الفاعلية والثانى الغائية والخارج عن ذلك الامرين اما وجودى او عدمى فالاول هى الشرائط والالات والثانى ارتفاع الموانع وجعلوها من تتمة الفاعلية ولذا حصروا العلل الناقصة فى الاربع ومن المعلوم انه مؤثر فى مؤثرية الشارح فى وجود تلك الفوائد فيصدق عليه تعرف الغائية سلمنا اشتراط تأخر وجود الغائية لكن لانسلم انه علة بحسب ذاته بل بحسب وصفه القائم وهو تحصيله ذلك الفن ولايخفى انه متقدم فى التصور ومتأخر فى الوجود على انه قدس سره لم يقل بانه علة بل شبهه بما فى كونه سببا باعثا لهذا الاثر الجليل الشان والعلة الغائية فى نفس الامر رضوان الله تعالى المسئول وغفرانه المأمول بقصد تعميم النفع كما يدل (قوله نفعه الله وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل قوله وهو حسبى ونعم الوكيل عطف على جملة وهو حسبى والمخصوص محذوف اوعلى حسبى وحده لتضمنه معنى

فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرباعي وبعضه اسما في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلاثيا مثل زيد وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تأمل فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادي اوغيره ولاجل هذا الغرض وضعت حروف الهجا ويلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ (لابازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لابازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظة من (فكيف) اى فعلى اى حال واى وصف (يصدق عليه) اى على ذلك البعض (انه) اى ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع بشئ مفرد ليدخل فيه ما وضع اللفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اى ما يكون مقصودا ومرادا منه او ما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (اوغيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اى اوغير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اورده ايضا بالفاء لما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا اوغيره فان قلت نوقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكن منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم اوقام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم

يحسبنى والمخصوص ح هو الضمير المتقدم وهذه العبارة متعارفة فيما بين ارباب المعقول والمنقول مذكورة في تصانيفهم متلقات بالقبول وقد اعترض التفتازانى في شرح التلخيص بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى الاخبارية وكذا على جزئها المتضمن لمعنى الفعل لانه خبر ايضا واجاب الشريف بوجهين احدهما انه يجوز ان يقدر مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اى هو نعم الوكيل فيكون من قبيل عطف اخبارية على اخرى مثلها وثانيهما دعوى جوازه بشهادة عز سلطانه قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل والاحسن في الجواب هو ان ليس المراد بالجملة المعطوف عليها الاخبار عنه تعالى بانه كاف بل انشاء التوكل كما يشعر به ياء المتكلم (قوله لم يصدر مبنى على ما هو المشهور والمستفاد من بعض الشروح انها مشتملة على خطبة ايضا حيث اشتمل على شرحها فلعله الحقها بعد انتشار النسخ (قوله من حيث انه كتابه تقييد لتحقيق وجه التخييل فان هذا الكتاب بحسب الحقيقة احسن الكتب المعمولة في الاعراب لكن خيل لمصلحة كسر النفس

فضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا اومركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت (هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهو قوله (مركبة) خبره فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكنها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لما سبق (وقد اجيب) المجيب هو صاحب الوافيه من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس مهنا) اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الاول والكلمات كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان او مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده (اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كلفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا اوغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو مادل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او مادل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع المفهوم كلى وهو مادل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان اوغيره (والخبر) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ) والجملة وغيرها ولا يخفى عليك) ايها المخاطب منصف الذى كان حاله التميز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان هنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيدا وزيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو مثلا موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظا ومعنى او حكما

ان اثره ليس بمثابة آثار السلف حتى يكون على اسلوبها ومصداقه المثل السائر ثبت العرش ثم انقش هذا قيل يعنى الشارح بهذا التخييل تخييل المص نقصان كتابه بهذا الترك يخالف صريح عبارته بل هو وجه غيرنا ذكره وتوضيحه بان يقال ان المقام داع الى كسر النفس لمظنة الاعجاب بهذا التأليف الذى لم يسبقه احد بمثله فاراد بترك تخلية محلى الخطبة المشتملة على ذكر الحمد والصلوة لتلك المصلحة والاوجه عندى ان يحمل ذلك على كسر النفس الذى هو اعلى المراتب فانهم انما يستحسون جعله جزأ لما يعتنون به فاشار بعدم التصدير ظاهرا الى انها عجالة لا يعتنى بها وان كان عظيم القدر فى نفس الامر وما قيل من انه ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار المطلوب فى هذا الفن انما يصح ان لو كانت النسخ متفقة على اثبات التسمية وليس كذلك (قوله وبدأ) كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع فى المقصود من النحو

وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون الفاظا عامة وانما قال وان كان عاما يعنى قيده بالحال المقيدة للعموم اشارة الى ان ماليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب فان الوضع فيها خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعنى الا ان الموضوع له يعنى المستعمل فيه (خاص) فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى فى مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة (مفهوم كلى هو الموضوع له فى الحقيقة) بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته على ماسيأتى حقيقته (ومعناه) اى معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لا يدل جزؤ لفظه على جزئه) اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاى والياى والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لا يدل على الحيوان والياء على الناطق والدال على التشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص ويقال لهذا المعنى مفرد (وفيه) اى فى هذا التوصيف او فى الاعراب متعلق بقوله يوهم (انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع) يعنى هم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم يوضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه (وليس الامر كذلك) يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر ان دل جزؤ اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزؤ لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آنفا تأمل ولا تغفل واذا كان فى هذا التوصيف حصول الايهام المذكور (فينبغى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجئ متعديا يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى فى دفع الايهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا) اى فى قوله عليه السلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى ﴿ يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال ﴾ من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد فى قوله قتيلا سمى به مجاز القريب بالقتل باعتبار مايؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسلا ومثل قوله تعالى انى ارانى اعصر خمرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ)

الكلمة والكلام لكونهما موضوع العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة وان يذكروا الغرض من النحو ليزداد رغبة المخلصين والمص ذكر الاول واعرض عن الاخير لان كتابه للصبى الذى لا يكون تحصيله الاقسريا فلا ينفعه فى التحصيل البصيرة ولا مايوجب الرغبة هكذا قيل وهو خبط صريح وغلط قبيح فان المعتبر قبل الشروع فى المقصود انما هو تعيين موضوع العلم اعنى التصديق بموضوعيته والمذكور ههنا هو التعريف المفيد للتصور فقط وهو من جملة المقصود وكيف يمكن ان يرتاب فى ذلك وقد بين فى محله ان تصور الموضوع من المبادى المعدودة من اجزاء العلوم ومن اراد بيان الموضوع على ماهو المعتبر قبل الشروع الداخل فى اجزاء المقدمة الخارجة عن المقصود ان قال موضوع هذا الفن هذا ثم شرع فى بيان انه ماذا فقد ظهر لك ان المص لم يتعرض لبيان موضوع العلم كما انه لم يتعرض لتعريفه وبيان غايته وذلك لامكان الشروع بدون هذه الامور وقد ذكرنا فى شرح الشمسية وجه ما اشتهر بين العلماء

على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لايقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه) اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما) اى لفظ (لايدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ فيكون حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة بل مفرد (ولابد حينئذ) اى حين لايكون للفظ وصفان (من بيان نكتة) اى بيان السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لايظن به ان يخلوا اختياره هذه الخصوصية عن نكتة وسبب (فى ايراد) متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعد الى مفعولين مضاف الى احدهما وهو قوله (احد الوصفين) والاخر قوله (جملة فعلية) والفاعل متروك تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الاخر مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ماهو الاصل لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضوية حيث يقال لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى الايراد المذكور (التنبيه) بالصيغة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار والمجرور نائبه (بصيغة المضى) لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد) وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ماهو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ماهو خلافه ولتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لامعمول له سوى مااستكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفردا اورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم يساعده رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب (فعلى انه حال) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما عليه (من الضمير المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مبينا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة اللفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى) ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على

من ان الشروع فى كل علم يتوقف على معرفة هذه الامور واما ماذكره القائل فى تعليل الاعراض لايليق بشئ سوى الاغراض قوله وقدم يعنى انها متقدمة عليه بالطبع فلزم التقديم بالوضع لئلا يخالف الوضع الطبع فان المحصلين يعدون تلك المخالفة من قوة الخطأ ومعنى التقدم بالطبع هو ان يكون الشئ بحيث يحتاج اليه الاخر ولا يكون هو علة له كالواحد بالنسبة اى الاثنين ولا يخفى ان الكلمة والكلام كذلك فانه لايوجد مالم توجد معان وجودها لايستلزم وجوده والا لزم من كل كلمة كلام وانه باطل قوله بعض الشعراء نقل عن الكازرونى انه قال قائله امير المؤمنين على ابن ابى طالب رضى الله عنه ثم قال الناقل ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان عبر عنه ببعض الشعراء ولايخفى على المتتبع انه افترى عليه كذبا فانه رح صرح نفسه بان قائله من الشعراء حيث قال كما قال الشاعر جراحات السنان الخ (قوله عن بعض تأثيرا نهما لعله اتى بلفظ البعض ايذانا بعدم اختصاص التأثير بما

ماسيأتى لانه لايتقدم الحال على ذى الحال المجرور ووجوب تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اى المعنى (مفعول بواسطة اللام جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان المعنى و ان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اى نصب المفرد على الحالية جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه صحته (ان الوضع) اسم ان وان كان انواو للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات) متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اى الا ان الوضع (مقارن) ومصاحب (له) اى الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لاتفاوت بين الزمانين (وهذا القدر) يعنى المقارنة فى الزمان (كاف لصحة الحالية) اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا يتفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافى المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه حالا من المعنى لا ان يكون صفة له لماسبق ان الحال فى حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالا منه لان الحال من ضمير الشئ حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) فى تأويل المصدر مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (اوغير كلامية) تفسير للاطلاق كما فى المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اى بقيد الافراد (عن حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد مايعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالآخرة سواء كان الجزؤ الاول منه حرفا (مثل الرجل) او الجزأ الثانى منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اى امثال الرجل وقائمة وبصرى (مما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) الضمير المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل (على جزء معناه) متعلق بقوله يدل (لكنه) اى الا ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل والى المثال باعتبار المذكور (يعد) فعل مبنى للمفعول نائبه مااستكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك المذكور (لشدة الامتزاج) اى لشدة امتزاج احدهما بالاخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى مفعولين يقال عد الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال

يورث الالم فاقيل من ان مطلق التأثير فى النفس جار فى الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قول الشارح وقد عبر آه يدل على انه اراد التأثير باحداث الالم ليس كما ينبغى (قوله حيث لايقع الا على الثلث والجنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالماء والعسل (قوله يأول ببعض الكلم قيل يمكن رد شاهد الجنس من غير حاجة الى مثل هذا التاويل بان يقال ان لام التعريف يبطل منهما الجمع فلما بطل ههنا معنى الجمعية لم يؤنث نعته ثم قيل وكيف لايكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لايصعد الكلمة الطيبة الواحدة مالم تصر جماعة من الكلم وكلاهما باطل اما الاول فلان مبنى ذلك كون اللام لتعريف الماهية كما ذهب اليه جماعة فى قولك والله لا اتزوج النساء اولا يلبس الثياب والحمل على هذا المعنى مما يأباه جزالة التنزيل بل لاسبيل اليه بحسب الظاهر ايضا واما الثانى فلان لازم الجمع المعرف بلام الجنس والاستغراق المحكوم عليه بشئ هو ان لا شئ من افراده خارجا

عطف على يعد فتذكر الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام
بقرينة قوله لفظة واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لاعراب لاصفة له وان ينبو
ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعراب مجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد كذا فى المحشى واجب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة
لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة (وبقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال
كونه (علما) المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبدالله او لفظية
مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع
انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين
كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا كلمة واحدة وبقيا
على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه
لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لا يدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار
اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد (ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء
المهملة اوضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالغرض) من تدوين
(علم النحو) يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم النحو معرفة احوال الكلم من
حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معربة واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب
ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين وان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان
المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤهما على جزء معناهما (انه) اى الحال والشان
(لو كان الامر) اى الحال ملابسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله
علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب المفصل)
وهو متن فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق
باورد (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحته انواع ثلاثة
الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء
فى جوابه على ما سيأتى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف المفصل بقوله
اللفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة) لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح
ان يتكلم بعبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن
اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد
والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف
اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى اسمين (وبقى مثل
قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف المفصل لانه
يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة

عن ذلك الحكم فاللازم هنا ان كل كلمة موصوفة بذلك صاعدة اليه تعالى لانها لا تصعد طيبة مالم تصر جماعة كما لا يخفى فان قلت لا حاجة الى هذا البيان لان المستدلين بهذا الاية لا يقولون بجمعية الكلم قلنا نعم الا انهم يعرفون بعدم اطلاقها الاعلى ما فوق الاثنين (قوله ولا منافاة دفع لما توهم من تحقق المنافاة بين تاء الوحدة ولام الجنس الدال على الكثرة ولا سبيل الى هذا الوهم قبل دخول لام الجنس اذ التاء للفرق بين الواحد والكثير وعدم استعمالهما مجردة منها فى التعليل ليس بحسب الوضع بل هو طار بعده والذاهبون الى جمعية لا يقولون بدخولها على صيغة الجمع بل يعدونها منه نفس الكلمة على قياس سائر المفردات والجموع فما قيل من ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضيق العطن وان وقع الى الان لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة الكلم والتاء لازمة من مفاسده فله التأمل وتحقيق ذلك على وجه يتبين وجها السؤال والجواب هو ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه

وبصرى (بقيدالافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولولم يخرجه) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيدالافراد (لكان) التعريف (انسب كما عرفت) فى قوله ولايخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرداعم من المفرد حقيقة اوحكما ومثل قائمة وان لم يكن مفرد احقيقة الاانه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذوا فى تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يغنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة فلماذ كر الوضع فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لاسيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم (لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر) والوضع كماسبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق اواحس الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلاعكس يعنى ان الاعم لايستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لماسبق آنفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يغنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لاحاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كماوقع فى هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكن الدلالة) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لاتستلزم الوضع) لماسبق ان الدلالة اعم والاعم لايستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لامكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ ديز) وانما قال لفظ ديز لئلا يتوهم انه دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مهملا للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز لكون دلالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف مالوكان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلايظهر ماقصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولوكان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار المجرد التمثيل (على وجود اللافظ) متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا

لفظ كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر وهذا الاستغراق يناقض الوحدة لانه بغير الكثرة لايقلل فعلى هذا لايصح ان يقال كل لفظة ولا ثمرة خير من جرادة بقصد العموم لان المنافى للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لابمعنى كل واحد والثانى مهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى الئن اكله الذئب وهذا النوع منه الجنس لاتنافى بينه وبين الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ولا يستراب فى ان المقصود هنا هو الثانى لان الحد انما يذكر لبيان مهية الشئ لا لبيان استغراقه قوله يمكن حملها على العهد وذلك بان العهد لابد وان يكون حصة من الجنس وههنا ليس كذلك وانت خبير بان مدلول الكلمة على هذا هو المسمى بهذا اللفظة والمعهود فيما بين النحاة من جملة افراد هذا المدلول لضرورة ان الكلمة النحوية بعض منه ولقد اشار الشارح بصيغة الامكان الى ضعفه لان المعتبر الغالب فى التعاريف بيان المهية من حيث هى هى قوله ثم

كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ (كدلالة اح اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعني صدر اللافظ اى فى صدره قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لايستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع) لما عرفت انهما لاتستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم باعتبار المعنى (اسم فعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط اويكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الجزء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ماقلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد مايدخل تحت كلى كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة ويصح كون الكلى خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاعراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لانها) متعلق بمفهوم الكلى وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما طرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا اومعنى وجوابه ايضا كذلك اوجملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) الفاء جواب لما لكونها جملة اسمية (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف امامن الاسم اومن الخبر اى لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح

(الفاضل)

نقل لايقال ان اللفظ يجئ فى اللغة بمعنى التكلم قال فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به فلاحاجة الى ارتكاب النقل وهذا ما اختاره الرضى حيث قال اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به لانا نقول ان المفهوم من كلام الصحاح وغيره من كتب اللغة انه فى الاصل بمعنى الرمى وكون لفظت بالكلام بمعنى تكلمت به مبنى على هذا الاصل الايرى ان معناه الرمى من الفم واما الشيخ الرضى فاراد بالمصدر التكلم بل الرمى مطلقا لكن فى كلامه محذوف تقديره ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ به على ماقاله الفاضل الشريف وعليك بالاحسان الضبط حتى تأمن من ورطات اصحاب الحواشى قوله واللفظى الحقيقى قيل لايخفى انه وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب فالمتلفظ به الحقيقى وذلك السؤال سديد اللهم الا ان يقال مبناه توهم التعميم الى الحقيقى والحكمى داخلا فيما نقل اليه هذا اللفظ وليس كذلك بل المنقول اليه المتلفظ به فقط والتعميم

الفاضل اختار الثانى لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالمصدر فى ان يكون مبتدءً وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (فى نفسها) الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن (اى فى نفس الكلمة) اى فى ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة اومجازا (والمراد بكون المعنى فى نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه) اى على المعنى المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة) يعنى بلااحتياج فى الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة فى الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) يعنى لكونه مستقلا فى الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لايحتاج فى الفهم عنها الى كلمة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل ولما كان المعطوف فى الحكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان فى المعطوف عليه (على معنى) كائن (فى نفسها بل) من صفتها ان (تدل) لان العطف ببل ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المنفى يكون اثباتا (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (فى الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة على المعنى وعدم (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى فى الانفهام عن المتكلم (وسيجئ تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة فى الدلالة اوغير مستقلة فيها او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (فى بيان حد الاسم القسم) (الثانى) اورد القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثانى بقرينة كونه قسما للكلمة (وهو) اى القسم الثانى (ما لايدل على معنى) كائن (فى نفسها) (الحرف) الجملة مستأنفة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثانى فقال القسم الثانى كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه فى الدليل وان كان اخره فى الدعوى لان الحرف فى اللغة الطرف فذكره فى الاجمال فى طرف وفى التفصيل فى طرف آخر ولان الشروع فى البيان من القرب يكون اولى ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخره لبيانه ولانه عدمى والعدمى مقدم على الوجودى وان كان فى الوجود شرف كذا فى الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كلمتان ولكن (تحتاجان فى الدلالة) اى دلالة كل واحد منهما (على معنيهما) اعنى) ان معنى من (الابتداء) ان معنى الى (الانتهاء الى) انضمام (كلمة اخرى) اليهما لتكون تلك الكلمة معينة فى الدلالة على المعنى بحيث لولم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة (كالبصرة والكوفة) يعنى كانضمام البصرة

خارج عنه مطلق به فلا فرق بين اللفظ الحقيقى والمتلفظ به الحقيقى (قوله اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اى هو موجود لا يدل عليه باللفظ الموضوع له التألف من الحرف والصوت كما هو شان اللفظ فى الحقيقة وماقيل من انه اراد به انه ليس بموجود اصلا بل اعتبارى محض ليس بصحيح لان الشئ مالم يصر موجودا باحد الوجودين لايكون منويا ولايلزم ان يكون من احدى المقولات العشر كما توهم لاختصاصها بالموجودات الخارجية ومن الاوهام ماقيل من ان اللفظ الحكمى يكون واجبا تارة واخرى ممكنا جسما او عرضا فتارة يكون من مقولة الصوت وذلك اذا ارجع الضمير الى الصوت ثم قيل فاحفظه فانه مماخفى على غير حتى قال بعض الفضلا لاادرى من اى مقولة هو فليت قول بلغه وبطلانه ليس لما قيل من ان النحاة جعلوا المستكن جزاء الكلام وفاعلا ومرفوعا الى غير ذلك من الاحكام ومن ذكره من واجب وممكن انما هو مدلول ذلك الامر الاعتبارى المستكن الحكمى ولم يجعل النحاة الامور

الى من والكوفة الى الى الكائنتين (فى قولك سرت من البصرة الى الكوفه وانما سمى هذا القسم) الذى لايدل على معنى فى نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمى (لان الحرف فى اللغة) اى معناه اللغوى (الطرف) والجانب يقال زيد فى حرف اى فى طرف وجانب (وهو فى طرف اى جانب) يعنى شبه القسم الثانى بمعنى الحرف فى الطرفية والجانبية فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولك رأيت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة الشبيه (مقابل) صفة لجانب (للاسم والفعل حيث يقعان) اى يقع كل واحد منهما (عمدة) ومقصودا (فى الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه ويتأتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسند فقط مثل قام زيد (وهو) اى الحرف (لايقع عمدة فيه) اى لايقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كما ستعرف) فى حد الاسم ان الاسم يكون مسند ومسندا اليه والفعل لايكون الا مسند فقط والحرف اداة بينهما لايكون مسندا ولا مسندا اليه (و) (القسم) (الاول) من قسمى الكلمة (وهو) اى القسم الاول (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس ما دل (اما) (من صفتها) اى صفة القسم الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقترن) مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول مأول بحذف المضاف اما من جانب الاول او من جانب الثانى لما سبق او بتاويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اى معناه يشير الى ان ارجاع الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى (المدلول عليه بنفسها فى الفهم) اى فهم المعنى المدلول عليه (عنها) اى عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) (جمع زمن كمثل وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء وسيأتى تحقيقه فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الموضعى فلا يرد على عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان اوغدا اوامس مما اقترن بالعارض (اعنى) بالازمنة الثلاثة (الماضى والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه فى زمان المتكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه (اى حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اى عن القسم الاول (يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا اى كما فهم ذلك المعنى (مقارنا) يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا (له) اى لذلك المعنى لاقبله ولابعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس (او) (من صفتها) اى من صفة القسم الاول (ان) (لا) (يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها) اى عن القسم الاول (مع احد

الخارجة جزء الكلام لفساده من وجهين احدهما ان الدلالة صفة قائمة باللفظ واذا لم يثبت للمنوى لفظ موضوع لم يكن له مدلول وثانيهما ان مدلول الشئ سواء كان دلالته عليه بالمطابقة او بالتضمن لايكون خارجا عنه بالضرورة بل لوجوه اخر احدا ان جمع هذا الامور من الواجب وغيره متساوية الاقدام فى رجوع الضمائر اليها فان المراد بها الالفاظ مع قطع النظر عن الامور التى وضعت بازائها تلك الالفاظ فلايتصور كونه تارة من مقولة الجوهر واخرى من مقولة العرض وثانيها انه منقوض بالامر والنهى سواء كان مسبوقين بذكر المأمور والمنهى ام لافانه لا يتصور فى هذه الصور ما اتى به من الامور لان مبناها رجوع الضمير وهو غير متصور ههنا وثالثها ان الكلام فى بيان اللفظ الحكمى وهذه الامور الفاظ حقيقة ورابعها ان الراجع الى احد هذه الامور هو لفظ المنفصل كما اعترف به نفسه حيث قال اذا رجع الضمير وهو لفظ حقيقى مستعار للتعبير عن هذا المنوى المسبوق

الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضى (القسم) (الثانى) (وهو) اى القسم الثانى (ما) اى كلمة (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) اى فى نفس مادل يعنى الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اى فى الفهم عنها (باحد الازمنة الثلاثة) (الاسم) (وهو مأخوذ من السمو) بكسر السين او ضمها عند البصريين من سما يسمو مثل غزا يغزو وسموا على وزن قنو احذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل فجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية (وهو) اى السمو (العلو) لغة لان العرب تقول كل ما علاك فهو سماك وانما سمى هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه بالمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كما فى الحرف (حيث يتركب منه) اى من هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجرور فى منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل يتركب (دون اخويه) يعنى لا يتركب من كل واحد منهما واحدهما الكلام لما عرفت وستعرف (قيل) هو مأخوذ (من الوسم) من وسم يسم سمة وسما مثل وعد يعد عدة وعدا هكذا عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم الاسم (لانه علامة على مسماه) واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا لفعله فجئ بهمزة ليمكن الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اى كلمة (يدل على معنى فى نفسها) اى فى نفس مادل او فى نفس القسم الاول (مقترن) فى الفهم عن القسم الاول (باحد الازمنة الثلاثة) (الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اى بالفعل (لتضمنه) اى لتضمن الفعل او القسم الاول (الفعل اللغوى وهو المصدر) والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة حصر عقل اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر الدائر بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلاثة وحصر استقراء وهو الذى لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم آخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلاثة اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل كانحصار خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه (وقد علم) الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعنى قد تبين وقد علم فحينئذ يكون من تنازع الفعلين وسيجئ لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية بينهما لمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف الاقسام ولفظ قد لما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلية (بذلك) اصله اسم مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولهذا لا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما

له الكلام وليس بمنوى واعلم ان ماذكرناه فى هذا المقام من وجوه البطلان انما هو بالنظر الى كون المراد بالمنوى هو المذكور من اللفظ كما فى قولك الواجب وضع شئ كذا واما اذا اراد القائل به الموجود فى الخارج كما اذا قلت فى حق جوهر بين يديك اشترى بكذا فوجه الرد ما فعله من قبلنا وما فعلناه من الرد عليه كان مبنيا على ظاهر لفظ المدلول ولو اتى بلفظ اخر مكانه لسلم من الاعتراض ثم نقول جميع ذلك من قبيل البحث الخارج عن التحقيق اما التحقيق فهو انه لا ريب فى ان المنوى ليس من الموجودات الخارجية وان المقولات العشر تختص بها لا تتعداها الى غيرها فلا يتصور اندراجه فيها كما توهمه هذ ان الفاضلان فاستصعب احدهما وبين الاخر (قوله وكلمات الله تعالى انما لم يقل كلام الله احترازا عن ذهاب الوهم الى الكلام النفسى الازلى الاحدى الذات فانه قائم به منزه عن الحروف والاصوات وتحقيقا لكون المراد بالبيان كلام اللفظى الحاصل من جنس الاصوات والحروف

وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختار كلمة البعد مقام هذا التعظيم كما فى قوله تعالى ❁ الم ذلك الكتاب ❁ (اى بوجه حصر الكلمة) اى بدليل انحصار الكلمة (فى الاقسام الثلثة) التى هى الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها (اى من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اى كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكلية (به اى بوجه الحصر) اى بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اى علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة اولا (بل تحتاج) فى الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما يعنى نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها (لكنه) اى الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) فى الفهم (باحد الازمنة الثلثة) وضعا بقرينة قوله والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (فى نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الخ (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ محذوف اى هو غير مقترن وضعا (باحد الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع (مشتركة بين) هذه (الاقسام الثلثة) كما انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم للمشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة لتميز ذاهبا الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (والحرف) كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعدم الاستقبال فى الدلالة) على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) يعنى ان الفعل امتاز عن الحرف

(بكونه)

وهو المتعارف عند العامة والقراء والاصوليين والفقهاء واطلاق كلام الله عليه ليس لمجرد انه دال على كلامه القديم حتى لو كان مخترع هذه الالفاظ غير الله تعالى لكان هذا الاطلاق بحاله بل لان له اختصاصا اخر به تعالى وهو انه اخترعه بان اوجد الاشكال فى اللوح المحفوظ قوله تعالى بل هو قرآن مجيد فى لوح محفوظ والاصوات فى لسان الملك لقوله تعالى انه لقول رسول كريم وهو اسم له لا يصح من حيث تعيين المحل فيكون واحد بالنوع ويكون مايقرأه القارى اى قارئ كان نفس كلامه تعالى (قوله فلاحاجة قال الرضى احترز بقوله لفظ عن الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليس بكلمات ولما كان هنا مظنة ان يقال ان الجنس لا يكون للاحتراز به دفعه بقوله ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص منه الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون والشارح اراد رد ذلك وان كانت العبارة قاصرة فى الافادة

بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز (عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعنى ان الفعل مشترك للاسم وحده فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة (والاسم) ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) فى الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران) يعنى ان الاسم مشترك الفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده) اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (ومانع عن دخول غيرها) اى غير الافراد (فيه) اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها مميزله عما عداه (وليس المراد) اى مراد المصنف (بالحد ههنا) فى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها (الا المعرف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة المنع ومنه الحداد للبواب لمنع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو ما يبين ماهية الشئ يعنى الحد قول دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف) الدر مضاف الى الفاعل مبتدأ والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتى له زيادة تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم والتأليف جانب الذكى ولا الغبى ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احد بل راعى الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة (فى ضمن دليل الحصر) رعاية الجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ما هو المشار اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد (عليها) اى على حدود اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك الخ) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه تيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اى بحدود الاقسام المذكورة (فيما) اى فى المقام والمحل الذى يأتى (بعد) الفراغ من احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة وكذا فى الفعل والحرف رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام

اذ لا قائل القيام الاحتياج بعد ذكر اللفظ الى قيد يخرج دوال عن الحد ولا احتمال لهذا التوهم حتى يهتم بدفعه لكنه غير وارد لان الاصل فى الحدود ان يكون الجنس صادقا على كل ما يصدق عليه الفصل بدون العكس وقد عرفت ان تلك الدوال موضوعة لمعنى مفرد فان المعنى المفرد ما لا يستفاد جزئه من جزء ما يدل عليه كما ستعرفه وهى كذلك وليست بكلمات ولو اتى بما كان المذكور من فصل داخلا فى الجنس لكن يلزم على هذا عدم مطابقة الحد المحدود لبقاء ما ليس منه داخلا فيه فقصدوا الى شئ يصلح للجنسية باعتبار كونه شاملا لكلمة وغيرها من المهملات والمركبات ويخرج به عن الحد ما هو داخل فيه خارج عن المحدود و ذلك هو اللفظ فوضعوه موضع الجنس ومن ذلك تبين ان ما ذكره البيضاوى فى المخلص من ان الكلمة ما وضع مفردا ليس كما ينبغى وان ما قيل فى شرحه من ان الدوال الاربع خارجة بالوضع اذ الافراد ليس بمستقيم واحتمال كون ما عبارة من اللفظ لا سبيل اليه

ما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له لافعال الثلاثة الاشارة والتنبيه والتصريح (على تفاوت مراتب الطبايع) وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه مايكون مبدأ الحركة مطلقا سواء كان لها شعور كحركة الحيوان اولا كحركة الافلاك والاشجار كذا فى شرح الديباجة والمراد ههنا منها العقول من باب ذكر المحل وارادة الحال فمعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار فى قوله تعالى ﴿ وانما يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعنى ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بجودة عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما فى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كالنائم الاصم

لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة لمناسبة الجزئية والكلية بينهما ليكون فصلا بعد فصل وبابا بعد باب فقال (الكلام) اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى (فى اللغة ما يتكلم به) سواء كان فيه تركيب اولا ولذا قال (قليلا) فحينئذ يكون زيد اوضرب او ان من الاسم والفعل والحروف كلاما (كان او كبيرا) لغة (وفى اصطلاح النحاة) عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار (ماتضمن) آثر تضمن على تركب لان التضمن احضر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا حقيقة دون تركب (اى لفظ تضمن) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب لكونه جنسا (كلمتين حقيقة) مثل زيد قائم زيد (او حكما) والاولى حكما والثانية حقيقة مثل جيق مهمل ديز مقلوب زيد او لعكس مثل زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم فالاقسام ثلثة والقياس ان تكون اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى تعريفهما وايضا تركب احضر لصحة الاكتفاء عن المتكلمين رأسا بان يقول الكلام ما تركب بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ما قاله المصنف هو الاولى لان المقابلة فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان احضر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل زيد ضرب او واجبا مثل وغير ذلك (اى تكون كل واحدة منهما (من الكلمتين حقيقة او حكما (فى ضمنه) فالضمير

جدا وتجويزه بناء على قرينة شهرة كون الكلمة من قسم اللفظ ناش من عدم العلم باحوال المعرفات وشرائطها قوله لانه لم يقصد الوحدة قال المص فى الايضاح رادا على قول صاحب المفصل لفظة ان اراد بها اقل ما يطلق عليه اللفظ كضربة ففاسد لان اقله حرف واحد وان اراد عددا مخصوصا ينتهى اليه فليس مشعرا به وان اراد معنى اللفظ كان اللفظ اولى للاختصار ورفع الاحتمال هذا كلامه وعلى هذا كان الانسب ان يقول ايذانا بفساد قصد الوحدة ولعله اراد التنبيه على صحة هذا القصد فان من يدعى ان عبدالله علما ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاخراج مثله جدا ولا يراد غير وارد لظهور ان المراد هو الخبر لكن مع زيادة فائدة وهى ان لا يمكن التلفظ به مرتين باعتبار وضع من الاوضاع اذ الوهم لا يذهب الى احتمال اخر عند الاحاطة بتمام التعريف (قوله مع كون اللفظ اخصر وايضا وصفه اخصر من وصفها ولم يأت بهذه العلاوة لكان اولى (قوله تخصيص شئ بشئ قليل الاو[illegible] تعيين شئ لشئ ليظهر

اضرب المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام فى الاصطلاح من تضمن كلتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التميز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتميز والتفريق بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزله الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد واحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق (فلا يلزم اتحادهما) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل مالكل جزء (بالاسناد) (اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى الاخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن بتضمين معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام عوض من المضاف اليه والمعنى بسبب قيام احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المتعلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى وفى الرضى المراد بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت واشتريت والطلبى هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة المحكمة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الكلمة (الاخرى بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعنى يفيد تلك النسبة (المخاطب فائدة تامة) وان كان بمعنى اعلم يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من لفظ الموصوفة جنس (يتناول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلتين) مصدر مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة (والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط وفيها لا يوجد الواضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة

تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد تخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك ولا يخفى انه لا وجه لكلا الوجهين اما الاول فلان تعلق لمعنى بوضع كما لا يظهر على تفسير الشارح لا يظهر على هذا التفسير ايضا فان الوضع على كلا التفسيرين لم يكن محتاجا الى قوله لانه داخل فيه ولا مخلص عن ذلك الا بان يفسر الوضع بصوغ لفظ وهذا مع كونه على خلاف المشهور من اصطلاحهم لا يكون ذكره للاحتراز بل ليتعلق به قوله لمعنى واما الثانى فلا معنى اللفظ المرادف من حيث انه اثر وضع هذا المرادف لا يوجد فى المرادف الاخر وعلى هذا قياس المشترك فانه بحسب كل وضع يختص بمعنى واحد وستقف على رجحان مختاره قدس سره فيما بعده قوله ولا يبعد قيل يمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق وهو دعوى لا سبيل اليها جدا ثم قيل ترد على الوجهين تعيين المجاز

التثنية فى قوله الكلمتين (وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية) سواء كانت اضافية (مثل غلام زيد و) توصيفية مثل (رجل فاضل) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه ودرستويه (وبقيت المركبات الكلامية) المقصودة من التعريف (سواء كانت) تلك المركبات الكلامية (خبرية) فعلية فاعله مذكر (مثلا ضرب زيد و) مؤنث مثل (ضربت هند و) اسمية مثل (زيد قائم) والقائم زيد (او انشائية) امرا (مثل اضرب و) نهيا مثل (لا تضرب فان كل واحد منهما) اى من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب (تضمن كلمتين احدهما ملفوظة) يعنى الاولى كلمة حقيقة (والاخرى) والثانية (منوية) كلمة حكما (وبينهما) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما (اسناد) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث (يفيد المخاطب فائدة تامة) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله (وحيث كانت الكلمتان) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الآتى فان الاخبار الخ (اعم من ان تكونا) اى الكلمتان (كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية (مثل زيد ابوه قائم او) جملة فعلية حقيقة مثل زيد (قام ابوه او) حكمية مثل زيد (قائم ابوه) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتى فى حكم الفعل المضارع فتكون الجملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدء لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدء مؤخرا وعلى كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر مبتدء الذى قبلها وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران (فان الاخبار) جمع خبر كفرس وافراس (فيها) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة (مع انها مركبات) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى (فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف اليه فتعيين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لسببه (ودخل فيه) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزؤ الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة (ايضا) كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة (مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما) اى فى هذين المثالين (مهمل ليس بكلمة) حقيقة بل كلمة حكما (فانه) اى المسند اليه فيهما (فى حكم هذا اللفظ) فان المقصود منه هذا اللفظ لتعيين اى لفظ جسق مهمل

(ولفظ)

المعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان فى محاورتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيأ من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد هذا الوضع ولا يخفى ان هذا فرية بلا مرية اذ الشارح لم يفسر الوضع بالتعيين بل بالتخصيص ومن البين انه غير صادق على الوضع المجازى فلا يرد على شئ من ذلك والعجب من القائل انه اعترض على الشارح اولا بتركه ما هو الاولى يعنى التعريف بالتعيين ثم اعترض عليه ثانيا بان تعريف الوضع بالتعيين فاسد فوقع فى حيص بيص (قوله اسم مكان بمعنى المقصد قيل يرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه مناسبة يصح ان ينقل اسم ان بين المفعول والظرف عليه ثم قيل والجواب عنه احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان هذا وانت خبير بان المقصود الافادة هو انه اذا كان المعنى ما يقصد بشئ

ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحي عند المصنف وهو ماتضمن كلمتين بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته (نحو ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله (كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لادخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب المفصل) يعني بخلاف مايصح ان يطلق عليه الكلام عند صاحب المفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب) حقيقة او حكما ليدخل مااستكن فيه فاعله سواء كان جوازا او وجوبا (من كلمتين) حقيقة او حكما (اسندت احديهما) اى احدى الكلمتين (الى) الكلمة (الاخرى) فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم يطلق (فانه) اى هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعني الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرهما (خارجة عنه) اى عن الكلام الاصطلاحي بحيث لايطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل لاغير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب المفصل (ثم اعلم) يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل (ان صاحب المفصل) قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على مايطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد يعني الترادف هو مايصح ان يطلق احد اللفظين على مايطلق عليه الآخر (وكلام المصنف ايضا) اى مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اى يميل الى ترادفهما الا ان نظر اذا تعدى بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اى مال اليه (فانه) اى المصنف (قد اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى فالمعنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسره بقوله (ولم يقيده) اى الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لوكان مراده التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد (بكونه مقصودا لذاته) ولم يطلقه فعلم من اطلاقه انه لافرق بينهما عنده ايضا (ومن جعله) اى من جعل الكلام من المعرفين (اخص من الجملة قيده) اى قيد الاسناد (به) اى بكونه مقصودا لذاته (فحينئذ) اى حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها

يجوز ان يكون اسم مكان استعمل في معنى المفعول وليس المدعى ان كل اسم مكان من حيث انه اسم مكان يصح ان يكون بمعنى المفعول حتى يرد مازعمه واردا كيف وهذا محال في جميع الصور واذا عرفت ان جوابه المنقول مع ماتفرع عليه ليس مما يلتفت اليه (قوله مبنى على تجريده عنه وكونه بمعنى التخصيص فقط ولا بعد ذلك بل هو الموافق للمشهور المستعمل بين الجمهور حتى صار بمنزلة الحقيقة العرفية فانهم يقولون هذا موضوع لكذا وان كانا داخلين تحت مفهومه الاصلي فان قلت فعلى هذا يكون الوضع مجردا عن اللفظ ايضا قلنا نعم الا انه لم يتعرض له لعدم تعلق الغرض به في هذا الموضع وبما قررناه تبين بطلان ماقيل من ان المص انما استعمل الوضع في جزء معناه على سبيل التجوز وان كان المقام مقام التعريف لاحتياج تقييد المعنى بالافراد فالمفرد لايكون قيد الا للمعنى كما لايخفى (قوله الموضوعة لغرض التركيب لم يتعلق بهذه العبارة نظر من قال انه اراد بقوله خرجت

بالخبرية لان الانشائية على ماسيجئ لاتقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا) كخبر المبتدأ وخبرباب ان وخبر لاالتى لنفى الجنس والجملة فى هذه المواضع فى محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون فى محل الرفع كخبرباب كان وخبر ماولا المشبهتين بليس والمفعول الثانى فى باب حسبت وفى هذه المواضع يكون فى محل النصب لان ماقامت هى مقامه منصوب (اواوصافا) فهى فى هذه المواضع تتبع اعرب موصوفها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد فى هذه المواضع مقصودا لغيره يعنى يكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بماقبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التى وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لايقع فى هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا لذاته فلايقتضى الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (فى بعض الحواشى) هى جمع حاشية وهى ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد بالاسناد) اى مراد المصنف بالاسناد المأخوذ فى تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه (مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام للعهد (وحينئذ) اى حين كون المراد هكذا (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اى كما كان اخص عند من جعله اخص من الجملة فحينئذ يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير عكس (اخص من الجملة) وفى الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ماتضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ماذكر من الجملة والكلام ماتضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى (ولايتأتى) (اى لايحصل) من الحصول من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم (ذلك) (اى الكلام) لغة واصطلاحا هذه التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن والاسناد بعيد عن المرام كذا فى حاشية العصام لانه قيل فيه اى ماتضمن او تضمن اوالاسناد الاصلى اى لايحصل الكلام فى ضمن شئ من الاشياء الافى ضمن هذين الخاصين فلايلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يحمل فى بمعنى من اى لايحصل الكلام الامن هذين القسمين (الافى) (ضمن) (اسمين) بحذف المضاف (احدهما مسند والاخر مسند اليه) اذ لايتأتى الكلام من كل اسمين لانه لايتأتى من اسمى الفعل مثل رويد ويله ولامن اسمين لايصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر لايخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما

المهملات القضية المهملة التى هى فى قوة الجزئية عند اهل الميزان بقرينة قوله وبقيت حروف الهجا لانها ايضا مهملات ثم ان القائل وهم انه اذا جرد الوضع عن المعنى لايخرج به مثل جسق وديز لانه عين للتلفظ به وقد سبق بيان مثل هذا الوهم من ذلك القائل على ان هذا القائل قد اخطأ فى دعوى وجوب كون الافراد قيدا للمعنى كيف والثابت كونه قيدا للفظ كما ستقف عليه وان مبناه توهم تفسير الشارح الوضع بالتعيين دون التخصيص على انه لو كان عرفه به للاورد ايضا اذ المهمل مالم يتعلق به غرض وتعيين اصلا وهذا فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فماله من نور ثم انه لاينبغى ان يتوهم ان كثيرا من حروف الهجاء كهمزة الاستفهام وبعض حروف العاطفة والجارة لايخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد لان هذه الحروف ليست داخلة تحت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب كما هو الظاهر (قوله فان قلت قد وضع

مسند والاخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيده اعتمادا على فهم
المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئيه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من
له ادنى تأمل (او فى) (ضمن) عطف على قوله فى اسمين وههنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة
الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه)
(وفعل) (مسند) لانه كما لا يتأتى الكلام من كل اسم وفعل ولا يتأتى من اسم فعل وفعل
(و) وقع (فى بعض النسخ او فى فعل واسم) مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم الفعل
على الاسم ووجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل فقدمه
فى الذكر قوله (فان التركيب) تعليل المفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام
على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب (الثنائى) منسوب
الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى الاربعة كذا فى شرح الشافية
(العقلى) يعنى بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم (والفعل والحرف
يرتقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين فى الثلاثة اذا لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ
متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له
(من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) بدل من قوله ثلاثة بدل الكل
من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقدير هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس
واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا انه لم يراع
الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة
باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبدالله قوله (ومن البين) خبر مقدم
وجوبا لما سيأتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد
الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اى ومن البين الواضح الغير الخفى (ان الكلام)
المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام (والاسناد)
المأخوذ فى تعريفه (لابدله) اى الاسناد (من مسند ومسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة
احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى
تلك الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم
يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسبى لا يحصل الا بين
منتسبين هما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة امر نسبى لا يحصل الا بين المضاف والمضاف
اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان فى شئ من الاشياء (الا فى اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه (او فى اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف
على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا فى اسمين او فى
فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم مسند ومسند اليه
لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ ولما تبين ان الكلام يحتاج

بعض الالفاظ لا يقال
كأن الاولى قد وضع
بعض الكلمات ليتضح
فساد التعريف لعدم
صدقه عليه لانا نقول
ليس مبنى السؤال
عدم صدقه المعرف على
المعرف بل عدم صدق
الجملة الفعلية الواقعة
وصفا على موصوفه ولا
يخفى ان الموضع هو
اللفظ دون الكلمة (قوله
المعنى ما يتعلق به القصد
قيل فيه انه اراد مفهوم
ما يتعلق به القصد بعينه
فظاهر البطلان لان
المعنى ما يقصد بشئ
وهو اخص مما يتعلق
به القصد واراد صدق
ما يتعلق به القصد على
معنى صدق الاعم على
الاخص لا يلزم من
كونه اعم من اللفظ
كون المعنى اعم منه الا
يرى ان الحيوان صادق
على الانسان ولا يلزم
من كونه اعم من الفرس
كون الانسان اعم منه
ولا يخفى على ذى فطنة
ان المفهوم المتبادر من
قولنا ما يتعلق به القصد
هو ما يقصد بشئ ليس
الامر انه قد سبق تفسيره
بذلك فلا وجه لتلاشى
الترديد والقول بانه يمكن
ان يقال اراد الاول
واللام فى القصد للعهد
الخارجى فيؤول الى
القصد بشئ ولا ينبغى
ان يتوهم انه لو اتى

الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الى فى اسمين او فى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الامن قسمين منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال لحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب عنه باما الاستينافية بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد فعل و فعل حرف و حرف واثنان منها من جنسين فعل و حرف اسم و حرف (فى الحرف والحرف كلاهما) اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله (مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التأخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه معا منحصر ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه فضلا عن ان يكون مسند او مسندا اليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى فى نفسه (وفى الفعل والفعل و) فى (الفعل والحرف المسند اليه مفقود) اما فى الفعل والحرف فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا او مسندا اليه واما فى الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه فى هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفى الاسم والحرف احدهما) اى المسند او المسند اليه (مفقود فان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لا يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبى نحو القائم (فالمسند اليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسندا اليه (وان كان الاسم (مسندا اليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبى لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيد او ازيد (فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام فى الاقسام الاربعة فانحصر الكلام فى القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد فى الكلام الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم الا انه (بتقدير ادعو زيدا) فليس الحرف والاسم المنادى فى شئ من الكلام بل الكلام ليس الا فى الفعل والفاعل المقدرين فلهذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من تركيب الحرف والاسم (كما ذهب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل) المقدر (والاسم الذى هو المنوى فى ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللف والنشر

بتفسير السابق لكان احسن لظهور ما فيه من هجنة التكرار ثم فيه اشكال وهو ان المعنى اذا كان ما يتعلق به القصد يلزم ان يكون حروف الهجاء موضوعة بازاء المعنى اذ لا يخفى ان التركيبي مقصود بها وحله لا يخفى على ذوى البصائر (قوله) وهو اعم من ان يكون لفظا او غير قيل ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعة فى كبرى الشكل الاول نفى كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج فى هذا المقام بين كما فى قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى وليس كما زعمه لان هذا بديهى لا يصح اعتباره كذلك ولا يرد بان هذه القضية مهملة وليست بطبيعية اذ الطبيعة هى القضية التى لا تصلح لان تقصد كلية وجزئية وما نحن فيه صالح لكل منهما الا ترى انا نقول فى اثبات المطلوب على وفق ما ذكره قدس سره المعنى ما يتعلق به القصد وكل ما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره لذلك ولفساد المعنى ح وما استدل به على تجويز جعل الطبيعة كبرى الشكل باطل جدا

فقال (الاسم) معرفا بلام العهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد باب وفصلا بعد فصل وفي الرضي لم يقتصر على ماتقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اى كلمة دلت) (على معنى) (كائن) (في نفسه) (اى في نفسه مادل) يعني ان الضمير البارز راجع الى ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعني الكلمة فتذكير) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضروبه اى مبنى (على لفظ الموصول) لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان تكون موصوفة او موصولة واشار في التفسير الاول وهنا الى الثاني (قال المصنف في الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضي حيث قال بعد نقل كلام المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله في الايضاح قيد به احترازا عن غيره (الضمير فيما دل على معنى في نفسه (يعني الضمير المجرور (يرجع الى معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذ المعنى مذكر ايضا (اى مادل على معنى) كائن (باعتباره) اى المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتبار اى في نفس المعنى (وبالنظر) عطف على قوله باعتباره (اليه) اى الى المعنى (نفسه لا باعتبار امر خارج عنه) اى لا يدل على معنى كائن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون الضمير في نفسه يرجع الى المعنى كائن (كقولك الدار) اى هذه الدار (في نفسها) اى باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها (حكمها) اى قيمتها (كذا) اى الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ وفي نفسها صفتها حكمها مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى لا) اى ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اى باعتبار كونها في وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من الحمام او غير ذلك بل يكون حكمها كذا بالاعتبار وما جد في ذاتها وما قام بها (ولذلك) اى لما قاله المصنف في الايضاح او لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى

لانهم يعدونه من القضايا الكاذبة وان كان صادقا في نفسه لا يقال ان القائل لم يراع قواعد المعقول حتى يحكم ببطلان هذا التجويز لان اثبات المطلوب بانتاجه من احدى الاشكال راجع الى تلك القواعد (قوله مفردة اى معان فان جزء لفظ الجلة لا يدل على جزء زيد قائم غاية الامر انه يلزم ان يكون شئ واحد باعتبار مدلوليته مفردا وباعتبار دلالته مركبا ولا محذور فيه بل هو هو المطلوب (قوله) ههنا اى في صورة ما اورد من الاشكالين هذا ما هو الظاهر الا ان نقضه الآتي بيانه يستدعي تعميم الصورة كما ستعرفه (قوله) هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر تحقيق المقام يتوقف على بيان مقدمة وهو ان الواضع باوضاع مختلفة فوضع جواهر الفاظا متخالفة ووضعها لغة العرب وركب من الحروف مفردات الالفاظ بمفردات المعاني اما ان يكون الوضع عاما والموضوع له عاما كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء

كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله (قيل الحرف مادل على معنى) كائن (فى غيره اى حاصل فى غيره) اى غير المعنى اوغير مادل (او) الحرف مادل على معنى حاصل (باعتبار متعلقه) يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل (لا) يدل على معنى حاصل (باعتباره) اى باعتبار المعنى (فى نفسه) اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره (انتهى كلامه) اى كلام المصنف فى الايضاح (ومحصوله) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته (ماذكره بعض المحققين) وهو السيد الشريف فى حاشية المطول (حيث قال) ذلك الفاضل المحقق (كما) الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة مازائدة والكاف للتشبيه والمشبه به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غير ولا يسبق الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول (فى الخارج) المراد به ماهو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهدة شيئا (موجودا قائما بذاته) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات والاحجار والاشجار اومجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا الحجر ثابت وهذا الشجر نابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر وذلك شجر (و) شيئا (موجودا قائما بغيره) كالاعراض والعرض هو شئ موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لاتقوم بانفسها وانما تقوم بمحلها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لايصح ان يحكم عليه وبه فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجهل قبيح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح عن حيث وجوده لامن حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه نفسه مشابه للموجود الخارجي الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجي الذى هو قائم بغيره فى عدم كون كل واحد منهما محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا (كذلك) اوكما ان الموجود الخارجي قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود قائم بغيره كذلك الموجود (فى الذهن) قسمان (معقول) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى ماهو فى الذهن (هو) اى ذلك المعقول فى الذهن (مدرك) اسم مفعول من ادراك اى معلوم (قصدا) اى حال كونه مقصودا (ملحوظ) خبر لقوله هو (فى ذاته) لافى ذات غيره (يصلح) اى ذلك المعقول المذكور قصدا الملحوظ فى ذاته (ان يحكم عليه و) لان يحكم (به) كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى اذا لاحظها

الافعال وعامة الافعال والحروف وبعض الظروف كائن وحيث وغيرها مما يتضمن معنى الحروف والسر فى ذلك ان معانى هذه الحروف غير مستقلة سواء كانت تمام الموضوع له كمعانى الحروف اوبعضه كما فى الافعال والاسماء المحكية وغير ذلك لكونها خصوصيات تحته لا يشاركها شئ حتى يوضع له كوضع اسماء الاجناس واما يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا كالاعلام الجنسية والشخصية فنقول ان اراد المجيب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة يرد عليه ما اورده الشارح وان اراد بيان مادتى الاشكالين فقط فلا يرد عليه شئ (قوله) مالايدل جزء لفظه على جزئه قيل هذا يقتضى ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يونس بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع اوالعقل بشئ فاطلاق التعريف مبنى على الاجمال

العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة فى حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن فى النيل (و) فى الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعا) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعا لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسببا (لملاحظة غيره) يعنى لملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا حالا فيه ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قدسبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى فى غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره (فلا يصلح لشئ منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولاتكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لاتدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين كالموجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالفاء التى تفيد التفصيل (فالابتداء) الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلا) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلا من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا (اذا لاحظه) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيد راكبا وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظه (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا) خبر بعد خبر (فى ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى تفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك فى حد ذاته لا فى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلا بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ فى حد ذاته (تعقل متعلقه) بفتح اللام المتعلق ههنا ما اضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالا) نصب على التميز من النسبة الاسنادية (وتبعا) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والمجرور فى قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية

ومبنى على الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه وهذا وهم منه ناشى من لفظ اللفظ حيث زعم انه المراد من حيث هو هو وليس كذلك بل باعتبار كونه دالا وهو ظاهر فكل دال لايقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو مفرد سواء كان لفظا او غيره اذا عرفت هذا فنقول لامجال لاخذ الوضع فى تعريف المفرد سواء كان بحسب الاصل كما عرفته او بحسب ما يقتضيه المقام كما نحن فيه اما الاول فلما سبق واما الثانى فلسبق ذكر الوضع (قوله وفيه) فيه اشارة الى ضعف هذا الوجه ورجحان كونه صفة اللفظ وقيل لايستبعد كونه مجازا بطريق الاول على ما فى الحديث سيما اذا ثبت ما قاله الشيخ الرضى ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولايخفى على من نظر فى كتابه انه ما قال يكون الافراد صفة للمعنى عند النحاة بل اقتصر على الرد على المصنف وتزييف كونه صفة للمعنى قائلا المشهور فى اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب

من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه ملابسا (بهذا الاعتبار) اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات (مدلول لفظ الابتداء فقط) يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبالذات فح (لا حاجة فى الدلالة) فى دلالة لفظ الابتداء (عليه) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية (الى ضم كلمة اخرى اليه) اى الى لفظ الابتداء (لتدل) اللام متعلق بالمنفى مسلوبا عنه النفى بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الاعجام فى لتدل تأمل (على متعلقه وهذا) اى ماقلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء العقل قصدا بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان للاسم والفعل) اى لكل واحد منهما (معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه) اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فحينئذ يصلح لان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس يصلح لان يحكم به ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح يحكم به فقط لان الفعل ليس له دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون محكوما عليه فلما كانت دلالته على الحدث والنسبة يصلح لا يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ماسيأتى له زيادة تحقيق (و) اما (اذا لاحظه) اى مفهوم لفظ الابتداء (العقل) لكن (من حيث هو) اى مفهوم لفظ الابتداء (حالة بين السير والبصرة مثلا) يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها (وجعله) اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء (آلة) و وسيلة (لتعرف) مصدر من باب التفعل ومضاف الى المفعول وهو قوله (حالهما) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة و وسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له (كان) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار (معنى غير مستقل بالمفهومية) من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية (و) حينئذ لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه) لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه (ولا يمكن) عطف على قوله يصلح (ان يتعقل) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يتعلق مفعول لفظ الابتداء بشئ من الاشياء (الا بذكر متعلقه بخصوصه) اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة (ولا) زائد لتأكيد النفى (ان يدل) مبنى للمفعول (عليه) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم بشئ من الاشياء (الا بضم كلمة دالة على متعلقه) لعدم كونه ملحوظا قصدًا وعدم

(كون)

صفة اللفظ ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الا لفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول انى اردت بالمعنى المفرد المعنى الذى لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة هذا كلامه لا يقال هذا المنقول يدل على صحة مازيف آنفا من عدم اشتراك غير اللفظ فى صفة الافراد لانا نقول لا يلزم من تلك الشهرة هذا العدم لان مبناها عدم الاغناء عما عدا الدلالة اللفظية (قوله) وكأن النكتة فيه قيل فتجوز باستعمال الماضى فى تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه فى غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل فى الوصف الافراد فاختار فيها لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الوضع بانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس وفيه غلط ظاهر فانه لا سبيل الى اعتبار التجوز فى امثال هذا

كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى) مستقل بنفسه فى المفهومية يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيما يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهى (موضوعة) لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء كما ان لفظ رجل موضوع لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح (لكل واحد من جزئياته) اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظة الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات (المتعلقة) صفة بعد صفة لها وقوله (من حيث) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى تلك الجزئيات (حالات) يعنى كل واحد منها حالة (لمتعلقاتها) اى لمتعلقات انفسها يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعلقات نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابطا (لتعرف احوالها) اى احوال المتعلقات (وذلك المعنى الكلى) اى الموضوع له لفظ الابتداء (يمكن ان يتعقل قصدا) حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من غير احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه (ويلاحظ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى الكلى (فى حد ذاته) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لافى غيره (ف) حينئذ (يستقل) ذلك المعنى الكلى المتعقل قصد الملحوظ فى نفسه (بالمفهومية) من لفظ الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه (ويصلح) ذلك المعنى (ان يكون محكوما عليه) نحو الابتداء واقع وثابت (و) يصلح ايضا ان يكون محكوما (به) كقولك هذا هو الابتداء (واما تلك الجزئيات) الموضوع لكل واحد منها لفظة من (فلا تستقل بالمفهومية) من لفظة من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها (و) حينئذ (لاتصلح) يعنى تلك الجزئيات (ان تكون محكوما عليها و) محكوما (بها) لما عرفت غير مرة (اذ لابد فى كل واحد منهما) اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به (ان يكون) معناه مستقلا بالمفهومية (ملحوظا قصدا) وبالذات وقوله (لم يمكن) علة لقوله اذ لابد لكل واحد الى آخره (ان تعتبر) مبنى للمفعول (النسبة) نائبه (بينه) اى بين كل واحد الى آخره (وبين غيره) اى غير ذلك الكل فالضمير ان يرجعان الى كل فى قوله اذ لابد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك الكل مسندا اليه فغيره يكون مسند وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما (بل تلك الجزئيات) التى كانت لفظة من موضوعة لكل واحد منها (لاتتعقل) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (الا بذكر متعلقها) فكيف يستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل مقصودا بالذات وملحوظا فى الواقع (لتكون) تلك الجزئيات (آلات) وروابطة (للملاحظة

المقام كما لايخفى على العارف باحوال النكات وترجيح ما افاده اليه طبعه ممنوع بل الامر بالعكس لان صيغة المضى تنادى باعلى صوت على ما اختاره قدس سره ولا شئ فى العبارة يستفاد منه ما ذهب اليه القائل (قوله اعرب باعرابين رد ذلك بان الاعراب ما فى آخر الاول فقط والثانى مشغول بالحكاية ونور بان معنى الاضافة لم يبق اصلا فكيف يكون الجر علامة له وان الفاعلية انما هى لمجموع المضاف والمضاف اليه لا لمجرد المضاف اذ لا معنى له اصلا وانت خبير بان كون الثانى مشغولا بحكاية وكذا قيام الامر بمجموع المضاف والمضاف اليه لايخرجه عنه كونه معربا باعرابين بل يحقق ذلك ويقرره لانه لو لم يكن كذلك لما استفيد كون الثانى مشغولا بحكاية وايضا لو كان المرعى جانب المعنى لما اعتبروه فى صورة كلام ذات جزئين المضاف والمضاف اليه بل كانوا يحكمون باختلاف آخر الجزء الثانى بالحركات الثلاث فى الاحوال الثلاث (قوله لكان النسب وهذا حق لامرية فيه اذ الفن

احوالها) اى احوال المتعلقات (وهذا) اى مالاحظه العقل من مفهوم الابتداء ومن حيث هو آلة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حالهما (هو المراد بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف) كلة (تدل على معنى) حاصل (فى غيرها) يعنى ان لفظة من مثلا لاتدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشى فى ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لافرق بينهما فى المآل وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط (علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه) بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته (و) ان المراد (بكينونة المعنى فى نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى ان تكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونة كلة اخرى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لافى المال والواقع لان مالها واحد (فمرجع) مبتدأ (كينونة المعنى فى نفسه) على التفسير الثانى (وكينونته) اى المعنى (فى نفس الكلمة الدلالة عليه) على تفسير الاول (الى امر واحد) الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) وصحة كونه محكوما عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينها فى المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اراد ههنا بيان ماهو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (فى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه) الضمير مبتدأ المجرور صفة فى نفسه الجلد والمجرور صفة بعد صفة فى هذا الكتاب صفة لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة (التى هى عبارة عن الكلمة) كما فى التفسير الاول فحينئذ يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول والموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم بالظهور اوللرجوع اوالاحتمال لان سببه صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على طبق ماسبق (اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لماسبق (فى وجه الحصر)

من العلوم الآلية اللفظية فامال جانب للفظ ميلا الى جانب المعنى ليس كما ينبغى (قوله لايقال لفظة واحدة بحسب الظاهر فلا يرد ان عبدالله علما اسم واحد فهى كلمة معرفة بانها لفظة دالة (قوله فبعد ذكر الوضع لم يرد الوضع مخصوصه الذى ذكر عليه فى هذا الموضع بل باعتبار انضمام ماتعلق به فلا يرد ان الوضع المراد لا يستلزم الدلالة والحقيق غير مراد فى هذا المقام (قوله فبعد ذكر الدلالة الى آخره قيل فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة مايستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما فى تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع ومن المعلوم ان المعتبر فى الحدود هو المطابقة فلا وجه لذلك الاعتراض وكأنه بناء على زعمه اراد الرد على صاحب المفصل ايضا حيث اتى بالوضع بعد ذكر الدلالة وتقييد المعنى بالافراد (قوله منحصرة فيها اشارة الى ان الحصر بحكم العقل كما يدل عليه قوله لانها اما ان تدل وما ذهب اليه بعضهم من ان القسمة استقرائية لاحتمال قسم آخر وهو مادل على معنى بسبب لايكون لفظا بل شيئا آخر من الاشارة الحسية اوغيرها مما يمكن عقلا ويدفعه الاستقراء سهو ظاهر

(فى)

فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله (من كينونة المعنى فى نفس الكلمة) بيان لما فى قوله ماسبق (ويحتمل ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى المعنى) قوله (تنبيها) تعليل لقوله ويحتمل المعطوف (على صحة ارادة كلا المعنيين) احدهما ان يكون فى نفس مادل والثانى ان يكون فى نفس المعنى كماسبق تحقيقه (ولكن) استدراك من الاحتمالين الى ان (عبارة المفصل) التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم مادل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران (ظاهرة فى المعنى الاخير) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر فى المعنى الاول (وهو) اى المعنى الاخير (ارجاع الضمير) الذى فى نفسه (الى المعنى لعدم مسبوقيتها) تعليل لظهور العبارة فى المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والتاء فى قوله (بما يدل) متعلق فى قوله مسبوقيتها (على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة) اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الالداع وكان وجهه قرب مرجع الى الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى (ولهذا) اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بمايدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة (جزم المصنف هناك) اى فى شرح تلك العبارة (برجوعه) اى الضمير (الى المعنى) فقط. ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله (وبما سبق من التحقيق) وهو ان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلالا بالمفهومية يعنى لايحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله (ظهر) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه ظرفا لغوا للحصر لان الظهور بما سبق منحصر بماسبق (انه لايختل حد الاسم جمعا يعنى ينتقض لاتعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجئ (ولا) يختل (حد الحرف منعا) بان لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله (بالاسماء) متعلق بقوله لايختل (اللازمة) صفة الاسماء (الاضافة) مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاءنى زيد الحسن الوجه (مثل ذو) فان معناه وهو الصاحب وضعا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من غير الاحتياج الى كلمة اخرى (وفوق) فمعناه وضعا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى (وتحت) وهو ضد العلو (وقدام وخلف) منتهيا (الى غير ذلك المذكور من ذات وغير ذلك) قوله (لان معانيها) اى معنى كل واحد من تلك الاسماء (مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية) عنها (ملحوظة فى حد ذاتها) اى فى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى التعريف ويكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اغياره فيه الا انه (لزمها) تعقل متعلقاتها (وهى ما اضيفت هى اليه) مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك (اجمالا) نصب على

لان المقسم هى الكلمة المعرفة بانها لفظ الى آخره ممالم يدخل تحت المقسم كيف يجوز العقل كونه من جملة الاقسام الاقسام (قوله من صفتها قيل فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان فى تقدير مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ خبره ان تدل غنى عنه وهذا ليس بشئ بل الاول ذكرها حتى يكون المذكور من العبارة مبتدأ لظهور ان الارتباط على هذا اتم (قوله وقيل من الوسم هذا قول الكوفيين والاول مذهب البصريين واشار بصيغة التمريض الى ضعف هذا الكلام فى نفسه لان مجئ جمعه على اسماء وتصغيره على سمى شاهد عليهم والى ان المعتبر بين البصريين واعلم ان هذا الاخذ ليس فعل الفريقين الثبوت لفظ اسم قبل تقسيمهم الكلمة الى هذه الاقسام بل هم نقلوه من معناه الاصلى الذى يشترك فيه غيره من الاقسام اعنى اللفظ الدال على الشئ الى هذا القسم الممتاز عن اخويه فهو منقول اصطلاحى كالفعل والغرض ههنا بيان وجه النقل فقط وهو يحصل بكل من الامرين المار بيانهما فيكون الاختلاف فى مأخذ لفظ الاسم ابتداء ويكون قوله لاستعلائه علة

التميز من نسبة لزوم الى فاعله وهو التعقل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعنى كان مفهوم الابتدأ معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ فى حدذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اى لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها) اى باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (فى مفهوماتها) اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لايضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له (لانه) اى الاستعمال فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الغرض من وضعها) اى وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اى لا يلزم ذكرها (لاجل فهم اصل المعنى) لاجل ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها (فهى) اى كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكر السالم (دالة على معانيها) اى دالة على معناها اللغوى لكل واحد منها حال كون تلك المعانى (معتبرة فى حد انفسها) اى فى ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (فى غيرها) فاذا (هى) اى هذه الاسماء (داخلة فى حد الاسم) و(لا) تكون داخلة فى حد (الحرف) حتى ينتقض حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (فى نفسه) حال كون دلالته (باعتبار معناه) اى معنى الفعل (التضمن اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والا لزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشئ مقترنا بنفسه ولو اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على الحيوان والناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان فى ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبته الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعا (مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه) جواب

للنقل دون الاخذ ولعله اشار الى ذلك حيث عدل عن الظاهر وهو ان يكون لفظ المأخوذ خبرا فانه قدس سره لو جعل ما صرعلة له لكان المناسب ذلك قوله به اى بوجه الحصر قيل كان الاولى ان يكتفى بوجه الحصر وانت خبير بان التعرض بامثال هذا سيا فى مقام الايضاح والتبيين مما يليق شان المخلصين (قوله بالحد ههنا لان الادباء وكذا الاصوليين يستعملون الحد بمعنى المعرف مطلقا وان كان ارباب المعقول يخصونه بما يفيد تميزا ذاتيا فلا يرد منع كون ما علم حدا لجواز ان لا يكون المميز او المشترك ذاتيا ولا يحتاج فى الدفع الى ادعاء كونه حدا بحسب الاسم (قوله الطباع لم يرد به جمع طبيعة او طبع لانه ليس بثبت بل ما هو بمعنى الطبع مثل الطبيعة قال فى الصحاح الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذلك الطباع (قوله فى اللغة الى آخره قيل لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوى للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى للكلام بالبيان ثم قيل ومن المعانى اللغوية

لما اى اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اى غير مقترن مع احد) يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلثة) صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا يورد مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتنى النسوة الثلاث وكما فى قوله سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام (فى الفهم) متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن لفظه الدال عليه (اى اعلى المعنى) (فهو) اى قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة مثل جاءنى زيد العالم الفاضل (للمعنى فبالصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف يدل على معنى فى غيره لا فى نفسه (عن حد الاسم) بالصفة (الثانية) خرج عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فتم حد الاسم جمعا ومنعا (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان فى بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى فى نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيده بالاول لانه لا ينفع فى ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان (فدخل فيه) اى فى حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة) عن شئ الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اى عما يكون مصدرا فى اصل وضعه (سواء كان النقل فيها صريحا) اى سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون فى اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد) وهو فى الاصل مصدر ارود ارواد الا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود اى رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد وفى الرضى يجئ على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب والثانى ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سر رويدا اى مرودا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيداً الى هنا كلامه (فانه) اى رويد (قد يستعمل) اى قليلا (مصدرا) بمعنى ارواد مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا (ايضا) اى كما استعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها غير (غير صريح) يعنى

للكلام ما يكون مكتفيا به فى اداء المرام على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه اليه ولا يخفى ان كلا قوليه ليس بصحيح اما الاول فلان مفهوم الكلمة فى اللغة والاصطلاح واحد كما يشهد به كتب اللغة ولا ارى احدا جوز اطلاق الكلمة على المهمل حتى يكون هى واللفظ مترادفين ومن ادعى ذلك فعليه البيان واما الثانى فلان اطلاقه على ما يكتفى به فى اداء المراد انما هو باعتبار كونه اسم جنس يقع على القليل والكثير فليس هو اصلا مغايرا له سلمناه لكن لا نسلم كونه اولى بالنقل عنه لان كلا معنييه اللغويين وان كانا سببين فى صحة الوقوع على المفرد لكن الثانى قد لا يقع عليه المصطلح وذلك اذا لم يفد ما تضمن كلمتين بالاسناد بتأدية المراد بخلاف الاول فهو اشد مناسبة منه اليه (قوله فالمتضمن اسم فاعل أعلم ان امثال هذا ليس الا لرفع الالتباس الناشى من توافق صورتى اللفظين خطا فهو بمنزلة الاعجام ولذلك ترى بعضهم لا يلتفتون الى قراءتها وهو الاحسن

يكون على وزن المصدر ولكن يكون فى الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيهات) لانه ليس بمصدر الا انه سمى مصدرا مجازاً تسمية باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى (فانه وان لم يستعمل مصدرا) فى استعمال العرب ولا فى استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقى قوقية وقيقاة اى صاح يصيح يقال الدجاجة تقوقى حين تلقى بيضها اى تصيح من فرحها وسرورها قوقية وقيقاة على وزن فعللة وفعلالا وكأنه فى الاصل هيهية قلبت الياء المتحركة الفا (او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا) يعنى امابعضها منقول عن المصدر الذى كان فى الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماله ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمى المصدر باسم مدلول المنقول اليه اولا (نحو صه) ومه بمعنى اسكت واكفف (او) امابعضها (عن الظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان فى الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيداً بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر مما يؤذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثانى يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع الخافض كما ان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك فى الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قرينة لهذا النقل (فليس لشئ منها الدلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (على احد الازمنة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثانى وهو هيهات فلانه فى الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو امامك فلانه فى الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لايقترن باحدها واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اى عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اى عن الاقتران بالزمان يعنى باحد الازمنة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرهما فانها فى اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها المنسلخت عنها لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضى الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام فى المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لايقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها)

(قوله) فلايلزم اتحادهما يعنى ليسا بمتساويين حتى يرد انه يلزم على هذا كون المتضمن والمتضمن امرا واحدا وهو محال لان شان كل منهما يغاير شان الاخر ويخالفه بل هما متباينان لايصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر لضرورة ان الجزء لايحمل على ما يحمل عليه الكل وبالعكس والسر فى ذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة فى جميع التراكيب لان المركب مالم يكن له صورة اجتماعية لايصير شيئا واحدا بالضرورة فلايلزم من ذلك كونه مركبا من ثلاثة اجزاء لانها ليست جزء منه بل هى عارضة له فان الوحدة والكثرة خارجتان عن الهيئات على مابرهن عليه فى الكتب الحكمية (قوله اى تضمنا حاصلا الى آخره قيل سببية الاسناد باعتبار انه صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ماتضمن كلمتين للاسناد لكان انسب ولا يخفى عليك ان التضمن امر قائم بالكلام لايعتبر فيه جعل الجاعل فلا يناسبه مثل هذا التعليل بل لايصح لان المفعول له ما فعل لاجله فعل مذكور وهو ليس فعلا

اى معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اى بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اى عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا او رباعيا او غيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان (فانه) اى المضارع (على تفسير) متعلق بقوله يدل الذى هو خبر ان (اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع ثلاثة اقوال الاشتراك بين الزمانين مالم تكن قرينة الخصوص وان يكون حقيقة فى الحال ومجازا فى الاستقبال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة فى الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية (يدل) اى المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذا دل المضارع على معنى فى نفسه مقترن بالحال والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما) يعنى فيدل على معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ لا يقدح) مبنى للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه (فى الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اى على المعنى الذى هو (سواه) اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد منهما غير معين اى لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى فى نفسه مقترن باحد ذلك الزمانين غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذ لا يقدح الى اخره وهو انه لا يقدح فى الدلالة على معين لدلالة على ما سواه وهل يقدح فى ارادة لزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق التسليم (يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه) سواء كان معنى او زمانا يعنى حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجئ (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس بعض المعانى ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل على غيره او يقترن به تأمل وانصف ولا تأمل جهدك (ولما فرغ) المصنف (من بيان حد الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اى ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم (زيادة معرفة به) اى بالاسم لان الشئ اذا عرف اولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفه به (فقال) (ومن خواصه) اما مبتدأ على تأويله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اى من اول الامر (بصيغة) متعلق بقوله منبها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اى

معمولا ثم لو قيل الكلام ما جمع او ركب من كلمتين لكان اللام انسب (قوله خرجت المهملات مطلقا وقيل يعنى الصرفة فى بقاء زيد نائم جسق فان المجموع يصدق عليه الحد وهو كلام مشتمل على جسق مهمل ثم قيل وان ابيت عن ذلك فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحويين عن الالفاظ الموضوعة وهذا من قبيل ما يتعجب منه لان لفظ جسق فى هذا المثال كانه ليس داخلا فى مفهوم الكلام ليس خارجا عن مفهومه متعلقا به ايضا بل وجوده كعدمه لا تمايز بينهما بحسب القصد والمعنى كما هو الظاهر فانى يصح القول بان الكلام مشتمل عليه حتى يحتاج الى ما لا يخطر بالبال ويبعد عن مظان الاستعمال (قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب قيل الاولى نسبة تفيد الى آخره وانت خبير بانه انسب بالمقام من النسبة لان الكلام منساق الى بيان الغرض من قيد الاسناد والتوصيف بذلك القصد الايضاح كما فى قوله (الالمعى الذى يظن بك الظن كأن قد رأى وقد سمعا (قوله فان

على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة مايطلق على مافوق العشرة الى مالانهاية له (و) منها ايضا (بمن التبعيضية) اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى مدخولها وافادان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ماذكره) اى ماذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اى من خواص الاسم (وهى) اى الخواص (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشئ ما يختص به) اى بالشئ (ولا يوجد فى غيره وهى) اى الخواص (اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالقوة للانسان) يعنى ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت فى طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراده (او) هى (غير شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية (كالكاتب بالفعل له) اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراده وتسمى هذه بنوعيها خاصة لاختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ويرسم بانه كلى يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولا عرضيا لا ذاتيا وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوهما وكذا التنوين حيث لا يدخل المنصرف وماعرف باللام او بالنداء ونحوهما وقس على هذا غيره (فمن خواص الاسم) (دخول) اما مبتدأ او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اى لام التعريف) لكون اللام شائعا فى هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملا للميم) الذى يستعمل حرف تعريف (فى مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير فى جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبرا مصيام فى امسفر وقيل على لغة طى فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امبرا مصيام فى امسفر) (ليطابق الجواب السؤال) وقيل لم يصدر منه صلى الله عليه وسلم فى غير هذا الحديث (لكنه) اى الا ان المصنف (لم يتعرض له) اى لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته) ولانه اى لان دخول اللام اخصر وللاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شائع (وفى اختياره) اى المص (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه) لان فى حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما فى قوله ماذهب اليه (اداة التعريف) يعنى آلة التعريف وحرفه (هى اللام وحدها) يعنى حال كونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها شئ من الحروف وانما

الاخبار فيها مع انها مركبات الى اخره قيل فى كون الخبر فى زيد قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم ابوه مركبا نظر لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ثم قيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما وكلاهما بين البطلان اما الاول فللاجماع على وقوع الجملة خبرا قال فى المفصل والخبر على نوعين مفرد وجملة وهى على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية ولابد فى الجملة الواقعة خبرا من ذكر عائد يرجع الى المبتدأ وقال المصنف محشيا على قوله فيها بعد والخبر قد يكون جملة على اختلافها من اسمية وفعلية لان الغرض الحكم على المبتدأ وكما يصح الحكم بالمفرد يصح الحكم بالجملة اذا كان تعلق به ومن ثمه اشترط ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ فان قلت ان القائل لم يرد نفى كون الجملة خبرا بل هو يقول بذلك فى زيدا ابوه قائم او قائم ابوه لكن يمنع كون قائم ابوه فى زيد قائم ابوه خبرا بجملته قلت هذا من

اختار اللام لانها للتخصيص وضعا وهو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن) لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمة الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو حركت بالفتح لالتبست باللام الابتدائية وبالكسر لالتبست باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن ابتداء به وقال المحشي ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) ابن احمد استاذ سيبويه (فقد ذهب الى انها) اى حرف التعريف كلمة (ال كهل) يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال معهما ايضا حرف التعريف لانه لما رأى في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حروف الزوائد فذهب الى انها اصلية غير زائدة كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اى حرف التعريف (الهمزة المفتوحة) لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعاني كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها (للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام رعاية للمذهبين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها او جزؤه ههنا زيدت لثبوت التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذهب الثلاثة (بالاسم لانه) اى حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة) وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي الرضي لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال (والحرف لا يدل على المعنى المستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضمنا لا مطابقة) فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (وهذه الخاصة) اعني حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرهما) اى غير الضمائر (كالموصولات) كالذي والتي وما ومن وغيرها كالمضاف بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والمنادى وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا كالكاتب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه الشاملة له (سائر) اى باقي (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اى في بيان

قبيل التحكم الباطل مع وضوح فساد المعنى اذ يلزم حينئذ ثبوت القيام الواحد لزيد وابيه جميعا واما الثاني فلضرورة قيام الاحتياج الى احد الامرين اما التعميم كما اختاره او القول بانه لما صدق انه تضمن اكثر من كلمتين صدق انه تضمن كلمتين لوجودهما فيه على ما ذكره بعض الشراح كيف ولو لم يعتبر احد ذينك الامرين لكان التعريف غير منعكس بخروج تلك الامثلة (قوله فان في حكم هذا اللفظ يعني ليس الحكم عليه باعتبار مدلوله اذ لم يثبت له ذلك بل باعتبار لفظه فقط وذلك جائز لا محالة الا ترى انك اذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك فصح تأويله كذلك ولا يقال اذا ثبت كون الشيء محكوما عليه باعتبار مجرد لفظه فقد ثبت جواز كون المهمل محكوما عليه ايضا فلا حاجة الى هذا التأويل لان المهمل غير داخل تحت مفهوم الكلمة فهو غير داخل

خواص الاسم يعنى باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى وللفظى ثلاثة وقدم اللام منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر) يريدان قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على اللام الاان الدخول فيه مجاز عن اللحقوق بعلاقة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحقوق الجر (بالاسم) متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر) لان حرف الجر عامل وعمله الجر كان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى) الاسم (المجرور به) اى بحرف الجر (لفظا اوفى المجرور به تقديرا) تفصيل لحرف الجر لا الجر اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا اوتقديرا اى مقدرا يؤيده قوله (كما فى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديرا كما سيأتى (ودخول حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (اوتقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر وضع (لافضاء) اى لايصال (معنى الفعل الى الاسم) كما سيأتى ان حرف الجر اصطلاحا ماوضع لافضاء الفعل اومعناه الى مايليه (فينبغى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار حرف الجر من خواصه لان الشئ مالم يناسب للشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور فيه لالفظا وهو ظاهر ولاتقديرا لما سيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغى ان يكون الفعل مضافا اليه لكون الجر موجودا بدون حرف الجر فلايكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف والتخفيف ماوالتخصيص فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح (فينبغى ان لايخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والمخالفة لاتكون الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف مايختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والمخالفة

تحت مفهوم الكلام سواء صح كونه محكوما عليه اولم يصح فست الحاجة الى تأويله بهذا اللفظ (قوله اعلم ان كلام المصنف ظاهر لايقال ماسبق من تعميم الكلمتين مع الحكم ههنا بظهور ذلك متنافيان لان مبنى التعميم عدم هذا الظهور والا فاى حاجة الى الى ارتكابه لانه لم يحكم به الا بعد بيان ذلك فالكلام ههنا مبنى عليه ثم فيه بحث اذلافرق بين كلامى المصنف وصاحب المفصل لا الظهور وعدمه فانه كما يجوز التعميم ههنا يجوز فيه ايضا وان ارادان فيه امراوراء ذلك وهو ان تعميم الكلمتين لا ينفع فى هذا المقام لظهور ان قولنا ضربت زيدا قائما ليس منحصرا فى كلمتين سواء اعتبرنا حقيقة او حكما وكلام صاحب المفصل يقتضى ان لايكون تركيب الكلام الا من كلمتين وذلك لكون المركب معرفا باللام بخلاف كلام المصنف فانه برئ عن هذا الاقتضاء مشتمل على ذكر مالا اقل منه يكون امر التعميم مما لاحاجة اليه الا ان يدعى لزومه لدخول مثل جسق مهمل وما قبل من خبر المبتدأ فى

تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (او يزيد) عطف على يخالف الاول اى فينبغى ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا (بان يعم الاسم والفعل) بان يوجد الفرع فى الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغى ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف فى بحث الاضافة واما اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول) (التنوين) (باقسامه) الخمسة (الا التنوين الترنم) فيكون الاستثناء متصلا لانه فى كلام موجب تام فينصب المستثنى (وسيجئ فى آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتأكيد الفعل (وبيان اقسامه) واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى ما يدل على امكنية الاسم فى الاسمية حيث لم يشبه الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل وضارب والثانى تنوين التنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمعناه اسكت سكوتا ما او وقتا ما واذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه بمعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث السالم المقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين الترنم وهو ما يلحق او اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخويه ايضا (على وجه) متعلق بقوله سيجئ (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة (اختصاص ما عدا التنوين) بالنصب (الترنم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه وسيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم (وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به) اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع فى تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف) خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبرا (لا) يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا (لان المتبادر من الدخول) اما معناه الحقيقى وهو (الذكر فى الاول) يعنى ان يكون مذكورا فى اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (اللحوق بالاخر) وهو ان يكون مذكورا فى آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر فى الاول واللحوق

قولنا زيد ضربت عمرا فى داره بمجموع ما ذكر لا بمجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ ههنا جملة فالكلام الذى هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون بمجموع ما جعل خبرا فينبغى ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه ليس بشئ لان نظر الشارح مقصور على ظاهر كلامهما فى التعريف واما هذا فلا يفيد شيئا سوى الاعتراض على تعريف المفصل (قوله ذهبا الى ترادف الكلام فان قلت ان صاحب المفصل لم يصرح بترادف الكلام والجملة ثم انه قال بعد ان فرغ من عد الكلام وتسمى الجملة لكن لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لجواز كونها اعم منه على ما صرح به بعض شرح مغنى اللبيب قلت هذا الكلام باطل لظهور ان العموم لا يتصور بين الاسم والمسمى وكان من زعم ذلك سبق وهمه الى معنى الاطلاق فاراد ان يقول انه لا يلزم من اطلاق اسم الجملة على الكلام كليا اطلاق اسم الكلام عليها كذلك لجواز تحقق العموم بينهما وانت

فى الاخر (متنفيان) يعنى لايوجدان (فى الاسناد) فلايكون معطوفا على المدخول لعدم
الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا لانه ليس له علامة لفظية لا فى الاول
ولا فى الاخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اى وكذا الحال يعنى كان الاسناد اليه بالرفع
عطف على الدخول كذا الحال (فى الاضافة) وهى ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه وهو
بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر فى الاول ولا اللحوق فى الاخر (والمراد
به) اى بالاسناد اليه (كون الشئ مسندا اليه) يعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل
امشى الرجل اى صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اى كونه مسندا اليه (بالاسم
لان الفعل) عرض لايقوم بذاته ولايتقرر فى آن واحد ويكون متحددا دائما ولهذا
(وضع لان يكون ابدا مسندا) منصوب على الظرفية اى فى الازمان كلها (فقط)
الفاء جزاء شرط محذوف وقد مبنى على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته
اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانته عن ان يكون مسندا اليه (فلو
جعل مسندا اليه) لايخلو اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسنداً ومسندا
اليه فى حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لايكون مسندا بل يكون مسندا اليه
فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز ولان المسند اليه لابد وان يكون دالا
على الذات تحقيقا او تأويلا والفعل لكونه عرضا لايقوم بنفسه لايدل عليها لا تحقيقا ولا
تأويلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى فى نفسه
وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة فى الكلام (و) (منها) اى من خواصه المعنوية
(الاضافة) سبق اعرابها (اى كون الشئ مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير)
متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشئ مضافا (بذكره) اى بذكر حرف الجر
(لفظا) اى حال كون الحرف ملفوظا (وجه اختصاصها بالاسم) اى علة كون الاضافة
مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اى من كون المضاف
معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بحذف
تنوينه (والتخصيص) اى كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف
اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اى كون التخفيف
حاصلا بالاضافة فقط اما جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد اما فى جانب المضاف
اليه فقط نحو الحسن الوجه واما فى جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه
(به) اى بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى
فى نفسه لايقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا
يدل على معنى فى نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا) مع انها محتملة
لان تفسير بكون الشئ مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعنى الجملة الفعلية اى
اختلف فى ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل

خبير بان الامر ليس
كذلك بل هو صريح
فى ترادفهما قال المصنف
فى شرح المفصل شارحا
لقوله وتسمى الجملة يجوز
ان يكون بالتاء والياء
وضابط هذا ان كل
لفظتين وضعتا لذات
واحدة واحديهما مؤنثة
والاخرى مذكرة
وتوسطهما ضمير جاز
تأنيث الضمير وتذكيره
والتأنيث ههنا احسن
لان الجملة مؤنثة وهى
خبرها (قوله على الجمل
الخبرية انما اتى بهذا
القيد ايذانا بان الانشائية
لاتقع اخبارا كما سيجئ
بيانه فلا يرد ما قيل
يتجه عليه ان مادة
افتراق الجملة عن الكلام
لاتقتصر الجمل الخبرية
بل من مادة الافتراق
اضربه سواء جعل خبرا
او جزأ منه بان يكون
الخبر مقول فى حقه
اضربه فى زيدا ضربه
كيف ولاشئ فى كلامه
يشعر باتحادهما فى الانشا
ئيات حينئذ واقتصاره
على ذكر خروج الاسناد
الواقع فى الاخبار
والاوصاف مع كون
الامر فى الحال والمضاف
اليه والصلة والجملة
القسمية التى لتأكيد
جواب القسم والشرطية
الواقعة قيدا فى الجزاء
كذلك اكتفاء فى البيان
بقدر الحاجة (قوله فى
ضمن اسمين اتى به

الفعل او الجملة الفعلية مع اتفاقهم فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اى الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد فى الاسم والفعل او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (فى قوله تعالى) (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى (يوم ينفخ فى الصور) ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما بنى على هذا الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا او مضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اى احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اى يوم نفع صدق الصادقين) اى بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشئ مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع صدق الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة) اى قولنا كون الشئ مضافا (بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض) ذلك (بقولنا مررت بزيد) وانا مار بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اى ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع فى تقسيمه فقال (وهو) (اى الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالعطف والا انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربى وعجمى (معرب ومبنى) قدم المعرب لان الاسم اصيل فى الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم فى القسمين (لانه) اى الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره (باحد التراكيب الستة مثل قام زيد (او لا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو (والاول) اى المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبنى الاصل) اى المبنى الذى هو الاصل فى البنا وهو ثلاثة عند البصرية الماضى والامر بغير اللام والحرف (او لا) يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له او غير مشابه وقسم مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبنى والقسم الثانى معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعنى المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل هو المعرب وحده كما قلنا فى القسم الثانى (وما عداه) اى القسم الذى هو غير هذا القسم (اعنى غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهولاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذى يشبه مبنى الاصلى) كما هو القسم الثالث (مبنى) اى فالقسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا آنفا فالحصر عقلى لما مر انه اذا دار بين النفى والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع فى تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به

دفعا لايهام كون الشئ ظرفا لنفسه (قوله وفى بعد النسخ الى آخره امثاله هذا لا يليق بالتعرض (قوله لان التركيب الثنائى قيل فيه ان حصر التركيب الثنائى فى ستة وابطال ماعدا اثنين لا يوجب الاحصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد الاسناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا وكأن القائل لم يتصور كلام المصنف فانه صريح فى حصر الكلام الثنائى فى اثنين وابطال ماعداه ولا يشعر كلامه بشئ وراء ذلك حتى يبين بوجه يعمه وغيره ثم لا يلزم من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلاث كلمات فصاعدا على ما سبق بيانه وشتان ما بين المعنين ثم ان ما زعمه القائل اعم من كلام الشارح ماله عين ما ذكره والفرق بينهما انما هو بوضع الدلالة وخفائها فتبصر (قوله ونحو يا زيد انى بذلك اما البيان ان المراد المصنف رد من ذهب الى انه مركب من الحرف والاسم واما الدفع سؤال نشأ من الحصر فى اثنين

وقدم المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب ومايتفرع عليه وهو لايظهر الا فيه فقال (فالمعرب) الفاء للتفسيرية (الذى هو قسم من الاسم) يشير الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثانى عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائى قوله فالمعرب مبتدأ (المركب خبر اشار اليه الشارح بقوله) (اى الاسم الذى ركب) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضى موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول (مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله) يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظيا او معنويا (فيدخل فيه) اى فى التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان مشابها المبنى الاصل اولا مثل (زيد وقائم وهؤلاء) الكائنة (فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل اللفظى (بخلاف ماليس بمركب اصلا) اى قطعا فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا (من الاسماء) بيان لما فى قوله ماليس (المعدودة) صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء سواء كانت معدودة بلا عاطف (نحو الف با تا ثا) او بالعطف نحو الف باوتاوثا موقوفا او لا غير اسمائها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكرا وبغير عطف نحو (زيد عمرو بكر) موقوفا او لا فانها مبنية عند المصنف (وبخلاف ماهو مركب مع غيره لكن لا) يتركب (تركيبا يتحقق معه عامله) سواء كان ما اضيف اليه معربا (كغلام) فى غلام (زيد) او مبنيا مثل غلامك (فان جميع ذلك) اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة بقسميها والاسماء التى لم تحقق معها عاملها (من قبيل المبنيات عند المصنف) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل فى الثانى انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو المعانى المقتضية له (الذى لم يشبه) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف ذى اللام (اى لم يناسب) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة (مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب) وصف المناسبة بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتى الا ان مناسبة له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتنوين لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منعه (مبنى الاصل) بالنصب لانه مفعول المشابهة ومضاف الى غير معموله كمصارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية (اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية) يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية) يعنى اضافة

من تلك الاقسام الستة والثانى اظهر (قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قيل لا يخفى ان كلمة ما عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى مادل ليس بمجرد داعى اللفظ بل لداعى اللفظ والمعنى ولا يخفى انه خبط صريح اذ المراد بالكلمة هو الكلمة المار بيانها ومن الظاهر انه لا مجال لكون ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لضرورة كونه عبارة عن نفس الكلمة فتذكير الضمير بدون اعتبار لفظ المرجع مما لا مساغ له جدا والجار تذكير الضمير الراجع الى لفظ الكلمة ايضا وهو باطل بالاتفاق فان قلت اى حاجة دعت الى كون ما عبارة عن الكلمة ولم لم يجز كونه بمعناه المتبادر منه قلت لانه يلزم حينئذ كون كل من الخط والعقد والنصبة والاشارة اسما فان قلت فلم لم يجعل الموصول عبارة عن اللفظ [illegible] يكون التذكير باعتبار اللفظ والمعنى جميعا ولا

المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آنفا والاضافة البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل (وهو) اى المبنى الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا للانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كما فى الماضى (والحرف) سواء كانت عاملة اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد) اى بقيد نفى المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مشابه المبنى الاصل) فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كما ان الحرف محتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كما يجئ فى بابه) اى فى باب المبنى اوفى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيده ايضا بعدم المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان هذا الخلاف قال منبها (اعلم ان صاحب الكشاف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر اومركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحترز عن الجر والتنوين كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع الخ (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى (لا يحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا او تقديرا (بعد التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل

يلزم ذلك المحذور ايضا قلت لما سبق كون الاسم احد اقسام الكلمة واما اعتبار اللفظ تارة ومعناه اخرى فهو اكثر من ان يحصى (قوله ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره رد عليه الشيخ الرضى بان قولهم على معنى فى غيره يقتضى قولهم على معنى فى نفسه ولا يقال فى مقابلة قولك قيمة الدار فى نفسها كذا قيمة الدار فى غيرها كذا بل يقال لا فى نفسها واجاب الفاضل الشريف بان ليس المقصود ان مؤدى اللفظ فى الموضعين واحد بل لا يتصور ذلك لان المعنى معقولا فى نفسه ملحوظا واما حكم الدار كحسنها مثلا فى ذاته وكونه ملحوظا فى غيره آلة لتعرف حاله امر معقول فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشئا من ذاتها اومستفادا من غيرها وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها اومن غيرها بل المقصود هو التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظا معتبر فى نفسه أو غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة فى نفسها اوغيرها

التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيدا ولم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية استحقاقه لاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشابها المبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى لكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب فى تعريفه) اى فى تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب فى الكلمة (بالفعل) مثل جاءنى زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر (فى كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صورنا لك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول (ولذلك) اى لكون وجود الاعراب فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيدا ومررت بزيد بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من تتمة المقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المصنف فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمخالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما فى قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما اختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه فى العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها او بين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصلى (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى بعلم النحو (احوال اواخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال فى النوعين التى وقعت (فى التركيب) العربى (من) الموصول مع الصلة فى محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتتبع) من تتبع من باب التفعل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم او قبلته ولم يعرف (عطف على يتتبع) احكامها بالسماع (منهم) اى

وذلك لان ارتباط جنسها بغيرها اذا كان سببيا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف تعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ بذلك الغير معتبر فيه فما قيل فى الجواب ثم التركيب العربى ما دل على معنى لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا فى نفسه فى المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصمة فى التعريف به مبنى على الغفول عن ذلك قوله ذكره بعض المحققين فى حواشيه على شرح الشيخ الرضى قيل اراد الشارح بقوله ومحصوله التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من ذلك البعض بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان كانت عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك فى الاسماء

من العرب بان كان عجميا الا انه رفع فيهم او اختلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط بهم عن فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام اواخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى بتتبع لغتهم او بالسمع منهم (مستغن) اى برئ (عن) تعلم علم (النحو) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع اوبالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (معتدا بها) لانه يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (فى معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب (فالمقصود من معرفة المعرب) اى من تعريفه (مثلا) انما قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره فى كلامهم) ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها نائب الفاعل لقوله ان يعرف (ليجعل آخره مختلفا) باختلاف العوامل (ليطابق كلامهم) اى كلام العرب انما يستعمل فى كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (فمعرفته) اى معرفة ذات المعرب (متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على الصفة طبعا فيناسب ان يقدم ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع (فلو كان معرفة) اى معرفة المعرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة المتقدمة ذات المعرب اى فلو كان معرفة ذات المعرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف) يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف (اوتعريفه به) عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمعرب وقوله به عطف على قوله معرفة باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب حاصلا بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو (ان يعرف) المعرب (اولا) منصوب على الظرفية بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفة الجمهور به (بانه) اى المعرب (مما يختلف آخره) باختلاف العوامل (ليعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المعرب (مما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فيلزم تقدم الشئ على نفسه) المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح (فينبغى ان يعرف) المعرب يبين ذاته (اولا) اى قبل ان يعرف انه مما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الجار متعلق بقوله ان يعرف (الجمهور ويجعل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ايضا ان يجعل (ما عرفوه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله المصنف) ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه

اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع فى الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلوكان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف قد يستحق ان يقال فى حقه يقرب من تحقيق معنى الحروف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى هذا وهو من جملة اوهام الباطلة فان ذلك البعض اعنى الفاضل الشريف صرح نفسه فى تلك الحواشى يكون هذا التحقيق محصول كلام الايضاح ولا خفاء فى كونه كذلك قال المصنف فى مختصر المنتهى معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية ان نحو من دال مشروط فى دلالتها على معانيها الافرادى ذكر متعلقها ونحو الابتداء والانتهاء غير مشروط فيها ذلك وقال محليا على قوله ما دل على معنى فى نفسه الضمير عائد على المعنى يعنى ان اللفظ دال على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار تعلقه لان دلالة الالفاظ على ضربين ضرب يدل على المعنى من غير اعتبار تعلق الغير وهى الاسماء

من اللفظية والمعنوية(وحكمه) (اى من جملة احكام المعرب)يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه (وآثاره المترتبة عليه) اشارة الى ان المراد بالحكم من احكامه الاثر المترتب على صفة الاعراب واشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق فيؤل المعنى الى انه بعض حكمه (من حيث هو معرب) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب (ان يختلف آخر) (اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا) نصب على التميز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات اوعلى المصدرية بحذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار (بان يتبدل)متعلق بالاختلاف (حرف بحرف آخر حقيقة) نصب على التميز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة اوعلى المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء(او حكما) اعرابه مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكر السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف لما سيجئ وفى الجمع المذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف (اذا كان اعرابه) اى المعرب (بالحروف اوصفة) عطف على ذاتا واعرابه كاعراب الوجهين (بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما) اعرابهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول (اذا كان اعرابه بالحركة) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فيه قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع مؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة (باختلاف العوامل) اللام فيه للجنس (اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه) اى على المعرب (فى العمل) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل و فسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله (بان يعمل بعض منها) اى من العوامل (خلاف ما يعمل البعض الآخر منها) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (وانما خصصنا اختلافها) اى

والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهى الحروف الا يرى اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه لا باعتبار ابتداء فى نفسه واذا قلت اعجبنى الابتداء فالابتداء مستقل فى الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثمه حكم على من وشبهها انه حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان هذا التحقيق ليس على وفق مراد المصنف ومانقله من الفرق بين الحرف وبين الاسماء اللازمة الاضافة بحرف وعبارته هذه تلك الاسماء تفارق الحروف من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعانى منها وذكر تعلقاتها لزيادة بيان بخلاف الحروف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا تخالف بين الكلامين قطعا بل كل منها يؤيد الاخر ثم ماذكره القائل عن المصنف يرجع الى كلامه الذى نقلناه فان معنى قوله ان الواضع شرط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك فى تلك الاسماء وانما الزم الاضافة لغرض

اختلاف العوامل (بكونه) اى بكون الاختلاف واقعا (فى العمل) مانه مذكور
فى كلام المص مطلقا غير مقيد (لئلاينتقض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه
الصور) جمع صورة اى فى هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل فى زيد
فى المثال الاخير اسم بمعنى ضارب (والفعلية) وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى
ضربت (والحرفية) وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف
المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى فى هذه الصورة
وهو زيد (لم يختلف باختلافها) وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان
واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز ولهذا قيده بقوله فى العمل (لفظا
اوتقديرا) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف
العوامل اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة (نصب على التمييز) من نسبة الاختلاف
الى الاخر والتمييز من النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او
تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله
تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب الرأس واما بمعنى المفعول كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف
(اى يختلف اختلاف لفظ او) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعانى ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز
اولى لعدم التزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع
فى النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (كما فى قولك جاءنى زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه
(وتقديرا) وهو بالحركة المقدرة (كما فى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى
فان اصله فتى) بالرفع والتنوين (فتيا) بالنصب والتنوين (وبفتى) بالجر والتنوين
(انقلبت الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ماقبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الا
لف والتنوين فحذفت الالف التى هى المنقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب
تقديريا) لكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدر واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى
(ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس)(والاختلاف اللفظى و) الاختلاف
(التقديرى اعم من ان يكون حقيقة وحكما كما اشرنا اليه) اى الى التعميم فى بيان
الاختلاف عند قوله ذاتا اوصفة وفسرناه بمالاح لنا فارجع اليه (لئلاينتقض) بغير
المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة فى حالة النصب والجر (و)
بالمثنى والجمع المذكر السالم فى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما
(مثنى) يعنى بفتح ماقبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر

آخر ان الواضع نص
على ان من والى اذا
ذكر متعلقها معهما
كان معناها الابتداء
والانتهاء واذا لم يذكر
لم يكن معهما معنى اصلا
فضلا عن الابتداء
والانتهاء بخلاف تلك
الاسماء فان معانيها
الموضوع لها تفهم عند
اطلاقها بدون الاضافة
وانما الزم ان لا تذكر
الاضافة للعلم ان وضع
ذو مثلا باذاء صاحب
ليتوصل به الى وصف
باسماء الاجناس فلاجل
حصول الغرض من
وضعه اقتضى ذكر المضاف
اليه لا لاجل دلالته
على ماوضع باذائه لما
سبق من انه حاصل بدون
ذكره فقوله لا خفاء
فى انه بعد الوضع لا
دخل للواضع الى آخره
ناشى من سوء فهمه
(قوله كما ان فى الخارج
موجود الى آخره قيل
لو قيل كما ان فى الخارج
موجودا قائما بذاته هو
موجود فى ذاته وموجود
قائما بغيره هو موجود
فى غيره لكان غاية
فى ايضاح معنى الحرف
ومايقابله وتنويرا تاما
لاستعمال فى الحدود
الثلاثة فان فى قولهم
السواد فى زيد ليس
كما فى قولهم الماء
فى الكوز بل بمعنى
الاعتبار والدلالة على
ان وجود السواد ليس

(او)حال كونهما (مجموعا) يعنى بكسر ماقبلهاللجمع المذكر السالم الاول حالة النصب والثانى حالة الجر (فانه) اى الشان (قداختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنالما فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (فى العمل ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة) نصب على التميز لان الاخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف (حكما فان فتحة احمد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجاة علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر المسقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لاتقديرا (وكذا الحال فى التثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحروف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (ف) ان (آخر المعرب فى هذه الصور المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكماً لاحقيقة) فدخل مثل هذا المعرب فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكما ان يختلف الخ يعنى اذ كان حكم المعرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك (لايتحقق الاختلاف فى آخر المعرب) الجار متعلق بقوله لايتحقق ولا زائدة للتأكيد ولا فى العوامل) ايضا يعنى لايوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر من غير ان يركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد وتسكت عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) او على ذلك المعرب ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك (بل) يتحقق و يوجد (هناك) اى فى تركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل (حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت) فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر يعنى غير هذا الحكم فلو لم يدخل احد الحكمين) المتغايرين (فى الاخر) (فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد فى عدم دخول بعضها (فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الا حكما

(واحدا)

الا باعتبار المحل كان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار من غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد قولنا الدار لا فى نفسها من دار واحد وانت خبير ابانا اذاقلنا معبرا عن الجوهر هو الموجود فى ذاته لا يصح لنا ان نريد به الا انه موجود قائم بذاته وكذا عن العرض بانه الموجود فى غيره وان لم يثبت هذا الاستعمال الا انه موجود قائم بغيره لان الظرف لهما ليس شيئا منهما بل هو الخارج مثلا فهذا ان التعبير ان بعد ذينك القولين فى غاية البشاعة ولا يلزم التطابق بين المعقول والموجود الخارجى فى تشبيه احدهما بالاخر من جميع الوجوه بل لا يمكن لمثل ما سبق قوله معقول قبل الاولى معلوم ثم قيل ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس وكلاهما باطلان اما الاول فلاباء السباق واللحاق اذ المعلوم لا يصير مظروف الذهن وانما هو المعقول او العلم

واحدامن احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث اعراب بدخول العامل (ايضا) اى كالاحكام الكثيرة (من هذا القبيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر) اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل (لايكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شئ منهما الا دخل فيهاحتى يرد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الا حكما من جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المعرب لمناسبة والمحلية (ما) (اى حركة اوحرف) اشاربه الى ان لفظة ماموصوفة بايراده نكرة (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المعرب من حيث هومعرب ذاتا اوصفة) قدسبق اعرابهما وتفصيلهما (به) (اى بتلك الحركة اوالحرف) نبه اولا على كون ماموصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة اوالحرف لانه عرف الحركة اوالحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية لانها الانسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من اراد يريد (بما الموصولة الحركة اوالحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لا يرد مبنى للفاعل من ورد يرد ورودا اى لا يرد السؤال (العامل المقتضى) لانه يقدح حين ارادة معنى غيره وانه لايجوز ان يراد بلفظ معنيان فى حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما) ولو ابقيت على عمومها) بان فسرت بقوله اى شى فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة والحرف والعامل والمقتضى (لخرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من قوله به) لان الباء فيه للسبب والباء السببية مايكون مدخولها سببا كما فيما نحن فيه لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب) هو (السبب القريب) خبران اى ماله نوع تأثير فى المسبب لاتأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة اوالحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة وتعلقا من غيره (وبقيد) الحيثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى اضيف الى تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث

والمدرك هو المعلوم بعينه فلا يصح حمله عليه فى مثل هذا المقام واما الثانى فلان الجوهر كما لا يكون عرضا وبالعكس كذلك الاسم لا يكون حرفا وبالعكس (قوله يصلح ان يحكم عليه وبه قيل الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه مسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولايخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة التامة بل لا يصلح لان يكون ظرفا للنسبة التوصيفية والاضافية والتعليقية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ مضافا اومضافا اليه وكون الشئ مفعولا وملحقا به بما سوى الحروف ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به لكون معناه غير معقول الاتباع وآلة للاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشئ منهما وان الغير الذى يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة للاحظته لابد ان يذكر ويضم معه حتى

انه معرب) اذ لوكان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من حيث انه ماقبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسرة دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بنائية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جامعا لافراده (ومنعا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تمييز بعض المعانى عن بعض لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف او مستفهم فلم تتميز المعانى بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه) اى الحد (قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه) حتى يعلم فائدة وضع الاعراب وهى التمييز (وكأنه اراد هذا المعنى) اى التنبيه على فائدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه (من تمام الحد لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل النفى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع (بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره) يعنى المعنى (ليدل) (الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فرجح هذا لقرب المرجع (او ما به الاختلاف) وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم مادل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له (على المعانى) جمع معنى المراد بها ههنا ما فسره الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المعتورة) بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما

يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه ولا يخفى انه لافرق بين المحكوم عليه وبه وبين المسند اليه والمسند سوى كون الاول انسب بالمقام لكونه اظهر فى تأدية المرام اذ الاغراض يتعلق بخصوص الكلمة والكلام بل المراد بيان كون الحرف مقابلا للاسم والفعل على وجه يختص حكم كل واحد من المتقابلين به ولا يلم غيره واى دائرة اوسع من ذلك واعتراضه على بعض المحققين اظهار لقلة فهمه وعوج علمه فان حكم الرجل وسائر النكرات حكم الابتداء مثلا وليت شعرى كيف امكنه الحكم بكون مفهوم كل رجل ملحوظا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع اجماع العلماء على كونه موضوعا لمعنى عام حتى صرحوا بانه اذا اريد به زيد بخصوصه كان مجازا واذا اريد عام مطابق له حقيقة لايقال ليس

يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه (عليه) (اى على المعرب) متعلق بالمعتورة بناء (على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء) التضمين يحتمل امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة حال كونها واردة ومستولية على المعرب والثانى ان يكون الاصل زائد والمضمن اصلا تقديره ليدل على المعانى الواردة والمستولية عليه وبين معناه اللغوى بقوله (يقال اعتوروا الشئ) من الافتعال (وتعاوروه) من التفاعل (اذا تداولوه اى اخذه) اى اخذ ذلك الشئ (جماعة واحد) منها اى فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل (بعد واحد) يعنى بمد اخذ فرد واحد منها وفى الصحاح تداولته الايدى اخذته هذه مرة وهذه مرة بافارسية دست بدست كرفتن چيزى (على سبيل المناوبة) متعلق بقوله اخذه واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول (والبدلية) اى على ان يكون احدهما بدلا من الآخر (لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعانى المقتضية للاعراب) اى تعاقبت (على المعرب) اى على محل واحد وهو الاسم المعرب حال كونها (متعاقبة متناوبة غير مجتمعة) فى محل واحد هذا احوال مترادفة او متداخلة على ماسيجئ (لتضادها) اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لايكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لايكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مفعول لايكون احدهما (ينبغى ان تكون علاماتها) وهى الرفع والنصب والجر (ايضا) اى كالمعانى (كذلك) اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المعانى (فوقع بسببها) اى بسبب المعانى المختلفة اصلا (اختلاف فى آخر المعرب) لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف المسبب (فوضع اصل الاعراب) على آخر المعرب واصل الاعراب مايكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا مايكتفى بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه مايكون بالحروف (للدلالة على تلك المعانى) اى لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل عليها لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها (ووضع) ذلك الاصل والفرع ايضا (بحيث يختلف به) اى باصل الاعراب (آخر المعرب لاختلاف تلك المعانى) اللام للتوقيت اى ووضع اصل الاعراب و فرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع آخر المعرب عند اختلاف المعانى الثلاثة (وانما جعل الاعراب) اصلا كان او فرعا (فى آخر الاسم المعرب) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم ومايكون اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه

كلامه فى الرجل حتى يرد كذلك بل فى كلمة كل لان القائل صرح بعيد ذلك بانه يجوز ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان تقول كل ابتداء فان قلت فليس الكلام فى الرجل مطلقا بل فى صورة كونه مدخول كل قلنا سلمناه لكن لايفيد شيئا لظهور انه لا يصير بذلك ملحوظا تبعا وآلة للغير بل هو ملحوظ قصدا وبالذات فى كلتا الصورتين لان كلمة كل موضوعة لاستغراق افراد مدخوله منكرا كان او معرفا واجزائه ان لم يكن له افراد فلا يخرجه عما كان هو عليه اولا (قوله ولما كان الفعل دالا الى اخره ذلك يتوقف على مقدمتين احديهما ان الدلالات الوضعية ثلاث لان اللفظ اما ان يدل على تمام ماوضع له او على جزئه او على الخارج عنه اللازم له ويسمى الاول بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام وكما ينسب الدلالة الى تلك الامور ينسب المدلول ايضا فيقال ايضا معناه المطابقى مثلا والثانى ان الفعل موضوع لمجموع الحدث والزمان والنسبة فلا يتم معناه بدون ذكر الفاعل

يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كما فى الاعراب بالحركة وهو لايكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كأنه الواقع بعد الكل لان الاكثر فى حكم الكل (لان نفس الاسم يدل على المسمى) كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى (والاعراب) يدل (على صفته) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة (ولاشك ان الصفة متأخرة عن الموصوف) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما فى النكرات او موضحة له كما فى المعارف والمخصص او الموضح لايكون الا بعد ما خصصه او اوضحه (فالانسب ان يكون الدال) (وهو الاعراب عليها) اى على الصفة (ايضا) اى كما ان الصفة متأخرة عن الموصوف (متأخرا عن الدال عليه) اى على الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول (وهو) اى الاعراب لغة (مأخوذ من اعربه اذا اوضحه) فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات الدالة على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه (فان الاعراب) اى المسمى به حركة او حرفا (يوضح المعانى) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة (المقتضية للاعراب) لانها معان خفية تقتضى علائم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا الاعراب علامة دالة عليها (او) هو مأخوذ (من عربت) من باب علم (معدته) بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى للانسان كالكرش لسائر الحيوان (اذا فسدت) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فزيد عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح (على تقدير (ان تكون الهمزة) فى اعرب (للسلب فيكون معناه) اى معنى الاعراب فى اللغة (ازالة الفساد سمى) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على الثلاثة (به) اى بالاعراب بعلاقة التشبيه (لانه) اى ما يسمى بالاعراب (يزيل فساد التباس بعض المعانى ببعض آخر) (وانواعه) (اى انواع اعراب اسم) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك الاسم والفعل فى الرفع والنصب وافترقا فى الجر والجزم فاعطى الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل واسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا (ثلاثة) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحمل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم الربط على الحكم مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعانى المقتضية للاعراب ثلاثة فكون انواع الاعراب ثلثة فيكون انواع الاعراب ثلثة ايضا ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم الاشتراك اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر فينبغى ان تكون الانواع ثلاثة (رفع) سمى رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به ولرفعة مرتبته بين اخويه (ونصب) سمى به لان

واذا تقرر هذا فى ذهنك عرفت ان المعنى المذكور فى التعريف داخل فى تلك الاقسام لضرورة انه لم يدل عليه بشئ بل هو لفظ وضع لما قصد بشئ كما سبق ولايخفى ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقيا او تضمنيا او التزاميا مقصود باللفظ فلاوجه لما اتفق عليه الناظرون فى هذا المقام من المرام بالمعنى ماهو اعم من المطابقى والا لما احتيج الى قيد يخرج الفعل لخروجه بقيد الدلالة على معنى فى نفسه لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل بالضرورة ولما كان الحدث جزءا ما وضع له الفعل وهو معنى مستقل بالمفهومية صدق عليه انه كلمة دلت على معنى فى نفسه فاحتيج الى قيد يخرجه فان قلت لاشك فى انه اذا اطلق لفظ ضرب وحده يفهم الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقى وهذا مخالف لما تقرر فى محله من ان التضمن لايوجد بدون المطابقة قلنا لانسلم انه يصح اطلاق الفعل بدون الفاعل سلمناه لكن لانسلم وجود الدلالة بالتضمن لانه مشروط بالمطابقة كيف والمدلول التضمنى هو الذى

لنصب فى اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به ولانه ينتصب الفصلة من غير احتياج اليها فى الكلام (وجر) سمى به لان عامله يجر الفعل الى الاسم (هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات) الاعرابية التى هى الضمة فى جاءنى زيد والفتحة فى رأيت زيدا والكسرة فى مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التى هى الواو فى ابوك والالف فى اباك والياء فى ابيك (ولا تطلق) لا حقيقة ولا مجازا (على الحركات البنائية اصلا) اى قطعا سواء كانت فى الاواخر اوفى الاوائل اوفى الاواسط (بخلاف الضمة والفتحة والكسرة) مع التاء فى كلها (فانها مستعملة فى الحركات البنائية) مثل حيث واين وجير ونزال (غالبا و) تستعمل ايضا (فى الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء التى تكون بلاتاء فى الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولاتستعمل فى غيرها سواء كانت فى الاواخر اولا وفى الهندى وانما قال ههنا وانواعه وفى المبنيات والقابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر يدل على نوع المعانى فلما كانت المدلولات انواعا كانت الدوال عليها ايضا انواعا بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجى (حركة كانت) اى علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كما فى الاعراب بالحركات (اوحرفا) كما فى الاعراب بالحروف (علم الفاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود (اى علامة كون الشئ) اى الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبنى ان ضربت (فاعلا) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوى وهو العلامة والى ان الياء فى قوله الفاعلية مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا (اوحكما) عطف على حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل الحقيقى والفاعل الحكمى بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات وماعداه منها ملحق به (ايضا) كما يشمل الفاعل اصلا (كالمبتدأ والخبر وغيرهما كخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذى هو من انواع الاعراب الاسم (حركة كان) اى علامة النصب كالاعراب بالحركات (اوحرفا) كالاعراب بالحروف (علم المفعولية) اى علامة كون الشئ اى الاسم وانما قال كون الشئ ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعولا حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (اوحكما ليشمل) المنصوبات (الملحقات) السبعة (به) فى كونها فضلة كالحال والتميز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر) الذى هو من انواع اعراب الاسم ايضا (حركة كان) اى علامة الجر (اوحرفا) (علم الاضافة) (اى علامة كون الشئ) ليدخل فيه مثل اعجبنى اشتهار انك عالم اى علامة

يحصل فى ضمنى المعنى الموضوع له والتحقيق ان الدلالة كون اللفظ بحيث متى اطلق التفت النفس الى معناه للعلم بالوضع فالم يعلم معناه الموضوع له لم يفهم منه شئ واذا علم فهم ذلك فى ضمنه بالضرورة سواء كان مرادا للافظ اولم يكن والبعض هنا تفصيل فاسد تركناه مخافة الاطناب فعليك ان لاتلتفت اليه (قوله فدخل فيه اسماء الافعال قيل ان اسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالى المعنى وعدم اقترانه باعتبار وضع الاصل وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولايكون وضعه لغوا ومعتبرا لاعتبار شئ وفى اسماء الافعال مثل دونك وضعه الاول وهو الوضع الظرفى لغو فى اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة بل كلمتين ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لايكون غير مقترن وانت خبير بان اسمية اسماء الافعال جلها انما هى باعتبار الوضع الاول كيف وهى باعتباره ليست بافعال ولا حروف

كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لالعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بحرف الجار الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد (واذا كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) امامبنى للفاعل ماستكن فيه راجع الى المصنف اومبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (اليها) اى الى الاضافة (كما) احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية) لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص لرفع بالفاعل) وماالحق به (و) اختص (النصب بالمفعول) وماالحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا (لا ان الرفع ثقيل) لاحتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ماتولد منه الواو وهو اثقل الحروف (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ماهو الاصل فى العمل وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (للقليل) الذى هو الخفيف للتعادل ولمناسبة والرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزء الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانها خمسة) فى الفعل المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة الا انهما فرعا المتعدى وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير) الذى هو المفاعيل لمناسبة النصب المفعول فى الضعف (ولم لم يبق للمضاف اليه علامة) لما عرفت ان العلامات والمعانى ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة فى كل منهما وبقى علامة الجر للمضاف اليه (غير الجر جعل علامة له) اى للمضاف اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجر ايضا متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطى الجر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضرورى (العامل) احتاج الى بيانه لاحتياج المعرب لاعتبار العامل فى مفهومه والذكره فى حكم المعرب الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضى للاعراب والمراد به ههنا عامل الاسم لامطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظى او قياسيا (او معنويا) (مابه) الباء للسببية متعلق بقوله (يتقوم) (اى يحصل) بسببه لابغير تفسير باللازم لان التقويم يلزمه الحصول (المعنى المقتضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد ان اللام للعهد الذهنى وهو فى قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثالثة (المعتورة) اى المستولية والواردة

فلو لم تكن اسماء ايضا لما كانت كلمات هذا خلف (قوله والا لم يكن كلمة قلنا هذا ليس شئ لان كونه بحسب اصل الوضع كلمتين لايستلزم عدم اعتبار اسميته فى هذا الوضع وكذا اعتبار اسميته فيه لا يستلزم كونه بعد النقل كلمتين (قوله اذ لايقدح فى الدلالة تعليل لدلالة المضارع على زمانين معينين ومن الناس من لم يتنبه بعد هذا بل اغتر على زعمه من ان الدلالة تتوقف على الارادة فاعترض عليه بان اللفظ المشترك لا يدل الا بقرينة فالمضارع لا يدل الا على زمان واحد وان شئت الوصول الى حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال فنقول وبالله التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان اللفظ جهتين جهة دلالته وجهة الاستعماله وهذا لا تحقق بدون الارادة لان الاستعمال اطلاق اللفظ وارادة المعنى بخلاف الاولى فانه لاتعلق لها بالارادة لانا نعلم بالضرورة ان من علم وضع لفظ لمعنى وكان صورة ذلك اللفظ محفوظة له فى الخيال وصورة المعنى مرتسمة فى البال فكلما تخيل ذلك اللفظ تعقل معناه سواء كان مرادا اولا

(على المعرب المقتضية) صفة المعانى (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها لماسبق انها معان خفية تستدعى علائم ظاهرة يستدل بها عليها (فى) قولك (جاءنى زيد) الفاء للتفسير والايضاح والجار ظرف متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى هو فى قولك جاءنى زيد عامل فى زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) (لابغيره) (معنى الفاعلية فى زيد) وهو المجئ القائم بزيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية (علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة فى زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها (وفى) قولك (رأيت زيدا رأيت) اى لفظ رأيت الذى فى قولك رأيت زيدا (عامل) فى زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية فى زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف بعلامته (وفى) قولك (مررت بزيد الباء) الذى فى قولك مررت بزيد (عامل) فى زيد (اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد ممرورابه (فى زيد فجعل الجر) الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها لانه خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد ان يفصل مااقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة من الحركات ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة ومن الحروف تارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الواو فهذه اقسام ستة شرع فى بيان هذه الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالتها والاصل فيه الاستيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف) (اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن مثنى) اى تثنية (ولا مجموعا) لان المفرد يقابل المثنى والجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان مثنى او مجموعا يكون اعرابه اما بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحركات ولكن يكون ناقصا كما فى الجمع المؤنث السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد المنصرف (الجمع المكسر المنصرف) اى جمع (الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك الجمع (سالما) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحركات الا انه ناقص (ولم يكن غير منصرف) ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف فيكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) (و) مع زيادة ونقصان (كطلبة) جمع طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب

فاذا اطلق المشترك بين المعانى المعلوم وضعه لتلك المعانى كانت تلك المعانى مرتسمة فى العقل على السواء واما اذا استعمل هذا اللفظ فى احد هذا المعانى فلا بد من قرينة تعين المراد فظهر لك ان الدلالة لا تتوقف على الارادة ولا تحتاج الى القرينة وانما هذا شان الاستعمال وان مبنى توهم توقف الدلالة على الارادة عدم الفرق بين استعمال اللفظ ودلالته (قوله ماذكره بعض منها فان من جملتها تاء التأنيث المتحركة وياء النسبة وكونه فاعلا ومفعولا ومناديا ومصغرا الى غير ذلك (قوله ولا يوجد فى غيره انما اتى به ايذانا بان المطلوب بالخاصة فى هذا المقام ليس مايصح اطلاق الحد عليه لانه ليس بمنعكس اذ لا يصدق قولنا كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم (قوله وهى اما شاملة لاينبغى ان يتوهم ان هذا مما لا يحتاج اليه فى هذا الموضوع لان الخواص المذكورة من قبيل القسم الثانى فلا من بده تقسيمها اولا حتى يمكن البيان فيما بعد (قوله فى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم على لغة حمير وهى قبيلة

ان يكون بالحركة) لكونها اخف (والاعراب) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما سيأتى (وثانيهما) انه (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف (فالاصل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما) بالحركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على النقصان (و) الحال ان (الاعرات فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحركات الثلاث) كما مر (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يكن ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين قدمها على سائر الانواع (فالاعراب فيهما) فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار والمجرور خبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة نصبا) من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا و اجازه المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه منصوبا (والكسرة جرا) امامعطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا او منصوبا او مجرورا (و) يحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصب نصبا وجرجرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل فى الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فالقسم الاول) وهو المفرد المنصرف (مثل جاءنى رجل) بالضمة حالة الرفع (ورأيت رجلا) بالفتحة حالة النصب (ومررت برجل) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (والقسم الثانى) هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى) رجال و (طلبة ورأيت) رجالا و (طلبة ومررت) رجال و (طلبة) والثانى من الثلاثة التى تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة والكسرة فقط هو شئ واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قدمه لانه اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى الطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحده مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات وضاربات اوغير صفة مثل زينبات وسجلات (واحترز به) اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن

(لا يصح)

من طى فى جواب من قال منهم (امن امبرا مصيام فى امسفر) فليس هذا مختصا بقوله صلى الله عليه وسلم حتى يقال ان المس لم يقل كذلك لجواز كون الميم فى الحديث المذكور مبدلة من اللام (قوله لانه لتعيين معنى مستقل رد ذلك بان منقوض بمثل عندى الاسد الرامى لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعق فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة من مفهوم الحسن ولا سترب للصفة والنسبة المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير يتعاقبان على اللفظ وكذلك علاماتها فلما لم يكن فى الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام واجيب بان دلالة الاسد على الشجاع انما تكون التزامية ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدلالة على المعنى المجازى مطابقة وان التعريف فى الحسن ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه الحسن وفيه وردمازعمه اولى بان اللزوم ممنوع كيف ونحوصه ويا رجلا لا يدخله اللام ونحو الفضل لا يدخله التنوين قال المصنف فى الشرح انما اختص الاسم بذلك

لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قدعلم حاله اوسيعلم) وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم (بالضمة) خبر (رفعا) اى حالة الرفع او حال كونه مرفوعا اورفع رفعا (والكسرة) (نصبا) اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر) ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا (فان النصب فيه) اى فى جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذى هو الجمع المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتروتيرة من باب ضرب يضرب هى الطريقة اى على طريقة (الاصل الذى هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل مفردا كان اوجمعا والمؤنث فرع له مفردا كان اوجمعا (فان النصب فيه) اى فى الجمع المذكر السالم (تابع للجر كما سيجئ ذكره) اى وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية النصب الجر فى جمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مزية الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعا اعرب بالحركة التى هى الاصل فى الاعراب والثانى مع كونه اصلا اعرب بالحروف التى هى الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر كما حمل فى فرع الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين فيلزم زيادة المزية (مثل جاءتنى مسلمات) وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات) وزينبات بالكسر جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها مافيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون مفردا اوجمعا مكسرا او هو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة) خبر (رفعا) (والفتحة) (نصبا اى حالة النصب (وجرا) اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان اللذان سبقا (فالجر فيه) اى فى غير النصب متروك لانه (تابع للنصب) فيكون اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اى وجهه لانه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لمكان المشابهة بينهما (نحو جاءنى احمد) (رفعا) ورأيت باحمد) نصبا) (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ماهو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ماهو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول مااستوفى الحروف الثلاثة بالواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط افرادها ولكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ماسيذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن اسفل فى الحكم والخلقة والوطئ ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان الحم) فى اللغة (قريب المرأة من جانب زوجها) لامن جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغيرها ذكورا واناثا قريبا وبعيدا (فلايضاف) الحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن المؤنث (وهنوك) (والهن) فى اللغة (الشئ المنكر) صفة الشئ اسم مفعول من انكر

لان التعريف مهما يحصل يجعل المحكوم عليه معينا عند المخاطب والافعال لاتقع محكوما عليها فلم تحتج الى تعريف وتوضيح ذلك ما قاله الشريف من ان الاسم لاصح ان يكون محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذى هو واحد بل يقصد ذاته اعنى ماصدق عليه مفهومه ذلك فيحتاج الى تعينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين (قوله وفى المجرور به تقديرا قيل الاولى او تقديرا ولا يخفى فساد هذه العبارة فضلا عن كونها اولى لان الغرض افادة كونه اثر الحرف فى الامرين كليهما وما قاله انما يفيد وجود هذا الامر فى احدهما (قوله واما الاضافة اللفظية لماتوجه النقض على ماذكره بالاضافة اللفظية بان يقال ان هذا الدليل غير صحيح لتخلف الحكم المطلوب عنه فى الاضافة اللفظية اذالجر فيها ليس اثر حرف الجر لاختصاصه بالاضافة المعنوية اجاب بان الكلام فيما عداها ولاضير فيه لان الحكم الثابت بهذا الدليل لا يتخلف عنها الا انها فرع

(الذی یستهجن) مبنی للمفعول ای یستقبح ای یکون قبیحا ومکروها (ذکره) نائبه وهو ثلاثة اما فی الذات (کالعورة) من الرجل والمرأة (و) اما فی (الصفات الذمیمة) ای المذمومة کالحسد والعداوة لغیر الله والبلادة وغیرها (و) اما فی (الافعال القبیحة) کالقتل بغیر حق والزنی وشرب الخمر وغیرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولکن لا مطلقا بل (واویة) لان اصل کل واحد اخو وابو وحمو وهنو بدلیل تثنیة علی اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغیره علی اخیو وابیو وهنیو لان التثنیة والتصغیر ترد الشیٔ الی اصله فیعلم انه واوی او یائی فحذف الواو علی غیر القیاس لمجرد التخفیف فبقی بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضیف کل واحد منها الی غیر یاء المتکلم عاد المحذوف فصار اعرابا (وفوك) (وهو اجوف) لکن لا مطلقا بل (واوی لامه هاء اذ اصله فوه) بسکون الواو مثل حول بدلیل افواه لان الجمع یرد الشیٔ الی اصله حذفت الهاء نسیا کما حذف الواو فی البواقی وقلبت الواو میما وجوبا فی حال الافراد وسیأتی تفصیله واذا اضیف الی غیر الیاء عاد المقلوب الی اصله ویقال فوك (وذومال) وکذا مثناه وجمعه وتأنیثه (وهو لفیف مقرون) وهو ما کان عینه ولامه حرفی علة لکن هنا یکونان (بالواوین) یعنی فی عینه واو فی لامه واو اخری مثل شوو (اذ اصله ذوو) وحذفت العین یعنی الواو الاولی کراهة اجتماع الواوین وقیل حذف اللام یعنی الواو الثانیة وهذا هو الاصح لان اللام محل التغییر ولاتباع اخواته فبقی ذو مثل ید ودم واذا اضیف لم یعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لایجوز اضافته الی غیر اسم الجنس فاقتضی التخفیف فیقال ذومال فاسکن الواو تخفیفا فضم الذال فی حالة الرفع لاجل الواو وبقی علی حاله فی حالة النصب لاجل الالف وکسر فی حالة الجر لاجل الیاء (وانما اضیف ذو الی الاسم الظاهر) مخالفا لاخواته (دون الکاف) یعنی کان له ان یضاف الی الکاف لموافقة الاخوات کما وافقت فی ان یکون اعرابها بالحروف (لانه) ای ذو (لایضاف) الی شیٔ (الی الاسماء الاجناس) کالمال والعلم والضمیر مطلقا لیس باسم جنس حتی یضاف الیه لما سیأتی ان وضعه لان یکون وصلة لتوصیف اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان یجعلوا اسم الجنس صفة لشیٔ ولم یتیسر لهم ذلك حیث لایقال جاءنی رجل مال وضعوا ذو واضافوه الیه فقالوا جاءنی رجل ذو مال ولاجل هذه العلة کان ذو لایضاف الا الیه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فیه اشارة الی ان هذه الاسماء مبتدا بحذف المضاف و الی ان الحکم لیس علی خصوصیات هذه الاسما بل علی مطلقها یعنی یکون اعرابها بالحروف سواء اضیفت الی الکاف او الهاء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) ای حالة الرفع (والالف) (نصبا) ای حالة النصب (والیاء) (جرا) ای حالة الجر فاستوفی کل ذی حق حقه (ولکن لا) یکون هذا اعراب فیها (مطلقا بل) یکون فیها (حال کونها مکبرة) اسم مفعول من باب التفعیل ضد التصغیر (اذ مصغراتها معربة بالحرکات) یعنی بالضمة رفعا والفتحة نصبا والکسرة جرا لکونها ملحقة بالاسم الصحیح وان لم تکن صحیحة فی نفسها

المنویة فلابد لا یخالفها بان یختص بالفعل المخاطب للاسم المختص به الاصل اویکون زائدا علیه بان یعم کل واحد منهما (قوله والمراد به کون الشیٔ مسندا الیه قیل انما فسر الاسناد الیه بالاسناد الی الشیٔ بارجاع ضمیره الی ما هو لکمال ظهوره کالمذکور ولم یفسره بالاسناد الی الاسم اما لما قیل انه لو ارید ذلك لغا الحکم بالاختصاص واما لانه لا یصح ان یجعل کون الاسم مسندا الیه علامة یعرف بها الاسم لان معرفة بعد معرفة الاسم ورد بان کون الشیٔ مسندا الیه یباین الاسناد الی الشیٔ وان تلازما وجودا وهو غیر وارد لان کون اللفظ مباینا للاخر عبارة عن اختلافهما فی المعنی ومن البین ان هذین اللفظین لیسا کذلك والعجب ان الرد بعد ما اعترف بصحة تفسیر الاسناد الیه بکون الشیٔ مسندا الیه کیف امکنه الحکم بالمباینة بینهما ثم لا یلزم من تفسیره ذلك رجوع الضمیر الی غیر الاسم بل الاظهر خلافه لان رجوع الضمیر الی الاسم بارادة جنسه الاعم اقل تکلیفا من ادعاء رجوعه الی الشیٔ فانه امر یأباه السابق

(کدلو)

كدلو وظبى (نحو جاءنى اخيك) بالضمة رفعا اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتان فى كلمة واحدة وكانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التى للتصغير فى الياء الثانية التى قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (موحدة) عطف على مكبرة اى يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذا المثنى) منهما (والمجموع) صحيحا اومكسرا (منهما معرب باعراب التثنية) يعنى بالالف رفعا والياء المفتوح ماقبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا نحو جاءنى اخواك ورأيت اخويك ومررت باخويك (و) اعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا نحو جاءنى ابون والياء المكسور ماقبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا نحو رأيت ابين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحركات بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءنى اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيدا الازمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة ولكون استعمالها مصغرا اوتثنية اوجمعا اقل والاقل لاحكم له ولان تثنيتها وجمعها مصححا او مكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلاحاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة او مكبرة (لانها) اى لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة و) لكن (لم تكن مضافة اصلا) يعنى لاالى الياء ولاالى غيرها بل كانت مقطوعة عنها غير ذو فانها لاتقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحركات) يعنى بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءنى اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغى ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الى ياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم (فحالها) عند الاضافة الى الياء (كحال) (سائر الاسماء المضافة اليها) اى الى الياء يعنى اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلاف وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكتف فى هذا الشرط) اى فى الاضافة الى غير ياء المتكلم (بالمثال) كما اكتفى فى القيدين الاولين به اعنى فى حال كونها مكبرة وموحدة (لئلا يتوهم اشتراط اضافتها) اى اشتراط الاضافة الاسماء الستة غير ذو (بكونها) اى الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعنى اذا اكتفى فى هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعنى اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والا فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا اوظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء) اى الاسماء

واللحاق على ان الشارح قدنبه عليه بقوله والمراد اذ لو كان مبنى التفسير رجوع الضمير الى ما اوالشئ كان الانسب ان يقال فى الصدر اى وايضا كلام المصنف فى الايضاح حيث قال يريد بالاسناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبتدأ وماهو فى معناه لان الاصل وضمه ليخبر به وعنه يمنع قصد رجوعه الى غير الاسم (قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف اما الاولان فلانهما يستدعيان استقلالا فى الملاحظة والفعل لا يتم بدونا لفاعل والحرف مدلوله فى غيره لافى نفسه فلا تلتفت الى ماقيل من ان فى عدم جريان التعريف والتخصيص فى مفهوم الفعل نظر واما الثالث فلانه بحذف التنوين ومايقوم مقامه ولا يوجد شئ من ذلك فى الفعل والحرف والتخفيف فى نحو الحسن الوجه محمول على ذلك طردا لباب (قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا فان قلت لاسبيل الى غير هذا لماعرفت من اختصاص الجر بالاسم وهو لازم المضاف اليه فيلزم

الستة (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع على حدة بالحروف (لانهم) اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل الحركة ناقصا او تاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالمثنى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لئلا يكون بينهما) اى بين المثنى والجمع المذكر اى لئلا يقع بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كفرس وافراس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا كان او تاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الوحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنبيا للاخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع فى ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء ستة) مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر (لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المثنى ثلاثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران فى الحروف اعتبار اللامحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء رجد فيه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (فى مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار ستة وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه فى غاية الضعف واقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفزع والملحق به (وانما اختاروا هذه الاسماء الستة) لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسما ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المثنى) اى لمناسبة هذه الاسماء الستة بالمثنى دون غيرها (فى كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبئة) اى مستلزمة (عن تعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفم يستلزم الشفتين (ولوجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء الاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب فى اواخرها) وذلك الحرف فى الاربعة الاول لان الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا ذو فى الاصح واما فى فم فعين الفعل لان اللام حذف منه نسيا الا ان عند الرضى فهى عين الحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان

اختصاصه ايضا لان اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم قلنا هذا اللزوم ممنوع فان المضاف اليه كثيرا ما يوجد بدونه كما فى هذه الاية وبهذا سقط ما قيل من ان اختصاص المضاف اليه قد علم من اختصاص الجر فلا وجه لتعميم الاضافة ثم ان القائل رد ذلك بوجهين آخرين احدهما ان المضاف اليه فى الاية ليس الفعل على الصحيح بل هى الجملة التى فى تأويل المفرد فلا وجه الحمل الاضافة ههنا عليه والثانى ان الاضافة اما من المعلوم فهى صفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس وانت خبير بان اول قوليه معكوس وثانيهما ناش من الغفول عن كون المراد بالاضافة هى النسبة بينهما وان معنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيه لا يكون الاسماء وهذا فى غاية الوضوح (قوله وهو معرب قيل قال المصنف فى الايضاح وهو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها

الاعراب لايكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سماعا) لاقياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فيتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة الاواخر (كيد ودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدى بالياء حذفت اللام والياء نسيا فبقى دم ويد (فانه لم يسمع) مبنى للمفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم اوالى غيرها اومقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المثنى) (ومايلحق) من لحق (به) (و) (وهو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اوياء كرحى قلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو وتكتب الفا كالعصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق وبين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلتا مع انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كلتا بدل من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الاخر (مضافا) (اى حال كون كلا اوكلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمر) لاالى مظهر سواء كان المضمر غائبا اومخاطبا اومتكلما مثل هما وكلاكما وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى اوفى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيدا للمثنى نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلاتأكيد نحو كلاكما جئتما وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى اخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرار الواحد يعنى اثنان (فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف مقدرة مثل عصا لايظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف لاتقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لماسبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها

والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفى ماهو مذهب صاحب المفصل اى اختلاف آخر المعرب لاماهو مذهبه وهوما اختلف آخر المعرب لانه لايصح ان يشتق منه شئ وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لوجاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لاصفة حتى يكون القياس ماذكره المصنف لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف الاخر لامحل الاختلاف اذلايجعل الفاعل مكان الحدث ولايسمى باسم المكان وهو كذب صريح فان الايضاح برئ عنه وانما هو كلام البعض الذى يعترض عليه ومنشأ غلطه ان المصنف قال فى الايضاح مزيفا لقول صاحب المفصل المعرب مااختلف آخره باختلاف العوامل بعد بيان اشتماله على الدور الباطل انما اوقعه فى ذلك امر ان احدهما ان المعرب يستلزم الاعراب مايختلف الاخر به من حركة اوحرف فتوهم ان حقيقة المعرب ماحصل فيه ذلك فعرفه به ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر

ايدل على المعنى لان اعراب علامة دالة على المعنى (فروعى فيه) اى فلزم ان يراعى فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الاسم المظهر (الذى هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل) لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا اوكلتا (بالحركات التى هى الاصل) فى الاعراب لكونهما اخصر واخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه (تكون حركاته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية (لان آخره الف) لا تقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف اولا اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط (بالتقاء الساكنين) فامتنع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديريا فى الاحوال الثلاث (نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع) لما سبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لما سبق ايضا (واعراب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما تأكيداً نحو جاءنى الزيد ان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل الزيدان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيدين (كليهما ومررت) بالزيدين (كليهما فلذلك) اى لكن كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة المظهر معربا بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرطا لان يكون اعرابها بالحروف (قيد كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضافا الى مضمر) احتراز عن اضافته الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا) اى كاثنان اثنان ملحق بالمثنى (اثنتان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى اثنان كان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنتين (وان كانت) للوصل (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنه وثنت ثم ثنى بزيادة الالف والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل ابنان وابنتان وبنتان وابنين وابنتين وبنتين (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد (فالحقت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى اعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) الساكنة (المفتوح ماقبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند

الراء لا معربا القائل ان المعرب اسم مفعول من اعربت الكلمة اذا جعلت ذلك فيها فتوهم انه يصح تفسيره بذلك كغيره وهو غلط فان مفعول اعربت يغاير المعرب لقيا بدليل صحة مااعربت الكلمة وهى معربة فذلك البعض بعد أتمام كلامه المنقول قال كنا فى الايضاح مشيرا الى قول المصنف لو كان المعرب ما حصل فيه الاعراب لوجب ان يكون معربا بكسر الراء ليتوصل به الى الاعتراض عليه فتوهم القائل ان مجموع ماذكره من كلام الايضاح كيف ولو كان هذا القائل ممن نظر فى الايضاح لما قال بان كلامه مبنى عن مذهب صاحب المصل دون مذهبه لان المصنف عرف الاعراب الذى اشار اليه حيث قال أنه توهم المعرب ما حصل فيه ذلك الاعراب مما هو مذهبه على مانقلناه وكلامه ذلك صريح فى أن هذا مذهب صاحب الكشاف ايضا واما مانسبه القائل اليه فهو كلام غيره قال فى الايضاح الاعراب يطلق مصدر الاعربت وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة وحرف وهو المقصود فى الاصطلاح وقد فسره

جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسور ماقبلها فانها علامة فى الجمع على حد التثنية (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر الا انها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا (كمسلمى) وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف مارفعه واو ونصبه وجره ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله (والمراد به) ههنا (ماسمى به اصطلاحا) سواء وجد شرطه فجمع اولا بل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على ماسيأتى ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لايكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التاء للمبالغة (وهو) اى ماسمى به اصطلاحا (الجمع بالواو والنون وبالياء والنون) سواء كان مفرده مؤنثا اومذكرا سالما او مغيرا (فيدخل فيه) اى فى الجمع (نحو سنين) جمع سنة مغيرا اوله (وارضين) جمع ارض (مما لم يكن واحده مذكرا) لكن اى الا انه (وهو يجمع بالواو والنون) اوبالياء والنون وقال الهندى وماهو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف اوالمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين فى سنة وثبين فى ثبة وقلين فى قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) نائبه (وهو) اى ما الحق به اثنان احدهما (اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر (جمع ذو) (لا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه سماعا لان جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) ثانيهما (عشرون واخواتها) جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير ولذا قال الشارح (اى نظائرها) اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير استعمال عربى لا اصطلاح نحوى (السبع) صفة النظائر (وهو) اى النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفى بعض النسخ وهى بالتأنيث منتهيا (الى تسعين) فتدخل الغاية فى المغيا كالمرافق لان صدر الكلام يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون او ياء ونون دلالة على مافوق اثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد اذ لم يأت اول فى المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل الواو فى اولو فى معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها (وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اى لو كان عشرون جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان الاستعمال على العكس (لانه) اى ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) لصح ايضا (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح

كثيرا باختلاف آخر المعرب للعامل فان اراد واما اردنا فلا مشاحة فى التعبير وان اراد واختلافه فغير مستقيم على ان المصنف زيف احتمال كونه من اعربت الكلمة اذ جعلت الاعراب فيها وكيف يكون قائلا به ثم انك اذا تأملت عرفت قصور ذلك البعض فى تحقيقه واعتراضه وهذا الفقير المعترف بالعجز والتقصير يقول للمشاهدت ان ليس له تعصب وغرض ولا بتحجج وغرور بل يريد بيان الحق على قدر طاقته اعرضت عن التعرض له فى هذا الكتاب وورد كلامه (قوله اى الاسم الذى ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله اشار بذلك الى امور ثلاثة احدها ان المراد بالمركب هو الاسم المركب اذ هذا الحد انما جيء به لنوع من الاسماء فلا يرد نحو قام فى مثل قام زيد والثانى ان المراد بالمركب ليس مجموع الجزئين بل احدهما بالنظر الى الآخر قال فى الامالى توهم بعض الاصحاب ان المركب لا يطلق الا على الجملة بكمالها وليس بمستقيم لان القائل اذا قال زيد قائم صح ان يقال ركبت زيدا مع قائم فزيد مفعول ركبت وكل مفعول لفعل

اطلاقه على ثلث مراتب العشرة (لانها اى التسعة) (ثلثة مقادير الثلاثة)واقل مايطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه العقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين ولا ثلاثين فى عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقى) اى العقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والاصح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كان عشرون لايكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعلة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى العقود الثمانية من الاعداد (تدل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تعيين فى الجموع) اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل مايدل عليه الجمع ثلاثة وهو ليس بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتهـا صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحق اثنان بالتثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته)اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان (و) انما جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا الواحد) اى لان التثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع مايحتاج هو اليه قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرهما حرف يصلح للاعراب) حين الاعراب كالاسماء الستة (وهو) اى ذلك الحرف (علامة التثنية) الالف والياء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب التثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كما انهما فرعان له) اى كما ان واحد منهما فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابها فرعا لاعرابه لتكمل الفرعية وتتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة) فى الخفة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لاغير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلاثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء

(وهذا)

يصح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه والثالث انه ليس المعتبر مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على انه اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذ التركيب اعرابا (قوله) مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب هذا ليس قيدا خارجا عن مفهوم المشابهة بل هو من تمام التفسير اذا المشابهة ليست المناسبة باى وجه كان وماقيل فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم لئلا يدخل فى تعريف المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ ناش من قلة التدبر كيف ولو كان الامر كما قاله لكان الوجه الاقتصار على نفى المناسبة المطلقة فان قلت هذا التعريف منقوض باى فانها اشبهت مبنى الاصل وهى معربة قلنا ان ايا لما كانت مضافة والاضافة من خواص الاسماء قابلن ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله (قوله وهو الماضى الى آخره هكذا قال فى الشرح واعترض عليه الشيخ الرضى بانه اصطلاح مجدد منه فانا ان اخذنا لفظ مبنى الاصل على مايقتضيه الاصل من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ

وهذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة فى الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المثنى والجمع (ستة) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير مما ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمثنى) وهو الاصوب الرفع والنصب والجر (ثلاثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فانقسم الحروف على المحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلثة) يعنى لو جعل رفع المثنى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء (لوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لايعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المثنى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لاياخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكور العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المثنى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمثنى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على المثنى والجمع (بان جعلوا الالف) منها (علامة الرفع فى المثنى) يعنى اعطوا الالف ذلك المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المعنى لعمومه و (لانه) اى الالف (الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى الجمع) لان الواو حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرهما و الحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المثنى والجمع (بالياء حالة الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع التباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة وكسرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (فى المجموع

اصل جميع الافعال البناء على ماذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجمع باب مالاينصرف واجاب الفاضل الشريف ببيان الفرق بين ان يقال هذ مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العروض والمتبادر من الثانى ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله اوعرض له الاعراب وحينئذ لايم المضارع فلايلزم المحذور وبهذا ظهر سقوط ماقيل من ان الاضافة البيانية هى اضافة الاعم من وجه انتهى ماقيل الى آخر مثله وليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص منه مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية فان الاصل فى البناء يصدق على المضارع ولا يصدق على المبنى فهو اعم من وجه كيف ولو كان اخص لوجب ان يصدق المبنى على كل مايصدق عليه انه اصل فى البناء فيكون المضارع مبنيا هذا خلف (قوله بغير اللام قيل لاحاجة اليه لان النحو لا يسمى ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما ولايخفى ان تسمية الامر باللام مضارعا مجزوما لايمنع

لثقل الكثرة وقلة المجموع) بالقياس الى التثنية ولماسبق ان التثنية اكثر فى الاستعمال والجمع اقل فيه ولم تعكس القضية للتعادل بينهما (وحملوا النصب على الجر) اى حملوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما (لاعلى الرفع) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى بالالف وفى الجمع بالواو ومع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الاكلام ومقصودا (لمناسبة النصب الجر) المناسبة مصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لوقوع) اى فى وقوع (كل منهما) اى من النصب والجراى مافيه احدهما (فضلة فى الكلام) ولانه اشبه فى المحل ولمشاكلة كل واحد منهما فى الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك (ولمافرغ) المصنف (من تقسيم الاعراب الى الحركة) التى هى الاصل فيه لماسبق (والحرف) الذى هو الفرع فيه كمامر ايضا اماضمنا بقوله الاعراب مااختلف آخره به واراد بلفظ ماالحركة اوالحرف اوصريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء (و) فرع ايضا من (بيان مواضعهما) اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف (المختلفة) لمامران الاعراب بالحركة ثلثة انواع مااستوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ماوجد فيه الحروف الثلثة وماترك منه الالف وماترك فيه الواو (شرع) جواب لما (فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذين) مثنى صفة لهما (اشير الى تقسيمه) اى تقسيم الاعراب (اليهما) اى الى اللفظى والتقديرى (فيماسبق) فى بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا اوتقديرا (ولماكان التقديرى) اشاربه الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا اللف الاان التقديرى لكونه (اقل) والاقل يكون كالجزء وهو متقدم على الكل (اشاراليه) اى بين الاعراب التقديرى (اولا) اى قبل ان يبين الاعراب اللفظى (ثم) اى بعد بيانه التقديرى (بين ان اللفظى ماعداه فقال) (التقدير) معرفا بلام العهد الخارجى (اى تقدير الاعراب) فاللام تغنى غناء الاضافة فى الاشارة الى المعهود اوعوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية والثانى مذهب الكوفية والاعتماد انما هو على الاول (فيما) (اى فى الاسم المعرب) فيه اشارة الى ترجيح جعل ماموصولة على كونها موصوفة بالمتبادر ليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه (الذى) (تعذر) (الاعراب) بقرينة المقام (فيه) قدره لان الصلة لابدلها من عائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف اى تعذر اعرابه فحذف المضاف واقيم اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة (اى امتنع ظهوره فى لفظه) لان التعذر يلزمه امتناع

صدق الامر عليه فالحاجة ماسة اليه (قوله اعلم ان صاحب الكشاف هكذا قال فى حواشيه على شرح الرضى وفيه نظر كما ستقف عليه (قوله ولذلك يقال لم يعرف الكلمة وهى معربة قيل لم يوجد على طريق المصنف معرب اصطلاحى لم يعرب لانه لايخلو عن اعراب محقق اومقدر وكأنه اريد سلب الاعراب بحسب الذات لان ذات الاعراب متأخرة عن المعرب او اريد سلب سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه على الثانى لاينفع الشارح فيماهو بصدده والاولى تدقيق فلسفى لايناسب النحاة ولايخفى ان هذا القائل غافل عما ذكره المصنف فى الايضاح من ان مفعول اعربت يغاير المعرب لقبله لبل صحة مااعربت الكلمة وهى معربة فيمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما وبالعكس فى هؤلاء ولوكان كذلك لكان ذلك تناقضا ثم سمى المعرب المقصود معربا لاستلزامه ذلك فى وضع اللغة ويجب ان يفرق بين حقية الشئ وبين تعليل تسميته فقد يسمى الشئ باعتبار لازم متوقف على الحقيقة وبغير ذلك ممالايصح تفسيره به ولا يؤخذ من

الظهوراى فى الاسم المعرب الذى امتنع ظهور الاعراب فى لفظه (وذلك) اى تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره فى لفظ الاسم المعرب (اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (آخره الف) فاعل الظرف لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو اوياء مثل عصا ورحى او مايشبهه مثل جرى و (سواء كانت) الالف (موجودة فى اللفظ) كالف التأنيث والالف المقلوبة (كالعصا) والرحى المعرف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كعصا ورحى وفتى (بالتنوين) فى الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بها لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء اومبدلة كحمراء ورداء وكساء (فى الصورتين) اى فى صورة كون الالف محذوفة فيها كعصا اومذكورة كالعصا (غير قابلة للحركة) مطلقا فتحة كانت اوضمة اوكسرة اعرابية كانت اوبنائية لان الالف لوحاولت تحريكها لخرجت عن جواهرها وانقلبت حرفا آخر يعنى همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلاتقبل الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديريا لان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع (و) الثانى باب غلامى مفردا كان اوجمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذا قال الشارح (كما فى الاسم المعرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به كاسيجئ (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وظبيى آخره عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا خلاف احد وماباب غلامى ففيه خلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه فى نحو غلامه وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الشان (لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف الاسم المعرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة (قبل دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه) اى على ماقبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال انه لابد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل (. موافقة) بالرفع صفة الحركة اوبالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى الكسرة فى حال كون العامل جازا

تعليل التسميات حقائق المسميات ولا لوازمها هذا كله من كلامه وبه ظهر بطلان قوله لم يوجد على طريق المصنف معرب لم يعرب وان قوله والثانى لايتفع الشارح فيما هو بصدده فرية ثم فى ذلك المقام كلام وهو ان التعليل به فاسد ضرورة ان احدا لو اعتبر وجود الحركة بالفعل فى كون الاسم معربا صح له ان يقول لم يعرب الكلمة حال كونها معربة ولو قال قدس سره ولذلك يقال الكلمة معربة وهى لم تعرب صح التعليل بحسب الظاهر دون الحقيقة لورود ان يقال من ابن علم صدور هذا القول ممن يعتبر وجودها بالفعل قوله فيلزم تقدم الشئ على نفسه وهو المسمى بالدور المؤدى الى امتناع تحصيل المطلوب قيل وقد افادنى استاذى ان هذا ممنوع لجواز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف باحوال اواخر الكلم من غير ان يكون مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب فى الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف منه بمعرفته المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة

(اومخالفة) عطف على موافقة فى حال كونه رافعا اوناصبا لان فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة اوالفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن عن تجعل هذه الحركة اواعرابا لانها مقتضى الياء وهى مقدمة على العامل فلا يمكن ان تكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط (فماذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لا يعتد بقوله ولذا لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اى الاسم المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (فى حالة الجر لفظى) خبر ان (غير مرضى) خبر المبتدأ عند المصنف لان الكسرة التى فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبعده يجب ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لاتكون اعرابية وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثراً له لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال (مطلقا) (اى فى الاحوال الثلاث) لا فى الحالين فقط الرفع والنصب (يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين) اى فى باب عصا وباب غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اى ليس الاعراب التقديرى الا (فى جميع الاحوال) يعنى فى حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر اى حال من الضمير المستكن (ببعضها) اى ببعض الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقديريا فى حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما لمناسبة الاشتراك فى حال كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا فى باب عصا فى جميع الاحوال لان آخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (اواستثقل) مبنى للفاعل (عطف على) قوله (تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقديرا لاعراب ايضا (فى الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقديره الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره فى قسيمه (الذى استثقل ظهور الاعراب فى لفظه) اى لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير الاعراب للاستثقال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخر حقيقة او حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه لفظا او تقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (فى اللفظ) اى لفظ الاسم المعرب (ثقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة فى حال الرفع فى جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت بقاضى لكون

المعربات فى التراكيب وما افاد القائل بذلك الا ان استاذه كان كنفسه فاقد النظر الصحيح فان الشارح قدس سره اوضح الحق وبين المرام على وجه لا يتصور بعده مثل هذا الكلام كيف وما اتى بقوله ولا [illegible] له معتدا بها فى معرفة اصطلاحاتهم الا لازالة مثل هذا الوهم (قوله وآثاره المترتبة عليه اشار بذلك الى ان المراد بالحكم هو الاثر [illegible] به كما فى قوله الآتى وحكمه ان لا كسر ولا تنوين قيل ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى ان يعرف به وهذا وهم لا يساعده اللفظ ولا المعنى اما الاول فلانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال اختلف آخره لان الاختلاف لا يصير محكوما به واما الثانى فلان الحكم عليه بهذا الطريق لا يكون لشئ سوى افادة تصوره فيكون معرفا له بالضرورة كيف ولو امكن ما زعمه لامكن ان يقال ما اراد القوم تعريفه بذلك بل الحكم به وليس كذلك (قوله ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر هذا حق بلا

ماقبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص بالواو وبالياء
المكسور ماقبلهما يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر وهو (كافى الاسم) المعرب (الذى
فى آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو ومثل غاز (مكسورما) اى الحرف الذى
(قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا
(كقاض) (او) جمعا مكسورا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم
معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع) نحو
جاءنى قاض والقاضى (والجر) نحو مررت بقاض وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب
فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا
داعى الله (لاستثقال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء وثقل
الحركتين عليها مع تحرك ماقبلها بحركة ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما
وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع
الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ماقبلها لان الشئ اذا كسر يثقل
ولذا اسكنوا عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة
لكونها خفيفة وجزء الالف لا تكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب
فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظا لا تقديريا (و) الثانى كل جمع مذكر سالما
اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لا نصبه وجره (نحو
مسلمى) (عطف على قوله كقاض) باعادة الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده
ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديريا بالحروف فى الاحوال الثلاث او فى حال الرفع
فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء
الستة على ماسيأتى وقال المحشى يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم
بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لا استيفاء الاقسام للمستقل
فلا يرد انه بقى اقسام من المستقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لا نصبا لما مر (وقد يكون فى الاعراب
بالحروف) مطلقا كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها
بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث او رفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) اى التثنية وقد سبق (بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه) اى تقدير الاعراب للتعذر (مختص بالاعراب بالحركة) ولا يوجد
فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الا ساكنة وتقدير الاعراب
للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس
الكلمة او لا وماقبل ياء المتكلم فتنافيا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح
بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستثقال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لا يكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال

ريب الاترى انه لو لم
يوجد عامل النصب والجر
لما تغير حال التثنية والجمع
وسيأتيك لهذا زيادة
توضيح وما قيل من
ان العامل لا يحدث شيئا
من الاختلاف بل
الاختلاف من الوضع
فكان كهو واياه وانت
واياك فكما ان الوضع
شرط ان يستعمل هو
وانت عند ورود الرافع
واياه واياك عند الناصب
فكذلك التثنية والجمع
وهم لا يقبله فهم ومنشأوه
الغفول عن كون الواو
والالف والياء حروف
الاعراب وعن كون
المطلوب عن الاختلاف
ما يتحقق فى آخر الكلمة
فقط فان ما قاس عليه
برئ عن ذينك الامرين
(قوله لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت احمد ومررت
باحمد قيل لانتقاض وان لم
يجعل اختلاف العوامل
فى العمل ان يطلب كل
منها اثرا مباينا لاثر
الاخر فى الاخر فقولنا
رأيت والباء ليسا بعاملين
مختلفين فى غير المنصرف
وعاملان مختلفان
فى المنصرف ولا يخفى
على ذى مسكة انه
يطلب كل منهما اثرا
مباينا لاثر الاخر فى
غير المنصرف ايضا فهما
عاملان مختلفان مطلقا
ولعل القائل اراد ان
يأتى بان يعمل مكان
قوله ان يطلب فوقع فيما

(النصب والجر) لماسيأتى ان الاعراب فيهما لفظى سواء اضيف الى الياء اولا لوجود حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه فى حال الرفع لتغير الحرف فيه دون غيره (نحو جاءنى مسلمى فان اصله مسلموى بسقوط النون) اى نون الجمع اذ اصله مسلمون لان الجمع المذكر السالم بالواو والنون فى الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو) التى هى علامة الرفع (والياء) التى هى حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو الواو (ساكن) مستعد للادغام (فانقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو (وادغمت الياء فى الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه (وكسر ما) اى حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمى بكسر الميم فحصل التخفيف من جهات ثلث قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء وكسر ماقبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تأمل (فلم تبق علامة الرفع التى هى الواو فى اللفظ) لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التى هى علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب فى حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (بخلاف حالتى النصب والجر) مثل رأيت مسلمى ومررت بمسلمى لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لايخرج الياء) المدغمة (عن حقيقتها) اى عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة ايضا) اى كما انها اذا كانت غير مدغمة ياء اوكما ان الياء المدغم فيها ياء (ياء) لان المدغم فيه حرفان فى اللفظ وان كانا حرفا واحدا فى الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما فى الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذى فى اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدة ولا فى ساكنا ولذا قال الشارح (فى مثل جاءنى ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابى القوم) الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمى على وجه التمثيل بان قال ونحو مسلمى ولم يقل ومسلمى مع انه اخصر (فانه) اى الشان (لما سقط حروف الاعراب) الواو والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام فى القوم لان همزة الوصل تسقط فى الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعنى حروف الاعراب (لفظا) لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال مسلم فى الرفع والجر لكون الواو الياء تتحملان الحركة ولكن يثقل على اللسان واما فى النصب فغير مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الفا لايقبل الحركة قلت لان الف فيه كانت واوا لان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (واللفظى) (اى الاعراب المتلفظ به) الجار والمجرور فى به نائب الفاعل والضمير

وقع ثم لو قال كذلك لما صح ايضا كما يعرف بادنى تأمل (قوله غايته ان هذا الحكم لايكون من خواصه الشامل هذا اولى مما قيل من ان المراد استعداد الاختلاف لا لما قيل ان المتبادر حصول الاختلاف بالفعل لان المختار ايضا خلاف المتبادر فان المتبادر من حكم الشئ خاصته اللازمة دون المفارقة بل لانه يلزم ان لا يكون هذا الحكم من خواص المعرب فانا اذا قلنا زيد عمر وبكر مقدرا لا يكون كل منها مستعدا لحصول الاختلاف ولا يكون شئ منها بذلك معربا الا يرى ان الادمى قابل لايكون عالما ولا يلزم من وجود القابل وجود لقبول وعلى هذا لقياس ماقيل ان المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقتا ما واما ما أورد عليه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينفع المبتدى المتعلم بيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لايعرف انه هل يجرى فيه هذا الحكم اولا ففير وارد لان هذا الزيادة الايضاح بعد التعريف كما مر من الاسم وبيان خواصه يعنى اى شئ يرى آخره مختلفا باختلاف العوامل فعليه ان يعقد

راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجرى فى الاول ايضا اى الاعراب المقدر به كان ذلك التفسير يجرى ههنا اى لفظ الاعراب بحذف الياء (فيما عداه) (يعنى فيما) اى الاسم المعرب الذى (عداما ذكر) اى هو غير الاسم المعرب الذى ذكر من قبل يريد ان ضمير ماعداه راجع الى قسمى التقديرى المتعذر والمستقل باعتبار ماذكر والقياس فيما عدهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (مما تعذر فيه الاعراب اواستثقل) فيه (ولما ذكر) المصنف (فى تفصيل المعرب) بل فى تفصيل الاعراب (المنصرف) مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (و) ذكر ايضا فيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمة والفتحة (وكان غير المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سببين اوالى سبب واحد قائم مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شئ (وبمعرفته) اى بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف المنصرف) لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ماعداه منصرفا (على قياس الاعراب التقديرى واللفظى) حيث بين اولا اقسام الاعراب التقديرى لكونها قليلة فعلم ان ماعداه لفظى ولذا قال واللفظى فيما عداه (عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه) ولم يقل فى آخر البحث والمنصرف فيما عداه كما قال فى نظيره واللفظى فيما عداه لاشعار عنوان غير المنصرف وهو مافيه علتان اوواحدة منها تقوم مقامهما بان المنصرف ماعداه بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه اولا (فقال) (غير المنصرف) مبتدأ لكون التركيب الاضافى علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ (اى اسم معرب) جعل ماموصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة لوضوح امره لانه قدم غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان عدم الانصراف والانصراف وصفان له غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما (فيه) اى فى اسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذى الحال وهمزة الاستفهام وحرف النفى يعمل فى الظاهر بعده وفاقا نحو زيد فى الدار آباؤه ومررت برجل فى كمه كتاب وجاءنى الذى على كتفه سيف وجاءنى زيد عليه جبة وشئ اوفى الدار زيد وما فى الدار عمرو وسيأتى (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل (باجتماعهما) اى بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التى سيذكرها الان فى تأثير كل علة شرطا سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اى فى الاسم المعرب (اثرا) هو منع الجر والتنوين عنه (سيجئ ذكره) اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان

انه من قبيل المعرب فلا يلزم شموله لجميع الافراد (قوله اى حركة او حرف فما موصولة او موصوفة لكن قوله وحين يراد بما الموصولة يدل على اختياره المعنى الاول وذلك لكونه اعرف من الثانى ومن عجائب الاوهام ماقيل ما فسر ما بكلمة او حرف لم تكن هى الا موصوفة فكان المناسب ان يقول وحين يراد بما الموصوفة لكن كلما وقع كلمة ما هكذا يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الثانى ثانيا حين قال وحين يراد بما الموصولة الحركة اوالحرف فعرف الحركة اوالحرف على مقتضى ما الموصولة (قوله لانه معرب على اختيار المصنف قلد فى ذلك الشارح الهندى والامر كذلك لكنه مناقض لما سبق آنفا وهو ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر من كلام المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب فى تعريفه فانه يقتضى كون مذهب المصنف اخص مطلقا وهذا يقتضى كونه اعم منه والتحقيق ان كلام

لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل) (تسع) التنكير ههنا فى مقام العهد اذ التسع فيما بينهم اوردها به للتفخيم (او) (علة) (واحدة) كائنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة) لقوتها وكمالها لان الشئ اذا قوى وكمل يليق ان يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقامهما) منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها تأثيرهما) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه واشار المصنف الى الاولين بقوله مافيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله مافيه علة واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وانصف (وهى) مبتدأ (اى العلل التسع) فيه اشارة الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع مافى هذين البيتين من الامور التسعة) فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحد منها) لان كل واحدة منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقول عدل ووصف الخ (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجزم ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء لا من تقسيم الكلى الى جزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف (وذلك المجموع) (عدل) لقد بلغ بتنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة . وعجمة ثم جمع ثم تركيب .) (والعدول) الواو للاستيناف هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لمجرد المحافظة على الوزن) الشعرى يعنى لو جئ بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى انقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن فاعلن مرتين فلا بد ان يكون

(الثانى)

العلامة اظهر فى اعتبار حصول الاستحقاق بالفعل فانه عرف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا وذلك لا يصدق على الاسماء المعدودة العارية عن التركيب والشابهة المذكورة ولا على المركبات الغير الاسنادية فان المتبادر من اختلف حصول الاختلاف بالفعل وقد تقرر فى محله انه يجب حمل الفاظ المعرفات على ما هو المتبادر منها الا اذا تحقق صارف وهو ههنا معدوم اذا المعتبر ذلك كيف ولذا احتجنا الى القول بان المصنف اراد فى تعريف المعرب ما ركب مع غيره تركيبا اسناديا ثم انه لا غبار على كلام الشارح الهندى لان المصنف لما عرف المعرب بما عرفه ظهر كون الغلام فى هذا غلامى معربا لانه مركب مع غيره تركيبا اسناديا بخلاف تعريف العلامة فانه لا يصدق عليه لعدم اختلاف آخره فى هذا التركيب باختلاف العوامل ولم يسبق منه ما يخالف ذلك وبالجملة تعريف المصنف اعم من تعريف المفصل فانه يصدق على كل ما يصدق عليه ذلك التعريف ويصدق ايضا على الغلام

الثانى كذلك فلزم ان يجيئ ثم بدل الواو حتى لايكون الثانى انقص من الاول (لاشئ آخر) فلفظ لاههنا عاطفة وشئ آخر امامرفوع معطوف على الخبر وهو قوله المجرد لانه فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لمجرد لانه مجرور باللام تقديره لالشئ آخر وقال المحشى العصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد تستعار للتراخى فى الرتبة وههنا كذلك لان مابعد الاولى اعلى رتبة مما قبله ومابعد الثانية ادنى رتبة لانه لايخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة الجليلة انتهى فتكون للتدرج فى الاول من الادنى الى الاعلى وفى الثانية للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون فى العدول فائدتان الاان الش لم يعترض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والنون زائدة من قبلها الف ۞ ووزن فعل وهذا القول تقريب ۞) فقوله زائدة منصوب على انه حال) من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على مافسره الشارح ولكونها ذا حال اوردها باللام المقيدة للتعريف دون غيرها (اذالمعنى وتمنع النون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تمنع اى تجعله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنى) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك فى الدار رجل (خبره الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لماسيجيئ ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولايخفى انه لايفهم من هذا التوجيه) على الاول اوالثانى (زيادة الالف) لانها ليست متعلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالنون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بان لايفهم زيادة الالف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الالف زائدة كالنون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الالف والنون معا (بالالف والنون) متعلق بيعبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الالف زائدة بل كانت اصلية لماصح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال الالفى التأنيث فى حمراء وصفراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم فى جميع المواد الالف والنون بها يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا فى مادة الالف والنون الزائدة كما يقال الف التأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة لا اصلية (ولوجعل الالف فاعلا لقوله زائدة) لاعتماده على ذى الحال لماسيجيئ من انه يشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب

فى المثال المذكور وعلى التركيب الاسنادى الابتدائى كماسبق بخلافه فانه لايصدق على شى منهما (قوله حيث قال ليس هذا من تمام الحد يعنى فى الشرح فانه المفهوم من قوله ليدل الى آخره تنبيه على علة وضع الاعراب ولو آتى بصريح عبارته لكان انسب (قوله) واللام فى ليدل عطف على اسم ان (قوله) فانه بعيد عن الفهم تعليل لعدم ارادته كونه خارجا عن الحد بان جعل اللام متعلقا بوضع الاعراب الخارج عنه وما قيل اراد المصنف تعلقه بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعانى وهذا الغرض لايستدعى على اختلاف الاخر بل وضع الاعراب مطلقا ليس بمستقيم لان هذا الغرض لا يحصل الا بذلك الاختلاف والوضع المطلق قد يوجد بدون الاختلاف ايضا (قوله فوضع اصل الاعراب للدلالة فان قلت هذا اعتراف منه بان اللام متعلق بوضع الاعراب قلت لا يلزم منه لان الكلام ههنا فى وضع

البصريين (والظرف) اعنى من قبلهاظرفالغوا (متعلقا) هذامن باب عطف شيئين على معمول عامل واحدبعاطف واحداى ولوجعل الظرف اللغو متعلقا (بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاداشتراكهما فيها لانهاصارت صفة لهما حتى لولم يقصد الاشتراك فيهالماكان لهذا التعبير وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقديم اى على النون (فى هذا الوصف) اى فى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افادتقدم الالف عليها فى وصف الزيادة (لفهم) جواب لو مبنى للمفعول (زيادتهما جميعا) حال من الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعنى صارت وصفالهما معالالاحدهما فقط (وهذا) اى هذا التوجيه مبتدأ (كما اذاقلت) خبره اى مشابه لقولك اويشبهه قولك (جاءنى زيدراكبا من قبله اخوه فانه) اى هذا القول (يدل على اشتراكهما) اى اشتراك زيد واخيه (فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه) عطف على اشتراكهما (فى هذا الوصف) اى فى وصف الركوب كماقلنا آنفا (وقوله) اى قول من نظم العلل التسع فى هذين البيتين (وهذاالقول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع) فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم اوالمذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اى للعلل التسع (الى الحفظ) اى حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم اوالمذكور وهو الظاهر المفهوم مماسبق ايضا (اوالقول) اى الحكم لان القول اذاتعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اى الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبران فى قوله بان (قول تقريبى) خبر لقوله اوالقول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية (لاتحقيقى) اى لاحكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على مافهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد (اذ العلة) الموجبة عدم الصرف (فى الحقيقة) ونفس الامر (اثنتان منها) اى من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعنى العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف فى الحقيقة اثنتان هذافيما اذاكانت ناقصة حيث لاتؤثر وحدها فضم اليها اخرى لنقصان كل واحدة منهما واما اذاكانت تامة فالواحدة كافية فى منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذا العلة فى الحقيقة اثنتان (اوالقول) اى الحكم

اصل الاعراب وثمه فى اختلافه على ان منشأ البعد فى ماسبق ليس هو المعنى بل عدم تبادر الاذهان اليه لعدم دلالة اللفظ عليه ولو كان مذكورا فيه لكان متعينا لتعلق اللام به (قوله) لان نفسه الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته قيل فعلى هذا الفاعلية نظائرها صفات لمدلولات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فقال فى تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من (قوله) والصفة متأخرة ان والاوجه ان يقال ان تأخر الدال على الصفة يتوقف على تعقل لان تعقل الصفة الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب فى آخر الاسم لان كلام حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه لامدخل له فى الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه وكله فاسد فان ما اسنده الى الشيخ الرضى لا اصل له وليس الظاهر من قوله والصفة

(بانها) اى العلل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (تقريب) خبر المبتدأ وهو القول (لهاالى الصواب) اى جعلها قريبة الى ماهو الحق من المذاهب الثلاثة لان فيهما ثلاثة مذاهب (لان فى عددها خلافا) بين النحاة (فقال بعضهم انها) اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عدهافى البيتين كذلك (وقال بعضهم) انها (اثنتان) غالبالان العلة الملزمة عدم الصرف غالبا اثنتان (وقال بعضهم) وهو صاحب اللباب انها (احدى عشرة) حيث الاعداد وهى التسع المذكورة وشبه الفى التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل فى نحو احمر وعطشان اذا نكر بعد العلمية فصارت احدى عشرة (لكن القول بانها تسع تقريب لهاالى ماهو صواب من المذاهب الثلاثة) لان خير الامور اوسطها حيث لاافراط فيه ولاتفريط ومايكون كذلك يكون اقوى وبالقبول احرى واولى (ثم) اى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علله واسبابه على القول المختار (انه) اى المصنف (ذكر امثلة العلل المذكورة) ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف والى اسبابه كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها فى البيتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا اقوى فى الضبط واسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثالا لعلة اخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن يكون مثالا للمعرفة فان فيه العلمية ايضا والا يكون تكراراً وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون مثالا لغيرها سوى مثل مساجد فانه لايصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط (و) مثل (احمر) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه اشارة الى التأنيث المعنوى (وفى ايراد) خبر مقدم والمصدر مضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك اى وفى ايراد المصنف (زينب مثالا) مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين ثانيهما عين الاول (للمعرفة بعد طلحة) اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث اللفظى (اشارة) مبتدأ مؤخر (الى قسمى التأنيث) بالاضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المعنوى) اوخبر مبتدأ محذوف (و) مثل (ابراهيم) (مثال للعجمة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدتين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (عمران) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ماهو الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف وهى

متأخرة ان وجه التأخر تأخر المدلول بل لا سبيل اليه لان الصفة هى الاصل المدلول فكيف يجعل تأخر المدلول وجها لتأخره وانما الظاهر المراد انه مالم يتحقق الموصوف لا يتحقق الصفة لانها ماقام به وما زعمه اوجه له لاوجه اذ لا نزاع فى مكان تعلق الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والاقرب على رأيه بمراحل عن الصحة والقبول كيف وحروف الكلم موادها والهيئات صورها والمادة تباين الصورة فانى تفيدها (قوله) لم يحتج الى الحاق الياء قبل لم يصح ولايخفى ان الامر بالعكس فان كثيرا من المصادر استعمل بالياء كالخصوصية وغيرها وانما ترك التعميم فى المضاف اليه الى الحقيقى والحكمى لان المضاف اليه بحسب الحقيقة كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا اوتقديرا فلاشئ يدخل فى الحكم خارجا عن الحقيقة حتى يحتاج الى التعميم لاجله (قوله) فاعطى الثقيل القليل قبل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا وهو سهو ظاهر لان المعنى حينئذ يصير معكوسا اذ المفعول الثانى من باب اعطيت لايتصور فيه معنى الفاعلية

التخفيف بحذف الجر والتنوين فقال (وحكمه) مبتدأ (اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتب لان هذا الحكم اعنى ان لاكسر ولاتنوين مرتب على وجود العلتين اوالواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد (عليه) اى على غير المنصرف (من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما اخر لكن لامن هذه الحيثية (ان) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشان محذوف لزوما كما فى قوله تعالى و آخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين سيجئ تفصيله (لا) لنفى الجنس (كسر) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ووقع بعدها بلا فصل مبنى على ماينصب به (فيه) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع للتنوين ولم يقل ان لاجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذى فى باحمد عمل الجر لا محالة (ولاتنوين) عطف على كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ماسيجئ (وذلك) اى عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين والواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسر فيه ولاتنوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت (لان لكل علة) من العلل التسع (فرعية) لاخرى (فاذا وقع فى الاسم) المعرب (علتان) منها اوعلة واحدة تقوم مقامهما (حصل فيه) اى فى ذلك الاسم (فرعيتان) حقيقة اذ كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما (فيشبه) ذلك اسم (الفعل) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كما فى اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له كما اذا كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فيأخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كانت لازمة فلازم ولايبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لايشابه الاسم الفعل لفظا ولاتضمن ايضا معناه فلاتكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه فرعا لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولايعمل ولكن اثرت

كما صرح به الشيخ الرضى فى مبحث التنازع (قوله) ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة تدعو اليه لان المضاف اليه ايضا كثيرا لاترى الى قولنا مررت بزيد فى يوم الجمعة لتأديبه لكن كثرة دون كثرة الفاعل فاعطى المتوسط فى لكثرة المتوسط فى الثقل وهذا من الاعاجيب فان الكثرة والقلة ههنا باعتبار التعدد فى الاسم والحقيقة وعدمه ومن كون المضاف اليه ضميرا تارة واخرى ظاهرا لايلزم تعدده كيف ولوكان كذلك لكان الفاعل متعدد ايضا فانه يكون مضمرا ومظهرا معرفة ونكرة الى غير ذلك (قوله) العامل انما تعرض لتعريفه ايذانا بان معرفته محتاج اليها فانه من جملة اصطلاحات هذا الفن وما قيل من ان الاحتياج الى بيانه لا يحتاج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه ليس كما ينبغى اذ اللازم على ذلك تقديم بيانه على بيان المعرب كما لا يخفى (قوله اى بحصل انما اكتفى بذلك تنبيها على ان التقديم به ليس لافادة الحصر فانه لايحتاج اليه فى الحد

فى منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين) من حيث ان له) اى للفعل (فرعيتين بالنسبة الى الاسم) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له (احديهما) اى احدى الفرعيتين (افتقاره) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الاذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعيتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبغى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامر الى غير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغى ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فـ)قد (منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب المختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان مختصا بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان فى الفعل والاسم على السواء على ما سيأتى واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعادلا (و) منع منه (التنوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكنية الاسم فى الاسمية وتقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى بنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذى على التفسير الاول (وانما قلنا) فى بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان الكل علة) من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول على حالته الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل فى العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والتأنيث) لفظيا كان او معنويا (فرع التذكير) فى كونه مجردا عن زيادة التاء فى الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله (لانك تقول) فى المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر فى التخليق ايضا وهو ظاهر (والتعريف) بانواعه (فرع التنكير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او باضافة او غير ذلك ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح (لانك تقول رجل) بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل)

لمجرد الاهتمام كما ذكره الفاضل الهندى ومن لم يتنبه لذلك زاد دون غيره ثم قال نبه المصنف على ان سببيته للتقديم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل ولا يخفى انه ايضا غير تام ولظهور ذلك جوز بعض الشراح كون الباء للاستعانة وقد اعترض على التعريف بانه منقوض بالاسناد وما قام به المعنى المقتضى واجيب بان المراد هو السبب البعيد وبانه لا يفهم فى العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء لا النار دون نفس الماء ولا مجاورة الماء لنا وليس هذا ولا ذاك بل الجواب انا قد علمنا ان المقتضى للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة خيفة التباسها ولا يتقوم كل واحد منها الا بالاسم ينضم اليه فى التركيب فذلك الاسم الذى يستقل به ذلك المعنى هو الذى يسمى عاملا ومثاله انك اذا قلت قام زيد فالمقتضى لرفع الفاعلية ولا يتقوم الفاعلية فى زيد الا بقام المسند اليه لانك لو قطعت النظر عنه لم تفهم الفاعلية فقام هو العامل دون الاسناد ودون ما قام به ذلك المعنى (قوله)

وهو فرع لاحتياجه الى اداء التعريف (والعجمة في كلام العرب) فرع العربية اذ الاصل (في كل كلام) عربيا او عجميا (ان لا يخالطه لسان آخر) اى ان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخالطه لسان عربي فتكون العربية اذا كان في كلام العجم فرعا له (والجمع فرع الواحد) لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين (والتركيب فرع الافراد) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك (والالف والنون) سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران (الزائدتين) لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه (فرع مازيد) بالافراد لكونهما سببا واحدا اى الالف والنون وفي بعض النسخ زيدا بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي بعضها زيدتا والتأنيث باعتبار كونهما حرفين (عليه) الضمير المجرور والبارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشئ الذي زيد الالف والنون على ذلك الشئ مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة البناء عليهما فصار عثمان وسكران (ووزن الفعل فرع وزن الاسم لا اصل كل نوع) من الفعل والاسم (ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر) مثلا الاصل في نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه (فاذا وجد فيه) اى في كل نوع اعني في نوع الاسم (هذا الوزن) اى الوزن المختص بنوع الفعل (كان) الوزن الموجود في نوع الاسم (فرعا لوزنه الاصلي) لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلي فيكون فرعا له والعكس كذلك (ويجوز) (اى لا يمتنع) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجئ في بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجازاى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قد يجب في الضرورة كانكسار الوزن (سواء كان) الصرف (ضروريا) مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف (او غير ضروري) كرعاية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا (صرفه) (اى جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين) الممنوعين من غير المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما (فيه) اى في غير المنصرف متعلق بالادخال (لاجله منصرفا حقيقة) تميز (فان غير المنصرف عند المصنف ما) اى اسم معرب (فيه علتان) من علل تسع (و) علة (واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر) متعلق بقوله لا يلزم (والتنوين) عليه (لا يلزم خلو الاسم عنهما) لان الكسر والتنوين لا يزيلان شيئا مما دل عليه فكيف

فالمفرد هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وقيل تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة يقتضي الحركات الثلاث وتارة يقتضي الحروف الثلاث وتارة بعضها ومن البين ان المعاني المقتضية للاعراب انما يقتضي جمع الامور الثلاثة وعدم الجر على مقتضاها في بعض المواد انما هو بوجود المانع المقتضي خلاف ما يقتضيه (قوله) ان الاسم الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا اولا بقرينة ذكر المثنى والمجموع بعد. واراد النقض بما سيجئ من الاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع اذ لا يمكن القول بان المصنف قد احترز عن ذلك بالمفرد اذ المضاف ليس بمفرد والا اوجب ان يستوفى شئ من المضاف الحركات الثلاث واجيب بان ذلك خرج بقيد المنصرف لان الاسم المعرب بالحروف واسطة بين المنصرف وغيره ويرده قول المصنف فيما بعد غير المنصرف ما فيه علتان فانه صريح في عدم الواسطة نعم يلزم اثبات الواسطة على ما اشتهر بينهم فانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبهة الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي

يزيلان العلتين اوالعلة الواحدة وانما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف مالايدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند ذلك الغير لانتفاء شرطه (وقيل المراد بالصرف)فى قوله ويجوز صرفه (معناه اللغوى) وهو المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه اى منعه (لا) معناه (الاصطلاحى)وهوفى الاصطلاح مادخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه راجع الى حكمه) وحينئذفيكون معنى ويجوزصرفه ويجوزمنع حكم غيرالمنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة) (اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قيل ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير (اورعاية قافية)عطف على وزن الشعر اى اولضرورة رعاية قافية الشعر (فانه) اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثير اما(نصب على الظرفية ولفظ ماصفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه)اى من كونه غير منصرف(انكسار)الشعر وهو نقصان حركة اوحرف فى البحور (يخرجه) اى يخرج الانكسار الشعر(عن الوزن) فيجعل جعل غيرالمنصرف منصرفا لمحافظة وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (الزحاف)وهو تغيير اجزاء البحور ولكن لايخل بالوزن ولا يخرجه عنه ولكن (يخرجه عن السلاسة) فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسة كما فى التناسب (اما الاول)اى امامثل غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله) اى قول فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبى عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على انفها فشمتها فبكت وقالت رضى الله تعالى عنها ❁ ماذا على من شم تربة احمد ❁ ان لا يشم مدى الزمان غواليا ❁ مدى الزمان امتداده وغواليا جمع غالية كنواصر فى ناصرة بالفارسية خوشبوى والمعنى ماالذى اواى شئ على تربة احمد ان لايشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع شئ عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به (مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال صاب اذا نزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع

يعتزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح فى موضع الجر وعلى هذا تبقى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما منها جمع المذكر السالم فانه لايدخله الحركات الثلاث والتنوين فلا يكون منصرفا ولايعتزل عنه الجر والتنوين ولايحرك بالفتح فلا يكون غير غيرمنصرف فلم يدخل تحت واحد منهم وكذلك جميع مااعرب بالحروف لكنه خلاف مذهب المصنف والعجب ممن قلد المجيب مستدلا بانه قال فى الايضاح فسروا المنصرف بانه الذى يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف ولم يدر ان المصنف لم يستحسن ذلك وقال فيه لوقيل غير المنصرف مافيه علتان من التسع والمنصرف خلافه كان حصرا وانه جرى على هذا فى تلك المقدمة بل الجواب مانقل الشريف وارتضاه من ان المفردات المعربة بالحروف يعلم خروجها من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيمابعد وبيان اعرابها فلاحاجة الى الاحتراز عنها لايقال انه بين فيمابعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغى ايضا ان لايصرح بقيد

واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب هو الاصل كذا فى الصحاح اى نزلت على نوازل (لوانها ❀) اى لوان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المنورة بنور الشمس وضيائها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام يعنى صارت تلك الايام (لياليا ❀) والفه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس ليالياً يعنى لو لم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل لو منع منه التنوين وجعل غير منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل ثلاث مرات فلابد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن (واما الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انزحاف يخرجه عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا الاعظم (❀ اعد) امر من اعاد يعيد من باب الافعال على وزن اكرام اصله اعود سقط عينه وبقى اعد اى كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله اى لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما اى لان كنتم فى قوم (ذكره ❀) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفصل على ما سيجئ (المسك) اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع ❀) اى تنتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا ماتضيع مثله كذا فى الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منه المسائل التى هى اعز من المسك فالتشبيه فى الرائحة والتلذذ لا فى العزة لكون الامام ومسائله اعز من المسك (فانه) اى الشان (لو) جعل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين و (فتح نون نعمان) فى موضع الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا تنكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن يقع فيه) اى فى الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع) فان لو كسر ونون يدغم التنوين فى لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع المثلين فتحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون ادغم لحصلت السلاسة فيه دون

الانصراف ههنا احتراز منه لانها اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينصرف فى عدد فاحتيط فى الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط فى امور كثيرة واكتفى فى الاحتراز عن المحصور بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحاله كالاعتناء بما لم ينحصر (قوله اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما لانه للاحتراز عنه مع ظهور ان ليس المراد بالكسر غير السالم بان يكون صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ فلا يرد النقض بامثال سنين لانها ليست بهذه الصفة (قوله جاء فى رجل قيل الاحسن الالطف ان يمثل بجاء طلبة بكسر اللام فانه مفرد بمعنى المفعول وذلك مما لا يلتفت اليه اذ من المعلوم ان الرجل اظهر من الطلبة لانعدام اللبس فيه واحصر منها فهو احسن واولى واما قصد التخنيس من الصناعات البديعية فما لا يناسب المقام كما لا يخفى على اولى النهى وذوى الافهام (قوله وهو ما يكون بالالف والتاء يعنى ان المراد من الصيغة سواء كان جمع

(الاول)

الاول ومخالف للقياس ايضا امالو فتح بلاتنوين فلايدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون مفتوحة بلاتنوين ومع هذاهما فى كلمتين فلم يزل الثقل ولم تحصل السلاسة لان حصولها مبنى على زوال الثقل بالادغام (فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى) لانه لايخل بالوزن كما عرفت ومايخل به لم يكن ضروريا (فكيف يشمله) اى الزحاف (قوله للضرورة) حتى يدخل فى عموم قوله للضرورة فيفسر (قلنا الاحتراز عن بعد الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه) اى عن ذلك البعض الاظهار ههنا فى مقام الاضمار اى فى مقام ان يقال اذا امكن عنه لئلا يلزم الالتباس فى الضمير المستكن يعود الى احتراز والمجرور الى البعض اوعلى العكس فاظهر احترازا عنه (ضرورى عند الشعراء) فههنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا اوفى حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه (واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكمافى قوله) اى فى قول من مدح النبى عليه السلام (٭ سلام) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى سلام من قبلى اى التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشينة (على خير) اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل بالاضافة الى (الانام) وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى (وسيد ٭) عطف على خير عطف تفسير اصله سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خبر (حبيب) بدل من خير بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول اوبمعنى فاعل والاول اولى مضاف الى (اله العالمين محمد ٭) عطف بيان له (بشير) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة فى دار الجنان مبالغا فى التبشير خبر مقدم (نذير) وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود فى النار والعاصين بالعذاب والسخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بلا عطف (هاشمى) اى منسوب الى قبيلة هاشم (مكرم ٭) اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير فى الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا فى التعلق لانه مكرم عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير فى الفاعل (عطوف) فعول بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق يعنى شفيق على امة وبابه ضرب (رؤف) وهو ايضا فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اى ذوى العطف والرأفة يعنى ذو الشفقة مبالغة والمحبة لمن اتبعه كما قال جل ذكره فى نظمه الكريم واخفض جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف (من) موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ (يسمى) فعل مضارع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول (باحمد ٭) مفعول الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر وقد يحذف اتساعا قال فى الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيد (فانه) اى الحال

مذكر اومؤنث من لفظه اوغيره لئلا يخرج نحو سبحلات وسفرجلات من جموع المذكر واذا عرفت هذا عرفت ان ماقيل ينبغى ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السالم صدر من غير فكر لانها داخلة فيه بالضرورة (قوله فانه قد علم اى حكمه من جهة الاعراب اذا المعلم وكذا المقصود علمه انما هو ذلك فلاتلتفت الى ماقيل من ان الاحتراز ليس لانه علم بل لانه لايشاركه فى هذا الحكم (قوله بكسر الكاف الى قوله فلايضاف الا اليها فى القاموس وحمو الرجل ابو امرأته او اخوها اوعمها (قوله ولكن مطلقا هذا يدل على ان المشار اليه فى قوله فاعراب بعده الاسماء الستة ليس خصوصيات الالفاظ المعتبرة بهيئاتها المذكورة بل كل مايحكم عليه بانه من الاسماء الستة (قوله مضافة وقع هذا القيد فى سائر النسخ مقدما على مابه الاعراب فيحمل ان يكون التقديم من الشارح قدس سره تنبيها على كونه انسب لان الظاهر ان قوله مضافة حال من المستتر فى الظروف عامل فيه والحال لاتقدم على العامل

والشان (لوقال) الشاعر (باحمد) بفتح الدال فى موضع الجر على انه غير منصرف (لايخل بالوزن) اى لايكون فى الوزن خلل بجعل احمد فى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلين مرتين (ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو فى اللغة التمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر فى آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (فى سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كما فى البيت السابق فنى هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحمد فى حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (اوللتناسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل فى الضرورة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لايمتنع ولايجب جعل غير المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لايمتنع ولايجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التناسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان فى النثر كما فى قوله تعالى ❊ انه يبدئُ ويعيد ❊ بضم الياء فى الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او فى الشعر كما فى قوله ❊ قالوا اقترح شيئا نجدلك طبخه ❊ قلت اطبخوا الى جبة وقيصا ❊ فاتى باطبخوا مكان خيطوا المناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلا والحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هنأنى الشئُ ومرأنى مع ان اللغة امرأنى منه فى التنزيل هو يبدئُ ويعيد واللغة المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب ياخار فان الركب قد جاروا فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه التناسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التناسب بين الكلمات امرا مهما لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمثل مثلا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لايحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التناسب ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كلى فانصرافه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوثق كلام بقوله (مثل سلاسلا واغلالا) (حيث صرف) فيه (سلاسلا) وادخل التنوين عليه (لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المعتبرة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية فانه كمساجد واساور (فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسلا (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لتناسبه) اى لتناسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسلا فقط وفى الحاشية اراد بقوله واغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزائد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال

المعنوى وهذا القدر من التغيير جائز لا محالة وان يكون نسخة كذلك بل القضية مانعة الخلو اذا احتمال كونه من الغفلة عن فوات الترتيب فى غاية البعد (قوله لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف فانه لما اكتفى فى بيان اشتراط كونها مكبرة وموحدة بالامثلة ظهر الاحتياج الى بيان ان الاضافة الى الكاف غير مشروط بل اللازم عدم الاضافة الى الياء واضافتها الى جميع ما عدا على السواء فان هذا التوهم لايندفع الا بالبيان وهذا احسن مما ذكره الشريف من ان خصوصية المضاف اليه فقط فى غاية الخفاء فاحتيج الى التصريح به ثم انك قد عرفت ان شرائط هذه الاسماء ثلاثة اثنان منها يظهر من الامثلة والثالث يحتاج الى تنبيه فقول البيضاوى فى تلخيص هذه المقدمة والاسماء الستة مكبرة مضافة الى غير الياء بالواو والالف والياء ليس كما ينبغى اذ كان والمناسب الثالث منها ايضا او ترك ما عدا الاضافة اعتمادا على ما اتى به من الامثلة وما قيل من ان فيه زيادة على الكافية احتراز عن المصغرة فانها بالحركة لكنها داخلة فى المفرد المنصرف فلا حاجة الى

ايضا والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا فى هذا التركيب اى فى تركيب قوله سلاسلا واغلالا ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى يقوم مقام السببين فقال (ومايقوم مقامها) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة ماموصولة فتكون اشارة الى ماسبق فى تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الموصول فى حكم لام التعريف (التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان) حقيقة اوحكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف اوالى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيرله وهوالى ليكون اولا اجمالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك العلتين لقوتها وكمالها حتى اثرت تاثير العلتين لماسبق ان الشئ اذاقوى يقوم مقام الشيئين بل مقام الاشياء (مقام العلتين) الضعيفتين (لتكررهما) اى لتكرر كل واحدة منهما (احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع) لامطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لانظيرله فى الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمى بالاقصى كذا فى الرضى والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (فانه) اى الشان (قد تكرر فيه) اى فى هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميز او على المصدرية اى تكررا حقيقيا (كاكالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو فى اللغة الحريص يقال فلان كليب اى حريص ويسمى الكلب كلبا لكونه حريصا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل بمثالين احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعيم) وهى جمع انعام وهو جمع نعم بفتح النون والعين وهو المال الراعية واكثر مايقع هذا الاسم على الابل وانما اطلق عليها غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة محضة لاتوجد فى غيرها حيث يؤكل لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها ويستعمل بعض عظامها وهذا المعنى لايوجد فى غيرها من الاموال واراغيف جمع رغيف ولم يمثل له من الجمادات لقلته او اكتفاء بماسبق (او حكما) عطف على حقيقة يعنى لايتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة الا انه لما وازن ماتكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كأنه تكرر فيه الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (فى عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد) جمع مسجد فانه موازن لاساور واكالب (ومصابيح) مصباح فانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومحلب ومجزم وهو موازن لاناعيم فى الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية

الاحتراز عن نحو آباء لدخول فى المكسر ولا عن نحو ابوين وابين لدخولهما فى المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظاهر بخلاف المصغرة فان يتوهم اشتراكها مع المكبرة فلابد من الاحتراز والافلا حاجة الى ذكر مضافة الى ذكر مضافة الى آخره لان المفردة داخله ايضا فى المفرد المنصرف ليس بمستقيم اما اولا فلان الاحتراز عما لايشترك فى هذا لازم لامحالة كيف ومن البين ان الطالب لايفهم من اطلاق الاسماء الستة الاتحاد الحكم واما ثانيا القول بان المبتدى يتوهم اشتراك المصغرة ولايتوهم اشتراك غيرها من التثنية والجمع تحكم باطل واما ثالثا فلان تعليل نفى الاحتياج عن قيد الاضافة بان المضافة المفردة داخلة ايضا المفرد المنصرف يشتمل على التناقض البين فانه صريح فى كون تلك الاسماء مضافة الى غير الياء داخلة تحت حكم المنصرف فيكون الحكم عليها بان اعرابها بالراء والالف والياء مقارنا للحكم بانه بالضمة والفتحة والكسرة (قوله وانما اختاروا واسماء ستة لايخفى ان هذا هو الوجه المناسب لما قبله وما

تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (التأنيث لكن لا مطلقا) اى الا انه لايكون التأنيث قائما مقام السببين حال كونه مطلقا (بل) لايقوم الا فى (بعض اقسامه) لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدهما التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لاتقوم مقام السببين ولا تكون سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لاتقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (وهو) ذلك البعض (الفا التأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف ولم يثن لكونها سببا واحدا ولان الف التأنيث المقصورة واحدة لاغير (والممدودة) عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لادخل لها فى التأنيث والالف الممدودة ايضا واحدة لاغير ولذا وصفها بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف لا واحدة منهما فسره دفعا لذلك التوهم بقوله (اى كل واحدة منهما) يعنى الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سببا مستقلا لان مجموعها سبب واحد كما توهم (كحبلى) مثال الالف المقصورة (وحمراء) مثال للالف الممدودة (لانهما) اى لان الفى التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمتان) اى لزمت كل واحدة منهما (للكلمة) التى لحقت هى بها (وضعا) اى لزوما وضعيا لا عرضيا كتاء التأنيث (لا تفارقانها) اى لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى اللزوم (اصلا) يعنى ابدا مستمر فيكون منسوبا على الظرفية (فلا يقال فى حبلى) اى فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حبل) بحذفها يعنى لايقال فيما مؤنثه حبلى فى مذكره حبل لانه ليس مذكر لانه وصف لمن فى بطنه حبل ظاهر (ولا) يقال ايضا (فى) ما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حمراء) فى مذكره (حمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لا حمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا تنفك كل واحدة منهما عنها فى وقت (فنجعل لزومها) للكلمة (اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها (بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث) فيهما (مكررا) ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرار التأنيث والحاصل ان الف التأنيث لم تكن موضوعة للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (بخلاف التاء) التى هى للتأنيث (فانها ليست لازمة للكلمة) التى دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اى التاء (وضعت) للتأنيث حال كونها (فارقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل

(للمذكر)

قيل الاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف فى الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا غلط من وجهين احدهما ان المعرب بالحروف من التثنية والجمع وما الحق بهما لاينحصر فى هذه بل منه كلتا واثنتان ثنتان وثلثون واخواتها وثانيهما ان الملحق بالتثنية او الجمع فى حكم الاعراب لايكون فرعا للمفرد كالتثنية والجمع والا لكان الشئ فرعا لنفسه فلا يصح القول بانه جعل فى مقابلة كل فرع اصل (قوله فى كون معانيها منبئة عن تعدد قيل الاولى فى كونها منبئة عن تعدد او يكون معانيها مستلزمة للتعدد لان المنبئ هو اللفظ دون المعنى ثم قيل وذلك فيما سوى الفم والهن ظاهر واما فيهما فخفى والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع فى ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام وانت خبير بان المنبئ عن التعدد انما هو المعانى الموضوع لها تلك الالفاظ دون الالفاظ بخصوصها والالكانت المهملات ذوات انباء ودونها باشتراك معانيها لظهور ان الالفاظ لا

للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحد الا بشرط العلمية (فلو عرض اللزوم لعارض) بعد اللحوق (كالعلمية مثلا) يعنى مثلا ان يكون علما (لم يقول قوة اللزوم الوضعى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضعى لكونه فى اصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى اصطلاح ماعرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالخلق بمعنى المخلوق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا و لان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يجئ له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار مايعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له صيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) عن حد العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادرها والباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (و) لا يخفى ايضا (ان المتبادر من) قوله (خروجه عن صيغة الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المدلول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة العدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغير

يقصد بها سوى الدلالة على معانيها الموضوع لها وقد شهد عليه ابن اخت خالة حيث قال ذلك فيما سوى الفهم والهن ظاهر واما فيهما فخفى اذ الظهور والخفاء فى ذلك انما يتصور من جهة المعنى هذا ثم ان ما ادعاه من التفاوت بحسب الظهور والخفاء غير مسلم وما زعمه اوجه غير وجيه فان سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم كذلك (قوله حين الاعراب سماعا) فان قلت هذا وهم صاحب الامتحان ظهر من ذلك ان فى قوله وانما اختاروا هذه الاسماء مصادرة كون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا وهذا ليس كذلك اذ المعنى انما اختاروا هذه الاسماء دون غيرها من المحذوفة الاعجاز لانهم لم يسمعوا فى غيرها اعادة الحروف المحذوفة فذلك لبيان سبب الترجيح بعد بيان تحقق المشابهة المثنى من وجهين المصحح كل واحد منهما التشريكها له فى حكم الاعراب فلا يرد ماقيل من ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن التعدد و وجود حرف صالح وجها لجهل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا

فى الصورة (فلا ينتقض) حد العدل (بما) اى بكلمة (حذف عنه) اى عن تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يد ودم) فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا (فان المادة) اى الحروف الاصلية (ليست باقية فيهما) اى فى يد ودم فلا يقال ان يدا ودما معدولا عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروجه) اى خروج الاسم (عن صيغة الاصلية يستلزم) اى يقتضى الاولى (اى مغايرة الاولى) اى للصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) اى مغايرة الصيغة المعمولة للصيغة المعدول عنها (فى كونها) اى فى كون الصيغة الثانية للمعدولة (غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهى الصيغة المعدول عنها (داخلة تحته) اى تحت اصل وقاعدة (فخرجت بهذا القيد (عنه) اى عن حد العدل (المغيرات القياسية) اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة فى الاول لا فى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى (فلا نسلم انها) اى المغيرات الشاذة (مخرجة عن الصيغ الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعـدة ولذا حكم عليهـا بالشذوذ لان الشـاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو المسن (من الجموع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من البيـانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهى ايضا معهما خبر لان فى قوله فان الظاهر (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن (اعنى اقواسا وانيابا) لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء المتدو ان كان ماقبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والناب ابتداء) يعنى فى اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقعا (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع

يستقيم لان الابن والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجود حرف بدون اعادة اللام وذلك لان الوجه لجعل الاعراب فى هذه الستة دون غيرها بالحروف بجموع المصححين مع المرجع واعادة اللام لبيان ان كل واحد منهما مصحح على خياله (قوله) فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف لا يخفى ان هذا كالنتيجة لما قبله ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان هذا مستدرك لاطائل تحته (قوله) وهو الجمع بالواو والنون قيل فيه نظر لان المصنف ذكر فى بحث الجمع فى شرحه ان قولى وان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغنى عن اشتراط التذكير التعبير بجمع العاقل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الا ضافى مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخال اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس به ولا يخفى ان الامر كما ذكره الشارح والقول المنقول يمكن عن غفلة صاحبه

انه بنفسه ثقيل(من غير)متعلق بقوله بل انما جمع(ان يعتبر)مبنى للمفعول (جمعهما) اى جمع القوس والناب(اولا)اى قبل ان يجمعان على خلاف القياس (على)متعلق بقوله جمعهما ماهوالقياس فيهما وهو(اقواس وانياب واخراج)عطف على قوله جمعهما اى من غيران يعتبر ايضا اخراج(اقوس واتيب عنهما)اى عما هو القياس فيهما اذلوكان كذلك لماحكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليس بمعدولين(وقال بعض الشارحين قدجوز بعضهم)اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشئ)اى شئ كان(بما)اى بتعريف(هو اعم منه)اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تميزه)اى الشئ المعرف المصدر مضاف الى المفعول(عن بعض ماعداه)لان كلما اذاقلت فى تعريف الفعل مثلا اذااردت تميزه عن بعض ماعداه الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتازعن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك(فيمكن ان يقال المقصود)من هذا التعريف (ههنا)اى فى هذا البحث(تميز العدل عن سائر العلل)التى شاركته فى العلية(لاعن كل ماعداه) سواء كان ما عداه علة اولا (فحيث حصل بتعريفه)اى بتعريف العدل (هذا التميز)اى تميز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه)اى بان يكون تعريف العدل (اعم منه)بان يدخل فيه مالايكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه خروج سائر العلل عنه واذا خرجت تم المقصود فلابأس بدخول ماليس بعلة فيه (فحينئذ)اى حين كون المقصود من هذا التعريف تميز العدل عن سائر العلل وحين كون ذلك المقصود حاصلا ايضا من هذا التعريف (لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكلفات) الثلثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغير انما يكون فى الصورة فقط وتكلف اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى امافى الوزن وامافى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لايضر لانها ليست من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة وشرطه ايضا فقال منها(واعلم انا نعلم قطعا)اى جزما وعلما قطعيا(انهم)اى النحاة لما وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر)وامثالها (غير منصرف)فى كلام العرب واستعمالهم (و)الحال انهم (لم يجدوا فيها)اى فى هذه الامثلة اوعطف على مدخول لما اى ولما يجدوا فيها(سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة(غير الوصفية)فى الاربعة الاول (او)غير(العلمية)فى الاخير والوصفية اوالعلمية وحدها لم تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين اوتكرر واحد منها شرطا وهما ليسا كذلك (احتاجوا)اى النحاة(الى اعتبار سبب آخر)غير الوصفية اوالعلمية من الاسباب

فان المصنف قال فى الشرح معترضا عليهم اهل النحو يون ذكر اولو وعشرون واخواتها فى هذا الموضع ولا يصح دخوله فى جمع المذكر السالم لان حقيقة هذا الجمع ثبوت مفرد يلحق آخره واو او ياء ونون وليس اولو كذلك وعشرون واخواتها ليس جمعا فيندرج فى قولنا جمع المذكر السالم اذلم يرد جمع عشر فى عشرون وثلث فى ثلاثون بخلاف ستون وارضون فانه وان لم يكن جاريا على القياس فانه من باب الجمع المذكر السالم فقد اندرج فيه هذا كلامه وهو صريح فى ان معناه الاصطلاحى هو الجمع بالواو والنون فانه قال حقيقة هو الجمع ثبوت مفرد آخره واو اوياء ونون والشئ اذا كان له معنيان لغوى واصطلاحى حقيقة عند اهل هذا الاصطلاح فانهم لايريدون به معناه اللغوى الاعند قيام القرينة ومن ذلك تبين عدم الاحتياج فى تعليل المراد الى ان يقول المصنف وحقيقة جمع المذكر السالم واما ذكره فى بحث الجمع فلاينافى ما مراد هو نظر آخر فان قوله فيه وشرطه

التسعة لماسبق ان الاسم المعرب لايكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها او تكرر
واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولما يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط
والجزاء الاول على الاول والثانى على الثانى بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف
معمولين على معمولى عامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع لما اى ولما لم يصلح
(للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس
فيها جمع معتبر ولا تأنيث لا لفظا ولا تقديرا ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون
ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء
المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر النحاة العدل فى هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل
وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان النحاة (تنبهوا) من التنبه (للعدل
فيما عدا عمر) اى فى مثال غير عمر (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة اعتبار
العدل والتنبه لانها مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ماعدا عمر (غير منصرف للعدل
وسبب آخر) وهو الوصفية واما حال عمر فمسكوت عنه (ولكن) استطراد من قوله
اعتبروه اى اعتبروا العدل فى هذه الامثلة الا انه (لابد فى اعتبار العدل) مطلقا سواء
كان فى هذه الامثلة اولا (من امرين) يعنى فى اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى
احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد
لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع
فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثانى الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول
(عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لايكفى للعدل
(اذ لا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لماسبق ان
وجود الاصل لايكفى فى اعتبار العدل مالم يعتبر الاخراج (ففى بعض تلك الامثلة) اعنى
ماعدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيبين الشارح ذلك الدليل فى عقيب كل
مثال يعنى يوجد فى ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل (على وجود الاصل المعدول
عنه) يعنى على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك
الاصل (محقق) اى ثابت (بلا شك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا
اى محققا ولهذا القسم يقال العدل التحقيقى لتحقيق اصله والعدول عنه ايضا (وفى بعضها)
اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع
الصرف) والاسم لايكون غير منصرف بعلة واحدة فى كلامهم وذلك البعض مثل عمر و
زفر (فيفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل)
اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن اصل
المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف
بعلة واحدة فى كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر فى منع الصرف فيكون

ان كان اسما فذكر
بعد ان قال فالصحيح
المذكر والمؤنث المذكر
ما لحق الى آخره احوجه
الى المعذرة بهذين
الطريقين على ان الشيخ
الرضى اعترض عليه
قائلا لا شك فى برودة
هذين العذرين وقد
ظهر لك مماسبق فساد
خاتمة ما قيل ايضا فان
اخوات عشرين لايمكن
ادخالها فى معنى
الاصطلاحى لان شيئا
منها ليس بجمع كما
عرفته (قوله) والا
لصح اطلاق عشرين
على ثلاثين وهذا مما
لاشك فيه عاقل وما
قيل ان ماذكره لايفيد
ان ثلاثين فما فوقها
ليست جموعا فى الاصل
غلبت على تلك العشرات
تغليب العام على الخاص
ومايفيده هو ان يقال
الاعداد ملتئمة من الاحاد
وحاصله من تكرار الاحاد
لامن تكرار مراتب
الاعداد فهذه الالفاظ
كاولى فى انها لاواحد
لها من لفظها غلط
من وجهين احدها
ان الخاص هو العام
مع زيادة امر واذا
كانت هذه جموعا
فى الاصل يلزم ان يكون
صدقها على تلك العشرات
وغيرها مما هو دونها
وفوقها على السواء فلا
يتصور فيها ذلك التغليب
وثانيهما ان الاحاد ايضا

اصل هذا البعض مقدراً ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدرا ولهذا قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى و) العدل (التقديرى) حتى صار العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك الانقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققا اومقدرا) نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلاشك كان العدل محققا ايضا بلاشك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق اوالمقدر نظرا الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى ليقع (العدل فلادليل عليه غيرمنع الصرف) لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الاوجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة واحدة فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الامر الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقا) معناه) اى معنى هذا القول لااعرابه العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجا كائنا عن اصل محقق) اى موجود (يدل عليه دليل غيرمنع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيث المصدر الواقع حالا من المؤنث ليس بلازم ضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا (كثلاث) اى خروجا كائنا كخروج اوخروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثلث) وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلاثة ثلاثة مكررا (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثلث (ان فى معناهما) اى فى معنى كل واحد منهما (تكرارا دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى معناهما لانه اذا قيل جاءنى القوم ثلاث اى حال كونهم مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلثة مرة وثلثة مرة اخرى وثلثة اخر مرة اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه) اى الشان والحال (اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا) اى كان المعنى مكرر (مكررا) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه فعند افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كافى) قوله (جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا اذ يصح ان يقع مادل على هيئة حالا عند المصنف اى مفصلا بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن الحال كلا اللفظين معا اجرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعا (فعلم) من هذا التقرير (ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكرر وهو) قولك (ثلثة ثلثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفا فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلثة ثلثة ان معناهما واحد وفى الرضى وذلك انا وجدنا ثلاث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما

مراتب الاعداد لان العدد اسم من قولك عدد الشئ عدا اذا احصيته وكل واحد من الواحد الى المائة فصاعدا اسم لمرتبة من مراتب العدد فالقول بانها ملتئمة من الاحاد حاصلة من تكرارها لامن تكرار مراتب الاعداد تناقض ظاهر على ان اولى ليس كثلاثين فان معنا اصحاب وذوون من غير حصر فى مرتبة واحدة ولذا قيل جمع من غير لفظه واما هذا فهو اسم موضوع لهذا العدد المخصوص كالواحد من غير فرق فلا يصح القول بانه جمع كما لايخفى (قوله) وايضا هذه الالفاظ قيل لو قال مجموع هذه الالفاظ الى آخره لكان فيه لطافة كأنه اراد ان هذه الالفاظ كل منها بمجموع المعنى فيحسن هذا التعيين لاشعاره به ولا يخفى ان هنا بمراحل عن قصد الشارح بعيد بل هو غير صحيح لما اشير اليه فتدبر (قوله) وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته قيل الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق ولانه لا يساعده قوله لا فرقان للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع ولا

وتقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المبين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت جزءً جزءً وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرر عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر الى هنا كلامه (وكذا) اى كالحال فى ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر (فى احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وثناء ومثنى) عن اثنين اثنين وثلاث ومثلث منتهيا (الى رباع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المغيا لانا نعلم قطعا ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد فى ان هذه الامثلة غير منصرفة لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلث ورباع واحاد وموحد قياسا عليها لكونها معدولين عن واحد واحد اللذين هما اصل فى العدد (وفيما) اى فى الاسماء التى كانت (وراءها) اى بعد هذه الاسماء الجار والمجرور خبر مقدم منتهيا (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا داخلة فى المغيا (خلاف) مبتدأ مؤخر فى انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرفة لان السبب الذى يوجد فيما دونها وهو العدل والوصفية قد وجد فيها ولان الاشتراك فى السبب يستلزم الاشتراك فى الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاصل فى الاسم الصرف (والصوب) اى الحق من المذهبين (مجيئها) اى ان تكون غير منصرفة لما قلنا (والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث) اى السبب الذى يقتضى عدم صرفهما (واخواتها) اى اشباههما من السباق والسياق يعنى من احاد الى معشر عند سيبويه (العدل) الحقيقى (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة) اى الوصفية التى حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه فى اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض واما بالعارض فهو عارض (صارت) اى الوصفية (اصلية فى ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءنى رجال ثلاث ولا يقال جاءنى ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغاير اوضعا (لاعتبارها فيها وضعا له) اى لكون الوضعية معتبرة فى المعنى الذى وضع كل واحد من ثلاث ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة (جمع اخرى) صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى (آخر الذى هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفا (وآخر اسم التفضيل) كافضل بشهادة التعريف حيث جيء له مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل

يخفى على التأمل الخبير ان الكلام الخالى عن بيان الملحقات يحكى عن النقصان والقول بان بيان الوجه فى الاصل يغنى عن مؤنة البيان فى الملحق ممنوع لجواز ان يكون الملحق بشيء فى حكم مغايرا له فى حكم آخر وليس ما يلحق بهما جزء من المعلول حتى يتوهم عدم مساعدة العلة لبعض المعلول ثم لقائل ان يقول ان الملحق بهما وان لم يكن فرعا للواحد اذ لا يتصور فيه ذلك لكن فى آخره حرف يصلح للاعراب وبه تم المقصود وقوله وهو علامة التثنية والجمع بيان للحرف وتوضيح له لانه لا يكون الا علامة لهما (قوله) لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجموع تبع الشارح الهندى فى ذلك اعنى نسبة القلة الى الجمع والكثرة الى التثنية وفيه نظر فان الظاهر عكس ذلك اذ القلة والكثرة ههنا انما يتصور باعتبار قلة العدد وكثرته وقد صرح بذلك الشيخ الرضى حيث قال وانما اعربا هذا الاعراب لا لقلة عدد المثنى والواو بجملة لكثرة عدد الجمع وهذا هو المفهوم من كلام المصنف فانه قال

(لان)

(لان معناه) اي معنى آخر (في الاصل) اي اصل الوضع يعني معناه اللغوي (اشد تأخرا) تميز يعني ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني (ثم نقل) من معناه اللغوي (الى معنى غير) يعني الى المعنى المجازي وهو النفي بقرينة السؤال تحقيقا كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال آخر اي ليس فيها وتقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضي (وقياس اسم التفضيل ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اي اما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او بالاضافة) اي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او بكلمة من) يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل عليه على سبيل منع الخلو والجمع المستعمل باحدها اختيارا في اللفظ (فحيث لم يستعمل) اي اخر (بواحد منها) اي من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اي من المستعمل باحدها اختصارا في لفظ (فقال بعضهم انه) اي اخر (معدول عما) اي عن الاخر الذي (فيه اللام اي عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدل عنه في اللفظ والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة موجود هنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام يعني الامس لكونه بمعناه حيث بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه وههنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله (وقال بعضهم هو) اي اخر (معدول عما ذكر معه من) اي عن اسم التفضيل الذي هو اسم استعمل بمن التفضيلية (اي عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى (وانما لم يذهب) مبني للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد واخر الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب التنوين او لبناء او اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها اي مثل الاضافة الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده (نحو حينئذ) اصله حين اذ كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب

في الشرح اخوك واخواته والمثنى والمجموع انما اعربت بالحروف لانها لما تكثرت واو اخرها حروف تقبل ان يكون اعرابا جعل اعرابها بالحروف اما تكثر المثنى والمجموع فواضح واما تكثر اخوك واخواتها فلانه لما كان معناها متوقفا على الاضافة لانها كلها امور نسبية جعل المضاف والمضاف اليه كالشيء لواحد مع كثرته في الكلام وما قبل كثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة الى التثنية لتوقف الجمع على الثلاثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة بخلاف التثنية وهم اذ لا وجه لاعتبار القلة والكثرة في هذه الجملة لانه يرجع الى الاستعمال فيصير تحكما باطلا فالصواب ان يقال فتحوا ما قبل الياء في التثنية لان الفتحة اخف الحركات والمثنى سابق على الجمع فكان اولى بها وكسروه في الجمع لعدم قبوله الضمة او مبنى الكلام على التناسب دون التعادل فيقال فرقوا كذلك لان الفتحة تناسب المثنى لخفتها وقلته والكثرة الجمع لثقلها وكثرته الا ان يحمل اللام في الجموع على العهد بقرينة كون الكلام في

متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معانى الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لما سيجئ (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافى مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه فى الثانى عين المضاف والمضاف اليه فى الاولى ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف فى الاول نحو (ياتيم تيم عدى) فانه اصله ياتيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافى فقيل ياتيم تيم عدى لما ذكر وسيجئ ومثله يازيد زيد اليعملات (وليس فى اخر) المعدول (شئ من ذلك) اى من التنوين اوالبناء او الاضافة الاخرى (فتعين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احد الاخرين) اما عما فيه اللام او عما ذكر معه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صرد عطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لاصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعاء) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة لجمعاء مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع فى عدم الانصراف خبر مقدم (كتع) مبتدأ مؤخر (وبتع وبصع وقياس فعلاء) الذى مذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان يجمع) تلك الصفة (على فعل) بضم الفاء وسكون العين لتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون فى المذكر وبالالف والتاء فى المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث فى افعل الصفة واحداً اختصار القصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كحمراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان يجمع على فعالى) فى التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص يجمع على اجادل واصابع واحارص (او فعلاوات) بالالف والتاء فى الصحيح لان الف التأنيث اذا وقعت فى الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل حباريات فى حبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء وورقاء يجمع (على صحارى) والاصل فيه صحارئ على وزن مجاريع لان ما قبل الف التكسير فى الجمع الاقصى يكون مكسورا كا ساور واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب بجنسه للمجانسة كمقرورة وخطية واقيس فصار صحارى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال الياء المشددة فى آخر الجمع الاقصى فخففت بحذف الياء الاولى فصار صحارى مثل اساور ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لزيادة الخفة لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمادى (او صحراوات) كما ذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اماجع) كحمر ان كانت وصفا (اوجامى او جماوات) ان

(كانت)

جمع المذكر السالم فيصح ما اتى به من التعليل لاختصاص هذا الجمع بذوى العقول وعموم التثنية لهم ولغيرهم (قوله اى تقدير الاعراب) يعنى ان اللام عوض عن المضاف اليه او للعهد على اختلاف الرأيين فى مثله وقيل الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظى فيما عداه والامر بالعكس لظهور ان المفسر انما يناسب هذا المفسر وقصر تلك الملائمة على ذلك التفسير ممنوع (قوله اى الاسم الذى تعذر الاعراب فيه) اشار بذلك الى ضعف ما اختاره الهندى من ان ما مصدرية حينية اى التقريرى كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة اى المعرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف فى ضمير تعذر لان الظاهر المتبادر كونها موصولة والحمل على ان المضاف حينئذ محذوف اقيم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستترا فى الفعل تكلف يستغنى عنه بحذف العائد الذى هو اهون وحذف المضاف اظهر عند الاطلاق (قوله فى آخره) قيل الاولى آخره ان اراد القائل ان المقصود تم بدون الجار فكلامه

كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها) اى من هذه الاصول الموجودة لها (تحقق العدل فاحد السببين) المقتضيين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيق) لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة) اى بغلبة استعمالها (فى باب التأكيد اسما) لان فعلاء افعل لايكون الا وصفا فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة فى منع الصرف سواء كانت زائلة بغلبة الاسمية مثل اسود وارقم وادهم اوغير زائلة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفى جمع واخواته) وهى اكتع وابتع وابصع الظرف متعلق بماقبله تقديره (احد السببين) فى اجمع واخواته (وزن الفعل و) السبب (الآخر الصفة الاصلية) واما فى جمعا واخواته فالفاء التأنيث القائمان مقام السببين وانما ورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف فى التمثيل كما فى العدل التقديرى لانه لايخلوا اما ان يكون الوصف باقيا اولا والاول الاول والثانى اما ان يكون النقل فيه محققا اولا ومايكون النقل فيه محققا فهو الثانى والثانى اى مايكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفيته اومنقولا الى الاسمية كما فى باب التأكيد (وعلى ماذكرنا) متعلق بقوله لايرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتنبيه عليه بالامثلة واشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لايرد الجموع الشاذة) اى لاينتقض ماقلنا بها (كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وانيب (عما) اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كالانياب والاقواس) لان سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة (كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (و) الحال انه (لو اعتبر جمعهما الاعلى انياب واقواس) ثم عدلا عنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية) اى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ماهو القياس لما سبق (ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (ليلزم من مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ماخالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ولاشئ من الاسماء المعدولة شاذا (فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ) هذا جواب لو بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لايكون اقوس وانيب شاذا ولما لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (تبين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا (بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ مالم يعتبر اخراجه عما

ليس بشئ لظهور ان مايقتضيه التعميم اللاحق به فانك لو قلت ان ثبت فى آخر الاسم شئ كذا حسن منك ان تقول سواء وجد فى اللفظ ام لا بخلاف ما اذا قلت ان كان الاسم الذى آخره شئ كذا فان اللفظ حينئذ لايحتمل الا ماهو الموجود فى اللفظ وان اراد انه يلزم اتحاد الظرف والمظروف فكذا التحقق به الاختلاف فى جهة العموم والخصوص (قوله كعصا يعنى كل معرب مقصود فانه يتعذر الاعراب اللفظى فى الاحوال الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخروج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مادام الفا (قوله وكما فى اسم المعرب بالحركة استغنى بهذا القيد عن الاخر او المخرج لنحو غلاماى ومسلمى مضافا الى ياء المتكلم فان كلا منهما معرب بالحروف دون الحركة وانما اختاره عليه مع ظهور كونه اخصر لئلا يخرج نحو عبادى ومسلماتى عما هو داخل فيه وانما لم يزد لفظا حتى يخرج نحو عصايى اما لان المتبادر فى الاطلاق المعرب بالحركة ما كان معربا بها لفظا واما لتنبيه

هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولا على خلاف القياس (اوتقديرا) عطف على تحقيقا (اى) العدل خروجه عن صيغة الاصلية (خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه بقوله مفروض (يكون الداعى) والسبب (الى تقديره) اى تقدير الاصل (ولم رضه) عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لاغير) لا ههنا لنفى الجنس وغيره مبنى على الضم لشبهه بالغايات على ماسيجئ اى لاغير منع الصرف من دليل موجود فيه يعنى ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كعمر) (وكذلك زفر فانهما) اى عمر وزفر (لما وجدا غير منصرفين) فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن قاعدتهم ان الاسم لايكون غير منصرف الابوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه (لم يوجد فيهما) اى فى كل واحد من عمر وزفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة (الا العلمية) وحدها وهى وحدها لاتمنع الصرف (اعتبر فيهما العدول) ليوجد فيهما سببان العلمية والعدل ولايكونا مخالفين للقاعدة ولايمكن اعتبار غيره فيهما تأنيث ولا عجمة ولاتركيب ولاجمع ولاغيرها فانحصر الاعتبار فى العدل (ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل) للمعدول لان الاصل اذالم يوجد لم يكن اعتباره فيهما (و) الحال انه (لم يكن) اى لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كما فى الامثلة السابقة فى العدل التحقيقى (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض (فيهما ان اصلهما عامر وزافر) يعنى كأن الواضع قصد التسمية اولا بعامر وزافر الا انهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمر وزفر) لان عمر موجود فى الاجناس فكأنه سماه اولا بعامر ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصارا فى اللفظ وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قوله ❁ يأبى الظلامة فى النوافل الزفر ❁ الا انه لما كان نادرا جعل كان لم يكن فحينئذ كان عمرا دخل فى الباب لانه يوجد فى الاجناس فقط (و) (مثل) (باب قطام) عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة عن قاطمة) كان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (ببابها) اى بذكر الباب (كل ما) اى كل لفظ (هو) اى كان (على) وزن (فعال) والالقال وقطام بالجر حال كونه (علما للاعيان) اى علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال كونه ملابسا (من غير ذوات الراء) يعنى ليس فى آخره راء كحضار وطمار الكائنة (فى) (لغة) (بنى تميم) (فانهم) اى بنى تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اى فان النحاة (اعتبروا العدل) اى اخراج نحو قطام عن قاطمة (فى هذا الباب) اى باب قطام يعنى فى فعال التى تكون علما للاعيان المؤنثة (حملا له) مفعول له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين اذا الباب (على) فعال التى كانت (ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار) فى حواشى الهندى اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة اوالهجان

على انه لاوجه للاحتراز عنه كما ذهب البعض لان المقصود كل اسم معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم يستحيل ظهور الاعراب فى آخره سواء كانت الاستحالة بسبب الاضافة او بسبب آخر قبلها وعليك ان لاتلتفت الى ماقيل اى اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ماتعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه لوقيد بالحركة اللفظية يخرج عنه نحو قاض مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه ثم ينبغى ان يفسر قاض بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب فى الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف فى آخره حركة الكسرة التى اقتضته الياء لاحركة الاعراب حتى يكون تعذرها لاشتغال فان كله من قبيل الاوهام (قوله فانه لما اشتغل ماقبل الياء بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر فى قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق به المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اذهو المقتضى لرفع الاسماء وكونه مسندا

اوالحير من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفي بعض النسخ ووبار
وهي في القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع
ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اي حضار وطمار (مبنيان
على الكسر) ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل في البيان لئلا يلزم اجتماع الساكنين
ولم يبنيا على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون
لان حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذور
(وليس فيهما) شيء يوجب البناء اوغيره (الاسببان) من الاسباب التسعة المقتضية
منع الصرف (العلمية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العلمية
(والسببان لايوجبان البناء) اي لايوجبان بناء ماوجد فيه احدهما اوكلاهما
لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء فان الموجب للبناء في هذا الباب المشابهة
لفعال التي كان بمعنى الامر نحو نزال وتراك في العدل والوزن (فاعتبر فيهما
العدل) ولم يكتف بالمشابهة في الوزن لئلا يرد مثل سحاب وحيام وكلام وسلام
وغيرها فانها معربة مع المشابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب
الذي هو الاصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو العدول والوزن (فلما اعتبر
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر) العدل (فيما) اي في فعال الذي (جعلوه)
اي مثل حضار وطمار (ومما) بيان لما في قوله فيما اي من باب فعل الذي (جعلوه)
اي بنو تميم . معربا غير منصرف ايضا) اي كما اعتبروا العدل في باب حضار (حملا)
مفعول له لقوله اعتبر اي ليكون محمولا (على نظائره) اي على اشباهه اللواتي هي
ذوات الراء لا من عدم الاحتياج اليه) اي الى اعتبار العدل فيه (لتحقق السببين)
اي لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوي مع
وجود شرط تحتم تاثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسيجيء (فاعتبار العدل
فيه) اي في باب قطام (انما هو) اي ليس الا (للحمل على نظائره) اي على اشباهه
(لا) اي ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) هو العلمية والتأنيث
مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لايمكن
تحصيله (ولهذا) اي ولاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره
لاغير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي ذكر
المصنف هذا الباب (ههنا) اي في بحث العدل التقديري (ليس في محله) لان محله
سيأتي في باب اسماء الافعال (لان الكلام) اي البحث (فيما) اي في الاسم المعرب
الذي وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و(قدر فيه) اي في ذلك الاسم (العدل
لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على نظائره
(وانما قال) اي المصنف (في بني تميم) احترازا عن لغة الحجاز (لان الحجازيين يبنونه)

اليه مسبوق بثبوته اولا
في نفسه والمسند اليه
المجيء في هذا المثال ليس
مطلق الغلام بل الغلام
المتصف بصفة الاضافة
الى زيد فالاعراب مسبوق
بالاضافة فالاول الاضافة
ثم كون المضاف عمدة
اوفضلة ثم الاعراب فلما
اضافوا الاسم المفرد الى
ياء المتكلم التزموا ان
يكون حركة ماقبل الياء
كسرة لتوافقهما ولما
اراد والاعراب بعد
ذلك وجدوا محل الاعراب
مشتغلا بحركة لازمة
واحتمال الحروف
الحركتين متخالفتين
اومتماثلتين مستحيل
ضرورة وماقيل في
ان القصر على اشتغال
ماقبل الياء بالكسرة
والواقف انه لما اشتغل
بالفتحة او الكسرة
ليتناول نحو ياغلاما
ويا ابت ويا امت ويا
ابتا اويا امتا لان ماقبل
ياء المتكلم لايشتغل بما عدا
الكسرة ضرورة واما
نحو يا غلاما فليس من
قبيل اشتغال ماقبل الياء
بالفتحة بل من قبيل
اشتغال ماقبل الالف
بها وذلك لان النداء
موضع تخفيف اذ المقصود
غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من كلام
فخفف ياغلامي بوجهين
حذف الياء وبقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء

اى يجعلون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلايكون) باب قطام مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديريا (والمراد من بنى تميم اكثرهم) فانهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر (فان الاقلين منهم) اى من بنى تميم (لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها) يعنى جعلوا باب قطام سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعمل بالاصل هو الاولى (فلاحاجة الى اعتبار العدل فيها) اى فى ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء) لما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار العدل اى لاحاجة ايضا الى حمل (ماعداها عليها) اى حمل فعال التى لم تكن من ذوات الراء على فعال التى كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلاثة اقوال فى قول مبنى لمشابهة فعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفى قول معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوى فلاحاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى لما مر وان لم يكن ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوى فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف فى هذا الباب الا العدل لان غيره اما معرف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها انتهى (وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة) اى معتبرة (مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع) وسواء بقيت على الوصفية (مثل احمر) او جعلت اسماء برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سيأتى (فانه) اى مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظة ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمة وصفة معينة (اخذت) مبنى مفعول صفة للذات اى اعتبرت تلك الذات (مع بعض صفاتها التى هى الحمرة) فى احمر والموصول مع الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله (او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال (مثل اربع فى) قولك (مررت بنسوة) بكسر النون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لا من لفظها وتصغير نسوة نسيوه (اربع) بالجر والتنوين (فانه) اى فان اربع (موضوع)

الفا لان الالف والفتحة اخف فى الياء والكسرة وهذا انا لوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب الا يرى انه لا يقال ياعدو وياعدوا فكيف يصح القول بان ماقبل الياء قد يشتغل بالفتحة (قوله غير مرضى رد لما ذهب اليه الشريف من ان يجعل تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فيكون الكسرة حينئذ مفيدا لفائدتين بعد ما كانت مفيدة لفائدة (قوله عطف على قوله كفاض معنى انما اتى بلفظة نحو ليدل على ان المراد عطفه عليه دون مدخول الكاف وذلك لظهور المراد على هذا التقدير اعنى التنبيه على جريان هذا النوع فى كلا القسمين بخلاف قولك كقاض ومسلمى فان المشبه باحد القسمين لا يدخل فيه القسم الاخر الا بتكلف فلا وجه لما قيل يتجه ان الاحصر ان يحذف نحو ويعطف مسلمى على قاض واذا تحققت ذلك عرفت انه لا يتجه السؤال بانه قد

اسما (المرتبة معينة) هى مابين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التى هى واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلاوصفية فيه) اى فى اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كما فى المثال المذكور) الذى اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما جرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفالها وبين به ماهو المراد منها كما ان الصفة تبين ماهو المراد من الموصوف (التى هى من قبيل المعدودات) وصفه بهادفعا لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لايكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لكون اربع دالة على معنى فى متبوعه لو هو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربع بعد الوضع اسما (فى الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التى تكون معدولة (لا) وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الا اسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايهما معتبر فى السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (والمعتبر فى سببية منع الصرف) اى فى ان يكون سببا له (هو الوصف) لاغير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر فى الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا) الوصف (العرضى) يعنى لايكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لاالعرضى لعرضية (قال المصنف) اى بين ماهو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق بقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا)(فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف (الذى هو الوضع) الذى هو الوصف خبرلا وماهاولوحكما كثلث ومثلث او تقديرا كجمع (بان يكون وضعه على الوصفية) والباء متعلق بقوله الوضع (لاان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينتقل عنها الى الاسمية مثل احمر (اوزالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل الى

بقى اقسام من المستقل لم يذكرها وغفل عنها ولايصح الجواب بان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل لان معنى كقاض مثله مما اعرب بالحركة واستقل ظهور الاعراب فى لفظه ونحو مسلمى مما اعرب بالحروف وحاله كذلك واما قيدا ما اعنى ورفعا وجرا فانما ينظر ان اليهما بخصوصهما فانى يصح القول بعد اندراج مايكون الاعراب المستقل تقديريا فى الاحوال الثلاث فاسد لوجهين احدهما ان الفرق بين شين انما يتصور بعد بينهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان الفرق بهذا الطريق لايحتمل غير التباين واذا تحقق الاستقلال فى جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا اعنى بحسب الوجود اذ لايتصور فى امثال ذلك اعتبار النسب بحسب الصدق فعلى هذا كان يجب على المصنف ان يأتى بما استقل فيه اعراب فى جميع الاحوال الثلاث (قوله اى فيما عدا ماذكر مما

الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا اسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لايعارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلا تضره) اى الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اى تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اى عن يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعله فلا تضره (اى غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما فى اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال فى احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على مقصور عليه يعنى كان اللفظ فى الاصل عاما لانه يدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله فى بعض الافراد الدالة هى عليه فى الاصل وغلب فيه (بحيث لايحتاج) ذلك اللفظ (فى الدلالة عليه) اى على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية اوغيرها واما الدلالة على معنى الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر فى ابنه عبدالله بحيث لايحتاج فى الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والبيت والكتاب على ماسيأتى (كما ان اسود كان موضوعا) عاما (لكل مافيه سواد) اى كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح اوجماد لان يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) امض الوضع العام للمتصف به (كثر استعماله فى الحية السوداء) وهى فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام اقتلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثر (لايحتاج) اى الحية السوداء (فى الفهم عنه) اى انفهامها من لفظ اسود اذا ذكر اولايحتاج انت فى فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف اوغيره اذ عينت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لابد لكل منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود اورجل اسود اومن الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين الذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه بهما لما كان مثنى فسره الشارح بقوله المذكور لتصحح الاشارة بالمفرد دفعا لما يرد ان الاشارة لاتصح لكون المشار اليه مثنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشتراط اصالة الوصفية) فى كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لايضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته اوزالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) نظرا الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدد (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل

تعذر فيه الاعراب او استثقل وقد عرفت ان المقدرات باسرها داخلة فيما سبق فلا يتجه ان بعض الامثلة التقديرية الغير المذكورة يلزم ان يكون من قبيل اللفظى واما على مذهب من قال ان المصنف لم يرد فيما سبق استيفاء الاقسام بل التنبيه على تحقق التقدير فيما عدا المعرب بالحركة او اراد بيان الفرق فلا يمكنه التفصى بان يقول يعنى ضمير ماعداه راجع الى ما ذكر من قسمى المتعذر والمستثقل لان المذكور من قسمى المتعذر والمستثقل على رايه ليس بمجموعهما (قوله) ولما ذكر فى تفصيل المعرب يعنى جر ذلك تعريفه الان قبل والاحتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المصنف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر ثم ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فكان ينبغى ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف ومما يجب تقديم بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف

وحده لايؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل فى الاسم (وامتنع) (من الصرف) يعنى صار غير منصرف كانه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظراً الى الامر الثانى (اسود) وهو فى اصل الوضع وصف لكل ذى سواد لما عرفت (وارقم) وهو فى اصل الوضع وصف بمعنى ذى رقم ونقوش لايكون على لون واحد بل يكون ذا الوان (حيث) اى لانهما (صار اسمين) (للحية) (الاول) بدل من ضمير صار ابدل البعض يعنى صار الاول وهو اسود اسما (للحية السوداء) وهى الحية العظيمة السوداء بالفارسية مارسياه بزرك اومارسياه تر (و) صار (الثانى) اسما (للحية التى فيها سواد وبياض) وهى الحية التى تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض اويكون عليها نقط سواد وبياض اوتكون مخيلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله * واياك اياك المجاورانها * اشد سموما من سموم الاراقم * (وادهم) وهو فى اصل وضعه بمعنى ذى الداهمة اى السواد (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اى فى الحديد (من الدهمة) بيان لما (اعنى السواد) تفسير للدهمة وهى السواد قال فرس ادهم وناقة دهماء اى اسود وسوداء وفى قوله تعالى مدهامتان اى سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اى اسود وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اى عن كونها وصفا بمعنى ذى سواد وذى رقم وذى دهمة (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اى الا ان هذه الاسماء (بحسب اصل الوضع اوصاف) لما عرفت غير مرة (ولم يهجر) مبنى للمفعول (استعمالها) بالرفع نائب مناب الفاعل والجملة خبر ان فى قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها (فى معانيها الاصلية ايضا) اى كما لم يمنع استعمالها فى معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت فى نوع من انواع معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب فى الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اى سواد وانت خبير بان فى معانيها الاسمية شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف فى هذه الاسماء) حين كونها مستعملة فى معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا معتبر (ووزن الفعل واما) هذه الاسماء (عند استعمالها فى معانيها الاصلية) يعنى عند كونها مستعملة فى المعنى الوصفى لكل واحد منها (فلا اشكال فى منع صرفها) لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسماء من غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكون ممتنعة من الصرف عند كونها اوصافا ومستعملة فى المعنى الوصفى يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون اشد تأثيرا (لوزن الفعل والوصف فى الاصل) الذى هو الوضع (والحال) الذى هو الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلا واستعمالا (وضعف) عطف على صرف

ومباحث المبتدأ والخبر ومباحث النعت والحال هذا ومنشأ ذلك المقال الفضول عن اشتمال الكتاب واحتوائه على مايتعلق بالمعرب ثم مايتعلق بالمبنى ثم مالا يخص باحدهما بل كان اعم منهما ثم الفعل ثم الحرف وان هذا هو الترتيب المناسب لحال الفن وما ذكره من التوقف لايستدعى التقدم بل يكفيه البيان فيما بعد فتدبر (قوله) وكان غير المنصرف اقل من المنصرف قيل يرد عليه ان فى المعرفة بالعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك الاكثر بالمقايسة لايشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ماهو الاقل واجيب بان المقصود الاصلى معرفة الافراد اذ الاحكام تجرى عليها لا على المفهوم وهذا غلط لان المقصود من تعريف بيان هيئة الشئ وحقيقته والاحكام انما يترتب الحكم الكلى عليها بالجواب ان هذا السؤال انما يرد ان لو قال وانما قال عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه لانه اقل من المنصرف وبمعرفته

اى ولكون الوصف الاصلى معتبر اضعف (منع افعى) من الصرف حيث صارا (اسما) (للحية) الحيثية الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن ويستعمل فى الباطل والمراد ههنا المعنى الاول (وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التى هى الخبث) يعنى توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعو يفعو بمعنى الشدة فى الخبث يقال فعوة السم شدته فيكون افعى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فمنع من الصرف لهذا على ضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا فى اصل الوضع (و) (كذلك) اى كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونه اسما ضعف (منع) (اجدل) من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فمنع من الصرف على الضعف واما صرفه فقوى لانه لم يتحقق وصفيته والصرف اصل فى الاسم فانصرف (و) ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اى لطائر ذى خيلان) على وزن عمران جمع خال وهو النقطة فى الجسد كالعيدان جمع عود بناء (على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الخال) فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان فيه معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف فى هذه الاسماء) بعد النقل (عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع فى الاصل اوصافا فيما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية) وهى فى افعى ذو خبث وفى اجدل ذو قوة وفى اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا فى الاصل) تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسما المعانى الوصفية فى اصل الوضع (ولا فى الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية فى الاستعمال حيث استعملت اسما للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعانى الوصفية فى اصل الوضع فظاهر لانه لم يثبت واما الاول وهو انه لم يقصد بها تلك المعنى فى الاستعمال فلان المستعمل لها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف يعنى معنى الخبث والقوة والخال وان كانت فى انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم تكن وصفا وضعا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفى الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائراً ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلا لانك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا من غير تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه (مع ان الاصلى فى الاسم) المعرب ولم يقيده لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه

(لا يحتاج)

يعرف المتصرف لان المتبادر حينئذ اتصاف المعرفة بالقلة بحسب المفهوم وهو غير صحيح واما على ما ذكره فلا يرد جزما فظهور ان اتصافه بالقلة بحسب الافراد دون المفهوم لان المذكور فيما سبق ليس هو باعتبار مفهومه بل باعتبار افراده وهذا هو المرجع لتعريف هذا القسم (قوله) واكتفى بتعريفه قد سبق وجه ذلك من انه لا واسطة على مذهب المصنف بين المتصرف وغيره فان هذا التعريف يشمل الكل (اى الاعراب بالحروف والحركة جميعا) حتى يكون رجلا اسم امرأة غير منصرف ورجلان تثنية رجل منصرفا على ما صرح به فى الايضاح بخلاف مذهب القوم فان المتصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلاث والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسر والتنوين فيكون قسم المعرب بالحروف واسطة بينهما ولذا عرفوا كلا منهما اذ لا يمكن ان يكون احد التعريفين مغنيا عن الاخر على مذهبهم فمن قال ان المعرب بالضمة والكثرة والمعرب بالحروف واسطة على مذهب القوم فلا يصح

لايحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظى) قيد به لتقابل المعنوى ولا تقابل بالتاء لكونها مشتركة فيها (الحاصل) قيد به ايضا ليكون متعلقا (بالتاء) (لا بالالف) يعنى لا يكون التأنيث اللفظى حاصلا بالالف (فانه) اى فان التأنيث اللفظى الحاصل بالالف ممدودة او مقصورة (لا شرط له) فى منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اى ان يكون علما خبر المبتدأ الثانى والثانى مع خبره خبر المبتدأ الاول (اى علمية الاسم المؤنث) سواء مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كمزة بكسر العين فالعلمية شرط تأثيره فلا يؤثر بدونها (ليصير التأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها فى الترخيم وفى ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جئ بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء الزائدة فى آخر الاسم مفتوحا ماقبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة او جزءً من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو فى الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها وصارت التاء كلام الكلمة فى هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا (و) (التأنيث) (المعنوى) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظى الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ماهو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوى مايكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كعقاب ومصر (كذلك) (اى كالتأنيث اللفظى) الحاصل (بالتاء فى اشتراط العلمية) اى فى كون العلمية شرطا فى سببية منع الصرف (فيه) اى فى منع الصرف (الا ان بينهما) اى بين الشرطين (فرقا) يعنى بين تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظى وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوى (فانها) اى العلمية (فى التأنيث اللفظى بالتاء الشرط لوجوب منع الصرف) يعنى ان هذا المؤنث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شئ آخر (و) ان العلمية (فى) (التأنيث المعنوى شرط لجوازه) يعنى ان التأنيث المعنوى اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج فى وجوبه الى شئ آخر (ولا بد فى وجوبه) اى فى وجوب منع صرفه (من شرط آخر)

الاكتفاء بتعريف غير المنصرف واما عند المصنف فان كان المنصرف وغير المنصرف قسمين عنده للمعرب اذا لا فائدة فى وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة اليه لانحصار هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما فقط خبط خبط عشواء وركب متن عمياء فان مذهب المصنف كما مر غير مرة هو ان مطلق المعرب منحصر فيهما وان المعرب بالحروف يتصف بالانصراف وعدمه كما من المثال ونفى الفائدة ناشى من الغفول (قوله) اى العلل التسع بمجموع مافى هذين البيتين كقولك البيت سقف وجدران قيل لاوجه لتأخير هذا التفصيل عن شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام وقد غفل عن الوجه وقيام الفرق بين المقامين وذلك ظهور الامر فى الاول من جهة مكان تأخير الربط فيه عن العطف بخلاف ما نحن بصدده (قوله) لمجرد المحافظة على الوزن قيل ثم للتراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة

يعني غير العلمية معها و الفرق ان التأنيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفي فيه بالعلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر لتتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التأنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التأنيث اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه فاكتفي بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلاثة ليتقوى بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف فتأمل ولا تأمل جهدك (كما اشار) المصنف (اليه) اي الى الشرط (بقوله) (وشرط تحتم تأثيره) (اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف) متعلق بالتأثير (احد الامور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها بدون العلمية وفي قوله احد الامور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اي زيادة حروف الكلمة) التي تكون غير منصرف بالتأنيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه (على ثلاثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة (مثل زينب) (او تحرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر الحرف ليكون موصوفا الاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها الثلاثة) لتقو تلك الحركة مقام الحرف الرابع السادسد مسد التاء (مثل سقر) (او العجمة) يعني ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره العجمة لتوجد فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدهما مقام السكون يبقى سببان ولكن يتعين هنا لذلك العجمة لان المقام يقتضي هذا (مثل ماه وجور وانما اشترط) بعدم شرط العلمية (في وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان تكون العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (ليخرج الكلمة) التي تكون غير منصرفة (بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة) متعلق بقوله ليخرج (التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكون ثقيلا باجتماع السببين فيه (فتزاحم) الخفة (تأثيره) الذي هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنعان منه (وثقل الاولين)

فيكون مابعده اعلى رتبة مما قبله اوادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذا النكتة الجليلة زعم انه وعلى الشارح قدس سره ولم يتفطن لكونه تخطئة ابن اخت خالته فان التمايز بين تلك العلل بحسب الرتبة لا يتصور الا في الا التأنيث والجمع فان كلا منهما يقوم مقامهما وليس التركيب كالجمع بل كسائر الست لا يقال انه لم يرد كون مدخول ثم في كلا الموضعين اعلى رتبته بل اراد ان ثم في الجمع لافادة ذلك وفي التركيب لافادة انه ادنى رتبة لان كلا من هذين الامرين انما يقصد في صورة العدول فلا يصح ذلك في التركيب سلمنا لكن يلزم ان يكون الجمع اعلى رتبة من التأنيث والتركيب اوفي رتبة من الست الباقية وكلاهما باطل فان قلت يكفي في صحة هذا القصد في التركيب كونه ادنى رتبة من الجمع فقط قلنا سلمناه لكنه غير مفيد لبقاء بطلان الاول بالضرورة اذ لا يتصور القول بانه ناظر الى ماعدا التأنيث على ان اعتبار ذلك في الجمع والتركيب دون التأنيث وغيره تحكم (قوله) ولو جعل الالف تاء علا

(الزيادة)

الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيا على السهولة
كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لابد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يفصل بينهما والذى كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا
كان ثقيلا او اثقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اى كما ان ثقل الاولين ظاهر
ثقل (العجمة) ظاهر (لان لسان العجم ثقيل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولا لسان
كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا عليهم لا سيما لسان العجم (فهند
يجوز صرفه) (نظرا الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة)
وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل
فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر
فى قوله ❁ لم تتلفع بفضل مئزرها ❁ دعد ولم تسق دعد فى العلب ❁ لان الاول منصرف
والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا
ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف ساد مسدها فهو كحمزة يكون غير منصرف على
كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقية كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما)
اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبق والطبقة واحد الاطباق وطبقات
النار مراتبها والسموات طبقات اى بعضها فوق بعض اى لطبقة ومرتبة من مراتب
النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين لبلدتين) اشار
بذكر البلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد
يلزم تذكيرها بتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فمبنى على مشيئة المتكلم وههنا
يجب ان يؤولا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث (ممتنع) قوله وزينب مبتدأ والباقى
عطف عليها وممتنع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالعطف مثل قولك زيد وعمر
وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى
صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة
المحلية والظاهر ان قوله صرف فهو مرفوع على انه فاعل لقوله ممتنع (اما زينب) مبتدأ بحذف
المضاف اى اما عدم صرف زينب (فللعلمية والتأنيث المعنوى) يعنى فلوجود السبب الذى
هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) يعنى مع
وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلثة حرف (واما) عدم
صرف (سقر فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلوجود السبب الذى هو كونه علما (مع
شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقتضى منع الصرف (وهو تحرك)
الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوى) اى فلو
جود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع
شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو العجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا

لقوله زائدة الى آخره وهذا احسن مما قيل ان زائدة مرفوع على انه صفة النون بزيادة اللام لانه حينئذ لا يفهم زيادة الالف وما قيل من ان هذا مما لا يقصد به الزيادة قبل شئ فى عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا التقديم فى الذكر ناش من الغفلة عن قولك جاء زيد راكبا من قبله اخوه اذ لاريب فى صحة هذا القصد ودلالة الكلام عليه واذا جاز ذلك فى سعة الكلام فجوازه فى الشعر بطريق الاولى (قوله) يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم لا ينبغى ان يتوهم كون هذا الكلام من قبل قبل المصنف لانه ليس صاحب هذا القول اعنى وهذا القول تقريب فان هذين البيتين للانبارى واولها (موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصويب بل من قبل الناظم يعنى انه ذكر علة النظم قيل فيه وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت الناظم فى هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات فى البيت يعنى

حقيقيا اولا فالصرف لاغير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثاحقيقيا اولافترك الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سببا فى الثلاثى الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لاتقتضى تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع (فان سمى به) (اى بالمؤنث المعنوى) لان المؤنث اللفظى قدسبق تفصيله (مذكر) نائب فاعل لقوله سمى (فشرطه) (فى سببية منع الصرف) اى فى كونه سببا لمنع الصرف (الزيادة على الثلاثة) اى على ثلثة احرف فقط فلايفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث فى الاصل لسبب تقدير علامة فيزول ذلك التأنيث بسبب كونه علما للمذكر لان الضعيف يزول بادنى شئ فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلاتكون التاء المقدرة كنوح ولوط الااذا كان فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث) لانها تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (فقدم) (وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى) وهو كونه آلة المشى يقال لها بالفارسى پاى (اذا سمى به) اى بقدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشى تسمية باسم آلته (منصرف) (لان التأنيث الاصلى) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية) اى بكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه) لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات التأنيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لاتمنع) الاسم من (الصرف) لما عرفت (وعقرب) (وهو) اى لفظ عقرب (مؤنث معنوى) يعنى ان التأنيث فيه وامثاله يكون فى معناه لا فى لفظه (سماعى) يعنى علم تأنيثه بالسمع لا بالقياس (باعتبار معناه الجنسى) وهو ان يكون اسم دابة ذى ذنب رأسه اسم بالفارسية كژدم و (اذا سمى به رجل) بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهى الايذاء والايلام (يمتنع) (صرفها لانه وان زال التأنيث) (المعنوى بالعلمية للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه علما للمذكر (فالحرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تأنيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تأنيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اى ان لايكون حرف يقوم مقام التاء فى نحو قدم وان يكون فى نحو عقرب (بدليل انه اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير) وهى ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكسر ما بعدها فى الاربعة ووزنه فى الثلاثى فعيل كفليس فى فلس وفى رباعى فعيعل كدريهم فى درهم وفى الزائدة فعيعيل كدنينير فى دينار (فيقال) فى تصغير قدم (قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال) فى تصغيره (عقيرب) بكسر الراء لان ما بعد ياء التصغير لايكون الامكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة

(الى)

ماذكره قبيل هذا الكلام من ان فيه معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف مافيه علتان فيخرج منه مافيه واحدة تقوم مقام العلتين والثانى انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع فى كلمة الالف التأنيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا التأنيث بالالف ومن تلك المسامحات ابهام العلل كما بين فى تكبيرها ومنها ماقى (قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما يذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف وانت خبير بان جميع هذا الايراد مما لا يحوم حوله شائبة عيب ولا تسامح فان الناظم لم يرد تعريف غير المنصرف حتى يتجه عليه ذلك بل اراد تعداد الموانع من الصرف ولا ريب فى صحة الشرطية المذكورة فيه ومثال هند مما اجتمع فيه علتان مؤثرتان لانتفاء الشرط بانتفائه ينتفى المشروط فانه ان تحقق تحقق وان لم يحقق لم يحقق ولا يستفاد من تلك الشرطية ان الاسم لا يكون ممنوع الصرف مالم

الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفى المفصل وتاء التأنيث لاتخلو من ان تكون ظاهرة اومقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا فى التصغير والمقدرة تثبت فى كل ثلاثى الا ماشذ من عريس وعريب فى عرس وعرب ولا تثبت فى الرباعى الا ماشذ من نحو قديدمة فى قدام ووريئة فى وراء انتهى وانما قال الشارح فى الموضعين باعتبار معناه الجنسى احترازا عن معناه العلمى لان باعتباره لايكون علما لآخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار معناه الجنسى لا العلمى (فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه) يعنى جعل غير منصرف (للعلمية والتأنيث الحكمى) لما سبق (المعرفة) المعدودة من اسباب منع الصرف (اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة) لان الذات من حيث انه ذات لايكون سببا والسبب لايكون الا الوصف القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك لان التعريف وصف فى المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا لايكون النشر موافقا للف وهى مبتدأ (شرطها) مبتدأ ثان (اى شرط تأثيرها فى منع الصرف) (ان تكون) المعرفة (علمية) والجملة خبر للمبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر للاول (اى ان تكون) تلك المعرفة (هذا النوع) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعنى ان تكون علما لا غير (من جنس التعريف) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء (على ان تكون الياء) فى قوله علمية (مصدرية او) ان تكون (منسوبة الى العلم بان تكون) اى المعرفة (حاصلة فى ضمنه) اى فى ضمن العلم لان الجنس انما يوجد فى ضمن انواعه كالكلمة توجد فى انواعها كالحيوان و يوجد ايضا فى انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا كما قال اهل المعقول العام انما يوجد فى ضمن الخاص والافراد بناء (على ان تكون الياء فى قوله علمية (للنسبة) كياء تميمى وقيسى (وانما جعلت) المعرفة فى كونها سببا لمنع الصرف (مشروطة بالعلمية) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف ستة انواع (لان تعريف المضمرات) مطلقة (والمبهمات) يعنى واسماء الاشارات والموصولات (لا يوجد الا فى ضمن المبنيات) يعنى ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات (ومنع الصرف) والصرف (من احكام المعربات) فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لايكون شرطا للسبب الذى وجد فى النوع الاخر فانتفيا (والتعريف باللام او الاضافة) اذا كانت معنوية (يجعل) كل واحد منهما (غير المنصرف منصرفا) اوفى حكم المنصرف يعنى ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان من خواص الاسم تزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصرف

يجتمع فيه ثنتان من تلك الموانع بل المستفاد انه كلما اجتمع ثنتان منها فى اسم يكون غير منصرف وهل يلزم هذا منه كلما وقوله من جملة المسامحات ابهام العلل كما بين تنكيرها سهو ظاهر فان القائل انما قال فى بيان التنكير لقد بلغ تنكير الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل مالا كل عدل وهو عدل لايكون علة البناء وكذا السبب وصف ماوهو الوصف الاصلى وهكذا قوله ومنها مافى قوله والنون الى آخره اذلا دلالة فيما ذكره الشارح على تسامح بل لاسبيل اليه كما عرفت واما ماسيجئ من ان السبب مجموع الالف والنون لا احدهما فلا يشعر بالتسامح ايضا لان الناظم انما جعل مجموع الالف والنون مانعا (قوله من الامور التسعة علة لايقال المذكور فى النظم ليس هو لفظ العلل بل الموانع فكان ينبغى ان يقول مانع بدل علة لانه قدس سره انما قال كذلك ايذانا بكون مآل لفظى الناظم والمصنف الى واحد (قوله وقال بعضهم اثنان وهذا احسن الوجوه لاشتماله على فائدة زائدة وهو

وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعني ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف اليه دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال (كما سيجيء) تفصيله في آخر البحث (فلا يتصور كونه) اى ان يكون التعريف باللام او بالاضافة (سببا لمنع الصرف) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالنداء يجعله مبنيا (فلم يبق) لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا (الا التعريف العلمي) لانه ليس فيه مانع كما في اخواته (وانما جعل)المصنف (المعرفة سببا) من اسباب المنع الصرف (و) جعل (العلمية شرطها) اى شرط التأثير المعرفة (ولم يجعل) المصنف (العلمية سببا) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون اللام اخصر (كما جعل البعض) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط (لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له) اى للتنكير لان فرعية التعريف للتنكير بلا واسطة و فرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التي هي فرع للتنكير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتناسب التنكير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط (العجمة) المعدودة من اسباب منع الصرف (وهي كون اللفظ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا (مما وضعه غير العرب) لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع (ولتأثيرها) اى لتأثير العجمة وكونها سببا (في منع الصرف) اى لمنعه (شرطان)لان العجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها احد الامرين غير العلمية (شرطها) (الاول) (ان تكون) اى العجمة (علمية) (اى) ان يكون اللفظ العجمي (منسوبه) اى منسوبا (الى العلم) ليتحقق عجمتها (في) (اللغة) (العجمية) قدر اللغة لان العجمية صفة والباء في (بان تكون)العجمية متعلق بقوله منسوبة (متحققة) موجودة (في ضمن العلم) الذي (في العجم)لا في ضمن النكرة سواء كانت في العجم اوفي العرب (حقيقة) بان وضعه العجم اولا علما من ان يكون اسم جنس (كابراهيم) فانه وضع اولا علما وجعل علما لخليل الرحمن

التنبية على لزوم الاعراض عن ذينك القولين فما قيل لا وجه لمعرفتهما ولدالم يبينهما المصنف لا ينبغي ان يلتفت اليه (قوله من حيث اشتماله على علتين انما احتيج الى قيد الحيثية لان لغير المنصرف من حيثيات آخر احكاما آخر مثل كونه بالضمة والفتحة والكسر والتنوين (اى في صورة الضرورة او التناسب) الى غير ذلك قيل ان قيد الحيثية لا بد منه لذلك لكن الاظهر الاخصر ان يقول اى حكم غير المتصرف ولا يخفى ان هذا القيد لا يفيد شيئا لان كونه بالضمة والفتحة او الكسرة والتنوين من هذه الحيثية ايضا (قوله) ان لا كسر ولا تنوين قيل ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل به في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين وهذا غير صحيح لان ذلك اعني امتناع غير المنصرف من ذينك الامرين امر واحد ولا يصح ان يعتبرا اثنين

اى وضعه العرب (او) بان تكون العجمة متحققة موجودة فى ضمن العلم فى العجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اى الاسم العجمى الذى هو نكرة فى العجم (العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل) اى يجعل ذلك الاسم الاعجمى علما من غير تغيره بالحذف والتبديل والقلب ولزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم فى كلامهم بل ينقله على الهيئة التى كان عليها فى العجم ويجعله علما (كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعنى كان يطلق فى العجم على كل ما كان جيدا ثم (سمى به احد رواة) جمع راو كنحاة جمع ناح (القراء) يعنى جعل لقبا قبل التصرف لراوى نافع الذى هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اى لكون قراءة تلك الراوى جيدة (قيل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان) لفظ قالون (علما فى العجمية) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم فى العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفى الرضى واللازم ان يستعملها فى كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما فى استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جعلت) العلمية (شرطا) لتأثير العجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيها) العرب (مثل تصرفاتهم فى كلامهم) اى فى الفاظهم التى وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فتصير كالاسماء العربية فلاتعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (فتضعف فيه) اى فى ذلك الاسم الاعجمى (العجمة فلاتصلح) تلك العجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما فى العجم حقيقة او حكما وفى الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم فى كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطرو عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان فى كركان وآذر بايكان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعلى هذا) اى فعلى ان العلمية شرط فى العجمة (لو سمى بمثل لجام) رجل يعنى لو جعل نحو لجام علما لرجل (لايمتنع صرفه) يعنى لايكون غير منصرف (لعدم علميته العجمية) يعنى لعدم كونه علما فى العجم لاحقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله فى لغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم قالت العرب لجام بتبديل الكاف بالجيم فالمعنى على كلا اللسانين واحد لانه اسم لما يلجم فى فم الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها الثانى احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الاوسط) من حروفها الثلاثة (اوزيادة) اى ان تكون حروفها زائدة (على

بان يكون امتناعه عن كل منهما اثرا مترتبا عليه لان الممتنع عن احدهما فقط لايكون غير منصرف بالضرورة على ان العدول عن التعريف بذلك ليس لما سبق فى المعرب بل الاحتراز عن ثبوت الواسطة حسبما ذكر فى الايضاح واذا عرفت ذلك عرفت ان ذكر الكسر محتاج اليه فى اثبات الحكم ولا يستغنى عنه بالتنوين وان القول بانه اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا مما لاوجه له (قوله لانك تقول قائم ثم قائمة قبل المعروض التاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا المعروض للالف واللام فى الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية فى التأنيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبر فى منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة ولا يخفى ان الحق حيث بات وظل والقائل قد غفل عنه وضل اذ القائم لايمكن ان يعتبر مطلقا عاما للمذكر والمؤنث والا لكان الشئ الواحد محتملا للنقيضين معا بل جامعا بينهما فاللفظ اما مذكر او مؤنث على سبيل منع الخلو يشهد بذلك ظاهر اللفظ فانه اذ ذكر اما ان يذكر بالتاء ام لا فان كان الاول فهو المؤنث والا فالمذكر

الثلاثة) (اى على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما فى التأنيث المعنوى واما عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة فنحو ملك منصرف عندهم لان الثلاثى خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكأن الثلاثى ليس منه وانما اشترط احد احد الامرين (لئلا تعارض الخفة احد السببين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فنوح منصرف) (هذا) اى قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم ممتنع او مجموع هذا القول (تفريع بالنظر الى الشرط الثانى) اى بنان لفائدته وهى انصرف نحو نوح (فانصراف نحو (نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى) بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما فى العجم موجود فيه لان نوحا علم فى العجم (وهذا) اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثانى (اختيار المصنف) وكذا عند سيبويه واما الزمخشرى فقد جعل الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط جائز اصرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما فى التأنيث المعنوى (لان العجمة سبب ضعيف لانه) اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب (امر معنوى) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت فى غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون فى غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التأنيث المعنوى فان له علامة مقدرة) وهى التاء (تظهر فى بعض التصرفات) وهى التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشتق وغير ذلك (فله) اى للتأنيث المعنوى (نوع قوة) يعنى ان التأنيث معنوى اقوى من العجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط) فى الثلاثى (وان لا يعتبر) معه ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فنوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التأنيث المعنوى والعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبنى للمفعول (العجمة) بالرفع نائبه (وفى ماه وجور) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اى فى بيان شرط التانيث المعنوى بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور والثلاثة الى آخر ما فصل هناك حيث جعل ماه وجور اسمى بلدتين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت العجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم لم تعتبر) العجمة (ههنا) حتى يجعل نحو نوح غير منصرف اى كما يجعل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشرى (قلنا) فى جوابه (اعتبارها) اى العجمة (فيما سبق) اى فى وجوب تأثير التأنيث المعنوى (انما هو لتقوية سببين آخرين) هما التأنيث المعنوى وشرطها العلمية هذا من باب التغليب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين

وكذا حال الرجل فان قلت وعلى ما ذكره الشارح يلزم اجتماع النقيضين فى شئ واحد فلا يصح ما قاله ايضا قلنا التقابل انما هو بين مفهومى المذكر والمؤنث والداخل فى المؤنث ما صدق عليه المذكر لا مفهومه فلا محذور (قوله لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر هذا تام فى صورة كون الاضافة للاختصاص لكن قوله الآتى وزن الفعل شرطه ان يختص به او يكون فى اوله زيادة كزيادة يقتضى ان تكون من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لمجرد النسبة وحينئذ لا يكون هذا التعليل كما ينبغى قيل وزن الفعل الذى فيه احدى الزوائد الاربع فى حكم الوزن المختص ويأباه المنقول (قوله اى لا يمتنع فان الجواز مشترك بين مقابلى الوجوب والامتناع و وجب التفسير هنا كذا الكون الصرف واجبا فى حال الضرورة (قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما قيل فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره وحذا

آخر بن الذى هو التأنيث المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لالان تكون العجمية مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما) اى احد السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبرت العجمة فيه يكون اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه بجعله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأنيث المعنوى فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى سببيتها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشتر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفى الرضى ويجوز ان يقال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلعة الا ان تقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح نحو لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى وفى الحاشية فى القاموس «قلعة باران» بين بردعة وكنجة وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث انتهى و المصنف لم يحكم بعجميته حصرا ولم ينف تأنيثه بل مثله وجعله مثالا للعجمة فلا تناقض فى المثال لانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التأنيث فيه ايضا (وابراهيم) وكذا البراهيم ابراهام (ممتنع) (صرفهما) يعنى ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثانى فيهما) مع وجود السبب الذى هو العجمة والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجم حقيقة او حكما (فان فى شتر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفى ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغى ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العجمية فى العجم وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالتفريع بالشرط الثانى) اى وانما بين المصنف فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التنبيه على ماهو الحق) والصواب (عنده من انصراف) الثانى الساكن الاوسط (نحو نوع) او عدم انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر (ولهذا) اى لكون غرضه التنبيه على ماهو الصواب (قدم انصرافه) اى انصراف نحو نوح (مع انه) اى انصراف نحو نوح (متفرع على انتفاء الشرط الثانى والاولى) للمقام (تقديم ماهو متفرع على وجوده) على ماهو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كما لا يخفى) وجه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صرح بتفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ فى شتر ايضا رد على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء

الوهم باطل من وجوه اما اولا فلان المقصود دفع ما يتجه على المصنف من انه خالف المتقدمين فى حد غير المنصرف ووافقهم ههنا حيث طلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين وهذا لا يندفع الا بما ذكره سابقا اولا حقا وثانيهما ان شرط التأثير ليس انعدام الضرورة واعتبار التناسب بل امور تذكر بعد بالاتفاق وثالثها ان الكلام فى جواز صرف غير المنصرف ومن البين ان الاسم لا يكون غير منصرف ما لم يكن المانع من الصرف مؤثرا فيه فلو اريد بذلك لوجب ان يقال وكون الاسم منصرفا عند الضرورة واعتبار التناسب بالضرورة (قوله والضمير فى صرفه راجع الى حكمه فيكون معنى الكلام ويجوز صرف هذا الكلام عنه ولا بعد فيه وما قيل الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحى والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك الظاهر الثانى من جملة الاوهام لم رجع الشارح قدس سره اعتبار الصرف بمعناه الاصطلاحى على هذا القول حيث اتى بصيغة التمريض لكن الاكتفاء

عليهم السلام) كلها (ممتنعة من الصرف) يعنى كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمد وصالح وشعيب وهود لكونها) اى لكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسبب واحد وهى العلمية وهو وحده لم تؤثر فى منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لخفتهما) يعنى وان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما يوجد فيهما الشرط الذى يوجب تأثير العجمة وهو تحرك الاوسط اوزيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعنى انصرف هود لخفته لا لكونه عربيا (لان سيبويه قرنه معه) يعنى ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشئ يذكر مع قرينه حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لا بشعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تتمة ماقيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ماقيل (مايقال من ان العرب) بيان مايقال (من ولد اسماعيل) والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا لسان العرب فكان اسماعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسماعيل اوقبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسماعيل اوقبل اولاده (فليس بعربى) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسماعيل وغيرهما عجميا (وهود قبل اسماعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصراف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (قائم مقام سببين) لماذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صيغة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التى هى من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهى) اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع المكسرة (الصيغة التى كان اولها) اى الحروف الاول والثانى منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسورا ماادغم اولهما فى الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعالل (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور و (اوسطها ساكن) كاناعيم ومصابيح على وزن فعاليل لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ماسيأتى هذا بيان للصيغة واما قوله (وهى التى) بيان لانتهاء الجموع تكسير (لاتجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساور واناعيم

بترك الظاهر الاول بارجاع الضمير الى غير المنصرف مما لاحاصل له (قوله كقوله صبت اخره نقل عنه قدس سره ان هذا البيت مما قالته سيدة النساء فاطمة الزهراء رضى الله تعالى عنها فى مرثية نبينا وسيدنا سيد المرسلين حبيب اله العالمين صلى الله عليه وسلم واوله (ماذا على من شم تربة احمد ان لايشم مدى الزمان غواليا) ولا يخفى ان هذا النقل يأباه كقوله والله تعالى اعلم (قوله وان لم يصل الى حد الضرورة قيل فيه اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التى قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لاعالة لتناسب مضاربة وفيه نظر اما اولا فلان التناسب جعل قسيما للضرورة فلا يصح اعتبارها فيه واما ثانيا فلما ان تحقق العلمية ممنوع (قوله لتناسب المنصرف الذى يليه قيل وقرئ قواريرا التناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل ومن المعلوم ان صرف سلاسلا ليس الا لتناسب اغلالا وهو يليه فقوله لتناسب المنصرف الذى يليه قصد به اتمام التعليل واما ان غير المنصرف

اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة لاتجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها الغير للصيغة (سميت) هذه الصيغة (صيغة منتهى الجموع) وقوله (لانها) (اى لان هذه الصيغة تعليل للانتهاء لان الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت فى بعض الصور مرتين تكسيرا) نصب على التمييز كاساور واناعيم (فانتهى تكسيرها المغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة اخرى فقدتم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين لان الجمع سبب وانتهاء كأنه سبب آخر (واما الجمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة وهو ما لحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او ياء او الف وتاء (فانه لايغير الصيغة) اى صيغة مفرده لان بلحوق تلك الحروف آخر المفرد لاتتغير صيغة المفرد عن الهيئة التى كان المفرد عليها (فيجوز ان تجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرط ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كما يجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو والنون او بالياء والنون (وصواحب جمع صاحبة على صواحبات) وهذا الجمع لم يمنع ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصواحب يكون غير منصرف واذا قيل ايامنون وصواحبات يكون منصرفا لوجود الشرط الاول لا الثانى) وانما اشترطت) مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع فى ان يكون الجمع سببا قائم مقام السببين (لتكون صيغة مصونة) محفوظة (عن قبول التغيير) لما عرفت ان جمع المكسر بغير لا السلامة (تؤثر) فتصلح لان تكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما كانت عارضة والتكسير ايضا يغير الصيغة لاتصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فقدتمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت للقيام مقامهما (بغيرها) الباء للملابسة والغير بمعنى النفى والمعنى بلا هاء بل لا بهاء كما فى قولك كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن او صفة لقوله صيغة اى صيغة منتهى الجموع الملابسة بغيرها او حال منها اى ملابسة بغيرها (منقلبة) بالجر صفة هاء (عن تاء التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقف عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها (او المراد) عطف على مقدر تقديره المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار الاولية بها)) فيه لطافة تعرف بالتأمل (تاء التأنيث باعتبار مايؤول اليه حالة الوقف) اذا كان الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فواره جمع فارهة) لا فاره لان فاعلا صفة لايجمع على فواعل بل على فواعلين بالواو والنون او بالياء والنون ر الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة فالفارسية خوش رو وفى الصحاح الفاره الحاذق بالمشى وقد فره من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى ﴿فارهين﴾ اى حاذقين والفاره

قد يصرف لتناسب ماقبله ايضا فخارج عن المقصود لان المذكور مثال لهذا النوع لاتعريفه الجامع لافراده (قوله فقوله سلاسلا واغلالا يعنى ان ذكر اغلالا ههنا ليس خاليا عن القصد اليه لظهور ان تمام المعرفة المطلوبة يتوقف على معرفة المنصرف حقيقة ويؤيده انه لولم يتعلق القصد به لكان المناسب عدم التعرض له كيف ودأبه الايجاز فاقيل والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا هذا التركب ممنوع (قوله ومايقوم مقامهما قيل هذا من تمة بيان التعريف فينبغى ان يقدم على قوله وحكمه واجيب بان بيان الاسباب كلها من تمة التعريف فهذه جملة معترضة قدمت الى هنا لشدة الاهتمام ببيان انها لاتصلح للتعريف واذا جاز اعتبار بيان العلل وتعريفها من تمة تعريف غير المنصرف فبيان حكمه وخاصته اولى به وايضا يتوجه على قول المجيب ان يقال سلمنا ان هذا اعتراض صلح للاهتمام ببيان انه لا يصلح للتعريف كما زعمه القوم لكن قوله ويجوز الى آخره اعتراض آخره ولايخفى انه لاوجه لهذا الاعتراض (قوله البالغ

من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل والحمار فارهة بين الفروهة وجمعه فرهة وفره مثل صحبة وصحب وبزل انتهى مختصرا (وانما اشترط كونها بغير هاء لانها) اى لان الجمعية (لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات) وفي الرضي انما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازعن الملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلاتقوى ان تقوم مقام سببين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقلة فانها (على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما بها لئلا يتوهم الجمعية منهما (فيدخل في قوة الجمعية فتور) مصدر من باب دخل وهو الضعف والانكسار فلاتقوى ان تقوم مقام السببين على ماقلنا سابقا لاسيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظير له في الاحاد (ولا حاجة) جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائنى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة كما خرج نحو فرازنة منه بقوله بغير هاء فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو مدائنى) منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصارى و فرائضى منسوب الى انصار و فرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعلم الميراث (فانه) اى مداينى او مداين (مفرد محض) لماقلنا ان الثانى علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا) زائدة (فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب وياء النسبة لاتلحق الجمع وفى المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام مدنى والى مدائن كسرى مدائنى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين اوفرزان بكسر الفاء) فيهما وهو العالم الذى هو ذو فنون من العلم (فعلم مماسبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغير هاء (اى صيغة منتهى الجموع على قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما مايكون بغير هاء) اى الصيغة التى لاتكون فيها تاء التأنيث (وثانيهما مايكون بها) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان النفى يستلزم الايجاب الاول مايستفاد من النفى صريحا والثانى مايستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفى يدل على وجود المنفى لانه لولم يكن موجودا لما نفى (فاما) اى الجمع الذى (كان بغير هاء فممتنع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فامتنع من الصرف (كمساجد) اى مثاله مثل مساجد او كائن كمساجد اومبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره واما على الاولين فخبر مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى يوقع (بعد

الى صيغة منتهى الجموع هذا التفسير على وفق مااختاره المصنف وانما عدل عمايقال قوله اكثر النحويين فى تفسيره من انه الجمع الذى لانظير له فى الاحاد لظهور ان هذا التعريف اولى منه فانه ينبئ عن العلة فى اول الامر لانها اذا كانت صيغة منتهى الجموع فكانه جمع متعدد وتلك لانبئ من ذلك التعريف المنبئ عن العلة اولى من غيره لواستويا وايضا يرد على المشهور باب افعل مثل اكلب واعين فانه جمع لانظير له فى الاحاد وهو منصرف باجماع والجواب بانه قدجاء نحوا نملة وتاء التأنيث غير معتدبها فى الزنة فقد تحقق نظيره فى الاحاد غير سديد فانه لوصح ان يكون تاء التأنيث فيه موجبة لكون الصيغة على بناء الواحد بدونها من حيث كانت زائدة لصح ان يكون صياقلة كذلك والاتفاق على ان فرازنة مثل كراهية فى كونه على صيغة الواحد مع الاطباق على ان فرازن ليس على بناء الواحد (قوله فانه تكرر فيه الجمعية قبل قيامه مقام السببين لهذا التكرار عند المصنف ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لانظير له فى الاحاد

الفه حرفان) ومصابيح) (مثال لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن (واما) مايكون بهاء فنصرف لعدم وجود شرطه الذى هوان يكون بغيرهاء لان وجود السبب لاتأثيرله بدون وجود الشرط مثل (فرازنة) (وامثالها) جمله من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحر اى والبرد لئلا يلزم الحكم بالانصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (مما) اى من الجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الا انها كانت (مع الهاء) التى كان عدمها شرطا فى تأثيرها (فنصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها) اى كون الجمعية (بلاهاء) (وحضاجر علما) وفى بعد النسخ علم بالرفع فحينئذ يكون اما صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للضبع) متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الخ (جواب عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستئناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للضبع) لا علم شخص للضبع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى حضاجر الذى هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فاتت بسبب كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لايؤثر اذا لم يوجد السبب (فينبغى ان يكون) حضاجر علما للضبع (منصرفا) لعدم وجود السبب (لكنه) اى الان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن ملا واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما نصبه بتقدير اعنى فقبيح جدا لان المقام لايقتضى المدح او الذم او الترحم حتى ينصب على المدح او الذم او الترحم وفى نصبه فى هذا المقام قيل وقال فلا نطول الكلام بذكر المقال (غير منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لايكون غير منصرف (للجمعية الحالية) لان ليس جمعا فى الحال لا عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما هو كذلك لاتوجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للجمعية الاصلية) لان الاصل لكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود واسما للحية (لانه) اى لان حضاجر (منقول عن الجمع) فيكون علما منقولا (فانه كان فى الاصل) اى فى اصل استعماله (جمع حضجر) على وزن قمطر مكسور الفاء ومفتوح مابعده (بمعنى عظيم البطن)

عند بعض وهذا غلط فاحش فان علة قيامه مقامهما انما هو التكرار بالاتفاق واشتراط كونه نهاية الجمع او عدم اشتراك شئ من المفردات فى صيغة انما هو لاجل التفسير والتعيين والمصنف قد فسره باحد هذين الامرين والحاصل انه لاتعدد فى العلة ومابه البيان ليس ثلاثيا بل ثنائى لان المصنف ممن بين باشتراط كونه نهاية جمع تكسير كما ستقف عليه واول من تورط فى هذه الورطة الشارح الرضى وهذا عجب منه قال صاحب المفصل والاسم يمنع عن الصرف متى اجتمع فيه اثنان من اسباب تسعة او تكرر واحد وهكذا قال الامام المطرزى وغيره من الثقات ولا وجه لتكرر الجمع سوى ذلك فان قلت بل الزمخشرى صرح بخلاف الموافق لما ذكره الرضى والقائل حيث قال نزلت الزنة التى لاواحد عليها منزلة جمع ثان قلت ليس معنى هذه العبارة ماتوهمته بل سبق من تكرر الجمعية حكما كما صرح به المصنف فى الامالى شارحا لهذا القول حيث قال يعنى وجه النكرة فى الجمع انك تقول كلب واكلب ثم يجمع اكلبا على اكالب ثم لايجمع اكالب لانه قد

انسانا كان اوغيره يقال بالفارسية شكم بزرك فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (فى عظم) مصدر بوزن عنب (بطنها) اى بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كأن كل فردمنها) اى من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعنى سمى حضاجد واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما فى العظم والا كل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر فى منع صرفه) اى منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعنى امتنع من الصرف لوجود السبب الذى هو الجمعية وان كانت فى الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من يكون فى الحال كمساجد ومصابيح وان يكون فى الاصل لا فى الحال كحضاجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعنى اذا كان المعتبر فى منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعنى يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المعنوى مع شرط تحتم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هى انثى الضبعان) فيكون ح علما للمؤنث المعنوى كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن الغلمان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسرحان وسراحين فعلة منع الصرف التأنيث المعنوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مؤثرة) لانها علم جنس فالمعتبر فى منع الصرف مايكون علم شخص (والا) اى لوكانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (لكان) حضاجر (بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التى فيها علمية مؤثرة لما سيأتى وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت اولا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اى لان حضاجر (علم لجنس الضبع مذكرا كان اومؤنثا) كان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان اومؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف فى استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هى مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اكتفى المصنف فى التنبية على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اى بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا فى منع الصرف ولا يضره النقل كالصفة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة منتهى الجموع بغير هاء (ان يكون فى اصل) سواء بقى على جمعيته

جمع مرتين فتكرر فيه الجمع ولذلك قام مقام علتين وحمل مساجد وشبهه عليه لمشاكلته فى وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جمعين محققين تنزيلا منزلة المشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام علتين وهذا هو المفهوم من كلام الامام المطرزى والجمع الاقصى كاساور واناعيم وما كان على مثالهما من الجموع مما بعد الفه حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن كمساجد ومصابيح وايضا قد صرح المصنف فى الامالى بان تفسير الجمع بمنتهى الجموع اولا من تفسيره بما ليس على وزن واحد فان هذا التفسير يشعر بما هو علة القيام مقامهما وهو التكرر فى الجمعية دون ذلك وايضا اشار الى ذلك فى الشرح حيث قال هذا الجمع احد ما يقوم مقام علتين وسببه انه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمع مرتين اما تحقيقا او تقديرا لانه على تلك الصيغة فاجرى مجراه فبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان يكون التكرر بحسب الجمعية علة القيام مقامهما انما هو عند المصنف واما عند غيره فليس لذلك بل لكونه منتهى الجموع اولانه لا واحد على زنته هل هذا الا من وهم الباطل (قوله كا كالب واساور

ولم ينقل اولا (كاقال فى الوصف) الوصف شرطه فى سببيته لمنع الصرف ان يكون فى الاصل فلاتضره غلبة الاسمية (لئلايتوهم ان الجمعية كالوصف) تنقسم الى قسمين (قدتكون) الجمعية (اصلية معتبرة) بقيت اونقلت (وقد تكون عارضة غير معتبرة) لان العارض لكونه عارضا فى حكم العدم فلايؤثر فى شئ كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان فى الاصل وصفا فهو معتبر بقى على وصفيته اونقل الى الاسمية وقسم لم يكن فيه وصف الاانه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلايؤثر فللاحترازعنه قال شرطه ان تكون وصفا فى الاصل وليس الامر كذلك) يعنى ولاعرض فى الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا (اذلايتصور العروض الجمعية) لان واضع الالفاظ قدوضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحد الا انه واضع الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قديكون عارضا بعدالوضع واذاقال شرطه ان يكون فى الاصل كان يتوهم ان الجمعية قدتكون عارضا فلزم الاكتفاء فى التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذاالقول حيث لايضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية على ماسبق وفى الرضى ان الجمع الاقصى اذاسمى به لاينصرف عندالمصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون فى الاصل كما فى الوصف فلايضره زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه (وسراويل) على وزن اناعيم الاانه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار (جواب عن سؤال مقدر) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعنى من جعل الجمعية اعم من ان تكون فى الحال اوفى الاصل (تقديره) اى تقدير السؤال (ان يقال قدتقصيت) بالخطاب من تقصى مثل تفعل اى تخلص يقال تقصى عن كذا اذاتخلص عنه وقداشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل (عن الاشكال) بكسر الهمزة (الوارد) صفة له (على قاعدة الجمع) متعلق بالوارد (بحضاجر) متعلق به ايضا حيث لاجمع فيه فينبغى ان يكون منصرفا الاانه غير منصرف (بجعل الجمع) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله تقصيت (اعم من ان يكون فى الحال اوفى الاصل) يعنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شئ كاسا ورواناعيم اومنقولا الى الاسمية اشارة الى ان النقل لايضره (فماتقول فى سراويل) يعنى فما جوابك فى سراويل (فان اسم جنس) كاسد وتمر حيث (يطلق على الواحد والكثير و) الحال انه (لاجمعية فيه) لانه لوكان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد (لا) زائدة (فى الحال) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد (ولا) زائدة ايضا (فى الاصل) لانه ليس بجمع فى اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لايمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لايؤثر بدون

واناعيم فان الاول جمع اكلب جمع كلب والثانى جمع اسورة جمع سوار المرأة كقوله تعالى يحلون فيها من اساور من ذهب والثالث جمع انعام جمع نعم وهى المال الراعية واكثر مايقع هذاالاسم على جمع الجمع امان يراد به التكثير اوالضروب المختلفة كما فى الصحاح وغيره (قوله بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع اعترض عليه بانه ان اراد عموم السلب فى التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذلايقال ظلم بمعناها وان اراد سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وضراء والقول بعدم لزوم الالفين فى ذكرى وضراء ممنوع وثبوت الذكر والضر لايستدعى ذلك فان ائمة اللغة صرحوا بان الذكر والذكرى لفظان مترادفان والضر والضراء متباينان ولو كان الذكر هو ذكرى بحذف الالف والضر والضراء بحذفه لما صح القول بالترادف والتباين لعدم التعدد حينئذ (قوله فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا قيل ذكر الشيخ الرضى ان العدل اخراج الاسم لاالخروج فاشار الشارح الى ماجيب به عنه وهو ان المصدر قديكون مبينا للفاعل كالضرب بمعنى

السبب فينبغى ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فى صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف يعنى اختلف النحاة فى سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لماسيأتى وبعضهم الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل فى الاسم المعرب (فهو) اى سراويل (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو) اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه اكثر من صرفه (فى موارد الاستعمال)اى فى الموضع التى استعمل سراويل فيها يعنى ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كما قلت) انت ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل (فى التفصى) والتخلص (عنه) اى من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا المجيب هو سيبويه لما قدمه وفى الرضى فعند سيبويه وتبعه ابو على على انه اسم اعجمى مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم مالاينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ماشابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ماوازانه ليس ممنوعا من الصرف الاترى الى نحو اكلب وابحر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم قدر وضعه العجم وليس بعربى الا انه عرب بابدال الباء واوا لانه كان فى العجم سرابيل وقد قرئ به فى قوله تعالى سرابيلهم من قطران (ليس بجمع لا فى الحال) لانه يطلق على الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جمعا ثم نقل عنه وجعل اسما كحضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لا حالا ولا اصلا (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عن سيبويه (فى منع الصرف) اى فى كونه ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على مايوازنه) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على الموصول المقدارى على مايوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) بيان لما (العربية كاناعيم ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان فى حكم مايوازنه فكما ان حكم مايوازنه ان تكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان المشابه بالشئ يأخذ حكم ماشابهه (فهو) اى سراويل (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن والمعنى على ماقلنا صار كأنه جمع لان الشبه بالشئ يكون فى حكمه (فالجمعية) التى قامت مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقته)

كون الشئ ضاربا وقد يكون مبينا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا وهو من هذا القبيل ويتجه عليه انه لا شك فى انه يوجد معنى مصدرى حاصل بالحاق الياء المصدرى الى المفعول كالمضروبة بمعنى كون الشئ مضروبا وهذا فى غاية السعة يسع فيها مالا يسع فى الالفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت لذينك المعنيين فلا بد له من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المصنف فى تعريف الفاعل على جهة قيامه به فانه لو كان الضرب معنيان لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد وليس كذلك بل هو يدل على وقوعه عليه فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل ثم قيل اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدم بمعنى الاخراج فالاعتراض قوى لايندفع بها الدفع لكن العدل فى اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اى مال عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا فى القاموس ولا داعى الى كون العدل النحوى بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية للاسم معدولا وليس بقوى لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل لا بمعنى الميل عن الشئ

كاساوار واناعيم (اوحكمية) كسراويل وقوله (فبناءهذا الجواب) دفع لماوردفى
بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن
كما قال فى الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على
هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التى هى السبب الواحد الحقيقى والحكمى
كما ان الجواب بحضاجر مبنى على تعميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب
آخر على الاسباب التسعه) كما ظن (وهو) اى السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن)
حتى يزاد الاسباب على التسعة فتصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل
على الموازن ليس معدودا فى اسباب منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا
(وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربى) يعنى انه مما وضعه العرب لان العجمى هو
سرابيل بالباء الموحدة كما فى قوله تعالى سرابيلهم فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس
بجمع تحقيقا) نصب على التميز اوعلى المصدرية اى جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتمر
ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضعا ولانه ليس فيه شئ من
علامات الجمع صحيحا اومكسرا بالزيادة اوالنقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اى الا
انه (جمع سروالة) اى قطعة خرقة (تقديرا) نصب على التميز (وفرضا) عطف تفسير
له (فانه لما وجد غير منصرف) فى استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن
قاعدتهم) اى من قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التى هى السبب
وهذا الوزن شرط فى تأثيرها (لم يمنع) مبنى للمفعول (الصرف) اى الصرف
فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبنى
للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعنى لتكون القاعدة
مصونة ومحفوظة حيث لاتكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اى سراويل
(جمع سروالة) وان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله
لقوله قدر (فكأنها سمى كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سروالة ثم جمعت
سروالة) بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سروالة بناء
على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا تحقيقا لاطلاقه على الواحد
لانه لوكان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق
على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبنى للمفعول (اى
سراويل) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل فى موارد الاستعمال
(لعدم تحقق) اى لعدم كون (الجمعية) التى هى السبب فى كون مثل الوزن غير منصرف
محققه فى سراويل (تحققا) نصب على التميز (و) الحال ان (الاصل فى الاسماء) العربية
(الانصراف) اى دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شئ
من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب واحد قائم

الى الشئ والعادل مادة
الاسم حيث مالت
عن الهيئة الاولى الى الثانية
فسمى الاصل معدولا عنه
والاسم معدولا بمعنى
المعدول اليه وكله باطل فان
كون المصدر مبنيا للفاعل
تارة واخرى للمفعول
شائع ذائع بحيث لاحاجة
الى التنبيه عليه فضلا
عن الدليل وما تمسك به
مما ذكره فى تعريف
الفاعل لامساس له باحد
هذين المعنيين فان المراد
بالمصدر المأخوذ فيه انما
هو الحدث فانى يصح
القول بان هذا يقتضى عدم
صحة كون المصدر مبنيا
للمفعول والشيخ الرضى
لم يقل بان العدل معناه
الاخراج كيف ولا قائل
به بل صرح بان معناه
الصرف حيث قال ولو قال
بدل خروجه اخراجه
لكان اوفق بمعنى
العدول وهو الصرف
ولا خفاء فى ان العدل
المعتبر فى هذا المقام ليس
الا يقولون هو اسم معدول
ولا يعنون به الا المصروف
عن بنيته وتحقيق الجواب
انه لما ثبت ان العدل عن
جملة الاسباب المانعة
للصرف فى الاسم بحصوله
تلك الفرعية فيه ظهر كونه
صفة له فناسب ان
يفسر العدل بما هو صفته
وهو الخروج اذ الاخراج
ليس صفة له وانما يدل
عليها ضمنا وهذا
هو المقتضى لاعتبار العدل
هنا كالخلق (قوله اى

مقامها ومالم يحتج الى شئ يكون اصلا فينبغى ان يكون الاصل فى الاسم العرب الصرف (فلا اشكال) لفظ لا لنفى الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح (بالنقض به) اى بسراويل (على قاعدة الجمع) يعنى اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذى هو الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج) مبنى للمفعول (الى التفصى عنه) اى عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال المحشى عصام ولو قال المصنف وان صرف لكان تركيبه من قبيل قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى المخاطب الذى هو متعلم النحو واقتصر على المعنى (ونحو جوار) مبتدأ (اى كل جمع) يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصا بل يعم له ولمثله (منقوص) جمع (على وزن (فواعل) لانه لا يجئ منه فعاليل (يائيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او واويا كالجوارى والدواعى) فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل وام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعوا مثل غزوا فهو داع كرام وغاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فيقال الدواعى فالاولى ناقص يائى والثانى واوى (رفعا وجرا) (اى فى حالتى الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف (كقاض) خبر (اى حكمه) اى حكم مثل جوار يائيا او واويا (حكم قاض) اى حكم جمعه كحكم مفرده (بحسب الصورة) والتوجيه يعنى الاعلال لان المراد بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله (فى حذف الياء عنه) اى من مثل جوار (وادخال التنوين عليه) هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف من نحو قاض لالتقاء الساكنين ويعوض التنوين عنها كذلك الحال فى مثل جوار لكن لا مطلقا بل فى حالة الرفع والجر من غير فرق بينهما (تقول جاءتنى جوار) فى حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) فى حالة الجر بالتنوين (كما تقول) فى المشبه به (جاءنى قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض) جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان او يائيا (فى حالة النصب) متعلق بقوله متحركة (فالياء) فيه (متحركة) فى حالة النصب (مفتوحة) لخفة النصب على الياء لكونه جزء الالف بالتنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع التنوين فلم توجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه (نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساور واذا كان الامر كذلك (فلا اشكال) لفظ لا ههنا لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله

خروج الاسم اذ لا يتحقق العدل فى غير هذا القسم فهو من اوصافه الخاصة به قبل الضمير لا يرجع الى الاسم لانه مع بعده لفظا لا يشمل نحو ثلاث واخر وسحر وامس معرفتين بل الى المعدول المدلول بالعدل باعتبار مادته الاصلية يريد ان هذه الاشياء معدولات عن ثلاثة ثلاثة واخر والسحر والامس وهن ليس باسماء لكونهن مركبات كما صرح به فى هامش كتابه ولا يخفى ان القائل اظهر سوء فهمه اذ لا مجال لان يراد بالاسم المرجع تلك الامور فان الخارج ليس هذه المواد بل ثلاث واخر وسحر وامس ولا خفاء فى كونها اسماء وتلك المركبات انما هى الصيغ الاصليات وكأنه لم ير قوله عن صيغته (قوله اى كونه مخرجا انما احتيج الى هذا التفسير للتنبيه على كون المراد بالخروج ماهو بجعل الجاعل ليوافق ماقبله فان الخروج بمعنى الانصراف انما يناسب حمله على المعدول (قوله التى يقتضى الاصل والقائدة ان يكون عليها انما قيد الصورة بذلك لئلا يتجه نحو سحر وامس معرفتين اذ المتبادر من الصورة هى الهيئة المعتبرة بين جواهر الكلمة وحروفها واللام الداخل

(فى حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة له اى اذا كانت الياء فى جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلاتنوين فلااشكال واقع فى حالة النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التى هى سبب قائم مقام السببين ملابسا (مع صيغة منتهى الجموع بغير هاء) يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكون فى حالة النصب غير منصرف بلاخلاف (بخلاف حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف) مبنى للمفعول (فيه) نائبه اى وقع الاختلاف بين النحاة فى انه فى حالة الرفع والجر غير منصرف اومنصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تزل (فذهب بعضهم) اى الزجاج ومن تابعه (الى ان الاسم) الذى على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلايؤثر السبب وحده بلاشرط (والتنوين فيه تنوين الصرف) لاالعوض (لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة) يعنى الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فمايتعلق بذاتها (مقدم على منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستقلال الظاهر المحسوس (الذى هو من احوال الكلمة) اى اوصافها فيتعلق بها (بعد تمامها) لان سبب منع الصرف وهى المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولامحسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فمايتعلق بالذات مقدم على مايتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارى بالضم) يعنى بضم الياء (والتنوين بناء) نصب على انه مفعول له اومفعول متعلق اى نى بناء (على ان الاصل فى الاسم) المعرب مطلقا (الصرف) اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبنى للمفعول (الاعلال) نائبه (على ماهو الاصل) اى على القاعدة المقررة فى علم الصرف وهى ان الياء اذا انكسر ماقبلها وهى مضمومة منونة تثقل عليها الحركة والتنوين لا سيما فى الجمع الممتد (ثم) اى بعد ماعلمت ان اصل جوار فى قولك جاءتنى جوار جوارى بالضم والتنوين (اسقطت) شروع فى بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة) نائبه (للثقل) اى لماقلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ماقبلها فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (و) اسقطت (الياء) ايضا (لدفع التقاء الساكنين فصار جوار) بعد الاعلال (على وزن سلام وكلام) فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل فى قوة الجمعية فتور وضعف فلم نقول ان تقوم مقام السببين (فلم يبق) نحو جوار بعد الاعلال (على صيغة منتهى الجموع) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط والسبب وحده لايؤثر وان كان موجودا (فهو بعد الاعلال ايضا) اى كما كان قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتنوين فيه للمنصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اى

عليها ليس جزء من كلتيهما فيلزم انتقاض التعريف عكسا وحينئذ لايرد شئ لظهور ان الاصل والقاعدة انما يقتضى ان يذكر باللام وهى هيئة اخرى مغايرة لتلك الهيئة المعدول عنها لايقال يلزم على هذا ان يكون اليوم فى سرت يوم الجمعة من جملة المعدولات لان صورة اثبات فى تغاير صورة حذفها وليس كذلك لان الحذف والاثبات كليهما على مقتضى الاصل والقاعدة وبذلك قد تحقق ان القول بلزوم الصورة الى الحقيقة والحكمية لدخول نحوامس عمالا يصح فى هذا المقام ثم فيه اشكال وهو ان التعريف على هذا التقدير لايتم صورة التقدير اذلافائدة تقتضى كون عمر مثلا على صورة عامر وحله ماقيل لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج عن صيغته التى هى على مقتضى الفائدة وهى عامر على عمر ولاتكلف فيه فانى لماقدر كون الاسم معدولا عن شئ لزم اعتبار كونه معناه ولاريب فى ان هذا اصل يقتضى كونه على صورة المعدول عنه (قوله ولايخفى عليك ان

كان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والخليل (الى انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة منتهى الجموع بغيرها موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبغى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن نسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديرا فيكون (بمنزلة المقدر) فى ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديرا للاعراب (لا يجرى) من جرى يجرى اى لا يتصور (الاعراب) ولا يقع ههنا (على الراء) التى كانت آخراً بعد الحذف بل لا يجرى الا على الياء المقدرة فيكون تقديرا ولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما جرى الاعراب عليه ولو قع على ماهو الآخر كيد ودم (والتنوين فيه) اى فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما اسقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا ايضا ولمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى وما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما بدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة فى الرجوع اذ يلزم اجماع الساكنين لو رجعت وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد الاعلال فصيغته منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال ثابت تقديرا فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلا فرق بين العلتين لاشتراكهما فى العلة وهى الاستثقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلا تنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كما فى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) بفتح الياء بلا تنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رأيت جوارى) بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جوارى

صيغة المصدر الى آخره قيل فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان ما تعرض المادة فى وضعه لمعناه فهيئة ثلاثة ثلاثة ليست هيئة ثلاث لان ما وضع له ثلاثة ثلاثة نفس المعدود ما وضع له ثلاث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة الاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات وذلك من جملة الاوهام فان الشارح قدس سره اراد دفع توهم انتقاض التعريف طرداً بدخول المشتقات بناء على كونها مخرجة من المصادر بالتنبيه على ان اضافة الصيغة الى الاسم تفيد اختصاصها بهو صيغ المصادر لا بدوان تخالف صيغ المشتقات فكيف تكون مختصة بها ولا يخفى انه محق فى ذلك اذ لا ريب فى كون الامر كذلك والترديد مبنى على الغفول عن سبق بيان الصيغة وما هو المراد بها اذ لا وجه له بعد ذلك والقول بكون صورة الضرب صورة الضارب محل لانه يؤدى الى كون المشتق والمشتق منه امرا واحدا فان مادته

فى حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ (ودار على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بجوهر الكلمة الا انه لو قوعه ههنا فى الآخر استوى بمنع الصرف الوقوع فى الاخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون فى الاخر مقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيد الجر والتنوين والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه مقدم على النافى (فانه حينئذ) اى حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة فى حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجد الاعلال كما فى حالة النصب (فما وقع فيه) اى فلم يقع فى مثل جوار فى حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع فى حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (فى حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تنوين) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التنوين لعدم الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اى عن الضمة (التنوين) الماسبق فاجتمع ساكنان الياء والتنوين (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين (اى لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتنوين او تقول فسقطت الياء اكتفاء بالكسرة قبلها كما فى قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء اوعن حركتها التنوين لان الياء اذا سقطت فى المفرد فسقوطها فى الجمع المتداولى لان الجمع اثقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اى التى كان منع الصرف فيها مقدما على الاعلال (لا اعلال) مثل جوار (الا فى حالة واحدة) وهى حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا فى حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهى التى كان الاعلال فيها مقدما على منع الصرف (فان فيها الاعلال فى الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اى التركيب (صيرورة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكيد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من غير حرفية جزء) متعلق بقوله صيرورة اى من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا فهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن معوبا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم نفيه لان غير المنصرف لا يكون الا فى المعربات (فلا يرد) نحو (النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول فى النجم والثانى فى بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدها حرفا (شرطه) اى شرط التركيب فى سببية منع الصرف (العلمية) اى ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا يقبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان فى موضع العلم فيامن حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال

مادته بالاتفاق فاذا كانت الصورة ايضا يلزم ذلك وهو محال والمؤدى الى المحال محال فان قلت لا حاجة الى هذا الدليل لان القول بكون صورتى الضرب والضارب متحدين بديهى البطلان واقامة الدليل انما تصح فى النظريات على ما تقرر فى محله قلنا نعم الا ان القائل لما لم يتنبه بتنبيه الشارح قدس سره ناسب تنزيل البديهى منزلة النظرى واثبات المطلوب بالدليل الزاما له والوجه المختار باطل لانه مبنى على تسليم اختصاص صيغ المشتق منها بالمشتقات وقد عرفت انه باطل وكذا ما ينبنى عليه فان قيل ان المشتقات قد خرجت بالبيان السابق وهو ان المراد من الصيغة هى الصورة التى يقتضى الاصل والفائدة ان يكون ذلك الاسم عليها اذ لا يقتضى الاصل ان يكون المشتقات على صيغ مصادرها فلم استند سبب خروجها الى الاضافة اسبق فاذا صح خروجها بها لم يبق وجه لاخراجها بتلك الصفة اعنى الاصلية فان تقييد الصورة بذلك انما هو لابراز معنى هذا القيد (قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز قيل لا يبعد ان يقال خروج عنه جميع المغيرات بابدال

ولما مر ان العلمية وضع ثان والكلمة التى وضعت عليها ينبغى ان تكون مصونة لاتقبل الزوال (فيحصل له) اى للتركيب حيث كان علما (قوة) لانه مأمون من الزوال والعروض (فيؤثر بها) اى بتلك القوة (فى منع الصرف) فيكون سببا لمنع الصرف (وان يكون) التركيب (باضافة) اى تركيبا اضافيا سواء كان حقيقية اوغير حقيقية (لان الاضافة تخرج المضاف) الذى كان غير منصرف قبل الاضافة (الى الصرف اوالى حكمه) على اختلاف المذهبين يعنى ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثماننا يكون منصرفا اوفى حكمه على ماسيجئ (فكيف تؤثر) الاضافة (فى المضاف اليه) اى فى الاسم الذى اضيف الى المنصرف (مايضاده) اى ليس لها ان تؤثر فى الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان مايكون سبب الزوال شئ لايكون سببا لحصوله (اعنى منع الصرف) تفسير لقوله مافى مايضاده (و) ان (لا) يكون التركيب بعد ان يكون علما و ان لايكون بالتركيب باضافة (باسناد) يعنى لايكون مركبا بالتركيب الاسنادى فى الاصل اوفى الحال (لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات) يعنى لان المركب بتركيب الاسنادى اذا جعل علما يكون مبنيا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف مبنيا حكميا عند جماعة فلايكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لايكون الا فى المعرب وانما بنى لان الجملة لاتوصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلمة لاالكلام فبعد العلمية تكون مبنية كما كانت قبلها (نحو تأبط شرا) وشاب قرناها وذر حبا تأبط تفعل لقب ثابت ابن جابر السهمى سمى به لانه كان قد اخذ سيفا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اى مايكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد اجيب قد تابط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اى صفير ناها وشاب يشيب اى ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر يذر مثل فريفر وزر الملح والحب فرقه وبابه ردو ذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اى ينشره (فانها) اى الاعلام المذكورة (باقية فى حال العلمية على ما) اى حال (كانت) الاعلام المذكورة (عليها) اى على الحال (قبل العلمية) من النصب والرفع وغيرهما ولم تتغير عن الحال التى كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال (فان التسمية بها) اى بالجملة المشتملة على الاسناد (انما هى) مبتدأ (لدلالتها) خبر اى ليست التسمية بها الا لدلالة تلك الجملة (على قصة غريبة) كما فى تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التى هى اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال فى غيره (فلو تطرق) اى عرض (اليها) اى الى تلك الجملة (التغيير) فاعل تطرق ويقال له تطرق له اذا صار طريقا له يعنى اذا صار تغيير بعض احوالها طريقا لها بان

حرف اصلى الى حرف اخر كالمقام والا يلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهى الخارجية باعتبار قيد المغايرة لاغير هكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام وفيه نظر لان المراد المغيرات القياسية كالمقام باقية اذ البدل كالمبدل منه ثم ان فاتحة هذا القول تأبى خاتمته فانها ناطقة بجواز هذا القصد فى الجملة وتلك قاطعة به لاتجوز غيره (قوله ولايبعد ان يعتبر لايخفى ان هذا للاعتبار مع فيه من التكلف انما يرتكب اليه لاخراج المغيرات القياسية ولا حاجة فيه الى ذلك بل لا وجه له لان جميع المغيرات القياسية خرجت بقيد الاصلية على تفسيره اذلا شئ منها يقتضى الاصل والفائدة ان يكون على صورته الاولى والالما كان قياسا (قوله فيمكن ان يقال هذا ممنوع كما ستقف عليه (قوله فحينئذ لاحاجة فى تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات فيه نظر لان المقصود فى هذا المقام ثم بما يفيد امتياز العدل عن كل ماعداه لظهور ان الغرض افادة مايكون مؤثرا فى منع الصرف لاماليس يوصف وجمع الى غير ذلك من الموانع لانه لامساس له بذلك مع انه لا تكلف

لم يكن حاليا بعد التسمية كحالها قبل التسمية (يمكن ان تفوت تلك الدلالة) اى الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكلماتها التى كانت قبل التسمية بها (واذا كانت) تلك الجملة (من قبيل المبنيات) بعد العلمية (فكيف يتصور فيها) اى فلا يمكن ان لايجرى فى تلك الجملة (منع الصرف الذى هو من احكام المعربات) لان الشئ المخصوص بنوع لايجرى فى نوع آخر ولايؤثر كاللام فى الاسم وقد فى الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع آخر منه ووصف اختص باحدهما لايتعدى الى الآخر ولايسرى اليه (فان قلت كان) واجبا على المصنف) فى بيان قيود التركيب ان لايقتصر على ماذكر منها بل يجب عليه (ان يقول وان لايكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولامتضمنا بحرف العطف) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لايكون باضافة ولابالاسناد ولا صوتى ولاتعدادى حتى تكن القيود الخمسة اربعة منها تكن نفيا وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولابد منها (ليخرج) التركيب الذى كان الجزء الثانى منه صوتا مثل سيبويه) سيأتى تفصيل قول سيبويه (ونفطويه) بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهو معروف وويه صوت سيأتى تفصيله فى باب الاصوات راكب هذان الاسمان وجعلا علما لشخص (و) والجزء الثانى منه يضمن حرف العطف (مثل خمسة عشر وستة عشر) وغيرها من الاعداد التى تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبها وتضمن الثانى حرف العطف فى باب المركبات (علمين) حال اما من الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتهارهما علما واما من المثالين باعتبار انهما قسمان (قلت) فى جوابه (كأنه) اى كأنه المصنف (اكتفى فى ذلك) اى فى عدم اخذه القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما (بما ذكره فيما بعد) اى بعد المعربات فى بحث المبنيات (انهما) اى ان هذين التركيبين (من قبيل المبنيات) يعنى ان المصنف ذكر صريحا فى بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التى تضمن الجزء الثانى منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصارا (واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر) المصنف (بناءها) اى حال كونها مبنية (اصلا) اى قطعا لاصريحا ولاضمنا ولااشارة ولادلالة فاحتاج ههنا الى استثنائها ليعلم انها تكون مبنية (لذلك) اى لعدم ذكر بنائها اصلا (احتاج) المصنف ههنا (الى اخراجها) فاخرجها بقوله وان لايكون التركيب باسناد (مثل بعلبك) (فانه علم لبلدة) بالشام (مركب) تركيبا امتزاجيا ليس بينهما اضافة ولااسناد (من بعل وهو اسم صنم) كان لقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ❁ اتدعون بعلا وتذرون احسن الخالقين ❁ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تعالى ❁ هذا بعلى شيخا ❁ اى زوجى (وبك) بفتح الباء

فيما سبق سوى ما ارتكب اليه لاخراج المغيرات القياسية وقد عرفت حاله (قوله واعلم انا نعلم قطعا الى اخره) الجاز ان يتوهم من تعميم الخروج الى التحقيق والتقديرى انهم اخرجوا بعض الاسماء عن صيغها الاصلية وقد روا ذلك فى البعض الاخر فقط اعنى لم يخرجوه عن شئ آخر قط وكان هذا ضرورى البطلان لعدم تحقق العدل المانع بمجرد التقدير ولادائه التحكم الباطل اراد ان يثبت اقدام المحصلين بالتنبيه على على ماهو المراد وحاصله ان هذا الاخراج ليس من افعال النحاة بل هم وجدوا الاسماء غير منصرفة ولم يروا فيها ظاهرا سوى الوصفية والعلمية فلزمهم تفحص علة اخرى فى ذلك فعلموا اصل البعض بالنظر اليه فى نفسه اى مع قطع النظر عن كونه غير منصرف ولم يعلموه فى البعض الاخر الى يحكم منع الصرف فحكموا بان هذا البعض لابد وان يكون مخرجا من اصل كذا والا لما صح منع الصرف فنسبوا الاول الى التحقيق والثانى الى التقدير لتحقق اصل الاول بدلالة نفس اللفظ بخلاف الثانى وذلك مما لاينبغى ان يشك فيه ومن عجائب الاوهام ما قيل دل كلامه على انما

وتشديد الكاف من بك يبك اى ازدحم وبابه ردوبك عنقه اى دقه اوسميت
مكة شرفها الله بكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدر واعلى التسلط عليها كاصحاب
الفيل وغيرهم (وهو اسم صاحب هذه البلدة) التى جعل بعلبك علما لها حيث
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك و(جعلا) اى البعل والبك (اسما
واحدا) للبلدة التى كانا فيها (من غير ان يقصد) مبنى للمفعول (بينهما نسبة
اضافة) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى (اواسنادية) لانه ليس احدهما
مبتدءً والاخر خبرا (اوغيرها) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس
الثانى منه صوتا ومتضمنا لحرف العطف فليس فيه الاالتركيب الامتزاجى وهو
ليس بمانع لمنع الصرف (الالف والنون) (المعدود ان من اسباب منع الصرف)
وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والنون وسائر اسباب
فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والنون الخاص لالمطلقهما
بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام
العهد دون سائر المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لماذكره فى مقام عد الاسباب
لضرورة الشعراتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا اومخالفة صورة
البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا
معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة
(تسميان) اى الالف والنون عند الكوفيين (مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد)
وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السمان فى قول الشاعر ❁ هويت السمان فشيبتنى ❁
وقد كنت قدما هويت السمان ❁ اولانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لاتكونان
اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام (وتسميان مضارعتين) عندالبصريين
(ايضا) اى كما تسميان مزيدتين عند الكوفيين (لمضارعتهما) اى لمشابهة الالف والنون
(لالفى التأنيث) الممدودة والمقصورة (فى منع دخول تاء التأنيث عليهما) يعنى كما ان تاء
التأنيث المتحركة لاتدخل على الاسم الذى فيه الف التأنيث لامتناع الاجتماع مع الفى
التأنيث كذلك لاتدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين
فى آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لودخلت التاء عليهما تمتنع المشابهة فينصرف ذلك
الاسم مثل سعدان وعريان (وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف) اى فى كون
الالف والنون سببا لمنع الصرف (اما كونهما مزيدتين و فرعيتهما للمزيد عليه) يعنى
ان سببيتهما له كونهما متصفتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعين على مازيدتا عليه
وهذا هو مذهب الكوفيين (واما مشابهتهما لالفى التأنيث) وفرعيتهما لما شابهتاه
وهذا هو مذهب البصريين (والراجح) من القولين (هو القول الثانى) الذى هو
مذهب البصريين قيل لانه لوكان كونهما مزيدتين وفرعين على مازيدتا عليه سببا

اشهر فى كتب النحو ان خروج ثلاث محقق مخالف العلم القطعى بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف وانما المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا يخرج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضى القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه فخرج فحينئذ نقول مااشتهر مبنى على انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت المادة ومبنى ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت المادة فانه يحتوى على غلطات منها ان قوله فيما سبق واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية الى اخره دل صريحا على لزوم الخروج فى الحقيقة فان الكلام لو كان مبنيا على الاعتبار البحث لما صح المنع ولا شئ هنا يدل على خلافه بل قوله لابد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجودا لاصل وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا تحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج صريح فى لزوم تحقق الخروج فان تحقق الفرعية

واحد لكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والنون المزيدتين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء على القول الاول غير ظاهر (ثم) اي بعد هذا المقام (انهما) (ان كانا) اي ان كان الالف والنون (في اسم) (يعني به) اي بالاسم في هذه المواضع (ما) اي اسم (يقابل الصفة) يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم باو المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان لا يخلو (اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل وفرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات ما لوحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منهما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة هي الحمرة والضاربية والمضروبية (فالاول) اي ما دل على ذات لم يلاحظ معها صفة) منها (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اي ما يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اي في قوله ان كانا في اسم (هو هذا المعنى) اي الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخوله تحت قوله ان كانا في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف لشرط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اي شرط الالف والنون في منعهما من) الاسم (الصرف) وسببيتها لمنعه منه (وافراد الضمير) شرطه مع ان مرجعه مثنى والضمير يجب ان يكون مطابقا له في الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعني انهما وان تعددا لفظا لكنهما شيء واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول وافرده في الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اي الاسم الذي فيه الالف والنون (في امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر

انما هو تحقق الخروج لان اعتبار الخروج مع قطع النظر عن تحقق لا يوجب تحقق الفرعية بل اعتبارها بالضرورة ومنها ان المراد بالاصل في هذا المقام ليس الا ما يقابله الفرع جزما وقد صرح الشارح نفسه بان الفرعية هنا لا تحقق بدون الاخراج فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد من قبل الحق بانه لم يرد بالاصل ما كان عليه فخرج بل ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة مع كونه مخالفا للوصف بالتحقيق والتقدير ومنقوضا بالمغيرات الشاذة باطل في نفسه لان مبناه على ذكر الاصل في تعريف العدل ولم ير ذلك منهم بل الصيغة ولقد اضل القائل بعض القاصرين فتبعه في زعمه الباطل من ان الشارح اراد منع تحقق الخروج قائلا ان من قال بان العدل كله تقديري والمنقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا مع كونه خرقا للاجماع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتباريا محضا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلها مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله اعني عامر محقق بلا

لقوله الالف والنون (تحقيقا) مفعول له للشرط اى فقد شرطت العلمية فى سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة (للزوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون للكلمة وتحقق اللزوم (او ليمتنع التاء) عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتأكد (شبههما الالفى التأنيث) على القول الثانى لانهما شبيهتان لالفى التأنيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علما تأكدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم اما مكسور الفاء (كعمران) واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون ما بعده فى الكل واما مفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان (او) الف والنون ان (كانا) (فى صفة) وفى العصام جمله من عطف شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فللتنبيه على انتفاى بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ماسبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التأنيث) المتحركة (عليه) اى على الالف والنون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والنون فالتذكير باعتبار الوصف (ليبقى مشابهتهما الالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تا التأنيث شرطا (انصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والنون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون فى الصفة لاتكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يجىء مؤنثها فعلى لاتكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يجىء مؤنثها فعلانة تكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويجىء مفتوح الفا ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجىء مثلث الفاء على ماسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف اى شرط تلك الصفة فى امتناعها منه (وجود فعلى) والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصود الذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثة فعلى لايكون) مؤنثه (فعلانة) لانه لايكون لشئ واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابهتهما لالفى التأنيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ومن ثمة) وهى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأثير الالف والنون فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول

شك ولو تأملت فى كلام الشارح ادنى تأمل مع قطع النظر عما ارشدناك اليه عرفت ان هذا افك عظيم فان صريح عبارته قدس سره ناطق بان المراد بالاصل المحقق مادل دليل غير منع الصرف على كونه اصل المعدول وبالاصل المقدر مالم يدل دليل عليه غير منع الصرف سواء كانا مستعملين ام لا بل وجود اصل المعدول فى التقديرين بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل على ذلك منع الصرف ليس الا فلو لم يكن هذا المقدر مستعملا لما امكن ذهاب الوهم اليه وبالجملة ان الشارح قدس سره لم يرد المخالفة لما قاله النحاة بل اراد تحقيق كلامهم وتبيين مرامهم كما يدل عليه صريح مقاله (قوله فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخرى اى ليس الامر انهم تنبهوا للعدل فى غير عمر من هذه الاسماء من غير ان وجدوا ذلك الغير غير منصرف فجعلوه اى جعلوا ذلك الغير غير المنصرف لهذه العلة مع ما بها من علة اخرى فهذا الجعل من جملة المنفى فلا تلتفت الى ما قيل ان الاولى ترك هذا القول يعنى فجعلوه غير منصرف بناء على انه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولم يخص كون الحكم

(فى رحمن) الظرف بالرفع لانه نائبه (فى انه منصرف)بدل من قوله فى رحمن بدل الكل (اوغير منصرف فانه) اى الشان (ليس له)اى الرحمن (مؤنث) ولامذكرولم يذكره لكونه فى صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفى الذى فى ليس (رحمى)بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصوره (ولا رحمانة) بالتاء (لانه) اى لان رحمن (صفة خاصة لله تعالى لايطلق على غيره تعالى لا) زائدة (على مذكر)بدل من قوله على غيره اى لايطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا (على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرها فيكون فى المعنى المبالغ فى الرحمة وهذا المعنى لايوجد فى غيره ولذا لايطلق على غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجئ رحمانة (وعلى مذهب من شرط وجود فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يجئ فعلى لما عرفت (دون سكران) (فانه لاخلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين) يعنى لانتفاء فعلانة على المذهب الاول (فان مؤنثه يجئ (سكرى) ولوجود فعلى على المذهب الثانى فان مؤنثه يجئ سكرى (لاسكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون) (ندمان) (فانه لاخلاف لاحد (فى صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط)الموجب منع صرف مافيه الالف والنون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثة ندمانة) بالتاء (لا ندمى)بالالف المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا عليه لانتفاء الشرط على المذهبين وكون مؤنثه ندمانة لا ندمى (اذا كان ندمان (بمعنى النديم) وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش واما) ندمان (اذا كان بمعنى النادم) من الندم من باب ضرب يقال رجل ندمان اى نادم على مافعل اومالم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على المذهبين (لان مؤنثه ندمى لا ندمانة)يقال رجل ندمان وامرأة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو كون الاسم على وزن يعد)مبنى للمفعول من عد يعد (من اوزان الفعل)واوزانه كثيرة يعنى ان يوجد وزن الفعل فى نوع الاسم امامنقولا نحو شمر ويزيد واماموضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لايكفى فى) تأثير (سببية منع الصرف)لانه لوكفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لايكفى (بل)(شرطه) اى شرط وزن

بعلية العدل للضرورة بالعدل فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون الحكم بوجوده السائر فان من آثار سواء الفهم (قوله وما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل يرد ان التحقيق والتقدير لايكونان صفتين للخروج فان امر الخروج فى كلا القسمين على السواء لامتياز بينهما اذ لاداعى الى اعتباره الا منع الصرف فبعد ذلك اما ان يظهر الاصل بشهادة نفس ام لا فالاول هو التحقيق والثانى التقديرى ولا يخفى ان هذا الفرق انما يرجع الى الاصل فيجب ان يكون وصفين له دونه واذا تحققت هذا عرفت انه لاسبيل الى توهم منافصة قوله فلادليل عليه الا منع الصرف لماسبق من ان فى بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف فان هذا باعتبار الاصل وذلك باعتبار الخروج (قوله معناه اى خرجا كائنا عن اصل محقق قيل يعنى تحقيقا بمعنى محققا صفة الخروج مقدر بحال متعلقة وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه

الفعل (فيها) اى فى سببية منع الصرف (احد الامرين) على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل وافتعل وانفعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال (ما) (ان يختص) ذلك الوزن (فى اللغة العربية) (بالفعل) (بمعنى انه لايوجد فى الاسم العربى الامنقولا من) نوع (الفعل) الى نوع الاسم بان يكون علما (كشمر) بتشديد العين (على صيغة الفعل الماضى المعلوم) او المجهول مأخوذ (من التشمير) فانه مختص بالفعل وهو المرور حادا اى مختالا وبالفارسية دامن درميان زدن وكذر كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا لان فى الفر الحدة فى المشى (فانه) اى شمر (نقل من هذه الصيغة) اى من كونه ماضيا معلوما من التشمير (وجعل علما الفرس) قيل ذلك الفرس فرس الحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه (وكذلك) اى كما ان شمر جعل علما للفرس كذلك (بذر) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم جعل علما (لماء) قيل لبئر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة (وعثر) بالثاء المثلثة والراء المهملة لغزيدن ثم جعل علما (لموضع) مأسدة اى ذات كبوة لكثر العثار فيه (وخضم) بالخاء والضاد المعجمتين قيل الا كل مطلقا وقيل الا كل بالاضراس او ملئ الفم بالمأكول ثم جعل علما (لرجل) اكول وقيل اسم عمرا بن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة اكلهم هذه فى الاصل (افعال نقلت) اى نقل كل واحد منها من الفعلية (الى الاسمية) يعنى جعلت علما الماسميت هى به (واما نحو بقم) مبتدأ حال كونه (اسما لصبغ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة اسم لما يصبغ به (معروف) مشهور بين الناس (وهو العندم) بالتركى بقام (وشلم) حال كونه (علما لموضع بالشام) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس (فهو) بالفاء جواب اما مبتدأ ثان (من الاسماء) خبر له وهو وخبره خبر المبتدأ الاول (العجمية المنقولة) منها (الى العربية) وجعلت علما الما جعلت له اذا كان الامر كذلك (فلا يقدح) مبنى للمفعول (فى ذلك) اى فى كونها غير منصرفة (الاختصاص) بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منهـا الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجمية النكرية غير مؤثرة فى منع الصرف (و) (مثل) (ضرب) اشارة الى ان قوله ضرب عطف على قوله شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من المزيدات كشمر معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب (على البناء للمفعول) بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيد (اذا جعل علما لشخص) معين ليوجد فيه سببان العلمية ووزن الفعل (فانه) اى ضرب المبنى للمفعول (ايضا) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

(كذلك)

مستبعد عن الفهم جدا او هو فاسد من وجهين احدهما انه لم يرد الشارح كون تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بها متعلقه فان هذا مما لا يساعده المعنى بل انه صفة لاصل مقدر وثانيهما انه قدس سره لا يسلم صحة كون التحقيق وصفا للخروج كيف وقد ادعى كونه وصفا للاصل واقام البينة على قوله مع انه يصح ان يكون وصفا للخروج خارج عن قانون المناظرة (قوله وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف قيل لا وجه لقوله الارباع ومربع والظاهر ورباع ومربع الا ان يحمل الى بمعنى مع ولا يخفى ان هذا سهو ظاهر فان الشارح صرح بان الحال فى احاد وموحد الى رباع ومربع كذا بخلاف والى عشار ومعشر على خلاف فغاية الوفاق فى رباع وربع فكلمة الى مما لا يشتق عليه الغبار والواو اومع لا تصحح فى موضعها لان المقصود افادة هذا القضية وهى تقيدها (قوله والصواب مجيئها قيل الصواب مجئ عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضى رح لا يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة الابياء النسبة نحو الخماسى وانت خبير بانه لا شئ فى كلام الشيخ

كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا)قول المصنف وضرب المحتمل للبناء للفاعل ايضا(بالبناء للمفعول)ولم نقل باطلاقه (فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل)لوجوده فى الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلايكون غير منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع صرفه)اى الى ان يكون غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه(الابعض النحاة) لان هذا الوزن غالب فى الفعل والغلبة تدل على الاختصاص ولم يقيده المصنف بل اورده على اطلاقه بناء على ان المختار عنده ماذهب اليه هذا البعض (اويكون) عطف على مايختص يعنى اوان يكون هذا الوزن (غير مختص به)اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعنى يصلح ان يكون وزنالهما(لكن)اى الاانه(يكون) (فى اوله) (اى فى اول وزن الفعل)فيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا فى الظاهر (او) يكون فى (اول ما كان على وزن الفعل)فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع (زيادة)بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله فى اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة حرف)اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او حرف زائد)فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حرف اتين) متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين اوحرف زائد منها وهى اربع الالف والتاء والياء والنون (كزيادته) (اى مثل زيادة حرف)من حروف اتين فى اول الفعل (اوحرف زائد)منها(فى اول الفعل) (غير قابل)(اى حال كون وزن الفعل اوماكان على وزن الفعل)فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادة(غير قابل) كما يجوز ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا (للتاء)يعنى لايكون مؤنثه بالتاء بل بالالف(لانه) اى الشان(يخرج الوزن)اى وزن الفعل (ب)زيادة (هذه التاء)فيه(لاختصاصها)اى لكون هذه التاء مختصة(بالاسم)لان تاء التأنيث المتحركة لكونها ثقيلة مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ماسيأتى تحقيقه فى بحث الفعل (عن اوزان الفعل)متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن ان يكون سببا فينبغى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولوقال)المصنف(غير قابل للتاء قياسا)نصب على الحال من قوله غير قابل يعنى حال كون عدم القبول قياسا (بالاعتبار)متعلق بقوله قياسا(الذى امتنع) وزن الفعل(من الصرف لاجله)مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذى هو الوصف الذى امتنع لاجله اسود

الرضى يدل على ان الصواب عدم مجى تلك الخمسة فان كلامه هذا قد جاء فعال ومفعل من باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت (ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا) والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسبة نحو الخماسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى والشارح لايقول ثبوت مجئ الجمع جزما بل بان الظاهر ذلك لصحة القياس على ما ثبت كذلك ولثبوت قولهم خماسى وسداسى الى غير ذلك فان النسبة الى خماس وسداس تستدعى ثبوتهما واحتمال ان النسبة لفظية ككرسى بعيد والعجب من القائل انه تمسك بقول الرضى بثبوت نحو الخماسى على ان الصواب عدم مجئ فعال ولم يتفطن ان هذا مما يعضد خلاف مدعاه كيف والشيخ الرضى دل على ذلك بالاضطراب المار ذكره فيما سبق عليه (قوله) علم انه معدول من احدها قيل هذا يكفى فى ثبوت العدل فى التجاوز

من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال فى المذكر اسود وفى المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اى على المصنف (اربع اذا سمى به رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اى باربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجئ التاء) اى لحوقها (فى اسودة) حيث صار اسما (للحية الانثى) لانه يقال اسود اذا كان ماسمى به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه حينئذ لاتدخله التاء لانه مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء الاسودة (الذى لاجله يمتنع) نحو اسود (من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن (بل مجئ التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء فى اربع ليس بحسب الوضع باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثانى بان هذا اللحوق لايضره لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال فى مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمة) (اى ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) اومن اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعنى جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهى الهمزة فى اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة فى اوله (مع عدم قبول التاء) فى مؤنثه لان مؤنثه يجئ بالالف الممدودة مثل حمراء (وانصرف يعمل) يعنى جعل منصرفا وان كان فى اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء فى اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله (لمجئ يعملة)لانه يقال هذا جمل يعمل وهذه ناقة يعملة (للناقة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع فى بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (ومافيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لاغير كعمر وزفر واحد وشرط لاغير كعمران وعثمان وشرط وسبب ومافى المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اى كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة فى منع الصرف) عن الاسم (بالسببية المحضة) اى بان يكون سببا فقط كما فى العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اى بان يكون شرطا (لسبب اخرى) كما فى الاقسام الاربعة التى هى الالف والنون فى اسم والتركيب والعجمة والتأنيث

من فصول الكلام لايتجاوز عنه ولله در الرضى حيث اختاره يريد بما قال من ان الاولى ان لايدعى كون آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل يقال هى معدولة عما كان حقها ولازمها فى الاصل اعنى احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذى هو المستلزم لاحدها وذلك لانه صار بمعنى غير هذا كلامه وهو مع كونه بعيدا عن التحقيق يأباه تفسير المصنف العدل اما الاول فلان سبب العدل عن التعيين وورود الاعتراض على كل من الوجوه الثلاثة كما اعترف به نفسه وحينئذ اما ان يكون هذه الاعتراضات مندفعه باسرها اوارادة اويكون بعضها مندفعا بخلاف الاخر والاول خلاف المقدر وعلى الثانى لا يصح القول بالعدل عن احد الاشياء الثلاثة مطلقا وان فسره بانه اخراج اللفظ عما كان الاصل ان يكون معه لظهور ان شيئا منها لايصير اصلا له ولا يقتضى الاصل ان يكون معه لاستحالته فى نفسه وعلى الثالث ايضا لان مبنى الكلام هو التعميم والحال ان البعض محال

لفظيا كان او معنويا (واحترز) المصنف (بذلك) اى بقوله مؤثرة (عما)
اى عن العلمية التى (يجامع الفى التأنيث) ممدودة او مقصورة (او) عن العلمية
التى تجامع (صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها) اى من الفى التأنيث وصيغة
منتهى الجموع (كاف فى منع الصرف) عن الاسم لما مر انهما سببان قويان يقومان مقام
السببين من غير احتياج الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلاتكون
مؤثرة ولذا قال الشارح (لاتأثير فيه) اى فى كل واحد (للعلمية) (اذا نكر) مبنى للمفعول
شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل الاسم فى حكم النكرة (بان يأول العلم بواحد
من الجماعة المسماة به) اى بالجماعة التى سمى كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمى شخص
بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان
الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا (نحو)
زيد فى قولك (هذا زيد) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا الا ان التنكير
اصل فى الخبر (ورأيت زيدا آخر) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر
(فانه) اى فان الحال (اريد به المسمى بزيد) ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير
حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لشئ لا بعينه لا ما اريد به
غير معين مجازا ويقال لمثل هذا اشتراك اتفاقى (او يجعل) عطف على يأول اى اذا نكر
بان يجعل العلم (عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده
على الموصوف اى صاحب العلم (به) اى بالوصف (نحو قولهم) اى قول اهل الحق (لكل
فرعون موسى) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف
للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر
والتنوين وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل
فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة
فانصرف ولذا قال الشارح (اى لكل مبطل محق) وهذا من قبيل ذكر الاسم وارادة
وصف صاحبه (صرف) جزاء لقوله اذا نكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر
المبتدأ وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة (لما) دليل للصرف اذا نكر اى لدليل (تبين)
فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى لما (اى) لدليل (ظهر) ظهورا بينا
(حين بين) مبنى للمفعول (اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق) اى فى تفصيل كل
واحد منها (من انها) بيان ما فى قوله لما (اى العلمية) اى من ان العلمية التى هى شرط
اوسبب (لاتجامع) اى لاتجتمع حال كونها (مؤثرة الا) الاستثناء مفرغ لوجود
شرطه على ما سيأتى اى من ان العلمية لاتجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها
مؤثرة فيه الا (ما) (اى) تجامع (السبب الذى) (هى) اى (العلمية) (شرط فيه)
اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرطا فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببيته (وذلك) اى كون

ولما البعض الاخر فهو
متعين له واما الثانى فلانه
يقتضى وجوب تبين
المدلول عنه كما هو الظاهر
واذا عرفت هذا تبين لك
ان الحق بيد الشارح قدس
سره فان التجاوز
وتعيين الاحد مما يجب
عليه لعدم حصول المقصود
بهذا القدر وابقاء الاحد
على العموم (قوله) فقال
بعضهم انه معدول عما
فيه اللام اى من الاخر
مستدلا على ذلك بانه لو
كان مع المقدرة كما فى الله
اكبر لزم ان يقال بنسوة
اخر على وزن افعل لان
افعل التفضيل مادام بمن
ظاهرة او مقدرة لايجوز
مطابقته لمن هو له بل يجب
افراده ولايجوز ان يكون
بتقدير الاضافة كما ستقف
عليه فلم يبق الا ان يكون
اصله اللام (قوله) وقال
بعضهم هو معدول عما
ذكر معه من استدلالا
بانه لو كان اصله ذا اللام
لوجب كونه معرفة كامس
وسحر المعدولين عن
ذى اللام فكان لايقع
صفة للنكرات كما فى قوله
فى ايام اخر واجيب بانه
لاخير فى ذلك لبقاء
اصل المعنى ولم يكن كامس
لان امس معرفة وكان
متضمنا لمعنى اللام وكذا
سحر لانه علم بخلاف اخر
فانه نكرة وصرح
المصنف فى الايضاح
باختياره الاخير لكنه
لم يتعرض لدفع مايتوجه

العلمية شرطا واقع (فى) الاسباب الاربعة التى هى (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظا اومعنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظيا بان تكون تاء ملفوظة او معنويا بان يكون التأنيث فى معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرط العلمية والمعنوية كذلك (والعجمة) كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية فى العجمة (والتركيب) كما قال التركيب شرطه ان يكون علما (والالف والنون المزيدتين) كما قال الالف والنون ان كانا فى اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) فى تأثير سببيته (بالعلمية) اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لا يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثانى من المقيد مثل قولك ماضربت الا زيدا الا عمرا اى ماضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان المضروب زيدا وعمرا (اى لا تجامع) العلمية سببا (غير ماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين بلا شرط (فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) معهما حيث كانت سببا محضا (كما) تجامع العدل (فى عمر) وزفر (و) وزن الفعل فى (احمد) وشمر وضرب (وليست شرطا فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة فى تأثيرهما وسببيتهما (كما) لم تجامع العدل (فى ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل فى (احمر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاول لان العدل ووزن الفعل بسبب محض (وهما) (اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطا فيهما فجاز ان يوجد كلمة فيها العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ماسيأتى واذا نكرت زالت ولم تزولا لانها ليست بشرط فيهما وحينئذ لا يصح قوله كل مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المعدولة بالاستقراء) والتتبع منحصرة (على اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام و(ليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة وقوله (من اوزان الفعل) خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (فى منع الصرف) عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه من تلك الاوزان اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج الى الخبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ

عليه من وفى اخر وجمع واتباعه خاصة والثالث ان جمع بشرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية كجحى فهو معدول عن فاعل فيقال انه علم مرتجل اى غير منقول من شئ واما اورد فانه وان جمع الشرطين لكن سمع فى كلامهم كحطم علما فكان الواجب على هذا الاصل صرف عمر وزفر لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا لكنهما لما سمعها غير معدولين عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام فى كونه منصرفا (قوله) وليس فيهما الا السببان قيل فيه انه لو اريد انه ليس فيهما شئ الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيهما موجب البناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين للبناء وفيهما وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل فى ايجاب ولا علينا ان نفصل ولعله لازم فى هذا المقام لينكشف الحق وتبين المرام فنقول ان المراد بباب قطام ماهو على وزن فعال من اعلام اعيان المؤنثة وذلك اعنى وزن فعال يعتبر على اربعة اقسام اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر وعلم للمصادر على رأى النجاة كفجار

حام لمجموع هذين الشيئين فالمستثنى ووصفه ههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندى من انه غير صحيح (من الامر) بيان لشئ (الدائر) صيغة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى (بين مجموع هذين الشيئين) وهو اجتماع العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده (الااحدهما) يعنى الاان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحمد والعدل وحده كعمرو (لامجموعهما) يعنى لايوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لايصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم (الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا اولا كعمر واحمد وابراهيم وعمران اوثلاثة كماه وجور فى اسمى بلدتين اواربعة اوغيرها نحو اذربيجان (بقى) ذلك اسم الغير المنصرف (بلاسبب) فيه (اى لم يبق فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لايزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما) متعلق بقوله بقى يعنى فى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) اى فى سببيته وتأثيره (من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى العجمة والتأنيث بالتاء لفظا اومعنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتنكير (احد السببين الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر) لكن لاذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث وصف هو سببيته) لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطا له (فيه) اى فى الاسم الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية (سبب) آخر (من حيث هو سبب) فانصرف (او) بقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل) مثل عمرو احمد اذا نكر كل واحد منهما بقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما بانتفائها فانصرفا لان الاسم لايكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم الذى احد اسبابه العلمية بقى بلاسبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان) بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيابان كما فى قول

للفجرة وصفة المؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق وعلم الاعيان المؤنثة وهو مختلف فيه وقد اختلف فى علة بناء ما سوى اسم فعل من هذا الوزن فقيل بنى لتضمن تاء التأنيث وقيل لمشابهة نزال وزنة وعدلا وهو مختار المصنف وذهب المبرد ومن تبعه (وهو الرضى) الى ان فيها ثلاثة الاسباب التأنيث والعدل والعلمية قال بسببين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالزيادة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الاالبناء ورد الاول بانه بعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر امنقوض بنحو نار ودار الى مالايحصى والثانى بان اعتبار الوزن فى علية البناء غير صحيح لان ذهاب وسحاب وكلام وجهام الى غير ذلك معربات بالاتفاق واعتبار العدل مما لاوجه له فانه ان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لايدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين فى معنى لايكون احدهما معدولا عن الاخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودها مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر

الشاعر * اشلى سلوقية باتت وبات بها * بوحش اصمت فى اصلابها اود * (من اوزان الفعل) خبران فانه فى وزن اضرب (مع وجود العدل فيه) اى فى قول اصمت (فانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت يصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يجئ بضمتين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجئ بهمزة الوصل فى امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذ فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهمزة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفازة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى عن اصمت بضمتين لانه لما جئ اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس معدولا عن اصمت بضمتين اوعدم مجئ اصمت بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين ايضا اى كما ورد اصمت بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتهر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (فيها العدل تحقيقا كان) العدل (اوتقديرا لم تجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) ومايكون وزن الفعل لا يكون معدولا ومايكون معدولا لايكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت بلفظ اصمت بضمتين مبالغة فى شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لامعدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفوزة المخوفة لا لمطلقها وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى فى بحث العدل فى قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود اصل محقق لايكفى فى اعتبار العدل التحقيقى) وفى التقديرى ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل فى التحقيقى مع ان اصله موجود محقق ففى التقديرى عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف فى الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا اوتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل (وههنا) اى فى قوله اصمت بكسرتين علما للمفازة (لا يقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين العدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين فى اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوى مع وجود تحتم

وهو الظاهر من كلامهم فما الدليل على كون نزال الذى هو الاصل معدولا بل الظاهر خلافه لان الاصل فى كل معدول عن شى ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية والثالث يمنع العدل فى الكل كما ذكروا العلمية وكذا التأنيث فى البعض ولله در الشارح حيث بسط الكلام على وجه لايحوم حوله شائبة اعتراض وذلك لتحقق العلمية والتأنيث فى هذا القسم ولدلالته على ان اعتبار العدل فى ذوات الراء ليس حملا على نزال اسم فعل بل لان فصحاء بنى تميم لما ارادوا تخصيص البناء بها لما رأوا ان تقديرى الاعراب والبناء فى جميع الا علام الشخصية مستقيان وكان قصدهم الى الامالة فى ذى الراء لكونها امرا مستحسنا وكان المصحح لها كسرة الراء وهى لاتحصل الا بتقدير البناء اضطروا الى تقدير العدل لئلا يلزم اعتبار البناء الذى يعتبر عند حصول اعلى مراتب مشابهة الاسم الفعل عند تحقق ادنى مراتب تلك المشابهة المؤثر فى منع الصرف لفظ واذا تحققت ذلك

(تأثيره)

تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمر وضرب لان افعل امر مختص به (ثم) اى بعد بيانه ان مافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (انه) اى المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة) اى القاعدة التى بينها المصنف وهى قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف بناء (على قوله سيبويه بقوله) (وخالف سيبويه) مركب من سيب فارسى وهو التفاح وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازى وانما لقب به لانتشار رائحته كما تنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من الخفش بفتحتين صغير العين وضعف فى البصر يقال رجل اخفش اذا كان فى بصره ضعف وقد يكون الخفش علة وهو الذى يبصر الشئ بالليل ويبصره فى غيم ولا يبصر فى يوم صباح كذا فى الصحاح وسبب تلقبه به معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعنى من يكون مكنى بابى الحسن لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن على بن سليمان تلميذ المبرد (تلميذ سيبويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمذ من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على ان المتعلم ادنى حالا وانزل من المعلم (ولما كان) ردلما اورده الهندى حيث قال الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لرتبته (قول التلميذ) اى ماقال وهو انصراف نحو احمد بعد التنكير (اظهر) من قول سيبويه لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف (مع موافقته) اى مع ان ماقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف (من القاعدة) بيان مافى لما وهو قوله ومافيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب اومع سبب واحد (جعله) اى جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ) وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل فى فاعل وهو الاولى (وان كان) جعل قوله التلميذ اصلا واسناد والمخالفة الى الاستاذ (غير مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول (تنبيها) مفعول له (على ذلك) اى على كون قول التلميذ اظهر وماذكره من القاعدة اوفق والبليغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا بأس به الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لا سيما فى عبارات الفقهاء (فى) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اى فى كونه منصرفا (اذا نكر) اى اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجئ (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اى وصف (كان معنى الوصفية فيه) اى فى ذلك الوصف سواء بقى على الوصفية مثل احمر اوزالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعنى قبل ان ينقل من

عرفت ان اعتراض القائل وتصويبه المار بيانهما انما نشأ من سوء الفهم (قوله ليس فى محله قال صاحب الوافية انى قد وجدت نسخة هذا الكتاب المقررة على المصنف ولم تكن فيها لفظة قطام فسألت قارئها عنها فقال حذفها المصنف عند قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود ههنا (قوله لذات ما اخذت مع بعض صفتها التى هى المحرة قيل والذكورة ايضا وفساده اظهر من ان يخفى (قوله بنسوة موصوفة بالاربعية وانما لم يقل متصفة لانها ليست وصفا لها بحسب الحقيقة بل حصل ذلك بمجرد وصفها بهذا الاسم ومن لم يتنبه لذلك اعترض بان الصواب متصفة (قوله اى شرط الوصف فى سببية منع الصرف قيل ينبغى ان يقيد ايضا بان لا يكون فى العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش ان اراد انه كان على المصنف ان يتعرض لهذين الامرين فممنوع لظهور ان المقام لا يساعدها وان اراد انه كان ذلك على الشارح قدس سره كما هو الظاهر من كلامه فكذلك ايضا لمناقضة قوله فلا تضره الغلبة الاسمية (قوله

الوصفية ويجعل علما الشخص (ظاهر اغير خفي) يعني بوضع الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفي (ويخرج عنه) اى عن احمر او عما كان معنى الوصفة فيه ظاهر ليس بخفي (افعل التأكيد) اى فعل الذى استعمل فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المعنوى (نحو اجمع) واكتع وابصع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعة لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التنكير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والعلم وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بالفعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعمل بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من كل شئ لا ما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا لما سيجئ ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعني انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التنكير او لا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التبس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه كا كمل وابدع ولا يكون مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل التفضيل حين تجرده عنها (اسما) مضمحلا عنه معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التنكير ايضا (بلا خلاف) لا حد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب) كونه مستعملا بـ(من التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقر تميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن الوصف او الوزن والعلم (اعتباراً للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيبويه الاخفش) فى الصراف نحو احمر علما اذا نكر (لاجل اعتباره) اى اعتبار سيبويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدار وفعلا لفاعل الفعل

فى الاصل الذى هو الوضع قيل كتب فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اى التفرع الدلالات الثلاثة المعتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بقى لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل فى الثابت بحسب الاستعمال عارضا وانت خبير بان الشارح قدسره انما اراد تحقيق وجه اصالة الوضع بان الدلالات لا تتفرع عليه لان نسبة الدلالة الى الاصل المفسر بالوضع بكلمة فى انما هى لكونها فرعا له اذ المنسوب الى الاصل ليست الدلالة بالضرورة والطرف الاخير من هذا القول غير مرضى ايضا لان المصرح به المقطوع ان اخذ الوضع انما هو للاحتراز عما هو بحسب الاستعمال وما هو كذلك لا يتصور فرعية كيف وقد ثبت ان الفرع لا يكون مخالفا للاصل والاستعمال قد يكون له (قوله المذكور

المعلل به ومقارناله فى الوجود وههنا كذلك (بعد التنكير) ظرف الاعتبار (فانه لما زالت العلمية) المانعة. لاعتبار الوصفية لاالعلمية للخصوص والوصفية للعموم (بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) اوفاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع (وجعله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل) فى نحو احمر (والالف والنون المزيدتين) فى نحو سكران يعنى ان فى نحو احمر ثلاثة احوال حال التنكير اولا فانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثا بعد العلمية فان غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند الاخفش فنصرف على ماسيأتى (فان قلت كان) مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها ضمير الشان المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية) بعد التنكير هذا هو المشبه به (لاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت لاباعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لان الاصل فى الاسم الصرف كانه لا مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كالامانع من اعتبارها (فلم اعتبرها) اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلى (وذهب الى ماهو خلاف الاصل فيه) اى فى الاسم المعرب (اعنى) بماهو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لماسبق غير مرة ان الاصل فى الاسم المعرب الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها) الاعلى اعتبار سيبويه الصفه الاصلية فى نحو احمر بعد التنكير فالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف (امتناع اسود والراقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسما للقيد (مع زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس سيبويه اعتبار الوصفية فى نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها فى اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية فى كلام القسمين (وفيه بحث) اى فى هذا الجواب نظر (لان الوصفية) الاصلية التى هى سبب (لم يزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسما للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسما للحية السوداء وليس كذلك (بل بقى فيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان الاسود اسم للحية السوداء) وهى نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل مافيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعنى جنسها فيكون اسما لجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل مافيه سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى فى اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية فلا يلزم من اعتبار

من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة يعنى ان العلة المذكور بعد اسم الاشارة انما هى مجموع الامرين ولايخفى ان هذا حق لا مرية فيه وعليه الاجماع وقد اشار الشيخ الرضى حيث قال تقدير الكلام شرطه ان يكون فى الاصل فكذلك صرف مررت بنسوت اربع فلا تضره الغلبة فلذلك امتنع اسود الى ان عطف امتنع على على صرف يقتضى تفرعه على المفرعة هو عليه وليس بصحيح ولقد احسن الشارح حيث نبه على ان الوجه فى العطف الصورى ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ماتقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثانى متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعنى عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على صرف جزما وماقيل فيه تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله لذلك اشارة الى اشتراط الاصالة وهو بخصوصه علة لكل واحد من الثلاثة ممنوع (قوله

الوصفية) الاصلية (فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلايلزم (فى احمر بعد التنكير) وجه له غير منصرف للوزن والوصف الاصلى كما كان اسود وارا قم اسمين للحية غير منصر فين للوزن والوصف الاصلى (لانها) اى لان الوصفية التى فى احمر (قدزالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلايقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المخصوصة وهى الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلانسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر ليس الاان يجعل علما الذات متصفة بالحمرة بملاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم على ماسبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التنكير كما امكن فى اسود وارقم فالقياس صحيح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التنكير (فان الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لاتجتمعان فى كلة واحدة لما سيجئ (و) ان (العلمة) قدزالت (بالتنكير) وهو ظاهر والزائل لايعتبر من غير ضرورة) ولاضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثانى والثانى بالتنكير (الاسبب واحد وهو وزن الفعل) فى احمر (اوالالف والنون) المزيدتان فى سكران والسبب الواحد لايمنع عن الاسم الصرف مالم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر تمايل الى جانب الاصلى وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذبه الاصل لاصالته فانصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قدسبق وجه الاظهرية وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التنكير) اشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف ولايلزمه جواب سؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل لمانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى (فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع (فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصليا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لايكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب عنه المصنف) اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولايلزمه) من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح لزمه الثانى (اى) ولايلزم (سيبويه من اعتبار) ه اى اعتبار سيبويه (الوصفية

صرف لعدم اصالة الوصفية اربع قيل هذا مما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضى لم يظهر لى الى الآن دليل قاطع على اعتبار الوصف العرضى والاستدلال بانصراف اربع مدخول بجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء فطولوا الكلام فى الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بالاطائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقولنا الاحاجة فى عدم اعتبار الوصف العرضى الى القاطع انما الحاجة الى القاطع فى اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره فى اربع وكون الصرف لذلك لالعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر فى وزن الفعل عدم قبول التاء فى اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول اسماء الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لافى اصل الوضع العددى هذا ولايخفى ان ذلك القبول ذو جزئين الكذب وعكس ماهو كذلك فى نفس الامر فان الاستشكال فى هذا المقام لم يسمع من احد يعتد به الى هذه الايام ثم قال

(الاصلية)

الاصلية)الزائلة بالعلمية (بعد التنكير فى مثل احمر علما) (باب حاتم)بالرفع لانه فاعل ولايلزمه يعنى فرق بين باب حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لاسبيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اى كل علم)تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان فى الاصل وصفا)بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم اواسم مفعول مثل محمد اوالصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرهما مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية)المانعة للوصف (بان اعتبر)سيبويه متعلق بقوله ولايلزمه(فيه)اى فى باب حاتم(ايضا)اى كما اعتبرها فى باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم)سيبويه(بمنع صرفه)اى صرف باب حاتم(للعلمية الحالية والوصفية الاصلية)يعنى يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى(لما يلزم) تعليل لقوله ولايلزمه وهو من اللزوم ههنا لا من الالزام على مالا يخفى اى لعلة ومانع يوجد (فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اى على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان مافى لما (يعنى)المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص)اى لشخص معين مخصوص بحيث لايطلق على غيره وضع واحد (والوصف للعموم) يعنى ان الوصف عام لكل مافيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل مافيه الحمرة ذى روح اوجماد اوانسان اوغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد (فى حكم واحد)متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لاموصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اى الحكم (منع صرف الفظ واحدا) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بخلاف ما)مصدرية (اذا)ظرفية زمانية (اعتبرت)مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية)بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية(مع سبب آخر)وهو وزن الفعل (كما)اعتبرت (فى اسود وارقم) اسمين للحية فانه لامانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة اولا مثل اسود واحمر (فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لابين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية)مثل حاتم علما لان الزائل لايكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت)مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية)الزائلة(والعلمية فى منع صرف حاتم)متعلق باعتبرت (لايلزم اجتماع المتضادين)فى حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال لايجتمعان

الشيخ الرضى كذلك وله امثال ذلك وهذا لان مسلكه التحقيق فلا يرضى بمجرد تقليدهم والقول بانه لاحاجة فى عدم اعتبار الوصف العرض الى القاطع عدم الجدوى لانه انما يطالب الدليل على ان الوصف بعد ان ثبت اعتباره لم يعتبر العارضى بحسب الاستعمال واى شئ يدل على تخصيص ماهو بحسب الوضع بالاعتبار والتحقيق ان انصراف اربع دليل على اعتبار الوصف العارض قطعا لان اشتراط عدم قبول التاء معتبر حسبما يقتضيه القياس ولا يخفى ان لحوق التاء فى افعل وصفا لايكون قياسا اذ القياس ان يكون مؤنثه فعلاء ولحوق التاء انما هو بحسب الاسمية المعتبرة فى اصل الوضع فقد بان لك ان ذلك الوصف لوكان معتبرا لكان هو غير منصرف بالضرورة وما قيل من ان المانع قبول التاء التأنيث والتاء فى اربعة ليست للتأنيث بل للتذكير ليس بشئ لانه على تقدير تسليم اختصاص المنع بتاء التأنيث منقوض بان التاء فى اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث فى الجمع المذكر وكذا الحال فى الزيدون الاربعة

اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما (قلنا تقدير احد الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الوجود (بعد زواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قبيل اجتماع المتضادين) لان احد الضدين اذا كان مقدراً والآخر موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبيه به) الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستحيلا لكنه (غير مستحسن) فينبغى للعاقل ان يحترز عن كلام غير مستحسن كما يحترز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التنوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى) جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة اولا (باللام) متعلق بقوله ينجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير منصرف اشار بالتفسير فى الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافته) اى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) (ينجر) (اى يصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (مجرورا) (بالكسر) متعلق بينجر (اى بصورة الكسر) لا الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلابد من حذف مضاف او تجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلا تاء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمركم (او تقديرا) مثل بالحبلى وحبلى النساء (وانما لم يكتف) المصنف فى بيان هذه القاعده (بقوله ينجر) لان معناه على ما مر يصير مجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولو اكتفى به يعلم ان انجراره ههنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون عدل على المقصود (ولا) اى ولم يكتف ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى بنى فى هذه الحالة (وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غيره او حالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف فمنهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة او ذالتا عنه او بقيت احدهما وذالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر (انما كان لمشابهة الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام او الاضافة)

وان كان جمع سلامة كما به التصريف فى حواشى الرضى وقد يؤيد ما ذكرناه انهم قالوا نحو اسود ممنوع من قبول التاء حيث لا يقبلها باعتبار الوصف بل [ ] باعتبار الاسمية اذ القياس على ما هو المعتبر سواء دون اسودة وقد اعترف به الشيخ الرضى لكنه لم يتفطن لذلك ومصادفه المثل السائر كم ترك الاول للاخر (قوله التأنيث اللفظى الحاصل بالتاء يعنى بحسب الظاهر فان المعنوى ايضا حاصل بها لكنه بحسب التقدير وانما لم يقل التأنيث اللفظى مع ظهور كونه انسب واولى لحسن التقابل وعدم الاحتياج الى التقدير والتقييد حينئذ لان الفيه خارجان عن هذا الحكم مع انهما داخلان فيه والى هذا اشار بقوله لا بالالف يعنى ان الاتيان بالتاء للاحتراز عنه ومن الغافلين من قال ان مراد المصنف التأنيث الذى يعرف بالتاء والمعنوى لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تأنيثه فانه فى صورة تسليم ان المعنوى لا يعرف بالتاء يأباه والمعنوى كذلك لضرورة انه لا يقابله الا بواسطة اللفظى او جعل المعنوى بمعنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم المصير الى ما ذكره الشارح

على ماسبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم (قويت جهة) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم (الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر) اى الجر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعيه مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لايجتمع مع اللام او الاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لايجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتنكيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والافتراق فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلايجتمعان ولذالم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مررت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لايدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصوداً بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو بتبعية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان اى مكان (ضعفت) فيه (مشابهة) اى مشابهة (الا فى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع وسقط (دون تابعة الذى هو الكسر) لان الشئ اذا ضعف يحصر تأثيره فيما هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضعفت (الا حاله) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حالته الاولى (وسقوط التنوين) من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحده المكررة باقية فسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلاسبب او مع سبب واحد وهذا خلاف مااتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام او الاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافته وكذا العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لماسبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا معا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لايجوز اجتماعهما باحدهما (او زلت احديهما) اى احدى العلتين حيث لايجوز جمعهما مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لايجتمع مع اللام او الاضافة لماسبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول ب) دخول (اللام) لماسبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلايدخل على ماهو

قدس سره وعلى الثانى يكون الفاء مشروطين بالعلمية وهو باطل (قوله وشرط تختم تأثيره قيل اى مع العلمية فعبارة المصنف قاصرة هذا ولا يخفى انه لاحاجة الى ذلك بعد قوله والمنوى كذلك بل لوذكر لكان العبارة فى غاية البشاعة (قوله من حروفها الثلاثة قيل يلزم من كون التحرك شرط الوجوب فى الثلاثة كون العجمة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه ثم قيل والاحسن انه عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابرهم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب ولا يخفى على العارف باساليب الكلام ان المؤثر فيه لايكون الا احد الامور فانا لو فرضنا جواز اجتماعها تحقق الوجوب بواحد منها فقط وذلك لانه قد ثبت ان الوجوب يحصل به ولا شئ وراء الوجوب حتى يحصل بما عدا الواحد وايضا ليس الوجوب مما يقبل الشدة والضعف حتى يكون لغير ماثبت به دخل فيه (قوله ليخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة الى آخر قيل لايظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب

معرفةبای طریق کان (والاضافة)لان المراد بالاضافة ههنا الاضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ماسيأتى (فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر) كما فى الاشياء الاربعة المذكورة فيما سبق (زالتا) اى العلتان (معا)باللام او الاضافة لان العلمية زالت باللام او الاضافة زالت ايضا بزوالها السبب الذى جعلت هى شرطا له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التنوين لما مر غير مرة (كما فى ابراهيم) وطلحة وزينب وبعلبك وعمران (وان لم تكن) العلمية (شرطا) له بل اثرت فيه بلا شرط (كما فى احمد) وشمروز فروعمرو (زالت احديهما)فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف فدخله الكسر ايضا دون التنوين (وان لم تكن هناك) اى فى الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية امامع سببين (كما فى احمر) وثلاث وجمع (بقيت العلتان على حالهما) واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم فى هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف ولم يمنع الكسر لماسبق (وهذا القول انسب) من القولين الاولين (بما عرف به المصنف غير المنصرف) وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير المنصرف فى هذه الحالة منصرف اوغير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله ينجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان محال الاعراب وهى ثلثة فقال(المرفوعات)قدمها على اخويها لان المرفوع هو العمدة فى الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهى الضمة اقوى العلامات والواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان من الضمة وهى الاصل وانما اتى بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحد وهو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع لا نوعه تدبر وجمع القلة ههنا وفى المجرورات على حقيقته وفى المنصوبات مستعار عن الكثرة وهى امامرفوعة مبتدأ خبره قوله هو مااشتمل الخ او خبرها محذوف تقديره المرفوعات ماذكره اى من انواع محال الاعراب اوانها موقوفة لامحل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهى(لا المرفوعة)وان كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لان موصوفه الاسم) لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعى موصوفا (وهو) اى الاسم (مذكر لا يعقل) لان العقل لا يكون الا فى ذوى العقول وهم نوع الانسان والملائكة والجن (ويجمع)مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره على هذا الجمع (مطرداً) تميز عن نسبة الجمع الى الصفة قدم ليكون قريبا لعامله وتنبيها على ان التميز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان

اذ لا يعقل ثقل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكتاب فى غير كلام الفاضل الهندى فى هذا المقام وانت خبير بان كتب هذا الفن مشحونة بذلك وقد اتى بها اكثر الشراح منهم الكازرونى وصاحب الوافية والمصنف ايضا قد صرح به فى الشرح قائلا وانما اشترط فى المعنوى احد هذه الاشياء لانه اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جرى على السنتهم خفيفا ومنع صرفه الثقل فكان خفته قابلت احد السببين فصرف والقول يمنع ثقل كل من الاسبابات لا يتجه لان الثقل لم يعتبر فى هذه من حيث هى هى بل من حيث انها فروع الامر آخر فان الفرع ثقيل بالنسبة الى اصله كما صرح به الشيخ الرضى فى بحث الجمع من هذا الباب حيث قال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ماقبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية هذا وهو مما لا نزاع فيه الا يرى ان ثلاث من كونه اخف بحسب الذات من ثلاثة ثلاثة ثقيل باعتبار ان القياس فيه لم يكن ذلك لا يقال قد سبق ان السبب المنع هو المشابهة الفعل

كان فى تقديمه على عامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهى على وزن عدة لا على وزن ديمة (المذكر الذى لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث (كالصافنات) جمع صافن وهو من الخيل الذى يقوم على طرف الحافر من يد او رجل ويضع الثلاث الاخر على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة فى الخيل لا يكاد يوجد الا فى العرب الخلص (للذكور) على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الخيل) يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود فى الابل يدل عليه قوله (اى ضخمات) جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الخاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجبال الراسخات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو) (اى المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل فى الجمع فكان مرجعه سابقا معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار الخبر اعنى ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهى والحقيقة والجنس بمعنى واحد وهى لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا للافراد كزيد ورجل (ما اشتمل) (اى اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التوصيف بالجملة يناسب التنكير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول (على علم الفاعلية) (اى علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى العلامة لان العلم فى اللغة العلامة (وهى الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل اقوى وهى ايضا اقوى الحركات فالمناسب للفاعل ان يأخذ ما هو الاقوى (والواو) وهى ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة فى التثنية لا غير لانها كثيرة الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة له فيها ونائب عن الضمة (والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اى بالعلامات الثلاث اى يكون اعرابه بها (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو جاءنى هذا فى محل الضمة وهذان فى محل الالف وهؤلاء فى محل الواو وفيه اى فى قوله او محلا رد على الهندى حيث قال واعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءنى هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير (ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل) اى فى مكان من الرفع او النصب او الجر (لو كان ثمة) اى فى ذلك المكان (معرب) اى اسم معرب (لكان) ذلك الاسم (مرفوعا) مثل جاءنى هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا

وهذا مناقض له لانه لما حصل الثقل بسبب تحقق الفرعيتين قصدوا تخفيفه ولما وجدوه مشابها للفعل من هذه الجهة خففوه كذلك فكل منهما سبب لذلك ولا يخفى ان الاول ولما كان سببا لمطلق التخفيف والثانى لتخفيفه بهذا الطريق ناسب ذكر الاول هنا والثانى فيما سبق حسبما يقتضيه الحال وبهذا التحقيق ظهر سقوط ما قيل حديث مقاومة الخفة لا طائل تحته اما اولا فان تأثير العلل للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم لزوم الثقل لها كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة فى الاخر ظاهر واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للذكور يدل على ان مدار الاشتراط وعدمه ضعف التأنيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيان فى الحالتين والثالث من الذهول عن زوال اصل التأنيث والعلمية لمذكر (قوله) علمين لبلدتين من بلاد فارس قيل اشار بقوله لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة ويلزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها اى ما شاء المتكلم

(لفظا) مثل جاءنى زيد (اوتقديرا) مثل جاءنى فتى فاذا كان الامر كذلك (وكيف يختص الرفع بماعدا الرفع المحلى) منصوب لفظابعدالاانه فعل ماض وفاعله مستتر راجع الى ما اى بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظا او تقديرا (وهو) اى المصنف (يحث مثلا) منصوب اما على المصدرية تقديره يمثل مثلا والجملة حال من فاعل يحث اوعلى الحالية بمعنى ممثلا (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليبحث (مضمرا متصلا) والمضمر مطلقا لايكون الامبنيا واعراب المبنى انمايكون فى محله (كماسيجئ) فى بحث وجوب التقديم والتاخير ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ماهو الاصل منه فقال (فنه) الفاء للتفصيل ومن للتبعيض (اى من المرفوع) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (اوممااشتمل على علم الفاعلية) يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ مؤخر وقوله فنه خبر مقدم موخبر وقوله فنه مبتدأ لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ماسيأتى (وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور ولانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل) لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره (ولان عامله اقوى) لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفاعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يغلب على عامل المبتدأ وينسخه (من عامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لاينتسخ بالنواسخ ولانه اشد فى باب التركيب حيث لايجوز حذفه الابسد شئ مسده (وقيل اصل المرفوعات المبتدألانه باق) اى غالبا الا انه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسيجئ تفصيله (على ماهو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم) وسيأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لماسبق لزم تأخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولا به يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأولا مثل زيد ابوك فى تأويل مربيك (ومشتق) مثل زيد قائم ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لايحكم عليه الابحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لايحكم الابالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به وانما حكم به على المبتدأ بتأويل وههنا الحكم لايقبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما) (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (اوحكما) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالتعميل

والمرجع السماع ولم يسمعوا فيه شيئا فى كلام العرب جواز الوجهين وكذا اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى اقول مالم يسمع فيه شئ ينبغى ان يصرف لاغير لان الاصل فى الاسم الصرف وذلك باطل لظهوران القول بانها علما لمكانين غير صحيح ثم ماذكره مسلم فى اسماء القبائل بناء على كون الحى مرادفا للقبيلة لكن المكان والبلدة ليسا بهذه المثابة بل هما متباينان بحسب المفهوم (قوله) ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف رعاية للتناسب بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عومل معاملة اللفظ والاسم هكذا قيل والاظهر ان تأنيث الضمير باعتبار ارجاعه الى مجموع الامور الاربعة لاالى كل واحد منها حتى يحصل تلك الاشارات (قوله) اى بالمؤنث المعنوى مذكر لاعلى اطلاقه بل اذا لم يشتهر تأنيثه الى تأويل ولم يكن منقولا عن مذكر فان نحو كلاب مما انث من المجموع بتأويل الجماعة لابنفس اللفظ ونحو رباب علم امرأة

(اى)

اى وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله مايقتضى المقام الى الحقيقى والحكمى (فيه) اى فى الاسم (مثل قولهم اعجبنى ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر فى كونه فاعلا اومفعولا اومبتدءً اومضافا اليه اى اعجبنى ضربك زيدا (اسند اليه الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية) واللام فى (ليخرج) متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحد توابع الفاعل) مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (فى جميع) متعلق بالمراد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوابع) بدل من قوله وكذا بدل الكل والياء فى قوله (بقرينة) متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كونه غير التوابع بقرينة (ذكر التوابع بعدها) اى بعد هذه الانواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل (اى مايشبهه) لان المصدر العامل فى حكم الفعل (فى العمل) هو وجه الشبه لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على الحدث (وانما قال ذلك) اى اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل) مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيدا وهيهات الامر (وافعل التفضيل) وسيأتى تفصيله (والظرف) مثل زيد فى كمه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند او حال من الفعل بتقدير قد بالواو اوالضمير لان الماضى المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة اومقدرة وسيأتى (اى الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل (عليه) (اى على ذلك الاسم) المعبر عنه بما (واحترز به) اى بقوله وقدم عليه (عن نحو زيد فى زيد ضرب) اى عن المبتدأ الذى اسند اليه الفعل يعنى خبره جملة فعلية (لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه فى الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ فازال هذا بقوله وقدم عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ ليس بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام فى قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم (عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعله لقوله مقدم لانه وصف سببى مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هى له (نحو كريم) خبر مقدم لا مبتدأ لانه نكرة لانها لاتكون مبتدءً الابوجه التخصيص وسيأتى تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته فى محل الرفع لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تأخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل ❁ثلاثة تجلو عن القلب الحزن❁

منقول عن رباب بمعنى سحاب لايمنع من الصرف حينئذ ولعل المصنف لم يتعرض لما يخرجه لان اطلاق المنوى ظاهر فى الاصل وفيه (نظر لانه يلزم على هذا عدم انصراف نحو سحاب علم امرأة) وماقيل فى الجواب عن ذلك ان المراد شرط من بين الثلاثة المذكورة الزيادة على الثلاثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انه اذا كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لايسمى به العرب المذكر ثانيا بل المذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول عن المؤنث بالتأويل منقول مذكر اذ العرب لايسمى بتأويل مسلم لكنه غير نافع واما علاوته فهى ممنوعة الجواز ان تقول سمى بهذا المؤنث مذكر مشيرا الى لفظ كلاب اورباب جزما (قوله) ممتنع صرفها كان اشار الى ان الضمائر الواقعة فى كلام المصنف انما هى بحسب الظاهر اللفظ والواجب تأنيثها وفيه نظر لان المراد فى امثال هذا المقام انما هى الالفاظ وظواهر العبارات (قوله ان يكون علمية قيل لم يقل شرطها العلمية كما هودأبه لانه صار هذا التركيب فى هذا الباب شايعا فى معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون التعريف نفسه

الماء والخضراء والوجه الحسن ﴿فان قلت﴾ منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه عليه وجوبا فالفاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قد يجب تقديمه) عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) لتتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرف تتخصص النكرة وسيأتى تحقيقه (نحو فى الدار رجل قلت المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لافراده (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور (بخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لماسبق (على جهة قيامه به) (اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل اوشبهه به) اى الاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقة صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال الجهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور فى قيامه يرجع الى الفعل اوشبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتمل على طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم) اى ذلك علامتها (اوعلى ما فى حكمها) اى ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم اوما فى حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لايجئ مجهول من الفعل اللازم (كاسم الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما فى حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان فى حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحترز بهذا القيد) اى بقوله على جهة قيامه به (عن مفعول مالم يسم فاعله) اى عن فعل اوشبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول (كزيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم (والاحتياج الى هذا قيد) اى القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اى نائب الفاعل (داخلا فى الفاعل كالمص) مثلا (واما على مذهب) الجار متعلق بقوله فلاحاجة الى هذا القيد تقديره واما فلاحاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين طرفى الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اى مفعول مالم يسم فاعله) داخلا فيه) اى فى الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل اوشبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلايحترز عنه عندهم (فلاحاجة الى هذا القيد بل يجب ان لايقيد به وخلافهم لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وعند المصنف لايقال وعندهم يقال (مثل) امام رفوع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد)

علميا اوعلمية ويرد عليه ان المؤثر انما هو التعريف والعلمية شرطه كما نطق بصريح عبارته وقوله فيما بعد وما فيه علمية مؤثرة مبنى على التجوز اوعلى اصطلاح غيره فالاولى انه لوقال كذلك لكان المعنى المعرفة شرطها ان تكون علما وانت خبير بان المعرفة ليست بسبب والعريف ليس بعلم فلايستقيم على كلا الوجهين (قوله) ان يكون هذا النوع من جنس التعريف الى آخره فيه نظر لضرورة ان العلم ليس من جنس التعريف بل هو احد المعارف الخمس كما اشير اليه على انه لاسبيل الى اعتبار الياء مصدريه مع كون ان يكون فى تأويل المصدر الابرى انه لوقال شرطها ان تكون علما لما احتيج فى تأدية ما قاله الشارح الى الياء (قوله) بان يكون حاصلة فى ضمنه قيل الاولى فيه فيه يعنى لاوجه لاتيانه بالضمن فان حصوله فيه ليس كحصول الجزء فى الكل بل هو قائم به حاصل فيه حصول الصفة فى الموصوف وليس بشئ لان حصول شئ فى ضمن آخر لايستدعى جزئيته له بل كل مايحصل اويفهم بتوسط شئ آخر يصح الحكم بكونه فى ضمنه ولايخفى ان ما عن

اتى به ليصرح مابه المقصود من المثال وبين (فى)(قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد
اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و)
(مثل ابوه فى) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالمبتدأ ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه
لانه لايعلم بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه
ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدء وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد
قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة
فى المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (فى الفاعل) لما فرغ من تعريف
الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو فى اللغة ما بنى عليه الشئ
وفى العرب قاعدة كلية تتضمن ماتحتها من الجزئيات والمراد ههنا ماذكره الشارح
بقوله اى ماينبغى الخ قيل ولو قال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح
واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى لان يلى اجيب بان الاولوية تحتمل ان
تكون عارضة لابحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال فى الاصل ولذلك اختاره
(اى ماينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب
الولى اولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام فى الفعل للعهد الخارجى
مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شئ آخر
من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب يقال وليه
قربه يعنى يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية
كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل
المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية
(ويدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب لتلك اى لشدة (اسكان اللام فى
ضربت) اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده
على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو)
ظرف للتوالى (بمنزلة كلمة واحدة) لانه لما وجد اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل
الرباعى لانه لما استثقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال
وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ماهو بمنزلته كالمثال المذكور
(فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام تعليل
ومتعلق بالفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعيد
(الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا
كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه
مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف
مرفوع محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز

فيه من هذا القبيل (قوله)
اظهر من فرعية العلمية
له فان فرعية العلمية للتنكير
انما هى بتوسط التعريف
قيل او ليكون على
وتيرة الاسباب بان
يكون السبب عاما يختص
بالشرط وليس قوله وما
فيه علمية ومؤثرة لجعل
سببا وانما وصفت بالتأثير
لاتحادها بالسبب فمن
قال جرى فيه على
اصطلاح البعض او على
سبيل التجوز لم يأت
بشئ يعتد به وفيه تناقض
من وجهين لان التعليل
بذلك صريح فى التغاير
فهو مع ادعاء الاتحاد
يتناقضان جزما
وكذا الاعتراف بان
وصف العلمية بالتأثير
ليس كونه ذات تأثير
مع رد كونه على سبيل
التجوز (قوله) حقيقة
كابراهيم او حكما اشارة
الى دفع ما اورده الشيخ
الرضى من ان اشتراط
العلمية فى العجمة ليس
بلازم بل الواجب ان لا
يستعمل فى كلام العرب
اولا الامع العلمية وحاصله
ان يقال اشتراط المصنف
ذلك لتضمنه بيان الواجب
على ابلغ وجه واكده على
انه لو قال وشرطه ان لا
يستعمل فى كلام العرب
اولا الامع العلمية كان
قاصرا فى تأدية المراد
منقوضا بما كان كذلك
بعد التصرف فيه اذ لا
ينافيه الاولية لكونه

ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد) لانه فاعل واصله اى يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التميز لان التقديم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر) حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط فقط (جائز) كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة) تميزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار المذكور (غير جائز) لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب وسيجئ تفصيله قوله (خلافا) منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لا الجمهور (وابن جنى) بسكون الياء وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل سيبويه ان جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة (وسندهما) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر ❊ جزى ربه) وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسئ الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للتدل تقديره بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم ❊ جزاء) منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل هدرا (العاويات) جمع عاوى وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب رمى يرمى صاح وهو ماليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء ويروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو العدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل ❊) اى فعل الله ذلك واجاب مستلق قبل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى (واجيب عنه) اى عن سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (لضرورة) اى لضرورة وزن (الشعر) اذ لو قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولو قع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه (وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل اعدلوا هو اقرب وقدمر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى رب الجزاء) فحينئذ لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى اعراب)

قيد الاستعمال وما قيل من ان التعميم الى الحقيق والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز مما لا ينبغى ان يلتفت اليه (قوله) فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهو اختيار المصنف لان العجمة الى آخره فيه نظر لان انصراف نوح لانتفاء الشرط الثانى بالاتفاق وان ارادان وجوب انصراف نوح انما هو مختار المصنف وغيره يرا كهند على ماصرح الهندى فردود كما سبقت عليه وسينظر لك ان التعليل بذلك شاهد عليه (قوله) هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فان قلت فى ذكر نتيجة الشرط الثانى وترك نتيجة الشرط الاول نظر وكان الاولى ان يقول فلجام ونوح منصرف وشتر وابراهيم ممتنع قلنا للمصار اعتبار الشرط الثانى بعد ماتحقق العلمية فى العجمية ناسب ترك التفريع بالنظر الى الاول والاقتصار على بيان مايكون من الاعلام ممنوعا وما لا يكون لان ذلك هو المقصود بالمعرفة على التمثيل) نحو لجام لايتم الا بضميمة اذ لا يسمى بمذكور ولا يخفى مافيهما من سوء الامتزاج فان قلت وما الدليل على كون نوح اعجميا وسبحان

شروع فيما يعرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول بعد ان كان جائز التأخير فيه (الدال) اللام فى اعراب للعهد الخارجى (على فاعلية الفاعل والمفعولية المفعول) الباء فى قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة الوضعية لاغير (لفظا) منصوب على التميز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترازعن التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لاتقديره (فيهما) اى فى الفاعل المتقدم ذكره) مرفوع (صريحا) تميز فى قوله فنه الفاعل (اوفى ضمن الامثلة) معطوف على قوله صريحا الان فى التميز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة) لاصريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما لابالوضع) لان القرينة مايكون علامة على الشئ من غير وضع (اذلم يعهد) مبنى للمفعول وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعهد والجار قوله حينئذ فى قوله (على ماوضع) متعلق بقوله ان يطلق (بازا شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يراد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندى حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذ الاعراب من القرائن اللهم الا ان يقال الاعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقيق مقام اللبس لو قال والاوضح ان يقول اذا خيف اللبس يكفى لما عرفت قوله (اذ القرينة شاملة له) تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لا لعدم الورود كما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (امالفظية) اى تكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كتاء التأنيث (نحو ضربت موسى حبلى اومعنوية) يعنى تعرف بملاحظة العقل من مدخل اللفظ فيهما مثل استخلف المرتضى المصطفى عليه السلام و(نحو اكل الكمثرى يحيى) لان احدهما لم نصلح للفاعل (اوكان) معطوف على الشرط (الفاعل) (مضمرا متصلا) (بالفعل) او شبهه (بارزا) بدل من الخبر بدل البعض (كضربت زيدا اومستكن كزيد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ماضربت الا اياك او متصلا كضربتك والباء فى قوله (بشرط) متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعو بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال وماذكره يشكل بمثل قولنا زيد ضربت واللام فى قوله (لئلا) متعلق بالشرط (ينتقض) اى ماذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيدا ضربت) يعنى بمثال تقدم فيه المفعول على الفعل ظاهرا كان او مضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (اووقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل) معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثانى لقربه (بعد الا) ظرف لوقع

من يعرف احوال الاسماء الماضية والفرق الحالية قلت قالوا ان الدليل فى العجمية النقل واجماع اهل اللغة على انه اعجمى (قوله) وشتر وهو اسم حصن بديار بكر قيل فى القاموس قلعة بأران بين بردعة وكنجه وايا ما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث واذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة تحريك الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة لان لكا بانوح عليه السلام منصرف هذا فى غاية البعد والتعليل بانصراف لمك باطل لان انصرافه ليس مقطوعا بل الذاهبون الى انه لا تأثير لتحرك الاوسط فى العجمة قالوا بانصرافه والذاهبون الى خلافه قالوا بخلافه ولذا الشيخ الرضى قال المثال البرئ عن احتمال التأنيث لمك لانه اسم ابى نوح عليه السلام (قوله) وانما اخص التفريع بالشرط الثانى الى آخره قيل فيه انه منع صرف شتر ايضا خلافية ففى ذكر شتر ايضا التنبيه على ماهو الحق عنده فالتخصيص ليس بمجرد التنبيه على انصراف نوح بل التنبيه على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا اقدم الى آخره ثم قيل ولا يخفى عليك ان منع صرف

والباء فى قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كلمة الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير) يعنى فى صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة وهذا القيد سيجى قريبا (نحو ضرب ما زيد عمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى او كان او وقع او بعد معناها وايا ما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلاصالته وتقدمه واما الثانى فلقربه (اى تقديم الفاعل المفعول فى جميع هذه الصور) الاربع والجار فى قوله (امافى صورة) متعلق بمحذوف واما التفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول فى صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى فى الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية (فللتحرز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا او الثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال لانفصال) المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتناع وقوع كلمة اخرى بين اجزاء كلمة (واما فى صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) يعنى انحصار الفاعل فى المفعول (فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الا عمرا) يعنى فى صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضاربية زيد فى عمرو) لان الاصل فى انحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملابسا مع (جواز ان يكون عمرو مضروبا بالشخص آخر) يعنى ان انحصار فى الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا الا حدا الا لعمرو واما مضروبية عمرو لزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى فى صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو فى زيد) وضاربية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وايضا لعدم الحصر فيه (فلو انقلب احدهما بالآخر) بتقديم المفعول على الفاعل فى الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول فى الصورة الاولى والمفعول على الفاعل فى الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب فى كل واحد منهما (وانما قلنا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (فى صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) فى الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الا فى قال) فى مثاله (ماضرب الا عمرا زيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير ظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (فالظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضاربية زيد فى عمرو)

نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة سهى فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا ولا يخفى ان مراد الشارح قدس سره الاعتذار عن عدم التعرض لما يتفرع على الشرط الاول لاتحقيق بيانه لم ثمرة الخلاف انما يظهر فى نحو شتر ونوح يستحق التقديم على شتر وابراهيم لاصالة الانصراف ولا يجوزه تأخيره عنهما كيف وقد سبق مثل ذلك غير مرة فلا وجه لعدم التقديم فضلا عن كونه اولى وقد اختلطت بحقيقة الحال خبرا واما ان منع نوح سهو من العلامة فباطل لان مختاره ايضا انصرافه الا انه لما اعتبره كهند اسند منع صرفه الى قوم فان اراد ان هذا سهو منه فممنوع اذ لادليل عليه سوى ماذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمع نحو لوط غير منصرف فى شئ من الكلام وهذا ليس قطعيا فيه والتفصيل على وجه يتبين الحق ان سيبويه واكثر النحاة على ان تحرك الاوسط لا تأثير له فى العجمة بل كل مذكر سمى بثلاثة احرف من غير حرف تأنيث مصروف اعجميا كان لو عربيا

يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا لحصر) اي المحصورية (انما هو فيما يلي الا) سواء قدم او اخر (فلا ينقلب الحصر المطلوب) يعني لا يتغير المعنى الاول لان تغييره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل) لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور (لانه من قبيل قصر الصفة على شئ قبل تمامها) لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل (وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا) اي انحصار ضاربية زيد في عمرو (لاحتمال ان يكون معناه) اي معنى ماضرب الا عمرا زيد هكذا نحو (ماضرب احدا احدا الا عمرا زيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه البدل ولا على غيره (فيفيد) هذا المعنى الغير الظاهر (انحصار صفة كل منهما) اي من الفاعل والمفعول (في الآخر) يعني يفيد انحصار ضاربية الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في الفاعل (وهو) اي هذا المعنى (ايضا) مصدر آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما في الآخر وهو على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذاك وهو عين خلاف المقصود (واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير) كان الحصر في الا فيما يليها وما يليها لا يكون الا جزءا اخيرا حقيقة او حكما فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمرا ماضرب زيد الا عمرا (فلو اخر الفاعل انقلب المعنى) كما انقلب في الا حال كونها متوسطة بينها (قطعا) اما منصوب على التميز الاعلى الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم وجواز التأخير شرع في بيان الاحوال التي توجب تأخيره عنه بعد الاصل المذكور فقال (واذا اتصل به) (اي بالفاعل) (ضمير مفعول) يعني ضمير يرجع الى المفعول (نحو ضرب زيدا) بالنصب (غلامه) بالرفع (او وقع) على على الشرط وهو قوله واذا اتصل (اي الفاعل) (بعد) ظرف وقع ومضاف الى (الا) (المتوسط بينهما) اي بين المفعول والفاعل (في صورتي التقديم والتأخير) اي صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما (نحو ماضرب عمرا الا زيد) بتقديم المفعول

الا ان يكون على وزن الفعل او يعتبر العدل فيه وذلك لان التأنيث اقوى من العجمة فانه له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فيعتبر فيه ما لا يعتبر فيها ويحكم بجواز صرف الثلاثي منه تارة وامتناعه اخرى وبعضهم يقولون بتأثيره مطلقا ويزيفون مقدمة القائلة ان التأنيث اقوى بان العدل المقدر اضعف العلل لانه امر تقديري يتوقف على منع الصرف ولذلك جاء بما تأله مصر وفاوا اذا اعتبر في نحو سحر وباب عمر فاعتباره في العجمة اولى وبعد ذلك يعترفون بوجوب انصراف نوح ولا يجوزون اعتباره كهند ولما كان هذا ظاهرا في كونه تحكما باطلا مع ظهور ان الاول غير سديد عدل صاحب الكشاف عن كلا القولين وسوى الامر بين التأنيث والعجمة حركة وسكونا وهذا ما يقتضيه التحقيق ويسند عليه النظر الدقيق ولما كان المصنف تابعا لذلك البعض قال في الايضاح خالفهم الزمخشري لشبهة وهو انهم متفقون على جواز صرف نحو دعد وهند ومتفقون على وجوب منع الصرف في ماه وجور فلو

وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد المتوسط بينهما (مثل ماعرفت) اى الذى عرفته (آنفا) الف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او معناه (و) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد) وفائدة هذا القيد مثل ماعرفت آنفا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة الادنى ملابسة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ماضربه الا انا او ظاهرا (نحو ضربك زيد) او ضربه او ضربنى زيد وقوله (وجب تأخيره) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف اختصارا او جزاء لقوله او اتصل مفعوله يعنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصالا ضمير المفعول به يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر المبتدأ محذوف وجواب لاما (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كامر وجهه ولكن ينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخيره عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آنفا فان مضروبية ماقبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعنى فى الصورة الاخيرة (فلمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه ومايكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتنى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرطا اراد ان يبين احوال عامله ذكرا وحذفا جائزا وواجبا منها بقيد التقليلية مع

كانت العجمة لا أثر لها فى الساكن الاوسط لكان حكم ماه وجور حكمهما فى منع الصرف وجوازه فثبت ان نحو هند كنوح قال وهو قوى جدا بالنظر الى المعنى الا انه يسمع منع صرف نحو نوح فوجب اخذ قيد فى العجمة وهو ان يشترط فى اعتبارها الزيادة والحركة على القول الصحيح وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند واجاب عن ماه وجور بما اورده الشارح فى الجواب قد سبق ان اكثر الناس متفقون على وجوب انصراف متحرك الاوسط من العجمة ايضا ولو كان منع هذا النوع مسموعا منهم لما صح ذلك منهم فتعين ان الاعتبارين سيان ككفتى الميزان والجواب غلط لان الشيخ اذا اعتبر شرطا لتحقق آخر لزم ان لا يتحقق بدونه لضرورة ان المشروط لا يتحقق بدون الشرط والشئ مالم يثبت فى نفسه لا يتصور ثبوته فى شئ آخر فالصواب ان خصوص الحركة والسكون خارجان عن مفهوم العجمة والسبب انما هى العجمة وان اشتراط الحركة فى الزيادة انما يليق لتقوية احد السببين وقد عرفت ايضا ان ما اتى به الشارح من التعليل

ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره (وقد) للتقليل (يحذف) مبنى للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام فى قوله الفعل للعهد الخارجى واللام فى قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام القرينة شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة لان القرينة هى العلامة على الشئ وهى دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه لا يحذف شئ من الاشياء الا وقت قيام قرينة سوأ كان الحذف جائزا او واجبا (جوازاً) منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ماكان صفة لمصدر محذوف يدل على هذا قوله (اى حذفا جائزا) وقوله (فى) ظرف جواز يعنى متعلقا به (مثل) (قولك) ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكى (اى فيما كان جوابا لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام فى قوله (لمن) متعلق بالقول الذى هو فى قولك ومن موصولة و (قال) مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استفهامية مبتدأ و (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية فى محل النصب مقول قال (سائلا) يريد به ان من فى قوله من قام استفهامية (عمن يقوم به القيام) اذا كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً لا وجوبا (فيجوز) لان المضارع المثبت اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكى والباء فى قوله (بحذف) متعلق بقوله ان تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون الخبر) هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد فى الحكم وزيد قام يفيد التقوى بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان الخبر حينئذ فعل والفعل لابد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله ويحذف فعله يوجب (حذف احد (جزئيها) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمولى معمولها معطوف على معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها (والتقليل فى الحذف اولى) لان الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو فى قوله (و) (كذا) للمصنف جيئت لعطف مثال على مثال لان الحذف هناك بقرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا بقرينة كونه جوابا لسؤال مقدر وليست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل

بقوة التأنيث وضعف العجمة ليس بصحيح لان هذا دليل من لا يعتبر تحرك الاوسط فى العجمة ويعتبره فى التأنيث وقد الغاه المصنف فى الايضاح ولعله اخذ ذلك من كلام الرضى غافلا عن كونه مبناه تأييد قول اكثر النحاة فانه لم يرض بما اختاره المصنف ولا بما ذهب اليه صاحب الكشاف (قوله) ممتنعة عن الصرف الاستد اورد على الحصر شبث وعزير (قوله ويؤيد مايقال قيل يحتمل ان يكون من تتمة ماقيل وان يكون من كلام الشارح ثم قيل الاولى والعرب اسماعيل واولاده وكلاهما ليس كما ينبغى اما الاول فلان المأخذ كلام الهندى وهو هكذا او قيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ومنهم من يقول ان العرب من ولد اسماعيل الى آخره على ان العارف باساليب الكلام لا يجوز كونه من تتمة القول جدا اذ لم يقع فيه مايشعر بالاختلاف حتى يكون ذكر المؤيد من جملته مع ان المناسب حينئذ ان يقول ويدء بما يقال والثانى ان القائل يكون العرب من ولد اسماعيل لا يقول بان اسماعيل منهم ولا يريد اختصاصهم باولاده ايضا بل يقول اولهم ولده يعنى من كان قبل ذلك

جوازا) اى حذفا جائزا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف حذفا جائزا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجار فى قوله (فى نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجار فى قوله (فى مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى فى قوله الكائن فى مرثية بالتخفيف على وزن محمدة مصدر من رثى يرثى رمى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية برمرده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) يرثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان لنشهل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ليبك) على وزن ليرم وقوله على فى قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر محل اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء اوالكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جوازا وقوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من بكى يبكى والباء فى قوله (من يبكيه) اى يبكى عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكى ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليبك يزيد) الكائن وكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (مما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكى المذكور لا المقدر واللام فى قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذوالحال وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع والى اعتماده على الموصول المقدر والى حذف المضاف فى قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس فى معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام فى قوله (لانه) تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن سؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجيعا والثانى سخيا (* ومختبط) عطف على قوله ضارع (مما تطيح الطوائح *) (والمختبط) بالخاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائح) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو عاشب وايفع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقوم وقيل طاح يطيح وهو

فليس بمرضى لان من عداهم ليس منهم فان هذا بديهى البطلان هذا ولا يخفى انه كان الانسب ان لا يتعرض لبيان هذا الاختلاف وتأييد البعض لان هو داخل كلا الوجهين فى كلا القولين واجب الانصراف ثم يتم البيان على مذهب صاحب الكشاف لكنا ما عثرنا على الثقات احدا اليه ولا يساعد المقام البناء عليه الا يرى ان مبنى ذلك وجوب الانصراف فى هذه الاسماء جزما ونوح ولوط ليسا كذلك عنده كما عرفت (قوله وهو قائم مقام سببين الانسب القائم اوترك هذا التركيب فانه قد علم فيما مر (قوله اى شرط قيامه مقام سببين وانما عدل عن اعتبارا لمرجع التأثير لظهور ان كل واحد منها يشترك فى وصف التأثير فيه لا تم المقصود اعنى امتناع الاسم بهذه الجمعية من غير انضمام سبب آخر فوجب ان يكون المرجع ذلك ولا بعد فيه لسبق التصريح بقيامه مقام سببين ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان الاظهر شرط تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم (قوله وهى الصيغة التى كان اولها الى آخره قيل ولم يقل وهى ما اشار اليه بالمثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره

واوی حال كون الطوائح جمع مطيحة واقعا (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقح جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق به) قوله (مختبط) وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله ومايتوسل به اليه (وما) فى قوله مما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كما يبكيه ضارع (من يسأل بغير وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله (المهلكات ماله) وقوله (ومايتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنائع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قاله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار فى قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للعطف (الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه) (وجوبا) (اى حذفا واجبا) يدل على ان قوله ووجوبا معطوف على قوله جواز لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ماسيأتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احد من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اكر يكى از كافران پناه طلبد از تو پس پناه ده تو ويرا تا كه بشنود وى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الرافع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكون فيه ابهام والغرض منه اى من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوف اذا سمعت المبهم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا توكيد له ليس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكون فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسدا وغير مفسد فالاول مثل قوله ❊ ولا فضل فيها للشجاعة والندى ❊ وصبر الفتى لولا لقاء شعوب ❊ والثانى قوله ❊ واعلم علم اليوم والامس قبله ❊ ولكنى عن علم ما فى غد عمى ❊ وان لم يكن الزائد معينا فانه يكون تطويلا كقول الشاعر ❊ وقددت الاديم لراهشية والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف الكائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام لم يتولد من الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوى او الاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان

جعافير وجواهير ولكن يرد عليه صحارى فينبغى ان يقيد الحرفان بان يكون اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا ثم قيل وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحارى فى التعريف لانه لا يلزم من دخوله الامنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث وفيه ان المراد تفسير الصيغة وتعيينها على وجه يتميز عما عداها وهذا لا يحصل بذلك والا لجاز اقامة المثال مقام المعرف على انهما مثالان للصيغة والوزن والامتياز فيه بين مساجد وجعافر حتى يتوهم عدم الشمول وصحارى بزيادة هذا القيد لا تخرج عن التعريف لكون ما بعد الالف مكسورا تحقيقا عند البعض وتقديرا عند الاخرين كما صرح به الجوهرى وغيره فامتناع صحارى ليس لالف التأنيث بل لكونه على صيغة منتهى الجموع كيف وبعض العرب قد يحذف الياء الثانية منه المنقلبة اليها الف التأنيث مع اتفاقهم فى كونه غير منصرف (قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع من اضافته المصدر الى الفاعل واللام للعهد اذ المعنى صيغة ينتهى بها جمع التكثير بمعنى ان تلك الصيغة من حيث انها هى غير قابلة للتكثير لان هذا الجمع منتهى جموع

(يجوز الجمع بينه) اى المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لما كان ابهامه فى المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاز الجمع بينهما سواء كان الابهام فى المفرد (كقولك جاءنى رجل اى زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بنى آدم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم مَن اطلق اى فرد اريد منه فاحتيج الى بيان ما هو المراد منه فقيل اى زيدا وفى الجملة مثل قطع رزقه اى مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته او بمسافرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ما هو المراد ايضا ففسره بان يقال اى مات او انتقل (فتقدير الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها) اى فى الاية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهى كلمة الشرط وعلى التعيين وهى استجارك الثانى (وجوبا) اى حذفا واجبا (وهو) اى الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثانى) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) اى حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) فى اداء مؤداه (مغن عنه) لافادته ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثانى قوله (ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قبيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف وجعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من فى قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك فتكون الاية من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز (ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضى ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعنى ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود فى الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بد له من الفعل) ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع فى ان يبين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد يحذفان) (اى الفعل والفاعل) لا الفعل وحده كما سبق او الفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا) حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكدها به يعنى يحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين فى الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف فى الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا واشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل

مفرده كما توهم حتى قيل ان المراد بالجموع ما فوق الواحد (قوله كما يجمع ايامن يعنى كما يجوز ان يجمع هذا على ذلك وان لم يكن قياسا مطردا فما قيل من ان الاولى كما جمع ليس كما ينبغى لان ايامنين ليس ثابتا السماع وان كان الصواحبات كذلك (قوله او المراد بها تاء التأنيث قيل فيه لطافة ثم قيل وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون معه هاء لو تاء لان المراد ان لا يكون معه هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل ولا يحتمل ان يراد بالمجرور الا الضمير الراجع فلا يتصور فيه العطف المعتبر بصحة ارادة امرين لفظة الهاء والراجع اليها ثم ان اطلاق السلب لا يتصور لزوم المحذور كيف ولو جاز ذلك لما احتيج الى التقييد كذلك (قوله جمع فارهة لا فاره لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على فواعل قال قدس سره فى الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ولا يقال للفرس فاره بل جواد وهكذا فى الصحاح وقيل الانسب بجعله جمع فارهة على ما فى القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة

اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوبا لم يثبت الا اذا سد شئ مسده والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بقوله يحذفان فى مثل (نعم) حال كونه (جوابا) (لمن قال اقام زيد) (اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية) وهى قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم (وذكر نعم فى مقامها) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ماسبقها من الجملتين الفعلية والاسمية (وهذا الحذف) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما (جائز) والجار فى قول (بقرينة السؤال) متعلق بالحذف (لا واجب لعدم قيام) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (ما) اى شئ او الشئ الذى (يؤدى مؤداه) اى مؤدى المحذوف (فى مقامه) اى مقام المحذوف (كالمفسر) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويغنى عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كما سبق والفاء فى قوله (فيلزم) تفريع لقوله لعدم قيام مايؤدى الخ يعنى حتى يلزم (فى الكلام) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم (استدراك) بسبب ذكر المحذوف لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كما لزم فى الاية (وانما قدرا الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام (ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله (ليكون) علة للتقدير (الجواب مطابقا للسؤال) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله اقام زيد ومطابقه الجواب السؤال امر مهم عندهم (فى كونه) اى الجواب (جملة فعلية) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لم نحن فيه لانافى صدد حذف الفعل والفاعل معالا فى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا من حذف الفعل والفاعل تأمل اوردا لتنازع فى بحث المرفوعات وان كان يجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بالمتعدى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى المرفوعات فقال (واذا تنازع الفعلان) شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع وارادة السبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد يحتمل ان يكون

او الشديدة الاكل ولا يخفى انه من قبيل التحكم (قوله وانما اشترط كونها بغير هاء قيل وههنا نكته جليلة يجب ان ينبه عليها وهو انه قال المصنف هنا بغير هاء اى بلا هاء وفى وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل فى ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجئ يعملة وجوارب فى جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجئ جواربة وانت خبير بان هذا الفرق لا يليق ذكره فضلا عن كونه نكتة كيف وقوله بلا هاء لا يصح ان يراد به الاعدمها بالفعل سواء كان اللفظ قابلا لها ام لا بخلاف غير قابل للتأ فانه صريح فى وجوب صرف يعمل لمجئ يعملة وهذا هو المقصود اولا وآخرا وبيان المقصود بلفظ صريح لايعد نكتة (قوله فيدخل فى قوة الجمعية فتور بمشابهتها لهما لفظا ومعنى ولذا كان اجراؤها مجراها اجدر (قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى قيل فيه تعريض لمن قال ينبغى ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج نحو مدائنى ولمن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومى وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله

جزاءله ولا قوله فيختار ايضا (بل العاملان) من باب عطف العام على الخاص ايذانا لعموم التنازع فى كل عامل من فعل اوشبهه ولكن ينبغى ان يختص العاملان بغير المصدرين فانه لايجرى فيهما لانه لايقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذا لايضمر فى المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر (اذا التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا) كاسم الفاعل (نحو زيد معط ومكرم عمراً او) الصفة المشبهة نحو (بكر كريم وشريف ابوه) واسم المفعول نحو زيد منصور ومغفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشى وهاشمى اخوه (واقتصر على الفعل) حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجرى فيهما ايضا (لاصالته فى العمل) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياساله عليه والاكتفاء والقياس كثير فى عرفهم (وانما قال الفعلان) ولم يقل افعال (مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين) مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك (اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان) ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل (ظاهرا) (اى اسما ظاهرا) لان الظاهر صفة تقتضى موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان لمحله اى اذا تنازع الفعلان فى اسم ظاهر يعنى اذا كان تنازعهما فيه (واقعا) (بعدهما) لان بعدهما ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لايجرى الا فيما وقع (اى بعد الفعلين اذا المتقدم عليهما) سواء كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت اوضميرا نحو اياك ضربت واكرمت (اوالمتوسط بينهما (كذلك (معمول للفعل الاول) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما لاحاجة اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا اومجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت (اذ هو يستحقه قبل) وجود (الثانى) اى اذ الاول يستحق لان يكون عاملا فيه قبل وجود الثانى فلايكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثانى قبل وجوده لايمكن ان يتنازع وبعد وجوده ايضا لايمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده (فلايكون فيه) اى فى المتقدم اوالمتوسط للفعل الثانى (مجال للتنازع) كما عرفت (ومعنى تنازعهما) اى الفعلين (فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه) اى الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله (ويصح) عطف على قوله يتوجهان (ان يكون هو) اى الاسم الظاهر (مع وقوعه فى ذلك الموضع الذى كان بعد الفعلين (معمولا) خبر ان يكون واللام فى (الكل واحد) متعلق بالمعمول (منهما على) سبيل (البدل) لا لهما جميعا لان المعمول الواحد لايكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول صحة كونه معمولا لكل منهما على سبيل البدل (فح) اى حين كون معنى التنازع هذين الامرين (لايتصور تنازعهما فى الضمير المتصل) سواء اتصل بالفعل

ولاحاجة الى انه لاالشبهة بجى ولاالجواب وليس بذلك والله اعلم بالصواب فان فرازنة ومداثنى بجميعها خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازن ومداثن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما دخل عليه باء النسبة اوتاء التأنيث حكم يجرى على حرف النسبة والتأنيث لشدة الامتزاج وصيرورتها كلمة واحدة كما علم سابقا ومداثن جمع فى الحال وفى الاصل ولواعتبر جمعية لكان مداثنى غير منصرف لان الاعراب الذى يظهر فى باء النسبة اعراب مداثن ولايخفى ان هذا باطل من وجوه اما اولا فلان التعريف المذكور فى الشرح ليس من كلام المصنف والشارح لم يرد به تفسير منتهى الجموع مطلقا بل القائم مقام سببين الحاصل بعد اشتراط انتفاء الهاء بدليل قوله فيما بعد فعلم ان صيغة منتهى الجموع على ضربين فكيف يصح القول بان المقصود بالشرط اخراج فرازن ومداثن فيهما من الحكم واما ما فخارجان من الصيغة وان لم يذكر هذا القيد واما ثانيا فلان تعميم حكم هذا القيد اليهما جميعا لايمكن الا بان يراد بالهاء

الاول اوالفعل الثانى (لان) الضمير(المتصل الواقع بعدهما)مرفوعا كان اومنصوبا (يكون متصلا بالفعل الثانى)لاغير (وهو)اى الضمير المتصل بالفعل الثانى حال كونه مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثانى لايجوزان يكون معمولا للفعل الاول كمالايخفى) لان المتصل يجب اتصاله بعامله اوبما هوكجزئه ولايتصل بعامل آخر لماسبق ولان المتصل بعامل لايمكن ان يتصل بعامل آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما) اى بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحوما ضرب و)ما(اكرم الا انافغيه)الفاء جواب والضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لايمكن قطعه)اى قطع التنازع يعنى اجزاؤه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو طريق القطع عندهم) اى النحاة (وهو) اى طريق القطع) اضمار الفاعل) اذا اقتضاه (فى) الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثانى لقربه ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال عليه على ماسيجئ وقوله (وفى) الفعل (الثانى) معطوف على قوله فى الاول باعادة الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذاقال الشارح(عندالكوفيين)لانهم اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ماسيجئ ايضا وقوله (لانه)تعليل لقوله لايمكن قطعه الخ(لايمكن اضماره)اى الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع الالانه حرف لايصح اضماره)لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا)يمكن اضماره ايضا(بدونه)بدون الا (لفساد المعنى لانه)اى الاضمار بدون الا (يفيد نفى الفعل عن الفاعل)اى الفعل الاول عند البصرية والفعل الثانى عند الكوفية (والمقصود)اى مقصود المتكلم وغرضه(اثباته)اى اثبات الفعل الاول اوالثانى(له) اى للضمير المنفصل الذى هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الا مناف له (ومراد المصنف بالتنازع ههنا)اى فى هذا الباب (ما) اى تنازع(يكون طريق قطعه)اى طريق اجرائه (اضمار الفاعل)فى الفعل الاول والثانى (فلهذا)اى لكون مراد المصنف به ههنا مايكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اى التنازع (بالاسم الظاهر) حيث قال اسماظاهرا قوله (واما)تفصيل للمذاهب الثلاثة التى هى مذهب الكسائى والفراء وغيرهما(التنازع الواقع فى الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء فى(فعلى) جواب اماوالجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان حذف الفاعل لايجوز الاعنده و(مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما)التنازع المذكور سابقا (على مذهب الفراء) كماسبق بيانه(فيعملان)اى الفعلان (معا)اى حال كونهما مصاحبين فى العمل يعنى يعمل كلاهما فيه اذروى عنه تشريك الرافعين على ماسيجئ (واما على مذهب غيرهما)اى غير الكسائى والفراء (فلايمكن قطعه لان طريق القطع عند هم الاضمار)فقط(وهو)اى الاضمار(ممتنع لماعرفت) آنفا وانماقلنا فى الموضعين

مالفرق بين الواحد والجنس وهذا مع مافيه من التكلف ليس بمستقيم لعدم اجتماعه مع ماحكاه قدس سره من القيد المحتاج اليه فى الهاء وثالثها ان فرازنة اماجمع فرزين اوفرزان كماقاله الشارح ولا يخفى ان شيئا منهما لايجمع على مساجد فلا يصح اعتباره مجردا عن التاء(قوله واما فرازنة للاستيناف وتجويز التفصيل بزعم ان مساجد ومصابيح عديلان له فيصل التعدد كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما فرازنة فنصرف ناش من الغفول عن كاف المثل (قوله فنصرف لم يقل فمنصرفة اذالمراد اللفظ فانه علم والتنوين لمشاكلة مسماه هكذاقال الهندى وقيل نبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذااريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى معناه لئلا يكون فى احضاره اختلاله ثم قيل ومنهم من غفل وقال لك ان لاتنون فرازنة هذا ولايخفى مافيه(قوله هذا جواب عن سؤال مقدر قيل شاع هذاالبيان فى الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن تقدير السؤال لوكان ناشيا عماسبق وليس كذلك فالاولى انه الرد على من قال بخلاف ذلك

انكان مرفوعا فقيدناه بقولنا مرفوعا لان الضمير انكان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب وما اكرم الا اياك جازان يجرى فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثانى على مذهب البصريين حذفت المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لايجوز حذفه الا عند الكسائى (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق او ما يأتى او جزائية ان كانت الجملة جزائية او اعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ (اى تنازع الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الاية كما سبق والجار فى قوله (فى الفاعلية) مع متعلقة خبر يكون وانما قال فى الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل فى الفاعل مع انه احصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقى والحكمى مثل ما لم يسم فاعله والجار فى قوله (بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اى الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر) الواقع بعدهما مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفاعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل متروك اى اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربنى واكرمنى زيد) وزيد شريف وظريف ابوه (و) (قد يكون تنازعهما) اى الفعلين (فى المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله وفى المفعولية معطوف على قوله فى الفاعلية وانما قال فى المفعولية ولم يقل فى المفعول ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التى تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقدمر تعلق الباء فى قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مفعولا له) اى لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اى فى اقتضائهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكرا (و) (قد يكون تنازعهما) (فى الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اى كون التنازع فيهما جميعا (يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما فى الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد منهما واما ان يكون فى اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضى احدهما ان يكون ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما) اى من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدهما (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر مفعولا لكل منهما (فيكونان) اى الفعلان (متفقين فى ذلك الاقتضاء) اى اقتضا كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا) اى هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين)

في القاموس خضاجر اسم للضبع معرفة لاينصرف لانه اسم لواحد على هيئة الجمع او انه للتنبيه على هذا الوزن لايكون غير منصرف الا الجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية ولا يخفى ان ورود خضاجر على ما سبق وكونه ناشئا منه ظاهر قال فى الشرح وجه وروده اسم للضبع مفرد فكيف امتنع من الصرف وهو مفرد ولايجوز ان يقال لانه صيغة منتهى الجموع لان ذلك شرط الجمع المانع ولا يؤخذ الشرط على انفراده سببا فلابد من تحقق الجمعية التى هى سبب والشرط جميعا وقال فى الايضاح شارحا لقوله وحضاجر فى التقدير جمع يرد اعتراضا على قوله وان يكون جمعا ليس على موازنته واحد من وجهين فاجاب فيهما بجواب واحد هذا فلو سلم سداد ما اتى به من الوجهين كان من قبيل شرح الكلام بما لا يرتضيه صاحبه (قوله يطلق على الواحد والكثير قيل هذا يوهم والواحد تنافيان وليس ان بين اطلاقه على الكثير كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على

(لان)

لان القسم فی کل قسمة مقید بالوحدة فکانه قال التنازع من حیث انه قسم واحد یکون فی الفاعلیة ومن حیث انه قسم واحد آخر یکون فی المفعولیة وهذا لیس قسما واحداً آخر حتی یکون قسما ثالثا بل اجتمع فیه القسمان الاولان وما اجتمع فیه القسمان لا یکون قسما آخر وفی قوله لیس هذا قسما ثالثا الی آخره رد علی الرضی حیث قال اعلم ان التنازع علی ضربین اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان یتفقا فی الفاعلیة وان یتفقا فی المفعولیة وان یتفقا فی الفاعلیة والمفعولیة معا یعلم وجهه بالتأمل فی عبارة الشارح (وثانیهما) ای ثانی الوجهین (ان یقتضی احد الفعلین) المتنازعین (فاعلیة اسم ظاهر) واقع بعدهما (والاخر مفعولیة ذلک الاسم الظاهر) حال کونه ملابسا (بعینه) ای بعین الاول لا بغیره یعنی ان یکون الاسم الظاهر المتنازع فیه واحدا ویقتضی احدهما ان یکون فاعلا له والآخر مفعولا له سواء کان المقتضی للفاعل الفعل الاول او الثانی (ولا شک فی اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الی الفاعل وهو قوله (الفعلین) لان المقتضی لیس الا الفعلین (فی هذه الصورة) المذکورة آنفا لیس علینا ان نعیدها (وهذا) ای اختلاف اقتضاء الفعلین (هو القسم الثالث) لا غیر (المقابل للقسمین الاولین) لان فی القسم الاول الاقتضاء فی الفاعلیة فقط وفی القسم الثانی فی المفعولیة لا غیر فیکونان متفقین فیه ای فی الاقتضاء وفی هذا القسم اختلف الاقتضاء کما عرفت فیکون مقابلا لهما واذا کان الامر کذلک (فقوله) (مختلفین) (لتخصیص هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا علی مقصور لان الارادة مقصورة علی الصورة لا العکس علی منوال قولک ونخصک بالعبادة والمعنی تخصیص الارادة بهذه الصورة تمتاز من بین الصور قوله (یعنی) الخ تفسیر لمآل المعنی (قد یکون تنازع الفعلین) واقعا فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفعلین یشیر الی ان قوله (مختلفین) حال من المضاف الیه وهو جائز اذا حذف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه ولم یختل المعنی وههنا کذلک تقدیر وقد یکون الفعلان متنازعین فی الفاعلیة والمفعولیة فیکون مثل قوله تعالی واتبع ملة ابراهیم حنیفا حیث یجوز ان یقال واتبع ابراهیم حنیفا (فی الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفین ونبه ایضا علی ثلاثة اشیاء حالیة مختلفین وذی الحال والعامل وهو معنی الفعل المستفاد من الضمیر الراجع الی المصدر والحال یجوز ان یکون عامله معنویا مستنبطا من فحوی الکلام علی ما یجئ (وذلک) ای تخصیص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمین الاولین تدبر تدرک (لا یتصور) ای لا یتعلق او لا یحصل عند العقل لان التصور حصول صورة الشئ فی العقل فی وقت من الاوقات (الا اذا کان) ای الا وقت کون (الاسم الظاهر المتنازع فیه) یعنی الواقع بعدهما (واحدا) لانه اذا کان ذلک الاسم اثنین لم یکن من هذا القسم الثالث اذ یمکن ان یجعل من القسم الجامع للقسمین الاولین (واعلم

سبیل البدل ویوهم ان المنافی الجمعیة اطلاقه علی الواحد دون الکثیر مع ان الاطلاق علی الکثیر ایضا ینافیها فالاولی ترک الکثیر ولا یخفی ان مراد الشارح قدس سره تفسیر علم الجنس وایضاحه فلا یصح الا کتفاء بالواحد وامرا لانها عن العجائب الاوهام فتدبر (قوله لا للجمعیة الحالیة بل للجمعیة الاصلیة نبه علی ما یوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع والعلمیة وان کانت منافیه للجمعیة کالمنافاة للوصفیة لکنه لا مانع من منع اعتبارها فی حال العلمیة لان الممتنع اعتبار المتضادین فی حکم واحد لا اعتبار ضد مع وجود هکذا قیل والاحسن انه اراد بیان المراد بقوله لانه منقول عن الجمع فان هذا المعنی حاصل فی ضمن تلک العبارة لا محالة وما ذکر فی الجمعیة مع العلمیة قاصر فی الافادة بل التحقیق ان الجمعیة بحسب المنافات وعدمها کان لو صفیة من غیر فرق فکما اعتبارها معها لا یجوز اعتبارها معها ولذا تکلم المصنف بعدم الجمعیة الحالیة کانه حکم فیما بعد بمنافاة الوصفیة العلمیة والتفصیل ان الوصفیة المقابلة للاسمیة فی قولهم

يوردمثالا للقسم الثالث) كما اورد للقسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولاحالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوه كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى اولا والاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والاول فاعلا (مثل ضربنى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل ضربت وضربنى زيد واكرمت واكرمنى زيد وهذا اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل (ضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا) اوعلى العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا والاول مفعولا مثل اكرمت وضربنى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فى المجموع ثمانية اقسام ولانقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (اوغير ذلك) المذكور (مما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (النحاة) جمع ناحى اصله نحوة على وزن فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ضم اولها يعنى النون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة اونقول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب بيختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا النحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذه اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستند به دون الابعد وايضا لو اعمل الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبى من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقى منه بقية وكلاهما خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اصيل فى العمل ولا مانع منه وان كان ابعد (و) (يختار النحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه وللاحتراز عن

اسم الجنس اما اسم غير صفة واما صفة معناها كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يجامع العلمية ثم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه تظهر الفرعية فى الاسم وقس على ماذكرنا حال الجمعية وماذكره الشيخ الرضى من انهما ليستا بمتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا كما ينبغى لان مقتضى الجمعية فى كرام صحة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجامع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ماهما عليه من الاطلاق لا يجامعان العلمية واما ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالهما فى العلمية فكلا وبما سبق من التفصيل تبين قصور الشارح الرضى حيث اعترض على المصنف فى هذا المقام لمنعه الجمع

(الاضمار)

الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان اعملت) بتاء الخطاب الفاء جزائية اوتفسيرية شروع فى بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثانى) حال كون هذا الاعمال كائنا (كما) اى مثل ماوهى زائدة (هو) اى اعمال الفعل الثانى (مذهب البصريين وبدأ به) اى ببيان مذهبهم (لانه المذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب فى مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا للف (اضمرت) بتاء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (فى) (الفعل) (الاول) (اذا اقتضى الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة) فى باب التنازع لامطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة ملابسا (بشرط التفسير اى بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذى فى الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كأنه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعنى اذا اظهر الاسم المظهر فى الفعل الاول يلزم تكراره وهو فى العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اى حذف العمدة من غير اقامة شئ مقامه حال كون الفاعل المفرغ فى الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد بهذا ان اللام فى قوله الظاهر للعهد الخارجى فى قوله ظاهر (اى على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر فى الفعل الاول الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا) منصوب على التميز من النسبة الاضافية واللام فى قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة فى هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع فى هذه الامور) لان الراجع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لايجوز ان يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل فى الفعل الاول اى حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغا منه (لانه) اى الحال والشان (لايجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف فى باب التنازع اولا فى وقت من الاوقات (الا اذا سد) الا وقت سد (شئ مسده) اى الا اذا قام شئ مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائى) اى خالف الكسائى خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائى لاغير (فانه) اى الكسائى (لايضمر الفاعل) فى الفعل الاول يعنى لايجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اى الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر واضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار

بين الوصفية والعلمية وصوب جواز اجتماعهما فان مدار كلامه المعنى الثانى ومدار كلامه المعنى الاول ولما كان ظهور الفرعية بالاول لم يبق وجه للحمل على الثانى فتأمل (قوله لان الضبع هى انثى الضبعان نقل عنه قدس سره الضبع هى الانثى والضبعان هو المذكر والجمع ضباعين كسرحان وسراحين ولعله من قبيل الفرعية لان الاعتراف بكونها الانثى ينافيه المنع الآتى (قوله علمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا قيل ان الشارح ارتكب مؤنة رفع ماسوى الجمعية وعنه غنى اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لاتأثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستمد والجمعية والتأنيث غير مستمدين وغير مستمد وان قيل يغلب المستمد وان كثر وهذا ليس بصواب كيف والسائل قد حكم بمنعه لغير الجمع فاحتيج الى دفعه ولا يخفى انه لايندفع بما اتى به لان مبناه الترجيح فلا يصح اعتباره الا اذا كانت الجمعية متحققة فى الحال فانها اذا لم توجد كذلك يظهر رجحان ماهو الموجود (قوله والتأنيث غير مسلم قيل الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث فى حضاجر

كلاهما خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدته بين البصريين والكسائى لابين البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر تثنية (فى نحو ضربانى واكرمنى الزيدان) باضمار الفاعل فى الاول (عند البصريين وضربنى واكرمنى الزيدان) بحذفه (عند الكسائى) او جمعا مثل ضربونى واكرمنى الزيدون عندهم وضربنى واكرمنى الزيدون عنده او مفرد او مؤنثا مثل ضربتنى واكرمتنى هند عندهم وضربنى واكرمتنى هند عنده (وجاز) الواو للابتداء او ردهذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (اى اعمال الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر ههنا جار لفاعله وناصب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء (لايجوز) من التجويز لا من الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجار فى قوله (على تقدير اعماله) اى الثانى مع متعلقه المحذوف فى محل النصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر) او من قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل) معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع كما عرفت (كما هو مذهب الكسائى بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لايجوز تقديره فانه يجب (عنده) اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديرا لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه مفعول (اضمرته) لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلة فى الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (او اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربته زيد برفع زيد (تقول ضربنى واكرمانى الزيدان وضربنى واكرمت الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان) او ضربونى واكرمونى الزيدون (ولا يلزم حينئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف او الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب

(البصريين)

والافوجود التأنيث لايضر بعد ان العلمية لاتؤثر او تكثير الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب ولايخفى ان مع ضرر وجوده مبنى على الغفول عن السؤال فان مبناء اثبات التأثير له والعلمية جميعا فاللازم رفعه بتمامه حتى يتم المقصود وهو استقلال الجمع فى المنع وبهذا تبين سقوط الوجه الثانى ايضا (قوله لئلا يتوهم ان الجمعية قيل بل لانه لاشرط له حتى لايشرط به ولايخفى فساده لان صيغة منتهى الجموع شرط له كما صرح به فيقول لم يقل الجمع شرطه ان يكون جمعا فى الاصل وعلى صيغة منتهى الجموع كما قال فى الوصف شرطه ان يكون وصفا فى الاصل لئلا يتوهم كذلك وكأن القائل زهل عن كلام المصنف اولم يردفهم قول الشارح ولاعزوفيه فان هذا من دأبه تجاوز الله تعالى عن سيئاته (قوله تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد قيل قد اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح وانت خبير بان مبناه وكذا وجه النظر ضلالة المار ذكره من ان حضاجر ليس جوابا عن سؤال مقدر

البصريين ولاحذف الفاعل من غير اقامة شئ مقامه كماهو مذهب الكسائى بل اللازم حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة اوحذف المفعول وكلاهما جائزان فلامحذور (وقيل روى عنه) اى عن الفراء (تشريك الرافعين) اى جعل الفعلين الرافعين شريكين فى رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدهما (اواضماره) عطف على التشريك اى اضمار فاعل الفعل الاول يعنى ايراده ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اى بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثانى ان اعملته يعنى ايراده بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كما) هو (فى صورة تاخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر كائن كما فى الخ يعنى كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثانى يقتضى مفعولا كذلك ههنا يؤخر الفاعل (تقول ضربنى واكرمنى زيد هو) هذا مثال للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربنى واكرمت زيدا هو) هذا مثال لتاخير الناصب (ورواية المتن) وهى قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اى عن الفراء (وحذفت المفعول) فى الفعل الاول يعنى اذا اعملت الفعل الثانى وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائى بخلاف الفاعل (تحرز) مفعول له للحذف (عن التكرار) اى تكرار الاسم الظاهر حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لو اضمر) وذا غير جائز (ان استغنى عنه) مبنى للمفعول شرط وجزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت الخ اوهو جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت واكرمنى زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمنى زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه اشار شارح بقوله (اى وان لم يستغن) مبنى للمفعول و(عنه) نائبه بل لزم ذكره لكونه احد مفعولى باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد (اظهرت) بتاء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط (اى المفعول) فى الفعل الاول (نحو حسبنى) بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثانى (وحسبت بتاء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا فى المنطلق الآخر واعمل الفعل الثانى فيه واظهر المفعول الثانى للفعل الاول وهو المنطلق الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت) لئلا يلزم خلاف وضعها لان وضعها يعرف الشئ بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون الصفة فى حذف الثانى وان يعرف الصفة بدون الموصوف فى حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضمر ايضا لانه (لا يجوز

قال تقدير السؤال انما يحسن اذا كان ناشئا عما سبق وحضاجر ليس كذلك وقد مر ايضا ان الحق بيد الشارح وانه كذلك والعجب من القائل حيث زعم ان مراد الشارح ما ادعاه ولم يتفطن لان كلامه صريح فى خلافه موافق لما ذكره المصنف فى الشرح من ان سراويل فى الاعتراض على هذا الباب انما اشكل من حضاجر ولذلك اضطرب فيه وبه ظهر فساد الوجهين المبنيين على استحقاق تقديم حضاجر لكونه غير منصرف لا محالة ولانه جمع فى الاصل من غير تكلف فان سراويل اذا كان وروده من حضاجر بتعيين المصنف لا يبقى احتمال تقدمه عليه قوله فى موارد الاستعمال نبه بذلك على انه لم يرد بقوله وهو الاكثر مذاهب النحاة كما صرح به الهندى ودل عليه الشارح الرضى اذ السياق واللحاق مما يأباه مع كون التقدير خلاف الظاهر فما قيل المراد انما هو الاكثرية بحسب الاستعمال لكنه يتفهم من صريح اللفظ فلا حاجة فى افادته الى ذلك التقدير ليس كما ينبغى لما عرفت من انه ليس لاتمام الكلام

اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر) لفظا ورتبة (فى الفضلة وهو غير جائز لما مر غير مرة ولما بين ماهو مختار البصريين من اعمال الفعل الثانى وادرج فيه خلاف الكسائى فى اعتبار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ماهو مختار الكوفيين من اعمال الفعل الاول فقال (وان اعملت) (الفعل) (الاول) فى الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كون الاعمال كائنا (كما هو) مذهب (مختار الكوفيون)(اضمرت الفاعل فى)(الفعل) (الثانى) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيده ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق وحوالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها (لو اقتضاه) يعنى لو اقتضى الفعل الثانى الفاعل (نحو ضربنى واكرمنى زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله (اذا جعلت) بتاء الخطاب شرط (زيدا فاعل ضربنى) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربنى او غيره (واضمرت فى اكرمنى) يعنى فى الفعل الثانى (ضميرا راجعا الى زيد) اى الى الاسم الظاهر (لتقدمه رتبة فلا محذور فيه) اى فى هذا العمل جواب الشرط (حينئذ) اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى راجعا اليه قوله (لاحذف الفاعل) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له (ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع (و)(اضمرت) (المفعول) يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل (فى الفعل الثانى) متعلق بقوله اضمرت المقدر (لو اقتضاه) اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول (على) (المذهب) (المختار) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكسرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر (ولم تحذفه) اى المفعول من الفعل الثانى (وان جاز حذفه) فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا (لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير للمذكور) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم (ويكون الضمير) اى مفعول الفعل الثانى (حينئذ) اى حين كونه ضميرا (راجع الى اللفظ متقدم رتبة) وان تأخر لفظا لتعليق الاسم الظاهر

(بالفعل)

بل للتنبيه على ماهو المرام ولا وجه لمنع الحاجة اليه كيف وقد ذهب الى خلافه مثل هذين الفحلين

قوله فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية فيه نظر لا لما قيل يلزم على هذا ان يكون سبب منع الصرف كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون فى الوجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذى هو على صيغة منتهى الجموع فيلزم ان تحد الشرط والمشروط فى الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى الجموع لان المراد وهو الاول لا بعد فيه لظهور ان جميع اوزان المجموع متساوية الاقدام فى صحة اطلاق الجمع عليها واختصاص هذا الجمع بالمنع انما يعرف بذلك الشرط فكما يخرج سائر الاوزان به عند عدم التعميم كذلك يخرج به عنده اذ لا فرق بين الامرين الا بتفاوت الاوزان قلة وكثرة بل لان كون المفرد الموازن له فى حكمه انما يثبت بعد منع الصرف بالحمل عليه لا قبله كما لا يخفى على المتأمل الخبير ولذا حكم المصنف بلزوم زيادة امر فى الجمع

بالفعل الاول فهو متقدم على مايضمر فى الفعل الثانى فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة وذلك جائز مثاله كائن (كما تقول ضربنى واكرمته زيد) برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله (الا ان يمنع مانع) مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اى اضمرت على المذهب المختار وحذفته على غيره فى وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع (من الاضمار) اى اضمار مفعول الفعل الثانى (كما هو القول المختار ومن الحذف) اى حذفه (كما هو القول الغير المختار) اذا كان الامر كذلك مانع من الاضمار او الحذف (فتظهر) (المفعول) اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار والحذف والاظهار (فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار) لان المقصود من التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلاثة الحذف ثم الاضمار واذا امتنعا فلاسبيل الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو اظهار مفعول الفعل الثانى (نحو حسبنى) فعل ومفعول (وحسبتهما) فعل وفاعل ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله (منطلقين الزيدان) فاعل للفعل الاول (منطلقا) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه (حيث اعمل) فيه (حسبنى فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر) مبنى للمفعول (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المثنى (فى حسبتهما) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا والاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز (واظهر) مبنى للمفعول (المفعول الثانى) يعنى اورد مظهر (وهو) اى المفعول الثانى قوله (منطلقين) واللام فى قوله (للمانع) تعليل للاظهار يعنى لمانع من الحذف والاضمار (وهو) اى المانع (انه) اى الحال والشان (لو اضمر) المفعول الثانى (مفردا) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال فى حسبتهما اياه (خالف) المفعول الثانى (المفعول الاول) وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى (ولو اضمر) المفعول الثانى (مثنى) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل اذ هما فى الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما (خالف المرجع وهو قوله منطلقا) اى الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما مر فى بيان مااختاره البصريون ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق الى غيره (ولا يخفى انه) اى الحال والشان (لا يتصور التنازع فى هذه الصورة) اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر مقررا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ماسبق انهما بحسب المعنى ان يتوجها الا الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود فى هذه الصورة يعرف بالتأمل فى وقت من الاوقات (الا اذا لاحظت) بتاء الخطاب يعنى الا وقت ملاحظتك (المفعول الثانى اسنادا الا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة

على هذا التقدير حيث قال فى الشرح ويلزم هؤلاء الجمع وما اشبه الجمع وكذلك يقول بعضهم قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمى او جمع سروالة او سروال او سرويل فلامعنى لجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغى ان يجعل منقولا من الجمع كضاجر وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل فى كلامهم بمعنى الجمع كما وجد فى حضاجر فقدر انه كان فى الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن كونه جمعا للمفرد المحقق هكذا قيل وليس بذاك انما المراد البيان على وجه يتكفل بالاجابة عن اعتراض تضمنه كلام المصنف فى الشرح حيث قال وقال قوم هو عربى ولكنه جمع فى التقدير فيجعلون سراويل فى التقدير جمعا لسروالة ثم اطلق اسم جنس على هذه الالة المفردة قال وهو بعيد فى اسماء الاجناس فان النقل لم يثبت الا فى الاعلام (قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع قبل دفع

تثنيته وافراده والا) اى واذالم تلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده (فالظاهر انه لاتنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلااعتبار لها فى التنازع (لان) الفعل (الاول يقتضى مفعولا مفردا) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لماعرفت غير مرة (و) الفعل (الثانى مفعولا مثنى) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجئ لان مفعوله الاول مثنى وهو الضمير المتصل به (فلايتوجهان الى امر واحد) وهو ومع قوعه فى ذلك الموضع لايصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع (فلاتنازع) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لايكون منه فقال (ولما استدل الكوفيون) جواب لماقوله فاجاب عنه الخ (على اولوية) متعلق باستدل (اعمال الفعل الاول) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاولى والمختار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر (بقول امرئ القيس) الباء متعلقة بقوله استدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب وممن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله (❊ ولو ان ماسعى لادنى معيشة ❊ كفانى ولم اطلب قليل من المال ❊) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال (حيث قالوا) اى الكوفيون (قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو) اى الاسم الواحد فى قوله (قليل من المال فاقتضى) الفعل (الاول رفعه) اى رفع الاسم الظاهر (بالفاعلية) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له (و) الفعل (الثانى نصبه) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد (بالمفعولية) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثانى مفعولا (وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول) حيث اورد قليل بالرفع بلاضرورة اذلو اعمل الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولاغيره مع انه لزم منه شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذ العاقل لايختار احد الامرين مع لزوم مكروه له فى ذلك الامر المختار له دون الامر الآخر الالزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر (فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره) لان الفصيح لايختار الا هو الافصح والاقوى فعلم به ان اعمال الفعل الاول هو مختار وقوله (اذلاقائل) تعليل لقوله فلو لم يكن الخ (بتساوى الاعمالين) يعنى اعمال فعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف مايقتضيه الفعل الاول مثل ضربنى واكرمت زيدا فكيف يجوز

لما قيل ان بقى جنس الاشكال لايتم لانه يتجه حينئذ انه وجد مفرد على وزن مصابيح صيغة منتهى الجموع فلايصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف واشارة الى انه على تقدير الصرف لاينتفى جنس الاشكال والمقام لايخلو عن الاشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربى اوهو جمع صرواله تقديرا وليس هذا ولاذاك اما الاول فلان هذا السؤال لايرد على مذهب المصنف حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لايندفع به واما الثانى فلان العبارة تدل على خلافه الاترى الى قوله الى قاعدة الجمع مع انه لاحاصل له جدا بل المراد ماقاله المصنف فى الامال والشرح وغيرهما من ان سراويل اذا صرف تعين عند هؤلاء القائلين بان المانع هو الجمع الذى لانظير له فى الاحادان يكون اعجميا والا لم يصح قولهم لانظير له فى الاحاد لانه اذا لم يكن اعجميا وقد صرف وجب ان يكون مفردو هو على زنة ماقالوا انه لازنة عليه فى الآحاد وهو ليس بثبت فالاشكال على تعريفهم صرف اولم يصرف واما هذا التعريف فلايرد عليه ذلك نقضا

لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (عن طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس * كفانى ولم اطلب قليل من المال * ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف انما استدللتم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدللتم به مخالف لما ادعيتم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) المعنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تعليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناصب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المنافى) صفة للطلب (لكل واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لايكون الا وصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحججت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو فانتفيا بعد دخولها يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والنفى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وهذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد يعنى ان كان منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما بعده لان نفى النفى اثبات نحو لو لم تزرنى لم اكرمك فالزيادة والاكرام كانا قبل دخولها منفيين وبعده صارا مثبتين يعنى قد تزرنى فاكرمك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المنافى شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم تشتمنى لاكرمتك ولكن شتمتنى فلم اكرمك او العكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ما شتمتنى فقد اكرمتك (فعلى هذا) اى على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار فى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى لم اطلب

وانما يذكر لتبين الوجه فى امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجهه ماذكره واذا صرف ولم يوجد المشروط فلذلك قال واذا صرف فلا اشكال وبذلك تبين فساد ماعنونه بالجملة ايضا ثم ان فى المقام بحثا نفيسا وهو ان المصنف يعترض عليهم حيث اشترطوا ان يكون له نظير فى الاحاد بان له نظيرا فى الاحاد ويقول لادخل فى المنع بل الجمع اذا كان صيغة منتهى الجموع مانع سواء وجد على زنته شئ من الاحاد او لم يوجد وبعد ذلك يعترف بان فرازنة جمع صيغة منتهى الجموع ويقول بانصرافه لوجود كراهية وطواعية من الاحاد على زنته فعليك بالتأمل على نهج الصواب حتى تهتدى الى ما به يجاب اى كل جمع منقوص على فواعل قيل لو فسر بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم امرأة واعيل مصغرا على لكان اعم فائدة ولا يخفى عليك ان التفسير كذلك ليس بصحيح لان الكلام فى هذا الوزن بخصوصه على ان قاض واعيل لايدخل فى اطلاق نحو جوار بالضرورة (قوله اى فى حالتى الرفع والجر يعنى انهما منصوبان على الظرفية والعامل هى المماثلة المستفادة

العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف كما فى قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعيي لقليل من المال المغنى ماوجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى مدخر لنفسي اولعقبي يرجع اليه عندالتفاخر الى هنا كلامه (اعنى قوله ۞ ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم عن سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له والمجد استدراك بجمله لمجرد المجد واللام فى قوله (لمجد) متعلق بالسعي والمجد الكرم والبخت من مجدوكرم (مؤثل ۞) من اثل اذا ثبت والاصل فى الاصل شجر معوج من الطرفاء الواحدة اثلة والجمع اثلات والتأثل اتخاذ اصل كذا فى الصحاح فيكون معنى المؤثل الموصل فمعنى مجد مؤثل كرم مؤصل وبخت ثابت نكرة لارادة التعظيم اى مجد عظيم (وقد يدرك) استئناف بيانى لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيدينا فيه لان الدعاء المطلق افصح واولى واللام فى (المجد المؤثل) للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك (امثالى ۞) مرفوع تقديرا لانه فاعله جمع مثل بفتحتين الشبه والكفو (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع افساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه (انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له) وقال شارح اللباب يقول لو ان سعيي للاكل والشرب يكفينى ماعندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعيي لاجل مجد ذى الاصل والحال ان هذا بالمجد المؤثل اى اى المؤصل الثابت قدادركه مثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فى فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم) مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ماموصوف وعبارة عن فعل او شبهه على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم وقوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما يفصله عن الفاعل) من الفصل لا من التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى مارجع ضمير قوله فمنه سابقا (كما فصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول بحث الملحقات (ومنها المبتدأ) اللام فى (لشدة) تعليل لقوله وانما يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض

من الكاف ثم نبه بقوله اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف الباء وادخال التنوين عليه على ان ليس المراد انه كذلك مطلقا حتى يمكن له بيان الاختلاف فيه بحسب الانصراف وعدمه بعد ذلك (قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة الى اخره قيل فيه نظر انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل مخصوص مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى ولعله وقع فيه مما ذكره الفاضل الشريف بعد الارتضاء بما قاله الشيخ الرضى من ان الزجاج ذهب الى ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع منصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس فى الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا وهو ان مايقال ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرا بعد اعتبار تركيبه

النحاة) كصاحب المفعول والشيخ عبدالقاهر واكثر البصرية (فاعلا) لماسبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة المراد بالفاعل الفاعل النحوى يعنى مااسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلايشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصدق تعريفه عليه وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا (اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (لملابسة كونه) اى الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملابسة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا فى الوادى وفى حاشية المطول المحققون على كسر اللام فى المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (به) بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اى المفعول) (مقامه) اى مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله اقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل كما بين فى موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (فى اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اى شرط مفعول مالم يسم فاعله) الجار فى قوله (فى حذف فاعله) متعلق بالشرط اى حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملابسة اوفاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اى اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقام الفاعل) وقوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اى عامل مفعول مالم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يمكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلااحتياج الى هذا الشرط بل لايمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا فى العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صيغة) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى (الفعل الى فعل) (اى الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل لجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ماسبق تحقيقه وهى الهندى هذا من

مع غيره والاعلال متعلق بحال افراده التقدم على التركيب فيقدم عليه طبعا منظور فيه لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لايتصور الا بملاحظة الاعراب ولا يخفى على الناقد البصير ان اعتبار امر فى شئ بملاحظة اخر يكون قبل تحققه فيه فيكون الاعلال بملاحظة الاعراب ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح المصنف فى الى مال بان النظر فى الاعلال نظر فى تحقق الصيغة حيث قال قد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله فى التقدير فى جوار فى الرفع والجر وان كانوا متفقين على اللفظ فقال سيبويه هو غير منصرف وقال المبرد منصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جوارى منونا اذا اصل الاسماء التصحيح والصرف فتحققت فيه العلة المانعة للصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبنى على النظر فى منع الصرف قبل الاعلال والمبرد يسلم انه اصلا ولكنه يقدر النظر فى الاعلال قبل النظر فى منع الصرف ويكون اولى من حيث ان النظر فى الاعلال نظر فى تحقيق الصيغة والنظر فى منع الصرف نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فيما يتبعه

باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا التصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حيث حذف البرد لان الوقى لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضا وفى محشى المصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حينئذ من باب حذف المعطوف ولرد هذه الاقوال جعله الشارح علما للماضى المجهول (او يفعل) وهذا اذا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل يفعل (مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل) وهذا النشر على ترتيب اللف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو الى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيها) نائبه عند البصرية فنائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الغافلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله فعلا اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا تقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتدائية وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب اولا فذكر علمت اتفاقى او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما) (لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا واسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى النقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى وقوله (ولا يكون اسناده (الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) فى حالة واحدة وهو كونه نائب فاعل الفاعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منونا اولى واقوى اى بدونها او مضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا تكون صفته مرفوعة تقول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احد الاسنادين

لرع الفرع والنظر فيما هو الاصل مقدم على النظر فى فرع فرعه فاذا اعل اولا حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء وتنوين الصرف فيبقى الاسم على فراغ ثم نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك فبقى الاسم منصرفا على حاله (قوله فاصل جوار فى قولك جاءنى جوارى بالضم والتنوين بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف لا يخفى انه كذلك وما قيل فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتأخر من الاعلال بناء على ما ذكره من الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها مما لا يلتفت اليه فان الصرف عدمى لانه عبارة عن عدم العلتين كما سبق من مذهب المصنف والاعدام ثابتة لا تزول الا بالملكات فلا يتصور من اول ثبوته بعد تمام الكلمة فان قلت المعتبر المشهور انما هو مذهب الجمهور فالسؤال مبنى عليه قلنا وعلى ذلك ايضا من هذا القبيل لان الاصل فى الاسم دخول التنوين فلا يمنع منه الاسم قبل تمامه لان المانع انما يحقق بعده (قوله وفى لغة بعض العرب وهى لغة ردية وعليه قول الشاعر الفرزدق (ولو ان عبدالله مولى هجوته ۰ ولكن عبدالله

(وهو)

هو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما لم يكن مشتقا ويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه شئ آخر في حالة واحدة لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمراً فاعجبني مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شئ واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا) يقع (المفعول) (الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني او الاول بخلاف اعلمت زيداً هندا ذاهبة وقال الرضى وقيام ثاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه) اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى كحكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فياخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول الاول اسناداً تاما يعني كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (بلا لام) اما معطوف على قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقديرا (فيه) اى في المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (بالعلية) اى بكونه علة للفعل العامل فيه (فلو اسند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبفوات السبب ينتفي المسبب اذا كان له سبب وههنا كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع اللام) حيث يجوز ان يكون قائم مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول وقوله قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا تفوت اللام بجعله قائما مقام الفاعل كما لا يفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب للتأديب) قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عبثا انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) معطوف على قوله المفعول له

مولى مواليا) قيل وقد اعتذر عنه بان مبناه ليس اختيار تلك اللغة بل هو وارد على خلاف القياس لضرورة الشعر وبانه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة وكلاهما كما ترى (قوله وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء لما ظهر الاعتراض على المصنف بان نحو النجم وبصرى علمين يتحقق فيهما الشرط والمشروط فلا بد وان يكونا ممتنعين من الصرف والامر ليس كذلك دفعه بان المشروط ليس مطلق التركيب بقرينة ان البحث في قسم الاسم ومن لم يتفطن لذلك اعترض بان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وضرب زيد وخمسة عشر وما قيل يلزم على هذا التفسير استدراك العلمية فالوجه ان يقال هو ضم كلمتين او اكثر ليس من فهم لظهور ان ذلك لا يستلزم العلمية وهذا التفسير ليس بصحيح قال في الصحاح ضممت الشئ الى الشئ فانضم اليه وقيل التعريف غير مانع لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف بعد التركيب فالوجه ان لا يقيد مفهوم

على كلا الوجهين (كذلك) (اى كل) واحد (من المفعول له والمفعول معه) يشير بهذا التفسير الى ان قوله (كذلك) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا (اى) كائن (اى كالمفعول الثانى و) المفعول (الثالث من باب علمت واعلمت) فيه نشر على ترتيب اللف قوله (فى انهما) اى المفعول له والمفعول معه (لايقعان موقع الفاعل) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان للتشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان وقد ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منها موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لايقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حالا كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين (اما) عدم وقوع (المفعول له) بلالام موقعه (فلما عرفت) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار (واما) عدم وقوع (المفعول) موقعه ايضا (فلانه) اى الحال والشان (لايجوز اقامته) اى اقامة المفول معه (مقام الفاعل) قوله (مع) متعلق بالاقامة (الواو التى) هى (اصلها العطف) لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل (اذهى) الواو (دليل الانفصال) اى انفصال مابعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتفيد تغايرهما (والفاعل كالجزء) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الفاعل الاتصال (بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو (كونه مفعولا معه) لان الواو دليل ومشعر للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه ومايجوز وقوعه موقعه اجمالا ومالا يجوز تفصيلا شرع فى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال (واذا وجد المفعول به) يعنى بلا واسطة (فى الكلام) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا (مع غيره من المفاعيل) بيان لقوله غيره (التى يجوز وقوعها موقع الفاعل) وهى خمسة على مافهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة اوغيرها وسيأتى تفصيله والجار والمجرور (تعين) (اى المفعول به) (له) (اى لوقوعه موقع الفاعل) والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولايجوز لغيره ان يقع موقعه

التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب الوصفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ثم قيل ولو حمل التركيب على معنى سيجئ فى باب المبنيات هو ضم كلمة الى كلمة على وجه لايكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل عليه ولايخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى ولاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية ويشهد عليك بفسادها الاترى ان المراد فى النجم والصعق لا النجم والصعق فانه على تقدير ثبوت هذا التركيب لا يقال بحرفية الجزء فيه وان كان الحرف من جملته بل باسميته لتركيبه من النجم والصعق والتنبيه على ذلك قال بحرفية الجزء مع كون الظاهر ان يقال بجزئية الحرفية فتنبه ولا تكون من الغافلين ولا يصح اخراجهما بشرط عدم كونه اسناديا لعدم شموله لهما والا لما احتيج الى قيد النفى الاضافة والعجب منه حيث لم يتفطن للاحتياج الى الشروط العدميه من قوله على وجه لايكون بينهما نسبة (قوله ليأمن

اذا وجد المفعول به واما الكوفيون واقفهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا الى
ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين
للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل
بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع
وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه وبقوله ﴿ولو ولدت قفيرة
جرو كلب ﴿ لبست بذلك الجرو الكلاب ﴿ (لشدة شبهه) اى شبه المفعول به (بالفاعل
فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تعقل الفعل عليهما (اى على الفاعل
والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدى كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به
ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان
الضرب مثلا) قد سبق اعراب مثلا (كما) الكاف زائدة (انه لا يمكن تعقله بلا ضارب)
لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تعقله بدون
من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تعقله بلا مضروب
لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل
فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبا لان يقوم مقامه ما كان
كفؤا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست
بهذه الصفة) فان الفعل يتعقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعلق خلق الله يمكن بدون
تعقل زمان ومكان وتأكيد وغيرها ولا يمكن ان يتعقل بدون الفاعل الذى هو الله
الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم ومافيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع
الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام
اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (تقول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد)
(باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف (يوم الجمعة) (ظرف
زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان لزمانه (اما الامير) بفتح الهمزة
(ظرف) من الظروف (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان
مكانه واما ما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول
مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لا باعتبار الذات اذ لو كان كذلك
لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وفائدة وصف الضرب
بالشدة التنبيه على ان المصدر) المطلق (لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط
فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون لمجرد التأكيد اذ النائب عنه
ينبغى ان يكون مثله ويقيد ما لم يفده الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب
مستغنى عنه لدلالته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال
المصنف ضربا شديدا (اذ لا فائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق التأكيد مقامه

من الزوال فان الاعلام
لا تتغير وهذا اولى
من التعليل بتحقق السبب
الثانى لحصوله مع زيادة
امر ليس فيه وما قيل
من انه فاسد للاشتراك
وعدم التعيين كما ترى
بل الفاسد هو التعليل
بتحقق الافراد وان زعمه
بعض القاصرين اولى
لان الافراد لا دخل له
فى المنع مع ان المفرد
كثيرا ما يتغير (قوله
لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف كتب
بعض الناس على
هذا المحل ايضاحا وتبيينا
ومراده ظاهر لا يلتبس
على ذى مسكة نعم لو قال
لان التركيب الاضافى
يخرج الاسم الى
حكم الصرف فكيف يؤثر
فى منعه كما قيل كان احسن
(قوله كان اكتفى فى
ذلك بما ذكره فيما بعد انهما
من قبيل المبنيات
بل الاظهر انه اعتبر خمسة
عشر علما غير منصرف
بتأثير التركيب كما
اختاره البعض قال
فى الايضاح التركيب الذى
يعتبر فى منع الصرف
ما ليس باضافى ولا
اسنادى ولا يكون الا
مع العلمية لان المركبات
من هذا الباب لا تجامع
الا العلمية واما جاء فى نحو
خمسة عشر وياسبيين اذا
سمى بهما البناء ايضا بناء
على حكاية اصلهما (قوله
فلذلك احتاج الى

(لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة فى الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذه النكتة اوردهما المصنف بتعريف الاضافة ولم يوردهما بالتنكير مع كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف فى المفعول المطلق لانفهامهما من بيان الفائدة فى المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد فى الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخر ويغنى عن بيانها تأمل ولا تغفل (فى داره) (جار ومجرور شبيه بالمفاعيل) لكونه فضلة فى الكلام مثلها (اقيم مقام الفاعل) خبر بعد خبر حال كونه (مثلها) اى مثل المفاعل فى قيامها مقام الفاعل (فتعين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد يدل عليه قول الشارح (اى وان لم يوجد فى الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يجئ للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا فى داره (فالجميع) مبتدأ فالفاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اى جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اى مستوية فى اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل فى عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفى الرضى تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور عنها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ماكان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (فى جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) الكائن (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول اى الفعل المتعدى الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم صحة حمل المفعول الثانى على الاول (اولى) (بان يقوم مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثانى) وان جاز اقامة الثانى مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشيئين على الاخر بعد استوائهما فى اصل الفعل واللام فى قوله (لان) تعليل للاولوية (فيه) اى المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اى بالقياس (الى) المفعول (الثانى لانه) اى المفعول الاول (عاط اى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثانى فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب ومأخوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لاغير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته

اخراجها قال فى الامالى اما المركب الاسنادى فغير معرب اصلا ولا يوسف بكونه منصرفا ولا غيره فلو سكت عنه لم يضر لانه لا يقع فيما يوصف بانه منصرف او غيره الا ان ذكره اوضح (قوله المعدودتان من اسباب منع الصرف قيل خصصه بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب اما لان الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون السائر المواضع ولان الذكر هنا كان مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر فوصفه كذا ليعلم ان المعدود سابقا هذا ثم قيل والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب ولا سبيل الى اول التوجيهين لتحقق الاشتراك فتذكر ثم الثانى ليس ببعيد ولعل الشارح وصفهما بها للتنبيه على انهما مزيدتان لما سبق بيان هذا اذ المصنف لم يصرح بذلك هنا ولا يخفى انه مما يجب ان يعلم فان حيان مثلا اما ان يكون من الحين او من الحى فعلى الاول منصرف وعلى الثانى ممتنع وقوله والاولى

مقام الفاعل (درهما مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانسب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم فى قوله (واما عند عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها لئلا يوالى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمراً) اذ لو قيل اعطى عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الاخذ او المفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا ولازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقى والحكمى شرع فى بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل فى كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها لمناسبة الفاعل فى كونه جزء ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عامله لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (فى بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (فى فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن فى قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسند اواما اذا كان المبتدأ مسندا كما فى القسم الثانى من مبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلازم حينئذ (واشتراكهما فى العامل المعنوى) فى الاصح على ما سيأتى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد فى الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا وتقديرا) واللام فى قوله (ليتناول) متعلق بالتعميم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسما لفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سماعك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد

المعدود بالافراد مبنى على الذهول عن المراد وهو بيان وجه تسميتهما مزيدتين ومضارعين فان هذا يستدعى التعبير بالمثنى ومراعاة ظاهر اللفظ كما لا يخفى (قوله لانهما من الحروف الزوائد وهى حروف سألتمونيها قيل او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة ولا تكونان اصليتين والثانى ارجح ولا يخفى ان الانسب الاجدر بالقبول هو التعليل بانهما لا تكونان من حروف الاصول (قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد قيل فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان ثم قيل هذا من فوائد من هو استادى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر ازهار جدى مولانا حسام الدين الحافى هذا ولا يخفى ان الاعتناء بتلك الفائدة مع القول بان الاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب كالجمع بين الضب والنون اذ المعدود سببا واحدا هو الالف والف فهما معدودان سببا واحدا لا محالة (قوله تحقيقا للزوم زيادتهما الى اخره علة لكل واحد من الوجهين

فيه عامل لفظى اصلا) اى قطعا فحينئذ يكون قوله اصلا منصوباً على المصدرية يريد به ان التجرد عن مقتضاء وهو سبق الوجود وقيل اتى به لتنزيل امكانه منزلة الوجود وفى الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة الوجود كما فى قولهم ضيق فم الركية وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل (واحترز به) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل لفظى) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكان) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطا فى كون الاسم مبتدأً فلم يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظى فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعمل اللفظى ما) اى (يكون مؤثرا فى المعنى) وفى قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لا فى المعنى فكأنه قال المجرد عن العامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسندا اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسندا اذ هو حال متعمد على صاحبه (واحترز به) اى بقوله مسندا اليه (عن الخبر) فانه مسند به لا مسند اليه (وثانى قسمى المبتدأ اى ثانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظى بين هذين المفهومين (الخارج عن هذ القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى (لا يكونان الا مسندين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو لا الجمع وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد واحد لان الحدمبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون او مانعة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأً اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية المطول (ك) اسم الفاعل مثل (ضارب و) اسم المفعول مثل (مضروب و) الصفة المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى المشتقه (كقريشى) فى تصغير قرش على وزن فرس اذا الحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى بها ولد النضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا فى الهوادى (الواقع) صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف النفى) (كما ولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف اوذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلا فى الاستفهام (كهل ومامن و) روى (عن سيبويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأً (من غير استفهام و) لا (نفى) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدء بلا نفى ولا استفهام كائن

وماقيل من ان الثانى بعيد من الفهم لانه صار بمعنى الاول كالعلم فى هذا البحث ليس بشئ لان افرد الضمير قرب الاسم المتعين لاحتمال المرجعية بقربان قوله فى انه منصرف اوغير منصرف تصوير للاختلاف كما نطق به قوله فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط شرط وجود فعلى فهو منصرف ومن لم يتفطن لذلك قال الاولى فى انه غير منصرف واما الاختلاف فى انه منصرف وغير منصرف فلا محل له لانه اتفق فى انه احدهما قال وغاية التكلف ان المعنى فى دفع انه منصرف اى فى دفع هذا التردد قال فان قلت كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا باللام اومضافا اومنادى هذا وما ظنه غاية التكلف فى نهاية البطلان لان الاختلاف وقع فى صرف رحمان وليس المراد دفع التردد بل اثباته ولا

(مع قبح والاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه
قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيبويه يكون الجواز
على قبح والشاعر الفصيح لايختار ماهو القبيح نحو (فخير نحن عند الناس
منكم) معناه بالفارسية بهتر ماوزد آدميان از شما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف
بالحذف كما خفف ايش فى اى شيء (مبتدأ و نحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى
فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ
(لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف لقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو
خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبى) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله
نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى
كالفاعل كانا اجنبين (بخلاف مالو كان) نحن (فاعلا له لكونه) اى لكون الفاعل
(كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفى محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون
فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا فى مسئلة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون
منكم مفسرا للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم اولا فسر
بقوله منكم ثانيا الى هنا كلامه واعاد فسر لرفع الابهام الناشى من الحذف مثل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر فى مسئلة الكحل
الظاهر الحقيقى لا الحكمى وههنا اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن فى قوله
الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء
كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما فان قوله هما فاعل لها
مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او ما يجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى
الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لئلا يخرج عنه) اى عن هذا القسم
نحو (قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لزم
الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهتى باجنبى وهو انت
وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفى
قوله او ما يجرى مجراه رد على الهندى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك
اوقائم انتما (واحترز به) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عما لا يرفع اسما ظاهرا
(اقائمان الزيدان) او اقائمون الزيدون (لان اقائمان رافع الضمير راجع الى الزيدان)
واقائمون كذلك (ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنية) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل
احدهما الضمير المستكن فى الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل)
مبتدأ (زيد قائم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالمثال الكائن (من المبتدأ) لانه
يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق
الحد على شيء صدق المحدود وايضا (وماقائم) بالتنوين (الزيدان) او ماقائم الزيدون

وجه السؤال والجواب
لان استعمال رحمن لم
يشبه عليهم بل هم افترقوا
فريقين بجزم كل منهما على
احد الامرين الا
ان الاتفاق على انصراف
ندمان وامتناع سكر
ان ان لم يكن مبنيا
على النقل بل على
تحقق الشرط وعدمه
على كلا المذهبين (قوله
دون سكران قيل اعترض
عليه بان عدم الاختلاف
فى سكران ليس
للاختلاف فى الشرط بل
يكون مع الاتفاق ايضا
والجواب ان عدم
الاختلاف فى سكران
للاختلاف فى الشرط
على الوجه المخصوص حتى
لو انتفى الاختلاف
المخصوص لاحتمل ان
ينتفى على وجه يلزم
الاختلاف فى سكران
وانت خبير بان كلام
المصنف صريح فى ان
منشأ الاختلاف فى ماجاء
بالالف والنون المزيدتين
الاختلاف فى شرط
امتناعه من الصرف فان
وجد فيه حسب ما يقتضيه
كلا القولين فلا نزاع
فى الامتناع وكذا
عند الانتفاء كذلك فانه
منصرف بالاتفاق والا
فالنزاع واقع فلا يقول
بان الاختلاف فى الشرط
صار سببا للاتفاق فى
سكران حتى يعترض عليه
بان امتناع سكران واقع
وان لم يقع الاختلاف

(مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي) (واقائم) بالتنوين ايضا (الزيدان) اواقائم الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اورد المصنف الامثلة على ترتيب اللف (فان طابقت) اى الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام) نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اى المرفوع ولا داعى الى ما اتى به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر ماذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث الضمير الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها) لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا بل ضميرا يعنى ان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها (نحو ماقائم زيد واقائم زيد واحترزبه) اى بقوله مفردا عما) اى عن صفة (اذا طابقت) الضمير يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو اقائمان الزيدان) وماقائمان الزيدان (او مجموعا نحو اقائمون الزيدون) وماقائمون الزيدون (فانها) اى الصفة المذكورة (حينئذ) اى حين طابقت مثنى او مجموعا (خبر ليس) اى ليس تلك الصفة (الا) خبرا والتذكير باعتبار الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ماضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعنى الفاعل ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي (جاز الامران) جزاء الشرط (كون الصفة مبتدأ) بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره احدهما كون الصفة الخ (ومابعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون مابعدها مبتدأ) معطوف على ماقبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعراب فيه ايضا (والصفة خبرا مقدما عليه) اى على الاسم هذا ايضا من باب العطف المذكور (فههنا) اى في الموضع الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها اقوله فههنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فههنا اربع صور (احديها) مطابقة الصفة اسما مثنى او مجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون الزيدون (ويتعين) يعنى وجوبا (حينئذ) اى حين طابقت الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدأ وقائمان) اوقائمون (خبرا مقدما عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق انه يلزم حينئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيتها) ان تكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعنى ان الصفة لم تطابق نحو (اقائم الزيدان)

في الشرط ويحتاج في جوابه الى مثل هذا الجواب بل يقول بان وجود الشرط على كلا القولين صار سببا للاتفاق في امتناع سكران فهل هذا الامر ان الامن شواهد النقصان (قوله وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل قيل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى الفعل ماله زيادة نسبة الى الفعل فلولم يصرفه عن الظاهر لغا ذكر الشرط لكن لايخفى ان قوله يعد من وزان الفعل قاصرة في هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزار محل يشعر بمزيد خصاص لها بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن الى اخره نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعى الى حمله على هذا المعنى هذا ولا يخفى ان المراد الشارح قدس سره افادة ان اضافة الوزن الى الفعل لافادة النسبة دون الاختصاص كما هو الظاهر والا لايفيد الخبر وهو

اوالزيدون(ويتعين)وجوبا ايضا(حينئذ)اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى اومجموعا (ان يكون)الاسم المذكور يعنى(الزيدان) اوالزيدون (فاعلا للصفة) حال كونه(قائما مقام الخبر) لانه لايجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه العدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستو فيه التذكير والتأنيث يجب مطابقة للمبتدأ (وثالثها)تطابق الصفة الاسم الذى بعدها فى الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة هند(و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا(كما عرفت) آنفا واعلم انما قلنا فههنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهى عكس الصورة الثانية يعنى ان تكون الصفة مثنى اومجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان واقائمون زيد وهى غير جائزة لانه لايمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه لايجوز ان يثنى الخبر اويجمع عند كونه المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال فههنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ماهو وهو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر هو)ضميرا لفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد)(اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية) قدسبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام فى قوله (لان) يتعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم الخ لان(الكلام)اى كلامنا وبحثنا (فى مرفوعات الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمى ولان ذكر الاسم فى تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل فى الخبر الافراد وهو لايكون الا فى الاسم اذا كان الامر كذلك (فلا يصدق على) لفظ(يضرب)يعنى المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (فى)تقدير زيد ضارب اولم يكن نحو (يضرب زيد)فانه فى تقدير ضارب زيد (انه) اى يضرب يعنى المضارع الواقع موقع الاسم (المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة) يعنى يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر (لانه) اى ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لايصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مسند به مغايرا لها (المسند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما للاستعانة كما فى كتبت بالقلم اوللسببية(اى مايوقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل فى المسند هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان الضمير المجرور فى به راجع الى الموصول لان الالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول موصول على مايأتى وقال المحشى عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذى لم يسم فاعله الى مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار

مصيب فى ذلك فان هذه العبارة اعنى يعد من اوزان الفعل تفيده بالضرورة الا يرى ان الاختصاص لايستفاد منها الا بان يزاد دون غيره وما ذكره القائل منظور فيه لوجوه منها انه زعم الظاهر المتبادر من وزن الفعل زيادة النسبة وليس كذلك بل هو الاختصاص كما لايخفى على المتدرب فى هذه الصناعة ومنها ان قولك كون الاسم على وزن ثبت للفعل ليس ادل على المقصود من قولك كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ومنها ان بيان وجه النظر ناطق بتعيين الداعى الى ذلك التفسير وقد نفاه لان وزن الفعل لما كان هى الكيفية الحادثة فى حروف الفعل ظهر انه لايحصل فى الاسم حتى يكون مانعا بتحققه فيه فمست الحاجة الى التفسير كما فسره قدس سره ثم ان القائل اتى بسؤال وهو ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان شرط تأثيرله وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص للفعل فلا يحتاج الى شرط تأثير واجاب بان المصنف اراد رعاية المناسبة بين الاسباب فى كون كل منها مؤثرا بشرط ولا يخفى انه ذهل عن

والمجرور والياء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هنا كلامه اقول من كون الباء للسببية لايلزم ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المعنى الحقيقى ماقاله الشارح تأمل (واحترز به) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ماليس بمسند فى تعريف الخبر المغاير) صفة بعد صفة له ايضا (للصفة) متعلق بالمغاير (المذكورة) صفة الصفة اى (لاتعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لايكون صفة واقعة بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحترز به) اى بقوله المغاير للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفى والف الاستفهام جعل مبتدأً للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد جعل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف الخبر فقال المغاير للصفة المذكورة احترازاً عنه (و) جاز (لك) او جائز لك (ان تقول المراد بقوله المسند به) المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية اومقالية (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ولك ان تقول (الباء فى) المسند (به بمعنى الى) لان معنى الباء الالصاق والملصق ينتهى بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء التصق بزيد وانتهى كذلك المغيا ينتهى بالغاية وتم كما فى قولك اكلت السمكة حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا لمعنى الانتها (والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ) هذا من قبيل العطف المذكور وقد مر مرارا فعلى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال المحشى الاقرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اى المجرد المسند الملابس بالمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظى ابدالا بالمجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله (يخرج به) اى بقوله المسند (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لايحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً) لما علم ضمنا من التوجيهين انه تعين فيكون هذا صريحا له ولما بين المبتدأ والخبر وانهما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل فى العامل اراد ان يبين العامل

(فيهما)

كون الشرط احد الامرين احدهما الاختصاص والاخر غيره على ان تصوير السؤال ينبئ عن الخبط والخلل فان مطلق الوزن للفعل ليس الا الوزن الخاص به فتبصر (قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة اى منع غير المختص وهو يونس فانه اعتبر مايعد من اوزان الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل اولم يغلب واعتبره عيسى بن عمر وبشرط كونه منقولا عن الفعل واستدل بقوله (انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى) وعند سيبويه محمول على تقدير الجملة اما محكية صفة المقدر اى رجل جلا امره اى الكشف او مسمى بها فاقيل هذا المعنى قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة لا يصلح وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل اوالزيادة من آثار عدم البصيرة (قوله من حروف اتين لم يصب محره (قوله ولو قال غير قابل التاء قياسا قد وجدنا هذا القبيل فى بعض النسخ والظاهر من كلام الهندى ايضا ذلك ولا حاجة الى شئ وراءه لان المراد يحصل بهذا القدر وماقيل يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

محرم آفندی

شرح

شرح ملا جامی

تالیف

الحاج عبد الله بن صالح ابن اسمعیل

مکتبہ رشیدیہ

سرکی روڈ کوئٹہ فون ۲۶۶۱۱۲۲

الجلد الثانى من محرم

اعاظم علمادن بر ذات محترم تصحیحنه همت بیورمشدر

معارف نظارت جلیله سنك ٢٩٥ نومرولى وفى ٢٩ جمادى الآخر ٣١٨ وفى ١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخلى رخصتنامه سيله طبع اولنمشدر .

سنه

١٣٢٠

مكتبهٔ رشيديه
سركى روڈ — كوئٹه فون ٨٤٣٢٦٤

الجزؤ الثانى من حاشية محرم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبى بعده وبعد فلما كانت الحاشية اللطيفة للفاضل النحرير الشهير بمحرم افندى عامله الله تعالى بلطفه الخفى حاشية مفيدة لمعانى شرح مولانا الجامى قدس سره العالى على كافية ابن الحاجب ولكنها منتهية الى قول الشارح المزبور فى باب البدل (وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا) يعنى وان اختلف مدلول البدل ومدلول البدل منه فى بدل الكل فى نحو قوله جاءنى زيد اخوك لكون الشخص الذى هو مدلول زيد هو الشخص الذى هو مدلول اخوك فاراد العبد الضعيف الفقير المحتاج الى عناية ربه القدير الحاج عبد الله بن صالح ابن اسماعيل الامام بالجامع المنير العالى المنسوب الى خالد بن زيد ابى ايوب الانصارى رضى عنه البارى ان يتم ما نقص من هذه الحاشية بهمة بعض فضلاء الزمان ويرجو من نظر وطالع من الاخوان ان لا ينظر الى سقطات هذا الفقير وتقصيراته فى التعبير ونسأل الله تعالى ان يوفقه لاتمام هذا الشان الخطير والله على كل شئ قدير قال الش ناقلا عن الشيخ الرضى (قال الش الرضى) اى فى شرح الكافية فى هذا المقام (وانا الى الان) اى الى هذا الزمان (لم يظهر لى فرق جلى) اى بحيث تبين المغايرة الكلية (بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان) اى شيئا وتابعا من التوابع (الا بدل الكل) واستدل عليه بان سيبويه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة نحو مررت برجل عبد الله ثم قال يعنى سيبويه ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد خالد وقوله (وما قالوا) من تتمة كلام الشيخ المذكور يعنى والتوجيه الذى قالوا وه ومبتدأ وخبره قوله فالجواب (من ان الفرق بينهما) اى بين بدل الكل وبين عطف البيان (ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه) وليس هو فرعا لمتبوعه بهذه الحيثية يعنى فى كونه مقصودا

الاقسام لكن لا يخفى على احد انه لا يعرف بذلك تلك الاقسام على الوجه المطلوب وتعريف المستثنى بانه المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا كذلك فانه تعريف للمستثنى بحيث يصدق على كل من المتصل والمنقطع ولا يميز احدهما من الآخر وقد صرح المص بامكان تعريفه كذلك وانما قال يتعذر تعريفه على وجه يميز احدهما من الآخر به وهذا كما قال ممتنع بالضرورة وقوله ثم نقول آه باطل ايضا لما عرفت من عدم حصول الامتياز المطلوب بالتعريف ح واذا تمهدت هذا عرفت فساد قول القائل انه ليس مفهوم عام بل هو لفظ مشترك لانه من قبيل المفهوم العام المنقسم الى قسمين المتقابلين وليس بلفظ مشترك موضوع لكل واحد من المعنيين المختلفين وضعا مستقلا وبه تبين بطلان قول الهندى ان قيل هذا بتقسيم الكل الى الاجزاء وذلك ظاهر ولا تقسيم الكلى الى الجزئيات لانه ح يكون متواطئا لا مشتركا قيل يمكن من الاخير بارادة ما هو مشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز فانه كلى متواطئ كالحيوان وكل من المتصل والمنقطع من جزئيات ذلك المفهوم الكلى كما ارشدك المص الى هذا حيث قال وهو فصله

من النسبة (بخلاف عطف البيان فانه بيان) اى جئ لبيان متبوعه لالكونه مقصودا من النسبة (والبيان) اى المبين بكسر الياء (فرع المبين) بفتح الياء (فيكون المقصود) اى من النسبة في عطف البيان (هو الاول) اى هو المبين المتبوع لا المبين التابع (فالجواب) اى عن قولهم هذا في بيان الفرق (انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل) اى مثل جاءني اخوك (هو الثاني فقط) اى من غير دخل للقصد للمتبوع (ولا في سائر الابدال) اى وايضا لا ينحصر القصد في الثاني فيما عدا بدل الكل من بدل الجزء من الكل ومن بدل الاشتمال (الا) بدل (الغلط) اى فانا نسلم ان المقصود في غير بدل الغلط هو الثاني فقط وحاصل ما قالوا في بيان الفرق ادعاء انحصار القصد في الثاني وحاصل الجواب منع ذلك الانحصار في غير بدل الغلط ومنه وقع الاشتباه الذي ذكر الشيخ الرضي فانه اذا لم ينحصر المقصود في الثاني وجاز ان يكون المتبوع داخلا في كونه مقصودا لا يظهر الفرق بين عطف البيان وبين بدل الكل فانهما يشتركان في ان يكون المتبوع مقصودا ثم نقل الش من طرف المجيب تحقيق بعض المحققين فقال (وقال بعض المحققين في جوابه) اى في الجواب عن المذكور (الظاهر) اى الراجح (انهم) اى ان القائلين في الفرق (لم يريدوا) اى من قولهم ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان (انه) اى المتبوع في البدل (ليس مقصودا بالنسبة اصلا) اى لا اصالة ولا تبعا كما في بدل الغلط (بل ارادوا) اى بقولهم هذا (انه) اى متبوع البدل (ليس مقصودا اصليا) اى اوليا ولا منافاة في ان يكون مقصودا لافادة فائدة اخرى (والحاصل) اى حاصل ارادتهم (ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت) (اى انت فيه) اى في هذا القول (الاسناد الى الاول) اى الى اخوك (وجئت) اى انت (بالثاني) اى بلفظ زيد (تتمة له) اى للفظ اخوك (وتوضيحا) وهذا اذا كان للمخاطب اخوة غير زيد فيكون زيد موضحا للمراد ومبينا لان الاخ الجائي هو الاخ الذي يسمى زيدا لا غيره من عمرو وبكر (فالثاني) جواب ان اى قصدت ذلك فاللفظ الثاني التابع (عطف بيان) لكونه مذكورا للتوضيح (وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني) اى الى زيد قصدا اوليا (وجئت بالاول) اى باخوك المتبوع (توطئة له) اى لذلك المقصود وهذا اذا لم يكن للخاطب اخ غير زيد (ومبالغة في الاسناد) اى للقصد الى مبالغة الاسناد بسبب تكرر ذكره بعنوانين (فالثاني بدل) لعدم مجيئه للايضاح (وح) اى وحين اذ قصد به التوطئة لا الايضاح (يكون التوضيح الحاصل به) اى بذلك القول (مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر) (والثاني) وهو مبتدأ (اى بدل البعض) (جزؤه) خبر المبتدأ (اى جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه) (والثالث) وهو مبتدأ (اى بدل الاشتمال) وقوله (بينه) خبر مقدم وقوله (وبين الاول) معطوف عليه (اى المبدل منه) وقوله (ملابسة) مبتدأ مؤخر والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله (بحيث توجب) تفسير الملابسة اى المراد بالملابسة ما تقع بينهما ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس) اى الى التابع الملابس (اجمالا) لكونه سببا للانتظار الى المقصود (نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء) اى بقوله اعجبني

الذي يتميز به عن المنقطع (قوله) عن متعدد قيل اى عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى عنه وذلك ان تريد به انه تخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ اليه فتأتي بالاستثناء لاخراجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب صفة بالنسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا ثم تفيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري الا اطالة الكلام وان شئت الوصول فاستمع لما يتلى عليك بالقبول واعلم ان في تحقيق معنى الاستثناء ثلثة اقوال منهم من يقول الاستثناء مبين لغرض المتكلم بالمستثنى منه فهو مثل التخصيص عند هؤلاء في المعنى لا فرق بينهما الا من جهة وجوب الاتصال بصيغ مخصوصة وهو غير مستقيم لجواز له عندي عشرة الا درهما والعشرة نص في مدخولها ولا يصح ان يقال ان المتكلم بعشرة اراد بها تسعة وذكر الا واحدا ليبين مراده لبطلان النصوصية واجماع النحويين على ان الاستثناء

زيد بنسبة الاعجاب الى ذات زيد (انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته) لان ذات زيد ليس بمتعلق بالاعجاب فانه ليس بامر غريب حتى يحصل الغرابة بل عدم الادراك يحصل بالجهل لصفة من صفاته التى يتعلق بها الاعجاب (ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا) فان العقل صارف عن تعلق الاعجاب الى ذاته فذات زيد شامل لجميع صفاته فكان الصفة التى يراد تعلق الاعجاب اليها مذكورة اجمالا فى ذات زيد وهذا فى الصفات التى هى داخلة فى الذات واما ما تكون غير داخلة فهو قوله (وكذا فى سلب زيد ثوبه) فان نسبة السلب الى ذات زيد غير معقولة بل تلك النسبة توجب ان شيئا ما مما يتعلق بذات زيد مسلوب فلما قال ثوبه علم من ذلك ان السلب منسوب الى الثوب بنسبة ايقاعية (بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد) يعنى تعلقه ووقوعه عليه (تامة) اذ ليس فيه قرينة صارفة عن القصد فان النفس لا تنتظر الى غير تعلق الضرب الى زيد (ولا يلزم فى صحتها) اى فى صحة النسبة (اعتبار غير زيد) اى اعتبار نسبة الى غير زيد (فيكون) اى فيكون لفظ حماره وغلامه (من باب بدل الغلط) لعدم مناسبة بين زيد وبين ما بعده بشئ من الملابسة المذكورة (بغيرهما) وفسره بقوله (اى تكون تلك الملابسة) للاشارة الى ان قوله بغيرهما ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة احترازية للملابسة اى ملابسة تكون (بغير كون البدل كل المبدل منه او جزأه) اى وبغير كون البدل جزء المبدل منه واحترز به عن الملابسة بما ذكر من النوعين اى بغير الكلية والبعضية (فيدخل فيه) اى فى قوله بغيرهما (ما) اى ملابسة حاصلة (اذا كان المبدل منه جزءً من البدل) اى بعكس النوع الثانى وهو بدل البعض من الكل فيكون هذا بدل الكل من البعض (ويكون ابداله منه) اى ابدال هذا النوع منه اى من بدل الاشتمال (بناء على هذه الملابسة) فانه يصدق عليه ان بينهما ملابسة بغير العينية وبغير كون البدل جزءً من المبدل منه (نحو نظرت الى القمر فلكه) فان المبدل منه وهو القمر جزؤ من البدل وهو فلكه وهذا اشارة الى وقوع الخلاف فى ادخال هذا النوع فى انواع البدل فقال بعضهم ان هذا النوع لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروى عن العرب ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شئ مركوز فى الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال انتهى يعنى وليس هو بدل الكل من البعض فاراد الش رده بقوله (والمناقشة بان القمر ليس جزءً من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال) وليست هذه المناقشة بمعتبر فان عدم تطبيق المثال بالمثل لا يلزم منه عدم جواز الممثل لجواز وقوع مثال آخر مطابق له واليه اشار بقوله (ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه) اى فى هذا المثال (فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات) فيكون برجه بدلا من الدرجة التى هى جزؤ البرج وقوله (وانما لم يجعل هذا البدل) جواب عما يتوهم ان يقال واذا كان كذلك فلم يجعل النحاة هذا النوع نوعا آخر من البدل فاجاب عنه بانه لم يجعل (قسما خامسا) اى غير داخل فى بدل الاشتمال (ولم يسم ببدل الكل من البعض) اى ولم يذكر قسما مستقلا غير داخل فى الاقسام

(المذكورة)

المتصل اخراجه مبطل له ايضا ومنهم من قال المستثنى منه وآلة الاستثناء والمستثنى جميعا لمعنى واحد من غير تقدير الاول لمعنى ثم اخرج منه حتى كان العرب وضعت لتسعة عبارتين احديهما تسعة والاخرى عشرة الا واحدا وهو ايضا غير مستقيم لانا قاطعون بان المتكلم بقوله عندى عشرة معبر بالعشرة عن مدلولها الذى هو خمستان وبالا عن معنى الاخراج وبالواحد عن انه مخرج ولو كان بمثابة تسعة لم يستقم فهم هذه المعانى المذكورة منها كما لا يستقيم ان يفهم من بعض حروف تسعة عند اطلاقها على مدلولها معنى آخر ثم هو بطل باجماع النحويين على انه اخراج وايضا فانه لم يعهد بكلمات مركبة وضعت لمعنى تعرب فى وسطها هذا معلوم انتفاؤه من لغة العرب قال المص والذى حمل الفريقين على مخالفة الاخراج ما توهموه من لزوم الكذب فى كل استثناء وبيانه انه اذا قال له عندى عشرة وقصد اليها الى انفرادها بجملتها ثم اخراج الدرهم منها كان ما اقر به اولا نافيا ثانيا فيلزم الكذب فى احد الامرين فعند ذلك يتعذر الاستثناء فى كلام الله تع فانه اذا قال فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما واراد بالف سنة جميع مدلولها يكون المعنى لبث الخمسين فى جمله

المذكورة بعنوان انه بدل الكل من البعض (لقلته وندرته) وقال الشارح الفجدوانى فى هذا المقام ولعل التقسيم الذى ذكره العلامة السكاكى مستبداى مستقل باخراج مثل هذا لنقض حيث قال فى المفتاح ووجه الحصر عندى هو انا نقول البدل اما ان يكون عين المبدل منه اولا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن فاما ان يكون اجنبيا اولا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل اوغير بعضه فهو المراد ببدل الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه وهذا كله لفظ المفتاح الذى نقله ذلك الشارح (بل قيل لعدم وقوعه) وهذا اشارة الى قول البعض الاخر وهو انهم لم يجعلوه قسما خامسا لعدم وقوعه (فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة) اى ليست بشواهد بها على وضع القواعد وانما قال بل قيل ولم يقل وقيل للاشارة الى الترقى فى النقل يعنى ان بعضهم لم يعتبر الامثلة وانكر هذا النوع باسره قوله (والرابع) اى من انواع البدل وهو مبتدأ وفسره الش بقوله (اى بدل الغلط) وقوله (ان تقصد) خبره وهو فعل معلوم مسند الى المخاطب ولما كان لفظ الرابع عبارة عن بدل الغلط الذى هو صفة الاسم وكان قوله ان تقصد عبارة عن القصد الذى هو صفة المخاطب لم تحد المبتدأ والخبر فلا يصح الحمل اراد الش ان يفسره على وجه يحصل به ارتحاد بينهما فقال (اى يكون) يعنى الرابع الذى هو بدل الغلط هو اللفظ الذى يوجد (بان تقصدانت) اى بسبب قصدك (اليه) (اى الى البدل) هذا تفسير للضمير المجرور العائد الى المبتدأ ولما كان قوله ان تقصد بمنزلة الجنس لحد بدل الغلط لكونه شاملا للابدال الثلاثة لانهن ايضا يقصد اليها اخرجه الش بقوله (من غير اعتبار ملابسة بينهما) اى بين البدل والمبدل منه لان الابدال الثلاثة وان كانت يقصد اليها لكن ذلك القصد باعتبار الملابسة الواقعة بين البدل والمبدل منه كالكلية والبعضية وغيرهما بخلاف القصد فى بدل الغلط لان الملابسة بينهما وان وجدت فى بعض الصور لكنها غير معتبرة للقاصد وقوله (بعد ان غلطت) ظرف لقوله ان تقصد اى قصدك الى البدل بعد غلطك بسبب من الاسباب كالسهو والنسيان وغيرهما وقوله (بغيره) متعلق بقوله ان غلطت وقول المش (اى بغير البدل) تفسير للضمير المجرور وقوله (وهو المبدل منه) بيان للفظ الغير ثم شرع المص بعد تقسيم البدل الى الانواع الاربعة فى بيان مسائله واحكامه التى تجوز ومالا تجوز فيه عموما وخصوصا فقال (ويكونان) وفسر الش ضمير التثنية بقوله (اى البدل والمبدل) منه الاحتراز عن تخصيص المسئلة ببدل الاشتمال والغلط لكونهما قريبين للضمير وقوله (معرفتين) خبر منصوب ليكونان والمراد من المعرفة اعم يعنى اى معرفة كانت من انواع المعارف مثاله (نحو ضربت زيدا اخاك) وهذا التمثيل تمثيل لبدل الكل لان مدلول اخاك المعرف بالاضافة مدلول زيدا المعرف بالتعريف وانما مثل الش بهذا لكون بدل الكل اشرف الانواع ولعدم اختصاص التعريف فيه ولتعميم المسئلة كما ذكرنا واما مثال بدل البعض فنحو قولنا ضربت زيدا رأسه ومثاله من الاشتمال نحو اعجبنى زيد علمه ومن بدل

الالف ولم يلبث تلك الحسبين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا وهذا الذى ذكروه ويلزمهم فى هذا الباب من الابدال كبدل البعض وبدل الاشتمال ويستحيل على ذلك ايضا وقوعه فى كتاب الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا واذا كان يجب من ذكر الناس مع الوجوب على جميعهم فيستحيل ان يذكر مع ذلك مايدل على انه واجب على بعضهم اذ يصير المعنى امرت الجميع امرت البعض فى وقت واحد وهو باطل فان زعم الاولون ان الناس ههنا هم المستطيعون وانه انما ذكر المستطيعين ليتبين به المقصود بالناس كان الرد عليهم على ماتقدم وزيادة وهو ان التقدير من استطاع منهم بغير خلاف والضمير فى منهم راجع الى الناس فيصير المعنى ولله على المستطيعين من استطاع من المستطيعين وهذا ممالا يجزئ المسلم على تجويزه وان زعم الفريق الثانى ان المراد بما سمى بدلا ومبدلا منه عين مايفهم منه اخر كما فى المستثنى عندهم كان اظهر فسادا لان جميع ماتقدم يبطله ايضا وكذلك الضمير فى منهم المذكور لانه يعود عنده على بعض مدلول الكلمة وهو فاسد وايضا فانه يؤدى الى ان يكون بعض الناس والمستطيعين

الغلط جاءنى زيد حماره (ونكرتين) اى ويكونان نكرتين مثاله من بدل الكل (نحو جاءنى رجل غلام لك) ومن بدل البعض اعجبنى رجل رأس له ومن بدل الاشتمال نحو اعجبنى رجل علم له (ومختلفين) اى ويكونان مختلفين فى التعريف والتنكير يعنى فى كون احدهما معرفة وكون الاخر نكرة ومثاله من بدل الكل (نحو) قوله تعالى (بالناصية ناصية كاذبة) وقوله مختلفين شامل الصورتين احدهما كون المبدل منه معرفة والبدل نكرة كما فى المثال المذكور وثانيتهما بالعكس ومثالهما ماذكره الش بقوله (وجاءنى رجل غلام زيد) ثم شرع فى بيان شرط مختص بالقسم الاولين من المختلفين فقال (واذا كان) وقوله (البدل) تفسير لاسم كان وهو الضمير المستتر تحته وقوله (نكرة) اما خبر منصوب لكان ان كان من الافعال الناقصة كما هو مختار الش حيث فسر قوله من معرفة بقوله (مبدلة) (من معرفة) للاشارة الى انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون كان بمعنى وجد وقوله نكرة بالرفع نائب فاعله وقوله مبدلة من معرفة صفة للنكرة (فالنعت) تفسير الش له بقوله (اى نعت البدل النكرة واجب) لبيان ان الالف واللام فى قوله فالنعت عوض عن المضاف اليه وان قوله فالنعت مبتدأ وخبره محذوف وهو لفظ واجب والجملة الاسمية جزائية وقوله (لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه) دليل للوجوب يعنى انما وجب توصيفه لئلا يكون البدل الذى هو المقصود بالنسبة انقص فائدة من غير المقصود الذى هو المبدل منه من كل وجه لانه لو كان كذا يكون غير المقصود لكونه معرفة اتم من كل وجه والبدل مع كونه مقصودا انقص من كل وجه من وجوه الافادة لكونه نكرة محضة وهذا خلاف المرضى للزوم نقصان المقصود وكمال غير المقصود (فاتوا) اى اورد اصحاب اللغة (فيه) اى فى مثل هذا البدل (بصفة) حيث وصفوه بصفة (لتكون) ذلك الايراد (كالجابر لما) اى للنقص الذى (فيه) اى فى البدل حال كونه (من نقص النكارة) اى من نقص النكارة المحضة ولما وصفت النكرة زالت النكارة المحضة التى هى انقص الوجوه ومثله المصنف بالاية ليكون شاهدا فقال (مثل) قوله تعالى (بالناصية) وهو المبدل منه المعرفة (ناصية) وهو البدل النكرة (كاذبة) وهذه صفة البدل النكرة ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل البدل فقال (ويكونان) اى المبدل منه والبدل من اى بدل كان (ظاهرين) اى اسمين ظاهرين غير مضمرين (نحو جاءنى زيد اخوك) هذا مثال لبدل الكل ايضا والامثلة من غير ظاهرة (ومضمرين) اى ويجوز ان يكون المبدل منه والبدل ضميرين غير ظاهرين سواء كان متكلمين او مخاطبين او غائبين ومثال كونهما ضميرين (نحو الزيدون لقيتهم اياهم) فان اياهم ضمير بدل من ضمير المفعول المتصل بقوله لقيتهم وانما مثل الش بالغائبين لما سيجئ من الاتفاق فيه دون غيره (ومختلفين) اى ويجوز ان يكونا مختلفين بان يكون احدهما ظاهرا والاخر ضميرا وذلك يشمل صورتين احدهما كون المبدل منه ضميرا والبدل ظاهرا (نحو اخوك ضربته زيدا) وثانيتهما كونه بالعكس نحو (اخوك ضرب زيدا اياه) فان اياه ضمير منفصل منصوب على انه بدل من زيدا الذى هو الاسم الظاهر ثم شرع فى مسئلة غير جائزة من الصور فقال (ولا يبدل

جميعا عبارة عن المستطيعين وفساد هذا مقطوع به والمذهب الثالث وهو المستقيم المندفع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى منه وكذا المبدل منه مراد به الجميع بالنظر الى الافراد والمستثنى داخل فى المستثنى منه والباقى بعد بدل البعض داخل فى المبدل منه والتناقض بمجئ زيد وانتفاء مجيئه فى جاءنى القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل فى جاءنى غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذى جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعراب الجزء الاول وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم له وجودا على النسبة التى يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة وبذلك التفصيل تبين انه لا يصح تفسير المتعدد بالمراد منه كما فعله القائل هذا مع كونه تعسفا لا يرتكب مبنى على الثانى من القولين المزيفين وفيه فساد آخر

(ظاهر)

ظاهر من مضمر بدل الكل) (من الكل (يعنى لايجوز ان يكون الاسم الظاهر بدلا من الضمير اذا كان بدل الكل من جميع الضمائر (الامن الغائب) اى الايجوز ان يبدل الظاهر من الضمير الغائب (مثل ضربته زيدا) لان زيدا فى هذا المثال اسم ظاهر يكون بدلا من ضمير الغائب فى ضربته بدل الكل وهو جائز ثم شرع الش فى دليل عدم جواز الابدال من ضمير المتكلم والمخاطب فقال (لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى) فى المعرفة (واخص دلالة من الظاهر) اى من الاسم الظاهر كما سيأتى فى بحث المعرفة فقوله اخص دلالة عطف تفسير لقوله اقوى لان القوة المعتبرة فى باب التعريف بحسب الاخصية وماهو اخص فهو اقوى واذا كان كذلك (فلو ابدل الظاهر) اى ولو جعل الاسم الظاهر) بدلا (منهما) اى من المضمر المتكلم والمخاطب حال كونه (بدل الكل يلزم ان يكون المقصود) الذى هو البدل (انقص) لضعفه فى التعريف (من غير المقصود) الذى هو المبدل منه لقوته فى التعريف (مع كون مدلوليهما واحدا) وهذا اشارة الى وجه تخصيص عدم الجواز فى بدل الكل اى لكون بدل الكل مايكون مدلول الاول بعينه يلزم ان يكون كلاهما متساويين فى قوة التعريف كما فى التعريف الذى بين ضمير الغائب وبين الاسم الظاهر فانهما متساويان فيه (بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط) فان البدل فى هذه الثلاثة لما لم يكن مدلوله مدلول الاول لايلزم ان يكونا متساويين كما بينه الشارح بقوله (فان المانع فيها) اى الذى يمنع كون الاسم الظاهر بدلا من المتكلم والمخاطب (مفقود) اى غير موجود (اذ) اى لانه (ليس مدلول الثانى فيها) اى فى هذه الثلاثة (مدلول الاول) حتى يكون مانعا من الابدال ثم شرع فى امثلة كون الاسم الظاهر بدلا من الضمائر كلها فى الابدال الثلاثة فقال (فيقال) اى فيجوز ان يقال فى بدل البعض (اشتريتك نصفك) فنصفك بدل من ضمير المخاطب المنصوب (واشتريتنى نصفى) فنصفى) بدل من ضمير المتكلم المتصل المنصوب فى اشتريتنى وهذان المثالان لبدل البعض (و) يقال فى بدل الاشتمال (اعجبتنى علمك) فان علمك مرفوع لفظا على انه بدل الاشتمال المخاطب (واعجبتك علمى) فان علمى مرفوع محلا فى هذا المثال بدل الاشتمال من ضمير المتكلم (وضربتك الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المخاطب فى ضربتك (وضربتنى الحمار) فان الحمار منصوب لفظا على انه بدل غلط من ضمير المتكلم (عطف البيان) وهو مبتدأ وقوله (تابع) خبره اى هذا القول (شامل لجميع التوابع من الصفة والعطف والبدل والتأكيد لانه يصدق على هذه الاربعة انها توابع كما يصدق على عطف البيان فيحتاج الى فصل والى قيد حتى يخرج الاربعة فقال (غير صفة) لان المقصود من الصفة دلالته على معنى فى متبوعه وعطف البيان ليس كذلك لان المقصود منه ايضاح متبوعه سواء كان معنى فيه اولا ولذا (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير صفة (عن الصفة) ولما كان البدل والتأكيد والعطف بالحروف ايضا توابع غير الصفة ودخلت فى التعريف واراد المعرف اخراج هذه الثلاثة منه فقال (يوضح متبوعه) وهذه الجملة الفعلية صفة بعد صفة لقوله

وهو انه ادعى الاخراج عن المراد من المتعدد وزعم المراد منه ماعدا المستثنى على ماعليه القول الثانى كما دل بقوله بان يكون المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ ولم يدر ان الاخراج لانه لايكون داخلا فيه حتى يكون مخرجا فادرى وهمه الى القول بما معناه ان المستثنى غير منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه فى مثل ذلك المواقع ومابقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة فى بعض المواضع نحو جاءنى القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى فى جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى نحو جاءنى القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤنى ولا فى نحو له على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على

تابع يعني تابع غير صفة يوضح ذلك التابع متبوعه كما قال الشارح (احترز) اى المصنف (به) اى بقوله يوضح متبوعه (عن البدل) لان المقصود بالنسبة دون متبوعه (والعطف) اى احترز عن العطف (بالحروف) لانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه (والتأكيد) لانه يقرر امر متبوعه لانه يوضحه ولما تبادر الى الوهم ان عطف البيان لكون المقصود منه ايضاح المتبوع يلزم ان يكون اوضح منه فيلزم خروج بعض مواده عن التعريف اراد الشارح ان يدفع هذا الوهم فقال (ولا يلزم من ذلك) اى من كون عطف البيان لايضاح المتبوع (ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه) لكون الاستقراء شاهدا على ان بعض صوره ليس باوضح من متبوعه (بل ينبغى) فى عطف البيان (ان يحصل من اجتماعهما) اى من اجتماع التابع المتبوع (ايضاح لم يحصل) ذلك الايضاح (من احدهما على الانفراد) اى لم يحصل من التابع على الانفراد اومن المتبوع على الانفراد واذا لم يلزم الاوضحية (فيصح ان يكون الاول) اى المتبوع (اوضح من الثانى) اى من التابع مثاله (مثل) قول الاعرابى (اقسم بالله ابو حفص عمر) (فابو حفص) اى الذى يكون فاعلا لاقسم (كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعمر) بالرفع (عطف بيان له) اى لقوله ابو حفص لان عمر تابع غير صفة لعدم دلالته على المعنى لكونه علما وهو ايضا يوضح قوله ابو حفص ببيان اسمه العلم فحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من ابى حفص على الانفراد لشموله لعمرو وغيره ولا من عمر على الانفراد ايضا لانه شامل لعمر الذى ليس كنيته اباحفص ثم شرع الشارح فى سبب الورود فقال (وقصته) اى قصة سبب ورود هذا الكلام (انه) اى الشان (اتى اعرابى الى عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه) اى فى وقت خلافته (فقال) اى الاعرابى على سبيل الاشتكاء (ان اهلى) اى وطنى الذى فيه اهلى (بعيد) عن هذا المحل (وانى على ناقة) اى راكب على ناقة (دبراء) مشتق من الدبر وهو علة فى البعير فسره العصام بقوله ريش بشت وهى على وزن حمراء صفة لناقة (عجفاء) وهى صفة اخرى لها اى يقال لها الاغر (نقباء) وايضا هى صفة لها وهى مؤنث انقب مشتق من النقب وهى علة الجرب يكون فى الدواب كذا فى القاموس (واستحمله) هذا تضرع بصيغة الامر اى اعطنى ناقة قوية توصلنى الى اهلى ولما قال له الاعرابى (فظنه) اى ظن عمر رضى الله تعالى عنه هذا الاعرابى اوكلامه (كاذبا) اى على خلاف الواقع (فلم يحمله) اى فلم يعطه عمر ناقة بناء على ظنه (فقال) اى عمر رضى الله عنه على طريق القسم بناء على ظنه الغالب (والله ما نقبت الناقة اى ليس بها علة النقب كما زعمت (ولا دبرت) اى ولا بها علة الدبر ولما آيس الاعرابى (فانطلق الاعرابى) اى ذهب مأيوسا (فحمل بعيره) اى حمل ماله من الزاد وغيره على بعيره (ثم استقبل البطحاء) اى توجه الى الوادى الذى فيه حصباء صغار او الى الوادى المسمى بالبطحاء (وجعل يقول) اى شرع فى ان يقول (وهو) والحال ان الاعرابى لم يركب عليها بل يمشى خلف بعيره * اقسم بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر *) وقوله ما مسها جواب للقسم (اغفر له اللهم ان كان فجر *) وهذا اعتذار

بنصب استحقه لذاته لكونه نائب مناب المستثنى منه فح لابد من قيد تام ليتم الضابطة وليس بشئ وايضا فيه ان انتصاب اليوم فى المثال المذكور ليس لوقوعه موقع المستثنى منه (قوله) الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا قيل نقضه المص بقولنا القوم الا زيدا اخوتك ولعل الشارح لم يلتفت اليه لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون منصوبا وليس الامر كما زعمه اذ لا كلام فى جواز هذا التركيب والمراد هو النقض بجواز هذا ليس الا بل عدول الشارح عن ذلك لقبوله ما اجاب به الرضى وتفصيله الكلام ان المص قال فى الايضاح العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيد اخوتك قال الرضى هذا الا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا هذا جوابه

(الاعرابى)

للاعرابی من طرف عمر رضی اللہ عنہ یعنی یارب اغفر لعمر رضی اللہ عنہ ان حلف هذا الحالف کاذبا لانه یکون حینئذ یمینا غموسا من الکبائر فیکون فاجرا به واعلم انه لیس فی الواقع من طرف عمر رضی اللہ عنه فجور لانه یمین علی ظنه فیکون یمینا لغوا لا یؤاخذ به ولذا قال الاعرابی الادیب ان کان فجر یعنی ان عمر رضی اللہ عنه مع ظهور عدالته وشفقته لایحلف کاذبا ولو فرض انه کذب فاغفر لفجوره (وعمر مقبل من اعلی الوادی) فی مکان یسمع مقالته (فجعل) ای فشرع عمر (اذا قال) الاعرابی (اغفر له اللهم اللهم ان کان فجر) ای فی وقت قوله هذا (قال) عمر رضی اللہ عنه (اللهم صدق صدق) کرره لاهتمامه ای اللهم صدق الاعرابی یعنی تقبل اعتذاره من طرفی وهذا بناء علی کمال تقواه وتنزهه ثم نزل من اعلی الوادی الی مکان الاعرابی (حتی التقیا) ای التقی عمر والاعرابی (فاخذ) عمر (بیده) ای بید الاعرابی تلطفا به (فقال) عمر رضی اللہ عنه متفحصا عن حال الناقة ومتطلبا الصدقه (ضع) امر من وضع (عن راحلتك) ای انزل ما علیها الحمل (فوضع) ای الاعرابی امتثالا لامره (فاذا هی نقبة) ای الناقة ناقة نقباء (عجفاء) علی ما اخبر به (فحمله علی بعیره) ای فاعطاه بعیر نفسه (وزوده) واعطا زادا (وکساه) واعطاه کسوة ثم اراد المصنف ان یبین الفرق اللفظی بین ترکیب یجوز فیه کون الاسم عطف بیان وبین ترکیب لایجوز کونه بدلا فقال (وفصله) ای فصل عطف البیان ثم فسر الشارح معنی الفصل بقوله (ای فرقه) وقوله (من البدل) متعلق بالفصل (لفظا) وتفسیر الشارح بقوله (ای من حیث الاحکام اللفظیة) یدل علی ان قوله لفظا تمییز من الذات المقدرة فی اضافة الفصل الی الضمیر ای فصل شیء من عطف البیان وهو لفظه لکن لما لم یکن من فرق اللفظ فائدة فسره بقوله ای من حیث الاحکام اللفظیة یعنی الفرق بینهما من حیث ان الحکم النحوی الذی یجوز فی عطف البیان لایجوز فی البدل وقول الشارح (واقع) اشارة الی ان قوله وفصله مبتدأ وخبره فی مثل انا ابن بان یکون ظرفا مستقرا او متعلقه واقع (فی مثل ❊ انا ابن التارك البکری بشر ❊) ثم اشار الی بیان الفرق فقال (فان قولك بشر) بالجر (ان جعل عطف بیان للبکری) ای الذی جعل مضافا الیه التارك (جاز) ای جاز کونه عطف بیان من البکری وهذا حکمه اللفظی الذی یجوز فی عطف البیان وهو انه لایشترط جواز اقامته مقام متبوعه (وان جعل) ای ان جعل لفظ بشر فی هذا الترکیب (بدلا منه) ای من البکری (لم یجز) ای لم یجز کونه بدلا وهذا حکمه اللفظی الذی لایجوز فی البدل لان جواز اقامة البدل مقام المبدل منه شرط فیه وحاصله ان کل ترکیب یجوز فیه اقامته مقامه جائز وکل ترکیب لایجوز هذا لم یجز کما بینه الشارح بقوله (لان البدل) ای انما لم یجز ان یکون بدلا لان البدل یکون (فی حکم تکریر العامل) وهو لفظ التارك ههنا (فیکون التقدیر) ای تقدیر البدل مقام المبدل منه (انا ابن التارك بشر وهو) ای ترکیب التارك بشر (غیر جائز کما ذکرنا فیما سبق) ای فی بحث الاضافة وقوله (فی الضارب زید) بدل من قوله فیما سبق ای ذکرنا فی بحث الاضافة بان ترکیب الضارب زید لایجوز وهو کون المضاف صفة معرفا باللام وکون المضاف الیه اسما مجردا عن اللام وکونه مضافا

ولایخفی ان ثبوت معنی الفعل فی اخوتك ممنوع والتأویل بذلك تعسف غیر صحیح وعلی تقدیر التسلیم یکون العامل ح فی غایة الضعف ومثله لا یعمل فیما قبله بالاتفاق فالحق ما ذهب الیه المص قوله عطف علی قوله بعد الامر کذلك وما قیل من انه یوجب ان یجب النصب فی المستثنی فی قولنا ما جاءنی غیر زید القوم وفی قولنا جاءنی القوم غیر حمار لیس بشیء لثبوت قوله ومخفوض بعد غیر فهذا قد سد سبیل ذلك التوهم ومنه یعلم ان قوله بعد الا المتوسط بین منقطعا ونحو مما یناسب حذفه واعلم ان المص نبه فی الشرح علی ان شرط ان یتقدم احد جزئی الکلام مثل قولك ما جاءنی الا اخاك احد فلو قلت الا زیدا ما جاءنی اخوتك لم یجز (قوله) وما فی محل النصب علی الحالیة هذا متعین وما قیل الاحسن ان خلاف تقدیر زمان مخالف ای زمان خلا زید کما فی مذ سافر فیطابق فی المعنی ما خلاوهم ومن هذا القبیل وما قیل فی قوله قدس سره ای النصب بهما انما هو فی اکثر الاستعمالات الانسب ان یجعل

باضافة لفظية لان شرط جواز الاضافة اللفظية وجود التخفيف اللفظي في المضاف فقط او في المضاف اليه فقط او في كليهما وفي هذا التركيب لم يوجد التخفيف فيهما وذا لايجوز ثم ان هذا المصراع للاسدي اراد اظهار شجاعته ثم اراد الش ان يذكر مصراعه الثاني ليظهر معنى الاول فقال (وآخره) اي آخر البيت قوله (* عليه الطير ترقبه وقوعا *) اعلم ان التارك اسم فاعل من ترك يترك من باب نصر ينصر وترك يكون بمعنى ودع فيكون فعلا تاما متعديا او بمعنى صير فيكون فعلا ناقصا ولما احتمل ههنا المعنيان اراد الش ان ينبه عليهما وعلى اعرابه في كل من المعنيين فبين اولا على تقدير كونه من الافعال الناقصة فقال (وعليه الطير ثاني مفعولي التارك) يعني على تقدير كون التارك بمعنى المصير اي بمعنى جعل يكون قوله البكري مفعوله الاول ويكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا او الجملة منصوبة المحل على انها مفعول ثان له والمعنى انا ابن الرجل الذي هو جاعل البكري عليه الطير (هذا) اي هذا الاعراب وهو كونه مفعولا ثانيا (ان جعلناه) اي ان جعلنا لفظ التارك (بمعنى المصير والا) اي وان لم نجعل قوله التارك بمعنى المصير بل جعلناه بمعنى الوادع (فهو) اي فتركيب عليه الطير (حال) من مفعول التارك وهو البكري المضاف اليه وهذا يحتمل وجهين احدهما ان يكون عليه ظرفا مستقرا حالا والطير بالرفع فاعل له والآخر ان يكون عليه خبرا مقدما والطير مبتدأ مؤخرا والجملة الاسمية حال منه بالضمير فقط على ضعف نحو كلمته فوه الى في والى الوجهين اشار بقوله (وقوله ترقبه) اي جملة ترقبه وهو مضارع من الترقب وهو الانتظار واصله تترقب بتائين فحذفت احديهما وهي (حال من الطير ان كان) لفظ الطير مرفوعا حال كونه (فاعلا لعليه) وهو الوجه الاول فالمعنى انا ابن الرجل الذي ترك البكري والحال ان عليه الطير مترقبا ثم اشار الى الاعراب على الوجه الثاني فقال (وان كان) اي لفظ الطير (مبتدأ فهو) اي تركيب ترقبه (حال من الضمير المستكن في عليه) اي الضمير الذي انتقل من المتعلق المحذوف وكان فاعلا للظرف المستقر (ووقوعا) اي وقوله وقوعا (جمع واقع) كالشهود جمع شاهد (حال من فاعل ترقبه اي) الطيور مترقبة حال كونها في الترقب (واقعة حوله) اي حول البكري (مترقبة) ومنتظرة (لازهاق) اي لاخراج (روحه) وقوله (لان الانسان مادام فيه رمق) اي علامة حياة (فان الطير لاتقربه) توجيه ودليل لتعبيره بالترقب والانتظار لانه لوكان ميتا لوقعن عليه لاجل الاكل ولكن لما ترقبن علم انه لم يمت بعد ولايخفى ما في هذا البيت من اظهار شجاعة ابيه والافتخار بالانتساب اليه وفهم ان اعوان البكري جبناء كلهم حتى لم يقدروا على التقرب لتخليصه ومحافظته ولما قيد المصنف الفرق بقوله لفظا وفهم منه ان له فرقا معنويا ايضا اراد الشارح بيانه فقال (واما الفرق المعنوي بينهما) اي بين عطف البيان والبدل (فقد تبين) اي ظهر (فيما سبق) اي في تعريفهما بان البدل تابع مقصود بالنسبة وعطف البيان ليس كذلك ثم اراد الشارح ان يبين وجه الشبه بين عطف البيان في تركيب انا ابن التارك البكري وبين عطف البيان الذي يكون مثالهما فقال (والمراد) اي مراد المصنف (بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما) اي كل

المستثنى المنقطع والمستثنى بخلاف مما يختار فيه النصب (قوله) تقديره خلو زيد وعدو عمرو ولاحاجة الى هذا البيان لانفهامه مما يأتي في آخر الكلام على انه يرد عليه ان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوهم من زيد (قوله) اي وقت خلوهم قيل الظ خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضميرهما خلا الى الجائي ولا وجه لهذا القول لان الفاعل المذكور هو القوم فلا يصح تقدير البعض وكان منشأ توهم عدم دخول زيد في القوم وقد عرفت فساده ودعوى لزوم تقدير الجائي ايضا مما لا يصدر عمن له ادنى مسكة (قوله) اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الاقبل لاخفاء في صحة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال في محل واقع بعد الا ولا معنى لايقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز كما نقله الشارح

لفظ (كان عطف بيان) كلفظ بشر من الالفاظ التى ليست فيها الالف واللام (للمعرف) باللام) كلفظ البكرى (الذى اضيف اليه) اى الى ذلك المعرف باللام (الصفة المعرفة باللام ومثاله مثل هذا (نحو الضارب الرجل زيد) حيث جعل زيد عطف بيان من الرجل المعرف باللام الذى اضيف اليه صفة الضارب المعرف باللازم فيجوز ان يكون زيد عطف بيان من الرجل فلايجوز ان يكون بدلا منه وهذا البيان لمراد المصنف مما هو ظاهر من تركيبه حيث خصص الفرق بمثل هذا البيت فيكون المراد بالمثل هو افراد هيئة هذا التركيب اعنى تركيب التارك البكرى بشر يريد به ما هو مثله فى تلك الهيئة اراد الش ان يبين انه يجوز توجيه مراد المصنف بوجه هو اعم من هيئة هذا التركيب فقال (ويمكن) اى لا يمتنع (ان يراد به) اى بقوله فى مثل انا ابن التارك الخ (ما) اى التوجيه الذى (هو) اى هذا التوجيه (اعم من هذا الباب) اى من باب الضارب الرجل زيد يعنى من هذه الهيئة (اى كل ما خالف حكمه) وهذا تفسير لما هو اعم اى المراد فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر كل لفظ خالف حكم ذلك اللفظ من الجواز (اذا كان) ذلك اللفظ (عطف بيان) اى وقت كونه عطف بيان وقوله (حكمه) مفعول خالف اى خالف حكم كونه عطف بيان حكم ذلك اللفظ (اذا كان بدلا) اى حكم وقت كونه بدلا بان يجوز كونه عطف بيان ولا يجوز كونه بدلا سواء كان فى مثل التركيب الذى ذكره اولا فاذا اريد به هذا (فيتناول) اى فيشمل قول المصنف وفصله من البدل الخ (صورة النداء ايضا) اى كما يتناول صورة الاضافة (فانك تقول ياغلام زيد وزيدا) فقوله ياغلام منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضم لانه نكرة قصد امعينا وزيد يجوز ان يكون عطف بيان منه وان يكون بدلا منه فان كان عطف بيان يجوز ان يكون بالرفع حملا على لفظه وبالنصب حملا على محل المنادى كما سبق فى بحث المنادى كما قال (بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ) اى لفظ المنادى (ومنصوبا حملا على المحل) اى على محل المنادى وهو النصب بالمفعولية (اذا جعلته) اى يجوز هذا اذا جعلت لفظ زيد (عطف بيان) وهو حكم عطف البيان حيث قال المص فى بحث المنادى وتوابع المنادى المبنى المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان الخ ترفع حملا على لفظه وتنصب حملا على محلة هذا حكم كونه عطف بيان وهو مخالف لحكم كونه بدلا حيث قال (وياغلام زيد بالضم) من غير تنوين ولا نصب (اذا جعلته بدلا) اى اذا جعلت زيد بدلا من الغلام يكون حكمه الضم لان حكم كونه بدلا حكم المنادى المستقل وهو الضم على ما يرفع به فقط حيث قال فى بحث المنادى ايضا والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل ثم بين احكام التوجيهين فقال (والمعنى الاول) اى تخصيص مراده بمثل هذا التركيب (اظهر) من المعنى الثانى فوجه الاظهرية ان المص لم يقل نحوانا ابن التارك فالمتبادر من ذكر المثل ومن اضافته الى هذا التركيب ان مراده تخصيص ولم يكن دلالته على التعميم ممنوعا لكنه وجه ظاهر مرجوح (والثانى) اى توجيه مراده الى التعميم (افيد) اى اكثر فائدة من الاول وجه الافيدية

فقوله فيما بعد الابدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكلام وليس مما يلتفت اليه ارباب النهى لان ما استدل به على جهة التكرار لايناسب بالمقام وذلك لان المص لم يقل ويجوز فيه النصب بعد الا بل فيما بعد الا فاحتيج الى تصوير المعنى فى صورة الحال كما ذهب اليه قدس سره او بيان انه بدل كما قاله الهندى ولايخفى على الاريب رجحان مختار الشارح قدس سره وان لم يرض به القائل (قوله) ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولا مقدما ماذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المص استثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنافى للمتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولايقتضى تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لولم يكن حكم المستثنى المتقدم والمنقطع فى كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله اومنقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب لغوا لافائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه لن يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن

ان الثانی شامل الی صور اخری من المنادی (وغیره کما عرفت (المبنی) ولما کان المبنی من اقسام الاسم فسره الش بقوله (ای الاسم المبنی) یعنی لا المبنی المطلق (وهذا الحد) ای حد المبنی بما سیذکره (لایصح) لاحد (الا لمن یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق) ای سواء کان اسما مبنیا اوفعلا مبنیا او حرفا حتی لایکون التعریف تعریفا بالمجهول (ولا یعرف) ای لا یصح الا لمن لا یعرف (الاسم المبنی) لانه لو عرفه یکون تعریفا للعارف بما یعرفه وهو مناف للمقصود من التعریف وانما یصح لمن یعرفه ماهیة المبنی المطلق (اذا) ای لانه (لولم یعرفها) ای لولم یعرف ماهیة المبنی علی اطلاق (لکان) ای هذا الحد (تعریفا للمبنی) علی اطلاق (لکان) ای هذا الحد (تعریفا للمبنی) ای الاسم المبنی المجهول (بالمبنی) المطلق المجهول وهو باطل فثبت ان هذا تعریف لمن یعرف المبنی المطلق وانما یکون هذا تعریفا للمبنی بالمبنی (لانه) ای المصنف (ذکر فی حد المبنی) ای فی حد الاسم المبنی لفظ المبنی حیث قال ماناسب مبنی الاصل فقوله وهذا الحد الخ جواب سؤال الوارد علی تفسیر الشارح بقوله ای الاسم المبنی تقدیره ان هذا التعریف باطل لانه تعریف للاسم المبنی بالمبنی وهو تعریف الشیٔ بالمجهول وذا لایصح فاجاب بانه لا نسلم انه تعریف الشیٔ بالمجهول لانه تعریف بالنسبة الی من یعرف المبنی المطلق (ماناسب) (ای اسم ناسب) فقوله اسم تفسیر لما وهو جنس شامل للمعرب والمبنی وقوله ناسب فصل یخرج المعرب لانه لم یناسب فقرینة تخصیص الموصول بالاسم وتفسیر به سیاق الکلام وهو ذکر مبنی الاصل بعده (مبنی الاصل) وهو مفعول ناسب فاضافة المبنی الاصل امابیانیة والتقدیر المبنی الذی هو الاصل کما هو مرضی الشارح او اضافة لامیة کما هو مرضی عصام الدین لانه رد کلام الشارح فیما قیل بان الاضافة البیانیة انما تصح اذا کان بین المضاف والمضاف الیه عموم من وجه وههنا لیس کذلک لان المبنی عم مطلقا من الاصل فیکون من قبیل اضافة الاعم المطلق الی الاخص المطلق وهو الاضافة اللامیة کیوم الاحد ورد بان هذا الشرط انما هو فی الاضافة البیانیة الاصطلاحیة وهذا لیس کذلک لانه اضافة بیانیة لغویة ویمکن رده بانا لانسلم ان بینهما عموما مطلقا وانما یکون لوکان المراد بالمبنی هو المبنی المقید بالاصل ولیس کذلک بل یجوز ان یراد به المبنی المطلق فحینئذ یکون المبنی اصلا وغیر اصل والاصل ایضا یکون مبنیا وغیر مبنی (وهو) ای المبنی الاصل (الحرف) بجمیع اقسامه (والفعل الماضی) بجمیع صیغه (والامر بغیر اللام) عند البصریین (والمراد بالمشابهة المنفیة فی تعریف المعرب) وهو قوله فالمعرب المرکب الذی لم یشبه مبنی الاصل (هو هذه المناسبة) حیث فسر الش قوله لم یشبه بقوله لم یناسب وهذا جواب للسؤال المقدر وهو انه لاتقابل بین تعریف المعرب وبین تعریف المبنی لان المنفی فی تعریف المعرب هو المشابهة والمثبت فی تعریف المبنی المناسبة فلا تقابل بینهما فاجاب بان المراد بالمشابهة المنفیة الخ وانما فسر المشابهة هی المشارکة فی الکیف

فی المستثنی المتقدم لعدم جواز تقدیم البدل ولا فی المنقطع لان البدل فیه لایکون الا بدل الغلط ولا یمکن الغلط فی الاستثناء لان معناه علی الروایة کما تقدم فلذا لم یحتج الی التقیید بما یخرج المنقطع والمتقدم علی ان المتبادر من قوله ذکر المستثنی منه ماهو الشایع فی ذکره فاستغنی به عن التقیید بما یخرج المستثنی المقدم کذلک قیل وقد اراد الشارح قدس سره بذلک الرد علی الهندی حیث قال فی قول المص ویختار البدل ای فی المستثنی متصل مؤخر لیخرج المنقطع والمقدم علی المستثنی منه بان حکم المستثنی المقدم علی المستثنی منه وحکم المنقطع قد بینا بانه لایجوز فیهما الا النصب فبعد هذا لم یبق حاجة الی التقیید کذلک لاخراج ذلک اذ لایخطر ببال من احاط بما سبق جواز النصب وکون البدل فی مختار فی هذین القسمین لمناقضة هذه الخاطرة لما تقدم نعم لقائل ان یقول فی هذا التوجیه نظر لانه ح یلزم الاستغناء عن قوله فی کلام غیر موجب ایضا لانه احتراز عن کلام

والمناسبة اعم منه مطلقا فمفهوم المعرب هو عدم المشابهة وهو نقيض الاخص المطلق ومفهوم المبنى هو المناسبة وهو عين الاعم المطلق وعين الاخص عام من وجه من عين الاعم الاهم المطلق فيلزم ان يكون بعض المعرب مبنيا وبعض المبنى معربا وهو باطل لانه مستلزم لبطلان التعريفين طردا وعكسا واما اذ فسر المشابهة بالمناسبة فيكون بينهما تباين كلى فلا محذور ثم نقل الشارح تفسير المناسبة من صاحب المفصل واثبت به وجه تفسيره المشابهة ولذا اورده على طريق النقل فقال (ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة) اى المناسبة المذكورة فى تعريف المبنى (بانها) اى مناسبة الاسم المبنى لمبنى الاصل من الامور الثلاثة (اما) حاصلة (بتضمن الاسم) اى الاسم الذى يصدق عليه حد المبنى (معنى مبنى الاصل) فيصدق عليه انه ناسب مبنى الاصل (مثل اين فانه) اى فان اين اسم مبنى (بتضمن معنى همزة الاستفهام) لان اين مركب من الظرف والاستفهام فالاستفهام جزؤ معناه فيكون متضمنا لمعنى همزة الاستفهام التى هى مبنى الاصل لكونها حرفا فتضمن الكل للجزء فيحصل بينهما مناسبة بالكلية والجزئية (او شبهه) عطف على قوله بتضمن اى المناسبة اما بشبه الاسم المبنى (له) اى لمبنى الاصل (كالمبهمات) من الموصولات واسماء الاشارات والمضمرات (فانها) اى فان كل ذلك من المبهمات (تشبه الحرف فى الاحتياج الى الصلة) كما ان الموصول يحتاج الى الصلة فى تعيين معناه (او الصفة) عطف على قوله الى الصلة كما ان الموصوف من المبهمات يحتاج الى الصفة فى تعيين معناه نحو مررت بمن هو زيد وكذا احتياج اسماء الاشارات الى الصفة (او غيرها) اى او يحتاج الى غير الصلة والصفة من الاحتياج الى المرجع فى المضمرات (او وقوعه) بالجر عطف ايضا على قوله بتضمن اى المناسبة اما حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كنزال) من اسماء الافعال (فانه) اى لفظ نزال (واقع موقع انزل) لان قولهم نزال بيتا مثلا فى موقع قولهم انزل بيتا فانزل امر بغير اللام وهو مبنى الاصل (او مشاكلة) اى المناسبة اما حاصلة بمشاكلة الاسم المبنى (للواقع) اى للاسم الواقع (موقعه) اى موقع مبنى الاصل (كفجار) لانها وان لم تكن بمعنى الامر لكونها بمعنى يا فاجرة لكنها مشاكلة لنزال الذى هو واقع موقع انزل (او وقوعه) اى او المناسبة حاصلة بوقوع الاسم المبنى (موقع ما) اى موقع الاسم الذى (اشبهه) اى اشبه مبنى الاصل وذلك (كالمنادى المضموم) اى كالمنادى الذى يبنى على الضم وهو الاسم المفرد اذا كان معرفة نحو يا زيد (فانه) اى فان علة بنائه (واقع موقع كاف الخطاب) لكونه منصوب المحل على انه مفعول لادعو ولو قدر اظهاره يكون ادعوك وقوله (المشابهة) بالجر صفة للكاف فى كاف الخطاب وقوله (للحرف) متعلق بالمشابهة اى المنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمى فى كونهما مفعولين منصوبين والكاف الاسمى الذى هو الضمير مشابه للكاف الحرفى الذى فى ذلك لان الكاف المتصل باسم الاشارة حرف عماد

موجب وقد علم حكمه فيما سبق ودفعه ظاهر لاصحاب الفطرة السليمة (قوله) فالمراد بالمفرغ المفرغ له ولك ان تستغنى عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المآل المفرغ عامله وان تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له هكذا قيل والوجه ماقاله الشارح قدس سره قال المص وهذا الذى يسميه النحويون الاستثناء المفرغ لانه فرغ له العامل قبل فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا وسمى باسمه وان كان فى المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف الاترى ان معنى ماقام الازيد ماقام احد الا زيد والا لم يستقم الاستثناء ولم يفهم قال ومما يدل على انهم اعتبروا ذلك قولهم ماقام الاهند وامتناع قام هند لان هند فى قولك قام هند فاعل فى التحقيق وقولهم

مبنى الاصل والكاف فى نحو ادعوك كاف اسمية ليست بمبنى الاصل بل مشابهة للمبنى الاصل الذى هو كاف ذلك والمنادى المضموم واقع موقع الكاف الاسمية المشابهة لكاف ذلك الحرفية التى هى مبنى الاصل والواقع موقع المشابهة للمبنى الاصل واقع موقع مبنى الاصل بالواسطة وقوله (فى نحو ادعوك) متعلق بقوله واقع (او اضافته) اى المناسبة امابا ضافة الاسم الذى اريد بناؤه (اليه) اى الى مبنى الاصل (كقوله تعالى من عذاب يومئذ) وانما يكون مثالا (فيمن) اى فى مذهب القارئ الذى (قرأ) اى قرأ لفظ يومئذ (بالفتح) اى بفتح الميم واما فى مذهب من قرأ بالجر فهو عنده معرب فوجه من قرأ بالفتح ان لفظ يوم مجرور بالاضافة لاضافة العذاب اليه لكنه لما كان مضافا الى الظرف المبنى الذى هو اذ الذى هو مضاف الى جملة كان كذا وعوض عنها التنوين كان لفظ اليوم مبنيا على الفتح ومجرورا محلا اقول وفيه تساهل لان لفظ اليوم ليس بمضاف الى مبنى الاصل بل مضاف الى الظرف الذى هو من الاسماء التى اصلها الاعراب ولعل مراده انه مناسب باضافته الى المضاف الى مبنى الاصل اعنى بالواسطة فافهم ولما فرغ المصنف من النوع الاول للمبنى شرع فى تعريف النوع الثانى منه فقال (او وقع) اى المبنى ما وقع (غير مركب) اى وقع حال كونه غير مركب او صار غير مركب ان كان وقع بمعنى صار والحاصل ان قوله غير مركب منصوب اما على الحالية من فاعل وقع او على انه خبره المنصوب ولما كان المراد بالمراد بالمركب المثبت فى تعريف المعرب المركب مع عامله على وجه تحقق مع عامله كان المراد بالمركب المنفى ههنا عدم ذلك المركب فاراد الشارح تفسيره فقال (مع غيره) اى مع غير الاسم المبنى وهو الذى لم يقع مركب مع غيره حال كون ذلك التركيب (على وجه) اى على طريق (تحقق معه عامله) فهذا يصدق على غير المركب وعلى المركب مع غيره لا على وجه تحقق معه عامله وقوله (فعلى هذا) متعلق بقوله مبنى فيما سيأتى والفاء تفريعية يعنى اذا كان المراد بالغير المركب هو ما ليس بمركب مع عدم تحقق عامله سواء كان مركبا فى نفسه اولا وقوله (المضاف) مبتدأ وخبره قوله مبنى وقوله (من المركبات الاضافية المعدودة) حال من ضمير المضاف الراجع الى الالف واللام والموصول اى الاسم الذى يضاف الى ما بعده حال كون ذلك الاسم من المركبات الاضافة وكان الغرض من ذكره تعداده لانه يتوارد عليه المعانى المقتضية للاعراب وذلك الاسم (كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر) فان المقصود من ذكر كل منها تعداده ومع هذا كلها مضاف ومركب وذلك الاسم وان كان مركبا لكنه (مبنى) لكونه غير مركب مع عامله بل مركب مع غيره على وجه لم تحقق معه عامله وقوله (والمضاف اليه) مبتدأ وخبره (معرب) اى الاسم الذى اضيف اليه الغلام فى هذا التركيب وهو زيد وعمرو وبكر معرب لكونه مركبا مع عامله الذى هو الاسم المضاف ثم اراد الشارح ان يبين وجه تنويع المبنى على نوعين دون المعرب حيث اورد فى تعريف المبنى بلو وهو ههنا لتقسيم الحدود فكأنه

ما قام الا هند الفاعل فى التحقيق هو المستثنى منه وهند مستثناة ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فعمل فيه عمله فى المحذوف (قوله) وهو اى والحال ان المستثنى قيل وقد ان تجعل الواو للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه وفى غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائد الى المستثنى معه بل ما هو فى غير الموجب حقيقة المستثنى منه دون المستثنى ثم قيل والاوجه ان تجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه وتجعل قوله وهو فى غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعنى وعد الذكر فى غير الموجب ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر فى الموجب فصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام لاى يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات الا ان يستقيم المعنى وانت خبير بان الحال متعين وما ذهب اليه القائل سمح لا يلتفت اليه الا من له عرج (قوله) بان

قال المبنى على نوعين احدهما ماناسب مبنى الاصل والثانى ماوقع غير مركب فقال (ولما كان المبنى مقابلا للمعرب) بتقابل العدم والملكة لكنه بالنسبة الى النوع الاول المبنى ملكة لان المعتبر فيه المناسبة والمعرب عدم لكون المعتبر فيه عدم المناسبة وبالنسبة الى النوع الثانى بالعكس لان المعتبر فى المبنى عدم التركيب وفى المعرب وجود التركيب فافهم وقوله (واعتبر) عطف على كان اى ولما اعتبر (فيه) اى فى المعرب (امران) احدهما (التركيب) لانه قال فى تعريفه هو المركب (و) ثانيهما (عدم المشابهة لمبنى الاصل) حيث قال فيه لم يشبه مبنى الاصل وقوله (كان) جواب لما يعنى لما كان كذلك كان (المبنى ما انتفى) اى الاسم الذى انتفى (فيه مجموع هذين الامرين) يعنى المشابهة والتركيب (امابانتفائهما معا) اى وذلك الانتفاء يعنى انتفاء المجموع اما حاصل بانتفاء عدم المشابهة والتركيب كهؤلاء الغير المركب (او) حاصل (بانتفاء احدهما فقط) اى بانتفاء احد الامرين وذلك مشتمل على قسمين احدهما ما انتفى فيه عدم المشابهة وذلك بوجود المشابهة التى بمعنى المناسبة دون عدم التركيب كالتراكيب الاضافة المعدودة كما ذكرنا وثانيهما انتفاء عدم التركيب وذلك بان يكون مركبا دون عدم المشابهة وذلك بان يكون مناسبا نحو ضرب هؤلاء فان هؤلاء مركب مع عامله لكنه مناسب لمبنى الاصل واذا اعتبر فيه انتفاء مجموع الامرين يعنى بجواز كذبهما او بصدق احدهما وكذب الاخر (فكلمه او) وهو ما فى قوله اوغير مركب (ههنا) اى فى تعريف المبنى (لمنع الخلو) يعنى انه لايجوز فى المعنى كذب الامرين ويجوز صدقهما وصدق احدهما كما هو شان القضية المنفصلة العنادية المانعة الخلو فان الامرين هما وجود المناسبة وعدم التركيب اذا كذبا معا لم يصدق عليه المبنى لان كذب المناسبة هو عدم المناسبة وكذب عدم التركيب هو التركيب وهذا يصدق على نحو ضرب زيد لان زيدا غير مناسب مبنى الاصل ومركب مع عامله فلايصدق عليه المبنى بل يصدق عليه ضده الذى هو المعرب فبقيت فى المبنى الصور الثلاث التى تجوز فيه اما صورة صدقهما فكما فى لفظ هؤلاء فانه يصدق عليه انه مشابه لمبنى الاصل وانه غير مركب واما صورة صدق الاول وكذب الثانى فكما فى نحو ضرب هؤلاء فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل ويكذب فيه انه غير مركب بل يصدق عليه انه مركب واما صورة صدق الثانى اعنى عدم التركيب وكذب الاول اعنى المناسبة كما فى التراكيب الاضافية المعدودة نحو ماذكر من قوله غلام زيد وغلام عمرو فانه يصدق على الغلام انه غير مركب بتركيب تحقق معه عامله ويكذب فيه انه مناسب لانه غير مناسب لمبنى الاصل وهذا اختيار الشارح لكن قال المحشى عصام الدين انه يمكن ان يحمل اولمنع الجمع بان يكون المراد بقوله ماناسب انه ماناسب مناسبة تكون سببا لبنائه وبقوله غير مركب انه مايكون عدم التركيب سببا لبنائه فعلى هذا يمتنع صدقهما معا على لفظ هؤلاء المفرد فانه يصدق عليه انه مناسب لمبنى الاصل مناسبة موجبة للبناء ولايصدق عليه ان عدم

يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم كان عليه قدس سره ان يكتفى بهذا القدر لان ماذكره من المثال خارج عما نحن فيه وقوله اويكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين غير محتاج اليه بل غير صحيح لانهم صرحوا باعتبار العموم فى مثل قرأت الايوم كذا ولم يجوزوا كون المستثنى منه بعضا معينا فى هذا الباب مطلقا قال المص والكثير فى هذا الباب الوقوع فى غير الموجب لان المستثنى منه محذوف ولابد من تقديره معنى وانما يقدر عاما من جنس المشترك اوهذا التقدير يستقيم مع النفى الاترى اى انك اذا قلت ماضربنى الا زيد استقام تقديره ما ضربنى احد ولو قلت ضربنى الا زيد لم يستقم مثل افراده ذلك بوجه وقد جاء قليلا فى الموجب حيث استقام المعنى كقولك قرأت الايوم كذا لانه يجوز ان يقرأ الايام كلها الايوما بخلاف ضربنى الازيد فانه لايستقيم ان يضربه كل احد ويستثنى زيدا هذا كلامه وعليه غيره وانما اوقع الشارح فى ذلك عدم صحة كون المراد بالقدر فيه جميع ايام الدنيا وانت خبير

تركيبه سبب لبنائه بل سبب بنائه مناسبته لمبنى الاصل سواء كان مركبا اولا وقوله وانما اختلف الخ توجيه لما ارتكب المصنف من عكس الترتيب فى تعريف المبنى حيث قدم التركيب فى تعريف المعرب واخره ههنا اراد الشارح بيان وجه ارتكابه فقال (وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى) وقوله (تقديما وتأخيرا) اما تمييز ان من نسبة اختلف ترتيب ذكر المشابهة يعنى اختلف ترتيب ذكرهما فى التعريفين من جهة تقديم ما اخر فى احدهما وتأخير ما قدم حيث قدم التركيب واخر المشابهة فى تعريف المعرب فيما قال هو المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل وقدم المشابهة واخر التركيب فى تعريف المبنى حيث قال ما ناسب مبنى الاصل ووقع غير مركب او مفعولان مطلقان من اختلف اى اختلافا تقديما وتأخيرا وقوله (ايثارا) مفعول له للاختلاف يعنى انما اختلف الترتيب المذكور لايثار المصنف واختياره (لتقدم ما) اى لتقدم الوصف الذى (مفهومه وجودى) وهو المناسبة فى تعريف المبنى والتركيب فى تعريف المعرب وقوله (لشرفه) علة للايثار يعنى انما اختار تقديم ما هو وجودى لكون الوجودى اشرف من العدمى ثم انه لا يخفى ان ايثارا ان جعل مفعولا له لقوله اختلف كما هو الظاهر يلزم ان يذكر فيه اللام لانه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاختلاف مسند الى الترتيب والايثار فعل المصنف اللهم الا ان يوجه بان المراد هو الارادة والمعنى اراد المصنف اختلافه ايثار ثم شرع المصنف فى بيان القاب المبنى بعد تعريفه فقال (والقابه) اى ما يعبر به عنه وقوله (اى القاب المبنى) تفسير لمرجع الضمير وقوله (من حيث حركات اواخره وسكونها) تصحيح لصحة ارجاع الضمير الى المبنى لان اللقب الذى هو الضم مثلا ليس فى بلقب للاسم المبنى بل لقبه هو قولنا المضموم وايضا ان القابه ليست بمنحصرة فى الثلاثة لان الالف فى يازيدان والواو فى يازيدون القاب المبنى ايضا لان كلا منهما منادى مبنى على ما يرفع به وهو الالف فى الاول والواو فى الثانى ولا يتوهم ان الالقاب مخصوصة بمبنى الاصل لانا نقول انه خلاف الظاهر لان الضمير رجع الى المبنى المعرف وهو المبنى العارض الذى يوجد فى الاسم فيحتاج فى التصحيح الا قيدين احدهما ان كون الالقاب للمبنى لا من حيث نفسه وذاته بل من حيث حركات اواخره فاندفع به الاول وثانيهما ان كون القاب المبنى منحصرة فالثلاثة يتوقف على تخصيص الالقاب ههنا بالحركات فبقوله من حيث حركات اواخره اندفع هذا ايضا وقوله (عند البصريين) اشارة الى ان المصنف اختار مذهب البصريين فى هذا وهو تخصيص التعبير فى المبنى بهذه الالقاب ولا يعبر بها فى المعرب اذ الظاهر فى الاضافة هو التخصيص وقوله (ضم وفتح وكسر) خبر المبتدأ وهو القابه وقوله (للحركات الثلث) تعيين لهذا التعبير بالمبنى الذى بنى على حركة من الثلاث المذكورة (ووقف) عطف على القريب او البعيد وقوله (للسكون) تعيين للقب الوقف بالمبنى الذى بنى على السكون ولما تبين ان المصنف

بان تحقق معنى العموم هنا لا يتوقف على اعتبار ايام الدنيا بل على عموم ايام القارى وهو المراد من غير اعتبار الاسبوع او الشهر وما اتى به من الا لا يتجه شىء منهما ولا يحتاج فى دفعهما الى ما ذكره من الوجه الغير الصحيح وذلك لانهم لا يجوزون نحو قولك ما مات الا زيد وما خلق الا بشر العدم صحة تقدير العام المنضبط بذلك الباب وعدم توجه الثانى ظاهر مما قلناه لان مبناه فاسد فاظنك بالمتنى على ان هذين السؤالين لا يجتمعان لان الاول مبنى على ما هو الصحيح من وجوب عموم المستثنى منه والثانى على عدمه وجواز خصوص المستثنى منه فان كان الامر هو الثانى لا يجوز الاتيان بالسؤال الاول متعينا فلا يجوز الثانى « قوله » فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات الصحيح دام زيد على جميع الصفات (قوله) وقال الشارح الرضى يمكن اه عبارة الشارح الرضى هكذا ولقائل ان يقول احمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يتناقض

ذهب الى مذهب البصريين اراد الشارح ان يبين مذهب مخالفهم فى هذا فقال (واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى) التى هى الضم والفتح والكسر والوقف (فى المعرب) ويقولون فى نحو ضرب زيد غلام عمرو مثلا ان زيدا مضموم والغلام مفتوح وعمرو مكسور وكذا فى نحو لم يضرب مثلا انه ساكن (وبالعكس) اى ويذكرون انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر والجزم فى المبنى ولا يخصصون احدهما باحدهما ولما كان المفهوم من ظاهر قوله واما الكوفيون فيذكرون الخ ان البصريين يخالفون فى كل من ذلك يعنى لا يذكرون القاب المبنى فى المعرب ولا القاب المعرب فى المبنى مع ان المصنف عبر فى صدر الكتاب المعرب بالقاب البناء حيث قال بالضمة رفعا الخ اراد الشارح ان يبين ماهو المراد بالاختلاف بينهما فقال (والمراد) اى المراد بماذكرنا من ان البصريين يخالفون الكوفيين فى هذا (ان الحركات والسكنات البنائية) التى هى المعبر عنهما (لا يعبر عنهما) اى عن الحركات والسكنات (البصريون الا بهذه الالقاب) اى لا يعبرون عنهما بالقاب الاعراب ولا يقولون ان ياء زيد مثلا مرفوع وان لا رجل منصوب وان فجار مثلا مجرور وان من مجزوم بل يعبرون عنها ويقولون انه مضموم ومفتوح ومكسور وساكن خلافا للكوفيين فانهم يعبرون بها (لا ان) اى لا المراد به وان هذه الالقاب) اى الضمة والفتحة والكسرة (لا يعبر بها) اى بهذه الالقاب (الا عنهما والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا) اى الا عن الحركات والسكنات (لانهم) اى البصريين (كثيرا ما يطلقونها) اى يطلقون القاب البناء اطلاقا كثيرا (على الحركات الاعرابية ايضا) اى كما يطلقونها على البنائية وشاهد هذا الاطلاق (كما مر) اى كالاطلاق الذى مر (فى صدر الكتاب حيث قال اى المصنف الذى هو على مذهب البصريين (بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا) حيث عبر ههنا عن الحركة الاعرابية بالضمة والفتحة والكسرة التى هى القاب المبنى ولو لم يجز التعبير بهذا فى مذهبهم لم يجز التعبير للمصنف بها لكونه ذاهبا الى مذهبهم لما عبر بها علم ان مرادهم بالتخصيص للبصريين هو تخصيص المعبر عنها بالتعبير لا تخصيص التعبير بالمعبر عنها قوله (وعلى غيرها) عطف على قوله على الحركات الاعرابية يعنى ان البصريين كما يطلقون القاب المبنى على الحركات الاعرابية كذلك يطلقونها على غير الحركات الاعرابية (كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة مع انه ليس شئ منهما من الحركات البنائية ولا الاعرابية لانهما مختصان بآخر الكلمة كما عرف فى بيان حكمهما حيث قال فى المعرب وحكمه ان يختلف آخره وفى المبنى وحكمه ان لا يختلف آخره والحاصل ان ههنا مقامين احدهما المعبر عنه والثانى التعبير فالاول اما الحركة الاعرابية واما الحركة البنائية والثانى ايضا اما القاب الاعراب واما القاب البناء فالاقسام اربعة الاول تعبير الحركة الاعرابية بالقاب الاعراب والثانى تعبير الحركة البنائية بالقاب البناء والثالث تعبير الحركة الاعرابية بالقاب البناء فهذه الثلثة متفق عليها والرابع تعبير الحركة لبنائية بالقاب الاعراب وهذا القسم هو الذى اختلف فيه البصريون والكوفيون فالبصريون لا يعبرون ولا يطلقون والكوفيون يطلقون ثم شرع فى بيان حكمه بعد تعريفه فقال (وحكمه)

واستثنى من جملتها العلم كما قيل فى ما زيد عالم فى الصفات المنفية او احمل ذلك على المبالغة فى نفى صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك على المبالغة فى اثبات الوصف ولا يخفى ان الاول يخرج المستثنى منه عن العموم الى الخصوص فلا يصح جدا والثانى مدفوع بما ذكره الفاضل الشريف من انه اذا حمل قولنا ما زيد الا عالم على المبالغة كان معناه ان جميع الصفات قد انتفى عنه لا صفة العلم ويلزم من ان ذلك يجعل سائر صفاته الموجودة له فى حكم العدم نظرا الى كمال العلم وقصور تلك الصفات فيه وهذا معنى يقبله الطباع السليمة واما اذا حمل ما زال زيد الا عالما على المبالغة كان معناه دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم ويلزم منه ان يجعل الصفات المعدومة عنه فى حكم الموجود له نظرا الى ان ثبوت تلك الصفات له اقرب من ثبوت صفة العلم وفيه سماجة (قوله) واذا

وقوله (ای حکم المبنی) تفسیر لمرجع الضمیر وقوله (واثره المترتب علی بنائه) تفسیر للفظ الحکم وتفسیر الحکم بالاثر یلایم بان المراد بالحکم ههنا هو ما حکم به وهو من معانی الحکم لانه اذا قیل ان حکم کون فجار مثلا انه لا یختلف آخره باختلاف العوامل فلا شك ان الحکم به اثر لکونه مبنیا وعلامة علیه کما سبق هذا من کلام عصام الدین فی بحث المعرب (ان لا یختلف آخره) وقوله (ای آخر المبنی) تفسیر للضمیر وقوله (لکن لا مطلقا) توطئة وتربیة للفائدة من التقیید حیث قال (بل) (لاختلاف العوامل) یعنی لیس المراد من حکم المبنی الا یختلف آخره اصلا سواء اختلفت العوامل او لا بل المراد به انه لا یختلف باختلاف العوامل ولا ینافی هذا اختلاف آخره فی بعض المواضع لعلة اخری غیر اختلاف العوامل وقوله (اذ قد یختلف) الخ علة لهذا القید ای وانما قید المص عدم الاختلاف بهذا القید لانه قد یختلف (آخره) ای آخر المبنی (لا لاختلاف العوامل) بل لعلة اخری (نحو) اختلاف سکون من فی قولك (من الرجل) حیث حرکت النون بالفتحة لدفع اجتماع الساکنین (و) من السکون الی الکسرة نحو (من امرأة) فان نونها حرکت بالکسرة لدفع التقاء الساکنین ایضا (و) نحو (من زید) لانه لم یختلف آخره وبقی علی الاصل لعدم علة الاختلاف ثم شرع فی تعداد انواعه فقال (وهی) وقوله (ای المبنی) تفسیر للضمیر ولما لم یطابق هذا الضمیر مرجعه لکون المرجع مذکرا اراد ان یصححه بقوله (والتأنیث) ای جعل ضمیر المبنی مؤنثا ههنا (باعتبار الخبر) ای باعتبار خبر الضمیر وهو قوله (المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات) وهذه کلها مؤنثات والضمیر قد یطابق بخبره نحو قوله تعالی هذا اکبر وقوله بالرفع بیان لاعراب لفظ الاصوات لانه لما لم یکن مضافا الیه للاسماء احتمل عطفه بالرفع علی الاسماء لا الافعال وبالجر علی الافعال المضاف الیه الاسماء ولما کان عطفه علی الاسماء اولی لیطابق الاجمال بالتفصیل قال (بالرفع) ای قوله والاصوات بالرفع (عطف علی اسماء الافعال لا علی الافعال) ای لا بالجر علی انه عطف علی الافعال ثم بین قرینة هذا التوجیه بقوله (لتصدیره) ای انما یکون کذلك وقلنا به لتصدیر المص (بحث الاصوات فیما بعد) ای فی مقام التفصیل (بالاصوات لا باسماء الاصوت) ولو کان مراده بالجر عطفا علی الافعال لکان المص فی مقام التفصیل یصدره بالاسماء ویقول اسماء الافعال ولما لم یقل کذلك علم ان مراده فی الاجمال عطفه علی الاسماء (وبعض الظروف) ای المبنی بعض الظروف ولما غیر المص اسلوبه فی قوله بعض الظروف حیث قیده بالبعض بخلاف اخواته اراد الش ان یذکر وجه تغییره فقال (وانما قال) ای المص (بعض الظروف) ولم یقل الظروف کما فی امثالها من المضمرات وغیرها (لان جمیعها) ای لان جمیع الظروف (لیست بمبنیة بل بعضها) ای بل بعضها مبنیة ولو قال الظروف او کل الظروف لکان خلاف الواقع ثم اشار الش الی التنبیه علی مقدمة فقال (فهذه) ای الابواب التی ذکرها المص فی اقسام المبنی (ثمانیة ابواب) منحصرة (فی بیان الاسماء المبنیة ولا بد لکل واحد منها) ای من الاقسام الثمانیة المذکورة (من علة البناء) مثلا لا بد من ان یقال فی المضمرات انها لم تکون مبنیة وای مناسبة بینها وبین مبنی الاصل وقوله (لان الاصل فی الاسماء الاعراب) دلیل لقوله لا بد

لمنذ البدل قیل لا یخفی ان هذه المسئلة من تتمة اختیار البدل فینبغی ان لا یفصل بینه وبینها بحث الاعراب علی حسب العوامل ثم قیل وکان النکتة فیه ان تحقیقها یتوقف علی معرفة المعرب علی حسب العوامل یرشدك الیه قوله ومن ثمه جاز لیس زیدا الا قائما وامتنع ما زیدا الا قائما وکانه لم یتفطن لکون الغرض المسوق له الکلام بیان احوال المستثنی من الابدال والعمل بمقتضی العامل وکون بیان حاله احق بالتقدیم من بیان حال شیء من احواله فتدبر (قوله) ای برأة الله قیل یعنی فاعل حاشا ضمیر الله تعالی اضمر من غیر سبق ذکر لتعینه ولا یخفی ان حاشا زید متعلق بالفعل المذکور وافضاؤه الی زید علی وجه التنزیه من غیر ملاحظة تنزیه الله تعالی ایاه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمیر الفعل المتقدم ای برأ المجیء زیدا عن نفسه جعل امتناع المجیء وانتفاؤه عنه بمنزلة تنزیهه ایاه وهذا علی

الخ اى وانما لزم لهاذكر علة فى بنائها لكون البناء خلاف الاصل لان الاصل فى الاسماء ان تكون معربة والحاصل انه لا بد فى بنائها من علة لكن تلك العلة انما تستلزم كونها مبنية على ماهو الاصل فى البناء فقط (واذا كان) اى اذا كان قسم من الاقسام الثمانية (مبنيا على الحركة) نحو انا وهؤلاء (فلا بد عند ذلك) البناء على الحركة (من علتين اخريين) اى من العلتين اللتين هما غير العلة التى كانت علة لبنائه (احديهما) اى احدى هاتين العلتين (علة البناء) اى علة كونه مبنيا (على الحركة) لانه خلاف الاصل (فان) (لاصل) (الاصل) فى البناء السكون) فاذا مبنيا على الحركة التى هى خلاف الاصل يقتضى لبنائه على الحركة من علة (والاخرى) اى واخرى العلتين اللتين لا بد منهما فى بناء المبنى على الحركة هى علة البناء (للحركة المعينة) من الفتحة والضمة والكسرة وهى (انها) اى الحركة المعينة من هذه الثلاث (لما) اى لاى علة (اختيرت) اى تلك الحركة من الثلاث (دون الباقيتين) منها بان يقال مثلا ان انا من الضمائر لم بنى على الفتح دون الكسر والضم ويازيد مثلا لم بنى على الضم ونزال من اسماء الافعال لم بنى على الكسر ثم اعلم ان الش اشار بقوله فهذه ثمانية ابواب حيث ذكر الثمانية بعنوان الابواب الى دفع مايشكل على الحصر فى الثمانية من لزوم خروج بعض المبنيات منها لانه لما قال الموصولات دخل فيها ما الموصولة وخرجت سائر انواع ما من الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة وكذا فى قوله اسماء الافعال خرج منها وزن فعال التى ليست بمعنى الامر لان فعال التى تكون بمعنى يافاعلة ليست من اسماء الافعال لان اسماء الافعال كما سيأتى تصدق على ما كان بمعنى الماضى او الامر وكذا خمسة عشر ونعليك فانهما مبنيان مع انهما لم يدخلا فى اقسام المركبات ولما عنونها الشارح بالباب فكأنه قال باب الموصولات وباب اسماء الافعال وهكذا فى غيرهما كانت شاملة غير الموصولات ايضا لان الباب فى اصطلاح طائفة من مسائل متنوعة ولا تحصر فى مسئلة واحدة بل كل مافيها مناسبة تدخل فيه كذا حققه عصام الدين ثم المص شرع فى التفصيل بعد الاجمال بطريق ترك حرف التفصيل والعطف كما هى عادته فقال (المضمر) وهو مرفوع على انه مبتدأ وقوله (ما وضع لمتكلم) وهذه الموصولة مع صلتها خبره يعنى المضمر الذى هو باب من ابواب المبنى هو اسم وضع لمتكلم ومما يوجب ان يعلم ههنا ان فى وضع الضمير مسلكين احدهما المسلك المشهور عند النحاة وهو ان المضمرات واسماء الاشارات والموصولات والحروف وامثالها انما توضع لمفهوم كلى تحته افراد كما فى وضع سائر الكليات من الانسان وغيره فالمضمر مثلا وضع لمفهوم المتكلم ليستعمل فى كل ماورد فى المتكلم نحو انا ونحن وضربت وضربنا ولى ولنا واياى وايانا فيكون الوضع على هذا المسلك عاما والموضوع له ايضا عاما وثانيهما مسلك التحقيق عندهم هو ان المضمر وامثاله وضع لمعين مثلا اذا قلنا انا زيد فانا موضوع لهذا المتكلم واما مفهومه وهو ما وضع لمتكلم مثلا آلة لملاحظة ذلك الموضوع له الخاص فيكون الوضع على هذا عاما والموضوع له خاصا كما تقرر فى علم الوضع واذا تقرر هذا فقول المص ما وضع لمتكلم الخ يحتمل المسلكين فاذا كان الاول فالمعنى انه وضع لمفهوم المتكلم مع افراده واذا كان الثانى فمعناه انه وضع ليستعمل فى كل من المتكلم الخاص الذى هو الموضوع له وعلى كلا التقديرين يكون المراد من المتكلم والمخاطب والغائب الاستغراق يعنى لكل

تقدير صحة فى مثل جاءنى القوم حاشا زيدا لا يصح فى مثل ضرب القوم عمرا حاشا زيد لان الضرب لا يكون فيه فاعلا وان اعتبر على سبيل التجوز كما لا يخفى (قوله) منكور اى منكر لا يعرف باللام قيل يشعر كلامه بان المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءنى اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءنى هؤلاء الا زيد او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفى خسر والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا المحمول عليه وليس بشئ لظهور كون المراد بهذا القيد اخراج المعرف باللام نحو ما جاءنى الرجال او القوم الا زيد فانه احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به

متكلم كما افاده عصام الدين ثم قيد الش المتكلم بقيد فقال (من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه) الى من حيث كون المتكلم الموضوع له متكلما حاكيا عن نفسه لا من حيث انه يتكلم حاكيا عن غيره وانما قيد بالحيثية لان المتكلم اسم فاعل من التكلم كما ان المخاطب اسم مفعول من المخاطبة ومعنى المتكلم من اظهر الكلام كما ان المخاطب من يتوجه اليه الخطاب وهذا المعنى منهما اعم من المتكلم الذى يحكى عن نفسه نحو ضربت او عن غيره نحو ضرب زيدا او يحكى عن نفسه بالاسم الظاهر نحو انا زيد فالذى يكون موضوعا له الضمير هو الذى يحكى عن نفسه بانا لا بزيد لانه لما قال انا حكى عن نفسه بانا ولما قال زيد حكى عن نفسه بالاسم الظاهر وكذا الحكم فى المخاطب لان من يتوجه اليه الخطاب اعم من ان يخاطب بانت وان يخاطب بغيره فالموضوع له المخاطب هو الاول ولذا قيده الش اعنى قوله (او مخاطب) بقوله (من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب) فقوله يتوجه اليه الخطاب يحتمل ان يكون صفة كاشفة لان المخاطب هو الذى يتوجه اليه الخطاب ولا معنى له غيره كما صرح به عصام الدين وان كان المراد بالمخاطب ما به الخطاب فهو خلاف ما اراد به الش لانه حكى هذا التوجيه عن غيره حيث قال (وقيل المراد (با) لمتكلم) اى بلفظ المتكلم الذى هو موضوع له الضمير من (يتكلم به اى من يتكلم بانا مثلا (او) (المخ) اطب اى المراد بلفظ المخاطب الذى هو الموضوع له من (يخاطب به) وانما اراد هذا القائل هذا المعنى (فان انا) مثلا (موضوع لمن) اى لشخص (يتكلم به) اى بانا (وانت) ايضا موضوع (لمن) اى لشخص (يخاطب به) اى بانت والفرق بين ما ارتضاه الش من حمل كلام المص عليه وبين ما حكاه عن هذا القائل ان ما اختاره الش هو حمل قوله ما وضع لمتكلم الخ على معنى ان انا مثلا موضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب لا للفظهما والقرينة فى حمل قيد الحيثية على هذا قوله فيما بعد ويخرج بهذا القيد لفظا المتكلم والمخاطب ومراد هذا القائل ان انا موضوع لذات المتكلم والمخاطب والحاصل ان المراد بالمتكلم اما لفظه او مفهومه او ذاته فالاول ليس بمراد حدو كلام المص يحتمل الثانى والثالث قوله (ويخرج بهذا القيد) يحتمل ان يكون المشار اليه قول المص يعنى يخرج بقيد ان المضمر ما وضع حد هذه الامور الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب المتصف بما وصفه به وهذا هو ما اختاره عصام الدين ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير الشارح فقط يعنى ويخرج بقيد الحيثية ويحتمل ان يكون اشارة الى تفسير ما حكاه الشارح بقوله وقيل الخ كما قال به بعضهم لقربه ولكن قال المحشى عصام الدين ان المراد به هو قيد المصنف حيث قيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة على تفسير الشارح وعلى تفسير ما حكاه الشارح ويدل على كونه كذلك افراد القيد لانه لو كان المراد القيد الاخير لكان حق العبارة ان يقول بهذا القيد الاخير ولو كان المراد القيدين لقال بهذين القيدين ويدل عليه ايضا قوله (لفظ المتكلم والمخاطب) وقوله فان الاسماء الظاهرة بعده يعنى ويخرج بقيد ان المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا المتكلم والمخاطب لان لفظيهما موضوعان لمن يتكلم ولمن يخاطب لانهما موضوعان للمتكلم او المخاطب لعدم التغاير بين الموضوع والموضوع له ولان لفظى المتكلم والمخاطب غائبان (فان الاسماء الظاهرة كلها) اى سواء كانت لفظ المتكلم او المخاطب او الغائب الغير الموصوفة بما وصف (موضوعة

الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الا ستثناء الذى هو الاصل فى الا كما قاله قدس سره وصرح به الرضى والهندى وغيرهما واما نحو هؤلاء فان احتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فيكون بهذه الحيثية داخلا فى هؤلاء ولو سكت عن المستثنى الا انه لا يدخل فى اطلاق الجمع المعرف فلا يصح الاحتراز بالجمع المنكور عنه ولا يلزم من ذلك الاخلال به لظهور امره بعد هذا اللهم الا ان يقال الجمع المعرف انما يقابله الجمع المنكر لا المنكور وح كان على القائل ان يمنع سداد قوله اى منكر وقد قبله وقوله ان الناس الا الذين آمنوا لفى خسر فى تمثيل كون المستثنى داخلا فى الجمع المعرف الواقع اسم موصول سهو وما زعمه اوجه مخالف لصريح عبارة المص فتبصر (قوله) نحو جاءنى رجال الا واحدا القائل ان يقول هذا غير داخل فيه لانه لو سكت عن

للغائب) اى موضوعة للغائب (مطلقا) اى من غير اشتراط تقدم الذكر نحو المتكلم زيد والمخاطب عمرو والغائب بكر وهم اخوة (اوغائب تقدم ذكره) اى والمضمر ماوضع للغائب الذى تقدم ذكره (ويخرج بهذا القيد) اى بقيد تقدم ذكره (الاسماء الظاهرة) نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل وقوله (وان كانت) الخ وصلية ودليل للخروج بهذا القيد يعنى ان الاسماء الظاهرة تخرج بقيد الغائب بتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة ولوكانت (موضوعة للغائب) مطلقا كماذكر فيما قبل لكنه باشتراط تقدم الذكر فى ضمير الغائب خرج من التعريف (اذليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها) اى فى الاسماء الظاهرة كما كان شرطا فى الضمير لان الفرق بينهما هو اشتراط تقدم الذكر وعدم اشتراطه لانه ان وجد تقدم الذكر فى بعض صور الاسماء الظاهرة لكن وجوده فيها ليس لكونه شرطا لها واما فى الضمير فتقدم ذكره شرط له وقوله (لفظا اومعنى اوحكما) اما تمييز من ضمير ذكره او مفعول مطلق مجازى لقوله تقدم اما بتأويله بالاسم المنسوب اى تقدما لفظيا او معنويا او حكميا فحذفت اداة النسبة او بحذف المضاف اى تقدم لفظ وتقدم معنى وتقدم حكم فحذف المضاف فيه (اراد) اى المص (بالتقدم اللفظى ما يكون) اى تقدما يكون (المتقدم) اى اللفظ المتقدم (ملفوظا امامقدما تحقيقا) بان يذكر المرجع اولا والضمير ثانيا (مثل ضرب زيد غلامه) فزيد فى هذا المثال مرفوع على انه فاعل وغلامه بالنصب مفعوله والضمير الغائب المضاف اليه راجع الى زيد الملفوظ المتقدم تحقيقا على الضمير (او تقديرا) اى اوالتقدم اللفظى يكون تقدما تقديرا لا تحقيقا بان يذكر الضمير اولا والمرجع ثانيا لكن ذلك المرجع مقدم على الضمير تقديرا يعنى ان رتبته ومقامه قبل الضمير وان كان متأخرا فى الذكر (مثل ضرب غلامه زيد) فغلامه فى هذا بالنصب على انه مفعول للفعل والضمير المجرور المضاف اليه راجع الى زيد المتأخر الذى هو بالرفع فاعل للفعل وهو متقدم على الضمير تقديرا لانه وان كان متأخرا عنه فى الذكر لكنه مقدم عليه فى الرتبة وموضعه قبل الضمير لكونه فاعلا وانما حمل الشارح كلام المصنف على ان مراده بقوله لفظا انه شامل على تقدم اللفظى التحقيقى والتقديرى لان التقدم اللفظى التقديرى وهو تأخر المرجع فى اللفظ وتقدمه فى الرتبة خرج عن الاقسام فوجب ان يدخله فى احد هذه الاقسام فناسب ان يدخله فى قوله لفظا لانه يقال المقدر كالملفوظ واما ماقيل انه محل فمحل لان المصنف لماذكر لفظا مقابلا للمعنى والحكم ظهر ان مراده باللفظ ههنا مالايكون معنى وحكما وهذا لاينافى ان يكون اللفظ مقابلا للتقدير فى مواضع آخر ولايعترض ايضا بان صاحب الامتحان ادخل امثاله من قوله ضرب غلامه زيد فى المتقدم المعنوى لان الاقسام فى متنه اثنان اى التقدم لفظا ومعنى بخلاف متن المصنف هذا (وبالتقدم المعنوى) اى اراد المصنف بالتقدم المعنوى (ان يكون المتقدم) اى المرجع (مذكورا من حيث المعنى) فقط (لامن حيث اللفظ وذلك المعنى امامفهوم من لفظ بعينه) يعنى بان يكون المرجع جزء للفظ المتقدم (كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير) اى مرجع هو فى قوله هو اقرب (هو العدل المفهوم) اى هو لفظ العدل الذى يفهم (من قوله تعالى اعدلوا) لكونه مصدره الذى هو الحدث وهو الجزؤ من الفعل واذا كان العدل منفهما من اعدلو (فكأنه)

المستثنى فى هذا المثال لم يتعين دخوله فى المستثنى منه لانه لا يشمل جميع الرجال واحتمال دخوله غير مضر بل هو المطلوب والا لخرج جاءنى رجال الا زيد من الباب (قوله) ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله فى آلهة بتعين قيل فان قلت ما ذكره لايفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لايكفى فى الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغى ان يقول وعدم خروجها عنها بيقين قلت نفى الدخول يقين افاد الدخول بشك فافادما ذكره المطلوب وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفى فى الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الا ستثناء لايوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لايكون الا فى غير الموجب وليس النفى الضمنى المستفاد من كلمة لو كان لصريح والنفى الضمنى الذى هو كالصريح انما

اى فصار كأنه (متقدم) على الضمير الغائب (من حيث المعنى) وان لم يكن متقدما عليه صراحة لفظا مقدما او مؤخرا او قوله (او من سياق الكلام) معطوف على قوله من لفظه وسياق الكلام بالياء التحتية يطلق على المتأخر من الكلام كما ان السياق بالموحدة يطلق على المتقدم لكن المراد ههنا معنى السياق لانه اعم من المعنيين فى بعض المواضع كما ذكره المحشى حسن جلبى فى حاشية المطول اى ذلك المعنى الذى هو المرجع اما مفهوم من سياق الكلام اى من ما قبل الكلام الذى هو فيه بان يكون المرجع لازما لذكر لفظ مصرحا ويدل الكلام عليه التزاما (كقوله تعالى ولابويه) وهو الذى ذكر فى آية الميراث فى سورة النساء وهى آية . يوصيكم الله فى اولادكم . ولم يذكر فى هذه الاية مرجع ضمير ولابويه لا حقيقة ولا تقديرا بل ذكر معنى (لانه لما تقدم ذكر الميراث دل) اى هذا الكلام دلالة التزامية (على ان ثمة) اى فى باب ذكر الميراث (موروثا) اى ميتا تاركا واذا دل ما قبل الكلام وما بعده على ان ههنا موروثا لازما للميراث (فكأنه) اى فصار كأنه (تقدم ذكره معنى) اى ذكر المرجع معنى فصار معنى الاية ولابوى المورث وجعل صاحب المتوسط هذه الاية داخلة فى المتقدم الحكمى والحاصل انه اذا دل الكلام على المرجع بدلالة المطابقة مقدما او مؤخرا صار التقدم لفظا واذا دل تضمنا او التزاما صار التقدم معنويا وقال فى الامتحان وكذا قوله تعالى . حتى توارت بالحجاب . اذ العشى يدل على توارى الشمس وهى مرجع المستتر فى توارت قال بعضهم ومنه قوله تعالى . انا انزلناه فى ليلة القدر . اذ النزول فى ليلة القدر دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى . شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن . وكذا قوله تعالى . ما ترك على ظهرها من دابة . فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على فى قوله تعالى . كل من عليها فان . وقال صاحب الامتحان ان فى قول ذلك البعض والحاق الايات الثلاث بالمعنوى نظرا فان بعض الدال لما تأخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى بل المناسب ان ان يجعل من التقدم الحكمى انتهى ثم قال واما التقدم الحكمى بتصديرا ما ولعل وجه تغيير العبارة ههنا حيث لم يقل واراد بالتقدم الحكمى كما قال فيه اللفظى والمعنوى هو ان مراد المصنف غير معلوم فى الحكمى لان بعض المصنفين كالبيضاوى لم يذكر التقدم الحكمى اصلا وقال الفاضل البركوى رحمه الله فى امتحانه وانما لم يذكره المص لان فى ذكره تناقضا اذ مثل ماذكر فيه قول الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير فنقول انه وان لم يكن مقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال اى الرضى فان قلت فاى شئ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه قلت التفخيم والتعظيم الخ ثم قال الفاضل صاحب الامتحان بعد ما نقل عن الرضى هذا الكلام فظهر من هذا ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى مجازا انتهى وغاية ما فى الباب بعد التى واللتيا ان الحكم يأتى لمعنيين احدهما الاثر الثابت للشئ منه وثانيهما قصد الحاكم مثلا قولهم المستتر فى حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بملفوظيته لوجود آثاره فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او

هو للماوالو اقل وابى ومتصرفاته ووافقه الرضى وورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم فى كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء وفيه انه لا وجه للنظر اذ المعتبر فى دخول المستثنى دلالة اللفظ المستثنى منه عليه عند عدم التعرض لذكر المستثنى ولا يخفى ان هذه مرتبة اليقين دون الظن فقوله وطريق الظن يكفى فى الاستثناء ثم قوله لان التعدد يستلزم المغايرة قيل فعلى هذا معنى قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة الا الله) لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة لشئ ان لكل جزء منه غير ذلك الشئ فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة فى وصف الجميع بمغايرة الواحد فالوجه ان وصف

معطوفا عليه وههنا يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره وهو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وايضا لا يلزم فى المجاز الاتحاد فى اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم انتهى مافى الامتحان ولما كان فى كون التقدم الحكمى حقيقة او مجاز اشتباه وكلام المص محتملا لهما ولم يعلم ما اراد به قال الش العلامة (واما التقدم الحكمى فانما جاء فى ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به) اى انما اختير ذكر الضمير فى هذا المقام (من غير ان يتقدم ذكره) كما هو الحقيقة فى سائر الضمائر الغائبة (قصدا) اى لقصد المتكلم (لتعظيم القصة) وقوله قصدا مفعول له الحصولى لقوله جئ واللام فى التعظيم متعلق بالقصد يعنى وانما جئ بمثل هذا الضمير الذى لم يتقدم مرجعه لاظهار قصده لتعظيم القصة التى تذكر بعده وقوله (بذكرها) متعلق بالتعظيم يعنى حصول التعظيم بسبب ذكر القصة بعده مبهمة) وقوله (ليعظم وقوعها فى نفس ثم تفسيرها) علة لاقتضاء الابهام للتعظيم وهو مفعول له الحصولى ايضا يعنى ان حصول تعظيم وقوع هذه القصة يقتضى ظهورها وظهورها يقتضى عدم جهل المخاطب وعدم جهله يقتضى ذكرها مبهمة (فيكون ذلك) اى الابهام ثم التفسير (ابلغ من ذكره اولا) اى ابتداء (مفسرا) اى حال كون الضمير مفسرا بتقديم ذكر مرجعه (فصار) اى ذلك الصنع (كأنه فى حكم العائد الى الحديث المتقدم) لذكر الضمير الذى هو موضوع لما تقدم ذكره (المعهود بينك وبين مخاطبك) لكونه مذكورا بالضمير الذى هو من المعارف يعنى المتكلم ادعى ظهور القصة عند المخاطب لكونها عظيمة عنده بحيث انها لم تخف لاحد فضلا للمخاطب وانه لو ذكرها اولا مفسرا لكان غير مفيد لعدم الجهل فيه ثم اعلم ان الحصر فى قوله فانما جاء فى ضمير الشان بالنظر الى قصد التعظيم يعنى انما جاء التقدم الحكمى فى ضمير الشان لان قصد التعظيم لا يوجد الا فى فيه لا بالنظر الى وجود التقدم الحكمى لانه يوجد فيه وفى غيره كما قال (وكذا الحال فى ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا) حيث جعل فاعل نعم ضميرا غائبا مستترا من غير سبق مرجع ومفسرا بالنكرة التى بعده وهو رجلا لان مرجعه هو المخصوص الذى ذكر بعده وهذا اذا كان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اى هو زيد واما اذا كان مبتدء وخبره جملة نعم فالانسب ان يكون من التقدم اللفظى التقديرى فاعرف وربه رجلا على ان يكون الضمير مبهما مفسرا بالنكرة وهو رجلا ولا يخفى جريان الادعاء المذكور فيهما ثم لما كان للمضمر تقسيمات متداخلة بعضها بالنظر الى ماقبله من الكلمة من حيث اتصاله بها وانفصاله عنها وبعضها بالنظر الى اعرابه اراد المصنف ان يبين القسم الاول فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجع الضمير وقوله (بالنظر الى ماقبله) اى الى كلمة قبله قيد لهذا التقسيم وهو للاحتراز عن التقسيم باعتبار اعرابه وقوله (قسمان) اشارة الى ان قوله (متصل ومنفصل) خبر للمبتدأ بعد ملاحظة العطف ثم شرع الى تعريف كل من القسمين فقال (فالمنفصل) هو (استقل بنفسه) وانما قدم المتصل فى الاجمال وقدم المنفصل فى التعريف للاشارة الى ان المتصل هو الاصل وقدمه فى الاجمال لاصالته ولما كان تعريف المنفصل وجوديا لكونه عبارة عن المستقل ولكون المتصل عبارة عن غير المستقل قدم المنفصل لكونه

الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها بمين هذا البيان وهذا من جملة الاوهام اما اولا فلان كلامه قدس سره لا يقتضى كون الجميع من حيث الجميع غيره تعالى كون وهذا محالا لا سبيل اليه لانه يجوز ح ان يكون فرد منها ثابتا غير مغاير له وهذا محال بالضرورة بل مقتضى ماقاله انه لو كان فرد منها غيره تعالى موجود الحصل التعدد المستلزم لثبوت المغايرة اى وجود غير الله من الالهة وقد انتفت نصا فهو صريح فى ان الا صفة لها باعتبار كل الافراد كلا افراديا لا مجموعيا واما ثانيا فلان الكلام فى معنى قوله عز وجل لو كان فيهما آلهة الا

كالملكة للمتصل والملكة ومقدمة على عدمها وقوله (غير محتاج الى كلمة اخرى قبله) تفسير لمعنى المستقل بنفسه يعني ان الضمير المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا هو ما يحتاج في تلفظه الى الكلمة الاخرى اى غير نفسه من الكلمة التى قبل ذلك الضمير كما هو شان المتصل فعلى هذا قوله قبله صفة للكلمة وقوله (ليكون) صفة بعد صفة للكلمة وهو كالبيان للاحتياج المعتبر فيه وهو كون الضمير كالجزء من الكلمة التى قبله وهو داخل فى مدخول الغير يعنى فى المنفى ومعناه انه غير محتاج بان لا يكون (كالجزء منها) اى من الكلمة التى قبله (بل هو) اى الضمير المنفصل (كالاسم الظاهر) فى عدم الاحتياج الى ماقبله وفى عدم كون كالجزء (سواء كان) اى الضمير المنفصل الغير المحتاج (مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا) لان ما فى هذا هى المشبهة بليس وهو عامل (عند الحجازية) اى عند اللغة الحجازية فيرفع الاسم وينصب الخبر وهذا وان كان مجاورا او محتاجا الى عامل الذى قبله لكنه غير محتاج اليه فى التلفظ ولا يكون كالجزء المتصل به (او) سواء كان (غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك) لان اياك وان لم يكن مجاور العامله الذى هو ضربت بل كان مجاورا الا لكنه غير محتاج الى ماقبله بل يمكن ان يوقف على الا ويبتدأ باياك ولما فرغ من تعريف المنفصل شرع فى تعريف المتصل فقال (والمتصل غير المستقل) (بنفسه) وفسره ايضا بقوله (المحتاج الى عامله الذى قبله ليتصل) اى ذلك المضمر (به) اى بعامله وانما قال فى التفسير الاول الى كلمة وقال ههنا الى عامله لان الاحتياج لما كان منفيا فى الاول وكان ماقبله اعم من العامل وغيره قال الى كلمة لكونها اعم من العامل وغيره وقد اشار الى هذا العموم بقوله سواء كان الى آخره ولما كان المذكور ههنا هو الاحتياج وهو للاحتياج فى التلفظ وكان ذلك منحصرا فى الاتصال بالعامل فان المحتاج الى عامله لا الى غيره من الكلمات لان الغرض منه الاتصال به (ويكون) ذلك الضمير باحتياجه واتصاله (كالجزء منه) اى من العامل ولما فرغ من تقسيم المضمر باعتبار ماقبله شرع فى تقسيمه باعتبار اعرابه فقال (وهو) وقوله (اى المضمر) اشارة الى مرجعه واحترز به من ارجاعه الى احد القريبين من المتصل والمنفصل ليكون هذا التقسيم تقسيما آخر للمضمر اى لانه تقسيم لاحد قسميه واشار ايضا الى تغير هذا التقسيم والى ما به يمتاز عن التقسيم الاول بقوله (باعتبار الاعراب) وقوله (ثلثة اقسام) اشارة ايضا الى ان الخبر امور لا امر واحد وهو قوله (مرفوع ومنصوب ومجرور) وقوله (لقيامه) علة للتعبير عن المضمر بهذه الصفات التى هى مختصة بالمعرب يعنى وانما عبر عن المضمر بالمرفوع واخويه لقيام المضمر فيما وجد فيه (مقام الظاهر) اى مقام الاسم الظاهر المعرب مثل كونه مبتدءً وخبرا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه وقوله (وانقسام الظاهر) بالجر عطف على قوله لقيامه اى ولانقسام الاسم الظاهر (اليها) اى الى هذه الاقسام الثلاثة يعنى المرفوع والمنصوب والمجرور ولما كان الحصر العقلى قاضيا بكون الاقسام ستة بضرب القسمين الاولين اعنى المتصل والمنفصل فى هذه الاقسام الثلاثة وكان الاستقراء قاضيا بكونها خمسة اراد ان يبين الاقسام الموجودة بالاستقرا فقال (فالاولان) وقوله (اى المرفوع والمنصوب) تفسير للاولان وقوله (كل واحد منهما) اى من الاولين اشارة الى انه كما يجوز ان يضرب المرفوع فى القسمين الاولين كذلك يجوز ان

الله لايخفى انما زعمه من وقوله ذا وجه الا لهة يكون كل منها غير الله لا يكون معنى النظم الجليل فانه لا يبقى ح معنى لقوله لفسدتا وبهذا ظهر عدم صحة قوله لان وجود الآلهة يستلزم عجز كل منها فلا يكون شئ منها الله لان الاستدلال لم يكن بهذا الطريق وبذلك سقط ماوهمه من جواز الاستثناء المنقطع فان مبناه هذا المعنى المخالف الصريح النص (قوله) قال فى البيت شذوذ ان آخر ان قيل الاولى فى قوله الا الفرقدان شذوذان آخر ان احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيها الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال ليتأكد كون الا صفة فيه شاذا وكان لشاعر قصد الظرافة فى جعل لفظ الفرقدين شاذ رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة واقول

(يضرب)

يضرب المنصوب فيهما ايضا بخلاف المجرور كما سيأتى وقوله (قسمان) وقد عرفت الفائدة بهذا التفسير (متصل) اى القسم الاول منهما متصل وقوله (لانه الاصل) دليل للاتصال يعنى ان المضمر انما كان متصلا لكون الاتصال اصلا فى الضمير فلا يعدل عنه الا المانع يمنع الاتصال وسيأتى ذكر الموانع منه (ومنفصل) اى القسم الثانى منهما منفصل وانما كان منفصل مع انه خلاف الاصل (لمانع من الاتصال) اى لوجود مانع من الموانع الآتية لكونه متصلا (والثالث) وقوله (اى المضمر المجرور) تفسير للثالث اى القسم الثالث الذى هو الضمير المجرور (متصل فقط) اى هو متصل فلا يتجاوز الى كونه منفصلا وانما لا يوجد المجرور المنفصل (لانه لا مانع فيه) اى فى المجرور (من الاتصال الذى هو الاصل) فى المضمر وكل مالم يوجد فيه المانع فلا يعدل فيه عن الاصل ولما ذكر المانع ايجابا وسلبا احال معرفته الى ما سيأتى فقال (وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى) وقوله (فذلك) اجمال بعد التفصيل ونتيجة له وقوله (اى المضمر تفسير) للمشار وهو مبتدأ وقوله (خمسة انواع) خبره ثم بين الشارح هذه الخمسة بقوله (المرفوع المتصل) اى اول الانواع من الخمسة المرفوع المتصل نحو ضربت (و) ثانيهما (المنفصل اى) المرفوع المنفصل كانا (و) ثالثها (المنصوب المتصل) مثل ضربك (والمنفصل) اى رابعها المنصوب المنفصل مثل ماضربت الا اياك (و) خامسها (المجرور المتصل) نحو اعجبنى ضربه فيه ثم شرع المص فى تفصيله فقال (النوع) (الاول) وقوله (يعنى المرفوع المتصل) تفسير للنوع الاول الاول اى يريد المصنف بالنوع الاول المرفوع المتصل على طريق مطابقة النشر للف وقوله (ضمير) تفسير للمضاف المحذوف ليطابق الخبر وهو قوله (ضربت) بالمبتدأ وهو قوله النوع الاول لكونه عبارة عن الضمير اى مثال النوع الاول من الضمائر ضمير نحو ضربت ولما كان لفظ ضربت محتملا لثلاث صيغ من المتكلم والمخاطب والمخاطبة اراد الشارح ان يعينه فقال (على صيغة المتكلم) لكونه مضموما (الواحد) لكونه تاء (المعلوم الماضى) اى مراد المصنف بهذا اللفظ هو ما كان مبنيا على صيغة المتكلم الخ يعنى بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبضم التاء الخ والقرينة فى هذا عادة النحاة فى الابتداء من المتكلم كما سيأتى (وضربت) وقوله (على صيغة المتكلم) تفسير للفظ ضربت يعنى ان هذا اللفظ ههنا كان المتكلم على صيغة (الواحد) لا له ولغيره كما فى ضربنا (المجهول الماضى) كما ان الاول معلومه يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبضم التاء وقوله (المنتهيين اولهما) اشارة الى متعلق الجار فى قوله (الى ضربن) والمراد باولهما هو اللفظ الاول اعنى ضربت المعلوم وقوله (صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى) تفسير للفظ ضربن يعنى انه بفتح الضاد والراء وسكون الباء وبنون ضمير الغائب (و) (ثانيهما) اى ثانى اللفظ وهو ضربت المجهول منتهى (الى) (ضربن) (صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى) يعنى بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء وبنون الضمير المؤنث (وانما بدأ) اى المص (بالمتكلم) دون الغائب والمخاطب (لان ضمير المتكلم اعرف المعارف) كما سيأتى فى باب المعرفة وكل ما هو اعرف يكون اشرف لقوة معروفيته فتقديم الاشرف انسب ولما كان هذا الدليل دالا على تقديم المتكلم فقط لا على تأخير الغائب عن المخاطب اراد ان يذكر دليل تأخير الغائب

يحتمل ان يكون الا شرطا اى الا يكون الفرقدان اى الا يوجد فالمعنى ان يوجد الفرقدان لكان اخ مفارق اخيه فلا شذوذ فى البيت اصلا وانت خبير بانه لو جعل المتمسك به الا الفرقدان لكان الاولى ذلك واما اذا كان المتمسك بالبيت الحادى فلا وجه لان يقال فى قوله الا الفرقد ان لما تراه من التفاخر وما جوزه من كون الا شرطا فهو بحيث لا يذهب اليه وهم ذى فهم (قوله) وعند الكوفيين الخ قيل يعنى فى نصبهما على الظرفية خلافا للكوفيين فمعنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا الا على الحكاية حالة الظرفية فى بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان فى قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضرورى بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى

فقال (واخر) اى المصنف (ضمير الغائب) حيث جعل ضربت وضربن مغيا لهما (لانه) اى لان
ضمير الغائب (دون المكل) اى دون كل من المتكلم والمخاطب (وصورة التصريف) التى ذكرها
المصنف اولها ومنتهاها من النوعين المعلوم والمجهول (هكذا) اى مثل ما اقول (ضربت)
بضم التاء للمعلوم المتكلم وحده (ضربنا) للمتكلم مع غيره (ضربت) للمخاطب (ضربتما) لتثنية
(ضربتم) لجمعه ضربت بكسر التاء للمخاطبة (ضربتما) لتثنيتها ايضا (ضربتن) لجمع المؤنث المخاطبة
(ضرب) لمفرد الغائب والضمير مستتر فيه (ضربا) لتثنية (ضربوا) لجمعه (ضربت) بفتح الضاد
والراء والباء وسكون التاء المفرد المؤنث الغائبة وضميره هى مستترة ايضا (ضربتا) لتثنيتها
(ضربن) لجمعها وقوله (وعلى هذا القياس) ظرف مستقر خبر مقدم لقوله (المجهول) اى اذا
قرئ بضم الضاد وكسر الراء يكون التصريف تصريف المجهول والضمائر فى هذه الصيغ
مرفوعة على انه فاعل فى المعلوم ونائبه فى المجهول والتاء المضمومة فى المتكلم الواحد والمفتوحة
فى المخاطب والمكسورة فى المخاطبة ونا فى المتكلم مع الغير والالف فى التثانى والنون فى جمع
المؤنث والمستتر فى الغائبين وفيهما متصل مستتر وفى باقيهما متصلات بارزات (و) (النوع)
(الثانى) وقوله (اى المرفوع المنفصل) تفسير له اى للنوع الثانى من المتصل والمنفصل اللذين
من قسم المرفوع ضمير (انا) للمتكلم وحده حال كونه منتهيا (الى هن) وهو ضمير جمع المؤنث
الغائبة كما عده الشارح بقوله (انا) للمتكلم وحده (نحن) للمتكلم مع غيره (انت) بفتح التاء
للمفرد المذكر المخاطب (انتما) لتثنية (انتم) لجمعه (انت) بكسر التاء للمفرد المؤنث الغائبة (انتما)
لتثنيته (انتن) لجمعه (هو) للمفرد المذكر الغائب (هما) لتثنيته (هم) لجمعه (هى) للمفرد المؤنث
الغائبة (هما) لتثنيته (هن) لجمعه وهذه نهايتها التى ذكرها المص ثم لما كان انت مركبا من ان
ومن ت بالحركات الثلاث والضمير من هذين الجزئين هل هو المجموع المركب او احدهما
والاخر لبيان احوالها اراد الش ان يبين ما ذكره النحاة فيها فقال (والضمير فى انت الى انتن
هو ان) اى النون الساكنة مع الهمزة القطعية المفتوحة قبلها (اجماعا) اى اجمعوا فيها اجماعا
(والحروف الاواخر لواحق) اى الحروف التى فى اخر انت واخواتها من التاء المتحركة
بالحركات الثلاث مجردة او مع الف التثنية او مع نون الجمع (دالة على احوال) اى على احوال
الضمائر حال كون الاحوال (من الافراد) اذا كانت مقارنة بالتاء وحدها (والتثنية) اذا كانت
مقارنة بالتاء والالف (والجمع) اذا كانت مقارنة بالتاء والواو فى الجمع المذكر وبالتاء والنون
فى جمع المؤنث (والتذكير) وهو فى المفرد بفتح التاء وفى الجمع بالواو (والتأنيث) وهو فى المفرد
بكسر التاء وفى الجمع بالنون وقال بعض المحشين وليس نقل الاجماع فى هذا المحل بصحيح وانما
هو مذهب الجمهور فان الفراء قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان
الضمير هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها ضموا لفظ ان اليها فان
قيل لعل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب اللباب عبارة اللباب قيل هذا لا يدفع
الاعتذار قال ابن كيسان من البصريين وهو قائل بان التاء فى انت هى الاسم وهى والتى فى نحو
قمت سيان ولكنها كثرت بان فلا اجماع من الكل ولا من البصريين انتهى واقول ولعل مراد

ان نصبه بناء على
الظرف فان سوى
صفة الظرف فى
الاصل اقيم مقامه
فنصبه بناء على
موصوفه الذى هو
الظرف ثم قيل قال
الرضى ما فقده ان
سوى فى الاصل
مكانا سوى قال الله
تعالى مكانا سوى اى
مستويا ثم حذف
الموصوف واقيم
الوصف مقامه مع
قطع النظر عن معنى
الاستواء فصار
بمعنى المكان ثم استعير
لمعنى البدل كما استعير
له لفظ المكان فقيل
انت الى مكان عمرو
اى بدله ثم استعمل
بمعنى البدل فى
الاستثناء ثم جرد
عن معنى البدل
لمجرد الاستثناء وقد
عرفت من هذا
التحقيق انه ظرف
فى الاصل لا فى حال
الاستثناء ولا يخفى
عليك ان قوله هذا
اعنى وقد عرفت من
هذا التحقيق انه
ظرف فى الاصل
ينافى ما سبق
ان سوى صفة
الظرف فى الاصل
فنصبه بناء على
موصوفه الذى هو
الظرف وكذا قوله

(الشارح)

الشارح بالاجماع الاجماع الاكثرى لا الاجماع الكلى والله اعلم (و) (النوع) (الثالث) (اى المنصوب المتصل وهو) اى المنصوب المتصل (قسمان) بحسب انواع عامله (القسم الاول) من النوع الثالث (المتصل) اى الذى اتصل (بالفعل) لكونه عامله (نحو) (ضربنى) منتهيا (الى ضربهن) ثم قال الش طريق التفصيل (ضربنى) للمتكلم وحده (ضربنا) بفتح الباء للمتكلم مع غيره (ضربك) للمفرد المخاطب (ضربكما) لتثنيته (ضربكم) لجمعه (ضربك) بكسر الكاف للمخاطبة (ضربكما) لتثنية (ضربكن) بتشديد النون المفتوحة لجمعه (ضربه) للمفرد الغائب (ضربهما) لتثنيته (ضربهم) لجمعه (ضربها) للمفرد المؤنث الغائبة (ضربهما) لتثنيته (ضربهن) لجمعه المؤنث (و) (القسم الثانى) من القسمين للمنصوب (المتصل) اى الذى اتصل (بغير الفعل) من الحروف النواصب التى تنصب اسمها (نحو) (اننى) لانه ضمير متكلم منصوب لكون اسم ان متصلا بعامله الذى هو ان وقوله (اننا) للمتكلم مع الغير (انك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (انكما) لتثنيته (انكم) لجمعه (انك) بكسر الكاف للمفرد المخاطبة (انكما) لتثنيته (انكن) لجمعه (انه) للغائب منتهيا (الى انهن و) (النوع) (الرابع) (اى المنصوب المنفصل وقوله النوع فى الموضوعين تفسير لموصوف قوله الثالث والرابع وقوله اى المنصوب المتصل والمنصوب (المنفصل) تفسير ان النفس الثالث والرابع وهو مبتدأ وقوله (اياى) خبره وهذا للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم مع غيره (اياك) بفتح الكاف للمفرد المخاطب (اياكما) لتثنيته (اياكم) لجمعه (اياك) بكسر الكاف للمخاطبة (اياكما) لتثنيته (اياكن) لجمعه (اياه) منتهيا (الى اياهن) ثم بين الش الاختلاف الواقع فى اياه واخواته فقال (وفى اياى اختلافات كثيرة) مبنيه على ان الضمير فيها هل هو ايا وحده او ما يتصل به وحده بناء على انه اسم ظاهر مضاف او مجموعه فقيل الخليل والاخفش والمازنى ان الاسم المضمر هو ايا وما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الثواب وهو ضعيف لان الضمير لا يضاف فاياه وايا الثواب شاذ وقال الزجاج والسيرافى ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم اياك واياه واياى بكمالها اسماء وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كفاؤها وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هى اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة قال الرضى وليس هذا القول ببعيد من الصواب وقال سيبويه وهو المختار ان الضمير هو ايا وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب واختار الشارح فى هذا مذهب سيبويه حيث قال (والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق) اى وما يتصل به بعده من الهاء والكاف والياء وغيرها (للدلالة على التكلم) اى لتدل على انه متكلم كالياء فى اياى ونا فى ايانا (والخطاب) كالكاف فى اياى (والغيبه) كالهاء فى اياه (والافراد) كاياك واياه (والتثنية) كاياهما واياكما (والجمع) كاياهن واياهن وكاياكم واياكن (والتذكير والتأنيث) ثم قال بعض المحشين فى بيان دليل هذا المذهب وذلك ان اللواحق لو كانت اسماء لزم اضافة الضمير اليها وهو امر لم يثبت فى كلامهم كما تقدم فلم يبق الا ان يكون ايا هو الضمير واللواحق المتصلة حروف تدل على احوال

فمنى قوله النصب على الظرف ان اعرابهما النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا مما يساعده هذه الدعوى فتبين كون الامر كما فسره الشارح قدس سره عند القائل ايضا وان مخالفته هذه من قبيل وقوعه فى حيص وبيص على ان المص قد صرح بان انتصابهما فانه قال هذه مذهب سيبويه وهو عنده ظرف من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد فكانك قلت مكان زيد ولم يسمع منهم الا منصوبا فلذلك التزام فيه النصب ثم انه تحقيق الرضى صريح فى انه فى الاصل ليس وقد استفاد القائل منه ذلك (قوله) ومعرفها اى الاخوات ومنهم من جوز رجوع الضمير الى كان واخواتها لان كان التى يثبت لها الخبر لم تعرف بعد وفيه ما فيه (قوله) والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها قيل فيه ان اخذ الخبر فى

المقصودين كان ايا مشتركا ثم شرح في بيان النوع الخامس الذي هو المجرور المتصل فقال (و) (النوع) (الخامس) اكتفى الش ههنا بتفسير موصوف الخامس وهو قوله النوع ولم يذكر تفسير الخامس كما ذكر في الاولين لظهوره وانحصاره في المتصل فقط واقول وهو ايضا قسمان قسم منهما متصل بالاسم المضاف كقول المص (غلامي) وهو خبر للخامس وقوله (مثال المتصل بالاسم اي لفظ غلامي مثال المضمر المجرور المتصل الذي اتصل بالاسم المضاف الجار له لكونه متضمنا لمعنى الحروف الجارة وثانيهما متصل بالحروف الجارة كقول المصنف (ولي) وهذا معطوف على غلامي وقوله (مثال المتصل بالحرف) تفسير له اي لفظ لي مثال للمضمر المجرور المتصل الذي اتصل باحد الحروف الجارة وهي اللام ههنا ثم ذكر الشارح سائر الضمائر من المجرور المتصل بالاسم حتى ينتهي الى ماذكره المصنف من غاية القسمين فقال (غلامي) هذا مثال المجرور المتصل بالاسم للمتكلم وحده (غلامنا) مثال للمتكلم مع الغير (غلامك) مثال للمفرد المذكر المخاطب ثم ترك باقي الامثلة لظهورها وهي غلامكما غلامه غلامهما غلامهم وهذا نهايتها كما ذكره المصنف بقوله (الى غلامهن) ثم ذكر بعض امثلة القسم الثاني فقال (و) (لي) هذا مثال لما يتصل بالحرف للمتكلم وحده (لنا) للمتكلم مع الغير (لك) لما يتصل بالحروف للمفرد المخاطب وكذا لكما لكم لك لكما لكن له لهما لهم لها لهما لهن وهذه نهايتها التي ذكرها المص بقوله (الى) (لهن) ثم لما كانت الاقسام الجائزة في الضمائر اكثر من التي وجدت في اللغات اراد الشارح ان يذكر وجه حصرها بما ذكر فقال (وكان القياس) اي الاصل في حكم العقل (ان تكون ضمائر كل من المتكلم) سواء كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا متصلا او منفصلا (و المخاطب) اي من المخاطب كذلك (والغائب) اي ومن الغائب كذلك وقوله (ستة) خبر لكان اي يقتضي ان يكون للمتكلم ستة صيغ لان المتكلم اما واحد او اثنان او ثلاثة فصاعدا وكل منها اما مذكر او مؤنث فهذه معان ستة وكذا القياس في المخاطب والغائب (لكنهم) اي لكن اهل اللغة (وضعوا المتكلم) اي لمفهوم المتكلم اولمن يتكلم (لفظين بطلان) بالاشتراك المعنوي (على ستة معان كضربت وضربنا) اي مثال اللفظين الموضوعين لستة معان من الضمائر كالتاء المرفوعة المتصلة بالفعل ونا المتصلة به ثم فصله بتعيين الموضوع له لكل منهما فقال (فضمير ضربت) وهو التاء المضمومة (مشترك) اي لفظ مشترك بالاشتراك المعنوي (بين الواحد المذكر والمؤنث) يعني ان لفظ ضربت اذا صدر من المتكلم المذكر يكون موضوعا للمذكر واذا صدر من المؤنث يكون موضوعا للمؤنث وهو مشترك بين هذين المعنيين وموضوع لهما بوضعين مستقلين (وضمير ضربنا مشترك بين الاربعة اي) ضمير ضربنا ايضا مشترك بين اربعة معان من الستة وقوله (المثنى) بدل بعض من اربعة اي احد المعاني الاربعة التي وضع لها لفظ ضربنا هو تثنية (المذكر والمثنى المؤنث) اي تثنية المؤنث (والجمع المذكر والجمع المؤنث) اي وثالثها الجمع المذكر ورابعها الجمع المؤنث وهذه الاربعة معان وضع لها لفظ ضربنا (ووضعوا) اي وضع اهل اللغة ايضا (للمخاطب خمسة الفاظ اربعة) من هذه الخمسة (غير مشتركة (وهي ضربت بالفتح وضربت بالكسر وضربتم وضربتن لان كل واحد من هذه الاربعة موضوع لمعنى مستقبل (وواحد) اي وواحد من هذه الخمسة وهو لفظ ضربتما

تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها ولا يخفى انه من قلة التأمل لان الشارح قدس سره ليس بصدد تعريف الخبر بل كلامه صريح في بيان المراد بالبعدية المأخوذة في تعريفه وما اتى به القائل ليس امرا وراء ماذكره قدس سره واما نظره الثاني فغير وارد لان المراد بكون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية انها من دواخل ذواتها وما صدق عليه هذه الجملة دون مفهومها الحاصل بعد تحقق الاسناد وهذا ظاهر فانه لولا كذلك لما يتيسر لنا ان نتكلم بقولنا كان زيد قائما مثلا لابد ان نقول زيد قائم وهو ضروري البطلان (قوله) وذلك اذا

(مشترك بين المثنى المذكر) اذا كان تثنية ضربت وضربتم (والمثنى المؤنث) اذا كان تثنية ضربت وضربتن ثم شرع فى بيان الغائب بطريق المقايسة فقال (واعطوا) اى اعطى اهل اللغة (الغائب حكم المخاطب فى ذلك) اى فى ان تكون الاربعة موضوعة لاربعة معان و اللفظ الواحد موضوعا لمعنيين ولما توهم ان تثنية الغائب ليس كتثنية المخاطب و القياس وفيه قياس مع الفارق لان تثنية المخاطب لفظ واحد وتثنية الغائب ليس كذلك لانهما لفظان مغاير ان اجاب بقوله (فان الضمير) وهو الالف فقط (فى مثل ضربا) لتثنية المذكر (وضربتا) لتثنية المؤنث (هو الالف المشترك بينهما) اى بين المذكر والمؤنث والوحدة المعتبرة بالنظر اليه (والتاء) اى التى فى ضربتا (حرف تأنيث) اى لبيان تأنيثه لا انهما ضمير حتى يكون مانعا لوحدته والحاصل ان ما به الاشتراك غير ما به الافتراق فلا يكون اللفظان واحدا (وبقيت الانواع الخمسة) اي بقيت الانواع الخمسة المذكورة احدها المرفوع المتصل وثانيها المرفوع المنفصل وثالثها المنصوب المتصل ورابعها المنصوب المنفصل وخامسها المجرور المتصل وقوله (جارية) بالنصب حال من انواع اى بقيت الخمسة المذكورة حال كونها جارية (على هذا المجرى) اى مجرى المرفوع المتصل ثم فسره بقوله (اعنى) اى اريد بقوله جارية هذا المجرى (ان للمتكلم لفظين) يعنى من المعانى الستة للمتكلم لفظان (وللمخاطب) اى عين للمخاطب المذكور مع مؤنثه (خمسة) اربعة منها مغايرة وهى المفرد المذكر والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث وواحد منها مشترك وهو تثنية (وللغائب) اى وعين للغائب المذكر مع مؤنثه (خمسة) ايضا (فصار المجموع) اى فصار مجموع الالفاظ الموضوعة (اثنى عشرة كلمة) يعنى لفظين للمتكلم وخمسة للمخاطب وخمسة للغائب وقوله (لثمانية عشر معنى) صفة للكلمة اى معينة لثمانية عشر معنى يعنى ستة للمتكلم وستة للمخاطب وستة للغائب (فاذا كان لكل (اى اكل) واحد (من الانواع الخمسة) يعنى المرفوع مع قسميه والمنصوب مع قسميه والمجرور المتصل (اثنى عشرة كلمة لثمانية عشر معنى) يعنى اللفظين المتكلمين والمخاطب الخمسة والغائب الخمسة (تكون جملتها ستين كلمة) بضرب الانواع الخمسة فى الكلمات اثنى عشرة (لتسعين معنى) اى موضوعة لتسعين معنى لانا اذا ضربنا معانى الانواع الخمسة فى المعانى الثمانية عشر يحصل تسعون معنى (وبينوا) اى بين اهل التصريف (لتلك الامور) اى لوضع كل لفظ معين على حدة او بالاشتراك (عللا) اى علة لتعيينه له (ومناسبات) بين اللفظ والمعنى وهو عطف تفسير للعلل كذا قيل لكنه لما بين فى محله الذى هو ليس من علم النحو قال (لا نطول الكلام بذكرها) اى بذكر العلل لانها مذكورة مفصلة فى المراح وغيره فليرجع اليه ولما فرغ المصنف من الضمائر البارزات فى الانواع الخمسة شرع فى بيان المستترات فيها فقال (فالمرفوع المتصل) وهو الذى يكون اما فاعلا او نائبه فى الافعال التامة او اسما للافعال الناقصة وقوله (خاصة) اما ضدا لعامة كما فى القاموس واما مصدر بوزن العافية بان يكون اصله خاصصة فادغمت فان كانت ضدا العامة تكون حالا من فاعل يستتر وهو الضمير الراجع الى المبتدأ على مذهب من جوزه وان كانت مصدرا يكون مفعولا مطلقا للفعل المحذوف اى خص خصوصا وهذه الجملة اما معترضة او حالية بقد المقدرة اى قد خص خصوصا وتاؤه اما للتأنيث او للنقل

كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا قيل اشارة الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغى ولا من تقييد ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدأ استثنى منه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فان ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او فى احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب اه والظاهر ان مراد الشارح قدس سره ليس الاعتراض على المص بل بيان اشتراكه مع خبر المبتدأ فى جميع الاحكام السالفة الا فى صورة التقديم فلا يتجه الاعتراض بذلك وقوله ولا بد ان يقول اه يشهد بسوء الفهم لان المراد بيان مادة الخلاف بين الجزئين وذلك عند كون الاعراب فيهما او فى

او للمبالغة كما فصله المحشي عصام الدين وقوله (يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان) تفسير للقصر المستفاد من لفظ خاصة يعني ان القصر فيه اضافي بالنظر الى المتصلات والى المنفصلات فعدم جواز الاستتار فيه بين لان الانفصال يمتنع فيه الاستتار والقصر فيه من قبيل قصر الصفة على الموصوف يعني الاستتار مقصور في المرفوع المتصل دون المنصوب والمجرور فقوله فالمرفوع مبتدأ وقوله (يستتر) خبره قوله (لانهما فضلة) دليل لعدم وجود الاستتار في المنصوب والمجرور المتصلين يعني انما لم يستتر هذان النوعان لكونهما فضلة في كلام لا عمدة فيه وقوله (والمرفوع) بالنصب عطف على اسم ان ودليل لاختصاص الاستتار بالمرفوع المتصل يعني انما اختص الاستتار بالمرفوع لان المرفوع (فاعل) لاتصاله بالفعل او شبهه بصفة المرفوعية (وهو) اي والحال ان الفاعل (كجزء الفعل) لان الفعل مركب من ثلاثة معان وهي الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما والفاعل الغير المعين جزء منه والفاعل المعين ليس بجزء لكنه مشبه بالجزء والجزء لابد من ذكره فالفاعل لابد من ذكره ولما كان محصل هذا الدليل وجوب ذكر الفاعل ووجوبه يقتضي امتناع حذفه لزم على النحاة ان يذكروا دليلا يهدم هذا الوجوب فذكره الشارح بقوله (فجوزوا) اي فجوز النحاة (في باب الضمائر التي وضعها للاختصار) وقوله وضعها على صيغة المصدر مبتدأ وللاختصار ظرف مستقر خبره والجملة صلة للتي وقوله (استتار الفاعل) بالنصب على انه مفعول لجوزوا يعني جوز النحاة استتار الفاعل مع كونه واجب الذكر ممتنع الحذف لان الضمائر موضوعة للاختصار كان معارضا لكونه واجب الذكر لان الاختصار يقتضي عدم الذكر وهو مناف لوجوب الذكر اللازم لكونه فاعلا وقوله (فاكتفوا بلفظ الفعل) عطف على قوله فجوزوا وبيان لعلة ترجيح الاستتار اللازم للاختصار يعني انما رجحوا جانب الاختصار دون جانب لازم الفاعلية حيث اكتفوا بلفظ الفعل فقط دون ذكر الفاعل الذي هو كالجزء لان حذف جزء الكلمة شائع في كلام العرب حيث قال في الاستشهاد له (كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شئ) اي حرف من حروفه لعدم لزوم الغرابة بحذفه لدلالة الشهرة عليه (ويكون) اي ويوجد (فيما بقي) من الحروف (دليل على ما) اي على الحرف الذي (القي) فعل مجهول من الالقاء والمراد منه ههنا الحذف اي على ما حذف منه من حرف او من حرفين وقوله (على ما مضى) لتقوية الاستشهاد وهو خبر للمبتدأ المحذوف يعني حذف شئ في آخر الكلمة المشتهرة مبني على الجواز الذي سبق (في الترخيم) اي في باب الترخيم وهو حذف آخر الكلمة الجائز في المنادى من غير ضرورة وفي غيره بضرورة اعلم ان ههنا مقدمة مطوية لابد من انضمامها وهي انهم عبروا عن الحذف بالاستتار كراهة تعبير الحذف في باب الفاعل كما اشار اليه الفاضل المحشي عصام الدين عصمه الله تعالى بقوله ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو محذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة التعبير بخلاف الفاعل انتهى يعني ان ظاهر كلام الشارح وهو قوله فجوزوا الخ وقوله كما يحذف يقتضي ان الحذف جائز مع ان المطلوب ههنا جواز الاستتار فبعد انضمام هذه المقدمة يندفع هذا بان المراد من الادلة اثبات جواز

احدهما لفظيا واما اس جواز التقديم باعتبار تحقق القرينة المعينة للخبر وعدم جوازه باعتبار عدم تحققها فهما متوافقان فيه كما ارشدك اليه الشارح قدس سره فلا يصح ان يقال وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين الخبر (قوله) خبر كان وهو ... لا خبر كان واخواتها اشارة الى رفع ما اورده الرضي بعد ان فسر عامله بقوله اي عامل خبر كان واخواتها من انه ما كان ينبغي للمص هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعترض عليه بان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان واخواتها بعد لا سيما وقد سبق ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها قال المعترض ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس مجزيون قيدا له يخصصه بكان وانت خبير بان الاعتراض عليه يبعد ما ذكره

(الحذف)

الحذف فى الحقيقة لكنهم عبروا عن هذا الحذف بالاستتار للكراهة المذكورة ثم انه لما كان مقتضى هذا الدليل انه يجوز الحذف والاستتار فى الفاعل مطلقا مع انه خاص فى بعض صيغة اراد الش دفع هذا الوهم المتولد فقال (ولكن هذا الاستتار ليس فى جميع الصيغ) كما هو المفهوم من الدليل المذكور (بل) اى بل هو خاص فى بعض الصيغ وهى ماذكرها المص بقوله (فى) (الفعل) (الماضى للغائب) ولما كان قوله للغائب شاملا لتثنيته وجمعه ومؤنث الغائب وصفه الش للاحتراز عنهما فقال (الواحد) احترازا عن التثنية والجمع (المذكر) احترازا عن المؤنثة الغائبة لانها تذكر فيما بعد وقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) احترازا ايضا عن المذكر الغائب المسند الى الاسم الظاهر نحو ضرب زيد لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو زيد ضرب) لان ضرب ماض معلوم غائب واحد وغير مسند الى ظاهر بل هو الى ضمير مستتر تحته راجع الى زيد (و) (للواحدة المؤنثة) (الغائبة) قوله والغائبة بالجر عطف على قوله للغائب وقول الش فيما بين حرف العطف ومعطوفة اعنى الواحدة المؤنثة للاحتراز عن تثنيته وجمعه وعن المذكر الغائب كما احترز فى الاول ولكن قدم الش الاوصاف ههنا واخرها فى الاول للتفنن فى العبارة وقوله (اذا لم تكن مسندة الى الظاهر) يحترز به كالاول عن نحو ضربت هند لانه غير مستتر فيه ومثال المستتر (نحو هند ضربت) لان ضربت ماض معلوم واحدة مؤنثة اسندت الى الضمير او المؤنث المستتر تحته راجعا الى هند ولما توهم ههنا ان الاستتار فى المذكر الغائب مسلم لانه ليس فيه شيء زائد يحتمل الفاعلية ولكن كونه مستترا ههنا غير مسلم ولم لا يجوز ان تكون التاء فى ضرب ضميرا بارزا فاعلا له اراد ان يدفع هذا بقوله (فان التاء) اى انه مستتر ههنا ايضا فان التاء الساكنة فى آخره (علامة التأنيث لا الضمير المرفوع) اى لا انه الضمير المرفوع وقوله (والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر) دليل لقوله لا الضمير المرفوع يعنى لانه لو كان ضميرا مرفوعا وفاعلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر (فى نحو ضربت هند) لامتناع اجتماع الفاعلين لفعل واحد فلما اجتمع مع الفاعل الظاهر كما فى هذا المثال علم انه ليس بفاعل قوله (وفى) (الفعل) (المضارع للمتكلم مطلقا) عطف على قوله وفى الغائبة يعنى ان المرفوع المتصل يستتر ايضا فى متكلم المضارع وقوع وقوله (سواء كان) مثنى او مجموعا (واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا) تفسير لقوله مطلقا يعنى يستتر فى المتكلم مطلقا اى سواء كان مثنى او مجموعا مع مذكر ومؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكور والمؤنث فيشمل اربعة معان وهى المثنى المذكور والمؤنث والمجموع المذكر والمؤنث فوضعت لهذه الاربعة صيغة المتكلم مع غيره وقوله واحدا يشمل معنيين اعنى الواحد المذكر والواحد المؤنث مثال الواحد المذكر والمؤنث (نحو اضرب) لان فاعله ضمير مستتر تحته وهو انا سواء كان عبارة عن المتكلم المؤنث او المذكر ومثال ما فوق الواحد الذى هو عبارة عن اربعة معان قوله (ونضرب) بالعطف على قوله اضرب فان نضرب موضوع للمثنى والمجموع المذكرين والمؤنثين اعلم ان النسخ المنقولة عن الشارح هكذا كما نقلناه عنه فى تفسير المطلق ويوجه عليه بان قوله او فوق الواحد مستدرك بعد قوله مثنى او مجموعا ولذا قال المحشى عصام الدين عصمه الله ان هذا يعنى قوله مثنى او مجموعا سهو

عن الفهم واختيار ما لا يستقيم لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى مما يتعجب منه (قوله) ويجوز فى مثلها اى فى مثل هذه الصورة قيل جعل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص فى مثلها ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسير الشارح ثم قيل فاحفظ هذه النكتة الجليلة وعلمك محيط بانها لا تليق بالحفظ لان الامر ليس كذلك بل المثل المضاف الى هذه الجملة يراد به مثل هذه الصورة دون ما هو اعم منها بدليل قوله ويجب الحذف فى مثل اما انت الخ فلا يصح ان يقال بانه اعم من مثلها وانما قال كذلك لان المعنى على ذلك اى ان هذه المسئلة ونظائرها يجوز فيها اربعة اوجه وهذا لا يستفاد من قولك فيه ظاهرا كما لا يخفى وبه ظهر سر تفسير الشارح الضمير بهذه

من قلم الناسخ ثم قال فالصحيح انه ليس فى عبارة الشارح قوله مثنى او مجموعا بل الشارح اراد ان يغير عبارة الهندى عن قوله مثنى او مجموعا الى قوله مافوق الواحد فالناسخ جمع بين اللفظ المغير وبين المغير منه وانما غيره الشارح لان لفظ المثنى لا يطلق على اثنين فى العرف بل يطلق فيه على لفظ مخصوص نحو رجلان فاعلمه وقوله (و) (للواحد المذكر) (المخاطب) عطف على ماقبله اى يستتر المرفوع المتصل ايضا فى المضارع للواحد المخاطب وانما فسره بالواحد لانه لو كان مثنى او مجموعا يكون المضمر فيهما بارزا وقوله (المذكر) قيد ايضا للمخاطب لانه لو كان مؤنثا يكون الضمير بارزا ايضا نحو تضربين ومثال المضارع الواحد المخاطب المذكر (نحو تضرب واضرب) فان فاعله الضمير وهو انت مستتر فيه (و) (للواحد) (الغائب والغائبة) وهما ايضا معطوفان على ماقبله يعنى ويستتر ايضا فى المضارع الواحد الغائب والواحدة الغائبة له لكن لما كان الاستتار فيهما غير واجب جاز ان يكونا مسندين تارة الى الضمير الذى تحته وتارة الى الاسم الظاهر واراد الشارح ان يقيد بان استتاره فيهما ليس مثل ماقبلهما بل الضمير مستتر فيهما (اذا لم يكونا) اى الواحد الغائب الغائبة (مسندين الى الظاهر) نحو يضرب زيد وتضرب هند ومثال الاستتار مامثله الشارح بقوله (نحو زيد يضرب) فان الضمير المذكر فى الاول والمؤنث فى الثانى مستتران فيهما رقوله (والصفة مطلقا) معطوف على ماقبله ايضا يعنى ان الضمير المرفوع مستتر فى الصفة ايضا وقوله مطلقا حال من قوله فى الصفة وتذكير مطلقا مع وجوب مطابقته لذى الحال اما بتأويل الصفة بالوصف وبالنعت او على عدم الاعتداد بتأنيث الصفة لكونها مصدرا هذا اذا كان مطلقا اسم مفعول واما اذا كان مصدرا ميميا فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وهو اطلق ثم فسره الشارح بقوله (سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل) وهذا تفسير المطلق بالنسبة الى نفس الصفة باعتبار انواعها وعلى تقدير كونه حالا من الصفة وقوله (وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا) تفسير له ايضا باعتبار افرادها ولايخفى ان فى حمل المطلق الذى هو لفظ واحد على معنى هذين التفسيرين محل نظر والحق ماقاله المحشى عصام الدين فى ماقال فى اعراب مطلقا بانه ظرف زمان اى زمانا مطلقا ليشتمل على هذين التفسيرين يعنى سواء كانت الصفة فى زمان كونها اسم فاعل او غيره وسواء كان مفردا او غيره والاحسن ماقال صاحب الوافية حيث خصص لفظ المطلق بالتفسير الثانى وحمله عليه ثم فسر الاول بقوله ثم المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل ولما كان الاستتار جائزا ههنا كذلك قيده بقوله (اذا لم يكن مسندا الى الظاهر) يعنى ان الاستتار فى الصفة ليس فى جميع الاوضاع والازمان بل وقت عدم كونها مسندة الى الظاهر واما اذا كانت مسندة الى الاسم الظاهر (نحو اقائم الزيدان) فلايكون مستترا فان اقائم لكونه معتمدا على همزة الاستفهام يكون مسندا الى الظاهر وهو الزيدان ثم مثل لما اسند الى المستتر بقوله (كقولك زيد ضارب) فان ضارب مسند الى مستتر تحته (وهند ضاربة) فان ضاربت مسندة الى ضمير المؤنث تحته (والزيدان ضاربان) فان ضاربان مسند الى ضمير التثنية تحته (والهندان ضاربتان) فان ضاربتان مسندة الى ضمير تثنية المؤنث ايضا

الصورة دون هذه الجملة (قوله) اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير قيل ينبغى ان يجعل ضمير جزؤه الى المظروف لاالى الظرف اى فجزاء ذلك الخير خير فاندفع به ماقاله الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خيرا لانه لايفوت مقصود المتكلم ومابصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف وهو من جملة الاوهام لان كلام الرضى لايندفع بهذا التعسف الخالى عن الفائدة بل يتأكد به ويتقوى لظهور ان مراد المتكلم بالجزاء ليس الا جزاء العمل وذلك ان الرضى قال التركيب الذى فى المتن اعنى ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرأ مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول تنظر فيه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما فى قوله الناس

(والزيدون ضاربون) مثال لما اسند الى ضمير المذكر (والهندات ضاربات) مثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث تحته وقوله (وليست الالف) الخ يحتمل ان يكون اول مسئلة ويحتمل ان يكون جوابا لمقدر ان الاستتار فى مفردات الصفة مسلم ولكن فى التثنى والجموع غير مسلم لم لايجوز ان يكون الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر ضميرين بارزين وفاعلين كما فى الفعل فاجاب بان الالف (فى ضاربان والواو فى ضاربون) ليست (بضميرين لانهما ينقلبان ياء فى النصب والجر) اى فى حالة نصبهما وجرهما نحو رأيت ضاربين وهذا مثال لحالة النصب ومررت بضاربين هذا مثال لحالة الجر ثم هذان المثالان ان قرئ ياؤهما بالفتح يكونان مثالين للتثنية فيكون ياؤهما مقلوبا من الالف وان قرئ بالكسر يكونان للجمع فيكون ياؤهما مقلوبا من الواو (والضمائر لاتتغير عن حالها) فى جمع الاحوال (الا ان يتغير عاملها) اى الا فى حال تغير عاملها مثلا اذا اقتضى عاملها تثنية الفعل يكون الفا وان اقتضى جمعه يكون واوا وان اقتضى مخاطبة مفردة يكون ياء فتقول يضربان ويضربون وتضربين هذا التغيرات من اقتضاء العامل وهو الفعل الذى اقتضى هذه التغيرات (والعامل ههنا) ان فى الصفة (ليس عاملا فى الضمير) حتى يكون تغيرهما بسبب تغير العامل (وانما هو) اى انما العامل فى الصفة (عامل فى اسم الفاعل) اى فى نفس اسم الفاعل مثلا (والضمير) اى والضمير الذى هو مستتر تحت الصفة (فاعل له) اى لاسم الفاعل مثلا وقوله (والضمير باق) خبر بعد خبر يعنى هذا الضمير باق (على ما) اى على الهيئة التى (كان عليه فى الرفع) يعنى ان ضمير ضاربان فى حالة رفعه وهو هما باق على ما كان عليه فى ضاربين فى حالة نصبه وجره فعدم تغيره دليل على ان ضميره هو ذلك الضمير الذى تحته لا الالف والياء وكذلك فى ضاربون من ان الضمير هو هم لا الواو والياء لان العامل الذى هو اسم الفاعل اقتضى فاعلا مثنى فى الاول وجمعا فى الثانى فلذا كانت حال الضمير عدم التغير (فلو كانت) اى الالف والواو وغيرهما فى الصفة (ضمائر لاتتغير) اى يلزم ان لاتتغير ثم ان هذا من المجيب يحتمل ان يكون ابطالا لسند منع السائل وقوله (الا يرى) الخ تتمة الابطال يعنى يشهد على ما قلنا (ان الياء) اى التى هى ضمير فاعل (فى تضربين والنون) اى وان النون (فى يضربن) وكذا فى تضربن (والواو) اى وان الواو (فى تضربون) وكذا فى يضربون (والالف) اى وان الالف (فى يضربان) وكذا فى تضربان (لاتتغير) اى هذه المذكورات من الضمائر لاتتغير فى الفعل المضارع فى حالة رفعه ونصبه وجزمه وعدم تغيرها دليل على كونها ضمائر وقوله (فهما اى الالف) الخ تفسير لحاصل ما ذكر فى الفرق يعنى ان الالف (والواو فى الصفة حرف التثنية والجمع) اى الالف حرف دال على تثنيتها والواو حرف دال على جمعها (وليستا) اى الالف والواو المذكورتان (بضميرين) اى على ان تكونا اسمين ضميرين كما كانتا فى الفعل يعنى حاصل الفرق انهما حرفان فى الصفة واسمان فى الفعل والضمير من اقسام الاسم لا من اقسام الحرف ثم المصنف لما قسم الضمائر الى المتصل والمنفصل اراد ان يبين ان ايهما من القسمين اصل فى الضمائر وباى علة يعدل بها عن الاصل فقال (ولا يسوغ) وفسره الش بقوله (اى لايجوز) لان السوغ بمعنى الجواز وبقوله (لضمير) لان فاعله هو قوله (المنفصل) وموصوفه

مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او فى عمله خير جاز فى الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او فى يده سيف وان كان فى عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفى تلك الاعمال خير ولا ان فى يده او فى صحبته وقت القتل سيفا قال وهذا الذى قلنا فى المعنى ضعيف فانظر هل ترى سبيلا الى اندفاع ذلك بما زعمه القائل واقعا كلا (قوله) اى لان كنت قيل رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جائت بمعنى ان الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا فى مجرد توجيه التركيب بل اختلافا فى معناه لانه ان كان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو الحق

الضمير وفائدة التفسير فى قوله (اى مرفوعا كان او منصوبا) تعميم المنفصل الى النوعين يعنى ان الاصل فى الضمائر ان يكون متصلا ولا يعدل عنه الا لعلة واذا كان الاصل فيها هو الاتصال فلا يجوز اتيان المرفوع المنفصل ولا المنصوب كذلك (لاجل شئ) من العلل (الا لتعذر المتصل وقوله (اى لاجل تعذره) اشارة الى ان اللام فى لتعذر اجلية والى ان الاستثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف وهو ما قدره الش فيما قبل بقوله لاجل شئ وقوله (لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر) دليل لكون الاتصال اصلا فيه وقوله (فمتى امكن) تفريع لكونه هو الاصل يعنى اذا كان الاتصال اصلا فمتى امكن اى الاتصال الذى هو الاصل (لا يسوغ الانفصال) اى لا يعدل عن الاصل الى الفرع الذى هو الانفصال الا فى الموضع الذى يمتنع فيه اتيان المتصل الذى هو الاصل ثم اراد ان يفصل مواضع تعذر الاتصال فقال (وذلك) وقول الش (اى تعذر المتصل) تفسير للمشار اليه اى ذلك التعذر ثابت (بالتقديم) وقوله (اى تقديم الضمير) تفسير للمضاف اليه التقديم بان يكون الالف واللام عوضا عن المضاف اليه الذى هو مفعوله وبيان للمقدم والمقدم عليه هو قوله (على عامله) يعنى اذا اريد تقديم ضمير الفاعل المنصوب على عامله تعذر الاتصال وقوله (لانه اذا تقديم على عامله لا يمكن ان يتصل به دليل للتعذر فى تلك الصورة يعنى اذا قدم على عامله لا يمكن ان يتصل الضمير بعامله وقوله (اذ الاتصال) به (انما يكون باخر العامل) دليل للملازمة اى انما يلزم عدم امكان اتصال الضمير وقت تقدمه على عامله لان الاتصال المعتبر فى الضمير انما يكون باتصاله باخر العامل لا باوله لان الاصل فى العامل التقدم قوله (او بالفصل) عطف على قوله بالتقدم وقول الش (الواقع) ظاهره انه لتصحيح تعلق اللام فى قوله (لغرض) بقوله بالفصل وقال المحشى عصام الدين انه لا حاجة الى تفسيره بها لانه لا يفيد الا تعلق اللام وهو حاصل بغير هذا التفسير واقول لعل فائدة الاشارة الى ان اللام انما يتعلق بالفصل مع تضمينه لمعنى الوقوع لان المقام مقام العدول عن الاصل ولا يعدل عنه الا بتحقق الفصل لا بتوهمه يعنى ان تعذر المتصل لا يوجد الا بوقوع الفصل الذى يقع لغرض لا بوقوعه لا لغرض وقول الشارح (لا يحصل الا به) للاشارة الى ان الغرض قد لا يحصل بالفصل وقد يحصل بغيره مثل ضربت زيدا انا فان الغرض وهو الاهتمام بشان زيد وان كان يحصل ههنا الا انه لم يتعين لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا كما يحصل بالتقدم نحو زيدا ضربت وجواز الانفصال مختص بالفصل الذى لا يحصل غرض المتكلم الا به لانه لو حصل بغير الفصل لا يجوز الانفصال كما فى ضربت زيدا انا وقوله (اذ الفصل ينافى الاتصال) دليل لقوله لتعذر الاتصال يعنى انما يتعذر الاتصال لان الفصل اللازم للغرض ينافى الاتصال اللازم للاصالة وقوله (وبتركه يفوت الغرض) دليل لانتفاء اللازم يعنى ولان ترك الفصل يقتضى فوت الغرض المقصود ومحصله ان فيه مقامين احدهما ترك الاتصال وثانيهما ترك الانفصال فالاول للاول والثانى للثانى ثم اعلم ان ذلك الغرض المقتضى للانفصال وقوله (او بالحذف) عطف ايضا على ما قبله يعنى ذلك التعذر اما حاصل بسبب الفصل او الحذف وقول الشارح (اى حذف عامله) تفسير للحذف بان يكون اشارة الا ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه وهو مفعول الحذف

الاستعمال فما قال الشيخ الرضى لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر ابا خراشه اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم الضبع لمجئ فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اى لا تفتخر والكوفيون مستغنون عن ذلك فيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات التركيب فيما بينهم استقبالى وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا واما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة قال الرضى ما فى حيثما ليست مزيدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادتها وفيه اغلاط

وقوله (لانه اذا حذف عامله) الخ دليل على ان حذف عامل الضمير سبب للتعذر المذكور ولانه اذا حذف عامل الضمير (لا يوجد ما) اى لفظ (يتصل) اى الضمير (به) اى بذلك اللفظ ولما تعذر الاتصال لعدم ما يتصل به يعين الانفصال وقال عصام الدين عصمه الله ينبغى ان يراد حذف عامله دونه يعنى ان حذف العامل اعم من ان يحذف دون الضمير وان يحذف مع الضمير فالمراد ههنا هو الاول لانه اذا حذف العامل مع ذلك الضمير يكون الضمير المقدر متصلا بالعامل المقدر نحو زيدا ضربته لان عامل زيدا وهو ضربت محذوف مفسر مع فاعله الضمير المتصل به وهو ضمير الفاعل وقوله (او يكون العامل) عطف على ماقبله ايضا وقوله (اى عامله) تفسير ايضا للمضاف اليه المعوض عنه بالالف واللام اى ذلك التعذر اما حاصل بسبب كون عامل الضمير (معنويا) بان يكون الضمير مبتدأ او خبرا وقوله (لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى) دليل ايضا على كونه سببا للتعذر المذكور يعنى انما كان كون عامله معنويا سببا للتعذر لانه ح يلزم اتصال الضمير الملفوظ بالعامل الغير الملفوظ وهو ممتنع فتعين الانفصال ايضا والفرق بين كون العامل محذوفا وبين كونه معنويا هو ان العامل فى الاول هو الموجود وفى الثانى هو المعدوم لان العامل فى زيدا ضربته هو لفظ ضربت الذى قدر ثم حذف وفى زيد قائم هو عدم العامل اللفظى فى اوله وقوله (او) (يكون عامله) (حرفا) عطف على قوله معنويا كما اشار اليه الشارح فى اثنائه بقوله او يكون عامله لانه يفيد انه عطف على خبر الكون ولما لم يكن سببية كون العامل حرفا على اطلاقه بل كان مقيدا بكون الضمير مرفوعا اراد ان يقيد بقوله (والضمير) اى والحال ان الضمير (المعمول له) اى لذلك الحرف العامل (مرفوع) وقوله (اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف) دليل لكون عامل الضمير المرفوع سببا للتعذر يعنى انما كان هذا سببا للتعذر لان اتصال الضمير المرفوع بالحرف العامل وان كان ممكنا لكنه لا يتصل (لانه) اى لان الاتصال (خلاف لغتهم) اذ لم يوجد فى لغة العرب شاهد على ذلك الاتصال فكان متعذرا بالنظر اليه وقوله (بخلاف المنصوب) دليل على تقييد المص يعنى انما خص تعذر الاتصال بالحرف فى المرفوع لانه غير متعذر فى غيره لانه يوجد فى لغتهم اتصال الضمير المنصوب بالحرف العامل (نحو انى وانك) لانهما ضميران منصوبان متصلان بعاملهما الحرف وانما لم يذكر المجرور مع انه متصل ايضا لان الكلام دائر بين جواز الاتصال والانفصال والمجرور ليس كذلك لانه غير جائز الانفصال وقوله (او بكونه) عطف ايضا على ماقبله وهو من اسباب التعذر وقول الش (اى كون الضمير) تفسير للضمير الذى هو مضاف اليه لكون واسم له وقوله (مسندا اليه) خبره وقوله (اى الى ذلك الضمير) تفسير للضمير فى اليه وهو ظرف للمسند وقوله (صفة) بالرفع نائب فاعل للمسند ولا يضر كون المسند مذكرا لان تأنيث الصفة غير حقيقى وقوله (جرت) صفة للصفة وقوله (على غير من) اى صارت تلك الصفة صفة لغير الموصوف الذى (هى) وقول الش (اى تلك الصفة) تفسير لمرجع هى وقوله (كائنة) تفسير لمتعلق قوله (له) وايذان بكون هى مبتدء وله ظرفا مستقرا خبره يعنى ان ذلك التعذر حاصل ايضا بسبب كون ذلك الضمير بحال يسند اليه صفة جرت على غير فاعلها. قوله (فانه لو لم ينفصل) الخ دليل على كون الاتصال متعذرا

منها ان الرضى لم يقل بما نقله عنه من بيان مساعدة المعنى واللفظ ومنها ما زعم ان قوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها يقتضى كون ما زائدة فاعترض عليه وليس كذلك بل هو صرح بانها ليست بزائدة وكانه وقع فيه من قوله زيدت حيث وهم ان التعبير كذلك يدل على كون ما زائدة ولا يخفى ان امثال هذا مما لا يليق بشان المحصلين ولنقل كلام الرضى بعبارته لينكشف نور الحق ويضمحل دجى الباطل قال ويجب حذف كان بعد ا ـ معوضا منها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم يأكلهم الضبع اى لان كنت فحذف حرف الجر جواز على القياس المذكور فى المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما مزيدة لا عوض ولا يسند ذلك الى سماع ثم ادغم النون لساكنة فى الميم وجوبا فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا

فى تلك الصورة يعنى لو لم ينفصل (الضمير) فى هذه الصورة (عن هذه الصفة لزم الالتباس)
اى التباس غير الفاعل (فى بعض الصور) اى فى بعض صور هذا الباب وان لم يلزم فى بعض
صور اخرى مثال الصورة التى التبس فيها (كما اذا قلت زيد) وهو مبتدأ اول وقوله (عمرو)
مبتدأ ثان وقوله (ضاربه) خبر للمبتدأ الثانى والجملة خبره والضمير المجرور راجع الى عمرو
قوله (هو) ضمير مرفوع منفصل على انه فاعل للصفة التى هى جرت على عمرو والذى ليست
هى له بل لزيد ثم فصله الش بقوله (فانه لو قيل) اى فلو لم ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضاربه بل
اتصل واستتر فيه وقيل (زيد عمرو ضاربه) بلا ذكر هو (التبس على السامع ان الضارب زيدا
وعمرو) يعنى التبس ان ضمير ضاربه الذى تحته هل هو راجع الى زيد بان يكون هو الضارب او
الى عمرو وبان يكون هو الضارب (بل المتبادر) الى الفهم (انه) اى مرجع ضمير ضاربه (عمرو
لانه) اى لان عمرا (اقرب الى الضمير المستتر) من زيد اى الى الذى استتر تحت ضاربه (بخلاف)
اى هذا القول فيه التباس بخلاف (ما) اى بخلاف الذى القول (اذا قيل ضاربه هو) بابراز
الضمير فلا التباس فيه (فانه لما انفصل الضمير) عن عامله (على خلاف الظاهر) لان الظاهر ان
يتصل به لما عرفت ان الاصل الضمير فى هو الاتصال (يعلم ان مرجعه) اى مرجع الضمير
(ماهو خلاف الظاهر وهو) اى المرجع الذى هو خلاف الظاهر (زيد) لان الظاهر فى باب
الارجاع ان يرجع الى قريبه الذى هو عمرو وههنا وقوله (والا لا حاجة) اشارة الى ان المقتضى
للانفصال ليس مثل الاسباب السابقة لانه لو لم يوجد الالتباس المذكور لا حاجة (اليه) اى الى
انفصاله هذا ثم الشارح لما قال ان الالتباس مختص ببعض الصور دون الاخرى اراد ان يذكر
وجه شمول هذا الحكم فى غير هذه الصورة مع انعدام ذلك المحذور فيها فقال (واذا وقع
الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور حمل عليه) اى حمل على ذلك البعض (ما) اى الصورة
التى (لا التباس فيه لاطراد الباب) اى لتكون الصورة التى لا التباس فيها والصورة
التى التبس فيها على نسق واحد ثم ان الشارح اراد ان يذكر نكتة لاختيار المصنف
لفظ من مع ان المناسب فيه لفظ ما لعمومه دون من فقال (وانما قال) اى المص (من هى له لا) اى
لم يقل (ماهى له) وقوله (كما هو الظاهر) متعلق بقوله لا ماهى له اعنى انه متعلق بالمنفى اى لم يقل
ماهى له بلفظ ما كما ان الاتيان به هو الظاهر وقوله (ليكون اشمل) متعلق بالمنفى دليل على كون
لفظ ما ظاهرا يعنى ان وجه الظهور كونه اشمل للعقلاء وغيرهم وقوله (اقتصارا) علة لقوله
وانما قال يعنى انما اختار لفظ من للاختصار (على ماهو الاصل) يعنى بالاصل هو العقلاء انتهى
وقال المحشى عصام الدين ان كون العقلاء اصلا ممنوع لان الاصل هو ماهو الاكثر وهو غير
غير العقلاء انتهى ويمكن ان ينتصر جانب الش باثبات المقدمة الممنوعة بدليل آخر بان يقال
ان العقلاء هو الاصل لشرفه والله اعلم ثم شرع فى امثلة المنفصل الذى تعذر فيه الاتصال فقال
(مثل اياك ضربت) (مثال) اى هذا مثال للتعذر (لتقديم الضمير على العامل) هكذا ما
وجدته من نسخ الشرح لكن الاحسن ان يقال مثال للتقديم على العامل او لتقدمه على العامل
كما لا يخفى (وماضربك الا انا) وقوله (مثال الفصل) خبر للمبتدأ ايضا اى هذا المثال مثال

عامل يتصل به فجعل
منفصلا فصار اما انت
وتقول ايضا اما زيد
قائم قمت وقال
الكوفيون ان
المفتوحة بمعنى
المكسورة الشرطية
ويجوزون مجئ ان
المفتوحة شرطية قالو
الفراء تان فى قوله تعالى
ان تضل اى فتح
الهمزة وكسرها
بمعنى واحد اى بمعنى
الشرط وماعندهم
ايضا عوض عن
الفعل المحذوف ولا
ارى قولهم بعيدا من
الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه اما
لمعنى فلان معنى
(قوله) اما انت ذا نفر
البيت ان كنت ذا عدد
فلست بفرد واما اللفظ
فلمجئ الفاء فى هذا
البيت وفى قوله اما قمت
واما انت مرتحلا فالله
يكلاء ما تأتى وما تذر
مع عطف اما انت بفتح
الهمزة على اما قمت
بكسر الهمزة وهو
حرف شرط بلا
حذف قال
والبصريون يقولون
اما انت منطلقا انطلق
معك بالرفع
والكوفيون جوزوا
جزمه بان المفتوحة
الشرطية وجوزوا
الرفع مع كونه
جواب الشرط لكون
الشرط محذوفا حذفا

(لعذر)

لتعذر الاتصال لتحقق الفصل بينه و بين عامله (لغرض وهو) اى الغرض (التخصيص ههنا) اى فى هذا المثال حيث اريد اختصاص الفعل بالفاعل وذا لا يحصل الا بالفصل بالا و بمعناه نحو انما (واياك والشر) (مثال) للتعذر (لحذف العامل) المحذوف هو ماقدره بقوله (اى اتق نفسك والشر) فان الضمير الذى هو اياك لما حذف عامله الذى هو اتق ههنا حذفا واجبا لكونه من باب التحذير كما تقدم تعذر اتصاله فانفصل لذلك (وانا زيد) (مثال كون العامل) اى مثال لتعذر المتصل بسبب كون عامله (معنويا) فان انا لما كان مبتدءً كان عامله معنويا فتعذر اتصال المعمول اللفظى بالعامل المعنوى (وما انت قائما) (مثال كون العامل حرفا) يعنى مثال للتعذر الحاصل بسبب كون عامل الضمير حرفا (والضمير) اى والحال ان الضمير المذكور فيه (مرفوع) لكونه اسم ما التى تشبه بليس وهو من المرفوعات (وهند زيد ضاربته هى) (مثال الضمير الذى اسند اليه) اى الى ذلك الضمير وهى هى ههنا حيث اسند اليه (صفة) وهى ضاربته (جرت) اى صارت تلك الصفة خبر الزيد فكانت جارية (على غير من) اى على غير فاعلها الذى (هى) اى تلك الصفة (له) اى فاعل وصفة له وهى هند ههنا كما قال الشارح (فانه) اى الشان (اسند اليه) اى الى لفظ هى (الضاربة) اى الصفة (الجارية على زيد) وهو غير من هى له وانما جرت عليه (حيث وقعت) اى الضاربة (خبرا له) اى الزيد (وهى) اى والحال انها (صفة لهند) فى الحقيقة (حيث قام الضرب بها) اى بهند فى الواقع لانها هى الضاربة لزيد ثم قال (وانما يصح ذلك) اى يصح ان يكون هذا المثال مثالا للتعذر بكونه اسند اليه صفة (اذا كان هى) اى لفظ هى فى هذا المثال (فاعلا) للصفة المذكورة (لا تأكيدا) اى لا يكون هذا المثال من هذا القبيل اذا كان لفظ هى تأكيدا بان يكون فاعل الضاربة ضميرا متصلا مستترا تحته راجعا الى هند ويكون لفظ هى تأكيدا لذلك الضمير المستتر (والا) اى وان صح ايضا ان يكون مثالا للصفة المذكورة على تقدير كون هى تأكيدا (لكان) اى هذا المثال على ذلك التقدير (داخلا فى صورة الفصل لغرض التأكيد) قوله (ولكنه) استدراك من قوله وانما يصح ذلك يعنى تولد توهم من قوله وانما يصح ذلك اذا كان فاعلا لا تأكيدا بان هى فى هذا المثال هل هو فاعل على انه داخل فيما نحن فيه او تأكيد على انه داخل فى صورة الفصل فدفعه بقوله ولكنه لفظ هى ههنا (تأكيد لازم) اى لازم للتركيب (لا فاعل) اى لا انه فاعل لما اسند اليه الصفة المذكورة (بدليل نحن الزيدون) والعمرون (ضاربوهم نحن) فان قولهم نحن ليس بفاعل لضاربوهم لانه لما جمع بالواو علم ان فاعله تحته وهو ضمير جمع المذكور ولما كانت الصفة غير مختلفة بالغيبة والمخاطبة والمتكلم احتمل ان يكون الضمير الذى فيه لفظ هم ولفظا تم ولفظ نحن فان كان الاول يكون راجعا الى العمرون وليس كذلك لان المراد بالفاعل هو المتكلم فلزم ههنا ان يؤكد الضمير الذى تحته وهو نحن بالمنفصل حتى لا يلتبس غير الفاعل بالفاعل (وروى عن الزمخشرى) فى هذا المثال (ضاربهم نحن) يعنى الزيدون والعمرون ضاربهم نحن اى بافراد لفظ ضاربهم (وعلى هذا) اى وعلى ما روى عنه بافراد ضاربهم (يكون) اى لفظ نحن (فاعلا) لان ضاربهم لما كان بلفظ الافراد لم يستتر تحته ضمير لانه لو استتر يلزم ان يكون

لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل فى ان معنى اذ فاما بمعنى اذما واذا ما شرطية بلا خلاف قال ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل فى الجار والمجرور اعنى فى اما انت ذا نفر الذى هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأكلهم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة اومقدرة فيقدر البصريون اما انت ذا نفر تفتخر وتتكبر ويبنى على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما فث والعامل فى اما انت مرتحلا محذوف اى يكلاك الله لاجل ارتحالك قال وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حفا وان كذبا وكذا حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما فى ان زيدا كان منقطعا وان

مفرداً مذكراً فالمرجعان وهما الزيدون والعمرون لايساعداه، قوله (كما قال) يحتمل ان يكون نقلا لتوجيه الزمخشري يعني ان الزمخشري بعد ما مثل به قال على طريق الاعتذار (واختار بالتمثيل صورة لالبس فيها) يعني الزمخشري اختار في التمثيل الصفة المذكورة بالفظ ضاربهم بالا فراد ولا التباس في كون نحن فاعلا لتعينه في هذه الصورة بخلاف نحو ضاربوهم بالجمع لانه لما كان بلفظ الجمع التبس فاعله وانما اختار صورة عدم اللبس (ليثبت الحكم) اى حكم وجوب الانفصال (في صورة اللبس بالطريق الاولى) يعني اذا وجب انفصال الضمير في صورة لالبس فيها فوجوبه في صورة اللبس اولى ويحتمل ان يكون قوله كما قال اشارة الى كلام المصنف يعني كون نحن في هذا المثال كما قال به المصنف في تمثيله في المتن بقوله هند زيد ضاربته هي لانه مثال لا التباس فيه لان ضاربته لما كانت بصيغة التأنيث تعين ان يكون فاعله راجعا الى هند لا الى زيد فعلى هذا يكون قوله واختار عطفا على قوله قال فيكون توجيها لاختيار المصنف هذا المثال ولما فرغ من مسائل الضمير من حيث وجوب الاتصال والانفصال شرع في مسائله من حيث جواز الاتصال والانفصال فقال (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا) ولما قيد المصنف في هذه المسئلة بقوله وليس احدهما مرفوعا اراد الشارح ان يبين وجه هذا التقييد فقال (احتراز) اى قوله وليس احدهما مرفوعا احتراز (عن نحو اكرمتك) فان في اكرمتك ضميرين احدهما ضمير المتكلم وهو ضمير مرفوع لكونه فاعلا والثاني الضمير المنصوب المخاطب فالاول متصل بعامله بالفعل وكذا الثاني لان اتصاله بالضمير الاول كاتصاله بنفس الفعل (اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه) اى فصار كأنه (لم يتحقق الفصل بين الفعل) اى بين مجموع الفعل وفاعله (والضمير الثاني) اى وبين الضمير الثاني وهو كاف الخطاب (اصلا) فاذا تشابه هذا بالجزء (فيجب اتصاله) اى اتصال الضمير الثاني بالفاعل لكون الاتصال اصلا ولا مانع فيه ثم شرع المص في بيان حكمها على تقدير عدم ذلك فقال (فان كان) وقيد الش هذه المسئلة بقيدين احدهما قوله (على تقدير اجتماعهما) اى اجتماع الضميرين وثانيهما قوله (وعدم كون) اى وعلى تقدير عدم كون (احدهما) اى احد الضميرين (مرفوعا) ليحترز بالقيد الاول عن كون الضمير واحدا وبالقيد الثاني عن كون احدهما مرفوعا ليطابق الاجمال بالتفصيل وقوله (احدهما) بالرفع على انه اسم كان وفسر الشارح ضمير التثنية بقوله (اى احد الضميرين) وقوله (اعرف) بالنصب خبر كان وفاعله راجع الى الاخذ والمنفصل عليه هو ما فسره الشارع بقوله (من الاخر) وكون احدهما اعرف من الاخر بان يكون احدهما متكلما والاخر مخاطبا او غائبا او يكون احدهما مخاطبا والاخر غائبا ثم بين فائدة التقييد باعرفية احدهما في اجراء حكم التخيير فقال (احتراز) اى فائدة هذا القيد احتراز (عما) اى عن الضميرين اللذين (اذا تساويا) في التعريف بان يكون كلاهما متكلمين او غائبين (نحو اعطاها اياه) فان كلا الضميرين في هذا المثال غائبا وليس احدهما اعرف من الاخر فيتغير حكم التخيير فيدخل في الحكم الذي سيأتي وهو قول المصنف والا فهو منفصل وذكره الشارح ههنا بقوله (حيث يجب الانفصال في الثاني) اى في ثاني الضميرين ثم بين الشارح علة حكم وجوب الانفصال في صورة كون احدهما

(اعرف)

حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان يقائلها على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستنكره فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما تكون كالكافة لها من مقتضاها اعني الشرط ثم لايخلو لها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف مع اسمها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء وذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية نجئ بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وان سقط على سبب الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن في الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجودا يوجد الطلاقه اى هو منطلق لامحالة فلابد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط

اعرف فقال (للتحرز عن تقدم) الخ يعني انه انما وجب الانفصال في الثاني في هذه الصورة ليحترز به عن تقدم (احد المتساويين من غير مرجح) لان المرجح في صورة عرفية احدهما للتقديم الذي يقتضي جواز الانفصال في الثاني هو كون المقدم اعرف ولما انتفت هذا العلة المرجحة للتقديم تعين وجوب الانفصال الثاني منه و قوله (وقدمته) عطف على قوله ان كان اعني الجملة الشرطية اي ان كان احد الضميرين اعرف واردت تقديم ذلك الاعرف و قوله (اي احد الضميرين) تفسير الضمير قدمته لانه راجع الى احد المضاف في قوله احدهما ولما كان المتبادر من اضافة الاحد الى ضمير التثنية كون الاضافة فيه للاستغراق اشار الشارح الى انه ليس كذلك ههنا بقوله (الذي هو اعرف) يعني ان الاحد الذي قدم معين واضافته للعهد الخارجي وهو اعرفهما وقوله (على الاخر) متعلق بقدمته اي قدمت الاعرف على غير الاعرف ثم اشار الى فائدة ضم هذا الشرط فقال (احتراز) اي قوله وقدمته احتراز (عما) اي عن الصورة التي (اذا كان الاعرف موخرا) لنكتة اقتضت تأخيره اما بان يكون المقام مقتضيا لتقديم غير الاعرف فيلزم لاجله تأخير الاعرف او بان يكون مقتضيا لتأخيره في اول الوهلة (نحو اعطيته اياك) فان احد مفعولي اعطيت ضمير غائب و ثانيهما ضمير مخاطب والمخاطب اعرف من الغائب فوجد فيه الشرط الاول ولكن لم يرد المتكلم تقديم المخاطب الذي هو اعرفهما الا ان ضمير الغائب لكونه مفعولا اول لاعطيت لزم تقديمه على المخاطب الذي هو المفعول الثاني له مع اعرفيته (فيلزم انفصاله) اي انفصال الضمير الثاني و قوله ليعذر علة للزوم الانفصال ههنا يعني انما يلزم انفصاله (ليعذر المتكلم) اي ليصح اعتذار المتكلم (في تأخير الاعرف) مع وجود المرجح لتقديمه و اذا قيل له لم اخرت المؤخر الذي حقه ان يتقدم لكونه اعرف فيصح له ان يقول اني وان اردت تقديمه ولكن انفصاله مانع لتقديمه و قوله (ولا يلحقه) عطف على ليعذر اي ليعذر المتكلم و لئلا يلحقه (طعن في اول الوهلة وان كان) لا يلحقه بعد التفكر بكونه مفعولا ثانيا يجب تأخيره و قوله (بايراده) من قبيل التنازع لجواز تعلقه بقوله ليعذر و بقوله لا يلحقه يعني انما حصل التعذر به او انما لا يلحقه طعن بسبب ايراده اي ايراد المتكلم ذلك الاعرف (على خلاف الاصل) اي الذي هو الاتصال وخلافه ايراده منفصلا وهذا الذي اختاره المصنف من المذهب هو مذهب الجمهور (وحكى سيبويه تجويز الاتصال) في صورة تقديم غير الاعرف (ايضا) اي كما مع الجمهور في صورة تقديم الاعرف و يحتمل ان يكون قوله ايضا اشارة الى جواز الانفصال يعني ان سيبويه جواز الانفصال ايضا كما جوازه الجمهور الانفصال (نحو اعطيتوك) ثم قوله و حكى سيبويه اي وحكاه عن النحاة بلا التزام صحته كذا في العصام و قال بعض المحشين في الاستدلال على ما حكاه سيبويه لان الثاني وان كان اعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية لكونه المفعول الاول وهو عبارة عن الاخذ و اذا كان كذلك فهو يستحق التقدم نظرا الى الترجيح المعنوي الذي هو مغن عن الترجيح اللفظي كذا في الحواشي الهندية و حكى العصام ايضا حكاية التضعيف عن سيبويه نفسه حيث قال بعد حكايته عن النحاة انه فاسد لانه لم يسمع مثاله من العرب والله اعلم و قوله (فلك الخيار)

لانه لم يبق منه شيء كما يجيء في حرف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومي واما فتح الهمزة ان الشرطية من دون حرف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور هذا كله من كلامه اوردناه بطوله لتضمنه استيفاء الحظ من المحل مع كون ما تفرد به حقيقا بالقبول (قوله) اسم ان واخواتها وستعرفها اي الاخوات (قوله) اي لنفي صفة الجنس وحكمه قيل يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال لم يشير بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو ثبوته للجنس وذلك ان تبقى صفة الجنس على ظاهرها لان المنفي في لا غلام رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل وانت خبير بان مراد الشارح قدس سره بهذا التفسير افادة ان النفي ماجري

جملة جزائية مجزومة المحل على انه جزاء الشرط اعنى قوله فان كان والجملة الشرطية صغرى جواب لقوله اذا اجتمع ضميران و قوله (اى الاختيار) تفسير للفظ الخيار مطابقا لما فسر به صاحب القاموس فعلى هذا يجوز ان يكون قوله (فى) (الضمير) (الثانى) ظرفا لغوا ومتعلقا للفظ الخيار وان جاز كونه ظرفا فالظرف المستقر وهو قوله فلك ثم فسر الشارح لفظ الخيار بقوله (ان شئت اوردته) اى الضمير الثانى (متصلا) ليكون توطئة لقوله (نحو اعطيتكه) وقوله (باعتبار عدم الاعتداد بالفصل) دليل وبيان لسبب جواز الاتصال يعنى ان شئت اوردت الضمير الثانى متصلا بسبب اعتبارك لعدم الاعتداد بانفصاله عن العامل (بما هو) اى بسبب الضمير الذى هو (متصل) بالعامل وهو الضمير المخاطب ههنا لانه لما قدم لاعرفيته لزم ان يعتبر فيه زيادة فضيلة ومزية على غير الاعرف وتلك المزية اعتباره كالجزئية ثم فسر الشق الثانى المفهوم من قوله الخيار بقوله (وان شئت اوردته منفصلا اى ويجوز لك ايرادك الضمير الثانى منفصلا كما مثل به المصنف بقوله (نحو اعطيتك اياه) حيث جعل الضمير الثانى من غير المرفوع منفصلا ثم بين سبب الايراد بقوله (باعتبار الاعتداد) اى انما جاز فيه ان توردة منفصلا بسبب انه يجوز لك الاعتبار الاعتداد (بالفصل) اى بانفصال الثانى (بما) هو اى بسبب الضمير الذى (يفصله) اى يفصل بينه وبين عامله وذلك الضمير هو الضمير المخاطب الذى يفصل بين الضمير الغائب وبين العامل ههنا (وان كان متصلا) ولما كان الاعرف من الضمائر ضميرين احدهما المخاطب لكونه اعرف بالنسبة الى الغائب وثانيهما المتكلم لكونه اعرف بالنسبة الى المخاطب ولما اورد المص مثال الاول اراد ان يورد مثال الثانى فقال (و) (نحو) (ضربيك) ثم الش اراد تطبيق المثال بالممثل فقال (فانه) يعنى هذا المثال مطابق للممثل لانه (اجتمع فيه ضميران) احدهما الضمير المتكلم المجرور المتصل لكونه مضافا اليه وثانيهما الضمير المخاطب المنصوب المتصل فح قد وجد الشرط الاول وهو كون احدهما اعرف والشرط الثانى ايضا كما قال (ليس احدهما) اى الضميرين من المتكلم والمخاطب (مرفوعا) ولما توهم منه ان الضمير الاول لما كان فاعلا للمصدر يكون مرفوعا فح يكون مخالفا للشرط الثانى اراد الش دفع هذا التوهم فقال (بجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية) يعنى ان احدهما ليس بمرفوع كما توهم لان الاول مجرور بالاضافة اى باضافة المصدر اليه وهو محله القريب وان كان محله البعيد مرفوعا لكونه فاعلا والاعتبار بمحله القريب فيقال انه ضمير مجرور متصل والضمير الثانى منصوب متصل لكونه مفعولا للمصدر قوله (وقدم) عطف على قوله اجتمع وبيان لوجود الشرط الثالث وهو قوله وقدمته يعنى ان هذا المثال مطابق ايضا بالنسبة الى الشرط الثالث ايضا لانه قدم فيه (الاعرف الذى هو ضمير المتكلم) وانما قدم لكونه فاعلا ولكون الاصل فيه هو التقديم فاذا وجدت الشروط الثلاثة المذكورة فيه (فلك) اى فجاز لك (الوصل) اى اتصال الثانى (باعتبار عدم الاعتداد) اى بسبب اعتبارك لعدم (الاعتداد بالفصل) اى بانفصاله (بالمتصل) اى بسبب الضمير المتصل (ولك) اى وجاز لك (الفصل) اى بجعل الضمير الثانى منفصلا (نحو ضربى اياك للاعتداد) اى بسبب اعتبارك للاعتداد (بالفصل) اى بانفصاله بالمتصل ولما فرغ المص من

عليه وهذا سر العطف وما ذكره القائل من قوله ولك اه ليس امرا وراء هذا فان الصادق على ما ذكره ليس الا ما ذكره قدس سره (قوله) لكن اكثر منها قيل فى كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا ثم قيل والاولى ان يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فدعا ذلك الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوب فان المنصوب منها لم يخص باسم والاول ليس بشئ لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماع ثلثة شرائط فلو اختل واحد منها لم ينتصب بخلاف سائر المنصوبات فان بعضها بلا شرط وبعضها بشرط شئ فظهر من ذلك قلة هذا وكثرة ما عداه واما الثانى فليس ببعيد بل هو مختار المص فانه قال لما كانت ترجمة هذا الفصل بقولهم المنصوب وجب ان يحد بما يكون معه منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرائط فلو ترجم باسم لا لاستغنى بان يقال

المسئلة التى حكمها بالتخيير شرع فى المسئلة التى حكمها وجوب الانفصال فقال (ولا) وفسره الش بقوله (اى وان لم يكن احدهما اعرف) بان تساويا فى المعرفة ككونهما غائبين او مخاطبين او متكلمين وهذا اشارة الى انعدام الشرط الشرط الاول وقوله (اويكن ولكن ماقدمته) اشارة الى انعدام الشرط الثانى يعنى وان لم يكن احد الضميرين اعرف من الاخر اويكون احدهما اعرف ولكن ما اردت تقديم ماهو اعرف (فهو) وقوله (اى الضمير الثانى) تفسير للمرجع وقوله (على كل من التقديرين) قيد للجزاء وقوله (منفصل) خبر للمبتدء والجملة جزائية وقوله (لاغير) تأكيد له اى لايجوز فيه غير المنفصل كما يجوز الوجهان فى الباب السابق ثم شرع الش فى ادلة وجوب الانفصال فقال (اما على التقدير الاول) اى اما تعين الانفصال على تقدير عدم كون احدهما اعرف ثابت (فلئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الاخر) يعنى لو جاز الاتصال والانفصال على تقدير عدم اعرفية احدهما لزم ترجيح احد المثلين اى احد المتساويين فى المعرفة (فيما) اى فى اللفظ الذى (هو) اى ذلك اللفظ مع مايتصل به (كالكلمة الواحدة) لكون الفعل الاول فاعلا فى المعنى لانه الاخذ فى باب اعطيت (بلا مرجح) لان المرجح فى صورة الاول هو الاعرفية او تقديم المتكلم فاذا لم يوجد احد هذين الامرين لم يوجد مرجح يقتضى تقديم احدهما واتصاله فاذا لم يوجد مرجح يلزم اكتساب مرجح آخر لانهما اذا تعارضا تساقطا والمرجح جعل الثانى منفصلا حتى تعين الاول للاتصال الموجب للتقديم (واما على التقدير الثانى) اى واما تعين الانفصاله ووجوبه على تقدير كون احدهما اعرف ولكن ماقدمته (فلكراهتهم) اى فالانفصال لكراهتهم (تقديم الانقص) وهو الاعرف الذى لايكون كالكلمة الواحدة لعدم كونه فاعلا لفظا كما فى ضربتك او معنى كما فى اعطيتك اياه وقوله (على الاقوى) متعلق بالتقديم وقوله (فيما هو كالكلمة الواحدة) صفة للاقوى اى على الاقوى الذى هو كالكلمة الوحدة لكونه فاعلا معنى لكون الضمير الغائب مفعولا اول لاعطيت ولكون المخاطب الاعرف مفعولا ثانيا له فانه وان كان اعرف وكانت الاعرفية مرجحة لتقديمه ولكن كون الغائب كالكلمة الواحدة مرجح لتقديمه ولو قدم الاعرف ههنا يلزم تقديمه بلا مرجح اى زائد على الاعرفية فجيئ بورد منفصلا حتى يتعين الاول للاتصال ومثال مالايكون احدهما اعرف (نحو) زيدا (اعطيته اياه) كما قال الش (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (لم يكن احدهما اعرف) وقوله (لكونهما) دليل لعدم الاعرفية يعنى ان احدهما ليس باعرف فى هذا المثال لكونهما (ضميرين غائبين) (او) (اعطيته) (اياك) وانما فسره الش باعطيته للاشارة الى ان قوله اياك عطف على قوله اياه والتقدير نحو اعطيته اياك (مثال) اى هذا مثال (لما) اى للضميرين اللذين (يكون احدهما اعرف وهو) اى الاعرف (ضمير المخاطب) وهو اياك (ولكن ماقدمته) للنكتة السابقة ولما فرغ المص من المسائل التى تعين فيها احد الامرين من ايراده متصلا ومنفصلا او تخير فيها المتكلم فى ايراد ايهما شاء شرع فى المسئلة التى اختير فيها احد الامرين مع جوازهما فقال (والمختار) اى الذى يكون مختار النحاة من الامرين (فى خبر) (باب) (كان) اى اذا وقع الضمير خبر اله وزاد الشارح لفظ باب للاشارة الى ان المراد

هو المسند اليه بعد دخولها لكن اولويته غير ظاهرة بل الظاهر كون مختاره قدس سره اولى لانه يظهر به وجه ترجمة هذا الفصل بقولهم المنصوب بلا قوله ولايبعد ان يقال اشارة الى امكان تزييف ماهو المعتبر المعمول به من كون المنصوب بلا بمضامن اسم لا وفيه ان اعتبار كون المبنى منه منصوبا محلا يستلزم ان يكون المرفوع ايضا كذلك لانه ايضا فى محل لو وقع فيه الاسم الحاوى على تلك الشرائط لانتصب وايضا لوكان المبنى داخلا فى المنصوب بلا لما صح الاحتراز عنه والاخراج عن حده وقد فعلوا ذلك (قوله) لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين قيل هذا بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد فى احدى المثالين حذف خبر لا وذكره على طبق ماسبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف وذلك القول سديد كما ترى (قوله) والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نوقش فى العبارة بان ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين فذكره فى تعين ما ينصب به غير

بالخبر ههنا اعم من خبر كان وصار وغيرهما من الافعال الناقصة دفعا لايهام انه مختص بكان ولذا فسره بقوله (اى خبر كان واخواتها) وقوله (اذا كان ضميرا) تطبيق لهذه المسئلة بمسائل الضمير والا فلا فائدة فيه وقوله (الانفصال) خبر لقوله والمختار ومثاله (كما تقول كان زيد قائما) اى مثاله قولك وكنت اياه فى اثناء مجموع قولك كان زيد قائما (وكنت اياه) وانما اورد قوله كان زيد قائما مع ان المثال وكنت اياه ليحصل مرجع للضمير الغائب حتى يصح به التركيب ثم شرع الشارح فى بيان دليل كون الانفصال مختارا مع جواز الامرين بل المختار ان يكون متصلا لكونه هو الاصل فقال (لانه) اى انما اختار والانفصال ههنا لان خبر باب كان (كان فى الاصل خبر المبتدأ) لكون باب كان من نواسخ المبتدأ (ويجب) اى وحينئذ يجب (ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا) وقوله (لان عامله) علة لقوله يجب اى وانما يجب كون خبر المبتدأ منفصلا اذا كان ضميرا لان عامله اى عامل خبر المبتدأ (معنوى) وقد عرفت انه اذا كان عامل الضمير معنويا يجب الانفصال ولذا يختار الانفصال بالنظر الى اصله ثم شرع الش فى بيان علة جواز الاتصال فقال (ويجوز) اى جوازا مرجوحا (ان يكون) اى خبر باب كان (ضميرا متصلا ايضا) اى كما يجوز جوازا راجحا ان يكون منفصلا (نحو) كنته فى قولك (كان زيد قائما وكنته) وانما جاز ذلك (لانه) اى لان خبر باب كان (شبيه بالمفعول) فى وقوعه بعد الفعل وفاعله لانه مفعول حقيقة لما عرفت (وضمير المفعول) فى مثل زيدا (ضربته واجب الاتصال) ففى شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال لكون اللازم فى المشبه به وجود مزية على المشبه (فلا اقل) فى فائدة التشبيه وثمرته وقوله (من ان يكون جائز الاتصال) بيان للمفضل عليه لقوله اقل يعنى لا حكم اقل من جواز الاتصال لان الاقل من الجواز هو الامتناع ولو حكم به لم يبق فائدة للتشبيه ولو حكم بالوجوب كما هو حكم المشبه به لم تحصل مزية المشبه به على المشبه فروعى للجانبين وحكم بالجواز ولما تولد من ههنا انه لما وقع المشابهة بالمفعول واعتبر علة للاتصال مع كونه اصلا فكان الانفصال مختارا استدرك الشارح بقوله (لكن الانفصال مختار) فى خبر كان (لان رعاية الاصل) وهو كون مقتضى انفصاله كون اصله خبر المبتدأ (اولى من رعاية المشابهة بالمفعول) المجوزة للانفصال يعنى تعارض المرجحان احدهما يرجح الانفصال والاخر يرجح الاتصال فرعاية الاول كان اولى ووجه الاولوية ما ذكره المحشى عصام الدين وهو ان الخبرية حقيقة لكونها لازم الذات وكونه مشابها بالمفعول تشبيهية وهى لازم الصفات فرعاية الحقيقة اولى من رعاية التشبيهية ثم شرع المصنف فى بيان مسئلة اخرى فقال (والاكثر) ولما كان المتبادر من الاكثر انه اكثر المذاهب اراد الشارح ان يبين ان المراد بالاكثرية بالنسبة الى الاستعمال فقال (فى الاستعمال) ولما انفهم منه ان الضمير الذى بعد لولا يجوز فيه الانفصال والاتصال لكن اكثر الاستعمال هو الانفصال كما ستعرف من مثال المتن الذى سيورده المصنف اراد الشارح ان يذكر دليل الانفصال بقوله (انفصال الضمير) اى وجه كون الضمير (المرفوع) الذى (بعد لولا) منفصلا فى اكثر الاستعمال ثابت (لكونها) اى لكون الاسم الذى وقع (بعد لولا مبتدءً) هذا بالنصب خبر الكون وقوله (محذوف الخبر) صفة (تقول) (لولا انت الى آخرها) اى الى آخر الضمائر وفسر الشارح

مستحسن (قوله) على ماينصب به فان قلت كان الا ظهر الا خصر ان يقال على الفتح كما ذكره النحويون فلم خالفهم بالعدول عنه قلت ليشمل بالتثنية والجمع كما نبه عليه المص حيث قال هذا اولى من قولهم مبنى على الفتح فانا نقول لا غلامين لك وليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك فاذا قلنا على ماينصب به يشمل ذلك كله (قوله) والياء المفتوحة ماقبلها قيل والانسب ان يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف الذى بنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامى رجل لكان منصوبا بالياء ومافيه ظاهر (قوله) لان الاضافة ترجح جانب الاسمية لانها من خواص الاسم وفيه وجه آخر ذكره المص قائلا وانما بنى المفرد معه لما تضمنه من معنى الحروف ولم يبن المضاف ولا المشبه به لان الاضافة مانعة لخصوصيتها بالاسماء واما لان البناء تركيب فكره تركيبا اكثر من كلمتين والاول اقوى وما قيل فى تفسير قوله لان الاضافة اى الاضافة الى المفرد ليس كما ينبغى (قوله

قوله الى آخرها فقوله (يعنى) اى يريد المصنف بقوله آخرها (لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن) وهذه الضمائر المتصلة بلولا كلها منفصلة لكونها مبتدء واخبارها محذوفة وجوبا كما سبق فى بحث الخبر والخبر المحذوف هو موجود لكون الوجود مدلول لها وداخلا فى مفهومها لانها لامتناع الشئ لوجود غيره ثم المص لما ابتدأ فى بحث الضمائر من المتكلم وختم بالغائب على ترتيبها بحسب الاعرفية وابتدأ ههنا من المخاطب اراد الش ان يذكر له نكتة فقال (وكان الاوفق) اى وكان الاسلوب الاوفق للمص وقوله (بما سبق) متعلق بالاوفق اى الذى يوافق موافقة زائدة على ما ابتدأ ههنا بالاسلوب الذى سبق فى مقام تعداد الضمائر حيث ابتدأ بالمتكلم ثم المخاطب وانتهى بالغائب وقوله (ان يقول) خبر لكان اى كان الاوفق ان يقول المصنف (لولا انا لولا نحن) اى الابتداء بالمتكلم ايضا (الى آخرها) اى الانتهاء بالغائب ولما كان هذا الاسلوب مخالفا لما سبق تولد منه توهم انه لا وجه له استدركه بقوله (لكن) اى لكن المص (غير اسلوب) حيث ابتدأ ههنا بالمخاطب (تنبيها) اى للتنبيه (على انه) اى الابتداء بالمتكلم (ليس بضرورى) يعنى انه امر ليس بواجب الرعاية بل يجوز الابتداء به وبغيره ولما كان الاكثر فى باب لولا هو الانفصال وفى باب عسى بخلافه شرع المصنف فى بيان الحكم المذكور فى باب عسى فقال (و) ولما كان عسيت معطوفا على لولا انت وهو خبر قوله والاكثر اراد الش ان ينبه على هذا العطف وعلى كون الحكم ههنا مخالفا للحكم الذى سبق فى لولا وعلى وجه كون الاكثر هو الاتصال ههنا فاورد هذا التشبيه بين حرف العطف وبين المعطوف فقال (كذلك الاكثر) اى كما كان اكثر الاستعمال فى لولا انفصال الضمير كان الاكثر (فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه) اى لكون الاسم الذى (بعد عسى فاعلا) وقد عرفت ان الضمير اذا كان فاعلا وجب اتصاله بعامله اللفظى المذكور (نقول) فى باب عسى على اكثر الاستعمال (عسيت الى آخرها) يعنى عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عسيت عسينا ومما يجب ان يعلم ان الضمائر فى صيغ الغائب مستترة كما فى سائر الماضيات لكن لما لم يكن لهذا الفعل صيغ مخصوصة للغائب لكونه غير متصرف كان الضمير فى جمع صيغ الغائب مستترا بخلاف سائر الماضيات المتصرفة لانه يكون الضمير المرفوع فيها بارزا فى التثنية والجمع فافهم ثم المص لما بين ما هو الاكثر فى البابين اراد ان يذكر ما هو غير الاكثر فقال (و) (قد) (جاء) ولما كان هذا المجئ مقابلا للاكثر اشار اليه الشارح بقوله (فى بعض اللغات) وهو غير الاكثر وقوله (لولاك) مع ما عطف عليه فاعل لقوله جاء اى جاء لفظ لولا اذا استعمل مع الضمير لولاك اى كون الضمير متصلا به على خلاف الاكثر (و) جاء (عساك الى آخرهما) اى الى آخر لولاك وعساك فالاول لولاك لولا لولا كم كما لولاك لولا كما لولا كن لولاه لولا هما لولا هم لولا ها لولا هما لولا هن لولاى لولانا والثانى عساك عسا كما عسا كم عساك عسا كما عسا كن عساه عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا ولما كان توجيه الضميرين فى البابين على هذه اللغة التى هى خلاف الاكثر مذهبا للاخفش وسيبويه اراد الش ان ينبه على توجيه الامامين

والتكرير قيل وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذ الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجلس نصب الاسم اوبناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها فح لا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه وانت خبير بانه لا يخرج ذلك بقوله بعد دخولها لان النكرة المتصلة بلا التى الغيت عملها مسندا اليه بعد دخولها لا قبلها لا يقال اراد القائل بمعنى دخولها كون دخولها لافضاء اثر فيها لانها لا تخرج بذلك ايضا فان اعتبار هذا المعنى على كون الافضاء اعم من ان يكون لفظا او معنى كما يكون لفظا او معنى كما سبق فى المرفوعات ولا خفاء فى حصوله اثرا فى تلك النكرة بحسب المعنى كيف وللتنبيه على ذلك وجب التكرير سلمنا الخروج بكلا المعنيين لكن يلزم خروج المعرفة والنكرة المنفصلة ايضا بذلك القيد اذ لا فرق بين هذه الامور من جهة هذا الاعتبار جدا وهذا باطل بشهادة قيود التعريف ومعانيها

فقال(فذهب الاخفش الى ان الكاف) اى المتصل الذى (بعدلولا ضمير مجرور) اى مجرور متصل كما فى بك وضربك (وقع) اى لكنه واقع (موقع المرفوع) لكون المقام مقام المبتدأ كما عرفت ثم اشار الى جواز وقوع المجرور موقع المرفوع بقاعدة وهى قوله (فان الضمائر) مطلقا (قد يقع بعضها موقع بعض) آخر ثم استشهد عليه بقوله (كما تقول ما انا كانت) ثم اشار الى مقام الاستشهاد فقال (فانت) اى الذى هو مدخول الكاف الجارة وقوله (فى هذا المقام) متعلق بوقع المتأخر (مع انه ضمير مرفوع) اى مع انه موضوع على الضمير المرفوع المنفصل (وقع موقع المجرور) اى موقع المجرور المتصل وكذلك الضمير فى لولاك كان فى صورة المجرور المتصل ثم وقع موقع المرفوع المنفصل على عكس قوله كانت ثم شرع فى بيان توجيه سيبويه فى لولا فقال (وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام) اى فيما اذا دخل على الضمير المجرور (حرف الجر) اى بمعنى اللام التعليلية كان معنى قولك لولاك كذا الكان كذا فى معنى لم يكن كذا لوجودك كما فى حاشية العصام وقوله (والكاف) بالنصب عطف على لولا اى وان الكاف فى لولاك (ضمير مجرور واقع موقعه) لا موقع غيره كما ذهب اليه الاخفش ثم اشار الى الفرق بين المذهبين فقال (فالاخفش تصرف فيما لولا) حيث ابقى لولا على حاله وتصرف فى الضمير بما تصرف وقوله (وسيبويه) مرفوع على انه عطف على الضمير المتصل فى تصرف وقوله (فى نفسه) معطوف على قوله بعد لولا فيكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عامل واحد واما ان عطف سيبويه على قوله فالاخفش وفى نفسه على قوله بعدلولا يكون من قبيل عطف الشيئين على معمولى عاملين مختلفين ولا يجوز يعنى محصل مذهب سيبويه انه تصرف فى نفس لولا حيث الحقه بالحروف الجارة وقدم الشارح مذهب الاخفش تنبيها على انه هو المذهب المنصور لما قال المحشى العصام ان التصرف فى مابعدلولا اولى من التصرف فى نفسه لانه معمول والمعمول محل تصرف الاعراب وايضا انه متأخر والمتأخر اولى فى التصرف ولما فرغ من نقل المذهبين فى مابعدلولا على بعض اللغات شرع فى نقلهما فى باب عسى فقال (واما عساك فذهب الاخفش) على سياق ماذهب اليه فى لولا يعنى (الى انه) اى الكاف فى عساك (ضمير منصوب) فى الصورة (واقع موقع المرفوع) لكون فاعلا لعسى (وسيبويه) اى وذهب سيبويه (الى ان عسى محمول على لعل) اى التى للترجى (لتقاربهما) اى لتقارب عسى ولعل (فى المعنى) اى فى كونهما للطمع والاشفاق ثم ذكر محل المذهبين ايضا بقوله (فهنا) اى فى التصرف فى عسى (ايضا) كما تصرف فى لولا (الاخفش تصرف فى الضمير) بناء على مانقله من قاعدة ان بعض الضمائر وقع فى موقع بعض وقوله (وسيبويه) ايضا عطف على المستتر فى تصرف لما قلنا فى ماسبق وقوله (فى العامل) عطف على قوله فى الضمير وهما معمولا تصرف ولما فرغ المصنف من المباحث التى تتعلق بالضمائر من حيث ذاتها ومن حيث صفاتها التى تلحقها بالذات كالاتصال والانفصال شرع فى المباحث التى تلحقها بالواسطة فقال (ونون الوقاية) واضافة النون الى الوقاية اضافة لامية من قبيل اضافة السبب المسبب اى نون هى سبب الوقاية او بيانية اى النون التى هى الوقاية كذا فى العصام وهو مبتدأ وقوله (مع الياء) ظرف مستقر اما على انه حال من المبتدأ او

والتحقيق ان المحدود هو المنصوب بلا وذلك ليس الا النكرة المتصلة المفردة ولا يلزم من ذلك وجوب انتصاب ما هو كذلك فلا يلزم المحذور ولا يحتاج الى قيد يخرج تلك النكرة فى صورة وجوب التكرير بل لا يصح لان مبنى ذلك الجواز فكما يجوز اعمال لا كذلك يجوز الغاؤه عن العمل وتفصيل ذلك على ماقاله الرضى ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة فى الاثبات اذ معناها التحقيق لاغير ولا التبرئة للمبالغة فى النفى لانها لنفى الجنس فلما توغلتا فى الطرفين اعنى فى النفى والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التى هى ان انما تعمل لمشابهة الفعل بالاصالة فهى مشبهة بالمشبهة والثانى ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقارنة فعلى هذا نقول انما لم تعمل فى المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفى الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ

من الضمير المستتر فى قوله لازمة و فسر الشارح الياء بقوله (اى ياء المتكلم) وباعث التفسير ظاهر و قوله (لازمة) بالرفع خبر المبتدأ و قال العصام ان خبر المبتدأ هو قوله مع الياء و لازمة بالنصب حال من ضمير الظرف المستتر انتهى و لعل وجه التخصيص ان فائدة الخبر تظهر من جعل قوله مع الياء خبرا لان المقام فيمن جهل ان نون الوقاية فى اى وضع الضمائر يحتاج اليها و افاده بانها يحتاج اليها اذا كان ما قبلها مع ياء المتكلم و اما لزومها للكلمة و عدم لزومها فقصد آخر والله اعلم و قوله (فى الماضى) متعلق بلازمة و تفسير الشارح بقوله (اذا لحقه تلك الياء) بيان و تنبيه على ان لزومها للماضى ليس بمقيد بشرط بل لحوق ياء المتكلم سبب للزومه و واسطة له بخلاف المضارع كما سيأتى انه مشروط بشرط لا شئ و هو عدم نون الاعراب فيه و قوله (لتقى) متعلق بقوله لازمة اى لازمة لتحفظ تلك النون (آخر الماضى اى) آخر الذى هو مبنى اما على الفتح كما فى المفرد او فيما اتصل به نون الجماعة او ضمير المفرد المخاطب نحو ضربنى و ضربتنى و ضربتنى او السكون كما اذا اتصل به الواو او الالف او التاء فى المفرد الغائبة نحو ضربتنى و ضربانى و ضربونى او على الضم فيما اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو ضربتنى او على الكسر فيما اذا اتصل به ضمير المخاطبة المفردة نحو ضربتنى و نون الوقاية تحفظ حركة هذه الاواخر فى كل منها (على الكسرة المختصة) اى عن الكسرة التى هى مختصة (بالاسم) اى بالاسم المعرب و قوله (التى) صفة ثانية للكسرة التى واحتراز عن وجوب المحافظة عن كل الكسرة يعنى انما تجب المحافظة عن الكسرة التى (هى اخت الجر) اى مشبهة بالجر فى كونها فى آخر الكلمة و علم من هذا القيد ان نون الوقاية نفسها لا تحتاج الى محافظة لان كسرتها ليست اخت بالجر لان وجه الشبه هو كونهما فى آخر الكلمة و لا يطلق على آخر حرف واحد مبنى على الكسر انه آخر الكلمة و قوله (و لهذا سميت) اى سميت تلك النون (نون الوقاية) بيان لوجه التسمية الذى فهم من مجموع قول المص و الش (نحو ضربنى) و كذا ضربانى و ضربونى و ضربتنى و ضربتانى و ضربتنى و ضربتنى و ضربتمانى و ضربتمونى و ضربتنى و ضربتنى و ضربتمانى و ضربتنى و ضربتنى و ضربتانى و قوله (و) (كذلك نون الوقاية لازمة) اشارة ان قوله و فى المضارع عطف على قوله فى الماضى و المعطوف فى حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله و لذا فصل الشارح بين حرف العطف و المعطوف بما فصل يعنى كما ان نون الوقاية لازمة فى مطلق الماضى كذلك لازمة (فى المضارع) واستدرك الشارح بقوله (لكن لا مطلقا) ليكون توطئة لما قيد به المص يعنى ان لزوم نون الوقاية للمضارع ليس على اطلاقه كما فى الماضى (بل حال كونه) اى كون المضارع (عريا عن نون الاعراب) و هى نون التثنية و الجمع المذكر و المخاطبة المفردة نحو يضربان و تضربان و يضربونى و تضربونى و تضربينى و اما نون جمع المؤنث فليست للاعراب فيلزم معها نون الوقاية لانها ثابتة فى كل حال المضارع و لا تختلف بالثبوت و الحذف باختلاف العوامل و قوله (اى عن نون هى الاعراب) اشارة الى ان اضافة النون الى الاعراب اضافة بيانية لقوله (نحو يضربنى) و كذا تضربنى و يضربنى و اضربنى و نضربنى و انما لزمت تلك النون فى ذلك المضارع العارى عن نون الاعراب (لتقى) اى لتحفظ تلك النون (آخر المضارع ايضا) اى كما تحفظ آخر الماضى (عن تلك الكسرة) و هى الكسرة

جنس حتى ينتفى الجنس بانتفائها و كذا لم تعمل فى المفصول بينه و بينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل فى البعيد عنها و كما لم يجز العمل فى الفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن قال ثم تقول و يجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة و يجب فى المواضع الثلثة اى التى الغيت فيها الا اما وجوبا كما فى المعرفة والمفصول و اما جواز كما فى النكرة المتصلة تكرير لا و لا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها و ذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفى الجنس وعند الالغاء لا يحصل ذلك الا بالتكرير بخلاف النصب والبناء فانهما لا يكونان الا مع لا التبرئة و جملة القول ان النكرة المفردة المتصلة بلا انتصابها و يجوز الغاء لا عن العمل فيها لضعفها فاذا اعملتها فلا تكرير فاذا الغيتها فالتكرير واجب ليكون قرينة دالة على معناها اعنى نفى الجنس فان نفى

المختصة بالاسم يعنى الكسرة التى تكون فى آخر الكلمة المركبة من حرفين فصاعدا لان آخر المضارع اما مرفوع بالضمة واما منصوب بالفتحة واما ساكن بالجزم واما محذوف والكسرة مخالفة له على جميع التقادير وانما قيدنا الكسرة بما ذكرنا ليكون توطئة لقوله (بخلاف كسرة نضربين) على صيغة المفرد المخاطبة يعنى كسرة باء تضربين خارجة عن الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لانها) اى لان كسرة باء تضربين مثلا واقعة (فى الوسط حكما) اى لا حقيقة لانها فى الحقيقة فى آخر الكلمة ولكن لما لحقت به ياء الضمير فى كل حالة والنون فى حالة رفعه كانت الكسرة بسبب لحوقهما فى الوسط (وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا) حيث كسرت النون لالتقاء الساكنين (و) كسرة لام (قل الحق) لانهما مجزومان او الثانى فى حكم المجزوم وحركت النون واللام بالكسرة لكن تلك الكسرة ليست هى الكسرة التى يجب التحفظ عنها (لعروضها) اى لعروض الكسرة فيهما ولم تلزم نون الوقاية فى امثالهما ولما فرغ المصنف من بيان المواضع التى التزم فيها اتيان النون شرع فى بيان المواضع التى لم يلزم فيها اتيانها فقال (وانت مع النون) ولما كان المراد بالنون ههنا هى نون الفعل المضارع وصفها الشارح بقوله (الاعرابية) اى مع النون المنسوبة الى الاعراب وقوله (الكائنة) للتنبيه على ان قوله (فيه) ظرف مستقر مجرور المحل على انه صفة للنون المعرب باللام وعلى ان الظرف المستقر وان كان نكرة لا يجوز كونه صفة للمعرف للزوم المطابقة بالتعريف لكن يقدر فى امثال هذا المقام الاسم المعرف باللام وقوله (اى فى المضارع) تفسير للضمير المجرور يعنى اذا كان الفعل المضارع مع النون الاعرابية وهى نون التثنية والجمع المذكر والمخاطبة (و) (مع) (لدن وان واخواتها) ثم فسر الشارح اخوات ان بقوله (يعنى ان) بفتح الهمزة (وكأن ولكن وليت ولعل) وانما فسر الاخوات بهذا لئلا يتوهم اختصاص هذا الحكم بما فى آخره النون بل انه يعم جميع الحروف المشبهة وقوله (مخير) خبر المبتدأ ولما كان التخيير عبارة عن استواء الامرين من غير ترجيح احدهما اراد الشارح ان يذكر الامرين فقال (بين الاتيان بنون الوقاية) ثم ان اختيار هذا الاتيان لما احتاج الى مرجح اشار اليه بقوله (للمحافظة على الحركات البنائية) يعنى يجوز لك فى هذه الكلمات اتيان نون الوقاية فى اواخرها وانما يجوز ذلك لتحصيل المحافظة وتلك المحافظة فى بعضها محافظة حركاتها وفى بعضها محافظة سكونها اما محافظة حركاتها (فى غير لدن) من المضارع الذى فيه نون الاعراب وان واخواتها لان حركتها البنائية اما كسرة كما فى يضربان واما فتحة كما فى البواقى واذا لم تلحق نون الوقاية يلزم ان يكسر لملاقاتها ياء المتكلم واذا كسر تزول الفتحة التى بنيت عليها (و) اما المحافظة (على السكون) فحاصلة (فى لدن) لانه لو لم تلحق النون بها لزم تحريك نون لدن بالكسر فيزول سكون آخرها ثم فسر الامر الآخر فقال (وبين تركها) يعنى يجوز لك ترك اتيان نون الوقاية فى الكلمات المذكورة وانما يجوز تركه (تحرزا) اى لتحرز المتكلم (عن اجتماع النونات) والمراد بالنونات ههنا ما فوق الواحد لان النونات لم تجتمع فى كل من تلك الكلمات بل تجتمع فى بعضها وهى ان وان ولكن وكأن واما فى لدن فتجتمع فيها النونان وكذا فى يضربان ويضربون ويحتمل ان يكون من باب التغليب ولما لم يتمش هذا الحكم فى لعل وليت اشار الى تعميم هذا الحكم ليحصل الشمول اليها فقال (ولو حكما) اى ولو كان ذلك الاجتماع اجتماعا

(حكميا)

النفى فى الحقيقة واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لا فى المواضع الثلثة وانما يتعرض الص لصورة كون هذه النكرة غير معمولة لان المق بيان كونها معمولة منصوبة فلا مساس لهذه الصورة بما هو فيه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة قيل وعلى التعريف بانه غير جامع وتحاسبق مايرشدك الى فساده فانها بحسب التوجيه تزيد على ما بينه الشارح قدس سره فى اثناء بيان تلك الوجوه الخمسة (قوله) عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبرهما محذوفان تنبيها على ان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم المماثلة فى حكم واحد كما ان زيدا وان عمرا قائمان وقيل لا حول ولا قوة فى حكم لا ولا حدة اذ ماله لا شئ من الامرين الا بالله ولذا قال اى لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان وهذا غير مستقيم لان المعنى المق لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله ولا رجوع لنا عن المعاصى ولا طاقة لنا من مشقة الدنيا من الشئ يؤمر لنا فى اداء

حكميا بان يجتمع مع النون الحكمي (كما في لعل) لانه ليس في آخره نون بل فيه لام ولكن اللام في حكم النون (لقرب اللام) اي لقرب مخرج اللام (من النون) اي من مخرج النون وقوله (في المخرج) متعلق بالقرب ثم اراد الشارح وجه جواز الترك في ليت فقال (وحملا على اخواتها) يعني وانما يجوز ترك النون في ليت مع عدم جريان علة الترك فيه لانه ليس في آخره نون ولا ماهو في حكمها بل فيه تاء ولا قرب لمخرجه من النون وجواز ذلك فيه ليس لجريان علة الترك بل جاز فيه حملا على اخواتها (كما في ليت) ثم استثنى منها ما يختار فيها احد الامرين وان استويا في الجواز فقال (ويختار) وقوله (لحوق نون الوقاية) تفسير لنائب الفاعل المستتر في يختار يعني ويكون لحوق نون الوقاية مختارا على عدم لحوقها (في ليت) وقوله (من بين اخوات ان) حال من ليت اي مميزا من سائر الحروف المشبهة وانما كان مختارا (لعدم مانع) وهو اجتماع النونات الذي هو علة الترك وهذه العلة معدومة (في ذاتها) اي في ذات ليت لانه ليس في آخره نون ولا ماهو في حكمها ثم اشار الى دفع المرجح الذي يجوز الاتيان بقوله (والحمل على اخواتها خلاف الاصل ولا يصار) اليه الا لضرورة صارفة عن العدول عنه ولا يخفى ان قول ويختار بمنزلة الاستثناء من مسئلة التخيير (و) (في) (من وعن ولدو قط) اي ويختار لحوقها ايضا في من وعن ولما كان لفظ قد محتملا للحرف الذي يختص بالفعل وهو قد التحقيقية او التقليلية اراد الشارح دفع هذا الاحتمال فقال (وهما) اي لفظ قد وقط يراد بهما ماهو (بمعنى حسب) اي الاسمان لا ان المراد بقد هو الحرف وهذا التفسير يحتاج اليه بالنسبة الى قد لان قط ليس بحرف بل اسمية ظاهرة لا تحتاج الى التفسير بل يذكر استتباعا وانما كان اللحوق مختارا في الكلمات المذكورة (للمحافظة على السكون) اي على سكون اواخرها (اللازم الذي) اي السكون الذي (هو الاصل في البناء) ولما انتقض هذا الدليل بكلمة لدن بان يقال ان هذا الدليل بعينه جار على كلمة لدن لكون آخرها ساكنا اشار الى دفعه بقوله (مع قلة الحروف) يعني لا نسلم جريان دليل الاختيار في كلمة لدن لان تمام العلة هو انضمام قلة الحروف وحروف لدن كثيرة لكونها على ثلاثة احرف ثم اشار الى ماهو المختار في لعل فقال (وعكسها) (اي عكس ليت) هو مبتدأ وقوله (لعل) خبره وقوله (في الاختيار) متعلق بالعكس يعني ان ليت ليست بالعكس في معناها او في غيره من الاحكام بل في كون لحوق النون مختارا فيها ويكون العكس ههنا بمعنى النفي كما قال (فالمختار) يعني ان معنى العكس هو ان المختار (فيها) اي في لعل (ترك النون) الذي هو عكس الاتيان وانما كان ترك النون مختارا في لعل (لثقل التضعيف) وهو تشديد اللام في آخرها بخلاف ليت لانه ليس في آخرها تضعيف (وكثرة الحروف) اي لكثرة حروفه اي حصل من مجموع الامرين ثقل ليس في غيرها ثم شرع في مسئلة ضمير الفصل فقال (ويتوسط بين المبتدأ) اي يقع او يدخل بين المبتدأ (والخبر) قال بعض الشراح وانما قال يتوسط للاحتراز عن الضمير الذي يتقدم او يتأخر انتهى فعلى هذا يكون قوله بين المبتدأ مستدركا لان التوسط لا يكون الا بين الشيئين ولهذا يحمل التوسط على التجريد اي على معنى مطلق الوقوع او الدخول كما فسر به بعض المحشين وقوله بين مشترك بين الزمان والمكان فهنا متعين للمكان فتأمل وقوله (قبل العوامل) اي قبل دخول العوامل اللفظية عليهما (مثل زيد هو القائم) لان هو دخلت بين زيد الذي هو المبتدأ الان

الزكوة والصدقة وغيرها الا بالله قال الرضي ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدها خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا ان مذهبه ان لا لمفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع منه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما مع خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من

وبين اقائم الخبر الان (وبعدها) (اى) ويدخل (بعد) دخول (العوامل) اللفظية عليهما (نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب) فان انت دخلت بين اسم كان وبين خبره وهما وان كانا بعد دخول العوامل اللفظية اسما وخبراله لكنهما باقيان على حقيقتهما وهى المبتدائية والخبرية حقيقية فيصح اطلاق المبتدأ والخبر عليهما كذا فى العصام وعلله بان المراد بالمبتدأ والخبر ذاتهما لا اوصافهما ولاشك ان الذات باقية فيهما وقوله (صيغة مرفوع) بالرفع على انه فاعل يتوسط ولما كان الظاهر من التعبير ان يقول ضمير مرفوع فعدل المص عن هذا التعبير اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (ولم يقل) اى المصنف (ضمير مرفوع) على مقتضى الظاهر والواو فى ولم يقل اما عاطفة اى قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع ويحتمل ان تكون استينافية بان يكون جوابا للسؤال المقدر (لمكان الاختلاف) اى لوجود الاختلاف بين النحاة فى هذا المكان وقوله (فى كونه) متعلق بالاختلاف اى فى كون المتوسط بين المبتدأ والخبر (ضميرا) فعند اكثر البصريين وعند الخليل انه حرف وعند غير الخليل انه اسم لكن لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون له محل ثم اختلفوا فى ان محله بحسب مابعده او بحسب ماقبله فقال الكسائى بالاول والفرا بالثانى وهذا هو الاختلاف الذى نقله ابن هشام والرضى نقله على خلاف ذلك فقال اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف ولما تشعب هذا الاختلاف عدل المصنف عن التعبير بالضمير لان من جعله حرفا لم يكن ضميرا عنده لان الضمائر من اقسام الاسم فاورد ماهو المتفق عليه وهو التعبير بالصيغة لانه يطلق عليه لفظ الصيغة سواء كان ضميرا اولا وقوله (منفصل) بالجر صفة مرفوع هو انا الى هن كما سبق وقوله (مطابق) صفة بعد صفة وقوله (للمبتدأ) متعلق بالمطابق ثم اراد الشارح ان يفصل المطابقة بقوله افرادا) نحو زيد هو القائم وهند هى القائمة (وتثنية) نحو الزيدان هما القائمان (وجمعا) نحو الزيدون هم القائمون (وتذكيرا وتانيثا وتكلما) نحو انى انا القائم (وخطابا) نحو انك انت القائم (وغيبة) نحو زيد هو القائم ثم شرع فى بيان اسم تلك الصيغة بين النحاة فقال (ويسمى) وقوله (هذا المرفوع) تفسير لنائب الفاعل المستتر فى يسمى اى ويصطلح عليه بين اهل العربية ان تلك الصيغة التى هى على صورة ضمير المرفوع تسمى (فصلا) ولما احتمل ان يكون ليفصل سببا للتسمية وسببا للتوسط وكان الظاهر هو الثانى اراد الش ان يحمل قوله ليفصل على ماهو الظاهر فقال (وذلك التوسط) اى توسط ذلك الضمير وقوله وذلك مبتدأ وخبره قول المصنف (ليفصل) اى كى ان يفصل وفسر الشارح الضمير المستتر فى ليفصل بقوله (ذلك المرفوع المنفصل المتوسط) وقوله (بين كونه) ظرف ليفصل وتفسير الشارح بقوله (اى بين كون الخبر) تفسير للضمير المجرور فى كونه اى انما يوقع ذلك المرفوع بين المبتدأ والخبر ليميز ذلك بين كون مابعده (نعتا) لما قبله (وخبرا) اى وبين كون الخبر خبرا له يعنى انه خبر لا نعت ولما جرى هذا السبب فى كونه سببا للتمييز فيما يلتبس الخبر بالنعت وفيما لا يلتبس كما شهد به الاستعمال اراد الشارح ان يبين بان كون المرفوع سببا للتمييز بين كونه نعتا وخبرا (فيما يصلح لهما) اى فى التركيب الذى يصلح ما وضع فى مقام الخبر ان يكون نعتا لما وضع مبتدء بان يوجد فيه شروط كونه نعتا من التعريف وغيره فيلتبس الخبر

(فيحتاج)

مؤثرين ويجوز عندهم ايضا ان يقدر لكل واحد منهما على حياله هذا كلامه وبذلك كله ظهر انه كان اللازم للشارح قدس سره ان يتأتى بموجود ان بدل قوله موجود وان يقول فى الصورة الثانية من الوجه الاول اى لا حول موجود ولا قوة موجودة الا بالله لان المقدر هو الخبر دون الاستثناء والظاهر من قوله قدس سره فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية ان الخبر هو الاستثناء وهذا سهو كما ترى ومن العجائب ماقيل على قولك ذلك اى فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية من انه يستفاد من هذا ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تنافر فالاولى ان يقال سابقا وخبرهما بالله فانه كفر لانه اذا قيل لا حول ولا قوة بالله يكون المعنى نفيهما عن الله تعالى علوا كبيرا (قوله) فلان لا زائدة قيل جوز الشيخ الرضى كون لا لنفى فتكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير والتكرير ولا يجب الالغاء فى كليتهما بل يجوز الاختلاف بينهما

فی هذا الترکیب بالنعت فیحتاج الی التمیز واما فی الترکیب الذی لم یصلح فیه ما وضع فی موضع الخبر ان یکون نعتا بان لم یوجد فیه شروط النعتیة فهو ماقاله الشارح (ثم اتسع) ای اعطی الرخصة فی الاستعمال (فادخل) ای ادخل بسبب الرخصة لا بسبب الاحتیاج الی التمیز (فیما) ای فیما فیه الالتباس وقوله ما نائب فاعل لادخل ای ادخل فی انواع الترکیب الذی فیه لیس الترکیب الذی (لا لبس فیه وذلک) ای سبب عدم اللبس واقع (عند اختلاف الاعراب) کما فی قوله کان زید هو القائم مادام منصوبا علی انه خبر کان لا یحتمل ان یکون نعتا لزید المرفوع لما عرفت ان الصفة تابعة للموصوف فی الاعراب) (وکون المبتدأ) ای وذلک عند کون المبتدأ (ضمیرا) فانه لا لبس فیه ایضا لان الضمیر لا یوصف به (وغیر ذلک) ککونه نکرة مع کون المبتدأ معرفة وقوله (بالحمل) متعلق باتسع ای اتسع ذلک بسبب حمل الصورة التی لا لبس فیها (علی صورة اللبس) ای علی الصورة التی لها لبس من قبیل حمل النقیض علی النقیض واعلم ان الش انما حمل قوله لیفصل علی کونه سببا للتوسط ولم یحمل علی کونه سببا للتسمیة لقرینة السیاق لان السبب للتمیز بین کونه نعتا وخبرا انما هو التوسط لا التسمیة ولذا قیل انه هو الظاهر وبعضهم جعله سببا لوجه التسمیة حیث قال وانما تسمی فصلا لانه فصل بین کون مابعده نعتا وکونه خبرا لانک اذا قلت زید القائم جاز ان یتوهم السامع کون القائم صفة فینتظر الخبر فجئت بالفصل لتعین کونه خبرا وقال الخلیل وسیبویه سمی فصلا لفصل الاسم الذی قبله عما بعده بدلالته علی ان مابعده لیس من تمامه بل هو خبر ومال المعنیین الی شیء واحد الا ان تقدیرهما احسن من تقدیرهم والکوفیون یسمونه عمادا لکونه حفظا لما بعده حتی لا یسقط عن الخبریة کالعماد فی البیت الحافظ للسقف عن السقوط ولما کان جواز التوسیط بشرط شیء لا مطلقا شرع المص فی بیان ذلک الشرط فقال (وشرطه) ثم فسر الش الضمیر المجرور بقوله (ای شرط الفصل بذلک المرفوع) وانما فسر الضمیر بهذا ولم یقل وشرط التوسیط لان الفصل قریب والارجاع الی القریب مع عدم المانع وشرط الفصل علی ماذکره احد امرین ولهما (ان یکون الخبر معرفة) فی تأویل المفرد وهذا خبر لقوله وشرطه ای وشرطه الاول کون الخبر معرفة ثم ذکر الش علة الاشتراط بذلک فقال (لان الفصل) یعنی انما اشترط الفصل بکون الخبر معرفة لان الفصل خلاف الظاهر وانما یصار الیه للاحتیاج الی شیء آخر والفصل الذی هو خلاف الظاهر (انما یحتاج الیه) ای الفصل (فیها) ای فی المعرفة وفی صورة کون الخبر معرفة وثانی امرین الذی هو شرط له ایضا ماذکره بقوله (او افعل من کذا) الخبر صیغة افعل التی استعملت بمن لا بالف واللام ولا بالاضافة وقوله (لالحاقه بالمعرفة) دلیل لاشتراط الفصل فیه یعنی انما اشترط الفصل فیه لان افعل اذا استعمل بمن یکون ملحقا بالمعرفة فاعطی حکم المعرفة الملحق بها الذی هو الاحتیاج الی الفصل لهذا الاسم وقوله (لامتناع اللام) دلیل للالحاق یعنی انما الحق افعل من بالمعرفة لاشتراکهما فی عدم جواز لام التعریف فیهما لان المعرفة بعد کونها معرفة باحد اسباب التعریف لا یجوز دخول اللام فیها وکذا افعل من بعد کونه مستعملا بمن لا یجوز دخول اللام فیه ثم بقوله (مثل کان زید هو افضل من عمرو) ولما کان هذا القسم

فی الالغاء والاعمال وفیه غلطان احدهما ان الرضی لم یجوز هذ الوجه کون الثانیة لنفی الجنس بل قال والثانی فتح الاول ونصب الثانی علی ان یکون الثانیة زائدة لتأکید نفی الفعل کما فی قولک ماجاءنی زید ولا عمرو وثانیهما انه لا تکریر فی هذه الصورة لان الملغاة ح تکون لا الثانیة والتکریر انما یتصور لو کانت الملغاة لا الاولی وانما وقع القائل فیه من عدم ضبطه الوجوه فان ما قاله من تجویزه الرضی واقع لکن فی الوجه الخامس دون الثانی کما ستقف علیه (قوله) ویجوز ان یقدر لهما خبر واحد هذا علی مذهب غیر سیبویه واما عنده فلا مساغ لذلک لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء او خبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده فی الخبر کما هو کذلک عند غیره فیرتفع الخبر بعاملین مختلفین ولا یجوز فیجب ان یقدر لکل منهما خبرا علی حیاله (قوله) وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه یجوز ان یکون رفعه لالغاء عمل لا قیل وله وجه ضعف اظهر مما ذکروا وهو انه یجوز ان یکون لا

منقسما ايضا الى كون الفصل داخلا قبل دخول العوامل اللفظية والى كونه داخلا بعد دخولها وترك المص مثال الاول واقتصر على المثال الثانى احتاج الى بيان وجه الاقتصار وايضا يلزم على المص ان يأتى مثالا لكون الفصل مع كون الخبر معرفة فتركه ايضا اراد الشر ان يذكر وجه ترك الاول فقال (واقتصر) اى المص فى عبارته (على مثال) اى على اتيان مثال (افعل من كذا بعد دخول العوامل) حيث اورده بكان وقوله (دون المعرفة) اشارة الى الترك الثانى اى واقتصر على مثال افعل من ولم يؤت مثال الخبر وقوله (ودون الخبر قبل العوامل) ناظر الى الاقتصار على تمثيل افعل من يعنى وانما اقتصر فى افعل من على تمثيل كون الفصل داخلا بعد دخول العوامل لايراده بكان ولم يؤت فيه مثال ما كان دخلا قبل دخول العوامل بان يقول نحو زيد هو افضل من عمرو وقوله (لاستغنائهما) دليل على الاقتصار فى البابين اى لاستغناء كون الفصل مع الخبر المعرفة وكونه مع افعل من قبل دخول العوامل (عن المثال) اى عن التمثيل لهما بالاستقلال وقوله (لكثرتهما) دليل الاستغناء اى لكثرة امثلة الخبر المعرفة مطلقا اى قبل دخول العوامل وبعده ولكثرة امثلة مثال افعل من قبل دخولها وقال العصام فى توجيه ترك مثال الخبر المعرفة وانما اقتصر على هذا الا انه لما احتاج الى الفصل فى صورة افعل من مع عدم الالتباس فيه فاحتياجه اليه فى صورة كون الخبر معرفة بالطريق الاولى واقتصار المصنف فيه الاشارة الى هذا فافهم ثم شرع المصنف فى ذكر الاختلاف الواقع بين النحاة ومحل هذا المرفوع فقال (ولا موضع له) وقول الشارح (اى للفصل) يعنى المرفوع الذى يسمى فصلا وقوله (من الاعراب) بيان للموضع يعنى من مواضع الاعراب من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا (عند الخليل) وانما ذهب الخليل الى الحكم بعدم المحل له من اعراب (لانه) اى لان الفصل (عنده) اى عند الخليل (حرف) اى من نوع الحرف لكن لا على صورة من الصور المختصة بل هو (على صيغة الضمير) اى على صورة الضمير الذى هو من نوع الاسم وقد عرفت الحرف من المبنى الاصل ثم نقل الشارح مذهبا آخر فيه وهو المذهب الذى استبعده الخليل فقال (وعند بعضهم اسم) اى ان هذا المرفوع اسم (مبنى) كسائر الضمائر لكن (لا مقتضى فيه) من المقتضيات المذكورة (للاعراب) من الفاعلية والمفعولية والاضافة ومن لواحقها وقوله (ولا عامل) اى وليس لهذا المرفوع عامل من العوامل اللفظية والمعنوية وهذا كالعلة لقوله لا مقتضى الاعراب لانه لما لم يوجد له عامل لم يوجد له مقتضى الاعراب كما سبق فى تعريف العامل بانه ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب (لكن الخليل استبعد) اى نسب البعد (الغاء الاسم) اى جعل هذا الاسم لغوا معطلا بان لا يكون حاملا لمعنى من المعانى المعتورة على الاسم فيقضى الى وجود واسطة بين قسمى الاسم بان يوجد اسم لا اعراب له لفظا وتقديرا كما فى المعرب او محلا كما فى المبنى منه (فذهب الى حرفيته) لان وجود الحرف على صورة الاسم اولى من وجود الاسم الذى لا اعراب له لفظا ولا تقديرا ولا محلا وهذه المذاهب التى ذكرها المص على تقدير

(ان)

بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس ههنا ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها الاستعمال الهائم قيل وانما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول فى الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف فى الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته وكلاهما من الاوهام اما الاول فظاهر لان الاعتراف بكون لا بمعنى ليس فى التركيب ونفى عملها فيما بعده من الاسم المرفوع والخبر المنصوب المقدر لا يتصور اجتماعهما فيمن له حظ من العربية او اقتدار على اعمال الفكر والروية واما الثانى فلان كلام المص صريح فى ان ضعف الوجوه و قوتها من جهة اللفظ من غير نظر واعتبار الى طرف الاستعمال وكيف يتصور جواز هذا التوهم مع ثبوت قوله واما رفع الاول وفتح الثانى فوجهه ان الاولى جعلت لا المشبهة بليس فلذلك قيل على ضعف لان استعمال لا بمعنى ليس قليل واما فتح الثانى فواضح هذا

ان لايكون له محل ثم شرع فى نقل المذهب الذى على تقدير كونه اسما له محل من الاعراب فقال
(وبعض العرب يجعله مبتدء) اى بعض اهل اللسان من العرب ولما كان المراد من الجعل المسند
الى بعض العرب ليس معناه الحقيقى بقرينة كون المراد من بعض العرب هم الواضعون وانت
خبير بان اصل العرب لم يسموا الالفاظ بالالقاب التى اطلقها النحاة من المبتدأ والخبر وغيرهما
بل اطلاق هذه الالقاب على تلك الالفاظ بعد وضع علم النحو وهو متأخر اراد الش ان يفسر
الجعل بتفسير يصحح اسناده الى العرب الواضعين فقال (اى يستعمله) اى بعض العرب يستعمل
ذلك المرفوع المسمى بالفصل ملابسا (بحيث) اى بالحيثية التى (يحكم النحاة) اى يحكم النحويون
الذين وضعوا فن النحو وسموا الالفاظ بالالقاب المخصوصة قوله (بكونه) متعلق بقوله يحكم
اى يحكمون بكون ذلك الفصل (مبتدء) لما رأوا فيه من المعنى الذى يقتضى الحكم بكونه مبتدء
ثم اشار الى القرينة الصارفة عن هذا بقوله (والا فالعرب) يعنى وان لم يكن الجعل بمعنى الاستعمال
على ما فسر به وابقى على معنى الحقيقى واسند الى العرب اسنادا حقيقيا فلا يصح هذا الاسناد لان
العرب (لا تعرف المبتدأ والخبر) اى الاسم الذى وضع بالوضع الصناعى على الفهم الذى يحصل
فيه المعنى المقتضى للاعراب فلا يصح هذا الاسناد واما اذا فسر الجعل بما فسره فاسناد الاستعمال
الملابس بتلك الحيثية صحيح وقال العصام هذا التفسير انما يحتاج اليه اذا كان الجعل بمعنى الحكم
بكونه مبتدء واما اذا كان المراد بالجعل استعماله فى افراد المبتدأ كما هو الظاهر فلا يحتاج الى
تفسيره بهذا لان العرب سواء عرفوا اسم المبتدأ اولم يعرفوا استعملوه والحقوه فى عداد
المفهومات التى وضع النحاة عليها اسم المبتدأ بعد وضع الفن انتهى خلاصة ما فى العصام ولما لم
يظهر كون الفصل مبتدء لعدم الاعراب فيه وظهر جعله مبتدء بالاعراب الذى فيما ذكر بعده
فقال (ومابعده) اى والاسم الذى بعد الفصل (خبره) اى خبر ذلك الفصل ثم شرع الش
فى بيان الاعراب الجائز فى قوله خبره فقال (فقوله خبره) اى لفظ خبره فى قول المصنف يحتمل
اعرابين احدهما قوله (اما مرفوع على انه خبر) اى خبر للموصول (والجملة) اى وجملة مابعد
خبره (حال) اى جملة اسمية حالية والواو فيها للحال من قوله مبتدأ يعنى بعض العرب يجعل الفصل
مبتدء حال كون مابعده خبرا له وثانى الاعرابين ماقال (او منصوب) اى فقوله خبره اما منصوب
(عطفا) اى حال كونه معطوفا (على ثانى مفعولى يجعله) وهو قوله مبتدأ فتكون الواو عاطفة
والموصول معطوفا على المفعول الاول لقوله يجعله يعنى ويجعلون مابعد الفصل خبرا له فهذا
الاعراب جائز ايضا لكونه من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد ثم
اراد الشارح ان يذكر العلامة التى يعرف بها جعله مبتدء فقال (وانما يعرف من العرب جعله
مبتدء) مع ان العلامة التى هى الاعراب مفقودة فى ذلك الفصل فلا يعرف فى نفسه بل يعرف
(برفع) اى برفعهم (ما) اى الاسم الذى (بعده) اى يقع بعد الفصل كما قرؤا (فى مثل) قوله
(كنت انت الرقيب) برفع الرقيب وكما قرئ برواية شاذة فى قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن
كانوا هم الظالمون برفع الظالمون وفى قوله تعالى ان ترن انا اقل منك برفع اقل والمراد بقوله
فى مثل قوله ان يتوسط الفصل بعد دخول العوامل اللفظية المقتضية للنصب فيما بعده فان الرقيب

كلامه وبه ظهر وجه قول الشارح قدس سره وضعف وجه ضعف رفع الاول واختيار هذا على وضعف ضعف على ان الضعف نفسه لا ينسب الى الضعف فلو قيل كذلك لما صح بدون تقدير الوجه واعلم ان المضعف والمعترض بذلك هو الرضى ولايخفى عليك ان الغرض من وجوب التكرير لافادة ان لا لنفى الجنس ملغاة عن العمل فى اللفظ كما صرحوا به واعترف نفسه بذلك وهذا انما يكون اذا لم يرد بلا الثانية معنى قط وهذا لايتصور الا فى صورة كون لا الثانية زائدة ولايجوز ان يكون ملغاة مثلها لانها تكون ح مثلها فيجب التكرير ولا يحصل تكرير الثانية بالاولى لان التكرير ذكر الشئ مرة اخرى فهو انما يحصل بالذكر الثانى واذا تمهدت هذا عرفت انه لامجال لحصول شرط لا الملغاة بذكر لا النافية العاملة فيما بعده وان قوله وتطابق الاسمين اعرابا ليس بمستقيم (قوله) والا يلزم ان يكون قوله الاباالله منصوبا ومرفوعا يريد انه يلزم فى صورة اعتباره جملة واحدة

في هذا المثال يقتضي عامله ان يكون هو منصوبا لكونه خبر الكنت اذا رفع على تقدير وجود قراءة الرفع فيه تعين كونه خبرا للمبتدأ الذي هو الفصل (و) في مثل قولك (علمت زيدا هو المنطلق) لان المنطلق في هذا المثال ان قرئ بالنصب يكون مفعولا ثانيا لعلمت وان قرئ بالرفع يكون خبر المبتدأ الذي هو الفصل ولما كانت النسخ مختلفة بوجود الواو في بعضها وعدمها في البعض الاخر وكان ماذكره الشارح من التوجيهين بناء على النسخة الواردة بالواو اراد ان يذكر التوجيه الذي تقتضيه النسخة الواردة بغير الواو فقال (وفي بعض نسخ المتن) اي وقع في بعض نسخة هكذا (مبتدأ مابعده خبره بدون الواو) في اول قوله مابعده (وحينئذ) اي وحين اذا كان بلا واو او حين اذ لم يكن بالواو (الرفع) اي رفع قوله خبره (متعين) لانه لا يجوز حينئذ كونه معطوفا على المعمول المنصوب لعدم اداة العطف فيه فتعين كون الموصولات مبتدأ وخبره خبرا والجملة الاسمية حالية بدون الواو كما في قوله كلمته فوه الى في اقول وانما اختار الشارح النسخة الاولى مع كون الثانية اخصر ليصرف العبارة على الاستعمال القوي وهو استعمال الاسمية الحالية بذكر الواو وعلى تقدير جعلها حالية وانما قدم كونه مرفوعا لمطابقته النسخة الثانية والله اعلم ولما فرغ المصنف من مسئلة ضمير الفصل شرع في مسئلة ضمير يقال له ضمير الشان فقال (ويتقدم قبل الجملة) ولما اورد في الحواشي الهندية بان لفظ قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير غائب اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد فقال (ويراد لفظ قبل التأكيد التقدم) يعني انه ليس بحشو زائد كما قيل ولما كان الظاهر كون هذا التأكيد تأكيدا معنويا لكونه بعد تكرير اللفظ الاول وكان فائدة التأكيد امادفع توهم التجوز او عدم الشمول اراد الشارح ان يذكر بيان فائدة منه ههنا فقال (لان تقدم الضمير) يعني انما يحتاج الى هذا التأكيد لدفع توهم التجوز في التقديم وانما يتوهم التجوز فيه لان تقديم الضمير (على مرجعه غير معهود) ويكون هذا قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي ثم ذكر وجها آخر لدفع توهم كونه حشوا بحمله على التأسيس فقال (ولا يبعد) في دفع توهم الحشو بان يحمل لفظ قبل على بيان الفائدة اللازمة ههنا وهي (ان يقال معنى الكلام) اي معنى قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب (ويقع) اي الضمير الغائب المسمى بضمير الشان (متقدما) اي حال كونه متصفا بصفة التقدم وقوله (من غير سبق مرجع) ليس بداخل في المراد لدفع الحشو وانما هو تخصيص آخر لدفع الانتقاض بنحو الشان هو زيد قائم كما سيصرح به الشارح بقوله لو لم يحمل التقدم على ماذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم فلما قيد التقدم وخصص بكونه متقدما من غير سبق مرجع لم تصدق هذه القاعدة على مثل هذا التركيب الخارج عن افراد تلك القاعدة لان الضمير في ذلك التركيب وقع مقدما لكنه بسبق المرجع وهو لفظ الشان (وذلك) اي وقوع الضمير متقدما (بحسب المفهوم اعم من ان يكون) اي تقدمه (قبل الجملة اولا) اي قبل المفرد وان كان بحسب التحقق مختصا بقبلية الجملة لكونه مفسرا بها (فلذلك) اي فلكون التقدم المذكور اعم بحسب المفهوم محتاجا الى قيد يخصصه بالتقدم قبل الجملة (قيده) اي المصنف قوله

ان يحمل العطف من قبيل عطف المفرد على المفرد بان يكون قوله الا بالله خبرا لهما فيكون منصوبا لكونه خبرا للاول ويكون مرفوعا ايضا لكونه خبرا للثاني وشئ واحد لا يكون مرفوعا ومنصوبا في حالة واحدة وهذا مبني على ماثبت عليه من السهو الظاهر فان الا بالله لا يكون خبرا للاول بل هو استثناء بعد تمام الكلام بتقدير الخبر لها والعجب من الشارح قدس سره انه صرح في عدة مواضع من تلك الوجوه بجواز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة واذا كان الثابت عنده ذلك اي كون المستثنى مع اداة الاستثناء خبرا في هذه الصورة كيف يقول بتقدير خبرا وخبرين فانه ان اعتبر جملة واحدة لا يكون الخبر فيه مقدرا بل مذكورا وان اعتبر جملتين يكون المقدر خبرا واحدا دون خبرين ولا عزو في ذلك فان الانسان جبل على النقصان ولكن رفع عن الامة الخطاء والنسيان (قوله) اما الاستفهام حقيقة نبه الشارح قدس سره بذلك على ان مقصود المص حصر المعنى في

(بتقدم)

يتقدم(قوله قبل الجملة) ولما كانت الجملة المفسرة التى تقدم عليها الضمير حصة معينة من جنس الكلام كما سياتى فى تفسيرها بحصة معينة اراد ان يفسر الجملة هنا بقوله (اى قبل هذا الجنس من الكلام) واعلم ان الفائدة فى تفسير الجملة فى قوله ويتقدم قبل الجملة بالجنس وفى تفسيرها فى قوله الاتى و يفسر بالجملة بقوله اى بهذه الحصة المعينة انما هى اتربية الفائدة بذكر الثانى بالاسم الظاهر اذ الظاهر فى العبارة ان يقول يفسر بها بعد و لما ذكر فى موضع الضمير الذى هو مقتضى الظاهر باسمها الظاهر الذى هو خلاف مقتضاه اشار الى ان الجملة فى الموضعين متغايرة لان المراد بالاولى جنس الجملة وبالثانى الحصة المعينة ثم اعلم ان تصدير الشارح على هذا التوجيه بقوله ولا يبعد يقتضى كون هذا التوجيه لا يبعد كل البعد لكونه وجها وجيها ولكن اعترض عليه العصام بان هذا التوجيه بعيد غاية البعد لانه مستلزم لتغيير عبارة المص بوجوه الاول انه جعل صيغة التقدم على خلاف مقتضاه لانه لما فسره بقوله ويقع متقدما اقتضى كون المتقدم متأخرا وهذا التوجيه اخراج لمقتضى قوله ويتقدم عن مقتضاه والثانى انه لما قيد قوله متقدما بقوله من غير سبق مرجع جعل التقدم لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا ايضا خروج عن مقتضى التقدم اقول وهذا اذا جعل قوله من غير سبق قيد التقدم وداخلا فى المراد فى دفع توهم الحشو وقد عرفت فيه انه لدفع انتقاض آخر والثالث انه جعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم بل جعله بمعنى المتقدم مطلقا لانه جعل التقدم بمعنى عدم سبق المرجع واضافة التقدم الى الجملة هو معنى تركيب المصنف وهذا ايضا اخراج تركيبه عن مقتضاه انتهى ثم قال ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل وذكر اى لفظ قبل ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بغير الضمير او بجملة معترضة وقال ايضا فى وجه تفسير الجملة فى قوله قبل الجملة بقوله اى قبل هذا الجنس من كلام ان هذا التفسير من الشارح للرد على من وجه وضع الظاهر موضع الضمير بان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شان الضمير فيتوهم فيه ان المراد بقوله يفسر بها اى يفسر بما يتعلق بها لا بنفسها فوضع الظاهر موضع الضمير حيث قال ويفسر بالجملة دفعا لهذا التوهم فرد الش التوهم بان الجملة فى الموضعين متغايرة فقال المحشى ان ما قيل اهون مما ارتكبه الش من ادعاء التغاير بينهما فافهم واختر ما شئت قوله (ضمير) فاعل يتقدم وهو مضاف الى قوله (غائب) اضافة العام الى الخاص وقوله (يسمى ضمير الشان) ان كان داخلا فى القاعدة فجملتها صفة للضمير وان كان غير داخل فيها فاعتراضية واضافة الضمير الى الشان من قبيل اضافة الدال الى المدلول اى الضمير الذى بمعنى الشان وقول الش (اذا كان مذكرا) تقييد للتسمية بضمير الشان وقوله (رعاية للمطابقة) مفعول له ليسمى فحذف فيها اللام لكون التسمية والرعاية فعلين لمن وضع هذا الاسم يعنى اذا وقع الضمير مذكرا يسمى ضمير الشان لتحصيل الرعاية لمطابقة لفظ الشان لذلك الضمير وقوله (لا ان الضمير راجع اليه) لدفع التوهم الناشى من وجوب مطابقة الضمير للمرجع وهو عطف على قوله رعاية وتصريح للحصر يعنى ان تسمية ذلك الضمير اذا كان مذكرا بضمير الشان انما هى للرعاية بين كونه مذكرا و بين تسميته للمطابقة فى الجملة لا لكون الضمير راجعا الى لفظ الشان المذكر ولتحصيل المطابقة بينه وبين

الثلثة وليس كما زعمه الهندى من انه قصد الى العموم حيث قال ونحوها كالانكار والتقدير وغيرها من مولدات الاستفهام فان هذا ليس يثبت (قوله) فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا تكرمه قيل فى وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير وكانه لم يسمع كلام الاندلسى وقوله قد قلتم ان لا فى العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت فى الخبر وهذا غير صحيح لانها اذا كانت عرضه من حروف الافعال كان ولو حروف التخصيص فيجب انتصاب الاسم بعدها كما فى قولك الا زيدا تكرمه ولا يكون من قبيل ما ذكرتم فهل يتصور صحة قول القائل بعد ذلك كلا فانه لا مساس لهذا بصورة كون الفعل متعديا او لازما ولا سبيل الى ارجاع دعوى الوجوب الى صورة الاضمار على شريطة التفسير كما لا يخفى على المتأمل (قوله) ونعت اسم لا المبنى قيل يعنى

مرجعه (و) (ضمير) (القصة) مجرور على انه معطوف على الشان كما اشار اليه الشارح بتوسيط لفظ الضمير بين حرف العطف وبين لفظ القصة وقول الشارح (اذا كان مؤنثا) تقييد ايضا لتسمية بالقصة يعني ذلك الضمير بضمير القصة اذا كان الضمير وقعا على صيغة المؤنث رعاية للمطابقة في الجملة لانه لو سمي ايضا بضمير الشان وقت وقوعه مؤنثا توجد الرعاية لان لفظ الشان مذكر واما اذا سمي بالقصة وهي لفظ مؤنث وجدت الرعاية بين اللفظ والمعنى في الجملة ولما لم يعين المصنف موقع ايراده مذكرا او مؤنثا اراد الشارح ان يذكره فقال (ويحسن تأنيثه) اي تأنيث الضمير الواقع قبل الجملة من غير سبق مرجع (اذا كان العمدة فيها) اي في الجملة المؤخرة عنه (مؤنثا) والعمدة هي المسند اليه لانه لكونه ذاتا وموضوعا كما في الجملة الاسمية او فاعلا او مايقوم به الفعل كما في الجملة الفعلية يكون عمدة بالنسبة الى المسند الذي هو وصف او فعل وقوله (لتحصل) علة (المناسبة) دليل لقوله يحسن يعني انما يحسن هذا التحصيل المناسبة بين الجملة التي وقعت العمدة فيها مؤنثا وبين الضمير الذي وقع مبهما ومفسرا بها وحاصله تحصيل المناسبة بين المفسر مثال الاول هو زيد قائم ومثال الثاني نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا ونحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما قال ويحسن ولم يقل ويجب لان اختيار كونه مؤنثا امر استحساني لا امر وجوبي لانه يجوز تذكيره ايضا اذا كانت العمدة مؤنثا وانما لم يتعرض الشارح للشق الاخير وهو استحسان كونه مذكرا اذا كانت العمدة فيها مذكرا الا ان لم تتضمن الجملة مؤنثا لم يسم تأنيثه وان كان قياسا باعتبار القصة وانما اعتبرت العمدة في استحسان هذا الايراد لانه لو كان المؤنث فضلة او كالفضلة نحو انها بنيت غرفة لا اختار تأنيثه بل يكون الامران متساويين فيه ولما كان ذلك الضمير مبهما يحتاج الى التفسير اراد المصنف ان يذكر مايفسره فقال (يفسر) على صيغة المجهول وقوله (ذلك الضمير الغائب) نائب فاعله والجملة صفة للضمير الغائب ان كان قوله يسمى اعتراضية او صفة بعد صفة ان كان صفة كما عرفت وقوله (لابهامه) علة لاحتياجه الى التفسير يعني يفسر ذلك الضمير الغائب المسمى بضمير الشان او القصة لكونه ضميرا مبهما لعدم سبق مرجعه ولاحتياجه الى التفسير (بالجملة) وقوله (المذكورة) صفة للجملة اي بالجملة التي تذكر (بعده) اي بعد ذلك لا الضمير وزاد الشارح لفظ المذكورة للاشارة الى ان قوله بعده ظرف مستقر على انها صفة للجملة بتقدير المتعلق معرفة وانما وجب ان يفسر هذا الضمير بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما كانت بعد الضمير لوجب كون مفسر الشيء بعد وانما اختير تقدم هذا الضمير على الجملة ليحصل التعظيم لمضمون الجملة والاجلال له لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا اوقع في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن السامع عند غفلته حتى انه لا يورد اذا لم يكن شان للجملة فلا يقال هو الذباب يطير وانما فسر الشارح قوله بالجملة بقوله (اي بهذه الحصة من الجنس المذكور) وهو جنس الكلام كما سبق لانه اذا حمل معنى هذه الجملة على معنى تلك الجملة المذكورة في قوله قبل الجملة بعينها لم يكن بينهما تغاير في اللفظ والمعنى فيحتاج الى نكتة في اختياره

(الظاهر)

المبنى اشارة الى معهود وهو المبنى من اقسام اسم لا وح خرج عنه نحو لا ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبنى فانه نعت لتابع اسم لا فقوله والمبنى في قوله ونعت المبنى اشارة الى مابنى على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا ولا وجه لهذا القول فانه من قبيل التصريح بما علم ضمنا والتفصيل لما سبق من الاجمال (قوله) مفردا حال من ضمير مبنى قيل لا وجه يدعو الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ولعت مبنى اول مفرد يليه ثم قيل ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في الاول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل يليه ويكون التقيدات كلها للموضوع والاول ركيك كما ترى والثاني فاسد بحسب اللفظ والمعنى (قوله) اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا قيل زاد في كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذا الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان

الظاهر مقام الضمير كما عرفت فى ضمن التوجيه الثانى الذى ذكره الشارح بعنوان ولا يبعد لان هذا التفسير وان كان مذكورا فى ضمن التوجيه لكنه مرضى الشارح العلامة ولما جاز كون جملة يسمى ضمير الشان داخلة فى قاعدة ضمير الشان بان تكون صفة وخارجة عنها بان تكون معترضة وكان الراجح عند الشارح ان تكون خارجة لكونه وجه التسمية عنده لئلا يتوجه عليه لزوم الاستدراك اراد الشارح ان يذكر ما هو الراجح منهما فقال (والظاهر) اى الراجح (ان قوله) اى قول المص (يسمى ضمير الشان والقصة) هذا بدل من ان قوله وقوله (جملة معترضة) اى جملة معترضة فى اثناء القاعدة خبر ان قوله (بيان للواقع) خبر بعد خبر اى ليس بقيد مخرج او مدخل وقوله (ليس داخلا فى بيان القاعدة) كالتأكيد لم يلزم لكونه لبيان الواقع لان مالا يكون قيدا احترازيا عن خروج فرد او دخوله يكون خارجا البتة فى بيان القاعدة يعنى الراجح ان يكون جملة يسمى جملة معترضة وقيدا وقوعيا لا احترازيا وغير داخل فى الجملة المبنية لقاعدة ذلك الضمير ثم اثبت كون الراجح هذا التوجيه بامرين احدهما ماذكره بقوله (فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم) اى فى حكم بيان القاعدة وقال المحشى العصام عليه بانا لا نسلم ان كون عدم المدخلية فى البيان مستلزم لعدم الدخول فى القاعدة لان علة الدخول فى القاعدة لا تنحصر فى البيان والاثبات بل يجوز ان تكون للتقييد وغيره ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمدخلية ما يكون على طريق البيان والاثبات لكون عامة الفائدة فيه وقوله (فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا) دليل لقوله فانه لا دخل الخ يعنى ان ما يكون له دخل فى بيان القاعدة يشترط ان لا يكون ثابتا قبل البيان ووقوع ذلك الضمير المقيد بتلك القيود ثابت قبل التسمية فينتج ان ما له دخل فى القاعدة غير التسمية من القيود ثم شرع فى الدليل الثانى لاثبات عدم المدخلية فقال (وايضا) اى كما يدل على خروج هذا القول من القاعدة كونه لبيان التسمية يدل ايضا على خروج شئ آخر وهو لزوم الاستدراك يعنى انه لو دخل قوله يسمى ضمير الشان فى القاعدة (يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده) اى يلزم لدخوله ان يكون قوله يفسر بالجملة بعده مستدركا زائدا وما يلزم له الاستدراك باطل فكون هذا القول داخلا فى القاعدة باطل اما الصغرى فلانه لو كان قوله يسمى ضمير الشان والقصة داخلا فى القاعدة يكون مغنيا عن قوله يفسر بالجملة لان ما يسمى بضمير الشان يكون مفسرا بالضرورة لانه لابهامه يحتاج الى التفسير فمجرد قوله يسمى ضمير الشان افاد ما افاده قوله يفسره فيلزم ان يكون قوله يفسر الخ مستدركا زائدا بخلاف ما اذا قلنا ان قوله يسمى ليس بداخل فى القاعدة لانه حينئذ لا يعلم كونه مبهما الظاهر فى الضمائر ان يكون لها مرجع يعين معناها فيحتاج الى قيد يبين كونه مبهما وذلك القيد قوله يفسر الخ فلا استدراك على هذا التقدير ولما توجه على تقدير عدم دخول التسمية انتقاض آخر اراد الشارح ان يبين اندفاعه فقال (فعلى هذا) والفاء فى فعلى فصيحة والجار متعلق بقوله انتقضت واسم الاشارة اشارة الى تقدير عدم مدخلية التسمية يعنى اذا اندفع لزوم الاستدراك بحمل قوله على عدم المدخلية فيلزم على هذا الحمل محذور آخر فيحتاج لدفعه الى حمل التقدم على

العطف بتكرير ولا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكم ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ماسبق مما يعلم من هذا المقام ولا يذهب عليك ان الشارح قدس سره لم يرد بذلك التنبيه على وجوب ذكر هذين القيدين واخلال المص بهما بل اراد بيان المعنى بان امر جواز الامرين فى اى صورة ولا ينفى جواز الامرين فى مثل لاحول ولاقوة ايضا كيف وجوازهما مذكور فيما قبل بل يقول صورة التكرير لا تختص بجواز الامرين بل فيها اور وراء هذين وقد سبق بيانها على التفصيل فالغرض الان يتعين بافادة غير ذلك (قوله) ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل قيل لا حاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفى فى منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان وليس بمستقيم لان التعليل بذلك لم يكن لمنع البناء كيف وقد صرح قدس سره بان

معنى ان المراد بتقدم ذلك الضمير قبل الجملة كونه مسبوق المرجع لانه (لو لم يحمل التقدم) فى قوله ويتقدم (على ما) اى على المعنى الذى (ذكرنا) فى اثناء قوله ولا يبعد حيث قال متقدما من غير سبق مرجع (انتقضت القاعدة) اى قاعدة ضمير الشان (بقولنا الشان هو زيد قائم) وانما يرد الانتقاض به اذا بنى هذا القول (على ان يكون هو) اى ضمير فى هذا التركيب (مبتدءً راجعا الى الشان) اى الى هذا اللفظ (و) ان يكون قوله (زيد قائم) اى جملة (خبرا عنه) اى عن الضمير (فانه) على هذا التقدير (يصدق عليه) اى على هذا الضمير (انه ضمير غائب تقدم على الجملة) يعنى بمعنى انه ذكر قبلها (مفسرا) اى حال كونه مفسرا (بالجملة بعده) يعنى ان هذه القاعدة جارية بعينها على هذا الضمير مع انه لا يطلق عليه انه ضمير الشان لانه خارج عن افراده قوله (فانه باعتبار رجوعه) هذا دفع لما ورد من جانب المعلل لدفع النقض وتقرير الدفع هو انا لا نسلم جريان هذه القاعدة فان هذا الضمير مادام انه راجع الى الشان لا يحتاج الى التفسير واذا لم يحتج اليه فلا يصدق عليه انه مفسر بالجملة بعده ولا تجرى القاعدة المذكورة على هذا الضمير ثم ان هذا الايراد يحتمل ان يكون معارضة فى المقدمة بان يقول ان هذا المثال لا تجرى عليه القاعدة لان الضمير فيه غير مبهم وغير المبهم لا يحتاج الى التفسير فالضمير فيه لا يحتاج الى التفسير فاذا لم يحتج الى التفسير لا يكون مفسرا بالجملة واذا لم يفسر بالجملة لا تجرى عليه تلك القاعدة ويحتمل ان يكون معنا كما قررناه بان يقول لا نسلم جريانها وانما تجرى اذا كان الضمير مبهما فاجاب عنه بقوله فانه اى فان الضمير باعتبار رجوعه (الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية) لان لفظ الشان مبهم ايضا لاحتياجه الى المضاف اليه وان خرج عنه فى الجملة بسبب كون المرجع معينا (بل انما يرتفع) اى الابهام الحاصل فى هذا الضمير (بجملة زيد قائم) لانه به يعلم ان مرجعه هو شان زيد قائم لا شان غيره من الجمل (كما لا يخفى) اعلم ان هذا الدفع يكون منعا للمقدمة القائلة بانه غير مبهم فيكون قوله فانه الخ مسندا له ان كان السؤال الوارد مقررا على طريق المعارضة ويكون ابطالا للسند ان كان مقررا على طريق المنع وقوله لا يخفى يحتمل ان يكون اشارة الى وجه آخر لدفع الانتقاض بان يقول ان مادة النقض يجب ان تكون محققة فلا ينتقض بالمثال المصنوع واليه مال عصام الدين ثم شرع المصنف فى بيان مسائل ضمير الشان من حيث انه يجوز اتصاله وانفصاله واستتاره وعدم استتاره فقال (ويكون) وقوله (ضمير الشان والقصة) تفسير لضمير يكون لكونه راجعا الى الضمير الذى قبله سواء سمى بضمير الشان او القصة يعنى ويجوز ان يكون ذلك الضمير (متصلا ومنفصلا) قوله (واذا كان متصلا يكون) اشارة الى ان قوله (مستترا وبارزا) قسمان من المتصل لا انهما قسمان من مطلق الضمير وقوله يكون للاشارة الى ان مستترا خبر بعد خبر ليكون وانما غير العبارة حيث ترك العطف ههنا لكون المستتر والبارز قسم القسم يعنى قسم المتصل وقوله (على حسب العوامل) متعلق بقوله يكون واشارة الى ان تنوعه الى الانواع المذكورة انما هو على ما اقتضته العوامل بان تقتضى العوامل اتصاله وانفصاله واستتاره وبروزه ثم فصله الشارح بقوله (فان كان عامله معنويا) ثم بين طريق كون عامله معنويا بقوله (بان كان) اى كون عامله معنويا انما يكون بكون ذلك الضمير (مبتدءً كان) اى يقع حينئذ ذلك

امتناع البناء لكان العاطف بل علل وجه عدم كونه فى حكم المتصل كما ان يا زيد وعمرو كذلك وجود العاطف لا يمنع حكم الاتصال كما فى هذا المثال بل المانع له الفصل بلا كما لا يخفى (قوله) يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين قبل طوى ما اشتمل عليه الشروح فى هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامى له مع افرادهما وتنكيرهما معرب لانه محل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض بهما فالحق بان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال وهذا من عجائب الاوهام فان الشارح حين لم يذهب الى ان جواب سؤال مقدر على ما ذكره وكيف يوجه العدول من تقدير السؤال بعدم الدلالة على اعرابهما مع ثبوت الاجماع عليه بل عدم التقدير انما هو لعدم ظهور السؤال قال الرضى يعنى المص بقوله ذلك ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكر وجاز ايضا على قلة لكن لا الى حد

الضمير (منفصلا) لتعذر الاتصال كما عرفت (وان كان) اى وان كان عامله (لفظيا) وقوله (يصلح)
صفة لفظيا وقوله (لاستتار الضمير) اى لاستتار الضمير (فيه) متعلق بيصلح (كان) اى يقع
الضمير (مستترا والا) اى وان لم يكن العامل معنويا او كان لفظيا ولكن لا يصلح لاستتار
الضمير فيه بان كان اسم باب ان نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وكان اول مفعول باب علمت نحو
قول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد (كان) اى يقع الضمير حينئذ (بارزا) لتعذر الاستتار
(مثل هو زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال (للمنفصل) اى الذى كان منفصلا بسبب كونه مبتدأ
وكذا قوله تعالى قل هو الله احد على راى بعض المفسرين (وكان زيد قائم) (مثال) اى هذا مثال
(للمتصل المستتر) لان ضمير الشان مستتر فى كان على ان يكون اسمها وجملة زيد قائم يفسره
والقرينة عليه رفع قائم لانه لو لم يكن كذلك لكان حقه النصب (وانه زيد قائم) (مثال) اى هذا
مثال (للمتصل البارز) لانه اسم ان وان العامل لفظى لكنه لا يصلح لاستتار الضمير فيه وقال
فى الامتحان ان كان اسم باب كان او كاد كان مستترا وان كان اسم باب ان او اول مفعولى باب علمت
كان بارزا مثال الاول كان زيد قائم ومثال الثانى نحو قوله تعالى ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم ومثال
الثالث انه زيد قائم ومثال الربع كما سبق فى بيت الشاعر اعلم انه بقى ههنا شئ وهو ان
الحصر المستفاد من قول الشارح غير حاصر لاقسامه لانه حصر كونه منفصلا على كون العامل
معنويا وليس كذلك بل اذا كان العامل اللفظى حرفا مشابها بليس يكون ايضا منفصلا ولذا قال
العصام ان الشارح لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان
منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا انتهى واقول لعل الش اراد ذكر ما هو
متفق عليه وهو المبتدأ الذى عامله معنوى واسم ما فكونه مرفوعا ليس بمتفق عليه لانه مختص
بلغة واما فى بعض اللغات فهو ايضا مرفوع والله اعلم ثم شرع المصنف فى بيان جواز حذفه وفى
تفاوته بالقوة والضعف فقال (وحذفه) وهو مبتدأ اى حذف ضمير الشان ولما كان قوله
وحذفه محتملا للحذف عن اللفظ مع بقاء التقدير وللحذف عن اللفظ بلا تقدير اشار الشارح
الى ان المراد به من الاحتمالين هو الاحتمال الاول فقال (عن اللفظ) ثم بين طريق الحذف عن
اللفظ بقوله (باضماره) وقوله (لا نسيا منسيا) اشارة الى ان المراد ليس الاحتمال الثانى بان يكون
محذوفا عن اللفظ والتقدير وان يكون نسيا وقوله (حال كونه) اشارة الى ان قوله (منصوبا) حال
من الضمير المجرور فى حذفه وهو مفعول للحذف وقوله (ضعيف) خبر لقوله وحذفه يعنى ان
حذف ضمير الشان من اللفظ فى حال كونه منصوبا جائز مع الضعف كما فسره الشارح بقوله (اى
جائز مع ضعف) وقوله (بخلاف ما) للاشارة الى بيان الحكم للمفهوم المخالف من قوله منصوبا
يعنى ان جواز الحذف مختص بكونه منصوبا بخلاف الحكم الذى (اذا كان) الضمير المذكور
(مرفوعا فانه لا يجوز) حذفه (اصلا) اى لا بالضعف ولا بالقوة وانما لا يجوز حذفه اذا كان
مرفوعا (لكونه) اى لكون المرفوع (عمدة) اى فى الكلام لوقوعه مبتدأ والعمدة لا يجوز
حذفها الا باقامة القرينة فى مقامها وحذفها بلا دليل عليها غير جائز (اما جوازه) اى اما جواز

الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا اباله ولا اخاله فتكون معربة اتفاقا هذا كلامه وبه تبين المقام واتضح المرام (قوله) اى مشاركة اسم لا حين يضاف قيل لا فرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف اظهار اللام وبارجاع ضميره الى المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة وهو اختصاص فقوله فى اصل معناه اشارة الى ان التعريف فى الاضافة زائدة على اصل المعنى وح لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زائد عليه ويحتمل ان يكون معنى

الحذف فى المنصوب مع كونه عمدة ايضا لكونه اسم ان (فلكونه) اى فلكونه المنصوب (على صورة الفضلات) لكونه ضميرا منصوبا صورة وان كان عمدة حقيقة والفضلة يجوز حذفها بلا قرينة (واما ضعفه) اى واما كون جواز حذفه ضعيفا (فلانه) اى فلان ذلك الحذف (حذف ضمير مراد اى) يلزم لحذفه حذف الضمير الذى يراد اى يراده (بلا دليل عليه) اى بغير قرينة دالة على وجوده وارادته وقوله (لان الخبر كلام مستقل) دليل لقوله بلا دليل يعنى ان هذا الحذف حذف بلا دليل لان الخبر الذى يفسره ليس بدليل عليه كما يتوهم لانه كلام مستقل مشتمل على المسند اليه والمسند والضمير المذكور مفرد والكلام المستقل لا يدل على اللفظ المفرد ثم شرع فى التمثيل استشهادا بقول الشاعر على جواز الحذف فقال (مثاله) اى مثال المنصوب الذى حذف مع ضعف شعر (❁ان من يدخل الكنيسة يوما❁يلق فيها جآذرا وظباء❁) اى انه من يدخل فاسم ان ضمير شان ومن من كلم المجازاة ويدخل بكسر اللام فعل شرط والكنيسة مفعول فيه له وقوله يليق مجزوم بحذف الالف فى آخره على انه جزاء الشرط والجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقر والمراد ههنا فتيان يشبهن فى الحسن والجمال باولاد البقرة الوحشية والظباء ومعنى البيت ان الشان من يدخل معبد النصارى صادف هناك ولدانا يشبهن باولاد البقرة وانما عملت فى ضمير الشان المقدر لانه لو لم يقدر بل اعمل ان فى من لبطلت الصدارة لان كلمة من تقتضى الصدارة فلهذا لم يدخل ان على كلم المجازاة ولما كان الجواز مع الضعف على تقدير كون الضمير منصوبا بان المشددة اراد ان يذكر حكمه فى حالة كونه منصوبا بان المخففة فقال (الا) ولما كان هذا استثناء من المواضع التى يجوز فيها حذفه مع ضعف اراد الشارح ان يشير اليه بقوله (مع ان) (المفتوحة) يعنى جاز حذفه فى كل موضع يكون ذلك الضمير منصوبا على انه اسم لان الا مع كونه اسما لان المفتوحة (اذا خففت) اى فى وقت كون المفتوحة مخففة ولما كان المستثنى منه مركبا من الجواز والضعف وكلمة الا ناظرة اليهما وكان الجواز ههنا بمعنى الامكان الخاص وهو استواء وجوده وعدمه فيحتمل لاثبات الامتناع او الوجوب فقال (فانه) فسر الشارح الضمير المنصوب بقوله (اى حذفه بنية الاضمار) يعنى حذفه من اللفظ لا من النية كما سبق (ههنا) اى فى موضع يكون مع ان المفتوحة المخففة (مع كونه) اى مع كون الضمير (منصوبا) بان وعلى صورة الفضلات (لازم) اى المراد بنفى الامكان الخاص الذى ليس طرفاه ضرورين هو الوجوب لا الامتناع وان كلمة لا ليس لنفى الضعف بل لنفى الجواز ومثال فى التنزيله (كقوله تعالى و آخر دعويهم) اى آخر دعوى اهل الجنة وهو مبتدأ وقوله (ان) مخففة ان وانما فتحت لوقوعه خبرا عن اسم المعنى، هو الدعوة لانها لو كانت خبرا عن اسم الذات لكانت مكسورة نحو زيد انه قائم واسمه ضمير الشان لان قراءة رفع الحمد تدل على ان لفظ الحمد ليس باسم لها وجملة (الحمد لله رب العالمين) خبر لها ومفسرة للشان المقدر ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون لزوم تقديره مع ان المفتوحة المخففة دون المشددة فقال (وذلك) اى ذلك اللزوم اعنى لزوم تقدير الضمير المذكور مع ان المفتوحة المخففة ثابت (لانه) اى الشان (قد خففت ان) بالكسر (وان) بالفتح

اصل معناه واصل الاختصاص او يكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة فى خصوص معنى الاضافة لا بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان مشاركة فى خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبرى وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر ومن البين انه لا سبيل الى اعتبارهما واحدا بحسب المآل فان حاصل الوجه الاول كون التشبيه لمشاركته للمضاف بعد جعله اسم لا فى هذه الصورة اى زيادة الالف وحذف النون فى الاختصاص وحاصل الثانى عكس الاول لان اعتبار التشبيه ح لمشاركته له حال كونه فى صورة لا اباله ولا غلامين بدون زيادة الالف وباثبات النون فى الاختصاص فعلى هذا يكون المشاركة لا اب له ولا غلامين له وعلى الاول يكون هو مشاركا بل المشارك

اوبالعكس وانما خففتا (لثقلهما بالتشديد) اى بتشديد النون (الواقع فيهما) اى فى المكسورة والمفتوحة (وبعد تخفيفهما) متعلق بقوله (وجدوا) يعنى بعد اشتراكهما فى ايقاع التخفيف وفى العلة وجد اهل اللغة (ان المكسورة المخففة عاملة) اى حال كونها عاملة (فى الملفوظ) ومؤثرة فيه بتأثيرها الخاص وهو كونها ناصبة له نصبا لفظيا (كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) حيث قرئ ان فى التواتر بالتخفيف حال كونها عاملة فى كلا وناصبة ولم يمنع عملها بالتخفيف (ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة) كذلك (فى الملفوظ مع ان ان) اى مع ان لفظ ان (المفتوحة اقوى شبها) اى من جهة المشابهة (بالفعل من المكسورة) اى للمفتوحة مشابهة زائدة من المشابهات المشتركة بينهما وهى كونها ولها مفتوحا ولم توجد هذه المشابهة فى المكسورة فاذا كانت المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة (فهى) اى المفتوحة (اجدر) اى اليق من المكسورة (بالعمل) لقوة المشابهة فيها من المكسورة (فاذا لم يجدوها) اى المفتوحة فى الاستعمال (عاملة فى الملفوظ) اى فى الاسم الملفوظ حال تخفيفها (قدروا عملها) اى عمل المفتوحة المخففة (فى ضمير الشان) اى المقدر والتزموه (لئلا تزيد المكسورة عليها) اى على المفتوحة (عملا) اى من جهة العمل بان تعمل ان المكسورة فى حالة تخفيفها فى الملفوظ مع نقصان مشابهتها وتهمل المفتوحة مع زيادة مشابهتها (مع انه) اى مع ان لفظ ان (اجدر به) اى بالعمل ولما كان فى المفتوحة المخففة حكمان احدهما كون الاعمال لازما وثانيهما كون حذف الضمير المذكور لازما وقد بين وجه كون الاول لازما اراد ان يبين وجه الحكم الثانى فقال (ولم يجوزوا) وهو معطوف على قوله وقدروا اى فاذا لم يجدوها كذلك قدروا عملها فى ضمير الشان ولم يجوزوا (اظهار ذلك الضمير) اى الضمير المقدر المعمول (لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا) اى لانهم اذا جوزوا اظهار ذلك الضمير يفوت الغرض من تخفيف ان لانها انما خففت لثقل التشديد الذى حصل بحرف واحد واذا ظهر ذلك الضمير يحصل حرفان فيكون اثقل من الاول وقوله (كما يدل عليه حذف النون) لاثبات كون التخفيف مطلوبا يعنى يدل حذف احدى النونين على مطلوبية التخفيف فى ان المشددة ولما كان قوله او لم يجوزوا بمعنى انهم لم يجعلوا الاظهار ممكنا وكان المراد من الممكن المنفى ههنا هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود اعنى نفى الضرورة عن الاظهار فقط كان عدم اظهاره ضروريا واجبا ولذا لم يكتف الشارح بقوله ولم يجوزوا حيث عطف عليه قوله وحكموا اى لما نفوا الضرورة عن الاظهار واحتمل كلامهم النفى ايضا عن عدم الاظهار مع ان ذلك ليس بمرادهم لزم على الشارح بيان مرادهم بالامكان المنفى فقال (وحكموا) اى انهم حكموا (بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة) دون المكسورة لانه جائز الحذف فيه وانما التزموا حذفه (اذا خففت) اى حالة تخفيف المفتوحة بخلاف حالة تشديدها لانه واجب الاظهار ولما فرغ المصنف من بيان مسائل الضمائر من انواع مبنى شرع فى بيان مسائل اسماء الاشارة وانواعها فقال (اسماء الاشارة) واضافة الاسماء الى الاشارة لامية لانه من قبيل اضافة الدال الى المدلول ولما كان هذا التركيب دالا على كونه معرفة وكان تعريفه للعهد الخارجى بقرينة سبق

ح لا اباله ولا غلامى له وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه وان كنت فى ريب بعد ذلك نعليك بالتأمل فى كلام الشارح قدس سره واذا وعيت ذلك فاستمع لما هو الحق واعلم انه لا يستقيم الكلام على ماذكر قدس سره اولا لان التشبيه بالمضاف واعطاء حكمه له انما يكون بعد حصول المصحح لذلك وهى المشاركة فى اصل المعنى فلا بد من حصولها قبل ذلك والا لما صح التشبيه به فالثانى متعين بحيث لا سبيل الى احتمال آخر جدا قال المص تشبيهه بالمضاف لمشاركته له فى اصل معناه فيجوز على ذلك ان تقول لا اباله ولا غلامى له فتعطى هذا النفى احكام المضاف من ثبات الالف وحذف النون وهو على هذه اللغة معرب لانه اجرى مجرى المضاف بخلاف اللغة الاخرى اعنى لا اب لك فانه فيها مبنى لانه غير مشبه بالمضاف وان كان مشاركا له فيجرى مجرى المفردات قال وانما شبه بالمضاف فى هذه اللغة المقابلة لمشاركته المضاف فى اصل معناه لان معنى قولك ابوك اب لك فقد اشتركا فى

ذكرها ولكون العهد الخارجي اصلا في مقام التعريف ولا يعدل عنه الا للضرورة اراد الش ان يذكر القيودات التي بها حصل تعريفه فقال (اى اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات) قوله اسماء الاشارة اى الاسماء التي تدل على الاشارة شامل للغوى ولغيره لقوله المعدودة في المبنيات يخرج منها مالا يعد منها وقوله (بحسب الاصطلاح) بيان لكون هذا المعنى حقيقة اصطلاحية لا لغوية ومتعلق بالنسبة التي بين المبتدأ والخبر اعني بين المحدود والحد لان قوله اسماء الاشارة مبتدأ وقوله (ماوضع) اى الموصول خبره يعني اسماء الاشارة ماوضع ولما كان الغرض من التعريف ان يكون للماهية وكان ايراد صيغة الاسماء بالجمع منافيا له ولم يوجد له مفهوم كلي يشمل لكل افراده لكون كل افراده موضوعا لمعنى مستقل كما هو شان وضعه وكان المبتدأ على صفة الجمع اراد الشارح ان يفسر الموصول بما يطابق المبتدأ والغرض فقال (اى اسماء) يعني ان الموصول عبارة عن الاسماء ليطابق بالمبتدأ لكن ليس المراد به مجموع الاسماء الذي وضع لمعنى بل المراد به انه (وضع كل واحد منها) اى من الاسماء (لمشار اليه) ولما كان المشار اليه ههنا عبارة عن المعنى بقرينة كونه الموضوع له فسر الش بقوله (اى لمعنى مشار اليه) يعني ان كل واحد منها موضوع لمعنى يصدق عليه انه يشار اليه وقوله (اشارة حسية بالجوارح والاعضاء) قيد للاشارة التي دل عليها لفظ المشار ومنصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف الذي يدل عليه قوله لمشار اليه اى يشار اليه اشارة حسية وانما حمل الاشارة على هذا المعنى وخص به (لان الاشارة عند اطلاقها) اى عند ذكرها مطلقا (حقيقة في الاشارة الحسية) واذا كان المراد بالاشارة اشارة حسية لا ذهنية وكان استعمال اسماء الاشارة في هذا المعنى حقيقة لكونه استعمالا في معناه الموضوع له في الاصطلاح (فلا يرد) على التعريف معنا (ضمير الغائب وامثاله) من المعارف بان يقال ان هذا التعريف منقوض بدخول ضمير الغائب فيه لانه ايضا موضوع لمعنى يشار اليه يعني الى مرجعه وانما لا يرد (فانها) اى فان الضمائر ليست موضوعة للمعنى المشار اليه بالاشارة الحسية بل هي موضوعة (للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية) فاما اذا قلنا زيد هو قائم فهو موضوع للاشارة الى زيد الموجود في الذهن لا الى زيد الموجود الحاضر المحسوس المشاهد (ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم) وكذا قوله تعالى تلك الجنة التي (مما) اى اسماء الاشارة التي (ليس الاشارة اليه) فيها (حسية) اى مثل ما في هذه الاية لا يدخل في افراد اسماء الاشارة التي يطلق عليها في الاصطلاح حقيقة لوجود القرينة المانعة فيه وهو عدم كون المشار اليه محسوسا مشاهدا بل مثل الاشارة في هذا (محمول على التجوز) اى على المجاز اى على الاستعارة المصرحة بان يشبه غير المحسوس بالمحسوس المشاهد في غاية الظهور ويطلق عليه لفظ موضوع للمحسوس ثم بين الشارح علة بناء اسماء الاشارة بقوله (وانما بنيت) اى اسماء الاشارة مع كون الاصل فيها الاعراب لكونها اسماء (لشبهها) اى لمشابهتها (بالحروف) التي هو مبني الاصل في احتياجها الى الصفة في تعيين معناها كما ان الحروف احتاجت الى المتعلق في الدلالة (كما سبق) وفائدة ذكر علة البناء ههنا مع معلوميتها تعيين اسماء الاشارة في النوع الاول من المبني اعني انه داخل في نوع ما ناسب مبني الاصل لا في النوع

(الثاني)

هذا المعنى وهو نسبة
الابوة الى المذكور بعد
اللام مثلها في الاضافة
وان اختلفا في ان
الحذف يفيد قوة
الخصوصية حتى يصير
معرفة واثبات اللام
لا يصير معه كذلك فلما
اشتركا في اصل معنى
الاضافة حمل على
المضاف فاجرى
مجراه في ذلك قيل لا
اباله ولا غلامي له انتهى
كلامه في وقال في
الامالي كل نكرة
نسبت الى منسوب اليه
باللام وحكمها يختلف
باعتبار افرادها
وباعتبار اضافتها
فالقياس استعمالها
مفردة لان اللام
قطعتها عن الاضافة
لفظا ومعنى كما في سائر
الابواب ويجوز على
غير القياس وهو مع
ذلك ليس بالكثير
في الاستعمال اجرؤها
مجرى المضاف في
الحكم لا في المعنى
فتعطى احكام المضاف
من اعراب بحرف او
حذف نون حتى كانها
مضافة فتقول في لا
اباك وفي لا غلامين
لك لا غلامي لك تشبيها
له بالمضاف لمشاركته
له في اصل معنى
الاضافة من حيث
كونه منسوبا الى الثاني
على اصل معنى تلك
النسبة لا على الا
ختصاص التعريفي
الذي جعلها الواحد

الثانى الذى هو غير المركب ثم شرع فى تقسيمها فقال (هى) (اى اسماء الاشارة) (ذا) فقوله
هى مبتدأ او مجموع ذا وما عطف عليه خبره وهذا هو التوجيه المرضى عند الش بقرينة انه
جعل قوله للمذكر حالا لا خبرا حيث قال (حال كونها) اى حال كون ذا (للمذكر) ولما كان
المذكر اسم جنس شامل للتثنية والجمع اراد الش ان يبين ان المراد بالمذكر (الواحد) لا المثنى
والمجموع بقرينة المقابلة ولما حمل الش قوله للمذكر على انه ظرف مستقر حال من ذا ورد عليه
انه يلزم ان يكون حالا من الجزء اى من جزء الخبر وذلك خلاف ما ارتضاه الجمهور ومنهم المص
حيث عرف الحال فيما سبق بما تبين هيئة الفاعل او المفعول به وحمل كلام المصنف على خلاف
ما ارتضاه غير مرضى فاجاب بقوله (والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر)
اى ذا (الى المبتدأ) يعنى هى فيكون معناه نسبة ذا الى هى فيكون لفظ ذا نائب فاعل نسبة فكانت
حالا من الفاعل معنى واعترض العصام على هذا التوجيه بمنع كون ذا فاعلا للنسبة لان ذا وحده
ليس بخبر للمبتدأ بل هو المجموع فيكون المنسوب الى المبتدأ هو المجموع لا ذا وحده وهذه
يقتضى ان يكون فاعل النسبة هو المجموع مع ان قوله للمذكر حال من ذا وحده ثم العصام بعد
ما بين ركاكة الشارح رجح ان يكون خبر هى محذوفا اى خمسة وان يكون ذا مبتدء وللمذكر
خبره كما رجحه صاحب الامتحان وزينى زاده وغيرهما اقول لعل ترجيح الشارح هذا التوجيه
وتكلفه بما عرفت لسلامته من الحذف والله اعلم قوله (ولمثناه ذان) معطوف على ذا قبل الربط
كما هو مرضى الشارح يعنى وذان حال كونها لمثنى ذا ولما كانت حالات الاعراب ثلاثا اعنى
الرفع والنصب والجر وعين لتلك الحالات الثلاث لفظين وهما ذان وذين اشار الشارح
الى تعيين كل منهما بالحالات الثلاث فقال (رفعا) اى ذان بالالف فى حالة الرفع (وذين) بالياء
الساكنة المفتوح ما قبلها (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر ثم فسره بما يطابق به مرضيه
فقال (اى ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر) ولما كان لفظ لمثناه حالا وحقها ان تكون
موخرة عن ذى الحال احتاج الى نكتة لتقديمه لكونه على خلاف مقتضى الظاهر فقال (قدم)
على صيغة المجهول اى قدم لمثناه مع ان رتبته تقتضى تاخره (ليكون الضمير) اى الضمير المجرور
الراجع الى المذكر (اقرب الى مرجعه) مما يكون مؤخرا عنه (وعلى هذا القياس فى التراكيب
الثلاثة الباقية) وهى قوله للمؤنث تا وما عطف عليه والمثناه تان وجمعها اولاء ثم صرح بذلك
الاعراب فقال (فقوله) اى قول المصنف (هى مبتدأ وقوله ذا) ليس وحده بل (مع ما عطف
عليه مقيدا كل واحد منها) اى من ذا وما عطف عليه (بحال) من كونه للمذكر وللمؤنث وغيرهما
(كان) اى ذلك المجموع المركب من ذا وما عطف عليه (خبرا له) اى للفظ هى ولما كان فى
لفظ ذان لغتان احديهما ما اختاره المصنف وهو كونه مبنيا على ما يرفع به اذا استعمل فى حالة
الرفع وعلى ما ينصب به اذا استعمل فى حالة النصب والجر وثانيتهما ان يكون مبنيا على
ما يرفع به فقط اراد الشارح ان يذكره فقال (ويجئ فى بعض اللغات ذان) يعنى حال كونه
مبنيا على الالف (فى جميع الاحوال من الرفع والنصب والجر) وقوله (منه) خبر مقدم (قوله

معين قال ومن ثم يعنى
ومن اجل ان هذا
الحكم كان من اجل
تشبيه باصل معنى
الاضافة انهم لم يعطوه
فى لا اب فيها الان هذه
النسبة ليست نسبة
الاضافة فلذلك لم تعط
حكم الاضافة باعتباره
بخلاف النسبة التى فى
بمعنى اللام (قوله)
لفساد المعنى قيل قال
المص ولانه لو كان
مضافا لزم الرفع
والتكرير وكانه لم
يذكره فى المتن لانه
معارض بانه لو كان
مفردا لزم عدم الالف
ووجود النون وكما
يمكن ان يعتذر عن
عدم التكرير والرفع
بانه لما غير صورة
المضاف شابه المفرد
المنكر فلم يرفع ولم
يكرر ونقول قال فى
الشرح مذهب سيبويه
ومن تابعه ان ما
ذكرناه مضاف واللام
لتأكيد الاضافة
فلذلك كانت فيها احكام
الاضافة وانما غيره
من ذلك وجه داحكام
الاضافة فظن انه
مضاف وليس
بمستقيم لامرين احدهما
انا نقطع بان قولهم لا
اباك بمعنى لا اب لك
ولا خلاف ان لا اب
لك غير مضاف فوجب
ان يكون الاخر مثله
والوجه الثانى ان لا
هذه اعنى التى تنصب
ما بعده لا تدخل الا على

تعالى) مبتدأ مؤخر اى من هذا القبيل قوله تعالى (ان هذان لساحران) اى على قراءة من قرأ ان بالتشديد حتى يكون هذان منصوب المحل اسماله ولذا قال (على احد الوجوه) اى وكونه من هذا القبيل على احد الوجوه المقروءة فى هذه الاية الكريمة وقال بعض المحشين المراد بقوله على احد الوجوه بمعنى انه على احد التوجيهات فى قراءة التشديد مع قراءة هذان بالالف فان فيها توجيهات احدها هذا وثانيها ان ان ههنا بمعنى نعم وهذان مبتدأ وساحران خبره وثالثها ان ضمير الشان محذوف والجملة خبر لضمير الشان مفسرة له كذا نقل عنه وانما دخل اللام فى خبر المبتدأ وان كان قليلا لانه يجوز مع قلته وهذا هو الاولى لانه نقل من الشارح نسخة مشتملة لها (وللمؤنث) (الواحدة) (تا) اى اسماء الاشارة حال كونها موضوعة للمؤنث الواحدة سبعة احدها تا فقط والاقوال بين النحاة فى اصالة احد السبعة ثلاثة الاول انه هو تا فقط والثانى انه هو ذى فقط والثالث كلاهما اصلان وذكر الشارح القول الاول بقوله (قيل هى) اى كلمة تاهى (الاصل) فقط (فى لغات المؤنث الواحدة) وهى اللغات السبع التى بذكرها المصنف (لانه) اى اصالتها ثابتة لانه (لم يثن منها) اى لم يكن مثنى من لفظها من اللغات (الاهى) اى الاتا (وذى) وهى ثانية من السبعة الموضوعة للمؤنث الواحدة ثم ذكر القول الثانى من الاقوال الثلاثة فقال (وقيل هى) اى لغة ذى بالذال (الاصل) فقط فى اللغات المذكورة انما تكون الاصل (لكونها) اى لكون ذى (بازاء ذا للمذكر) اى لكونها بالذال المعجمة تكون بازاء اللغة الموضوعة للمذكر وهى ذا (فينبغى ان يناسبها) اى فينبغى ان يناسب المؤنث لمقابله من المذكر فى بعض الحروف مع ان الياء فيها يصلح ان تكون اداة التأنيث كما فى تضربين ثم ذكر القول الثالث من الثلاثة فقال (وقيل هما) اى تا وذى كلاهما (اصلان) والبواقى فروعات لوجود المرجح فى كل واحد منهما من غير زيادة فى احدهما ثم ذكر وجه تقديمهما على سائرها فقال (وللقول) اى ولوقوع القول من النحاة (باصالتهما) اى باصالة تا وذى (قدمتا على سائرهما) اى على سائر اللغات الموضوعة للمؤنث الواحدة (لفرعيتها) اى لفرعية سائر اللغات (وتى) (بقلب الالف من (ياء) وهى ثالث اللغات (وته وذه) وهى خامسها حال كونهما (بقلب الالف) من تا فى ته (والياء) اى بقلب الياء فى ذى (هاء) فتكون تا مقلوبة الى ته وذى مقلوبة الى ذه (بغير وصل الياء) اى بغير جعل الياء موصولا (بهاء) اى بهاء ثابت فيهما بل الهاء فيهما مكسورة بالقصر (وتهى) وهى سادس السبعة (وذهى) وهى سابعها حال كونهما (بوصل الياء) اى بجعل الياء موصولا (بهاء) بخلاف الاولين (ولمثناه) (اى لمثنى المؤنث) (تان) اى لفظ تان حال كونه موضوعا لمثنى المؤنث (فى الرفع) اى فى حالة الرفع وفى العبارة تفنن حيث قال فى الاول رفعا وهما مفيد ان لمعنى الواحد (وتين) بفتح التاء وسكون الياء (فى النصب والجر) اى فى حالة النصب والجر ولما اختص التثنية من اللغات المذكورة دون سائرها اراد الشارح ان يذكر وجه الاختصاص بها فقال (ولا يثنى) اى ولا يورد التثنيه (من لغاته) اى من الالفاظ السبعة المستعملة فى المؤنث الواحدة (الاتا) اى الا لغة تا دون اللغات السائرة وانما اختص هذا الايراد بها (لكثرة

التكرات ولوكان مضافا لكان معرفة وح يمتنع دخول لا عليه وصحة دخولها دليل على انه غير مضاف وذكر فى الامالى وجها ثالثا وهو انه لوكان معرفة لكان لواحد مخصوص ونحن نقطع بان قولك لا اخالك ليس لواحد مخصوص وانما هو نفى لجميع الاخوة اما باعتبار اللزوم واما باعتبار نفسه كما فى لا رجل افضل منك ولما كان اعتبار جانب المعنى اقوى اكتفا هناك بالتنبيه عليه وماذكره القائل من المعارضة لايصح لضرورة ان القول بان هذا الشئ غير داخل فى حقيقة ذلك الشئ والا لكان لوازمه باسرها موجودة فيه بل اثبت بعض احكامه له تشبيه به لايكون معارضا بانه لو لم يكن هذا داخلا فى حقيقة ذلك لما ثبت فيه هذا الحكم وما ذكره فى الاعتذار عن سيبويه واكثر النحويين مأخوذ من كلام الرضى فانه قال بعد نقل كلام المص واعتراضه عليهم وجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل

دورها على الالسنة) اى على السنة النحاة بخلاف اللغات الستة الباقية (وتوهم بعضهم) اى بعض النحاة (من اختلاف اواخر ذان وذين) فى تثنية المذكر (وتان وتين) فى تثنية المؤنث وقوله (باختلاف العوامل) متعلق بقوله من اختلاف اواخر اى منشأ التوهم هو الاختلاف الواقع فى اواخرها حال كونه بسبب اختلاف العوامل وقوله (انها معربة) مفعول توهم والضمير راجع الى المذكورات بمعنى توهم بعض النحاة ان اللغة المخصوصة فى تثنية ذا وتا وهى ذان وتان معربة وهذا التوهم الذى يقتضى كونها معربة ناشئ من الاختلاف الواقع فيها بايرادها بالالف مرة وبالياء اخرى بسبب اختلاف العوامل كما فى تثانى الاسماء المعربة (والجمهور) اى وجمهور النحاة ثابتون (على ان هذا الاختلاف) اى اختلاف ذان وتان بان يكونا بالالف اذا اقتضى العامل رفعهما وبالياء اذا اقتضى نصبهما وجرهما (ليس) اى ذلك الاختلاف (بسبب اختلاف العوامل) كما توهم ذلك البعض (بل ذان وتان) بالالف (موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين) بالياء (لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها) اى وعلى ان وقوع المذكورات حال كونها (على صورة المعرب اتفاقى لا لقصد الاعراب) اى لان وقوعها عليها لقصد الاعراب الدال على المعانى المعتورة حتى تكون معربة مخالفة لاخواتها فى الاعراب والبناء وانما حكم الجمهور بعدم كونها معربة (لوجود علة البناء فيها) اى فى المذكورات وهى المشابهة لمبنى الاصل الذى هو الحرف ووجوب علة البناء محقق واتفاق بعض المبنيات على صورة المعرب واقع والحكم الناشئ من هذا الوقوع وهمى مع ان الحكم ببنائها عقلى لوجود علته والسلوك الى مسلك العقل اولى من السلوك الى مسلك الوهم (وجمعهما) (اى لجمع المذكر والمؤنث) (اولاء مدا وقصرا) وتفسير الشارح بقوله (اى ممدودا ومقصورا) اشارة الى ان قوله مدا وقصرا حالا من لفظ اولاء يعنى من اسماء الاشارة اولاء حال كونها موضوعة لكل واحد من جمع المذكر والمؤنث بالاشتراك اللفظى وحال كون لفظ اولاء مقروًا بالمد اى بوجود الهمزة المكسورة بعد الالف بان يكون مبنيا على الكسر وبالقصر بعدم الهمزة بعدها بان يكون مبنيا على السكون ثم اشار الى الصورة الدلالة على قصره بقوله (واذا كان) اى لفظ اولاء ومادته (مقصورا) يعنى اذا اريد ايراده على هيئة المقصور (يكتب بالياء) على صورة كتابة الالفات المقصورة كطوبى وقصوى ولما فرغ المصنف من مسائل اسماء الاشارة من حيث تجردها عن الملحقات شرع فى مسائلها من حيث لحوق بعض الحروف باولها اوباخرها فقال (ويلحقها) وقوله (اى اسماء الاشارة) تفسير لمرجع الضمير المنصوب ولما كان اللحوق مشعرا بالكون فى الاخر اراد ان يفسره على وجه يدل على كونه فى الاول وايضا على وجه يدل على عدم الجزئية فقال (يعنى) اى يريد المصنف بقوله يلحقها يعنى انه (يدل على اوائلها) بذكره اللحوق الاخص وارادة الدخول الاعم اوبذكر المقيد وارادة المطلق دخولا مقيدا بقوله (على سبيل اللحوق) وانما قيد به لان الدخول يشعر بالجزئية فاحترز به عن الدخول على سبيل الجزئية والحاصل ان قيد الدخول بعلى اوائلها للدلالة على الغرض الاول وقيده بعلى سبيل اللحوق للدلالة على الثانى وقوله (والعروض) عطف تفسير للحوق لان اللحوق هو

بالللام ان لايرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وهذا الجواب ليس بمستقيم لان اسم لا المعرب بحرف اعراب المحذوف منه نون التثنية لايكون فى صورة النكرة (قوله) والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر قلنا هذا الغرض ينافى قولهم زيدت اللام تأكيد اللام المقدرة كتيم الثانى فى ياتيم تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل وكيف يصح كون اللام زائدة لذلك الغرض وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين فى المنادى كقوله يا بؤس للجهل ضرار الاقوام وقال الرضى فى جواب قوله لا اباك يعنى لا اب لك باتفاق فوجب ان يكون غير مضاف مثله قد اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقى من الجملتين واحدمع ان المسند اليه فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا فى لا اباك محذوف اى لا

لعروض (بعد اعتبار اصالتها) اى اصالة اسماء الاشارة يعنى لا اعتبار كونها مركبة مع ما لحق بها
وقوله (حرف التنبيه) فاعل يلحقها (وهى) اى حرف التنبيه (كلمة ها) وتأنيث هى باعتبار الخبر
وقوله (فهو ليس فى الحقيقة منها) بيان لفائدة التعبير باللحوق ودفع لما يتوهم من اتصاله فى
الخطاب جزء منها والفاء فى فهو ينبغى ان يكون للتفصيل اى والهاء فى كلمة هذا ليس جزء من اسماء
اشارة فى الحقيقة وان كان جزء منها فى صورة الخط (وانما هو) اى انما لفظها (حرف جئ به)
اى الحق باوائل اسماء الاشارة (للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جئ به للتنبيه) اى لافادة تنبيه
المخاطب (على النسبة الاسنادية) اى على الاستماع والحفظ بمضمون الجملة التى بعدها لكونها
من الامور التى يجب ويستحب الاعتناء بها (كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم) وقال
البيضاوى فى متن الامتحان ويدخل الهاء ما لم يلحق اللام بينهما انتهى يعنى ان هاء التنبيه لا تدخل
على كلمة ذلك وتلك فلا يقال هاذلك وانما لم يقيد المصنف بهذا الشرط يعنى بقوله ما لم يلحق اللام
كما اشترط به البيضاوى فى متن الامتحان ولذا قال بعض شراح الكافية ان المراد بقوله يلحقها
اى يلحق بعضها الان بعض اسماء الاشارة لا يلحقها حرف التنبيه ورده الشارح الغجدوانى
عليه بان عدم دخول حرف التنبيه على بعضها من قبيل التخالف لمانع وجد فى اجراء القاعدة
وتقييد القاعدة الكلية بعدم المانع ليس بشرط والمانع فى عدم الدخول اجتماع الحرفين الدالين
على معنى واحد وهى افادة التبعيد وقال العصام وانما لم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز
الفصل بينهما وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء
ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسماء الاشارة فقال (ويتصل بها) ولما كان المراد من
الاتصال ههنا اتصال لفظ باخر وكان هذا الاتصال اعم من الاتصال بالاول وبالاخر وكان
الواقع ههنا هو الثانى اراد ان يفسر الضمير على وجه يطابق الواقع وهذا لا يحصل
الا بحذف المضاف فقال (اى باواخر اسماء اشارة) والباعث لهذا التفسير بيان الواقع والمصحح
له هو شمول مطلق اتصال لا الاتصال بآخر ويجوز ان يكون تفسيره به للاشارة الى المجاز
بطريق ذكر اسم الكل وارادة الجزء والله اعلم وانما جمع لفظ الاواخر لان اسماء الاشارة متعددة
ولكل واحد منها آخر مخصوص فيكون داخلا فى القاعدة المقررة بانه اذا قوبل الجمع بالجمع
يراد به انقسام الاحاد على الاحاد وقوله (حرف الخطاب) فاعل يتصل اى حرف يخاطب به
(وهو) والحرف الذى يتصل بالاواخر المسمى بحرف الخطاب (الكاف) اى مسمى الكاف
وقوله (تنبيها) مفعول له بقوله يتصل وانما حذفت اللام مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل
لكونه صفة الحرف بخلاف التنبيه فانه صفة المتكلم لكن الاتصال وان لم يكن نفسه صفة المتكلم
لكن لكونه مطاوع اوصل يجوز ان يكون صفة له كأنه قال اوصله المتكلم للتنبيه فاتصل (على حال
المخاطب) اى على حال الشخص الذى وقع به التخاطب باسماء الاشارة لا قوله (من الافراد)
ظرف مستقر على انه صفة للحال يعنى تنبيها على الحال التى هى جزء من مجموع الافراد (والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث) مثلا اذا قلت يكون ذلك تنبيها على حال المخاطب بانه مفرد مذكر
والافراد والتذكير جزآن من مجموع تلك الاحوال ثم لما كان كاف الخطاب معدودة من الضمائر

اباك موجود واما ف
لا اب لك فهو لك اى
لا اب موجود لك
فالجملة الاولى بمعنى لا
كان ابوك موجود
او الثانية بمعنى لا كان
لك اب فحوى الجملتين
واحد مع كون المسند
اليه فى احديهما معرفة
وفى الاخرى نكرة
وهذا ايضا ليس
بمستقيم لضرورة انهما
ليسا سببين بحسب اللفظ
فاذا ثبت الاتفاق على
الحكم باستوائهما ثبت
كون ذلك بحسب
المعنى اذ لا واسطة بينه
وبين اللفظ سلمنا ان
المراد بالمعنى ما هو
اخص من الفحوى
وانه واسطة بينهما
لكن لانم اتحاد
هذين التركيبين بحسبه
ايضا لظهور ان حاصل
قولك لا كان ابوك
موجودا انتفاء وجود
اب مخصوص وحاصل
قولك لا كان لك اب
انتفاء جنسه اعم من ان
يكون واحدا او كثيرا
والتغاير بينهما ظاهر
جدا فلا يصح عند
ارادة احدهما التعبير
بما يؤدى الاخر وعدم
تعدد الاب بالنسبة الى
شخص واحد لا عبرة
به لانه امر لا يستفاد
من اللفظ بل من
الخارج على ان مادة
الخلاف لا تختص بهذا
المثال بل تم نحو لا
اخا لك فليفرض
الكلام فيه (قوله)

والضمائر معدودة من الاسم وكان المناسب ان يكون الكاف اسما وقد جعل حرفا فاقتضى وجها للعدول وقد اطلق عليه انه حرف احتاج الى بيان نكتة لوجه العدول فقال (وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها) فلا يقال ذا زيد (ولو كانت) اى تلك الكاف (اسما لم يمتنع ذلك) اى وقوع الظاهر موقعها (مثل ضربتك و) مررت (بك) حيث يجوز فيهما ان يقول ضربت زيدا وبزيد وهذا الاستدلال بابطال اللازم للاسمية وهو جواز وقوع الظاهر موقعها وقيل عليه انا لا نسلم كون جواز ذلك الوقوع لازما للاسمية لان الضمائر المستترة فى افعل ونفعل من المتكلمين والمخاطب اسماء مع انه لا يجوز وقوع الظاهر موقعها لوجوب الاستتار فيها ولو كان جواز الوقوع لازما لامتنع انفكاك الاسمية عنها فاجيب بتحرير المراد بان يقال ان مرادنا من الاسم الذى يلزمه الجواز هو الذى يكون من مقولة الصوت اللفظ والضمائر المستترة ليست من مقولة الصوت فاجاب عنه الهندى بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه قال فى الامتحان ولا يخفى هذا كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة واين هذا واجيب ايضا بتغيير الدليل بان يقول وانما جعلت هذه الكاف حرفا لكونها غير مستقلة بالمفهومية اذ معنى ذلك انيت بسكون الباء فحينئذ لا اشكال وهذا ما اختاره العصام وقيل والدليل على حرفيته عدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم الاشارة بان يكون صفة او بدلا او تاكيدا لانه متباين ولا جعله مضافا اليه لاسم الاشارة لعدم القصد ولان اسم الاشارة لا يضاف لكونه معرفة واذا امتنع الاعراب فيه يكون حرفا لكون الاعراب من لوازم الاسمية وهذا الدليل هو ما اختاره صاحب الامتحان واشار اليه العصام بتصوير ولا يبعد ثم شرع فى بيان انواعها فقال (وهى) (اى حروف الخطاب) وانما فسر به ليصح ارجاع ضمير المؤنث حيث رجع الى الحروف الجمع ثم ان الضمير مبتدأ وقوله (خمسة) خبره وانما جئ فى اسم العدد بالتاء مع ان الظاهر ان يكون خمس حتى يكون موافقا للمبتدأ لكون مميزه حرفا والحرف يجوز تذكيره وتانيثه وانما ترك ما هو الاولى وهو اعتبار التأنيث ههنا حتى يكون مقر الحرفية حروف الخطاب لتحصل الموافقة بقوله فى خمسة كذا فى العصام (والقياس) اى الاصل فى بيان عدد حروف الخطاب (يقتضى) ذلك الاصل (الستة) لكون الاحوال المعتبرة فى المخاطب ستة ثلاثة للمذكر المخاطب وثلاثة للمؤنث المخاطبة ثم ذكر وجه كونها خمسة بقوله (واشترك خطاب الاثنين) اى ولما اشترك تثنية المخاطبين فى اللفظ (فرجعت) اى وبهذا السبب رجعت حروف الخطاب (الى خمسة) وقوله (مضروبة) مجرور على انه صفة لقوله الى خمسة فى تركيب الشارح لمزجه قول المصنف بقوله ومرفوع على انه صفة لقول المصنف خمسة اى حروف الخطاب بحسب اللفظ خمسة مضروبة (فى خمسة) اخرى حال كون تلك الخمسة التى ضربت حروف الخطاب فيها (من انواع اسماء الاشارة يعنى) اى يريد من الانواع (المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهى) اى وانواع اسماء الاشارة ايضا (ستة) لان المعانى فيها ستة ثلاثة للمذكر وثلاثة للمؤنث وهذه الستة (راجعة الى خمسة) كما رجعت حروف الخطاب الى خمسة لكن رجوع حروف الخطاب الى الخمسة

وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه المعتد فيما بينهم قيل فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره فى شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه ولا ريب فى ان الامر كما قاله قدس سره وان القائل يحرف الكلم عن مواضعه فان الشريف قد صرح فى ذلك الشرح بان سيبويه اعلى كعبا من الخليل وغيره من علماء العربية كما لا يشتبه على من نظر فى اول سورة البقرة قوله اولان المق بيان الخلاف لا تعيين المخالفين قيل لا يخفى بعده عن العبارة وليس كذلك بل الظاهر ذلك فانه لو كان المراد بيان المخالفين لوجب تعدادهم ولم يفعل ذلك فى غير هذه المسئلة ايضا والعجب ان القائل نفى كلا الاحتمالين ولم يبين ما يحمل عليه فالظاهر ان الثابت عنده ذهول المص عن كون هذا مذهب جمهور النحاة وذلك من قصور اطلاعه فان المص صرح فى الامالى وغيره بان ذلك مذهب اكثر النحاة (قوله) وهى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين قيل الظاهر ان زيادتها عند البصريين ايضا لتأكيد النفى وهذا مناقض لما سبق من كلامه ان ما الزائد ما لا يتعلق بها غرض اصلا (قوله) اى اسم اشتمل ليخرج آه قيل جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عنده سماعه فاحتاج

لاشتراك تثنيتهما ورجوع اسماء الاشارة (لاشتراك جمعهما) اى جمع المذكر والمؤنث حيث اشترك فيهما لفظ واحد وهو اولاء ولما فسر الش الخمسة بالانواع مع ان الظاهر ان يفسر بالافراد اراد ان يبين باعث التفسير فقال (وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة) ولم نقل من افرادها (لان افراد المفرد المؤنث) من الانواع (ترتقى الى ستة) لان افرادها المفرد المؤنث على ما سبق من اللغات الواقعة فيه سواء كان بعضها اصلا وبعضها فرعاله او كان كلها اصولا برأسها ستة وهى تا وذى وته وذه وتهى وذهى فلو اعتبر الافراد فيها لكان افراد المفرد المؤنث ستة فيقتضى ان يكون المضروب فيه ههنا عشرة ستة للمفرد المؤنث وواحد للمفرد المذكر واثنان لتثنيتهما وواحد لجمعهما ولما اعتبر المص فى المضروب فيه الخمسة علم ان مراده بحسب الانواع لا الافراد وانما اعتبر المصنف الانواع دون الافراد لانه فى صدد تعداد الاسماء التى يدخل فيها حرف الخطاب لا فى صدد مطلق التعداد ولا شك انه لا يدخل على كلها كما يشهد عليه موارد الاستعمال ثم الفاء فى قوله (فيكون) اما للتفصيل واما للجواب فعلى الاول يكون المراد به تفصيل الحاصل من الضرب وعلى الثانى تفريع الحاصل وعلى كلا التقديرين يرجع اسم فيكون الى الحاصل ولذا فسره الشارح بقوله اى (الحاصل من الضرب) يعنى فيكون الحاصل من ضرب حروف الخطاب الخمسة فى مضروب انواع اسماء الاشارة الخمسة (خمسة وعشرين وهى) (اى تلك الخمسة والعشرون) (ذاك) بفتح الكاف اى ابتداؤ هاذاك منتهيا (الى ذاكن) (يعنى) اى المص يقصد بقوله هذا ان تلك الخمسة والعشرين اولها (ذاك) بفتح الكاف (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكر وخاطبت مذكرا) اى واردت الخطاب الى مفرد مذكر ايضا (واذا كما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين) بفتح الراء وحيث اردت المعنيين قلت ذلك اللفظ (وذاكم) اى احدهاذاكم (اذا اشرت الى مذكر) اى المفرد مذكر (وخاطبت مذكرين) بكسر الرا (و) (على هذا القياس) (ذانك) وتوسيط الش قوله على هذا القياس بين حرف العطف وبين ذانك لارادة مزج لفظ ذانك فيما قبله من بيان تبين مواقع الاستعمال والا فهذا اللفظ فى كلام المص معطوف على قوله ذاك من قبيل عطف احد اجزاء الخبر على جزء آخر فيكون المعنى على ارادة الش وتقول ذاك على هذا القياس يعنى على القياس الذى قلت بقولى اذا اشرت الخ وعلى ارادة المص عطفه على ماقبله وهى ذانك فى حالة الرفع (وذينك) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت) اى اذا اردت الاشارة (الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مذكرا) اى مفردا مذكرا حال كونه منتهيا (الى ذانكن) فى حالة الرفع (وذينكن) فى حالتى النصب والجر (اذا اشرت الى مذكرين) بفتح الراء (وخاطبت مؤنثات) اى جماعة مؤنثا (وكذلك البواقى) (يعنى) اى يريد المص بالبواقى (تاك) اذا اشرت الى مفرد مؤنث وخاطبت مفرد مذكر امنتهيا (الى تاكن) يعنى تاك تاكما تاكم تاكما تاكن والمشار اليه فى كلها مفرد مؤنث وقوله (وتيك الى تيكن) اشارة الى ان كاف الخطاب انما يدخل فى اللفظين من اللغات الواقعة فى مفرد المؤنث وهما تا وتى لان تى مقلوب تا كما مر والى الثانى اشار بقوله تيك يعنى تيك اذا اشرت الى المفرد المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا الى تيكن

لاخراج الحروف الا واخر الاثنين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر متعلقا مذكورا الافادة معنى فيه لم يحتج له اليه والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الا واخر المذكورة بل لكل مجموع من الحروف الاواخر وجزء آخر لاشتماله على الجار كاشتماله الاسم وليس كذا فان معنى اشتمال الشئ على آخر تحققه فى ذلك الشئ ليس الا ولا يخفى ان محل الاعراب يشتمل على علم المضاف اليه لتحققه وثبوت فيه فاحتيج الى جعل ما عبارة عن الاسم لاخراج ذلك وليست الحروف الاوائل والا واسط تشتمل على علم المضاف لان محله الاواخر فلا يصح الا الاحتراز الا عنها (قوله) والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به قيل اشارة بقوله وان كانا مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا لظاهر ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله ولكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به مبنى على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجروح بمثل غلامى غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بعلامة المضاف

اى منتهيا الى تيكن تيك تيكما تيكم تيك تيكما تيكن وقوله (وتانك) فى حالة الرفع (وتينك) فى
حالتى النصب والجر اذا اشرت الى تثنيه المؤنث وخاطبت مفردا مذكرا منتهيا (الى تانكن
وتينكن) اذا اشرت الى مؤنثين وخاطبت مؤنثات يعنى تانك تانكما تانكم تانك تانكما تانكن
(واولئك بالمد) بالهمزة بعد الالف اذا اشرت الى المذكرين او المؤنثات (واولاك بالقصر)
اى بغير الهمزة بعد الالف منتهيا (الى اولا تكن واولا كن) ولما وقع الاختلاف فى ذى بانه هل
يتصل به حرف الخطاب اولا ذكره الشارح بقوله (واما ذيك فقد اورده الزمخشرى والمالكى
وفى الصحاح لا يقال ذيك فانه خطأ) ولما فرغ من المسائل التى تتعلق باسماء الاشارة من حيث
ما يدخل فيها ويتصل بها شرع فيما يتعلق باستعمالها فقال (ويقال) اى يستعمل (ذا) يعنى من
غير اتصال حرف الخطاب ومن غير زيادة اللام (للقريب) اى اذا اردت الاشارة الى المشار اليه
القريب بالنسبة الى البعيد (وذلك) اى ويستعمل لفظ ذلك باللام والكاف (للبعيد)
اى اذا اشرت الى المشار اليه البعيد بالنسبة الى القريب منه (وذاك) اى يستعمل لفظ
ذاك بالكاف بدون اللام (للمتوسط) اى اذا اردت اشارة الى المشار اليه الذى يقع فى
الوسط بالنسبة الى الطرفين ولما كان المناسب له ان يقول ذا للقريب وذاك للمتوسط
وذلك للبعيد حتى يكون الوضع مطابقا للطبع لزم ان يبين نكتة لهذا العدول فقال (واخر)
اى المصنف (المتوسط) عن البعيد (لان التوسط) لكونه من الامور النسبية (لا يتحقق
الا بعد تحقق الطرفين) من البعد والقرب لكونه عبارة عن المتخلل بين الشيئين فاعتبر
جانب التحقق ولما كان عادة المصنف فى بيان المسائل هو ذكر احكامها من غير احالة الى
قائلها من غير التصدير بلفظ قيل او يقال وعدل ههنا عن عادته حيث صدرها بلفظ يقال
اراد الشارح ان يذكر نكتة عدوله فقال (ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من
هذه الكلمات الثلاث) اى ولما تتبع المصنف موارد الاستعمال وعلم ان كل واحد
من ذا والاخوين يستعمل استعمالا كثيرا (مقام الاخرين منها)) بان يستعمل ذا للبعيد
والمتوسط وذلك ايضا للقريب والمتوسط وذاك للقريب والبعيد (لم يتخذ) اى ولهذا
لم يتخذ المصنف (هذا الفرق) اى فرق ذا من اخويه مثلا باستعماله فى القريب
(مذهبا) اى مذهبا حاصلا يستند الى النحاة ويتبع لهم المصنف (واحاله الى غيره) اى
نقل هذا الفرق عن غيره (فقال) فى صدره (يقال) اى لفظ يقال ولم يقل وهى ذا للقريب
ونحوه من العبارات كما هى عادته فى غير هذا المقام ثم شرع فى بيان احوال الكلمات
التى تستعمل فى البعيد ايضا فقال (وتلك) اى الموضوعة للمفرد المؤنث مقارنة
باللام والكاف (وتانك) اى الموضوعة لتثنية المؤنث مقارنة بالكاف (وذانك)
اى الموضوعة لتثنية المذكر مقارنة بالكاف وقوله (حال كون هاتين الاخريين)
تفسير لقوله (مشددتين) وبيان على انه حال من ذانك وتانك يعنى انهما تدخلان
هذا الحكم اذا كانت نونهما بالتشديد (واولالك) اى الموضوعة لجمع المذكر والمؤنث
بالاشتراك (باللام) اى اذا استعملت الاخيرة باللام المتوسط بين اولا وبين الكاف وقوله
(اى هذه الكلمات الاربع) تفسير وبيان فى ان قوله (مثل) (كله) (ذلك) خبر للمبتدأ

اليه ما كان حاصلا بحرف
الجر حقيقة وان اعمية ما
اشتمل على علم المضاف اليه
ليس اولى بتقدير ان لا
يختص المضاف اليه بما عرفه
به كما يقتضيه كلمة الوصل
وقوله قدس سره وان كان
مختصا بما عرفه به عدة بعين
تلك الاشارة والعجب من
القائل انه تصدى لتمشية
وهمه ذلك بالحاق لفظ لا
دليل عليه وتوهم انتقاض
تعريف المجرور بمثل غلامى
عجيب فانه ليس بمشتمل على
العلامة لا حقيقة ولا صورة
والقول بكون المراد بلفظ
العلامة مجردا لكسرة
اوالفتحة اوالياء سواء
كانت من حركات اوائل
الكلم او اواخرها وسواء
كانت من حروفها الاصول
او زوائدها ففساده اظهر
من ان يخفى ودعوى ن
هذه مراد الشارح قدس
سره ومبنى كلامه قرينة بلا
مرية فان قلت يلزم المصير
الى ذلك من ادخاله نحو كفى
بالله مع انه ليس بمضاف
اليه قلت نظر الشارح فيه
انه وان لم يكن بمضاف اليه
لكنه مجرور بواسطة
حرف الجر وكل ما هو
كذلك فهو مشتمل على
علامة المضاف اليه فهل
يلزم من ذلك اخراج
العلامة عن معناها كلا
واعلم ان كلامنا هذا مسوق
لبيان مراد الشارح ونحن
لا نم ذلك بناء على انه لا
يقصد بالحد الا ما ليس
بزائد لان الحد باعتبار
المعانى لا يدخل الامور
التى لا معنى لها فيه لانه

وهو كلمة تلك مع ما عطف عليه وانما وسط الشارح بين مثل وبين ذلك لفظ الكلمة للاشارة الى ان لفظ ذلك هنا يراد لفظه كما هو الظاهر لانه اذا اريد معناه كان اشارة الى كل ما سبق من ذا واخويه فيكون خلاف الواقع وقوله (فى افادة البعد) تفسير لوجه الشبه بين ذلك وبين ماذكر يعنى ان تلك المذكورات مثل كلمة ذلك فى ان كل واحد منهما اذا استعمل بتلك الصورة يفيد كون المشار اليه بعيدا ولما كان فى قوله مثل ذلك احتمالات ثلاثة احدها ظاهر وثانيها غير جائز وثالثها بعيد اما الظاهر فهو كون المراد منه لفظه كما فسره به واما الغير الجائز فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى المجموع واما البعيد فهو ان يكون المراد به معناه ويشار به الى ذلك المذكور كما قلنا كلمة ذلك اراد الشارح ان يشير اليه اى الى هذا الاحتمال الثالث فقال (ولا يبعد) اى لا يبعد كل البعد بحيث يصير الى حد الامتناع وان كان احتمالا بعيدا فى نفسه فلا يرد بهذا ما يقال بان هذا الاحتمال بعيد فلا وجه فى تصديره بقوله ولا يبعد (ان يجعل ذلك) اى ان يراد بلفظ ذلك معناه بان يجعل (اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا) وهى ماذكره بقوله وذلك للبعيد فيكون المعنى ان تلك الكلمات مثل المشار اليه الذى هو كلمة ذلك المذكور والاولى ان يقول الى لفظ ذلك لانه اذا اشير الى الكلمة يكون المناسب ان يقول تلك واما وجه البعد فما افاده العصام من انه لو كان المراد ذلك لكن على المصنف ان يقول هذاك بدون اللام يعنى بما استعملا فى المتوسط لان لفظ ذلك مذكور فيما سبق فى الوسط ولما حصر المصنف الحكم المذكور فى لفظ تلك وتانك وذلك المشددتين واولالك حال كونها مقرونة باللام وكان حكم ماعداها مجملا اراد الشارح بيان احكام تاك وتانك وذانك المخففتين واولاك الغير المقرونة باللام فقال (واما تاك) اى حال كونها بغير اللام (وتانك وذانك) حال كونهما (مخففتين واولاك بغير اللام) وقوله (فللمتوسط) خبر المبتدأ اى الكلمات المذكورة مستعملات للمتوسط وهذا من الشارح لبيان ما هو المفهوم من قول المصنف لكن لما كان المفهوم ههنا محتملا للاستعمال فى القريب والمتوسط احتاج الى التعيين ثم شرع فى بيان قاعدة فقال (وما هو للمتوسط) اى الالفاظ التى تعين استعمالها للمتوسط بان تكون مقارنة بالكاف دون اللام (بعد حذف حرف الخطاب منه) يكون (للقريب) نحو ذاك اذا حذفت الكاف منه يكون ذا فيكون للقريب وكذلك ذانك وتانك بعد حذف الكاف ذان وتان فيكونان للقريب (واما ثمة وهنا) حال كون هنا (بضم الهاء وتخفيف النون) (وهنا) حال كونه (بفتح الهاء وتشديد النون) وقوله (وهو الاكثر) ناظر الى فتحة الهاء يعنى اذا شدد النون كان فتح الهاء اكثر استعمالا من كسرها (وجاء) فى بعض اللغة (كسر الهاء) اذا شدد نونه (ايضا) اى كما جاء بفتح الهاء (فللمكان) اى ثمة وهنا بلفظيه فموضوع للاشارة الى المكان وفسره الشارح بقوله (الحقيقى) للاحتراز عن المكان الشبهى المجازى وبقوله (الحسى) للاحتراز عن المكان الذهنى وقوله (خاصة) اى حال كون الموضوع للمكان مخصوصا اى بملاحظة الاختصاص وهذا احتراز عن سائر اسماء الاشارة لانها ايضا للاشارة الى المكان كما يقال هذا

ؤدى الى ان يكون له معنى فيما ليس له معنى كما صرح به المص فى الامالى وايضا اضافة العلم الى المضاف اليه تفيد الاختصاص فلا يدخل فيه اى فى تعريف المجرور ما لا يدخل فى المضاف اليه (قوله) وكذا المضاف بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا فى تعريفه فيه نظر لان المص صرح بدخول اللفظى فى التعريف كما ستقف عليه وكان الشارح قدس سره بنى كلامه على عدم التسليم (قوله) وذهب فى ذلك الى مذهب سيبويه قال فى الشرح والمجرور بالحرف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضفت المرور الى زيد بواسطة حرف جر ولذلك سمى حرف جر لانها تجر معانى الافعال الى الاسماء قال الرضى نص الاصل اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور لان من اصطلاح القوم انه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث المعنى فلا شك ان زيدا فى مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر وانت خبير بان العامل على ذلك احاطة افراد المجرور فلا يحصل الغرض بمتابعة المشهور (قوله) مرادا قال المص احترزت به عن مثل

(المسجد)

المسجد وذلك البيت ونحوه لكنها ليست بموضوعة بصفة الاختصاص بل هي عامة للمكان وغيره كما اشار الى فائدة القيود بقوله (لا يستعمل) اى لا يستعمل ثمة واخواته (فى غيره) اى فى غير المكان المذكور وهذا ناظر الى فائدة توصيف الشارح للمكان بالحقيقى والحسى اى لا يستعمل فى غير المكان الحقيقى الحسى سواء كان مستعملا فى غير المكان او فى المكان الغير الحسى (الا مجازا) وقوله (على سبيل التشبيه) بيان لعلاقة المجاز يعنى انما تستعمل هذه الالفاظ فى غير المكان مجازا على سبيل الاستعارة المصرحة التبعية بان يشبه الزمان كما فى قوله تعالى هنالك الولاية او غيره كما يشار بها الى القواعد والمباحث على طريق تشبيهها بالمكان فى القوة والتمكن فاستعمل فيه ما وضع للاشارة الى المكان وقرينته ما ذكر بعدها من الاوصاف وقوله (واما ماعداها) اشارة الى فائدة تقييده بقوله خاصة بانه للاحتراز عن سائر اسماء الاشارة يعنى ان المذكورات من اسماء الاشارة موضوعة بالحقيقة للاشارة الى المكان خاصة واما ماعداها اى ماعدا المذكورات (من اسماء الاشارة) مثل هذا وغيره (فقد يستعمل فى المكان) كالمذكورات ههنا فى نحو هذا المسجد (وغيره) اى ويستعمل ايضا فى غير المكان فى نحو هذا الرجل وهذا محل الفرق بينهما والحاصل ان الفرق بينها وبين سائر اسماء الاشارة ان هذه المذكورات تستعمل فى المكان حقيقة وفى غيره مجازا بخلاف البواقى فانها مستعملة فى المكان وغيره حقيقة وله فرق آخر ذكره العصام وهو ان هذه الالفاظ مستلزمة للظرفية فلا تكون مبتدأ او غيره واما البواقى فلا يلزم ظرفيتها فتكون ظرفا او غيره ثم شرع فى مسائل الموصولات من المبنى فقال (الموصول) وقوله (اى الموصوت المعدود من المبنيات) اشارة الى ان الالف واللام فى قوله الموصول للعهد الخارجى وقوله (فى اصطلاح النحاة) اشارة الى ان ماذكر بعده من التعريف تعريف اصطلاحى لا لغوى والى ان المراد به اصطلاح النحويين لا اصطلاح غيرهم من الاقوام (مالا يتم جزء) وقول الش (اى اسم) تفسير لما اشار الى انه موصوف نكرة لا موصول معرفة حيث لم يفسر بالمعرفة لان المقام مقام التعريف والفائدة من التعريف هو الاعلام للجاهل لا للعالم ولو كان معرفة لزم معلوميته وقوله (لا يتم) يتعلق به قوله (من حيث جزئيته) وفى هذا التعبير اشارة الى ان قوله جزء تميز من الذات المقدرة فى نسبة لا يتم الى فاعله يعنى لا يتم جزئيته وقوله (يعنى لا يكون جزءً تاما) تفسير على طريق يوضح ان التمامية صفة للجزء لان التميز ههنا بمعنى الفاعل وافاد ايضا ان النفى راجع الى القيد اعنى نفى التمامية لا الجزئية وقوله (ان كان جزءً) اى تفسير التركيب بهذا ان كان لفظ جزءً (تميزا) اى ان كان نصبه على التميز وهذا التفسير موافق لما عليه الجمهور من ان لا يتم ليس من الافعال الناقصة لان الافعال عندهم منحصرة فى المعدودات منها ولفظ لا يتم خارج عنها واما عند من قال بعدم الانحصار فيجوز كونه من الافعال الناقصة على ان يكون بمعنى صار فى نحو قولهم تم التسعة بهذا عشرة واليه اشار الشارح بقوله (او لا يصير) عطف على قوله لا يكون يعنى اما ان يفسر بما سبق او يفسر بان معناه لا يصير (جزءً تاما ان كان يتم) اى لفظه (من الافعال الناقصة) وقال العصام وبعد جعله فعلا ناقصا جعله بمعنى صار غير ظاهر الظاهر انه بمعنى كان انتهى اللهم الا ان يقال لما كان فى التمامية بعد النقصان تحول وانتقال فسره به لتلك

قوله قمت يوم الجمعة فانه نسب اليه القيام بواسطة حرف جر تقديرا ولكنه محذوف غير مراد واعترض عليه الرضى بانه ان اراد انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية فيه ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيه وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اراد انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كانت قلت المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكر من حدهم المعرب بانه يختلف آخره ويفضى الى الدار كما الزمهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقة جر بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انا نحده ليعرف فيرفع وقد جعل معرفة حقيقة محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مراد باقيا عمله اى الجر والجواب ان المراد هو الثانى كما دل عليه صريح عبارة قوله فيكون على نحو ما انكر من حدهم المعرب ويفضى الى الدار قلنا هذا ثم وانما يكون كذلك ويلزم الدور ان لو حد بما ظهر الجر فيه فتأمل ثم قال الرضى اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف جر

الاشارة اولانه لما فسره على التقدير الاول بلايكون فسره فى الثانى بلا يصير للتفنن والله اعلم ثم قال (والمراد بالجزء التام) اى الذى اعتبر عدمه فى الموصول (مالا يحتاج) اى جزء الجملة الذى لايحتاج (فى كونه جزءً اوليا يحل اليه) بحيث يحل اليه (المركب اولا) اى انحلالا اوليالانه اذا انحل اليه انحلالا ثانويا يكون ذلك الجزء جزءً ناقصا لكونه جزء الجزء يعنى ان الجزء التام هو الجزء الذى لايحتاج فى كونه جزءً اوليا وان كان غير محتاج بعد انضمام شئ اليه لكنه لايحتاج قبل الانضمام (الى انضمام امر آخر معه) مثال الاولى (كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها) من اجزاء الجملة سواء توقفت الجملة عليه من حيث الاسناد كما فى المبتدأ والخبر والفاعل اومن حيث التعلق كالمفعول فهذا المبتدأ مثلا جزؤ اولى للجملة وتحل الجملة اليه انحلالا اوليا فان لم يحتج الى انضمام امر آخر نحو زيد فى قائم فهو جزء تام وان احتاج الى انضمام امر آخر فى كونه جزءً اوليا فهو جزء ناقص نحو الذى فانه اذا كان مبتدءً يحتاج فى كونه مبتدءً الى انضمام الصلة ثم لما كان الظاهر للمعرف ان يقول فى التعريف مالا يكون جزءً لان المبتدأ اذا احتاج الى انضمام امر فى كونه مبتدءً لايكون مبتدءً فلايكون جزءً اصلا فعدل المصنف عن هذه العبارة الظاهرة اراد الشارح ان يبين وجه العدول فقال (وانما نفى) فى التعريف (كونه جزءً تاما) بناء على ان النفى يرجع الى القيد (لاجزءً مطلقا) يعنى سواء كان تاما اولا (لانه) اى عدم نفى الجزئية ثابت لانه (اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءً من المركب) بعد كونه جزءً تاما بانضمام الصلة اليه (يكون الموصول وحده) اى من غير ملاحظة الصلة (ايضا) اى كما كان المجموع (جزءً) اى من المركب فلما كان الموصول قبل انضمام الصلة اليه غير خارج عن الجزئية كان نفى الجزئية عنه نفيا للجزئية عما تحققت جزئيته وهو على خلاف الواقع (لكن لاجزءً تاما) لكونه جزء الجزء (اوليا) اى ولا اوليا لانه اذا انحلت الجملة اليه تحل اولا الى مجموع الموصول والصلة وثانيا الى الموصول وحده وبهذا ظهر فائدة تقيد الكون والانحلال بقوله اولا قوله (الابصلة) استثناء مفرغ يعنى لايتم بشئ الابصلة (وعائد) ولما يوهم توجه النقض على التعريف بانه باطل لكونه مستلزما للدور حيث ذكر فيه الصلة الموقوفة على الموصول اراد الشارح منعه بتحرير المراد فقال (والمراد بالصلة) اى المذكورة فى التعريف (معناها اللغوى) وهو مايتصل به (لاالاصطلاحى) اى ليس المراد به الموقوف على معرفة الموصول وانما لم يكن المراد به معناها الاصطلاحى (فان الاصطلاحى عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه) يعنى ان الاصطلاحى ليس بعبارة عن مطلق اتصال شئ باخر بل هو عبارة عن الاتصال المخصوص وهو اتصال الجملة المشتملة على العائد واذا كان الاصطلاحى عبارة عن هذا المعنى فمعرفتها) اى فمعرفة تلك الصلة (موقوفة على معرفة الموصول) لان قوله بعد الموصول مذكور فيه واذا كانت معرفتها موقوفة على معرفة الموصول (فلو عرف الموصول بها) اى بالصلة (لزم الدور) ولما توهم من جانب الناقض ان يقال لانسلم ان يكون المراد بالصلة معناها اللغوى اراد المعرف ان يثبت المقدمة الممنوعة بقوله (والقرينة على ان

بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لايجر لحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد تعدى اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا كلامه وليس مبناه الغفول عما قال المص والغرض ان يندرج فيه اللغوى واللفظى ولا يمكن التشريك بينهما الا بذلك التعريف واذا فصل باخص من ذلك بل يريد الرد عليه بان قولك هذا وقصدك التشريك بهذا الحد بينهما ليس بمستقيم ونقول وبالله التوفيق ان الاسم لايجر بنفسه والاسم لايعمل الجر الا النيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فى الاضافة اللفظية فكيف يكون المضاف اليه مجرورا والنحاة متفقون على اعتبار حرف الجر فى الاضافة اللفظية فانهم يقولون بان العامل فى المضاف اليه مطلقا اما الحرف المقدر او المضاف لنيابته عن الحرف ولاقائل بالفرق هنا بين المضاف اليه بالاضافة اللفظية وبينه بالاضافة المعنوية والشيخ الرضى لوقوعه فى تلك المخالفة قد اضطرب فى هذا المقام وتعيين ماهو العامل فى المضاف اليه بالاضافة

(المراد)

المراد بها) اى بصلة (معناها اللغوى لا الاصطلاحى) هى (قوله) اى قول المعرف (وعائد فانه لو ارید بها) اى بالصلة (معناها الاصطلاحى لكان هذا القول) اى قوله وعائد (مستدركا) لكنه ليس بمستدرك فلا يكون المراد بها معناها الاصطلاحى وقوله (لانه لاخراج) الخ دليل للمقدمة الاستثنائية يعنى ان قوله وعائد ليس بمستدرك لانه قيد لازم لاخراج (مثل اذ وحيث) من تعريف الموصول لانهما ليسا بموصولين لانهما وان وجدت بعدهما جملة (و) لكن (ليس لهما صلة اصطلاحية) لعدم العائد فيهما واذا كان لفظ عائد لاخرج شئ مغاير للمعرف لم يكن مستدركا واذا لم يكن مستدركا يكون قيدا لازما واذا كان القيد لازما لم يكن المراد من الصلة معناها الاصطلاحى لانه لو كان المراد بها الاصطلاحى لم يلزم ذكر العائد لكونه مندرجا فيه ثم شرع فى احتمال جواب آخر عنه بتغيير التعريف فقال (والقائل) اى ويجوز لقائل (ان يقول) فى الجواب عنه (يمكن) اى لا يمتنع (ان يعرف الصلة بما) اى بتعريف (لا يتوقف معرفته) اى معرفة التعريف (على معرفة الموصول بان يقال) فى تعريف (الصلة جملة متصلة باسم لا يتم) اى ذلك الاسم (جزءا الا مع هذه الجملة) وقوله (مشتملة) صفة بعد صفة للجملة اى الصلة جملة متصلة مشتملة (على عائد اليه) اى الى ذلك الاسم (فعلى هذا) اى بناء على تعريف الصلة بهذا التعريف (يجوز ان يكون المراد بالصلة) فى تعريف الموصول (معناها الاصطلاحى ولا يلزم الدور) المحذور فانه لما لم يكن الموصول مذكورا فى هذا التعريف الذى عرف به الصلة لم يلزم الدور لانه لم يتوقف معرفة الصلة على الموصول فى التعريف الذى عرفناها به ولما توجه على هذا التعريف ايضا انه وان اندفع بهذا التعريف لزوم الدور لكنه بقى فيه محذور آخر وكون ذكر العائد مستدركا فانه لما اعتبر فى الجملة التى اريد اتصالها بالموصول كونها مشتملة على العائد وكان العائد ايضا مأخوذا فى تعريف الصلة واذا اشتملت الصلة الاصطلاحية على هذا المعنى يكون ذكر العائد بعدها مستدركا لا محالة لكون هذا التعريف مغنيا على ذكره اجاب عنه بقوله (وذكر العائد مع انه مأخوذ فى مفهوم الصلة الاصطلاحية) على تعريف هذا القائل ليس بمستدرك وانما كان مستدركا اذا لم يحصل منه فائدة اصلا وليس كذلك بل فى ذكره مكررا فائدة وهى (تصريح بما) اى بالمعنى الذى (علم ضمنا) اى فى ضمنه لا مصرحا وقوله (مبالغة) مفعول له للتصريح اى قد تصريحه بعد ما علم فى ضمن التعريف لقصد المبالغة (فى الاحتراز) اى فى الذى قد حصل فى ذكره ضمنا (عن مثل اذ وحيث) اى عن الاسماء التى التزم ذكر الجملة بعدها وليست بموصول فان ذكر العائد فى هذه الجملة التى وقعت بعد اذ وحيث ليس بملتزم وبهذا حصل الفرق بينهما وبين الموصول فخرجت امثال هذه الاسماء التى يلزمها الجملة بذكر العائد لكن لما كان ذكره فى التعريف على طريق الفضلة اعنى بقوله مشتملة على عائد ذكره ثانيا للاهتمام بشأنه ومن البين انه لا يلزم من ذكر الشئ مرتين بل مرات اذا كان للاهتمام استدراك منكر وقال العصام ولا يخفى ما فى كلام هذا القائل الذى غير التعريف من التكلف ومع ذلك يلزم عليه ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا فى تعريف الموصول لغوا لدخوله

اللفظية فقال وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف مقدر او كذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة لانا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول الفعل بل نريد الاضافة التى يكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه قال ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته المضاف الحقيقى بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة فقد ظهر بذلك وقوعه فى حيص وبيص وكونه كمن اثبته عليه الشؤن واختلط به الظنون فان ما ذكره فى امتناع كون العامل فيه الاضافة او المضاف يدل دلالة قطعية على كون الاضافة اللفظية مشاركة للمعنوية فى اعتبار حرف الجر وقد نفى ذلك وايضا تجويز كون العامل هو المضاف مع قطع النظر عن الحرف ومعناه مناقض لقوله الاسم لا يعمل الجر الا لنيابة عن الحرف العامل وانما وقع فى هذه الورطة من ان القوم يقولون فى المعنوية ان الاضافة بمعنى اللام او بمعنى من ولا يقولون كذلك فى اللفظية بل يصرحون بان مفادها ليس الا التخفيف لكنه

في مفهوم الصلة يعني مفهوم الصلة التي عرفت بهذا التعريف فهرب هذا القائل من محذور ووقع في محذور آخر وهو اشتمال تعريف المص للموصول على اللغو وهو ذكر مالايتم جزءاً اذ اللازم عليه ح ان يكتفي بقوله مالايكون الا بصلة او ان يقول مالايذكر الا بصلة ثم ان قوله وذكر العائد من مقول هذا القائل والظاهر ان هذا منع للزوم الدور والاستدراك على تقدير ارادة المعنى الاصطلاحي من الصلة يعني انا لا نسلم لزوم الدور اذا اريد بالصلة معناها الاصطلاحي وانما يلزم اذا عرفت بالتعريف السابق واما اذا عرفناها بهذا التعريف فلا دور ولا نسلم ايضا لزوم الاستدراك بذكر العائد انما يلزم لوكان ذكره من غير فائدة وليس كذلك، وقوله (ولما كانت الصلة) الخ توطئة لقول المصنف وصلته وانما احتاج الى هذه التوطئة لدفع ايهام كون المقصود من قوله وصلته تعريفا للصلة لكونه في صدد التعريف حيث عرف اولا الموصول فيوهم كونه في صدد التعريف ان قوله وصلته شروع في تعريف الصلة لوجود التضائف بينهما فاراد الش ان يدفع هذا الايهام بهذه التوطئة بان مقصود المصنف بقوله وصلته ليس تعريف الصلة كما توهم لانه لوكان كذلك لزم بطلان التعريف بكونه غير مانع لكونه تعريفا بالاعم بل المقصود من ذكره انه لما كانت الصلة اي المذكورة في تعريف الموصول بقوله الا بصلة (بمعنييهما) اي بالمعنيين اللذين يجوز ارادة احدهما ههنا وهما معناها اللغوي ومعناها الاصطلاحي الذي عرف به القائل (اعم بحسب المفهوم) وان كانت مساوية بحسب التحقق لان الصلة لم تحقق في الواقع الا بالوصف المقصود واما بحسب المفهوم فهي اعم (من ان يكون) جملة (خبرية اوغير خبرية) بان تكون انشائية طلبية اوغير طلبية لذكر الجملة في التعريف مطلقة (ولا تكون بحسب الواقع) اي ولا يجوز ان تكون الصلة في الواقع (الا) جملة (خبرية) فان هذا التخصيص لا يفهم من التعريف قوله (والعائد) عطف على والصلة اي ولما كان العائد المذكور في التعريف (اعم) ايضا بحسب الفهم (من ان يكون ضميرا اوغيره) بان يكون الالف واللام اوغيره من العائدات (واذا كان ضميرا) اي وايضا اذا كان العائد ضميرا (اعم من ان يكون) ذلك الضمير (للموصول) بان يكون راجعا اليه (اولغيره والواجب) اي والحال ان الذي وجب في الضمير الذي اشترط في الصلة (ان يكون ضمير الموصول) وانما ذكر الش والواجب اهتماما بشان كون الضمير ضمير الموصول لانه متفق عليه بخلاف وجوب كون العائد ضميرا الا انه مختلف فيه حيث ذهب المالكي الى جواز كونه اعم من الضمير لما ذكره في التسهيل بعدم الفرق من ان العائد الى المبتدأ اعم اتفاقا من ان يكون ضميرا اوغيره واذا قيس عليه عائد الموصول بقي على عمومه ورجح العصام كونه عاما ههنا ايضا وتبعه صاحب الامتحان وقوله (عينهما) جواب لما يعني ولوجوب التخصيصات الغير مفهومة من التعريف عين المص الصلة (بقوله) (وصلته) (اي صلة مالايتم جزءاً الا بصلة) وعائد تفسير لمرجع ضمير وصلته وانما فسر الضمير بها اولم يجعله راجعا الى الموصول كما هو الظاهر لانه قريب بالنسبة الى الموصول ولان السبب لتعيين الصلة انما هي الصلة التي ذكرت في تعريف الموصول والتصريح بها في المرجع انما يحصل بذكره مفصلا بذكره مجملا ولا يحصل الذكر التفصيلي الا بالارجاع

(الى)

غفل عن اثبات ذلك فيه ونفيه عنه مبني على اعتبار معنوي وهذا انما يكون بعد تحقق الاضافة وثبوتها وهو يتوقف على اعتبار الجر كما عرفت فلا يلزم من قولهم اللفظية لاتكون بمعنى من واللام وعدم تقديرهما لافادة معنييهما عدم اعتبار حرف الجر مطلقا الاترى ان بعض افراد المعنوية من نحو غلام زيد لايجوز فيه تقدير اللام لفساد المعنى ولزوم كون غلام زيد نكرة كغلام لزيد فاذا وجب اعتبار حرف الجر فيه لتصحيح اللفظ ففي اللفظية بطريق الاولى (قوله) تنوينه اوما يقوم مقامه قيل هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله والضارب الرجل لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لوكان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لوكان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لوكان فيه تنوين لسقط لاجل اللام وفيه ان قولك الضارب الرجل وقولك الغلام زيد الفرضي سواء في علة حذف التنوين المقدر وايضا هذه الدعوى تنافي ماسبق من قوله هذا في الاكثر فلا ينتقض بالحسن الوجه لان الخفة في الاضافة فيه بحذف

الى المذكر فى التعريف وقوله (جملة خبرية) خبر للمبتدأ وهو صلته وقوله (او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول) كعطف التلقين الذى هو عطف قول القائل على قول القائل الاخر نحو قوله تعالى قال ومن ذريتى يعنى ان الصلة ليست بمنحصرة بالجملة الخبرية التى هى المركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى بل مراد المص بها انها اعم من ان تكون مركبة بالتركيب الاسنادى الخبرى او بالتركيب الغير الاسنادى بقرينة قوله بعده وصلته الالف واللام اسم الفاعل واقتصار المص على الجملة الخبرية لكونها اصلا فى الصلة لان الذى والتى وغيرهما من الموصولات وضعت لجعلها صفة للمعرفة بواسطتها الا ان الجملة نكرة لا تكون صفة للمعرفة فحمل اخوات باب الذى عليها وانما وجب ان تكون خبرية لان الانشائية كالامر والنهى غير موضحة للموصولات والصلة يجب ان تكون موضحة لها فقوله (والعائد) مبتدأ فقوله (ضمير) خبره اى العائد الذى ذكر فى ضمن تعريف الموصول هو ضمير فقط وقوله (لا غير ضمير) تأكيد للقصر المستفات من سوق الكلام اى المراد بالعائد هو الضمير لا غيره من العائدات وقوله (له) ظرف مستقر صفة للضمير اى ضمير كائن له وقوله (اى للموصول) تفسير لمرجع الضمير المجرور وقوله (لا لغيره) تفسير للتخصيص المستفات من سوق الكلام لاجل التعيينات الثلاثة احدها تعيين الصلة للجملة الخبرية فافاده بقوله وصلته وثانيها تعيين العائد للضمير فافاده بقوله والعائد ضمير وثالثها تعيين الضمير لكونه للموصول فافاده بقوله ههناله ولما كانت الالف واللام الداخلتان على اسم الفاعل والمفعول معدودتين من الموصولات لكونهما اسمين ولم تكن صلتهما جملتين فى الحقيقة بل فى معنى الجملة اراد ان يبين صلتهما فقال (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) وانما لم تكن صلتهما جملة مع انها هى الاصل فيها (لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية) اى فى الصورة فتكون اسما فى الحقيقة وحرفا فى الصورة (فحملت لذلك (صلتها) اى صلة اللام (ما) اى لفظا (كانت جملة معنى) لكونها مشتملة على المسند والمسند اليه والاسناد التام لان اسم الفاعل مشتمل على الفاعل الراجع الى اللام وعلى الحدث المسند به وكذلك اسم المفعول مشتمل على نايب الفاعل المرفوع وعلى الحدث وكان اصل صورتهما جملة فعلية لكن جعلت (مفردة صورة) اى من حيث الصورة او فى الصورة (عملا بالحقيقة والشبه جميعا) اى ليحصل العمل بالحقيقة وبالشبه بان اعتبرت حقيقتها حتى جعلت صلة لان الصلة من افراد الجملة واعتبر افرادها فى الصورة لكون الموصول الداخل عليها فى صورة الحرف وقال العصام ليس تعرض المص لصلة الالف واللام لعدم دخولها فى تعريف الصلة فانها داخلة فى تعريف الصلة لان هذا الاسم الذى هو فى صورة اسم الفاعل او المفعول جملة سكت وصيغت على تلك الصورة بل تعرض لها لبيان ان صلة اللام الموصول هذه الجملة من بين الجمل والاولى للمص ان يقيد بقوله فقط ليوجد الاحتراز عن اسم التفضيل والصفة المشبهة من بين الصفات لانهما لبعدهما عن الفعل لا يكونان صلة انتهى وحاصل مراده ان فائدة الخبر فى قوله وصلة الالف واللام امران احدهما تعيين صلته من بين الجمل وثانيهما تخصيصه باسم الفاعل والمفعول فيستفاد الاول من كلام المصنف على ما قرره والثانى من اشارة الكلام بمعونة القاعدة المقررة بان السكوت فى محل البيان

متعلق المضاف اليه فانه ح يكون البيان كليا ويندرج نحو الحسن الوجه تحت الضارب الرجل والتحقيق هنا بحيث يظهر ما اوقع القائل فيه ان الرضى ذهب الى صحة التقدير فى نحو المعرف باللام ايضا حيث قال فى شرح قول المص مجردا تنوينه اى التنوين او ما يقوم مقامه من نونى التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه لتنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين الحذف لاجل الاضافة كما فى كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل فعلى هذا يكون شاملا للكل ولا يتجه السؤال بجواز الغلام زيد لان الكلام فيما جاز وثبت والمص ايضا صرح بذلك قائلا اردت التنوين وما قام مقامه وكذلك ما ليس فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجلها لكنه اراد تقديره فيما ليس باللام فلا يشمل عنده نحو الحسن الوجه والضارب الرجل ويقول بان ما يقوم مقامه اعم من ان يكون حقيقة او حكما فدخل نحو الحسن الوجه ايضا حيث حذف ما اضيف اليه فاعل الذى هو كجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعله المضاف اليه فكأنه حذف من المضاف لمكان الجزئية واما نحو الضارب الرجل فلم يحذف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة ولا حكما لكونه محمولا على الحسن الوجه فكان فى

يفيد الحصر وللساكت عن نحو قوله مثل اسم الفاعل وعن قوله اونحوها او وامثالهما فهم منه الحصر ولذا قال المحشي والاولى ثم شرع المص في تعداد الموصولات فقال (وهي) وفسره الش بقوله (اى الموصولات) لئلا يتوهم ارجاعه الى الصلة في اول الوهلة وان لم يصح رجوعه اليها بعد ايراد الخبر (الذى) اى لفظ الذى حال كونه موضوعا (للمفرد المذكر) (والتى) حال كونه موضوعا (للمفرد المؤنث) (واللذان) حال كونه موضوعا (لمثنى المذكر) (واللتان) حال كونه موضوعا (لمثنى المؤنث) ولما توهم ان اللذان واللتان مبنيان على الالف في كل الاحوال كما هو مقتضى كونهما من المبنيات اراد بيان حالهما فقال (ويكونان) اى ويكون لفظ اللذان واللتان مقارنين (بالالف) وقوله (في حالة الرفع) تعيين لكنهما بالالف يعني لا مطلقا بل اذا استعملا في مقام الرفع (والياء) ان يكونان بالياء (في حالة النصب والجر) (والاولى) ولما كان هذا اللفظ مرسوما بالواو بعد الالف والتبس بانه هل يقرأ الواو حتى يقرأ على وزن طوبى كما كانت عليه مؤنث الاول او لا يقرأ الواو فيكون ارتسامه به لبيان ضمة الهمزة كما في اولئك اراد الشارح دفع هذا الالتباس فقال (على وزن العلى) يعني انه بضم الهمزة من غير وصل حال كونه موضوعا بالاشتراك (لجمع المذكر والمؤنث) يقال الذى اللذان الاولى والتى اللتان الاولى (الا انه) اى لا فرق بين الوضعين الا فرقا وهو ان لفظ الاولى (في جمع المذكر) اى استعماله فيه (اشهر) من استعماله في جمع المؤنث (والذين) بالياء الساكنة المكسور ما قبلها والنون المفتوحة وجاء الذون بالواو الساكنة المضموم ما قبلها وجاء الذين وكذا اللذان واللتان بحذف النونات اذا طالت صلتها كذا في الامتحان ولما التبس لفظ الذين بلفظ اللذين في التثنية اراد دفعه بقيد قوله (كاللائين) وقوله (لجمع المذكر) يعني الذين واللائين كلاهما لجمع المذكر لكن الاول جمع من لفظه والثاني جمع من غير لفظه كما قيل في الحاشية ان اللائين رفعا ونصبا وجرا جمع الذى من غير لفظه ويحذف نونه فيقال اللائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا انتهى وقد اهمل الش ذكر هذا النقل واهمل ايضا ما ذكره في الامتحان من ان الاولى والذين مختصان باولى العلم فلا يقالان في غيرهم ولا يخفى ان الشارح العلامة معذور في هذا الاهمال لاهمال المص فيه (واللائي) (بالهمزة والياء) اى حال كونه بالهمزة المكسورة وبالياء الممدودة بعدها (واللاء) حال كونها (بالهمزة المكسورة فقط) اى من غير ياء بعدها (واللايي) (بالياء فقط) اى من غير همزة وقوله (مكسورة) يعني حال كون تلك الياء مكسورة (او ساكنة) اى وهما لغتان فيها لكن اللغة الثانية فرع للاولى ولذا قال (اجراء للوصل) اى وصل كلمة اللاى (مجرى الوقف) وهذا الاجراء جائز وواقع كما قرئ متواترا قوله تعالى لقد كان لسبأ في مسكنهم بسكون الهمزة في لسبأ (لجمع المذكر والمؤنث) يعني حال كون كل من الكلمات الثلاث موضوعة لجمع المذكر والمؤنث (الا انها) اى لكن استعمال تلك الثلاث (في جمع المؤنث اشهر) من استعمالها في جمع المذكر على عكس لفظ الاولى (واللاتي واللواتي) (لجمع المؤنث) يعني حال كونها موضوعتين لجمع المؤنث ومختصين به (وجاء في اللاتي

(اللات)

حكمه وذلك لان سقوط التنوين من المعرف باللام لا يكون لاجل الاضافة عنده بل لاجل اللام (قوله) ثم المتبادر من هذا التعريف قيل انما قال المتبادر لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما ولا يخفى ان هذا التأويل لا يدخل اللفظ على رأى من لا يقول باعتبار الحرف فيها او كلام الشارح مبني عليه بل معنى المتبادر ان الظاهر من كلام القوم هو ان لا مساس للحرف باللفظية والتعريف مبني على اعتباره فهي غير داخلة فيه والعجب من الشارح انه قال نظرا الى كلام القوم فان الظاهر من كلام القوم ليس عدم الدخول بل هو مما تفرد به الشيخ الرضي وكانه قدس سره لم يلتفت الى قول الهندي اعلم ان كلام النحويين دل على ان الاضافة اللفظية ايضا بواسطة حرف الجر (قوله) لانها تفيد معنى في المضاف قيل يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف وتجه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو الخفة فالاولى ان يقال نسبة المعنوى الى المفاد له وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف

اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء) وهذا فرع اللغة الاولى وقوله (وفى اللوائى الخ فرع للثانية يعنى وجاء فى اللوائى (الاوا بحذف التاء والياء معا) وحاصل ماذكره الشارح ان المص قد ذكر ههنا سبع لغات وهى الاول والذين واللائين واللاء واللاى واللاتى واللوائى مع فروعات بعضها لفظان منها مختصان فى جمع المذكر وهما الذين واللائين ولفظان منها مختصان فى جمع المؤنث وهما اللاتى واللوائى وثلاثة منها مشتركة فيهما لكن يفرق بينهما بزيادة الشهرة وقلتها فان الاولى منها اشهر فى المذكر واللاتى مع فرعيتها اشهر فى المؤنث (وما) عطف على ماقبله اى الموصولات ما اذا كان مقارنا (بمعنى الذى) اى معناه معنا الذى وهذا بيان مابه الاشتراك بين ومابين من وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيما لا يعقل) لبيان الافتراق بينهما وهو كون ما مستعملا فيما لا يعقل وقوله (غالبا) لتقييد الاستعمال فيما لا يعقل بانها اكثرى لا كلى واما استعمال من فيما يعقل فكلى وقوله (نحو عرفت ماعرفته) مثال الاستعمال الغالبى فيما لا يعقل لان معنى مافى عرفته ليس من ذوى العقول واما مثال استعماله فيما يعقل فهو ماقال (وجاء فيما يعقل) اى وقد استعمل لفظ ما بعد كونه بمعنى الذى فيما يعقل (نحو والسماء ومابينها) حيث ورد فى هذه الاية ومابنيها مستعملا بما مع ان المقام يقتضى ان يستعمل فيها بمن لانه عبارة عن الله عز وجل (ومن) عطف على ماقبله وقوله (ايضا بمعناه) بيان لمابه الاشتراك بينهما وهو كونهما بمعنى الذى وقوله (فيمن يعقل) لبيان مابه الافتراق ايضا وهو كونه مختصا فيمن يعقل ثم شرع الش فى بيان احكامهما المشتركة بينهما فقال (ويستوى فيهما) اى فى ما ومن (المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث) اى يكون كل منهما عبارة عن مفرد نحو وما آذاك حجر واحد او حجر ان او احجار وكذلك يقال ومن آذاك زيد اوزيدان اوزيدون او هند او هندان او هندات (واى) عطف على ماقبله ايضا وهو (بمعنى الذى) كما فى الاولين (نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار) وهذا للمذكر (واية) للمؤنث حيث قال (بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار) (وذو الطائية) يعنى لفظ ذو ايضا من الموصولات ثم فسر الش لفظ الطائية بقوله (اى المنسوبة الى بنى طى) وانما نسبت اليهم (لاختصاص مجيئها) اى مجئ ذو (موصولة) اى حال كونها موصولة كسائر الموصولات (بلغتهم) اى بلغة بنى طى وهو ايضا (بمعنى الذى) اذا استعملت صفة للمذكر (واتى) اى بمعنى التى استعملت صفة للمؤنث (قال الشاعر ٭ وبئرى ذو حفرت وذو طويت ٭) فان الماء ماء ابى وجدى ٭ وقوله بئرى عطف على قوله ماء ابى فيكون ذو صفة او مبتدأ او خبر اله وذو فى الموضعين اسم موصول بمعنى التى وحفرت صفة المتكلم صلته والعائد الى الموصول محذوف كما فسره بقوله (اى التى حفرتها) والموصول مع صلته خبر للمبتدأ وذو طويت عطف على ذو حفرت كما قال (والتى طويتها) ويقال طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة ولا يخفى ما فى قوله فان الماء ماء ابى وفى قوله وبئرى ذو حفرت من الحصر الادعائى المستلزم للمدح كما هو الانسب لمقام الافتخار (وذا بعدما) اى بعض الموصولات لفظ ذا حال كونه بعد ما (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للاستفهام) ظرف مستقر صفة لما بتقدير المتعلق معرفة مثاله (نحو ماذا

والثانية الى لفظه ومن الظاهر ان الخفة لا تكون معنى اللفظ لانها صفة اللفظ من حيث انه لفظ بخلاف التعريف والتخصيص فان الحاصل من ذينك الامرين معنى له باعتبار الدلالة عليه وما اختاره باطل لاستلزامه ان لا يكون المخصص والمعين هو المضاف ولك ان تقول فى بيان وجه النسبة لما وجب فى الاضافة من اعتبار الحرف اما الداعى اللفظ والمعنى جميعا او الداعى اللفظ فقط نسبوا الاول الى المعنى والثانى الى اللفظ تمييزا بين قسميها بهذا الوجه (قوله) الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكونا لمضاف اليه اوقيل لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا وانت خبير بان الاستغناء عن هذا الاشتراط والبيان انما يكون فى صورة سبق ما يعلم منه امتناع اضافة الاخص مطلقا (قوله) واما مساو كليث واسد قيل ان اريد المساواة التى هى قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالليث والاسد لترادفهما وان اريد المساواة فى الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلايم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حملت على

صنعت اى ما الذى صنعت) وسيجئ اعرابه فى مقام التفصيل (والالف واللام) اى وبعض
الموصولات الالف واللام واشار الش بتفسيره بقوله (اى مجموعهما) الى ان المختار فى الالف
واللام الموصول هو كون مجموعهما اسم موصول كذا فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى
لانه اللام وحده على ماهو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول وال
كهل كذا فى الامتحان ثم اشار الى معانيهما بقوله (بمعنى الذى) اى اذا دخلا على اسم الفاعل
او المفعول المفردين المذكرين (او التى) او بمعنى التى اذا دخلا على مؤنثهما المفرد (او المثنى)
اى بمعنى اللذان واللتان اذا دخلا على تثنيتهما مذكرا او مؤنثا (او المجموع) اى بمعنى الذين
او اللاتى اذا دخلا على جمعهما مذكرا او مؤنثا ايضا ولما فرغ المص من تعداد اسماء الموصول
اجمالا شرع فى بيان مسائلها فقال (والعائد المفعول) (اى العائد الذى لايتم الموصول) جزأ
(الا به) وهذا اشارة الى ان الالف واللام للعهد الخارجى بان يكون المراد من العائد ماسبق
ذكره صريحا فى تعريف الموصول الذى هو من شروط الموصول جزءً تاما وقوله (اذا
كان مفعولا) اى اذا كان العائد مفعولا للصلة قيد لجواز الحذف وقوله والعائد مبتدأ وجملة
(يجوز حذفه) خبره وقوله (اذا لم يمنع مانع) اشارة الى ان جواز الحذف مقيد بشرط وهو
عدم المانع للحذف والمانع للحذف هو كون العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى
ماضربت الا اياه فحينئذ لايجوز حذفه اذ لو حذف لايعلم ان العائد الى الموصول هل هو
المنفصل الذى بعد الا او الضمير المتصل قبل الا فيفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم
جواز الحذف ههنا المانع وكذا عائد الالف واللام فانه لايجوز حذفه لمانع وهو خفاء كونهما
موصولا والضمير احد دلائل موصوليتهما ولو حذف الضمير خفى علينا انهما موصول
او حرف تعريف كذا فى حاشية العصام ولهذا قيد بقوله اذ لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك وقوله
(لانه فضلة) دليل لاختصاص جواز احذف فى العائد بالمفعول يعنى انه انما يجوز الحذف
فى العائد المفعول دون غيره لان المفعول فضلة فلا يبالى بذكره مع ان الايجاز مطلوب وقوله
(لا اذا كان فاعلا) دليل لعدم جواز الحذف فى غيره المفعول واشارة الى ان القصر المستفاد
منه قصر اضافى يعنى بالنسبة الى الفاعل لا الى غيره من المرفوعات والمجرورات وقوله
(لكونه عمدة) دليل لعدم جواز الحذف فى الفاعل يعنى ان جواز الحذف مختص بالمفعول
دون الفاعل لان الفاعل لما كان عمدة لم يجز حذفه والمفعول لما كان فضلة يجوز حذفه وانما
حمل الش العلامة القصر المستفاد من مفهوم كلام المصنف حيث قيد العائد بالمفعول
لئلا يرد على القصر لزوم جواز حذف المبتدأ والمجرور لانه يجوز حذف المرفوع
اذا كان مبتدء بشرط ان لايكون الخبر جملة نحو الذى هو زيد يقوم غلامه ولا ظرفا نحو
الذى هو فى داره ويجوز حذفه ايضا اذا كان مبتدءً فى صلة اى نحو قوله تعالى ايهم اشد
على الرحمن اى ايهم هو اشد كما سيجئ واذا كان مبتدءً وطالت صلته كقوله تعالى وهو الذى
فى السماء اله وفى الارض اله اى وهو الذى هو فى السماء اله ولما طالت الصلة بالعطف عليه جاز

مايلايمها فيلزم تكلفات
كثيرة وذاك القول قوى
لارافع الا ان يقال تسامح
فى التمثيل للتنبيه على حال
المرادف ايضا (قوله) فان
كان المضاف اليه اصلا
للمضاف قيل اشارة الى انه
ينبغى ان يقيد عبارة المص
فيما عدا جنس المضاف بان
يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله فى جنس
المضاف يوصف كونه اصلا
وفيه نظر لان الاضافة
اللامية لاتحسن فى ثلثة
رجال وليس المضاف
اليه اصلا للمضاف ويشكل
بمأة رجل مطلقا لانه لايصح
جعل اضافته لامية ولا
بيانية لانه لايصح مأة هى
رجل بل يجب هى رجال
الا ان يقال المراد برجل
الجنس والتنوين للوحدة
الجنسية اى مأة هى هذا
الجنس والكل باطل لان
الشارح قدس سره لم يرد
بذلك افادة قصور كلام
المص بل اراد مايستفاد
منه وذلك لانه لما شرح
جنس المضاف بصحة
الصدق والحمل عليه وكان
ذلك اخلالا به وتعميا له لما
ليس منه ازال فساد
العموم بالتنبيه على ان ما
سبق من الصدق والحمل
معتبر فى صورة الاصل كما
هو مقتضى لفظ الجنس
فاذا قلنا خاتم لافضة
يستراب فى كون الثانى
جنسا للاول واصلا له واذا
عكسنا ذلك وقلنا فضة خاتم
لايكون الثانى جنسا
للاول ولا اصلا له كما هو
الظاهر فكل مضاف

(حذفه)

حذفه وكذا يجوز حذف المجرور بشرط ان يجر بحرف متعين تطلبه الصلة وتتعدى به
نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر ولا تعين تؤمر فى التعدية بالباء طلبه فكان طلبه قرينة
للمحذوف اى بما تؤمر به او بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب
زيد فان انا مبتدأ وضارب زيد خبره والجملة صلة للموصول والعائد اليه محذوف وهو ضاربه
اعلم ان تخصيص المصنف جواز الحذف بالمفعول قطعا ومنه لما عداه خلاف الواقع بل
اللازم عليه ان يقول وحذف العائد المفعول كثير وحذف المبتدأ والمجرور قليل كما قال
البيضاوى فى متن الامتحان حيث قال وكثر حذفه مفعولا وقل مبتدءً ومجرورا وصوبه
شارحه البركوى فى زيادة لفظ وكثر حيث قال فى الامتحان وقد اصاب يعنى المصنف فى
زيادة الكثر اذ لولاها لاوهم اختصاص الجواز واعتذار الش العلامة عن المصنف بحمل
القصر على الاضافى بقوله لا اذا كان فاعلا لئلا يختص عدم الجواز بما عدا المفعول حيث
خصص عدم الجواز بالفاعل ليدخل حكم المبتدأ والمجرور والمذكورين فى جواز الحذف ولذا
قال العصام ولا يخفى ان عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر انتهى ويمكن ان يعتذر
بان مراد المصنف بالجواز بلا شرط وهو الجواز المترتب على كونه فضلة واما كثرة الوقوع
وقلته فشئ آخر ولا شك ان الجواز فيما عداه مشروط بالشرائط المذكورة وان قلت ان الجواز
فى العائد المفعول مشروط ايضا بعدم المانع كما قيده الشارح قلت المانع الذى قيد بعدمه
ليس بمانع للجواز لان علة الجواز وهى كونه فضلة باقية والمانع الذى يكون عدمه شرطا هو
مانع للوقوع والوقوع اخص من الجواز ولا يلزم ان يكون شرط الاخص شرطا للاعم بخلاف
الشروط المذكورة للمبتدأ والمجرور لانها شروط للجواز كما فصحت به عبارة العصام حيث
قال وحذف المرفوع اذا كان مبتدءً يجوز بشرط ان لا يكون الخ ليس جعل الشرط متعلقا بالجواز
والله اعلم ثم قال (نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اى لمن يشاؤه) يعنى ان
المفعول العائد الى من محذوف فى هذه الاية ثم المص لما وسط مسئلة الاخبار بالذى بين مقام
الاجمال والتفصيل اتباعا للنحاة اراد الش بيان فائدة توسيطهم لها فقال (واعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى) مع ما يلحق به كالتى (او ما يقوم مقامه) اى واما
يقوم مقام الذى يعنى به الالف واللام (ومقصودهم) اى مقصود النحاة (من وضعه) اى
من وضع هذا الباب (تمرين المتعلم) وفى القاموس مرنه تمرينا فتمرن دربه فتدرب انتهى
والتدرب التعود اى القاء فى المهالك حتى تعود الجرأة كما هو عادة الفرسان فى تعليم الفرس
فمعنى تمرين المتعلم تعوده فى الجملة بالقاء فكره فى المسائل العميقة كما قال (فيما نعلمه فى هذا الفن
من مسائل النحو وتذكيره) اى لتذكير المتعلم (اياها) اى تلك المسائل لانه ميزان يعلم به مراتب
المتعلمين فى الاستحضار والسرعة فى الانتقال ولانه لا بد فى الاخبار بالذى من تذكير كثير
من المسائل مثلا لا بد من تذكير الحال والتمييز بانه يجب ان يكونا نكرتين حتى يعلم انهما لا يخبر
عنهما وان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يقعان مضمرين حتى يعلم انهما لا يخبر عنهما
وان ضمير الشان يجب تقديره لغرض الابهام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يخبر عنه

اليه هو اصل المضاف فهو
جنس له وكل مضاف ليس
باصل فليس بجنس وبا
لعكس فبينهما تلازم تمهدت
هذا عرفت ان الكلام
المص لا يقبل التقييد كذلك
وان مثل قوله ثلثة رجال
ومأة رجل مما يعتبر فيه
كون المضاف اليه جنسا
للمضاف معتبر على ان
يكون هو اصلا له فلا
محذور (قوله) فقولك يوم
الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك قيل الانسب بحسب
المعنى ان يكون هذه
الاضافات بيانية واظهار
من فيها خال عن التكلف
الا ان ائمة العربية جعلوها
لامية ولا يظهر ما دعاهم
اليه والامر ليس كما زعمه
القائل بل كون الاضافة
فى هذه لامية متعين بحيث
لا سبيل الى البيانية وذلك
لان شرط البيانية كون
المضاف اليه جنسا للمضاف
والاخص لا يكون جنسا
للاعم وايضا من شرطها
صحة الحمل وانت خبير بان
الاخص لا يحمل على الاعم
(قوله) قلنا نعم لكن لما
كانت الاضافة بمعنى فى اه
قيل هذا كلام ظاهرى او قع
اول من وقع فيه قلة التدبر
وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة
التقليد عن التفكر
والتحقيق ما ادانا اليه
التمسك بحبل التوفيق وهو
ان كثيرا ما ينزل الظرف
الحدث منزلة الفاعل
فيسند اليه فالاضافة اليه
ايضا لهذا التنزيل فمعنى
ضرب اليوم كمعنى ضرب
زيد فيكون بمعنى اللام

وعلى هذا فقس غيره (فانهم) اى فان النحاة (اذقالوا الاحد) من المتعلمين (اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم) له انه قبل البيان تعجيز وهو غير جائز (طريقة الاخبار به) اى بالذى (لابد له) اى لذلك المتعلم (من تذكر كثير من مسائل النحو) اى مما يجوز فيه التقديم والتاخير ومالايجوز ومما يجوز فيه الاضمار ومالايجوز كما اشرنا فيما سبق الى نبذة منها (وتدقيق النظر) اى لابد له ايضا من تدقيق النظر (فيها) اى فى تلك المسائل (حتى يعلم) بسبب التدقيق (ان ذلك الاخبار فى اى اسم) من الاسماء (يصح وفى اى اسم) منها (يمتنع) كما استطلع عليهما واذا كان الامر كذلك (فاراد المص) لهذا السبب (الاشارة الى هذا الباب فقال) (واذا اخبرت) وتفسير الش لقوله اخبرت بقوله (اى اذا اردت ان تخبر) للاشارة الى ان اخبرت ههنا مجاز مرسل تبعى بذكر المسبب الذى هو اخبرت وارادة السبب الذى هو ارادة الاخبار وفائدة المجاز ههنا بيان قوة القصد والارادة للاخبار بانه لايختلف الفعل المراد عنها واما القرينة المانعة عن ارادة معناه الحقيقى فهو ان اخبرت لما كان بصيغة الماضى افاد تحقق الاخبار والحال انه لم تحقق بعد بل ستحقق بعد هذا وقوله (عن جزء جملة) متعلق تخبر وتفسير للمخبر عنه بانه يكون جزء جملة كالمبتدأ والمفعول (بالذى) وتفسير الشارح بقوله (اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام) للاشارة الى ان الباء فى بالذى للاستعانة كالباء فى كتبت بالقلم من قبيل الاستعانة على الفعل بالته وايضا فيه اشارة الى ان المراد بالذى اعم من التى وغيرها من الموصولات فكأنه قال اذا اخبرت باستعانة الذى واخواته وبما يقوم مقامه قال العصام ان قوله ومايقوم مقامه هو الالف واللام واما باقى الموصولات فالاظهر انه يجرى هذا الاخبار فى كلها اى نحو التى واللذان والذين وكذا ما ومن وقوله (فان الباء ليست صلة للاخبار) بيان الوجه حمل الباء على الاستعانة دون الصلة وقوله (لان الذى) الخ علة لقوله ليست صلة يعنى ان كون الباء فى قوله بالذى يحتمل ان تكون صلة لقوله اخبرت وان تكون للاستعانة لكن الظاهر انها ليست بصلة لانها لوكانت صلة يلزم ان يكون لفظ الذى مخبرا بها وليس كذلك بل مقتضى المقام ان الذى مخبر عنها لامخبر بها بقوله لان الذى (مخبر عنها لامخبر بها) دليل للمقدمة الاستثنائية الرافعة وانما قلنا ان الظاهر هذا لان المنفهم من كلام العصام جواز الحمل على الصلة بان يفسر قوله بالذى بقوله بما يعبر عنه بالذى يعنى ان المراد اذا اخبرت بالاسم الذى يعبر عنه بلفظ الذى فعلى هذا يكون المخبر عنه الاسم الذى يعبر عنه بالذى فيكون الذى مخبرا به فح تكون الباء صلة للاخبار وقوله (صدرتها) جواب لاذا (اى) اذا اردت الاخبار بالذى (اوقعت كلمة الذى اومايقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة الحاصل بعدها الاخبار انما فسر صدرتها بقوله اوقعت الى آخرها لعدم تأتى معنى التصدير فى الحقيقة لان التصدير عبارة عن جعل شئ فى صدر شئ وفيه تعميم الضمير بارجاعه الى الذى والى مايقوم مقامه وتعيين المضاف اليه الذى اضيف اليه الصدر المذكور فى ضمن التصدير (وجعلت موضع المخبر عنه) قوله (اى فى موضع ماهو) اشارة الى ان قوله موضع مفعول فيه لجعلت وتفسير المخبر عنه بقوله ماهو (مخبر عنه) اشارة الى ان المراد بالمخبر عنه هو الذات الذى قصد

وليس هذا الوجه جاريا فى نحو خاتم فضة فافترقا ومن الظاهر ان الذاهبين الى المعنوية فى قسمين يدعون ان الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام يقولون معنى ضربت اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء سهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تشرع فى التهيى لاسباب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شان النساء المدبرة المهيئة للامور فى احيانها وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة كما صرح الرضى وغيره فشرح كلامهم بما يخالف صريح مقالهم ليس بمرضى ثم فيما ذكره الشارح قدس سره نظر لان شرط البيان ان يكون المضاف اليه جنس المضاف محمولا عليه وشرط اللامية ان لا يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف فلا يمكن ادراج احد المتباينين تحت الاخرى بخلاف الظرفية فانها ليست بهذه المثابة بل وافقت شرط اللامية على ان ماذكره قدس سره فى الجواب ضعيف لايدفع السؤال الترجيح بلا مرجح بالكلية الا ان يقال هذا الارجاع محمول على التجوز وارتكاب مجاز كثير مردود فلذا لم يجز ارجاع البيانية اليها (قوله) اى ضرب واقع فى اليوم قبل الظان فى يوم فيماهو

الاخبار عنه حال كون ذلك القصد (١) استمانة (الذى فى الجملة الثانية) بجهة غير معلومة فى الجملة الاولى التى كان فيها قبل قصد الاخبار وان كان معلوما فيها بجهة اخرى وفى تقصير المخبر عنه بقوله بما هو مخبر عنه اشارة الى ان المراد به هو الذات التى تكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية وان اطلاق المخبر عنه عليه مجاز اولى باعتبار مايؤل اليه لانه باعتبار وجوده فى الجملة الاولى قبل الاخبار ليس بمخبر عنه فلم يكن موضعه ايضا موضع المخبر عنه الحقيقى ثم اشار الى كون هذا الموضع ليس بموضع المخبر عنه الحقيقى بقوله (يعنى) اى يريد المص بقوله وجعلت موضع المخبر عنه (فى موضعه الذى كان) اى ذلك الموضع (له) اى الذات الذى يكون مخبرا عنه فى الجملة الثانية اى فى المال وقوله (فى الجملة الاولى) متعلق بكان يعنى كان ذلك الموضع موضعا له فى الجملة الاولى وقوله (ضميرا لها) مفعول ثان لجعلت وقوله (اى لكلمة الذى) تفسير لمرجع الضمير فى لها مع التنبيه على ان تأنيث الضمير بتأويل الكلمة (واخرته) وقوله (اى المخبر عنه) تفسير لمرجع الضمير المنصوب فى اخرته وقوله (عن الضمير) للاشارة الى المؤخر عنه اى اخرت اللفظ الذى يكون مخبرا عنه فى الثانية حيث وضعت موضعه الضمير الراجع الى كلمة الذى (خبرا) (نصب على الحال) اى قوله خبرا منصوب على انه حال من الضمير المنصوب فى اخرته يعنى اخرت المخبر عنه عن الضمير الراجع الى كلمة الذى حال كون ذلك المؤخر خبرا للمبتدأ الذى هو الموصول (او ضمن اخرته) يعنى يحتمل اى يكون فى نصب خبرا توجيه آخر وهو كونه مفعولا ثانيا لاخرته على تضمين اخرت يعنى (معنى جعلته) لان التأخير عبارة عن جعل الشئ مؤخرا عن الشئ الاخر فجاز ان يريد به معنى جعلته (اى جعلته خبرا متأخرا) والحاصل ان الاخبار بالذى يحصل بمده اشياء بتصديرك الذى وبوضعك الضمير الراجع الى الذى فى موضع الاسم الذى اريد اخباره وبتأخيرك لذلك الاسم عن ذلك الضمير وبجعلك اياه خبرا عن ماصدر من الموصول ثم مثل له مثالا فقال (فاذا اخبرت) وزاد الشارح ههنا كلمة (مثلا) احترازا عن التخصيص فى المفعول (عن زيد من) (جملة) (ضربت زيدا) والتفسير بتوسيط الجملة بين من وبين مدخولها للاشارة الى ان المراد من ضربت زيدا لفظه ولما ذكر المص موضوع التمثيل على طريق الاجمال اعتمادا على التفصيل السابق اراد الش ان يذكره تفصيلا فقال (بكلمة الذى) يعنى اذا اردت الاخبار عن زيد بكلمة الذى (او قمتها) اى اوقعت كلمة الذى (فى صدر الجملة الثانية) يعنى الجملة التى تحصل بهذا العمل المخصوص (وجعلت فى موضعها) اى فى موضع الاسم الذى (هو مخبر عنه) اى كان مخبرا عنه واخرته وبقى موضعه خاليا وذلك الموضع (فى هذه الجملة) اى فى الجملة الثانية التى اريد تحصيلها (اعنى) اى اريد بذلك المخبر عنه الذى اخر وبقى موضعه خاليا (زيدا) اى لفظ زيدا اى الذى كان مفعولا فى الجملة الاولى وهذا التفسير الثانى وهو قوله (والمراد بموضعه) مبنى على ان المراد بموضع المخبر عنه (محله الذى كان) ذلك المحل (له) اى للمخبر عنه (فى الجملة الاول) يعنى فى جملة ضربت زيدا (وهو) اى ذلك المحل (محل المفعول من ضربت) فيكون المراد بالموضع محل الاعراب الذى وجد فيه المفعول لا ذات المفعول والحاصل انك اذا جعلت فى موضع ما هو

اصل ضرب اليوم اعنى ضرب فى اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع فى اليوم وانت خبير بان مراد الشارح قدس سره افادة ان الظرف مستقر وذلك متعين لضرورة استحالة كونه لغوا كما هو الظ (قوله) موضوعة للدلالة على معلومية المضاف فان وضعها على ان تقيد ان بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فيما دل عليه لفظ المضاف فلذلك افادت التعريف مثلا اذا قلت غلام راكب غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزية خصوصية بزيد واما بكونه اعظم غلمانه او اشهر لكونه غلاما له او بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية قال الرضى فلا تظنن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد (قوله) وليس يجرى هذا الحكم فى نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك قبل ينبغى ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين

مخبرعنه سواءكان موضوع المؤخر فى هذه الجملة اوموضع زيد المفعول فى الجملة الاولى (ضميرا للذى) اى راجعا الى الذى (واخرت المخبرعنه يعنى زيدا) فى المثال المصنوع (وجعلته) اى وجعلت ذلك المؤخر (خبرا عن الذى و) (قلت الذى ضربته زيد) والواو فى قلت ليس فى نسخة الكافية لان قلت فيها جواب لقوله واذا اخبرت فلايقتضى الواو واما باعتبار مزج الشارح الكلام المصنف مع كلامه فيقتضى الواو ولانه على هذا معطوف على جعلته الذى هو بعض من كلام الشارح ولما اختص الاخبار بالالف واللام فى الجملة الفعلية من الجمل اراد المصنف ان ينبه عليه فقال (وكذلك) فسره الشارح بقوله (اى مثل الذى) للاشارة الى ان الكاف فى كذلك بمعنى المثل والى ان اسم الاشارة اشارة الى لفظ الذى، والكاف ان كانت حرفا تكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (الالف واللام) مبتدأ مؤخر كذا فى المعرب ويحتمل ان تكون الكاف اسمية مع بقاء خبريته ويبعد ان يكون مبتدءً لان الفائدة من هذا الخبر افادة كون الالف واللام مثل ذلك لان الجهل فى حكمهما فى جواز الاخبار لا فى تجسس الامثال الكلمة الذى فى هذا الحكم وقوله (فى الجملة الفعلية) يجوز ان تكون ظرفا مستقرا مرفوعة المحل على انها صفة الالف واللام او ظرفا مستقرا منصوبة المحل على انها حال من الالف واللام كذا فى زينى زاده وقوله (خاصة) حال من الجملة الفعلية يعنى ان الالف واللام اللتين تدخلان فى الجملة الفعلية حال كونها خاصة فحكمهما فى جواز الاخبار عن جزء من اجزاء تلك الجملة مثل حكم الذى فى الجواز وفى الكيفية المخصوصة وهو بان تصدر الالف واللام وبان تجعل موضع المخبر عنه ضمير الالف واللام وبان تؤخر المخبرعنه خبراله مثلا اذا ازدت الاخبار عن زيد فى ضربت زيدا بالالف واللام بدات الفعل الذى هو ضربت الى اسم الفاعل والى اسم المفعول فتقول فى الاول الضاربة انا زيد والثانى المضروب الى زيد وعلى جواز الامرين من اخذ اسم الفاعل ومن اخذ اسم المفعول نبه المص بصورة الدليل فقال (ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول) (منها) اى من الجملة الفعلية والا فليس من دأب المص تعليل المسائل كما نبه عليه العصام ثم اللام فى ليصح متعلق بالاشتراط المنفهم من الكلام السابق يعنى انما يشترط كون صلته جملة فعلية ثم اراد الش ان يبين علة اختصاص الالف واللام فى هذا الحكم بالجملة الفعلية فقال (فان صلة الالف واللام لاتكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول) كما عرفت فيما سبق فلا تكون غيرهما من الاسماء والافعال والجمل صلة لهما فاذا انحصر جواز صلته بهما لزم ان يكون ان كل ما يمكن ان يؤخذ منه اسم الفاعل او المفعول يجوز ان يكون صلة لهما وان ما لايمكن اخذهما منه لايجوز ان يكون صلة لهما والجملة الاسمية لايجوز ان تكون صلة لهما الا انها مما لايمكن اخذهما منه فان قلت يجوز ان يخبر عن زيد فى مثل زيد قائم وفى زيد اخوك فانه يجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لايجوز بناؤهما بحيث يصح كونها صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال القائم زيدا او المواخيك زيد وليس كذلك بل يقال الهو قائم والهو مؤاخيك والضمير لايصح ان يكون صلة فعلى هذا لزم ان يفيد قولنا كل ما يمكن بقولنا بحيث يصح كونها صلة للالف

وبين مثل وغير فى عدم افادة الاضافة التعريف فيهامع ان الاستعمال فرق بينهما فى تعريف وصف الاول دون الاخرين والباعث لهذا الكلام قلة التأمل فان تعريف وصف الاول باعتبار ماهو عليه فى الحال والاصل او الاصل فقط وكلاهما منفيان فى الاخرين لتوغلهما فى الابهام فكيف يصح القياس (قوله) او المراد بالتجريد تجرده وخلوه على انه مصدر المبنى للمفعول فالمعنى وشرطها ان يكون المضاف مجردا من التعريف خاليا عنه ومن العجائب ما قيل والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف فانه مآل ذلك المعنى وان اراد انه منطوق لفظ المتن فكلا (قوله) وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان كليا للادنى وهو التخصيص قيل استعمل التخصيص فى المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك فى النكرة وما هو بمنزلة التخصيص فى النكرة يسمى فى المعرفة توضيحا وهذا من عدم فهم المحل فان المراد ان مفاد المعنوية امر ان التعريف والتخصيص ولا يطلب شئ منهما باضافة المعرفة فليس المضاف الا نكرة قال المص وانما شرط تجريد المضاف من التعريف لان الاضافة ان كانت الى معرفة ادى الى

واللام ولما كانت علة الجواز امكان اخذهما ولم يمكن الاخذ من كل الجمل بل من بعضها اراد الشارح ان يذكر شروطا لامكان الاخذ فقال (ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل المبنى للفاعل واسم المفعول) اى كذا يمكن ان يؤخذ اسم المفعول (من) الفعل (المبنى للمفعول) لا مطقابل (بشرط ان يكون الفعل الذى تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا) اى ما يجئ منه الفاعل والمفعول بصيغة مخصوصة وانما اشترط هذا (اذ غير المتصرف) اى لان الفعل الذى لا يتصرف (نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجئ منه) اى من غير المتصرف (اسم الفعل ولا المفعول) فاذا لم يجئ منه اسم فاعل ولا مفعول لم يمكن اخذهما منه واذا لم يمكن اخذهما منه (فلا يخبر بالالف واللام عن زيد) مثلا (فى ليس زيد منطلقا) ولا يخفى ان هذا شرط وجودى فشرع فى بيان شرط آخر عدمى فقال (وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل) اى الفعل الذى اريد الاخبار عن احد اجزائه بالالف واللام وحرف لا يستفاد من اسمى الفاعل والمفعول معناها) اى معنى تلك الحروف ومثال الحروف التى لا يستفاد معناها منهما (كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد) اى الداخل (فى جملة سيقوم زيد) وكذا سوف يقوم ولا يقوم وهل يقوم وانما لم يخبر بها من اجزاء هذه الجمل (فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم) اى مثلا (يكون) ذلك المبنى (قائما) اى دالا على مجرد نسبة القيام الى الفاعل من غير دلالة على الزمان المستقبل ومن غير دلالة على معنى السين الذى هو تقريب الاستقبال (فيفوت معنى السين) الذى هو الغرض من تصدير المضارع به وفى حاشية العصام ان فيه بحثا لان السين تفيد التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيد السين اوسوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فى لا يقوم زيد اللاقائم انتهى واقول حاصل بحثه ان الشارح لما اشترط جواز الاخبار بالالف واللام بعدكون الفعل محلى بالسين وسوف وحرف النفى وغيرها واثبت هذا الاشتراط بانه لو جاز كون الفعل على تلك الصفة واريد اشتقاق اسم الفاعل والمفعول منه لفات الغرض من تلك الحروف لانه لم يكن اشتقاق احدهما من الفعل الذى تحلى بهذه الحروف مع بقاء المعنى المستفاد منها توجه عليه نقض بان يقال ان استدلال الاشتراط بهذا الدليل باطل لان هذا الدليل بعينه جار فى اسم الفاعل او المفعول المشتقين من الفعل الماضى او المستقبل لانه لم يمكن ايضا اشتقاق احدهما من احد الفعلين مع بقاء زمانهما المعين مع انهما جائزان واجيب بدعوى الفرق بينهما بان النحاة لم يبالوا بفوت ما يفيد الفعل من الزمان المعين ورد بانه لو جاز عدم مبالاتهم بفوت ما يفيد الفعل من الازمنة فلم لا يجوز عدم مبالاتهم ايضا بفوت ما تفيد تلك الحروف ويمكن ان يجاب بابطال الفوت اعنى فوت الغرض المستفاد من الازمنة فى الفعل المجرد بان اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات المشتقة تدل على الزمان فى الجملة فاذا اشتقت من فعل تفيد البتة مقارنته بزمان واما التعيين فيجوز ان يستفاد من القرائن بخلاف

الجمع بين التعريفين وهو مطروح فى لقنهم وان كانت الى نكرة لم يستقم لان تعريفه ابلغ من تخصصه وقال الرضى وانما يجرد المضاف عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفى المضاف المعرف التخصيص مع زيادة وهى التعيين فانظر هل ترى بين الاقوال الثلثة شيئا من التخالف (قوله) ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل قيل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة الاضافة الى المعرفة لان المؤدى الى المحال محال فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة وليس كذلك بل المحال حصول الحاصل وما يكون تحصيلا وطلبا للحاصل غير محال كيف وقد نفعل كثيرا امورا تعد من قبيل تحصيل الحاصل فالمعنى ان اضافة المعرفة الى مثلها لا يكون الا لطلب التعريف وهو حاصل بدونها فلا ينفع الاضافة لان حصول الحاصل محال وكأن القائل لم ينظر الى شرح الرضى فانه مع كونه قائلا بان اضافة المعرفة الى مثلها تحصيل للحاصل يجوزها معللا بانه لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله) لانه فى هذه الامثلة تعريف

مايستفاد من الحروف المذكورة من التقريب والنفي لان الصفة لا تدل بذاتها عليهامع ان الغرض والمقصود من بناء الفعل المذكور انما هو افادة ذلك المعنى المقيد بقيد محصول فلا يلاحظ فيه وجود القرينة الدالة على معنى السين والنفي ثم شرع المصنف في فائدة ذكر القيود اللازمة في الاخبار فقال (فاذا تعذر امر منها) وقوله (اى من الامور الثلاثة) تفسير لمرجع الضمير المجرور في منها وقوله (التي هي تصدير الموصول) صفة كاشفة للامور الثلاثة وهي تصدير الموصول (ووضع عائد للموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا) وهذه الثلاثة هي اركان جواز الاخبار واذا جاز اجتماع كلها جاز الاخبار وان لم يجز واحد من الثلاثة (وتعذر الاخبار) اى لم يجز الاخبار المذكور سواء وجد جواز الامرين الاخيرين اولم يوجد ثم شرع المصنف في اثبات اشتراط وجود الامور الثلاثة بالاستدلال بحكمهم في امتناع الاخبار المذكور فقال (ومن ثمة) والجار متعلق بالمذكور بعدها على منها تعذر سبيل التنازع والمشار اليه بثمة هو مافسره الشارح بقوله (اى ومن اجل انه اذا تعذر اخبار) يعني ان الحكم بامتناع الامر الاتي يلزم من ثبوت تلك القضية الشرطية وفي هذا التفسير اشارة الى ان من في من ثمة تعليلية بمعنى اللام والى ان المشار اليه بثمة هو تلك القضية ولا يخفى مافي اطلاق الاسم الموضوع للاشارة المكان على القضية الكلية من المجاز فافهم (امتنع) (الاخبار) وقوله (بالذي) قيد وقوعي (في الضمير الشان) ثم شرع الش تصوير جريان الاخبار بقوله (بان يكون) اى لو فرض الاخبار الممتنع بطريق ان يكون (ضمير الشان مخبرا عنه) وقوله (لامتناع تصدير الجملة) دليل لامتناع اخبار الذي يتوقف جوازه على جواز مجموع الامور الثلاثة فامتناعه يحصل بامتناع امر منها وههنا امتنع الاخبار بامتناع امر منها وهو امتناع تصدير الجملة (بالذي) اى جعل الجملة الاولى مصدرة بالذي (وتأخير المخبر عنه خبرا) واعلم ان المفهوم من ظاهر الكلام ان الممتنع الذي يقتضي الاخبار هو الشيئان تصدير الجملة وتأخير المخبر عنه وليس كذلك بل هو امر واحد وهو تأخير المخبر عنه لانه استدل على امتناعه بقوله (لوجوب تقديمه) اى تقديم ضمير الشان (على الجملة) فيكون تأخيره منافيا لهذا الوجوب واما ذكر التصدير فكونه سببا موجبان للتأخير يعني ان هذا الامتناع لترتب الامرين المنافقين على ضمير الشان لانه ترتب على كونه ضمير الشان تقديمه على الجملة وعلى كونه مخبرا عنه تأخيره واجتماع هذين الامرين هو اجتماع النقيضين لانه يلزم حينئذ ان يكون ضمير الشان موجبا للتقديم والا تقديم فرجح مقتضى كونه ضمير الشان وهو وجوب التقديم وامتناع التأخير (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (في) (الموصوف) اى في الاسم الذي كان موصوفا بتوصيفه بصفة واريد بالاخبار بالذي عن هذه الموصوف فقط (بدون الصفة) اى بان لا يراد الاخبار به مع صفة لانه لو اريد بالموصوف مع صفة لم يمتنع وقوله (و) (في) (الصفة) عطف على قوله في الموصوف اى امتنع الاخبار ايضا في الصفة التي اريد الاخبار عنها (بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد) اى عن الذي هو الموصوف (بدون العاقل) الذي هو الصفة

العرف بل فيهما زوال التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر قيل يتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع المهمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر هذا وذاك انما يكون شيئا ان لو كان مفاد المبدل عين مفاد المبدل به وليس فليس (قوله) واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قيل اى ابدا ثم قيل والاخصر الاوضح فلانه مع ماثبت من الفصحاء لا يخفى بطلانه فان الاستدلال ليس بعدم ثبوت ذلك من الفصحاء بل بانه ثبت منهم تركه في موضع ذكره فلو كان الاستعمال به لما تركوه وليس الداعي انهم التزموا تركه ولم يجوزوا ذكره صلاحتى يقيد بابدا فان هذا غير معلوم فلا سبيل الى هذه الدعوى ولا يصح الاستدلال بهذا الطريق قال المص واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلثة الاثواب قال ثلث الاثافي والديار البلاقع وقال قسما وادرك خمسة الاشبار هذا كلامه وبه ظهر حقيقة ماقلناه مع فساد وهم القائل (قوله) تخفيفا لا تعريف ولا تخصيصا قيل يجوز انما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال تفيد

(ولاعن العاقل) اى ولا يجوز ايضا ان يخبر بالذى عن العاقل فقط (بدون زيد) الموصوف لانه لا يجوز كل منهما وهو الاخبار عن الموصوف بدون الصفة والاخر هو الاخبار عن الصفة بدون الموصوف (لاستلزامه) اى لاستلزام الاخبار (وقوع الضمير الصفة) فى الشق الثانى (او موصوفا) فى شق الاول وفيه لف ونشر مشوش كما لا يخفى لانه لو امكن الاخبار عن زيد فقط فى المثال المذكور لزم تأخيره عن محله خبر الموصول الذى صدر ولزم ايضا جعل محل زيد ضميرا وابقاء لفظه فى محله صفة لذلك الضمير بان يقال الذى ضربته العاقل زيد فح يلزم ان يكون الضمير موصوفا وهو غير جائز وكذا لو اريد الاخبار عن الفظ العاقل فقط يلزم تأخيره واقامة الضمير فى محله فيؤول التركيب الى ان يقول الذى ضربت زيدا هو العاقل فحينئذ يلزم ان يكون الضمير صفة لزيد وهو غير جائز ايضا لان الضمير كما لا يجوز كونه موصوفا كذلك لا يجوز كونه صفة لما سبق فى باب الصفة (بخلاف ما) اى الامتناع فى الصورتين حاصل ملابسا بخلاف جواز الاخبار (اذا اخبر عن مجموعهما) اى عن مجموع الموصوف والصفة بجعل المجموع مخبرا عنه (فيقال) اى فيجوز ان يقال (الذى ضربته زيد العاقل) فانه لا محذور فى هذا التركيب من جعل الضمير موصوفا او صفة (و) (كذلك امتنع فى) (المصدر العامل) اى كما امتنع الاخبار بالذى فيما ذكر امتنع ايضا فى المصدر الذى يعمل بدون المعمول بان اريد الاخبار عنه فقط بدون المعمول فلا يجوز) اى الاخبار (فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار) اى عن المصدر مع فاعله الذى اضيف هو اليه (بدون الثوب) اى بدون مفعوله الذى هو الثوب فيؤول الى ان يقول الذى عجبت منه الثوب دق القصار وانما امتنع هذا (لانه يؤدى الى ان يعمل الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار وهو الضمير المجرور فى منه (عاملا فى الثوب) ناصباله فلا يجوز اعمال الضمير (بخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب) بان اريد الاخبار عن مجموع المصدر وفاعله ومفعوله فلا محذور فيه (و) (كذلك امتنع فى) (الحال) اى كما امتنع الاخبار المذكور فيما ذكر من الموصوف وغيره امتنع ايضا فى الحال اى فى الاسم الذى وقع حالا لانك اذا اخبرت عن قائما فى قولك ضربت زيدا قائما فقلت الذى ضربته زيدا اياه قائم يمتنع ان يقع اياه مقام قائما وانما امتنع فيها (لان الحال يجب ان تكون نكرة) كما قال فى باب الحال واصلها ان تكون نكرة واذا وجب فى الحال ان تكون نكرة (فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه) اى فى موضع الاسم الذى وقع حالا (بالحالية) اى بحمل الصفة التى كانت فى الاسم المخبر عنه المتأخر عن الضمير الذى جعل فى موضعه فاذا حصل التنافى بين مقتضى الحالية وبين مقتضى الضمير امتنع ايقاع الضمير موقعه فاذا امتنع الايقاع المذكور امتنع الاخبار عنه لامتناع احد شروط الاخبار (و) (كذلك امتنع فى) (الضمير المستحق لغيرها) يعنى وكذلك امتنع الاخبار عن الضمير الذى هو مستحق لغيرها (اى لغير كلمة الذى) وفسر الشارح الضمير المؤنث الراجع الى الذى بالكلمة ليصح رجوع ضمير المؤنث اعنى ضمير لغيرها الى

تخفيفا فى اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا وكان القائل اراد ماذكر فى بعض كتب البلاغة من ان النفى بلا العاطفة لايجا مع النفى والاستثناء لاشتراطهم فى لا ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها وبجامع انما بناء على ان النفى فيه غير مصرح به لكن لما كان هذا الفرق اوهن من بيت العنكبوت كيف وقد جوزوا اجتماع غير لا من ادوات النفى بالنفى والاستثناء لم يكن مقيدا به كما صرح به التفتازانى حيث قال وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين واعلم ان مراد الشارح قدس سره بقوله لا تعريفا ولا تخصيصا ليس ان هذا من تمة ماذكره المص فان ذلك مما لا يجوزه العارف باساليب الكلام وطرقه بل يريد افادة ان القصر انما وقع بالنسبة الى معنى الاضافة التعريف والتخصيص فهو فى قوة ان يقال اى لا تعريفا ولا تخصيصا (قوله) فى اللفظ لا فى المعنى قيل اشارة الى فائدة لذكر قوله فى اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل الحصر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اى لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ لا فى المعنى فلا تفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فالقائل ان ذكره فى اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا

الذى وهذا كما اذا اردت الاخبار عن الضمير المنصوب المتصل الراجع الى زيد ضربته وصدرت الذى واخرت الضمير المنصوب على محله وقلب الذى زيد ضربته هو امتنع هذا التركيب (لامتناع تصدير الذى) وانما امتنع التصدير (لاستلزام ذلك) اى التصدير (عود الضمير) اى عود ضمير ضربته مثلا (اليها) اى والى كلمة الذى واذا ارجع ذلك الضمير اليها (فيبقى ذلك الغير) وهو زيد (بلا ضمير) فامتنع ارجاع الضمير الواحد الى المستحقين فامتنع الاخبار (و) (كذلك امتنع) اى الاخبار (فى) (الاسم المشتمل عليه) يعنى فى الاسم الذى يشتمل عليه (اى على الضمير المستحق لغيرها) اى لغير كلمة الذى (نحو قولك زيد ضربت غلامه) اى مثال الاسم المشتمل على الضمير نحو غلامه فى تركيب زيد ضربت غلامه (فلا يصح الاخبار عن غلامه) لكونه اسما مشتملا على الضمير الذى يستحق لزيد الذى هو غير كلمة الذى (بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير) اى الذى فى غلامه (عائدا الى الموصول) اى الذى صدرته (بقى المبتدأ) وهو زيد (بلا عائد) وهو لا يجوز (واذا جعلته عائدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عائد وكل منهما) اى كل واحد من بقاء المبتدأ بلا عائد وبقاء الموصول بلا عائد (ممتنع) فان كل واحد منهما مستلزم للعائد اما المبتدأ فحذف العائد اليه فى الجملة شاذ واما الموصول وان جاز فيه حذف العائد المفعول لكن فلا يجوز فى باب الاخبار (وما الاسمية) الواو استئنافية وما مبتدأ والاسمية صفتها وما بعده من قوله موصولة وما عطف عليه خبره وانما قيدها بالاسمية لا لها هى الموصولة (لا) ما التى هى (الحرفية فانها) اى فان ما الحرفية لا تكون موصولة لان الحرفية قسمان (اما كافة) اى مانعة لعمل ان وغيرها من تأثر العوامل (نحو انما زيد قائم) وكذا انما بالفتح وكانما ولكنما (واما نافية) اما داخلة على الفعل (نحو ما ضرب زيد) او اما داخلة على الاسم نحو (ما زيد قائما) وكلاهما ليستا بموصولتين قال العصام ان فى ذكر المص لفظ ما بوصف الاسمية وبيان معانيها التى هى غير كونها موصوله فائدتين احدهما ان لفظة ما مشتركة بين الحرفية والاسمية حيث وصفها بالاسمية للاحتراز عن الحرفية ففهم منه انها كما تكون اسمية تكون حرفية وثانيهما بيان ان ما الاسمية لا تختص بالموصول بل هى كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية وغيرها ليصل به الاستغناء عن وضع باب مخصوص لغيره من المعانى وهذا عادة المصنف حيث استغنى بذكر باب اسماء الافعال عن ذكر باب مستقل لغير اسماء الافعال وادرج فى بابه ما ليس من اسماء الافعال هذا خلاصة ما فى العصام وهذا البيان من العصام على ما ذكرنا من حمل كلام المصنف على هذا المعنى دفع لما ظن بعض الشراح بحمل مراده على انه اراد به بيانا لما ليس بموصول فى بابه وليس كذلك لفوات الفائدتين فيه وقال ايضا ان فى حصر الحرفية فى الكافة والنافية نظرا لان المصدرية وكذا بالزائدة حرفية ايضا ويمكن ان يقال ان مراد الشارح حصر الحرفية التى يعم دخولها على الفعل والاسم مع كونها موضوعة لمعنى واما المصدرية فمختصة بالدخول على الفعل والزائدة ليس لها معنى والله اعلم وقوله (موصولة) خبر لما ومثالها من غير العقلاء (نحو

(عرفت)

تبادر الذهن الى تخفيف فى المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فى المضاف فصرح بقوله فى اللفظ اى فى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه لتعميم والاول مم فان القليل مطلقا يوصف بالخفة بملاحظة القلة والثانى مدفوع بان المقام يعين المرام ولا يساعد العمل بذلك الظ وما زعمه اقرب مخالف لرضى المص فانه صرح بما ذكره الشارح قدس سره حيث قال شارحا لقوله لا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ لان المعنى كما كان الاترى انك اذا قلت مررت برجل ضارب زيدا فعلم انهم لم يقصدوا الا التخفيف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه فى اصل هذا (قوله) والمراد ان اشار اليه بما اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما ذكر اذ لا يثبت عدم افادة التخفيف واجيب بان عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا فى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه فى التعريف والنكارة وذلك الايراد لا يندفع بهذا الجواب لان ما ذكره من الاستلزام ممنوع ودعوى

عرفت مااشتريته) ومن العقلاء نحو قوله تعالى والسماء ومابنيها وانما اكتفى الش بمثال واحد اشارة الى التمثيل بالاصل واستغناء بتمثيله فى الاجمال (واستفهامية) اى ماالاسمية كما تكون موصولة كذلك تكون استفهامية يعنى انها منسوبة الى الاستفهام الذى هو جزء معناها من قبيل نسبة الكل الى الجزء كذا فى الامتحان سواء كانت داخلة على الاسم او على الفعل فمثال الاول (نحو ماعندك و) مثال الثانى نحو (مافعلت) وتحذف الفها مع الجار المضاف نحو كتاب م‍ه عندك ومع الجار الحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة من نحو عما كانوا يعملون ولذا لا تحذف قبل ذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتلحقها هاء السكت فى الوقف كمه وقد تستعار لمعنى من معان يناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار (وشرطية) اى تكون بمعنى الشرط ولها جزاء (نحو ماتصنع اصنع) وكذا قوله تعالى مايفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها (وموصوفة) اى بمعنى شئ (اما) موصوفة بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشئ يعجبك) فان معجب مفرد اى ليس بجملة (واما) موصوفة (بجملة نحو ﴿ربما تكره النفوس من الامر ﴿له فرجة كحل العقال﴾ وفسره الش بقوله (اى رب شئ تكرهه النفوس) للاشارة الى ان ما بمعنى شئ والى انه مفعول لقوله تكره وقدم عليه للصدارة اللازمة لرب وجملة نكرة صفتها فقوله فرجة بفتح الفاء وسكون الراء انفراج الغم وانكشافه والعقال بكسر العين حبل تشد به الدابة لمنعها عن القيام والمعنى رب امر تكرهه النفوس له انفراج سهل سريع كحل عقال الدابة بالسهولة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه يكون حله سهلا وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر يعنى ورب ماتكره النفوس من الامر والحال انه قد حصل له الانفراج لانه قبل الحل لم يدرك كونه مشدودا لسهولة الحل فلما انفرج بحل العقال علم فى ذلك الوقت انه كان مشدودا به (وتامة) اى ماالاسمية تكن تامة يعنى غير محتاجة الى صلة ولا صفة كذا فسره بعض الشراح وقال العصام قلت ولا موصوف انتهى يعنى انه كما يجب تفسيرها بانها غير محتاجة الى صلة ولا صفة يجب ايضا ان يقول ولا موصوف لانه كما يجب الاحتراز عن الموصولة والموصوفة يجب الاحتراز ايضا عن الصفة كما سيجئ بعدها اقول بل يجب ايضا ان يحترز عن الاستفهامية بان يقول ولا استفهام كما فى الامتحان ويمكن ان يقال ان مراد الشارح الذى فسرها به وحصر الاحتراز عن الامرين ليس تفسيرا حقيقيا لها بل مراده منه الاحتراز عن بعض ماعداه ويحتمل ان يقال ان مراده بالاحتياج احتياج المقدم الى المؤخر واحتياج الموصول والموصوف من هذا القبيل واما احتياج الصفة الى الموصوف عن قبيل احتياج المتأخر الى المتقدم فتأمل وقوله (بمعنى شئ) ظرف مستقر مرفوع محلا على انه صفة التامة ولما وقع الاختلاف بين النحاة فى ان التامة هل هى بمعنى شئ المنكر او المعرف اراد الشارح ان يذكر هذين المذهبين فقال (منكر) اى التامة التى تكون بمعنى شئ انما هى بمعنى شئ منكر (عند ابى على والشئ المعرف) اى وانها بمعنى الشئ المعرف باللام (عند سيبويه) ولما ذهب المصنف

ان معنى واحد اقى الاضافة يوجب التعريف والتخصيص جميعا ضرورى البطلان بل الدافع بارتكاب التجوز كما فى قولك فلا قتيل تلك القبيلة (قوله) فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قبل قد عرفت دفعه بما هو الاحق بالاختيار يريد ماسبق آنفا من الوجه الم (قوله) ومن جهة انها تفيد تخفيفا قيل الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب زيد فى الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا فى الامتناع ولو لم تفد التخفيف لتساويا فى الجواز ومافيه من الفساد اظهر من ان يخفى (قوله) واجاب المص عنه فى شرحه كلامه هذا وقد اجازها الفراء امالانه توهم ان التعريف انما دخلها بعد الحكم باضافة فحصل التخفيف بالاضافة فلما قصد التعريف عرف بما يليق به واما لانه توهم انه مثل قولهم الضارب الرجل والضاربك وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول فلان الالف واللام هى السابقة والاضافة انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين فلا يستقيم نسبة حذف التنوين اليها واما الثانى فسيأتى الكلام عليه (قوله) وضعف قيل الاولى ان

الى مذهب ابى على قدمه الش ومثاله (نحو قوله تعالى فنعما هى) فاذا فسرت على المذهب الاول قيل (اى نعم شيئا هى او نعم الشئ هى) بان يكون فاعل نعم هو ما وانما يجوز كونه فاعلا لكونه بمعنى الشئ المعرف وسيذكر الشارح سائر احوالها فى افعال المدح (وصفة) اى ما الاسمية صفة يعنى تكون صفة لنكرة لافادة الابهام فى تلك النكرة (نحو اضربه ضربا ما) ثم فسره الش بقوله (اى ضربا اى ضرب كان) يعنى فائدة توصيف تلك النكرة بما تعميم الضرب بانه باى ضرب تضرب به يحصل المطلوب واختلف فى حال التى تلى النكرة من افادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم انها اسم فمعنى مثلا ما مثلا مثل وقال بعضهم انها زائدة وقيل انها حرف للتقليل وفائدة ماهذه اما التحقير او التعظيم او التنوين فمعنى اضربه ضربا ماهو ضربا حقيرا او عظيما او نوعا من الضربات او ضربا قليلا وقوله (ومن كذلك) جملة اسمية معطوفة على جملة ما الاسمية موصولة الخ يعنى ان من التى من اقسام الاسم كما فى كونها مشتركة بين ماذكرت من المعانى وانما لم يقيد من بالاسمية ولم يقل ومن الاسمية كما قال وما الاسمية لان من لا تجئ حرفا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تزاد عند الكوفية بناء على تجويزهم زيادة الاسماء (اى تكون) من (موصولة) وهو ما نحو فيه (نحو اكرمت من جاءك واستفهامية) اى وتكون استفهامية (نحو من غلامك ومن ضربت) فمن فى المثال الاول اما مبتدأ وما بعده خبره او على العكس وفى المثال الثانى مفعول لضربت (وشرطية) اى تكون شرطية كما تكون ما كذلك (نحو من تضرب اضرب وموصوفة) اى وتكون من موصوفة كما تكون ما كذلك (اما بمفرد) اى وبعد كونها موصوفة اما ان تكون موصوفة بمفرد (نحو قوله) اى قول حسان ابن ثابت رضى الله عنه فى مقام الافتخار والابتهاج فى كوننا من امة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اى نحو قوله من غيرنا فى قوله (و كفى بنا فضلا على من غيرنا ه حب النبى محمد ايانا اى) على (شخص غيرنا) وحب النبى فاعل كفى وهو مضاف الى فاعله وهو النبى وايانا مفعوله وقوله فضلا حال من حب النبى وحب النبى وان كان مؤخرا لكنه مقدم فى الرتبة لكونه فاعل كفى وقوله على من متعلق بالفضل ومن موصوفة وغيرنا بالجر صفة يعنى كفى حب نبينا محمد عليه السلام ايانا يعنى اصحابه وامته حال كون ذلك الحب فضيلة عظيمة على امة غيرنا اى غير امة محمد عليه السلام من الامم (او) تكون موصوفة (بجملة نحو من جاءك قد اكرمته) فمن مبتدأ وجملة جاءك صفته وجملة قد اكرمته خبره وقوله (الا فى التامة) استثناء من الظرف المستقر وظرف له اى ان لفظ من كائن مثل ما فى جميع الامور المذكورة الا فى التامة (والصفة) يعنى لا تكون من تامة ولا صفة كما قال الش (فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة) واشار بقوله لا تجئ الى ان عدم كونها مستعملة فى التامة والصفة انما هو لعدم ورودها فى كلام العرب وقال العصام وفيه رد لابى على حيث اثبت مجئ كلمة من فى التامة وقال فى القاموس انها تجئ نكرة تامة فاختار المص عدم ثبوته حيث نص عليه وفيه مباحث اهملها المص منها ان كلمة من خصت بما يعلم وخصت ما بما لا يعلم وانما نحو قوله تعالى فمنهم من يمشى على بطنه ونفس وماسواها حيث استعملت من

يكون من التضعيف بمعنى ضعفه النحاة فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه المصادرة وهذا من قلة التدبر لان المراد من الفصحاء ليس الا العرب العرباء وتضعيف التراكيب وتقويتها لا ينسب اليهم بل هو فعل الادباء ومتمسكهم فى ذلك ماثبت من استعمال الفصحاء قوله) لما عرفت من امتناع الضارب زيد قيل يعنى امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغى ان يرد من يخالفه وان كان الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لاشوب للمصادرة وليس ببعيد فان قلت بل فاسد لان اثبات امر ونفيه فى كلام العرب انما يكون باستعمالهم وعدمه فلا يجوز لاحد ان يخالفهم ويرد استعمالهم فانهم ارباب هذا اللسان ولا لنا فيه شئ سوى القبول والاذعان على ان هذا المعنى الفاسد لا يمكن اخذه من اللفظ بل فيه ما يرده وهو قوله ضعف اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال امتنع قلنا لم يرد القائل رد ما ثبت من استعمالهم بامر من عنده غير ثابت عندهم حتى يتجه ذلك بل ان امتناع هذا التركيب ثابت بشهادة استعمال اهل اللسان ودلالة اصول المستفاد منهم بحيث يرد به من يخالف فى ذلك وان كان ممن يستدل بقوله وذلك لاستحالة الجمع

فى الاية الاولى فيما لا يعقل واستعملت كلمة ما فى الاية الثانية فيما يعلم فقال صاحب الامتحان انهما مجازان ومنها انهما يقعان على الواحد والمذكر والمثنى والمجموع والمؤنث ومنها ان لفظهما مفرد مذكر وقد يعبر بهما عن المؤنث والمثنى والمجموع فيحمل تارة على اللفظ ويقال ضربت من قام من الانسانين او الاناسى او الهندين او الهندات ويقال ايضا عرفت مافعلته من الامرين او الامور وقد يحمل تارة على المعنى فيقال ضربت من قام وقاما وقاموا وقامت وقمن وعرفت مافعلته وفعلتها والحمل على اللفظ اكثر من الحمل على المعنى كذا فى الامتحان (واى) اى حكم هذا اللفظ الذى كان معدودا من الموصولات حال كونه (للمذكر) اذا كان مجردا عن التاء (واية) اى وحكم لفظاية حال كونها (للمؤنث) اذا كان بالتاء (كمن) اى حكمهما مثل حكم من (فى ثبوت الامور الاربعة) وهى وقوعها موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة (وانتفاء التامة والصفة) اى فى انتفاء التامة والصفة يعنى ان هاتين الكلمتين تقعان موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة ولا تقعان تامة وصفة ولا يخفى ان وجه الشبه متعدد من ثبوت الامور ومن انتفاء الامرين لا انه مركب منهما فلا يتوهم ان المركب من الثبوت والانتفاء عدمى على انه يمكن ان يأخذه مركبا مع اندفاع التوهم بان الثابت غير المنتفى فافهم ولما اكتفى المصنف بالتشبيه ولم يتعرض لامثلتها اراد الش ان يبين الامثلة فقال (فاى الموصولة) اى مثال كلمة اى التى وقعت موصولة (نحو اضرب ايهم لقيت) فاى بالنصب لكونه مفعول اضرب وهو مضاف الى ضمير الجمع وجملة لقيت صلتها (والاستفهامية) اى مثال هذه الكلمة التى وقعت استفهامية (نحو ايهم اخوك وايهم لقيت) فاى مرفوع لفظا على انه مبتدأ ومضاف الى ضمير واخوك خبره (والشرطية) اى ومثال كلمة اى التى وقعت شرطية (نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى) فقوله ايا منصوب لفظا على انه مفعول لفعل الشرط وهو تدعوا وما زائدة وجملة له اسماء الحسنى جزاء الشرط ومعنى الاية اى اسم من الاسمين المذكورين وهما ماذكر فى اول الاية من قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن فنداؤه تعالى بهما جائز لان لله اسماء كثيرة حسنة (والموصوفة اى مثال الكلمة التى وقعت موصوفة (نحو يا ايها الرجل) فاى منادى مبنى على ما يرفع به وهو الضمة ومعرفة لكونه منادى والرجل صفة واختلفوا فى ان اى هل تكون موصوفة بالنكرة فالاخفش اجاز كونها نكرة موصوفة وخص الشيخ الرضى كونها معرفة بالنداء ولما توجه على هذا الحصر سؤال وجواب ذكره الشارح بقوله (قيل اى) اى كلمة اى (تقع صفة اتفاقا) بين النحاة فى قوله مررت برجل اى رجل فيلزم على المصنف ان يقول واى كالاولى التامة (فلم جعلها المصنف كمن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هى فى الاصل) ليست بصفة بل هى (استفهامية) فى الاصل (لان معنى مررت برجل اى رجل) ليس معناه توصيف الرجل الاول باى بل معناه ان هذا الرجل (رجل عظيم يسئل عن حاله) اى عن حاله التى تكون سببا لعظمة لانه عظيم (لا يعرفه كل احد) وهذا الجهل يكون سببا للسؤال واذا كان معناه هذا (فنقلت) تلك الكلمة (عن الاستفهامية الى الصفة) فان سبب الاستفهام

وتعين ذلك واما انه لم يقل امتنع فلما ستعرفه من حال التابع والمتبوع ولا ريب فى ان مراد المص ضعفه لرجوعه الى الضارب زيد الممتنع لا غير قال فى الشرح وانما حكمنا بضعف الواهب المأة الهجان وعبدها لان قوله وعبدها معطوف على المأة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فكأنه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد قال وانما جوزه بعد البصريين انه ليس مباشرا وانما هو تابع وقد يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع كما فى قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم ولو قيل رب سخلتها لم يجز هذا كلامه وسيأتى لهذا المحل مزيد تحقيق ان شاء الله تع (قوله) اللهم الا ان يقال قيل اشار الى صفة الواضع لوضوح كمال بعده عن العبارة ثم قيل ولقوله وضعف الواهب المأة الهجان احتمال آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا فى اللفظ وكذا نظائره يريد القائل انه لاجل اعتبار هذه الامور الثلثة وجودا وعدما ضعف الواهب الخ وهذا ليس من تصرفات القائل بل هو من جملة ماذكره الشارح قدس سره كما سيجيء قوله فانه يحتمل النصب على المحل قيل فيه ضعف لان

هو الجهل فى ذات المسؤل عنه او فى صفته وسبب الجهل توصيف الرجل بالعظمة فيكون من قبل اطلاق المسبب على السبب وهى) ولما كان هذا الضمير مفردا مع ان كلمة اى واية مشتركتان فى الحكم الآتى اراد الش ان يصحح ارجاع الضمير المفرد المؤنث فسره بقوله (اى كل من اى واية) يعنى كل واحدة من هاتين الكلمتين (معربة) وقيد الش كونهما معربة بقوله (بالاتفاق) ليظهر فائدة التقييد بقوله (وحدها) يعنى ان تقييد المص بقوله وحدها وان القصر المستفاد منه انما هو قصر اضافى بالنسبة الى الاختلاف الواقع فى البواقى من الموصولات كما هو مقتضى تفسير الش بقوله (لا يشاركهما) اى لا يشارك كل واحدة من الكلمتين (فى الاعراب) اى فى كونهما معربة (غيرها) اى غير وكل احدة من الكلمتين حال كون ذلك الغير (من الموصولات) اى من باقى الموصولات (الا على اختلاف) اى لا يشارك فى كونهما معربة الا مع وصف الاختلاف وتلك المشاركة (فى) كلمة (اللذان واللتان وفى) كلمة (ذو الطائية) يعنى اتفاق النحاة فى كون بعض الموصولات معربا محصور فى هاتين الكلمتين دون سائر الموصولات لان بعض البواقى من الموصولات معرب ايضا لكنه معرب بالاختلاف كما فى اللذان واللتان وذو الطائية وقد سبق بيان الاختلاف الواقع فى الاعراب والبناء فى اللذان واللتان واما فى ذو فان منهم من يعربه مع لزوم صيغة الافراد والتذكير فى استعمال اية نحو قوله. فامارجال موسرون اتيتهم فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا. يعنى اما الرجال الاغنياء الذين اتيتهم فالذى تكفيين من الذى حصل عندهم ما كفانى من المؤنة وغيرها فان قوله من ذى مجرور بالياء بالجار الذى هو من فاستعمل ذو معربا فى هذا القول وقال فى الامتحان وذو الطائية مبنية فى اشهر اللغات لا تتصرف تقول جاءنى ذو فعل وذو فعلا ورأيت ذو فعلوا وقد تغير فى التذكير والافراد وغيرها اى التأنيث والتثنية والجمع مع اعراب جميع متصرفاتها حملا على الذى بمعنى صاحب نحو هذان ذو اعرف وهاتان ذو انا اعرف وهؤلاء ذو وانا اعرف وذوات اعرف ومنهم من يقول ذو للمذكر وذات مضمومة للمؤنث ويوجدان فى كل حال ومنهم من يقول فى جمع المؤنث ذوات مضمومة فى كل الاحوال انتهى. واعترض العصام على الشارح على حمل قوله وحدها على الحصر بالاعراب الاتفاقى واثبات الاعراب الاختلافى لبعض الموصولات الباقية حيث قال نص المصنف بقوله وحدها على رد اعراب اللذان وذو الطائية يعنى انهما ليستا بمعربتين عند المصنف فقوله وهى معربة وحدها محمول على ان مطلق الاعراب مختص بهاتين الكلمتين دون سائر الموصولات ثم قال وقد ضيع الشارح ما قصده يعنى ما قصد المصنف بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه ويمكن ان ايجاب من طرف الشارح بان وجود الاختلاف بين النحاة فى اللذان وذو الطائية مشهور وان لم يذهب اليه المصنف ومع قيام جواز كون المص غير منكر لهذا الخلاف يكون حمله على وجه لا يشعر بالانكار كما حمله الشارح عليه اولى من حمله على وجه يشعر بالانكار كما حمله عليه المحشى فلذا اختار الشارح العلامة هذا الوجه الاول ثم شرع الشارح فى بيان وجه كون الكلمتين معربتين من بين الموصولات فقال (وانما اعربت) اى انما اعرب كل واحدة من اى

(واية)

مدار الاستدلال على ان النقل الموثوق به الجر ولولاه لاحتمل المأة الهجان النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى النصب البدحملا على المحل وفيه انه لا ينظر الى مراد المستدل بل الى ما استدل به فاذا احتمل وجها غير ما اراده يجوز حمله عليه لا محالة وليس الكلام فى اضافة الواهب الى المأة حتى ينصب المأة لدفعه لانه من قبيل الضارب رجل المحمول على الحسن الوجه من جهة انهم شبهوا الحسن الوجه فى النصب مع صحة الاضافة بالضارب الرجل فشبهوا الضارب الرجل فى صحة الاضافة بالحسن الوجه وذلك انما كان فى الحسن الوجه لمجئ الالف واللام فى الثانى فينبغى ان يشبه به ما كان مو افقا له فى ذلك فهو جائز بالاتفاق ولا يلزم من جوازه جواز الضارب زيد وما يشبهه مم ليس فيه اللام من المعارف لما ذكرناه (قوله) لزوال التنوين باللام قبل لا يكفى فى اثبات انتفاء التخفيف بل لابد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما الحسن الوجه وهذا سهو من لان الكلام ليس فى بيان سبب انتفاء مطلق التخفيف من جهة الاضافة فى بيان انتفاء تخفيف الضارب الرجل من هذه الجهة وذلك انما يكون بيانا ما كان

واية مع ان الاصل فيهما هو البناء وكونهما معربين على خلاف ماهو الاصل فيهما (لانه التزم فيها) اى فى كل واحدة من كلة اى واية (الاضافة) اى اضافتهما (الى المفرد) وقوله (التى) صفة الاضافة اى الاضافة التى (هى من خواص الاسم المتمكن) اى الاسم المنصرف الذى يقبل الجر بالكسر بخلاف غير المنصرف وقوله (فلا يرد) تفريع على قوله الاضافة الى المفرد فح لا يرد النقض بكلمة (حيث واذ واذا) لانها وان كانت اسماء التزم فيها الاضافة لكن الاضافة الملتزمة فيها هى الاضافة الى الجملة لا الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن وقوله (الا) استثناء مفرغ وقوله (اذا) ظرف لقوله معربة وتوسيط الشارح قوله (كانت موصولة) ليحصل الاحتراز عما اذا كانت موصوفة لانها اذا كانتا موصوفتين فهما مبنيتان مطلقا كما سيجئ ولم يتعرض له المص لان سياق كلامه يدل على هذا القيد وهو قوله (حذف صدر صلتها) فان ذكر الصلة مغن عنه يعنى ان كل واحدة من الموصولتين معربة فى جميع الاوقات الاوقت كونها موصولة وحذف صدر صلتها اى صلة كل واحدة من الكلمتين المعربتين ومثال حذف صدر الصلة (نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا) وهذا (فيمن) اى فى قراءة من (قرأ) كلمة اشد (بالضم) على انه خبر للمبتدأ وهو الضمير المرفوع المنفصل فى التفسير الذى فسر به الشارح بقوله (اى ايهم هو اشد) ثم شرع فى بيان وجه كونها مبنية فى هذه الصورة فقال (وانما بنيت) اى انما كل واحدة منهما حال كونها (موصولة عند حذف صدر صلتها التاكد شبهه) اى لوجود تأكد مشابهة المذكور (الحرف) لانها لما كانت موصولة كانت مشابهة للحرف فى الاحتياج وهو احتياجه الى الصلة ثم لما حصل لها المشابهة الاخرى (من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة) وهو حذف صدر الصلة زاد لها الاحتياج الاخر فتاكد احتياج القديم فاضمحلت علة الاعراب ولما كان الاصل فى المبنى ان يبنى على السكون احتاج الى اخرى للبناء على الحركة فقال (وبنيت) كل واحدة منهما (على الضم تشبيها لها) هى لجعلها مشبهة (بالغايات) نحو قبل وبعد وقوله (لانه حذف منها) اى من كل واحدة منهما بيان لوجه التشبيه يعنى انها مشبهة بالغايات فى الحذف فى كل منهما ومن الغايات (بعض ما يوضحها) ويبينها لانه حذف منها بعض ما يوضحها وهو صدر الصلة (كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه) ثم شرع فى بيان الفرق بين كونها موصولة وبين كونها موصوفة حيث استثنى الاول ولم يتعرض للثانى فقال (ولم يستثن) اى وانما لم يستثن المصنف (الموصوفة) اى الحال التى كانت كل واحدة منهما موصوفة مع ان استثناءها لازم ايضا (لبنائه) وعدم استثنائه مستلزم لدخولها فى المستثنى (مثل يا ايها الرجل) لان اى ههنا موصوفة مبنية (كما استثنى التى) اى كما استثنى المصنف الموصولة التى (حذف صدر صلتها الا انه) اى لان المصنف (ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى) حال كونه (مفردا معرفة فهو مبنى) سواء كان من لفظ اى واية او غيرها (وبناء الموصوفة) اى وبناء كل واحدة من الكلمتين حال كونها موصوفة (لهذا) اى لكونها داخلة فى المنادى المفرد المعرفة فاذا بنيت لكونها منادى حصل المقصود (فلا حاجة الى الذكر ثانيا)

تخفيفه بسببه (قوله) يعنى سيبويه واتباعه ذلك مخالف لما فى شرح الرضى من قوله والضاربه عند سيبويه لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة (قوله) فانه لا يحتاج جوزه الى حمل قيل اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا وهذا مع قطع النظر عما فيه يزيفه تصريح المص بان ذلك اشارة الى ان الجواب كذلك انما يحتاج اليه على قول هذا القائل واما من ذهب الى انه مفعول وليس بمضاف فسؤال الفراء مندفع عنه من اصله (قوله) فاتحد فاعل المفعول له قبل كأنه غفل عن قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى هنا فحق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ثم قيل ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا على المختار والاول ليس بشئ والثانى بين البطلان لفساد المعنى (قوله) وبيانه قال المص واما الضاربك فلانهم حملوه فى صحة

لانه حينئذ يلزم تحصيل الحاصل ثم شرع المص فى مسائل ماذا من حيث الاحتمالات الجارية فى معناها ومن حيث ان تغير معناها يقتضى التغير فى جوابها فقال (وفى) توسيط الشارح بين الجار والمجرور لفظ (قولهم) يفيد ان استعمال (ماذا صنعت) ليس بكلام شاعر مخصوص بل مشهور متداول فى محاوراتهم ويحتمل ان تكون فائدة الزيادة تصحيح دخول الجار فيه بان يكون المراد من ماذا صنعت لفظه والحاصل ان ماصنعت ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (وجهان) مبتدأ مؤخر أيعنى ان ماذا صنعت اى المركب من ما الاستفهامية الواقعة بعدها لفظة اذا الموصوله ومن فعل مخاطب غير مشتمل على ضمير المفعول الرجع اليه توجيهان فى معنى ماذا (احدهما) اى احد الوجهين وتوسيط الش قوله (ان معناه) للاشارة الى ان قوله (ماالذى) خبر لقوله احدهما لكن مجرد قوله ماالذى لا يرتبط بالمبتدأ لان المبتدأ عبارة عن الوجه بمعنى التوجيه والتوجه يقتضى ان يكون تصديقا لانه لا يقال وجهت زيدا بل يقال وجهت بان زيدا قائما اوقاعد فيقتضى ان يصح قول المص بان يقال ان مراده من احد الوجهين ان معنى ماذا هو ماالذى قوله (على ان يكون) بيان لطريق التوجيه الاول بان يقول ان كون معنى ماذا بمعنى ماالذى بناء على ان يكون (ذا) اى لفظ ذا وحده (بمعنى الذى فيكون التقدير) اى تقدير مجموع الكلام (اى شئ الذى صنعت) فقوله اى شئ مأخوذ من ماالاستفهامية وقوله الذى مأخوذ من ذا ولما كان ذا على هذا التقدير موصولا وجملة صنعت صلة فيقتضى العائد فسره الشارح بقوله (اى صنعته) يعنى العائد الى الموصول محذوف ثم اراد توجيه اعراب ماذا بعد توجيه معناه فقال (فما) اى كلمة ما فى ماذا (مبتدأ وما) اى والكلمة التى (بعده) بعد ماوهو ذا بمعنى الذى ههنا (خبره) والجملة الحاصلة منهما جملة اسمية (اوبالعكس) بان يكون ماالاستفهامية خبرا مقدما والموصول مبتدءً مؤخرا ثم شرع فى بيان كيفية الجواب المطابق لهذا التوجيه فقال (و) (حينئذ) اى حين اذ كان ماذا بمعنى الذى (جوابه) ان يكون المناسب فى جواب السؤال (رفع) ولما احتمل ان يكون قوله رفع اسما وان يكون فعلا مجهولا حيث يساعد الخط كلا الاحتمالين اختار الشارح الاحتمال الاول حيث فسره بقوله (اى مرفوع) واشار العصام فى حاشيته الى الاحتمال الثانى حيث قال ولك ان تجعله فعله مجهولا انتهى يعنى بان يكون رفع فعلا مجهولا ونائب الفاعل الذى تحته راجعا الى المبتدأ والجملة الفعلية خبر اله ولا يخفى ان مااختاره الش اولى وان كان محتاجا الى جعل المصدر بمعنى المفعول لانه مفرد مطابق لماهو الاصل فى الخبر ثم اشار الى المعنى المقتضى للرفع بقوله (على انه) اى على ان اللفظ الذى يجاب به (خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت) فى جوابه (الاكرام) اى لفظ الاكرام بالرفع وتقدير الكلام مع المبتدأ المحذوف مافسره بقوله (اى الذى) وهو المبتدأ وقوله (صنعته) بصيغة المتكلم صلة والضمير المنصوب فى صنعته راجع الى الموصول وقوله (الاكرام) خبر المبتدأ وقوله (ليكون) الخ دليل على كون الجواب مرفوعا يعنى انما يكون

الاضافة على ضاربك الاترى انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلا التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف لانهم اثبتوا فيه التنوين والنون لجمعوا بين النقيضين لان التنوين والنون مشعر ان بالتمام والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فيصير متصلا منفصلا فى حالة واحدة ولما التزموا الاضافة من غير تحقق تخفيف فى ضاربك حملوا لضاربك عليه باب واحد فقد ثبت انه لا ينتفى فيه تخفيف لمانع منع فحصل من ذلك انه لا يلزم من صحة اضافة الضاربك صحة اضافة الضارب زيد هذا كلامه وانا ذكرناه ليتبين كون المراد ما ذكره الشارح قدس سره اولا ويظهر سقوط ما اتى به ثانيا فان الكلام فى افادة هذه الاضافة وعدمها اعنى اضافة الاسم الى الضمير المتصل مع قطع النظر عما كان عليه اولا فانه لا يفيد فى هذا المقام شيئا الاترى انك اذا قلت اصل ضاربك ضارب اياك فقصدوا التخفيف فجعلوا المنفصل متصلا وقالوا ضاربك هل يكون الاضافة الى المنفصل مفيد التخفيف كلا (قوله) ولم يحملوا الضارب زيد عليه اه قيل يتجه عليه انه لم يحملو الضارب زيد على ضارب

جوابه رفع على هذا التوجيه ليكون (الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما) اى من السؤال والجواب (جملة اسمية) ثم شرع فى بيان الوجه الاخر وفى جوابه المناسب فقال (و) (الوجه) (الاخر) وزاد الشارح كلمة الوجه ليظهر موصوف كلمة الاخر الذى هو اسم التفضيل اى الوجه الاخر من الوجهين (ان معناه) اى معنى (ماذا مطلقا) (اى شئ) ولما كان لفظ ماذا فى الوجه الاول مركبا من ما ومن ذا فاوحده يدل على معنى اى شئ من قبيل لفظ واحد دال على معنى المركب وذا وحده يدل على معنى الذى لم يبق فى هذا الوجه احتمال كون ذا زائدة واما فى هذا الوجه فيحتمل كونها زائدة كما قال الش (وههنا عبارتان) اى فى هذا الوجه يحتمل التعبير ان (احديهما) اى احدى العبارتين (ان ماذا بكمالها) اى بمجموع ما وذا يعنى بهيئته الاجتماعية (بمعنى اى شئ) اى بمعنى اى شئ مأخوذ من المجموع لا ان اى شئ مأخوذ من ما وحده كما فى الوجه الاول (والثانية) اى العبارة الثانية من العبارتين المحتملين (ان ما) وحده (معناه اى شئ) اى بمجموع اى شئ مأخوذ من ما كما كان فى الوجه الاول (وذا زائدة) اى و تكون ذا زائدة لانه لم يبق لها معنى حتى تدل عليه ثم قال (والظاهر) اى الراجح من العبارتين هى العبارة الاولى وهى (ان مؤداهما) اى مؤدى ما وذا (واحد) لا ينفك احدهما عن الاخر فى الدلالة على هذا المعنى (فان معنى قولهم) اى معنى قول القوم (انها) كلمة ماذا (بكمالها) اى بمجموعها (بمعنى اى شئ) فالمعنى المفهوم من هذا القول (انه) اى الشان (ليس لكل منهما) اى من ما وذا (معنى بالاستقلال) بان يكون لما معنى مستقل ولذا معنى مستقل آخر وانما لم يكن كذلك (لكون كلمة ذا زائدة) ههنا فالمعنى الذى هو اى شئ ليس معنى ما وحده والا لم تحصل المقابلة بين هذا الوجه الاول فلا يحصل الفرق بينهما ولا معنى ذا وحده لكونها زائدة ههنا فتعين ان يكون معنى المجموع منهما واليه اشار الشارح بقوله (فالمفهوم من مجموعهما اى شئ) وفى العصام والاولى ان ذا لا تجئ موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن استفهاميتين والاولى فى ماذا هو اومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا اسم اشارة لاغير ويحتمل فى من ذا الذى ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان هاء التنبيه لا تدخل الا على اسم اشارة انتهى ملخصا ثم شرع فى بيان كيفية جواب هذا الوجه فقال (و) (حينئذ) اى وحين اذ كان ماذا بمعنى اى شئ (جوابه) اى يكون المناسب فى جواب السؤال بما ذا صنعت على هذا التوجيه منصوب لان جوابه المناسب (نصب) (اى منصوب على انه) اى بناء على انه اى على ان اللفظ الذى يجاب به (مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام) بالنصب (اى صنعت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية) اما فى الجواب فظاهر واما فى السؤال فلان ماذا مفعول للفعل الذى بعده ولما لم تكن علة الرفع فى الاول وعلة النصب فى الثانى وهو مطابقة الجواب للسؤال علة واجبة لوقوع التخلف فيها اشار الشارح بقوله (ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور فى الثانى رفعه على ان يكون

زيد فان النسبة بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وورد بان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل المورث للانتباه والا فكيف يشتبه مثله على الفضلاء والمتازين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه فى تخفيف المضاف ولكن شاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ثم قال الراد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار فى حسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه بالاضافة بقى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شئ بل يتبدل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف وانت خبير بان كليهما ليسا على شئ بل قد خبط خبط عشواء وركبا متن عمياء لاسيما الراد اما القائل فلان حمل الضاربك على ضاربك وان كان لمجرد تشاركهما فى كون المضاف اسم فاعل والمضاف اليه مفعولا من مضمرات متصلات لكن لا يقاس هذا عليه حتى يمكن ان يقال ان الضارب زيد وضارب من جنس واحد فيما

خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف) حيث لم يقل والاولى فى جوابه او الاحسن وامثالهما من العبارات الدالة على استحسان قوله (لفوات المطابقة بين السؤال والجواب) مغن عنه لان من المعلوم ان مراعاة مطابقة الجواب للسؤال ليست بواجبة بل هى امر استحسانى لانه قد تخلف ولو كانت واجبة لم يجز تخلفها ولما فرغ المص من مسائل الموصولات شرع فى مسائل اسماء الافعال التى هى معدودة من المبنيات فقال (اسماء الافعال) اى الاسماء التى معانيها معانى الافعال وهو مبتدأ وقوله (ما كان) خبر وقول الش (اى اسم كان) للاشارة الى ان ما عبارة عن الاسم بقرينة كونها من المبنيات العارضة وانما فسره بمفرد لكون المقام مقام التعريف الذى هو للجنس لا للافراد وقوله (بمعنى الامر) خبر منصوب لكان اى اسم كان معناه المفهوم منه مقارنا بالمعنى المفهوم من لفظ الامر كما سيجئ وجهه وقوله (او الماضى) بيان لنوعى اسماء الافعال يعنى ان اسماء الافعال نوعان احدهما ما كان مقارنا بمعنى الامر والاخر ما كان مقارنا معنى الماضى ثم اشار الشارح الى دليل بناء هذه الاسماء بصورة الصفة فقال (اللذين) بصيغة التثنية اى بمعنى الامر او الماضى اللذين (هما) اى الامر والماضى (من اقسام المبنى الاصل) وكل اسم يكون معناه كذلك فهو مبنى فاذا كانا موصوفين بكونهما من اقسام مبنى الاصل (فعلة بنائها) اى علة بناء اسماء الافعال مطلقا (كونها) اى كون تلك الاسماء (مشابهة) اى مناسبة (لمبنى الاصل) فى وقوعها موقعه ولما وقع الاعتراض على التعريف بانتقاضه بالاسماء التى ليست بمعنى الامر او الماضى فيلزم ان يكون غير جامع دفعه بقوله (فما قيل) اى اذا انحصرت اسماء الافعال بكونها بمعنى احد الامرين فقط فتحتاج فى دفع ما قيل (ان اف) يعنى ان لفظ اف ليس بمعنى الامر ولا بمعنى الماضى بل بمعنى المضارع لكونه (بمعنى اتضجر) على صيغة المتكلم للمضارع (واوه) بتشديد الواو يعنى وكذا لفظ اوه ليس بمعنيهما بل هو بمعنى المضارع ايضا لكونه (بمعنى اتوجع) مع انهما من اسماء الافعال فحينئذ نحتاج الى ان نقول (فالمراد به) يعنى لا نسلم لزوم عدم صدق التعريف عليهما وانما يلزم لو كان المراد بكل واحد من اتضجر واتوجع معناهما الاصلى الذى هو المضارع بل المراد بكل واحد منهما معنى الماضى فان المراد باف معنى (تضجرت و) باوه معنى (توجعت) ولما كانت القاعدة فى الانشائيات فى نحو بعت واشتريت ان يعبر عنها بالمضارع الحال لوقوعها وقت التكلم (عبر عنه) اى عن كل واحد من تضجرت وتوجعت (بالمضارع) اى باتضجر واتوجع (لان المعنى على الانشاء) اى معناهما محمول على انشاء التضجر والتوجع (وهو) اى المعنى المحمول على الانشاء (انسب بان يعبر عنه) اى عن ذلك المعنى الانشائى (بالمضارع الحالى) اى بصيغة المضارع الذى يراد به الحال ثم شرع فى امثلتهما مع الاشارة الى التمثل بنوعى الفعل من اللازم والمتعدى فقال (مثل رويد زيدا اى امهله) وقوله (مثال) خبر للمبتدأ المحذوف اى مثل رويد زيدا مثال (لما) لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الامر) وهو فعل متعد وهو معنى امهله (وهيهات ذاك) وفى هيهات ثلاث لغات احديها (بفتح التاء) وهو (فى) لغة (الحجاز وبكسرها) اى وثانيتها بكسر التاء وهو (فى) لغة (بنى تميم وبالضم) اى وثالثتها بضم التاء وهو

يجوز فى احدهما يجوز فى الآخر اذ المصحح هو الاتحاد الجنسى وذلك لما عرفت من ان حمل الضاربك على ضاربك انما هو من جهة جواز ضاربك بدون حصول التخفيف بالاضافة فحمل عليه ذلك ماهو من جنسه وجواز ضارب زيد لحصول التخفيف بها فلا يجوز حمل ما ماليس كذلك عليه لمجرد كونه من جنسه وبهذا ظهر توجه السؤال على ما عنونه الشارح بقوله ولقائل بحيث لا سبيل الى دفعه ولكن قد عرفت انه خلاف المراد بل هو خارج عن الباب فلا عبرة به واعلم ان اول من وقع فى هذه الورطة الرضى فانه قال معترضا على المص بعد نقل كلامه من عدم صحة القياس على الضاربك لانه محمول على ضاربك الممتنع فيه اعتبار التخفيف ولا يحمل عليه الضارب زيد لانه ليس من بابه فيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جازلك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على المجرد منها لعله فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لو لم يصف لما ذكرت انهما من باب واحد فهل اجازلى بحمل ذى اللام فى الضارب زيد على

(فى لغة بعضهم) اى بعض بنى تميم او بعض العرب (اى بعد) (مثال) اى قوله هيهات مثال
(لما) اى لاسم الفعل الذى (هو) مقارن (بمعنى الماضى) وهو فعل لازم ثم اراد الشارح ان يذكر
وجه تقديم الامر على الماضى لتقدمه بالطبع لكونه مشتقا منه فقال (وقدم الامر) اى وانما قدم
المصنف الامر فى التعريف على الماضى (لان اكثر اسماء الافعال بمعناه) يعنى ان اكثر ما وقع
من اسماء الافعال ورد بمعنى الامر فقدم فى التعريف للاشارة الى هذا ثم انه لما اختلف اقوالهم
فى هذا الباب فى ان اسماء الافعال هل هى موضوعة لمعنى يشبه معنى الامر او الماضى بان يكون
علما له اراد الشارح بيين مرادهم بما هو الظاهر من الاحتمالات فيه فقال (والذى) اى الامر
الذى (حملهم) اى حمل النحاة (على ان قالوا ان هذه الكلمات) من رويد وهيهات (وامثالها)
من الاسماء التى يفهم منها معنى الفعل (ليست بافعال) اى حقيقة بل هى اسماء (مع تأديتها) اى
مع اى كلا منها يؤدى (معانى) الافعال من الامر والماضى وغيرهما وقوله والذى مبتدأ وقوله
(امر لفظى) خبره اى الذى حملهم على هذا القول امر لفظى حقيقى يعنى نفى الفعلية
عنها ليس لعدم كون معناها فعلا بل لامر آخر (وهو) اى الامر اللفظى الذى هو
الحامل لهم على هذا القول (ان صيغها) اى ان صيغ هذه الاسماء (مخالفة لصيغ الافعال)
اى لصورة الافعال المضبوطة بوزن معلوم من هيئة الماضى والامر الحاضر وقوله (وانها)
عطف على ان صيغها كعطف التفسير او كعطف الخاص على العام يعنى وان هذا الامر
الحامل ان تلك الاسماء (لا تتصرف تصرفها) يعنى انها لا تقبل التصرف كتصرف
الافعال بان يكون لها مفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث وقوله (لا انها) معطوف على قوله
امر لفظى يعنى انه ليس مرادهم بقولهم فى مقام الاثبات مع تأديتها معانى الافعال ان اسماء
الافعال وان لم تكن افعالا لكنها (موضوعة لصيغ الافعال) لكونها مؤدية لمعانيها (على
ان يكون) اى بناء على ان يكون لفظ (رويد مثلا موضوعة لكلمة امهل) ثم ايد هذا
بتزييف الشارح الرضى لهذا القول حيث قال (قال الشارح الرضى وليس ما) اى ليس
القول الذى (قال بعضهم) ناشئا عن التوهم من كون اسماء الافعال مؤدية لمعانى الافعال وهو
(ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذى هو دال على معنى الفعل) وهو ما يدل بهيئته على الزمان
وبمادته على الحدث كما هو شان الفعل واذا كان لفظ صه اسما للفظ اسكت الدال على معنى الفعل
(فهو) اى لفظ صه (علم للفظ الفعل) وهو اسكت (لا لمعناه) اى ليس اسما الا على معناه فقوله
ما قال اسم ليس وقوله (بشئ) خبره يعنى ليس ما قال هذا البعض بشئ معتبر مسموع فى هذا
الباب لانه لو كان اسم صه علما موضوعا للفظ اسكت لفظهم لفظ اسكت فى كل وقت من اوقات
اطلاق لفظة صه وليس كذلك (اذ العربى القح) بضم القاف الخالص يعنى لان العربى الخالص
(ربما يقول صه) ويفهم منه طلب السكوت من المخاطب (مع انه لم يخطر بباله) اى بقلبه (لفظ
اسكت) ولو كان معناه لخطر بقلبه وقوله (وربما) ترقى يعنى وربما (لم يسمعه) اى ذلك العربى القح
لفظ اسكت (اصلا) فضلا عن ان يخطر بباله (ولهذا) اى ولكون اسماء الافعال غير موضوعة
لالفاظ الافعال (قال المصنف) فى تعريفها (ما كان بمعنى الامر او الماضى ولم يقل

المجرد منها وهو ضارب
زيد فى صحة الاضافة لعله
حاصلة فى المجرد دون
ذى اللام وهو حصول
التخفيف بناء على انهما
من باب واحد واما المراد
فلضرورة انتفاء التخفيف
بالاضافة فى ضاربك بكلا
جزئيه وانتفائه فى
الضاربك ايضا اذ لا
يتصور فيه حصول ذلك
فى المضاف اليه كما انه لا
يتصور فى المضاف وقد
دل بقوله بخلاف الضارب
زيد وضارب زيد على
انتفاء التخفيف فى كلا
هذين التركيبين ولا
يخفى انه اظهر بذلك كونه
ممن لا يدرى باب الاضافة
اصلا فان العارف بشئ
مما ذكروه وفى اللفظية
من تحقيق المسئلة ومخالفة
الفراء والحامل عليها
والجواب لا يقرب الى
التقول بمثل هذا القول
المخالف لما صرحوا به
من نفس الامر ومن
فروع هذه الغفلة قوله
ويتقدح من هذا انه يمكن
حمل الضاربك على المختار
فى الحسن الوجه
لاشتراكهما فى تخفيف
المضاف اليه بالاضافة
فانك قد عرفت انه لا
يحمل على الحسن الوجه
الا ما كان فيه المضاف
والمضاف اليه معرفين
باللام وانه لا تخفيف
فى الضاربك بالاتفاق
ومن فروعها قوله بقى
الخ وقد احطت بحقيقة

ماكان معناه الامر او الماضى) ثم اراد الش ان يدفع الانتقاض الوارد على تعريف المصنف بان هذا التعريف صادق على مثل الضارب امس لانه بمعنى الماضى ايضا فاجاب عنه بانا لا نسلم ان هذا التعريف يصدق على مثل الضارب امس لان دلالة هذا ليست بدلالة وضعية اعنى التى هى دلالة اللفظ المفرد لان الضارب وحده يدل على ذات يصدر عنه الضرب غير مقترن بزمان معين وامس وحده يدل على زمان معين بخلاف رويد وهيهات (والمتبادر) من قوله ما كان بمعنى الامر او الماضى (ان يكون هذا) اى كونه بمعناه (بحسب الوضع) بان وضع هذا اللفظ لمعنى هو معنى الفعل يعنى وضع هذا اللفظ المفرد لمعنى مركب من الحدث والزمان واذا كان المتبادر منه ان يكون بحسب الوضع (فلا يرد مثل الضارب امس) حال كونه (نقضا على التعريف) لانه لا يصدق عليه انه اسم موضوع لمعنى هو معنى الفعل بل انه يصدق عليه انهما اسمان وضع احدهما المعنى والاخر لمعنى آخر ثم انه لما وقع الخلاف فى ان وزن فعال من الثلاثى المجرد هل هو قياسى فى معنى الامر اولا اراد المصنف ان يبينه بقوله (وفعال) بفتح الفاء (اى مايوزن) يعنى المراد من فعال ليس حصره فى تلك المادة بل يعم لكل مايوزن (بفعال) وقوله (الكائن) اشارة الا ان قوله (بمعنى الامر) ظرف مستقر بتقدير المتعلق معرفة لكونه صفة للمعرفة وهو فعال فان المراد به اللفظ وقال بعضهم ان فعال مبتدأ وبمعنى الامر خبره ولعل ذلك البعض اختار كونه خبر التحصيل الفائدة وهو تعيين معناه بخلاف كونه صفة لانه لا فائدة فى التوصيف بكونه بمعنى الامر لانه لم يوجد فعال بمعنى الماضى حتى يحترز عنه ويمكن ان يقال ان التوصيف للاحتراز عن كونه مصدرا اوغيره كما سيجى وكذا قوله (المشتق) للاشارة الى ان قوله (من الثلاثى) (المجرد) ظرف مستقر صفة الامر هذا اما اختاره الش والعصام وضعفة المعرب المشهور بزينى زاده واختار كونه صفة بعد صفة لفعال او حالا واختار فى الامتحان كونهما حالا وقوله تعالى مبتدأ وقوله (قياس) خبره وفسره الشارح بقوله (اى قياسى) لتصحيح الحمل لان القياس بدون حرف النسبة لا يتحد بالمبتدأ فاحتاج الى التصحيح اما بالتزام حذف حرف النسبة حتى يكون معناه ان فعال بمعنى الامر منسوب الى القياس او بتقدير ذو اى كونه كذلك ذو قياس مثال ما كان كذلك (كنزال بمعنى انزل) مشتقا من النزول الثلاثى ولما وقع الخلاف بين سيبويه والمبرد فى كون فعال بمعنى الامر قياسيا او مسموعا فقال سيبويه انه قياسى وقال المبرد انه مسموع لانه لو كان قياسيا لجاز ان يقال قوام وقعاد فى قم واقعد وليس لاحد يبتدع صيغة لم تقلها العرب اراد الش ان يبين ان المصنف اختار مذهب سيبويه وانه كيف يجاب عن الايراد الوارد على سيبويه فقال (قال سيبويه هو) اى كون فعال بمعنى الامر (مطرد فى الثلاثى المجرد ويرد عليه) اى على كونه مطردا (انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد) فيحتاج الى ان يأول قول سيبويه وهو مطرد (فلهذا تأول بعضهم) وهو اندلسى (قول سيبويه) اى قوله مطرد (بانه) اى سيبويه (اراد بالاطراد الكثرة) يعنى بقوله مطرد انه كثير الوقوع يعنى انه مسموع كما قاله المبرد لكن لما كثرت المسموعات (فكانه) اى فبلغ فى الكثرة حتى صار كانه (قياس لكثرته) وفى قوله فكانه

الحال خبرا (قوله) من غير اعتبار حذف تنوينه ما قبل متعلق بقوله ثم حل لا بقوله مضافا يظهر بالتأمل عكس ذلك (قوله) وذلك ان تجعل كل واحدة منها هذا هو الحق الذى لا مرية فيه وما سبق من البيان ليس كما ينبغى بل هو غير صحيح اما اولا فلانه لم ينقل عن الفراء انه استدل بهذا البيت ووقع فى المخالفة منه الا ترى الى قول المص اجاز الفراء نحو الضارب زيدا مالانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على ضارب الرجل والضاربك فانه اذا اجاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايض فانه حصر سبب الاجازة فى هذين الامرين ولو كان الغرض من ايراد البيت تزييف ما استدل به لما صح له ذلك واما ثانيا فلان قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة فى الاضافة ليس بمستقيم لان ذلك الامتناع انما هو الاضافة المعنوية واضافة الضارب الى زيد على قول من جوزه لا يكون من اقسام المعنوية بل هو عنده اضافة لفظية فلا يلزم منه ذلك المحذور ولو قيل فيه كما

اشارة الى ان الاطراد ههنا مجاز عن كثرة الوقوع وقال العصام وصاحب الامتحان انه لايحتاج
الى حمل كلامه على المجاز ليندفع هذا الايراد لان كون الشئ قياسيا لايقتضى ان يجئ فى جميع
المواد فلا ينافى عدم وروده فى مادة القيام والقعود لكونه قياسيا حتى يحتاج الى التأويل وزاد
صاحب الامتحان اشتراط كون الفعل المذكور فعلا تاما فلا يجئ انعام وكون انتهى ولما كان
الخلاف فى كونه قياسيا انما هو فى مجيئه من الثلاثى اراد ان يبين ماهو حكمه من الرباعى فقال
(واما فى الرباعى) اى واما حكمه فى الرباعى (فاتفقوا) اى فاتفقت النحاة من سيبويه وغيره (على
انه) اى على ان اسم الفعل الكائن بمعنى الامر (لم يأت) اى لم يجئ (الا نادرا) وهذا المعنى الذى
حمل عليه قوله على انه لم يأت الا نادرا هو مااختاره العصام وغيره من المحشين فى توجيه كلام
الشارح لانه اذا حمل على ظاهره وقيل ان معناه ان فعال لم يأت من الرباعى الا نادرا فلا يجوز
لان فعال لم يتصور مجيئه من الرباعى ومايجئ نادرا هو قرقار وعرعار وليس بوزن فعال بل
فعفال وقرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار بمعنى تلاعبوا ايها الصبيان بالعرعرة وهى
لعبة لهم لان الصبى اذا لم يجد احدا رفع صوته فقال عرعار فاذا سمعوا اخرجوا اليه وتلاعبوا
بتلك اللعبة قال ويدعو وليدهم بها عرعار وقال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان كما قال غاق غاق وقال السيرافى فى الجواب الى المبرد ان الحكاية لاتغير فلو كانا
صوتين لقيل قارقار وعارعار بالالف وعند الاخفش ان فعال بمعنى الامر من الرباعى قياس والله
اعلم ثم شرع فى بيان باقى المعانى لهذا الوزن فقال (وفعال) وهو مبتدأ وزاد الش قوله (حال
كونه) للبيان فى ان قوله (مصدرا) حال من الضمير المستتر فى خبره الآتى اعنى قوله مبنى وقوله
(معرفة) بالنصب صفة لقوله مصدرا وقوله (كفجار) صفة اخرى للمصدر يعنى حال كون
هذا الوزن موصوفا بصفتين احدهما المصدرية وثانيتهما التعريف ينبغى ان يكون قوله كفجار
خبر المبتدأ المحذوف بتقدير هو مثل فجار لكن الزينى زاده قدم كونه صفة بعد صفة فتأمل ولما
خفى كونه معرفة اشار فى تفسيره بقوله (بمعنى الفجرة او الفجور) يعنى انهم يستعملون مثل هذا
بمعنى الفجور او الفجرة المعرفة باللام بان يكون علما للمصدر المعرفة لا بمعنى فجرة او فجور
واشار الش ايضا بقوله بمعنى الفجرة او الفجور الى وقوع التردد بين كونه مستعملا فى المؤنث
والمذكر وايده بما نقله عن الش الرضى حيث قال (قال الش الرضى وهو) اى هذا الوزن (على
ماقيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لى الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه) وانما قال هذا
الان ادلتهم مرددة ومعارضة لان من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال مرا اوصفة او مصدرا
او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا
منهم دليل على التردد فى كونها مؤنثة كذا فى العصام ويحصل التردد فى الدليل انهم ربما
استدلوا على تأنيث اسم الفعل والمصدر الواقعين على وزن فعال بكونه مؤنثا فى استعماله
صفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان كما يجئ وهذا استدلال عجيب ثم قيل فى الاستدلال
على تعريفه بقرينة الواقع معرفة فى قوله * انا اقتسمنا خطتينا بيننا * فحملت برة واحتملت

هو لصواب من امتناع
مثل الضارب زيد لعدم
حصول التخفيف بالاضافة
لما صح ايضا لزوم
المصادرة على المط لان
المدعى ذلك وقد جعل
دليلا واما ثالثا فلظهور
انه لو كان المراد تزييف
دليل الفراء لكان الواجب
ان يقول وامتنع لان
الحكم بضعف دليله لامن
جهة الاستعمال اعتراف
بجواز قوله وقد حكم اولا
بامتناع ما جوزه وهذا
باطل بالضرورة لما فيه من
التناقض البين واما اذا
حمل على هذا الوجه
الصحيح الدال عليه كلام
المص على النهج الصريح
فلا يتصور ورود شئ
مما ذكر ومما لم يذكر
(قوله) لان لكل من هيئتى
التركيب الوضعى
والاضافى معنى آخر لا
يقوم احدهما مقام الاخر
قيل فيه بحث لان الكل
من هيئتى الاضافة
وتركيب الصفة مع معمولها
معنى آخر وقد قام هيئة
الاضافة فى الاضافة
اللفظية مقام هيئة تركيب
العامل والمعمول وهذا
ناش من الذهول عن
تصريح القوم بان المعنى فى
الاضافة اللفظية كما كان
ولذا قالوا انه لايفيد شيئا
سوى التخفيف وذلك
ضرورى التسليم الا ترى
اذا قلت مررت برجل
ضارب زيد كان
فى المعنى كقولك
مررت برجل ضارب زيدا
وتفصيل الكلام ان الاضافة

فجار ❊ وجه الاستدلال ان برة علم للمرأة وفجار بمعنى الفجار ولما كانت برة معرفة لكونه علما حكم بتعريف فجار لكونه قرينة ولاشك ان هذا الاستدلال كالاول فى الغرابة وحمل كلامه على الاخرى فى التأنيث والتعريف مع عدم الاستدلال على المحمولة معرفة مونثة بديع بل لو ثبت وصف فجار بالمؤنث المعرف بفجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنث والتعريف و قوله (و) (حال كونه) (صفة) عطف على قوله مصدر او قيد الشارح بقوله (المؤنث) اشارة الى قول الش الرضى حيث قال الثالث اى من هذا الوزن الصفة المؤنث ولم يجئ فى الصفة المذكورة (مثل يافساق) (بمعنى يافاسقة) و قوله (مبنى) خبر للمبتدأ وهو فعال مصدرا كما فسره الش بقوله (اى كل واحد من القسمين الاخيرين) وهما فعال مصدرا و فعال صفة هذا احترازا من القسم الاول وهو فعال بمعنى الامر لانه اسم فعل (مبنى) ثم ذكر وجه بناء هذين القسمين بقوله (لمشابهته) اى لمشابهة كل من القسمين (له) (اى الفعال بمعنى الامر) وهو القسم الاول كما سبق من انه مبنى لكونه بمعنى الامر ثم ذكر وجه المشابهة بقوله (عدلا و زنه) وهما تميزان من الذات المقدرة فى النسبة بين المشابهة و بين فاعله (اما زنة) اى مشابهته من جهة الوزن (فظاهر واما عدلا) اى واما مشابهة عدلا (فلما) اى فثابت للذى (ذهب اليه النحاة من ان فعال) اى ان هذا الوزن فى طرف المشبه به الذى هو (بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلى) يعنى ان نزال مثلا معدول عن انزل (للمبالغة و هذه الصيغة للمبالغة فى الامر) هذا بيان لعلة العدول اى انما عدل عن الامر الفعلى لقصد المبالغة فى الامر و نظيره (كفعال) بفتح الفاء و تشديد العين (و فعول للمبالغة فى الفاعل) يعنى كما ان فعال و فعول يجيئان لقصد المبالغة فى فاعل كذلك يجئ فعال فى مكان افعل وانما لم يبين وجه العدول فى طرف المشبه لكونه ظاهرا فيه اما فى فعال بمعنى المصدر فلكون نحو فجار معدولا عن الفجور او الفجرة و فى فعال صفة فلكون يافساق معدولا عن يافاسقة ثم اعلم ان المشابهة من جهة الزنة ظاهرة واما من جهة العدل ففيها شئ على ما حكاه الشارح بقوله (قال الشارح الرضى والذى) اى والرأى الذى (ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل) بان يكون هيهات مثلا معدولا عن بعد و رويد معدولا عن امهل (شئ) اى حكم (لا دليل لهم) اى للنحاة (عليه) اى على جوازه فضلا عن وقوعه (كيف والاصل) يعنى كيف يكون مع ان القاعدة (فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج) ذلك الاسم المعدول اليه (عن النوع الذى ذلك الشئ اى المعدول (منه) اى من ذلك النوع يعنى ان كان من نوع الاسم فالواجب فى المعدول ان يكون اسما ايضا فاذا كان الاصل فى كل معدول ان يكون كذا (فكيف يخرج الفعل بالعدل) يعنى فكيف يجوز ان يخرج الفعل مثل بعد و امهل و امثالهما من المعدولات بسبب كونه معدولا (من الفعلية) اى من نوع الفعل (الى الاسمية) اى الى نوع الاسم حتى جاز بعد العدل ان يقال انها اسماء الافعال (واما المبالغة) واما تشبيه هذا القسم بفعال بمعنى الامر فى كونه معدولا لتحصل المبالغة المقصودة به (فهى) اى فالمبالغة المقصودة لا يحتاج حصولها الى هذا التكلف لانها

الموصوف الى الصفة لكنت معرفا لشئ بما لم يقصد الذات الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد العالم فالمق بالذات زيد والعالم يجئ الا لغرض الحكم عليه بالعلم وايضا فان كونه صفة يقتضى له حكم التبعية و كونه مضافا اليه يقتضى له حكم المق بالنسبة فكيف يكون الشئ تبعا غير تبع من جهة واحدة وايضا فان الصفة يقتضى ان يكون باعرب الموصوف و كونه مضافا اليه يقتضى ان يكون محفوظا بالاضافة فيؤدى الى ان يكون الشئ محفوظا مرفوعا وهو باطل واما امتناع اضافة الصفة الى موصوفها فالكلام فيه كالكلام فى الاول وزيادة وهو انه يؤدى الى تقديم التبع وتأخير المتبوع وهو عكس حقيقتها ولذلك امتنع تقديم الصفة على الموصوف هكذا فى شرح المص وقال فى الامالى انما امتنع ذلك لانه لا يخ اما ان تضيف باعتبار الذات او باعتبار المعنى او باعتبارهما جميعا فان اضفت باعتبار الذات كان باطلا لانه يؤدى الى اضافة الشئ الى نفسه وان اضفت باعتبار المعنى فهو ايضا باطل اذ ليس عالم موضوعا لمجرد المعنى بل للذات والمعنى هو المق ولذلك لو قلت رجل عالم جاز و باعتبار

(ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبين) اى الشارح الرضى (وجهها) اى وجه حصول المبالغة فى جميع اسماء الافعال وعدم اختصاصها فى الصورة المخصوصة حيث بين هذا (فى كلام طويل) وكان المناسب تركه لطوله (فمن اراد الاطلاع عليه) اى على ذلك الكلام (فليرجع اليه) اى الى ما فى شرح الشيخ الرضى وقال العصام فى حاشيته ويرد عليه يعنى يرد النقض على قوله والاصل فى كل معدول عن شئ ان لايخرج عن النوع الذى ذاك الشئ منه بان يقال ان ثلاث معدود عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلاثة لفظ مركب وكل مركب ليس باسم فالمعدول اسم والمعدول منه ليس باسم واجيب عنه بان المراد ان الاصل ان لايخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التأم منه اصله ومادة النقض من قبيل الثانى فلا نقض (و) (فعال حال كونه) (علما للاعيان) وزاد الش بين حرف العطف وبين قوله علما قوله فعال حال كونه للاشارة الى ان قوله علما حال من المستكن فى مبنى كما سيأتى ولما كان لفظ اعيان جمعا ولفظ فعال ليس بعلم لهذا الجمع فسره بقوله (اى اعين من الاعيان) اى لذات من الذوات ثم بين فائدة قوله علما وقوله للاعيان بقوله (انما قال) اى المص (علما ليخرج باب فساق) لانه صفة لاعلم (وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا) اى بناء على ما قال النحاة علم للفجرة او الفجور خلافا لما نقل عن الشيخ الرضى كما عرفت (لكنه) (علم للمعانى لا للاعيان) اى لانه علم للاعيان والذوات (وقوله) اى المص (مؤنثا) بالنصب (صفة علما) اى صفة لفظ علما ثم بين وجه زيادة هذا القيد فقال (وذكره) اى انما ذكر المص لفظ مؤنثا (للتنبيه) اى لقصد التنبيه (على انه لم يقع) اى لم يقع هذا العلم الذى هو علم للاعيان (الا كذلك) اى الا وقع علما مؤنثا وان جاز وقوعه علما مذكرا عند العقل وحاصل التنبيه ان هذا القيد قيد وقوعى لا احترازى ومثال ما وقع كذلك (كقطام) (علما للمؤنث) اى لامرأة (وغلاب) (كذلك) اى انه علم لامرأة ايضا وقوله (مبنى) خبر للمبتدأ وقوله (فى) (استعمال اهل) (الحجاز) تقييد لكونه مبنيا وزاد الشارح لفظ استعمال ولفظ اهل للاشارة الى ان الاختلاف الذى حصل فى بنائه واعرابه انما هو بين اهاليه يعنى ان قوله فى الحجاز مجاز حذف كما فى قوله تعالى واسئل القرية لان الحجاز اسم ارض ولا يسند اليها الاستعمال والى انه مخالفة فى الاستعمال لا فى الحقيقة ثم بين وجه استعمال اهل الحجاز بقوله (لمشابهته لفعال بمعنى الامر) يعنى انما استعملوه كذلك لكون هذا اللفظ مشابها بباب فعال الذى هو بمعنى الامر (عدلا ووزنا) اى من جهة العدل والزنة يعنى ان قطام مثلا معدول عن قاطمة كما ان نزال معدول عن انزل وقوله (ومعرب) عطف على قوله مبنى يعنى ان مثل هذا من فعال معرب (فى) (استعمال) (بنى تميم) ولا يحتاج ههنا الى تقدير الاهل لان بنى تميم اسم قبيلة لا اسم مكان كما فى الاول وقوله (الا ما فى آخره) استثناء من نائب الفاعل الذى استكن فى معرب يعنى معرب كل ما كان على هذا الوزن عندهم (اى الا فى فعال) اى الا فى الوزن الذى وقع (علما للاعيان الذى) وهذا التفسير لفظ ما وقوله (يكون) الخ تفسير للفظ (فى آخره) واشارة الى انه ظرف مستقر صلة لما وقوله (راء) فاعل للظرف ويجوز ان

ما جميعا ايضا باطل لانهما جميعا ليس اللفظ موضوعا لهما على السواء وهذا الوجه يجرى فى منع اضافة الصفة الى موصوفها ايضا (قوله) فلا يقال الى قوله من غير فرق مما يحذف (قوله) ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه فى العموم والخصوص قيل اراد بالمماثلة فى العموم ان يكون مدلولهما كليين ويتحد افرادا ومتساويين وبالمماثلة فى الخصوص ان يكون مدلولهما شخصا واحدا والاحصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين والمتساويين الى الآخر وينبغى ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه ولا يضاف الاخص من حيث انه الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع فى اللغة ما يوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشئ وسعيد كرز فاراد دفعه وفيه ان المراد بهذا التعبير اعنى ثبوت المماثلة فى العموم والخصوص ليس الافادة عدم كون احدهما اعم من الآخر او اخص منه واذا انتفى هذان الاحتمالان تبين المماثلة اعم من الترادف والتساوى فتحصيل المراد من ثبوت المماثلة فى العموم وحده ممتنع كيف ويلزم على هذا تحقق التساوى بين الكليات باسرها لتحقق المماثلة فى العموم فان كل واحد منها معتبر على

يكون فى آخره خبرا مقدما وراء مبتدء مؤخرا والجملة الاسمية صلة للموصول كما جوزه صاحب المعرب زنى زاده لكن تفسير الش بهذا يأبى عنه وقوله (فان بنى تميم) دليل للاستثناء يعنى انما يستثنى من هذا الحكم مافى آخره راء فان بنى تميم (اختلفوا فيه) اى فى مايكون فى آخره راء (فاكثرهم) اى فاكثر بنى تميم (يوافقون الحجازيين فى بنائه) اى مافى آخره راء (واقلهم) اى واقل بنى تميم (لايفرقون) فى هذا الوزن (بين ذات الراء وغيرها) اى وغير ذات الراء (بل يحكمون) اى يحكم اولئك الاقلون من بنى تميم (باعراب الكل) اى باعراب كل واحد من ذلك الوزن وقوله (نحو حضار) (علما للكوكب) مثال للمستثنى عند اكثرهم ثم اراد الشارح ان يبين وجه الفرق بين ذوات الراء وغيرها حيث حكم الاكثرون باعراب ماليس فيه راء وبناء مافيه راء فقال (وجه الاكثرين) اى وجه حكم اكثر بنى تميم ببناء مافيه راء هو (ان الراء حرف مستثقل) وقوله (لكونه) علة لكونه مستثقلا يعنى انما حكم للراء بالثقل لكون الراء (فى مخرجه كالمكرر) لوجود صفة التكرير فيه (فاختير فيه) يعنى فلكونه كالمكرر اختير فيه (البناء) دفعا للثقل العارض له بسبب التكرير (لانه) اى لان البناء (اخف) من الاعراب وقوله (اذ سلوك طريقة واحدة) دليل على ان البناء اخف يعنى انما يكون البناء اخف لانه لعدم اقتضائه لاختلاف آخر الكلمة كان طريقة واحدة بخلاف الاعراب لانه لكونه مقتضيا لاختلاف الاواخر كان طرائق مختلفة والسلوك فى الطريقة الواحدة (اسهل من سلوك طرائق مختلفة) وهو بديهى وقال فى الامتحان وفيه نظر لان هذا يقتضى اختيار الفتح على الكسر وقال العصام هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى اوضحه الش والمشهور فى كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة فى ذوات الراء مستحسنة والمصحح له كسرها انتهى وانما كانت الامالة مستحسنة لان بنى تميم احرص للامالة لاسيما فى ذوات الراء (الاصوات) اى الاصوات التى عدت من المبنيات وهو مبتدأ خبره سيأتى وهو قوله كل لفظ ولما كان لفظ الاصوات الذى هو المعدود من المبنيات اخص من مطلق الاصوات احتاج الى مقدمة تبين بها انواعها وظهر من تلك الانواع ماهو معرب وماهو مبنى منها فاراد الش ان يذكر تلك المقدمة فقال (اعلم ان الاصوات) اى الاصوات الغير الموضوعة للمعنى (الجارية على لفظ الانسان) بل على لفظ العرب (امامنقولة) اى من الصوت (الى باب المصادر) وهى ايضا نوعان لانها امامنقولة الى المصادر (ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او) منقولة الى المصادر (لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل فالاول) وهو مانقل من الاصوات الى المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل (مثل وها للتعجب) فان واها اصله صوت ثم نقل الى المصادرية ولزوم المصدرية وهو ليس باسم فعل (وحكمه) اى وحكم هذا النوع من الاصوات (حكم المصادر) فى انه يكون مفعولا مطلقا بالنصب (والثانى) وهو مانقل من الاصوات الى المصادر ولم تلزم المصدرية فصارت اسم فعل (مثل صه ومه وحكمه) اى وحكم هذا القسم (حكم اسماء الافعال) من كونها مبتدء وفاعلها ساد امسد الخبر فتكون الجملة اسمية او كونها مع فاعلها جملة فعلية او غيرها من الاحكام الجارية عند النحاة فى اسماء الافعال وقال الرضى وانما سميت هذه الاقسام اصواتا وان كان غيرها

(من)

وجه العموم والا لما كان كليا (قوله) واما اذا كان للجنس ففيها خفاء قبل زوال الخفاء صحة عين الا شئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشئ شاملا لغير الموجود فى الخارج كما هو فى اللغة فان الشئ فى اللغة مايصح ان يخبر عنه وتفصيل مايزول به الخفاء ان اللام الجنسى اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هى فالعين اعم منه لصدقه على فرد من الطبيعة والطبيعة بخلاف طبيعه فانها لاتصدق الا على نفسها وان اريد به الطبيعة فى ضمن الفرد فالعين تصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هى فعلا كلا التقديرين يكون العين اعم وليس بمستقيم اذ لا شئ اعم من الشئ كما دل عليه قوله عز وجل وهو على كل شئ قدير واللا شئ فرضى ولا يكون هو اعم منه بل هو اما من افراد الشئ بجعل اللاشئ امرا يصح ان يخبر عنه او مباين له وهو ظاهر ولا سبيل الى شئ سوى هذين جزما فبطل مازعمه من زوال الخفاء به والتفصيل باطل ايضا لضرورة انه فى صورة الجنس يعم جميع ما افراد مايصدق عليه فلا يتصور تخصيصه بطبيعة حتى يكون العين منه باعتبار شموله لطبيعة اخرى ايضا وهذا فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فاله من نور وكان

من الكلام ايضا لان صوتا هذه في الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكونها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية مثل اح واف ولا يصوت به الحيوان فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات وقوله (واما غير منقولة) عطف على قوله اما منقولة يعني الاصوات الجارية اما غير منقولة من الاصوات الصرفة الى غيرها (بل باقية على ما) اي على الصفة التي (كانت) تلك الاصوات الصرفة (عليه) اي على تلك الصفة وقوله (حين كونها) ظرف لكانت اي على ما كانت عليه حين كون تلك الاصوات (اصواتا ساذجة) اي صرفة (ولم تصر) تلك الاصوات الغير المنقولة (مصادر ولا اسماء افعال وهي) اي والتي كانت كذلك من غير المنقولة (على انواع فمنها) اي فبعض تلك الانواع (ما) اي صوت (يعرض للانسان عند عروض معنى له) اي للانسان من الندامة من شيء او التعجب من شيء (كقول المتندم) اي من تعرض له الندامة واراد اظهارها (او المتعجب) اي من يعرض له ادراك امر غريب وينشأ منه التعجب فاراد اظهاره (وي) قال في الصحاح هو كلمة تعجب ويقال ويك ووي لعبد الله وقد تدخل وي على كأن المخففة والمشددة تقول ويكأن قال الخليل هي مفصولة تقول وي ثم تبتدئ فتقول كأن وقال الكسائي هو ويك فادخل عليه ان ومعناه الم تر اها اقول ومنه قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق وقوله تعالى ويكأنه (و) قوله (حينئذ) ظرف لقوله (لا تقدر) يعني حين كانت الاصوات باقية على اصلها ولم تنقل الى المعنى الاخر لم تكن مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا غيرها لان المبتدأ ما يمكن ان تحكم عليه بشيء والخبر ما يمكن ان تحكم به على شيء والامران محالان هنا لانك لا تقدر (ان تحكم عليه) اي على ذلك الصوت (بشيء) حتى يكون مبتدأ (او) ان تحكم (به) اي بذلك الصوت (على شيء) حتى يكون خبرا وانما امتنعت القدرة بذلك لان وضعه لاظهار الندم او التعجب او الوجع كما في اح وكذا وضع غاق لحكاية صوت الغراب لا غير ونخ ونحوه للبعير لا سماعه لهذا الصوت لجري العادة باناخته فلم يحتج باعتبار المعنى الذي وضع له الى جزء آخر يركب معه حتى يحكم عليه او به فان وقع شيء من هذا الباب مركبا فانما يقصد به اللفظ كقولك نخ صوت لاناخة البعير وغاق حكاية صوت الغراب لا ما هو وضع الباب عليه من حكاية الصوت او تصويت البهائم او اظهار الندم (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على اصلها (ما يجري على لسان الانسان على سبيل الحكاية) اي هذا الجريان (ب) سبب (ان يصدر من نفسه) اي من ذلك الانسان المتلفظ به (ما) اي لفظ (يشابه) ذلك اللفظ الصادر (صوت شيء) من الاصوات (كما اذا قلت غاق قاصدا لاصدار ما) لاصدار لفظ (يشابه صوت الغراب على نفسك وح لا تقدر) انت ايضا (ان تحكم عليه او به) الا اذا اردت لفظه وتقول قلت غاق او لفظ غاق صوت غراب (ومنها) اي ومن الانواع التي بقيت الاصوات فيها على حالها (ما) اي صوت (يصوت به) اي يراد باصداره التصويت (لاجل حيوان) لا على قصد الحكاية وعلى قصد اظهار معنى يعرضه له وقوله (اما الزجر او دعاء او غير ذلك) بدل بعض من لاجل (كما اذا قلت نخ لاناخة البعير ا

الانسب للشارح قدس سره ان لا يتعرض لصورة كونه اعم منه فان بطلان هذا الاحتمال ظاهر من عدم حصول المعنى على اعتبار الشيء عاما لا يقال اذا قلت عين الشيء يصح ان تريد به غير مخصوص بان يكون المعنى عين ما يصح عليه اطلاق الشيء او عين هذا اللفظ لانه على الاول لا يكون عين الشيء العام بل عين ما يطلق هو عليه وهو ليس بعام كذا وعلى الثاني لا يكون نحن فيه لان العهد والجنس المستفاد من اللام لا يكونان بالنظر الا الالفاظ ولقد احسن الرضي حيث قال لافادة ذلك عين زيد وكلام المص ايضا ظاهر بل صريح في كون اللام للعهد فانه قال في قوله بخلاف كل الدارهم وعين الشيء فان هذا ليس مثله لان كلا صالح للدارهم وغيرها فاذا اضفت الى الدارهم فقد حصلت فائدة لم يكن وكذلك عين الشيء وما كان مثله فان المضاف مختص بهذه الاضافة لما فيه من صلاحية ان يكون المضاف اليه وغيره قوله ويرد على قولهم اسم مماثل قبل الواو ولا يختص هذا الحكم بل كاد يتوجه على قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف وكأنه غفل المص عن وروده ثمة فاخره الى هنا وليس مما يلتفت اليه لانه على تقدير وروده لا يكون

وح) ای وحين اذا كان المقصود منه ذلك (ايضا) كالنوعين السابقين (لاتقدر ان تحكم عليه او به وهذه الاقسام) ای وهذه الاقسام الثلاثة التی هی اقسام لغير المنقولة (كلهامبنيات لانتفاء التركيب فيها) ای فی تلك الاقسام فيصدق علی كل منها انه غير مركب لعدم القدرة علی جعل كل منها محكوما عليه او به (واذا تلفظ بها) ای اذا اريد ان يجری واحدا من هذه الاقسام (علی سبيل الحكاية كما اذاقلت) فی النوع الاول (قال زيد عند العجب وی او) ای اذاقلت فی النوع الثالث (عند قصد (اناخة البعير) قال زيد (نخ او) ای اذقلت فی النوع الثانی قال زيد (غاق عند حكاية صوت الغراب) وقوله (فهی) جواب اذا تلفظ ای اذا اريد ان يتلفظ بتركيب من تلك الاصوات مع العوامل فتلك الاصوات (فی هذه الحالة) ای فی حالة التركيب (ايضا) كما كانت غير مركبة (مبنية) من غير تفرقة بين كونها مركبة او غير مركبة فی كونها مبنية (لكن) ای لكن كون الاصوات المركبة مبنية (لا من حيث انها اصوات) كما كانت مبنية فی حالة عدم التركيب (بل من حيث انها) ای من حيث ان هذه الاصوات (حكاية عنها) ای عن الاصوات الساذجة المبنية (والمراد بالاصوات ههنا) ای فی القسم الذی عد من المبنيات (ما) ای اصوات (كانت باقية علی ما) ای علی حالها التی (هی) ای الاصوات (عليه) وهو قسم غير المنقولة بثلاثة انواعه المذكورة هذا احترازعن القسم المنقول الی المصادر واسماء الافعال وقوله (من غير نقلها علی سبيل الحكاية) احترازعن حالتها التی ذكرها بقوله واذا تلفظ الی آخره يعنی ان المراد ههنا ما كانت باقية علی التصويت ولم تنقل علی سبيل الحكاية بان جعلت مقول القول وقوله (وهی بهذا الاعتبار) بيان لقرينة كون المراد بها هو ما كان كذلك معنی وانما يكون المراد بها ههنا مالم تكن منقوله علی سبيل الحكاية لانها باعتبار كونها محكية (ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع) لان الاول كوی فی التعجب دال بالطبع وان الثانی كغاق حكاية للصوت واصداره علی لسان الانسان تشبيها بشیء لايخفی انه ليس بوضع وكذا الثالث لانه لم يوضع لاناخة البعير وانما هو لجری عادة الله تعالی باناخته عند اسماعه وما ليس باسماء ليس بمبنی لان المبنی الذی هو من اقسام الاسم اخص والاسم اعم منه ونفی الاعم يستلزم نفی الاخص (وذكرها) جواب للسؤال الذی ورد علی قوله ليست باسماء بانها اذا لم تكن اسماء ينبغی ان لاتذكر فی عداد الاسماء فاجاب عنه بان ذكرها ای بان ذكر النحويين لتلك الاصوات (فی باب الاسماء) انما هو (لاجرائها) ای لاجراء تلك الاصوات (مجريها) ای مجری الاسماء (واخذها) ای ولاخذ الاصوات (حكمها) ای حكم الاسماء بان حكمت عليها بانها مرفوعة محلا لكذا او منصوبة لكذا (وبنيت) يعنی وبعد اجرائها مجری الاسماء واخذها حكمها الحقت بالمبنيات منها لا بالمعربات (لجريها) ای لجری الاصوات (مجری ما) ای مجری الاسم الذی (لاتركيب فيه من الاسماء ولما لم يكن كل الاصوات معدودا من الاسم المبنی بل كان بعضها معربا كما اذا كانت منقولة الی المصادر وكان بعضها داخلا فی اسماء الافعال ولم يكن المراد بها هذا الداخل بقرينة كونها بابا آخر اراد الشارح بعد سرده فی المقدمة المذكورة بيان ماهو المراد من تعريف المصنف فقال (فالاصوات) هذا تفريع لتفسيره بقوله والمراد بالاصوات

التأخير مبنيا علی القول بل علی كون هذا الموضع احق به واحری (قوله) فاجاب عنه بانه متأول بحمل احدهما علی المدلول الخ قيل يتبادر منه انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق فی تنكير العلم ان يراد به المسمی به لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز مسمی بسعيد هو المسمی بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمی به فيكون من قبيل اضافة العام الی الخاص لا اضافة المدلول الی اللفظ وليس عن سلامة الفهم اذ ليس المراد تنكير المضاف ولا يفهم ذلك من كلامه قدس سره فضلا عن التبادر بل المتبادر الموافق لما صرح به المص والرضی وغيرهما ان المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءنی زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنی جاءنی سعيد كرز ای ملقب هذا اللقب ولايذهب عليك ما بين (قوله) فتأويل سعيد كرز مسمی بسعيد هو المسمی بكرز وبين قوله والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ المقتضی لكون مبنی تأويله هذا اضافة المدلول الی اللفظ من التنافی وفساد تجويز

وتطبيق لتعريف المصنف بالحدود يعني ان تعريف المصنف انما يطابق بمطلق الاصوات لان الاصوات (بهذا الاعتبار) (كل لفظ) (انما قال) اى المصنف (لفظ) مع ان الاصوات من انواع الاسم (ولم يقل اسم) اى كل اسم (لعدم الوضع فيها) اى فى الاصوات بهذا الاعتبار (كما عرفت) فى قول الشارح بانها ليست باسماء لعدم كونها دالة بالوضع (حكى به) اى بهذا اللفظ (صوت) من اصوات الحيوانات او من الاصوات الحاصلة من التصاق جسم بجسم اوغيرها كما مثل لها فى متن الامتحان بطق بفتح الطاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقوع وقوع الحجارة بعضها على بعض وفسر الشارح قوله حكى بقوله (اى اصدر على لسان الانسان) لان الحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او قال زيد نخ اواخ واما بما يشابهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب ولما خص الشارح مراد المصنف بالقسم الاخير كما فصله سابقا فسر الحكاية به يعني ان الاصوات كل لفظ قصد به اصدار صوت وقوله (تشبيها) مفعول له لقوله اصدر وبيان الغرض الاصدار ليحصل تشبيه لفظه (بصوت شئ) من اصوات الحيوانات والجمادات ثم احال الشارح مصحح تفسيره به الى ما بينه فى السابق فقال (كما عرفت فى القسم الثانى من الاصوات) اى من الاقسام الثلاثة التى هى من الاصوات (الغير المنقولة) وهو قوله ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية الخ هذا ما اختاره الشارح والفاضل الهندى وقال فى الامتحان وتخصيص الحكاية باخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التركيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما يقع غير معقول مع انه حينئذ لم تحصر المبنيات فيما ذكر انتهى وقال العصام والحق ان المراد بالاصوات وكذا بكل قسم من اقسام المبنى ما يشمل المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات فى الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع انه حكى به صوت ثم عرف المصنف القسم الاخر من الاصوات فقال (او صوت به للبهائم) يعني القسم الاخر من الاصوات كل لفظ صوت به للبهائم اى للحيوان الذى هو ذوات القوائم الاربع ولما اقتصر فى التعريف على البهائم كان التعريف غير جامع فاراد ان يفسر كلامه بالحمل على التمثيل حتى يشمل فقال (يعني مثلا) اى يريد المصنف بقيد التصويت بقوله للبهائم انه صوت به مثلا للبهائم وغيرها وقوله (اى لاناختها) تفسير التصويت يعني ان التصويت للبهائم يكون لاناختها كنخ مشددة او مخففة لاناخة البعير (اوزجرها اودعائها) كهس بكسر الهاء وبالسين المشددة وهج بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم ونحو بس بضم الموحدة وسكون السين لدعاء الغنم (اوغير ذلك) نحو سع لحث الابل وهدع لتسكين صغار الابل اذا نفرت ثم بين الباعث لتفسيره بقوله مثلا فقال (وانما قلنا مثلا) اى وانما فسرنا كلام المصنف بقولنا مثلا (لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع) كالبعير والغنم دون الطيور فاذا حمل البهائم على هذا المعنى المتبادر منها (فلا يتناول) اى التعريف (ما) اى التصويت الذى (هو) اى ذلك

كونه من قبيل اضافة العام الى الخاص ظاهر لاسترة فيه (قوله) واللقب اوضح من الاسم قيل كون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن التكرز مشترك فى القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن عقلة وابن دبرة وابن جابروانت خبير بان اللقب ما يفيد تعيين الذات الذى يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم وما نقله من القاموس لا يستلزم خلاف ذلك لان الاشتراك كما يكون فى اللقب يكون فى الاسم وانما يلزم الخلاف ان لو لم يكن الاشتراك فى الاسم والمسمى بسعيد اكثر من ان يحصى (قوله) واختلف فى ان ايهما الاصل قيل وفى تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر فى ان السكون هو الاصل وليس كذلك لان معنى قوله وفتحت للساكنين انه لما استحال اجتماع الساكنين وجب التحريك بهذه الحركة لكونها اولى من غيرها وهل فيه ما يشعر برجحان السكون فيما نحن فيه كلام وقد صرح المص بان الصحيح هو الفتح (قوله) مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم قيل لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا

التصويت (للطيور) اى لاجل الطيور (بل لبعض الافراد الانسان) اى بل لاجل بعض افراد الانسان (ايضا) كالايتناول ماهو للطيور (كالصبيان والمجانين) ثم ذكر افادة هذا التفسير للشمول فقال (واذا كان ذكرها) اى ذكر البهائم (على سبيل التمثيل) لاعلى سبيل التقييد والتخصيص (يتناول التعريف) اى تعريف هذا القسم من الاصوات (كلها) اى كلا من الطيور وافراد الانسان (فالاول) اى مثال القسم الاول المعرف بقوله كل لفظ حكى به صوت (كغاق) ولما كان لغظ غاق اعتبار ان احدهما اعتبار كونه نفس المحكى عنه ولم يبق على الصوتية نحو قال زيد غاق وثانيهما اعتبار كونه تشبيها لصوته بصوت الغراب نحو قال الغراب غاق والاول ليس بصوت عند الشارح اراد ان يحمل كلام المصنف على ما ارتضاه فقال (اذا صوت به) يعنى انما يكون لفظ غاق مثالا اذا صوت به (انسان) اى بصوت به على سبيل الحكاية عن انسان بل عن الغراب نفسه (تشبيها) له اى لقصد تشبيه صوته (بالغراب) اى بصوت الغراب (والثانى) اى ومثال القسم الثانى المعرف بقوله صوت به للبهائم (كنخ) حال كونها (مشددة ومخففة عند اناخة البعير) وقال بعض النحاة ان هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى وقال صاحب الامتحان وارى انه الحق لدخوله فى حدها انتهى ولما ذكر الشارح فى الاصوات الغير المنقولة ثلاثة انواع فيما سبق وادخل كلا من الثلاثة فى الاصوات المبينات حيث قال وهذه كلها مبنيات والمصنف لم يذكر الا تعريف القسمين الاخيرين اراد الشارح ان يذكر وجه ترك المصنف للقسم الاول على طريق النقل فقال (ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو) اى القسم الاول المتروك (ما) اى صوت (كان) اى ذلك الصوت (صوت الانسان) لاصوت الحيوان والجمادات هذا احتراز عن مثل غاق وقوله (ابتداء من غير تعلق بالغير) احتراز عن مثل نخ لانه وان كان صوت الانسان لكن المقصود به اناخة البهائم اوغيرها فيكون متعلقا بالغير بخلاف القسم الاول لانه صوت الانسان نفسه عند عروض المعنى له (قيل) اى فى تعليل تركه والقائل هذا هو الفاضل الهندى (ذلك) اى وجه عدم ذكر المصنف لهذا القسم ثابت (لانه) اى الشان (لما كان هذان القسمان) يعنى الاخيرين المذكورين (مع تعلقهما) اى مع تعلق كل منهما (بالغير) بان يكون المقصود بالاول حكاية الغير وبالثانى التصويت للغير فقوله مع تعلقهما متعلق بقوله (ملحقين) الذى هو خبر كان يعنى لما الحق القسمان اللذان وجد فيهما ماياتى عن الحاقهما (بالاسماء المبنية) وهو وجود التعلق بالغير فان البناء من خواص الاسماء وهذه الاصوات ليست باسماء كامر لانها لما تعلقت بغير الانسان بالمتعلقين يوهم ذلك التعلق انه من جنس اصوات الحيوانات تتكلم فيما بينها او يحكى فيما بينها عن غيرها التى ليست من الاسماء المبنية فقوله (كان) جواب لما اى لما كان هذان القسمان ملحقين مع وجود التعلق بالغير كان (كون ذلك القسم) اى القسم الاول الغير المذكور (كذلك) ملحقا بالاسماء المبنية (اولى) بالالحاق من القسمين الاخرين (لكونه) اى انما كان هذا الاولى بالالحاق لكون

(القسم)

يطلب اذاجوابا فينبغى ان يقول وصار مسلمى بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء ومن الظاهر ان كلنا الصورتين اى التعليل والتقييد مما لا يناسب المقام اوقال بعد قوله وان كان آخره ياء كما فى مسلمين ادغمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مقتصرا على ذلك القدر وقال بدل قوله مثل مسلمون اذا اضيف الخ فاذ اضيف المسلمون الى ياء المتكلم الخ لاحسن (قوله) واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت وان كان واو اقلبت ياء وادغمت فان كان فى آخره هذه الاسماء الحروف الثلثة فى الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففى الاضافة الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة فى الحروف الثلثة فاستثناؤها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها بحذف اعجازها نسيا منسيا اسما صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو واخى وابى على ما اجازها المبرد ويتجه انه ينبغى انه يتعرض لجرداخى

القسم الاول (صوت الانسان) ابتداء (من غير تعلق بغيره) من الحيوانات والجمادات كوى للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير ومالم يتعلق بالغير فى غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن ماهو اقرب الى الغير معربا فماهو ابعد منه بالطريق الاولى ان لا يكون معربا ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل على هذا التوجيه انما يدل ويثبت اولوية كون القسم الاول ابعد عن كونه معربا من القسمين الاخرين وكان حاصله اثبات البعدية عن الاعراب وهذا لا يستلزم الحاقها بالمبنيات اذ يمكن لقائل ان يقول انا لا نسلم ان عدم كونه معربا يوجب الحاقها بالمبنيات لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا تكون اسماء معربة ولا مبنية كما فى العصام ولعل الشارح اشار الى ضعفه بصيغة التضعيف ولم يلتزموا كنى بالنقل والوجه والوجيه لتركه ماعلله فى الامتحان حيث قال بقى قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان ودال على معنى بالطبع كوى للمتندم وآه للمتوجع واح للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخر على مايقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول يعنى بقوله كل لفظ حكى به صوت انتهى واقول ان حاصل التعليلين انه ان اريد بالحكاية فى ضمن حكى انه اعم من الحكاية بنفس المحكى عنه وبمشابهه كان مثل قال زيد وى داخلا فى القسم الاول وان اريد بها الحكاية بما يشبه صوت غير الانسان كما تكلف به الش وحمل الحكاية عليه يكون مثل هذا خارجا عن القسمين فح يحتاج الى ان يقول فى الحاقه بالمبنيات بانه علم الحاقه من الحاق القسمين الاخرين بالدلالة والله اعلم (المركبات) الظاهر انها مبتدأ وخبره ماسيأتى من قوله كل اسم وفسرها الشارح بقوله (اى المركبات المعدودة من المبنيات) والمتبادر منه ان باعث التفسير الاشارة الى ان اللام للعهد يعنى ان المراد بالمركبات المذكورة سابقا وهى التى عدت فى اقسام المبنيات اعم من ان يكون مبنيا بكلا جزئيه كخمسة عشر او باحد جزئيه كبعلبك صرح بذلك فى المفصل وقال العصام جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريف المحدود اى المركبات كل اسم لا يلائم جعل التعريف فى اخواته للمذكورات على ماهو ظاهر كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومبطلة للجمعية لا يلائم جعل نظائرها معهودات فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس لا المعهودات انتهى والحاصل ان حمل اللام على الجنس لاجل حمل التعريف عليه فى المركبات وفيما سبق من اخواتها يكون اولى مما يشعر كلام الشارح به من حملها على العهد بقرينة هذا التفسير ويمكن ان يقال ان مراد الشارح من قوله اى المركبات المعدودة من المبنيات ليس لبيان كون اللام للعهد بل لتعيين المحدود وهو المركبات المعدودة من المبنيات لا المركبات المعدودة من المعرب (كل اسم) اى المركبات كل اسم صريح وقوله (حاصل) للاشارة الى ان قوله (من) (تركيب) (كلمتين) ظرف مستقر على انه صفة للاسم وزاد الش لفظ التركيب للاشارة الى ان حصول الاسم المركب ليس من ذات الكلمتين بل من تركيبهما وقوله من كلمتين فصل يخرج به

وابى وفى والتعرض بالباقى عارض الفائدة هكذا قيل وليس بصواب اذ ليس مما سبق بمائل هذه الاسماء الستة ويباين حكمها حتى يكون هذا من قبيل الاستثناء من الحكم السابق فان هذه ليست من الثابت فى آخره ياء اوواو او الف بل من المحذوف الآخر بحذف صار به نسيا منسيا كيد الملحق بالصحيح وليس حكمه مباين لحكمه حتى يكون مستثنى منه ودعوى ذلك باعتبار بعضها على مذهب المبردبين البطلان فانه مخالف لصريح المتن الاترى الى قوله واجاز المبرد ولو كان مبنى الكلام مذهب المبرد لقال واجاز وابى واخى وقد صرح فى الشرح انه من قبيل الصحيح حيث قال وتقول فى الاسماء الستة اذا اضفتها الى ياء المتكلم ابى واخى كما تقول يدى لانهم لما حذفوا حرف العلة من آخره كحذفهم من يد ودم صار نسيا منسيا وكذلك اعربوه على ماقبله فقالوا اب واخ فصار وحكمه حكم الصحيح ولذلك قالوا ابى واخى (قوله) فاخى وابى قيل قدم الاخ على الاب لانه ابعد عن خلاف المبرد وارسخ فى هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخى بالتشديد

الاسم المفرد فانه اسم لكنه ليس بحاصل من كلمتين هذا هو المتبادر من العبارة ولكن الاولى ان يكون مجموع قوله كل اسم من كلمتين جنسا للاسم فقط حتى يرد عليه اعتراض الرضى بانه لا حاجة اليه ايضا كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء وان اجاب عنه العصام بانه لو لم يصرح لكانت العبارة هكذا او هو قولنا كل ما هو من كلمتين وعدم صحة جعلها قسمان من الاسم يدعو الى التصريح بقوله كل اسم وفائدة ضم الش قوله (حقيقة او حكما) سيذكرها وقوله (اسمين) الخ لبيان الكلمتين اى سواء كانت الكلمتان اسمين كبعلبك خمسة عشر (او فعلين) نحو ضرب يضرب (او حرفين) نحو من عن وقوله (او مختلفين) يشمل على المركب من اسم وفعل نحو انا اضرب ومن اسم وحرف نحو من زيد ومن فعل وحرف نحو ضرب من قوله (وجعلهما كلمة واحدة) ناظر لكل من الاقسام يعنى سواء لم يجعل كل واحد من المركبات من الكلمتين كلمة واحدة او جعلهما كلمة واحدة بان يجعل المركب اسما واحدا اما بالعلمية كبعلبك او بغيرها كما فى خمسة عشر وانما ذكر الشارح هذا التعميم لتحصل الفائدة فيما قيد به المصنف وهو قوله (ليس بينهما نسبة) (اصلا) وقوله (لا فى الحال ولا قبل التركيب) تفسير لقوله اصلا ثم ذكر فائدة قوله حقيقة او حكما فقال (وانما قلنا) اى وانما قيدنا الكلمتين بالوصف العام الشامل للكلمتين سواء كانتا كلمتين (حقيقة او) كلمتين (حكما لئلا يخرج) من تعريف المركب (مثل سيبويه) اى ما تركب من اسم ومن صوت لانه ان كان المراد من الكلمتين ما يكون كلمتين حقيقة بان تكونا موضوعتين لمعنى خرج منه نحو سيبويه (فان الجزء الاخير منه) وهو لفظ ويه (صوت غير موضوع لمعنى) كما هو شان الاصوات فاذا كان صوتا (فلا يكون كلمة) حقيقة فلا يصدق ح تعريف المركب عليه (لكنه) اى لكن الجزء الاخير (فى حكم الكلمة حيث اجرى) اى لانه اجرى (مجرى الاسماء المبنية) كما عرفت فى الاصوات (وقوله) اى قول المصنف فى التعريف (ليس بينهما نسبة) فصل للتعريف اتى به (ليخرج) عن تعريف الاسم المركب المبنى (مثل عبد الله) اى مثل العلم الذى اصله مركب بتركيب اضافى بينهما نسبة اضافية (و) يخرج ايضا مثل (تأبط شرا) اى مثل العلم الذى اصله مركب وبين تأبط وشرا نسبة تعلقية وقوله (لان بين جزئى كل واحد منهما) دليل لدخول هذين المركبين فى التعريف قبل هذا القيد لان بين جزئى كل من عبد الله وتأبط شرا (نسبة قبل العلمية) وان اضمحلت النسبة بعد كونهما علمين فيصدق عليهما انهما اسمان مركبان من الكلمتين لكنه لا يصدق عليهما الحدود فيقتضى اتيان فصل حتى يخرجهما ثم ان قول المصنف ليس بينهما نسبة كان فصلا يخرج من الحد بذكره ما وجدت فيه نسبة قبل العلمية مثل عبد الله لكن يخرج به ايضا مثل خمسة عشر فلابد من فصل آخر حتى لا يخرج منه مثل هذا او قيد الفاضل الهندى النسبة المذكورة بقيد حتى لا يخرج هذا التركيب وهذا القيد هو قوله ان المراد بالنسبة المنفية فى قوله ليس بينهما نسبة هى ما ليست نسبة اسناد نحو زيد قائم حال كونه علما ولا نسبة اضافة نحو عبد الله ولا نسبة عمل نحو تأبط شرا فيدخل فى التعريف نحو خمسة عشر فاشار

وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابى كما صرح به الشارح قدس سره وهو مردود بقول المص واجاز المبرد اخى وابى بتقديم اخى فيه ايضا فانه لو كان مبنى التقديم هذا لكان اللازم هنا تأخيره والتعرض لا مثل ذلك مما يقتضى منه العجب ووراء العاقل اعجب من كل عجيب (قوله) فى اكثر موارد استعمالا لانه قال المص واما وجه فى وهى اللغة الفصيحة فهو انه انما قيل فم فى المفرد لضرورة تزول عند الاضافة وذلك انهم لو افردوه على اصل اخوانه لقالوا فو فقلبت الواو الفا فيجتمع ساكنة مع التنوين فيحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم على حرف واحد وليس ذلك فى الاسم المتمكن من كلامهم فاذا اضافوا فقد زال التنوين من اجل الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم المقتضى بحذفها واذا وجب ان يثبت العين وهى الواو فقياس هذه المواد ان يكون ما قبلها من جنسها فصار اصله فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فى الياء على ما هو قياس مثل ذلك ثم قلبت ضمة الفاء كسرة ليصح النطق بالياء بعدها فصار فى الاحوال الثلث

الشارح الى ركاكة هذا القيد فقال (ولايخفى انه يخرج بهذا القيد) اى بقيد ليس بينهما نسبة (مثل خمسة عشر) وكذا مثل بيت بيت مما يتضمن الثانى منه لمعنى حرف العطف او حرف الجر كما فى بيت بيت لان الاول متضمن لمعنى خمسة وعشر والثانى متضمن لمعنى من بيت الى بيت (عن الحد) اى عن الحد المركب (مع انه) اى مع ان مثل هذا التركيب (من افراد المحدود) اى من افراد الاسم المركب المبنى وكل حد لا يصدق على كل ما يصدق عليه المحدود وليس بحد صحيح فحد المركب ليس بحد صحيح وقوله (لان بين جزئيه) الخ دليل للصغرى يعنى انما يخرج عن التعريف مثل هذا التركيب لان بين كل من الجزئين اللذين احدهما خمسة والآخر عشر (قبل التركيب) اى قبل اتيانه بهذه الصورة (نسبة العطف) لان اصله خمسة وعشر فحينئذ لم يصدق عليه قوله ليس بينهما نسبة لانه سالبة كليه لكون النكرة فى سياق النفى وقد صرح المصنف بقوله اصلا فصار نصا للسلب الكلى فوجب الحمل على ما حمل عليه الش بقوله فى الحال ولا قبل التركيب ثم اشار الى رد قول الفاضل الهندى كما عرفت آنفا من تعيين النسبة المنفية بقوله (وتعيين النسبة على وجه) آخر اى على وجه لايخرج عن الحد مثله (يخرج منها) اى من النسبة المنفية (هذه النسبة) اى مثل نسبة العطف وقوله وتعيين مبتدا وخبره قوله (اصعب من خرط القتاد) ووجه الاصعبية انه لاقرينة على تخصيص النسبة ببعض افرادها فلايكون خروج خمسة عشر قرينة لانه يؤدى الى الدور ثم الش لما رد التوجيه بالتعيين اراد ان يبين توجيها بوجه آخر لايخرج مثله فقال (والاحسن) فى توجيه هذا التعريف بوجه لايخرج مثله (ان يقال المراد بالنسبة) يعنى بالنسبة المنفية بقوله ليس بينهما نسبة (نسبة مفهومة) اى المراد بها النسبة التى تفهم (من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى) سواء كانت تلك النسبة باقية فى المعنى المراد الان اولم تكن (ولاشك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى عبدالله) اذا كان علما (النسبة الاضافية) يعنى اذا نظر اليه يعلم انه قد كان فى اصل تركيب اضافى (و) يفهم ايضا (من ظاهر الهيئة التركيبية التى فى تأبط شرا النسبة التعلقية التى تكون بين الفعل) وهو تأبط (والمفعول) وهو شرا فحد يصدق على مثل عبدالله وتأبط شرا ان بينهما نسبة فى الظاهر فيخرجان عن الحد (بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لاتدل على نسبة اصلا) لان من نظر اليه لايشاهد فيه التركيب العطفى لانه ليس فيه حرف العطف فى الظاهر (كما ان هيئة تركيب احد شطرى جعفر) يعنى الكلمة التى ركبت من الحروف الهجائية من الجيم والعين (مع الاخر) اى مع الفاء والراء (لاتدل عليها) اى على الهيئة التركيبية (من غير فرق) اى من غير فرق بين تركيب خمسة عشر من الكلمتين وبين تركيب جعفر مثلا من جع وفر (فانطبق الحد على المحدود طردا) اى جمعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق المحدود صدق الحد (وعكسا) اى منعا وهو صدق القضية القائلة بانه كلما صدق الحد صدق المحدود اعلم ان المركب ثلاثة الاول ماكان على هيئة المركب النسبى نحو عبدالله وتأبط شرا وزيد قائم والثانى مالم يكن على هيئة المركب

(قوله) وكأنه خص المضمر بالذكر قيل كان ماذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر فى مقام النفى لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة اليه وليس بشئ لان الكلام فى المضاف الى الياء فلما نفى صورة الاضافة الى المضمر دخل هو فيه دخولا اوليا لايقال لوقيل وذولا يضاف الى غير اسم الجنس لكان الامر كذلك لان الكلام فى المضمر فلا يناسب التعرض لغيره قال الشارح قدس سره وانما خص المضمر بالذكر مع كون ذو منفى الاضافة الى غير اسم الجنس مطلقا لان الكلام فى هذه الاسماء باعتبار اضافتها الى ياء التكلم فلم يناسب التكلم على وجه يعم الضمير وغيره لكان احسن (قوله) كل ثان اى متأخر قيل اراد دفع مايورد على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثانى بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا فى الرتبة الثانية بالاضافة الى متبوعه لافى الذكر والصفة الثالث فى المرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة فى الذكر واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثانى ولايذهب عليك ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب

النسبي و بني الجزء آن والثالث كذلك لكن لم يبين كلا الجزئين بل احدهما فالاول خارج عن التعريف والاخيران داخلان فيه فاراد المصنف بيان القسمين الاخيرين الداخلين فيه فقال (فان تضمن)(الجزء)(الثاني حرفا) وانما زاد الش لفظ الجزء لبيان موصوف الثاني سواء كان الحرف المذكور الذي تضمنه الجزء الثاني عطفا (اي حرف عطف) كخمسة عشر (او غيره) كبيت بيت هذا تفسير للحرف على وجه التعميم (بنيا)(اي الجزءآن معا) ثم بين الش علة البناء في كل من الجزئين فقال (الاول) يعني ان وجه بناء الجزء الاول ثابت (لوقوع آخره في وسط الكلمة) وقوله (الذي) صفة للوسط اي في الوسط الذي (ليس محلا للاعراب) لان الاعراب يكون في الاخر (والثاني) اي ووجه بناء الجزء الثاني واقع (لتضمنه) اي لتضمن الجزء الثاني (الحرف) فناسب لهذا بمبنى الاصل فوجب البناء (كخمسة عشر) اي مثال المركب الذي تضمن الجزء الثاني فيه الحرف فبنيا لذلك مثل خمسة عشر (فان اصله خمسة وعشرة) بعطف العشرة على الخمسة (حذفت الواو) اي واو العطف التي عطفت الثاني على الاول ليحصل التركيب (وركبت عشرة مع خمسة) تركيبا تعداديا (و)(مثل)(حادي عشر واخواتها) وسط الشارح لفظ المثل للاشارة الى انه معطوف على مدخول الكاف من كخمسة عشر يريد مادون العشرين وفوق العشرة ولما احتمل ارجاع ضمير اخواتها الى القريب كما هو المتبادر في الضمائر والى مجموع المثالين ليكون شاملا اراد الشارح ان يشير الى جواز كل من الاحتمالين فقال (يعني) اي انما يريد المصنف من اخواتها (اخوات حادي عشر) فقط وهي (من ثاني عشر) منتهيا (الى تاسع عشر) وقوله (او اخوات) اشارة الى الاحتمال الثاني يعني اخوات (كل من خمسة عشر وحادي عشر) ولما كانت عادة المصنف الاكتفاء بمثال واحد في مثال هذا اعني في مقام لايحتاج فيه الى الاشارة الى نكتة ولم يكتف في هذا الباب بمثال واحد اراد الشارح ان يبين وجه ايراد المثال فقال (وانما اورد) اي المصنف (مثالين) في اسماء العدد المركبات (ليعلم) اي للاشارة الى ما يجب علمه وهو (ان البناء) اي كونه مبنيا (ثابت في هذا المركب) اي في التركيب التعدادي (سواء كان احد جزئيه) اي جزئي المركب بالتركيب التعدادي (العدد الزائد على العشرة) وهو من احد عشر الى تسعة عشر (او صيغة الفاعل) اي او كان احد جزئيه صيغة الفاعل (المشتقة منه) اي من احد ونحوه وهذا التعميم مبني على ان المراد من مدار البناء هو العدد مطلقا سواء كان تضمنه لمعنى الحرف ظاهرا كما في احد عشر او غير ظاهر كما في حادي عشر اذ ليس المعنى حادي وعشر ولما كان تضمن التركيب الثاني لمعنى الحرف غير ظاهر وكان مدار البناء على ذلك التضمن واردا على تمثيل المصنف بالمثال الثاني اراد الشارح ان يقرر ذلك الايراد وجوابه فقال (وقيل فيه نظر) اي في التمثيل للمبني بالمثال الثاني (لان الثاني) اي لان الجزء الثاني (فيه) اي في نحو حادي عشر (لا يتضمن الحرف) اي حرف العطف (لانه) اي عدم تضمنه ثابت لانه (لايراد به) اي بحادي عشر (حادي وعشر) اي مجموع الحادي والعشر كما يراد به في نحو احد عشر بل يراد به الجزء الاخير منه فقط (وجوابه) اي جواب هذا

سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا منهما ثان في الاعراب والكل باطل قال الشارح قدس سره لم يرد بما ذكره بيان طريق الدفع كيف وهذا مما يساعده اللفظ والمعنى قال قوله-ق لوحظ الخ نعت لقوله متأخر ولا يصح له الاكتفاء بالموصوف لان اطلاق ثان وارادة متأخر بلا وجه ليس بسديد فست الحاجة الى وصف يظهر ذلك ولا يتوجه الاشكال بمثل عليك ورحمه الله السلام لتأخر التابع رتبة وبه ظهر سقوط قوله ان المص نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق ومختاره من جملة الاعاجيب لظهور انه مع ذلك الارتكاب يحتاج اما الى ذكره الشارح قدس سره (قوله) ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم الخ قيل لايخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم والتاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشئ وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لايصح في التاكيد وعطف البيان وبعض

النظر تحرير المراد بان يقال (ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد) اى من احد عشر وثلاثة عشر مثلا حادى عشر وثالث عشر انما يراد به (واحد من المشتق منه) لان المراد به هو المجموع كما هو وجه النظر وحاصل تسليم قوله لا يتضمن يعنى انا نم ان المراد به واحد هذا العدد لا المجموع وانه لا يتضمن معنى الحرف (لكن لا مطلقا) يعنى لا نم انه يراد به اشتقاق لفظ حادى من لفظ احد مطلقا اى سواء اعتبر فيه تركيبه مع العشر اولا (بل) يراد به (باعتبار وقوعه) اى باعتبار وقوع الحادى عشر (بعد العدد السابق على المشتق منه) اى بعد العدد الناقص منه يعنى بعد تمام العدد العشرة بان تزاد عليه واحد واريد اخبار ذلك الواحد الزائد على العشرة ثم اراد ايضاح ذلك بقوله (فان الثالث مثلا) اى الواقع المرتبة الثالثة (واحد من الثلاثة) اى من مجموع الثلاثة (لكن لا مطلقا) اى لكن لانه واحد منه من غير اعتبار وقوعه فى المرتبة لانه لو كان كذلك لا يقال فيه انه احد الثلاثة (بل) المراد به انه واحد منه (باعتبار وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد (بعد الاثنين) اى بعد تمام الاثنين السابق على الثلاثة (فلما اخذوا هذه الصيغة) اى صيغة الثالث (من المفردات) اى من الاحد الى العشرة (للدلالة) اى ليدل (على ما ذكرنا) اى على الواحد الذى هو آخر وحدات ذلك العدد الذى بلغ به ذلك المبلغ (ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك) اى ارادوا مثل اخذهم فى المفردات ان يأخذوا (من المركبات) اى من احد عشر الى تسعة عشر (ولا يتيسر ذلك) اى ولا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل (من مجموع الجزئين) اى من مجموع الاحد والعشر واخواته وانما لا يتيسر ذلك من المجموع (لان صيغة فاعل لا تسع حروفها) اى حروفها الثلاثة الاصلية مع الالف الزائدة وقوله (جميعا) حال من حروفها اى لا تسع حروفها حال كونها مجموعة بحيث تفيد صيغة واحدة معنى المجموع من الاحد والعشر وفاحتاج بالضرورة الى الصيغتين وهما الحادى والعاشر فلو بنيت كذلك لحصل اسماء الفاعل الدالان على المفردين فالتبس ح منه المقصود (فاقتصروا) اى فلذلك اضطروا الى الاقتصار (على اخذها) اى على اخذ تلك الصيغة المشتقة (من احد الجزئين) اى من ايهما كان (اذا فى اخذ بعض الحروف من كل جزء) اى وانما اضطروا الى الاحد من احدهما لامتناع اخذها من كل جزء من الجزئين لان فى اخذها كذلك (مظنة الالتباس) اى التباس المقصود بغير المقصود لما عرفت من ان المقصود منه العدد الاخير فقط فاذا اخذناها من الجزئين يحصل منه الاسمان المشتقان وهما الحادى والعاشر وهما يدلان على العددين الاخيرين وهو خلاف المقصود (واختاروا) اى لاضطرارهم الى الاخذ من الجزئين تعين الاخذ من احد الجزئين فثبت من هذا جواز الاخذ من احد كل من الجزئين كما هو مقتضى الدليل ولكنهم اختاروا (الاول) او اختاروا الاخذ من الجزء الاول وان جاز الاخذ من الجزء الثانى بمقتضى الدليل (ليدل) اى ليدل الاسم المأخوذ (على المقصود) وهو ارادة الجزء الواحد الاخير فقط (من اول الامر) بخلاف الاخذ من الجزء الثانى لانه لا يدل عليه من اول الامر بل من ثانى الامر ومايدل على الحق من اول الامر اولى مما دلالته عليه من ثانى الامر ثم اشار الى منشأ غلط السائل حيث توهم ان المراد من التضمن لمعنى المعروف هو تضمن

المطوقاب وليس عن فهم المحل فان قول الشارح هى فاعلية زيد العالم شامل للكل بحسب القياس كيف والتابع للمثال المذكور صفة مادحة وتسيع زيادة الكلام المتعلق بهذا المقام (قوله) فليس ارتفاعهما من جهة واحدة هذا الذى ذكره الشارح قدس سره مراد المص كما نبه عليه فى الشرح بان من جهة واحدة خرج به خبر المبتدأ والثانى والثالث من باب علمت واعلمت لانهما توان باعراب سابقهما ولكن من غير جهة واحدة والعجب من الرضى انه حل عبارته هذه مع ظهور معناها على وجه لا حاصل له فقال ذكر المص ان قوله من جهة واحدة يخرج خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب والتمييز عن المنصوب لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب احد المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا وكذا فى فجرنا الارض عيونا انتصب الاول من جهة كونه مفعولا به والثانى من جهة كونه تمييزا قال وفيه

نفس تركيب الحادى عشر و بنى عليه السؤال وليس كذلك بل تحقيقه ماقال بقوله (فاخذوا مثلا
من احدعشر المتضمن) معنى (حرف العطف حادى عشر يعنى الواحد) الاخير (من احد
عشر) لكنه لا مطلقا بل (بشرط وقوعه) اى وقوع ذلك الواحد الاخير (بعد العشرة) واذا
كان حادى مشتقا من الاحد بشرطه وقوعه بعد العشرة (فحادى عشر) اى فتركيب حادى عشر
(متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من) مجموع (احدعشر المتضمن حرف العطف)
لا باعتبار) اى ليس تضمنه لحرف العطف باعتبار نفسه يعنى باعتبار (ان اصله حادى وعشر اذ لا
معنى له) لانه لو كان اصله حادى وعشر يكون المقصود منه مجموع الحادى والعشر وليس كذلك
كما عرفت (وعلى قياس) اى على قياس حادى عشر فى كونهما متضمنين لحرف العطف
(الحادى والعشرون لا فرق بينهما) فى كونهما بعطف الجزء الثانى على الاول بشئ (الا بذكر
الواو) فى الحادى والعشرون لكونهما معربين (وحذفه) اى وبحذف الواو فى الحادى عشر
باعتبار انه ماخوذ من احدعشر يعنى حذف الواو فى الثانى وبقى فى الاول وقوله (الا اثنى عشر)
استثناء من قوله كخمسة عشر اى كل واحد من احد الى التسعة اذا تركب مع العشرة بنى
الجزآن منه الا اثنى عشر للمذكر ولما اكتفى المص بذكر مثال المذكر اراد الش ان يبين ان
مؤنثه كذلك بقوله (واثنتى عشرة) ولما استثنى المصنف تركيب اثنى عشر من تركيب خمسة عشر
الذى بنى فيه الجزآن احتمل حكم المستثنى ان لا يبنى الجزآن وان يبنى احدهما ويعرب الاخر
فاراد الشارح بيان حكم المستثنى بقوله (فانه لا يبنى فيهما) اى فى كل من اثنى عشر واثنتى عشرة
(الجزآن) اى الجزآن الاولان وهما اثنا واثنتا (بل يبنى الثانى) منهما وهو العشر (لتضمنه) اى
لتضمنه معنى حرف العطف (ويعرب الاول) اى يعرب الجزء الاول منهما (لشبهه) اى لشبه
الجزء الاول (بالمضاف) اى بالتثنية المضاف لان اصلهما اثنان واثنتان لالحاقهما بالتثنية كما عرفت
ولما ركبا مع العشرة سقطت النون منهما فاشبها سائر التثانى (بسقوط النون) اى بسبب سقوط
النون منهما فى كونهما معربين بالالف والياء وفى سقوط نونهما بالاضافة وقوله (والا) شروع
فى بيان القسم الثانى من المركب المبنى وهو معطوف على قوله فان تضمن يعنى ان المركب
المعدود من المبنى قسمان احدهما ماتضمن فيه الجزء الثانى لمعنى الحرف فحكمه بناء الجزئين
والثانى لم يتضمن فحكمه بناء الجزء الاول فقط فالاول هو المراد بقوله فان تضمن والثانى
هو المراد بقوله والا ولما كان قوله والا مركبا من ان الشرطية ولا الحرفية القائمة مقام الفعل
فسره الشارح بقوله (اى وان لم يتضمن الثانى) اى الجزء الثانى (حرفا) اى معنى حرف
من الحروف (اعرب الثانى) اى اعراب الجزء الثانى منهما وقوله (مع منع صرفه) لتقييد
الاعراب الذى فى الثانى بالاعراب الناقص وقوله (ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) قيد آخر
لبيان ان اعراب الجزء الثانى منهما مقيد بكونه معربا قبل التركيب فانه ان لم يكن معربا قبله بل كان
مبنيا لم يعرب كما فى نحو سيبويه وانما قيد الش بقوله مع منع صرفه ليظهر مابه الفرق بين الافصح
والفصيح لان اعراب الثانى متفق عليه فى الفصيح والافصح والفرق بين الافصح وغيره

نظر لان ارتفاع المبتدأ
والخبر من جهة واحدة
وهى كونهما عمدتى الكلام
كما تقرر فى اول الكتاب
وانتصاب الاسماء المذكو
رة من جهة واحدة وهى
كونها فضلات وان قلنا
بتغير الجهات بسبب تغير
اسم كل واحد من الاول
والثانى قلنا ان نقول
ارتفاع زيد فى جاءنى زيد
الظريف من جهة كونه
فاعلا وارتفاع الظريف
من جهة كونه صفة وكذا
باقى التوابع ثم نقول
الاخبار المتعددة لمبتدأ
نحو هو الغفور الودود
الآية وكذا المسندات
نحو علمت زيدا عالما عاقلا
ظريفا وكذا الاحوال
المتعددة نحو فتقعد
مذموما مخذولا وكذا
المستثنى بعد المستثنى نحو
جاءنى القوم الا زيدا
الا عمرا لا بتغير اسماؤها
ولا جهات اعرابها فينبغى
ان تدخل فى حد التوابع
وبما عرفت من كلام
الشارح ان الابتداء من
حيث انه يقتضى مسندا
اليه صار عاملا فى المبتدأ
ومن حيث انه يقتضى
مسندا صار عاملا فى الخبر
فليس ارتفاعهما بالعامل
المذكور من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه
يقتضى مظنونا فيه
ومظنونا عمل فى مفعوليه
وليس انتصابهما بالعامل
من جهة واحدة وعلى هذا
القياس سقط ماأورده
اولا وقوله وان قلنا
بتغير الجهات ساقط

انما هو في منع صرفه وفي صرفه فالاول الافصح والثاني غير الافصح وكذا فائدة القيد بقوله
وان لم يكن الخ تطبيق قول المصنف على ماهو الاشهر والاولى لانه قد نقل الرضي جواز اعراب
الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام حيث اطلق اعراب الثاني
وفي بحث غير المنصرف حيث اكتفى فيه ببيان الشرطين في كون التركيب مانعا للصرف بقوله
هناك وشرطه ان لا يكون بالاضافة ولا باسناد ولم يتعرض لكونه غير صوت وقد وجه الشارح
كلامه هناك بما وجهه تطبيقا لكلامه بما هو المشهور (كبعلبك وبني الاول) ولعل المصنف
قدم المثال على بعض اجزاء الاحكام ليكون كالتقييد للاعراب بكونه كاعراب بعلبك وهو اعرابه
مع منع الصرف والله اعلم وقوله (للتوسط) بيان لوجه بناء الجزء الاول وهو وقوع آخره في
وسط اللفظ المركب وقوله (المانع من الاعراب) صفة كاشفة للتوسط بمنزلة علة كون الوقوع
في الوسط موجبا للبناء وهو انه لما لم يكن تركيب بعلبك نسبيا وجعلتا كلمة واحدة لكونه علما وقع
آخر الجزء الاول في وسط الكلمة والوسط ليس محلا للاعراب فيكون مانعا له فتعين البناء ولما
كان الاصل في البناء هو السكون احتاج الى توجيه آخر لبنائه على الفتح فقال (وعلى الفتح)
اي وانما بني على الفتح (لانه) اي لان الفتح من بين الحركات (اخف) قال في الامتحان
وسكنوا آخر الاول ان كان حرف لين نحو معدي كرب وفتحوه في غيره انتهى وانما لم يتعرض
الشارح لعلة الاعراب في الثاني لكونه في غاية الظهور لان الاصل في الاسم هو الاعراب
وقوله (في الافصح) متعلق باعراب الثاني وبقوله بني الاول على سبيل التنازع فبايهما تعلق
حذف المفعول من الاخر كذا في المعرب لزني زاده وتفسير الش بقوله (اي اعراب الثاني مع
منع الصرف) لبيان ماهو الافصح وانما منع الصرف لوجود العلتين فيه وهما التركيب والعلمية
(وبناء الاول انما هو في افصح اللغات) وفي هذا التفسير تأييد لكون قوله في الافصح من التنازع
ثم شرع في بيان اللغتين الغير الافصحين بقوله (وفيه) اي في مثل بعلبك من المركبات التي لا
يتضمن الثاني فيهما معنى الحرف (لغتان اخريان) اي فصيحتان (احديهما) مايقابل قوله بني الاول
وهو (اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخريهما) اي
واخرى اللغتين الفصيحتين مايقابل منع الصرف في الثاني وهي (اعراب الجزئين معا واضافة
الاول الى الثاني وصرف الثاني) ولما فرغ المص من المركبات شرع في بيان الكنايات التي هي
من جملة المبنيات فقال (الكنايات) وهو مبتدأ وخبره قوله كم وما عطف عليه ثم شرع الش في
بيان النكتة في عدم تعرض المص لتعريفها فقال (جمع كناية) اي لفظ الكنايات جمع والمراد بها
ههنا جمعيتها لان المقام ليس بمقام التعريف حتى يحتاج فيه الى ان يقال بان جمعيتها مضمحلة
(وهي) اي الكناية (في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين) اي غير مبهم (بلفظ غير صريح
في الدلالة عليه) اي على ذلك الشيء المعين وانما يعبر عنه بلفظ صريح (لغرض من الاغراض
كالابهام) اي وذلك الغرض مثل ارادة ابهام الشيء المعين (على السامعين) اما لمحافظته عن
السامعين او محافظة السامعين عنه (كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا) فانه عبر

ايضا لانه لايدعي تغيير
الجهات بتغيير الاسماء بل
بتغيير تعلقات العوامل
بالمعمولات كما ذكر وفي
نحو قولك جاءني زيد
الظريف لم يتغير تعلق
العامل بها بل هو من حيث
انه كان يقتضي مسندا اليه
عمل فيهما معا واما قوله ثم
نقول الاخبار المتعددة
الخ فجوابه ان ليس شيء
مما ذكرته ثانيا رتبة بل
لفظا والمراد ما هو ثان
يستحق سابقه تقدما عليه
رتبة ليكون ثانيا كاملا
مستحقا لكونه ثانيا ومن
قال ان الرفع علامة العمدة
والنصب علامة الفضلة
فله ايضا ان يبين تعدد
الجهات في العمد والفضلات
فان كون الشيء عمدة من
حيث كونه مسندا اليه جهة
مغايرة لكونه عمدة من
حيث كونه مسند او كونه
فضلة من حيث انه وقع عليه
الفعل جهة مغايرة لكونه
فضلة من حيث انه وقع فيه
الفعل (قوله) اعلم ان
الاعراب الخ قيل الاحسن
ان التعريف هنا للتابع
في الاعراب ولما لم يكن
شاملا لتابع حركة المنادى
وتابع حركة اسم لا تعرض
لهما في محلها ولم يرض
باحالتهما الى هذا الباب
وليس بمستقيم كما لا يخفى
(قوله) ثم ان لفظة كل
ههنا ليست في موقعها لان
التعريف انما يكون للجنس
وبالجنس لا للافراد
وبالافراد قيل وايضا لا

فيه عن شخص معين بلفظ فلان ولم يعبر عنه باسمه الصريح الذى هو زيد لغرض ابهامه على السامعين لاحدى المحافظتين ثم لما توهم ههنا ان مراد المص من لفظ الكنايات ان كان تعريفها لزم عليه ان يعرفها وان لم يكن المراد تعريفها لزم عليه ان يذكر جميع الالفاظ المستعملة فى الكناية فكلا اللازمين متنفيان ههنا اراد الشارح ان يفسرها بوجه يندفع به هذا التوهم فقال (والمراد بها) اى بالكنايات (ههنا) اى مباحث المبنيات (مايكنى به) اى لفظ يكنى به (لا المعنى المصدرى) اى ليس المراد بها معناها المصدرى وهو التكنية والتعبير بقرينة اطلاقها على نفس الاسماء وبه يندفع توهم لزوم التعريف على المصنف (ولا كل مايكنى به بل بعضه) بقرينة ان كثيرا منها معرب كهن كناية عن الفرج اوعن القبيح الذى يستهجن ذكره وفلان وفلانة وايضا كثير منها ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن ماوبه يندفع توهم لزوم ذكر الجميع (ولا كل بعض) اى ولا كل بعض اى عام بعموم الافراد وقال بعض المحشين ان فى دلالة العبارة عليه خفاء وقال العصام لا فرق بينه وبين كل مايكنى به والصواب مبهم اى والصواب ان يقول ولا بعض مبهم (بل بعض معين) اى بالمراد بالكنايات بعض معين لا مبهم وقوله (فكانهم اصطلحوا) لبيان القرينة على تعيين ذلك البعض لان حاصل كلامه ان العهد فى قوله الكنايات هو العهد الخارجى فلابدله من قرينة واظن ان النحاة اتفقوا (فى باب المبنيات ان يريدوا بها) اى على ان يريدوا ابالكنايات (ذلك البعض المعين) من الالفاظ المعينة التى قد ذكرت فيما بعد وقوله (ولذلك لم يقل) بيان للقرينة على ذلك الاصطلاح يعنى ولاصطلاحهم على هذا لم يصدر المص لفظ البعض بان يقول (بعض الكنايات كما قال) اى كما هو دابه فى مقام يراد به البعض المعين حيث صدره على الظروف فقال (بعض الظروف) وتصديره فى الظروف وتركه فى الكنايات يدل على ان تركه للاعتماد على الاصطلاح (ويتعذر) اى فحين اذا اريد بها البعض المعين لا يمكن (تعريفه) اى تعريف ذلك البعض المعين (الابالتصريح به مفصلا) اى بتصريح كل واحد من البعض المعين على طريق التفصيل لتعذر الجمع فى لفظ واحد لاختلاف الفاظه ومعانيه ولان التعريف يكون للجنس لا للافراد وقوله (فلذلك) تفريع على هذا التحقيق اى فلكون المراد بها البعض المعين (اعرض) اى المصنف (عن تعريفها) اى عن تعريف الكنايات مطلقا وقوله (مطلقا) يحتمل ان يكون اشارة الى الاعراض عن تعريف مطلق الكنايات من المبنى والمعرب وان يكون اشارة الى ترك مطلق التعريف من المطلق الكنايات ومن تعريف البعض المعين (وتعرض) اى فلذلك تعرض المصنف (لذلك البعض المعين) اى لذكر الفاظ ذلك المعين مع التعيين لمعانى كل منها (فقال الكنايات) (كم) ثم ذكر الش وجه كونها مبنية فقال (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة لاحد وجهين اما (لكونها) اى لكون كلمة كم (موضوعة وضع الحروف) اى كوزن الحروف فى كونها موضوعة على حرفين وهما الكاف والميم فاشبهت الحروف وهذا وجه مشترك بين الخبرية والاستفهامية وقوله (اولكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحروف) وجه خاص بالاستفهامية فاحتاج الى وجه آخر لبناء الخبرية فلذلك قال (وحمل الخبرية) اى فوجه بناء الخبرية حملها (عليها) اى على الاستفهامية من قبيل حمل النظيم على النظير (وكذا)

يصدق على تابع وانه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل وليس بشىء لان الحمل هنا لم يكن على تابع ثم ماأورده الشارح قدس سره وارد ولا يمكن دفعه بان يقال انه ليس تعريفا بل تعيينا لمعناه وانه على اى شئ يطلق بالنسبة الى من عرف معنى التابع لان المص اهتم ببيان فوائد القيود اللهم الا ان يقال ان صيغة الجمع ولفظة كل مقحمتان زايدتان لبيان الجمع والمنع (قوله) والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها يريد قدس سره ان التعريف بالافراد لا يحصل الغرض منه صريحا وهو كون الحد جامعا ومانعاولو اشار ضمنا فلابد ان يقال انه لما افاد صدق المحدود على كل افراد الحد ظهر منه انه لا يصدق على غيرها فيكون مانعا لكن لا يحصل بهذا القدر كونه جامعا فيقال الظاهر هو الانحصار اذ لو كان شاملا للغير لكان مذكورا وهذا التكلف على تقدير اعتبار كل غير مقحم محتاج اليه فاقيل هذا تكلف مستغنى عنه كالا يخفى على من له حظ ادنى باساليب دقائق التراكيب العربية بل مما يلقيه البصر عن وجه الماء الصافى الى الساحل

اى ومن البعض المعين كلمة كذا (وبناؤها) اى ووجه بناء هذه الكلمة (لانها) اى لان هذه الكلمة (فى الاصل ذا من اسماء الاشارة) اى التى من جملة اسماء الاشارة (دخل عليها) اى على كلمة ذا (كاف التشبيه فصار المجموع) منهما (بمنزلة كلمة واحدة) لكون المجموع موضوعا للمعنى الذى يلابس (بمعنى كم) وهو العدد (وبقى ذا على اصل بنائه) فلا يحتاج الى ذكر وجه آخر زائدا على اصل بنائه وقوله (وكل واحد منهما يكون) للاشارة الى اشتراك معناهما يعنى وكل واحد من كم وكذا يكون موضوعا (للعدد) وقوله (او الكناية عنه) لبيان انهما ليسا بلفظين صريحين للعدد بل كنى بهما عن العدد ولما ذكر المصنف فى معانيهما ما به الاشتراك اراد الشارح ان يذكر معنى آخر للفظ كذا بحث لم يوجد فى كم فقال (وجاء كذا) اى وجاء لفظ كذا فى اللغة (كناية عن غير العدد ايضا) كما يجئ للعدد (نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت) مثلا وقوله (او غيره) بالجر عطف على قوله عن يوم السبت والمعنى ح انه يجئ ايضا كناية عن غير يوم السبت من الايام الاسبوعية ويحتمل ان يكون مرفوعا على انه معطوف على قوله نحو خرجت ويكون المعنى ان غير العدد اما خرجت يوم كذا او غيره نحو خرجت يوم كذا بل نحو كيت وذيت فانه يجئ بمعنى كيت وذيت ايضا (وكيت وذيت للحديث) يعنى ومن البعض المعين من الكنايات لفظ كيت وذيت وهما للحديث يعنى يقال ان زيدا قال كيت وذيت وقد سبق وجه التفسير بقوله (اى للكناية عن الحديث) وقوله (والجملة) عطف تفسير للحديث وهو للاشارة الى ان المراد بالحديث هو الحديث الطويل الذى اطلق عليه القصة وقوله كيت وذيت بحركات التاء والفتح اشهر اى كذا وكذا وقال العصام وتفصيله انهما فى الاصل كيتة وذيتة على وزن المرة حذف اللام وابدل منهما تاء التأنيث كما فى بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل والوقف عليهما حينئذ بالتاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا فى الرضى يعنى انهما اذا استعملا على الاصل ووقف عليهما بالهاء لا يكونان الا مفتوحتين فلا ينافى ما نقل عن غيره من جواز حركات التاء كما سيجئ لانه محمول على الاستعمال بكيت وذيت فافهم والله اعلم (وانما بنيا) اى وانما بنى لفظ كيت وذيت (لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى) اى الجملة (من حيث هى) اى من حيث كونها جملة (لا تستحق اعرابا ولا بناء) لانهما من خواص المفردات بل استحقاقهما للاعراب انما هو اذا وقعت موقع المفرد كما عرفت لان الاعرب والبناء من خواص الاسم الذى هو من انواع الكلمة التى هى المفرد ثم انه لا يخفى ان هذا التعليل انما هو لدفع كونه معربا واما الدليل لاثبات كونه مبنيا فقوله (فلما وقع المفرد موقعها) يعنى ولما وقع الاسم المفرد الذى هو كل واحد من كيت وذيت موقعها اى موقع الجملة المذكورة (ولم يجز خلوه) اى خلو الاسم المفرد (عنهما) اى عن الاعراب والبناء لزم اتصاف ذلك المفرد باحدهما (رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب) هذا جواب لما لان للاسم حالتين احديهما قبل التركيب والاخرى بعد التركيب والاصل فى الاولى البناء وفى الثانية اعراب قال الشيخ الرضى وبناؤهما على الفتح لثقل البناء كما فى اين وكيف وقال ايضا ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا

من الاعاجيب مما يلتفت اليه (قوله) يدل على معنى فى متبوعه قيل اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافى دلالتها على معنى فى المتبوع وهذا بعيد من العبارة وخلاف التحقيق لان الوصف فى المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان دل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه ولا يخفى على المتأمل الخبير انه لا فرق بين ما ذكره الشارح فيما بعد وبين ما اختاره القائل هنالك الا من جهة الاجمال والتفصيل (قوله) اى يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه قيل لا يذهب ان اعجبنى زيد وعلمه او اعجبنى زيد علمه وجاء فى القوم كلهم خرجت

يستعملان الا مكررين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت انتهى
وقد عرفت ان هذا النقل منه محمول على استعمالهما على خلاف الاصل اي على خلاف كونهما
مشددتين لانه علل قوله فلا تكونان المفتوحتين بقوله لثقل التشديد ولما كان اللائق بالمص ان
يذكر كلمة كأين فتركها اراد الش العلامة ان يذكرها وان يذكر في وجه تركه نكتة فقال (ومن
الكنايات) اي ومن جملة الكنايات التي بنيت (كأين) وهو بفتح الكاف وفتح الهمزة وتشديد
الياء (وانما نبي) اي ذلك اللفظ (لان) اي لان لفظة (كاف التشبيه دخلت على اي) اي
على لفظة اي بتشديد الياء ولما فرغ من بيان حال الكاف التي هي الجزء الاول من المركب شرع
في بيان حال الجزء الثاني فقال (واي) اي لفظ اي (كان في الاصل) اي في اصل وضعه (معربا)
كما سبق في الاستفهام (لكنه) اي لكن الشان (محي) بضم الميم وكسر الحاء مجهول محا بمحو اي
ازيل (عن الجزئين) من الكاف ومن لفظ اي (معناهما الافرادي) اي معنى التشبيه من
الكاف ومعنى الاستفهام من اي (وصار المجموع) من اللفظين (كاسم مفرد) في كون المجموع
دالا على معنى مفرد وليس ذلك المعنى المفرد ملابسا بمعنى احد الجزئين بل (بمعنى كم الخبرية)
وهو الاخبار بالكثرة (فصار) اي فلذلك صار لفظ كأين (كأنه اسم مبني على السكون) لكونه
بمعنى الاسم المبني الذي هو كم الخبرية ومناسباله في البناء على السكون وقوله (آخره) مبتدأ
اي آخر الاسم المبني وقوله (نون ساكنة) خبر والجملة صفة بعد صفة للاسم يعني صار ذلك
الاسم مشبها للاسم المبني الذي آخره نون ساكنة (كما) اي كالنون الذي وقع (في) آخر
(من) بفتح الميم وهو الانسب لكونه اسما وقوله (لا تنوين تمكن) عطف على قوله نون ساكنة
اي ليست النون الساكنة التي في آخر تنوين تمكن كما كانت تلك النون الساكنة في الاصل
تنوين تمكن استشهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا بقوله (ولهذا) اي ولكونها نونا ساكنة
كما في سائر المبنيات عليها لا تنوينا (يكتب) فيه (بعد الياء) اي بعد ياء اي (نون) في الرسم يعني
الشاهد على كونها نونا ساكنة لا تنوينا انه يكتب بعد الياء نون وقوله (مع ان التنوين لا صورة
لها) دليل على ان كتابتها بالنون علامة على عدم كونها تنوينا يعني ان كتابة النون بعد الياء
علامة على ان تلك النون الساكنة ليست بتنوين لانها لو كانت تنوينا لم تكتب على صورة النون
لانه لا صورة للتنوين (في الخط) واذا كانت تلك الكلمة المركبة مركبة من المبني والمعرب
وكانت الكسرة فيها كسرة اعراب وكان اصل النون تنوينا (فرتبته) اي فرتبة لفظة كأين
(في البناء منحطة عن اخواتها) لكون اخواتها مركبة من المبني الصرف (فلذلك) اي فلا
نحاط رتبتها عن رتبة اخواتها (لم يذكر المص) اي ذلك اللفظ (معها) اي مع اخواتها وقال
العصام ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه ثم شرع المص في تفصيل كل من كم الاستفهامية والخبرية
وفي بيان الفرق بينهما وبين مميزهما فقال (فكم الاستفهامية) وهو مبتدأ وقول الش (المتضمنة
معنى الاستفهام) اشارة الى ان النسبة لنسبة المتضمن بكسر الميم الى المتضمن بفتح الميم وقوله
(مميزها) اي مميز الاستفهامية مبتدأ ثان وتفسير الشارح بقوله (اي الذي يرفع الابهام

بهذا القيد عن التعريف
لان دلالة عليه على حصول
صفة في زيد ليست بهيئة
تركيبه مع زيد بل لاضافته
الى ضميره وكذا دلالة
كلهم على الشمول في القوم
ليست بهيئة تركيبه بل
لاضافة الكل الى ضمير
فلا فائدة لقوله مطلقا ولا
يتم ماذكره في بيان فائدته
ونقول ان المراد بقوله
يدل بهيئة تركيبه ليس
الافادة لزوم الافتراق
والانضمام تنبيها على معناه
الخاص المعرف هنا وانه
بذلك يمتاز عن العام كما
سنذكره فكل مايكون
مركبا مع متبوعه دالا على
معنى قائم به داخل في الحد
لانزاع فيه وامر الضمير
وعدمه مما لاعبرة به كيف
ولو لزم الخروج بذلك
الاعتبار لكان مثل ما
سبق مررت برجل حسن
غلامه خارجا عنه وليس
فليس ثم هذه الامثلة
خارجة بهذا القيد لكن
من جهة اخرى كما ستقف
عليه وما اختاره الشارح
قدس سره من اخراجها
بقيد الاطلاق مخالف
لمراد المص قال في الشرح
قولي تابع يدخل فيه النعت
وغيره وقولي على معنى في
متبوعه يخرج عنه ما
سواه وقولي مطلقا يدفع
وهم المتوهم في مثل
ضربت زيدا قائما انه داخل
في ذلك فانه ان سلم انه تابع
يدل على معنى في متبوعه
فليست دلالته على ذلك
مطلقا وانما هو بتقييده

عن جنس المسئول عنه) للاشارة الى ان رفعه للابهام انما هو عن جنس الذى سئل عنه
يعنى ان المسئول عنه من اى جنس ملك او انس رجل او امرأة وقوله (منصوب) خبر للمبتدأ
الثانى والجملة الاسمية خبر للاول وقوله (على التمييز) لبيان المعنى المقتضى للاعراب وهو
التمييزية وقوله (مفرد) اما خبر بعد خبر او صفة للمنصوب ثم شرع فى وجه كون مميز هذا
القسم منصوبا مفردا فقال (لانها) اى وانما اختير لمميزها النصب والافراد لان كلمة كم (لما
كانت) موضوعة (للعدد) وكناية عنه وكان لمميز العدد ثلاثة انحاء كما سيجئ فى اسماء العدد ان
مميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد
ومميز مائة الى ما فوقها مخفوض مفرد (ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين
مميزه منصوب مفرد جعل مميزها) وهو جواب لما اى جعل مميز كم الاستفهامية (كذلك)
كمميز احد عشر وقوله (لانه لو جعل) الخ دليل الاختيار حال العدد الاوسط يعنى وانما
جعل مميزه كمميز العدد الاوسط لانه لو جعل (كاحد الطرفين) بان جعل مجموعا مجرورا كما فى
الطرف الاول او مفردا مجرورا كما فى الطرف الثانى (لكان تحكما) اى لكان دعوى بلا دليل
وترجيحا بلا مرجح لتساويهما فى الطرفية بخلاف الوسطية اذ ليس لهما مساو فى الوسطية
مع ان فيه رجحانا من وجه لانه خير الامور اوسطها ووجه الفاضل الهندى بان اختيار
حال الوسط العدد لان هذا النوع من العدد اكثر من الطرفين ووجه الشيخ الرضى بان
السائل لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى وقال العصام بعد
نقله عنهما ودفعه عليهما والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم
الخبرية كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لالتبس
بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية
لكن الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط انتهى ولكل
وجهة ثم شرع المصنف فى بيان حال مميز كم الخبرية فقال (و) (كم) (الخبرية) وقوله
الخبرية مبتدأ اول وموصوفها محذوف وهو لفظ كم واليه اشار الش بتوسيطه بينه وبين
العطف والمبتدأ الثانى محذوف واشار اليه الشارح بقوله (مميزها) وقرينة الحذف عدم
جواز كون قوله (مجرور) خبرا عن الخبرية لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم المطابقة اللفظية
واما معنى فلعدم جواز الحمل وقرينة المحذوف سياق الكلام الحاصل ان الجملة الصغرى خبر
المبتدء الاول وهو مع خبره جملة اسمية كبرى معطوفة على الجملة الاولى هذا على ما قدر به الش
على خلاف ما قدر به الفاضل الهندى لانه قدر لفظ المميز حيث قال ومميز كم الخبرية مجرور
لكن الش اختار هذا المسلك ليحصل التطابق بينه وبين ما قبله واشار الشارح بقوله (بالاضافة)
الى الواسطة للجر وهى اضافة كم اليه وانما كان مميز الخبرية مجرورا لانها نقيضة رب فحملت
عليها فى الجر كذا فى الامتحان وقوله (مفرد) مرفوع على انه خبر بعد خبر او صفة لقوله مجرور
واشار الش بقوله (تارة) الى انه لا تناقض بين قوله مفرد وبين قوله مجموع لانه مفرد تارة
(ومجموع) (اخرى تقول كم رجل عندك) بالمميز المفرد (وكم رجال عندك) بالمميز المجموع

بحال الضرب كما تقدم وقال فى الايضاح الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص فالعام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المق والخاص باعتبار التابع وهو ان يقال تابع يدل على معنى فى متبوعه من غير تقييد فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ الخبر ليس بتابع وانما هو جزء مستقل بخلاف الصفة فانها ليست بمستقلة وقولنا يدل على معنى فى متبوعه يخرج ما عدا الصفة والحال وقولنا يدل من غير تقييد يخرج منه الحال هذا كلامه وخروج مثل قولك جاءنى زيد صديقك ونحو اعجبنى زيد علمه وغير ذلك من المعطوف بذلك القيد اعنى قوله يدل على معنى فى متبوعه ظاهر لما تقرر فى محله من ان قيد الحيثية مراد فى الحد وان ذكر او لم يذكر فالمعنى تابع يدل على معنى فى متبوعه وذكر بهذه الحيثية ولكن بقى كلهم واجمعون فى قوله جاءنى القوم كلهم او اجمعون فانه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع وقد ذكر فى الامالى انه اورد هذه الاشكال على المص فاجاب عنه قائلا ان كان كلهم دالا على معنى فى المتبوع فليكن قولك جاءنى زيد زيد دالا على معنى فى المتبوع وليس دالا على معنى فيه وبيانه ان التوهم الذى رفع بزيد الثانى ليس

(كاتقول) فى المميز للمائة ومافوقهما من اسماء العدد التى هى احد الطرفين (مائة ثوب) بالجر والافراد (و) تقول فى المميز للثلاثة الى العشرة التى هى الطرف الآخر منهما (ثلاثة اثواب) بالجر والجمع ثم اراد الش ان يبين وجه جواز كون مميز الخبرية مفردا ومجموعا فقال (وانما جاء) مميز الخبرية (مفردا) اى حال كونه مفردا فى بعض الاستعمال ليوافق مميز العدد الكثير وهو مائة ومافوقها (لان العدد الكثير) وهو مائة ومافوقها (مميزه) اى مميز ذلك العدد (كذلك) اى مفرد مجرور هذا وجه استعماله مفردا واما وجه استعماله مجموعا فقال (وانما جاء) اى مميز الخبرية حال كونه (مجموعا) فى بعض الاستعمال لقصد التصريح بتكثيره الذى يحتاج فيه الى التصريح ولايحتاج اليه فى اصل العدد (لان العدد الكثير) نحو مائة ثوب (فيه) اى حاصل فيه (ما) اى لفظ (ينبئ) اى يخبر (عن كثرته) اى عن كونه كثيرا (صريحا) اى انباء صريحا الان لفظ المائة مثلا ينبئ صراحة بكثرته (ولما كان هذا) اى ولما كان المذكور من كم الخبرية لكونه كناية عن العدد الكثير وليس بصراحة منه (ليس) اى هذا المذكور من العدد الكثير بالكناية (مثله) اى مثل العدد المذكور المصرح كثرته من لفظه (فى التصريح بالكثرة) فيحتاج الى لفظ ينوب عن التصريح فلذلك (جعل جمعية مميزه) اى قصد بجعل مميزه مجموعا ان يصير الجعل المذكور (كأنها) اى مثل ان تلك الجمعية تصير (نائبة) تنوب (عن معنى التصريح) وتقول مقامه فى التصريح (بها) اى بالكثرة ثم شرع المص بعد بيان مابه الفرق بين الاستفهامية والخبرية بحسب التميز فى بيان مابه الاشتراك بينهما من المسائل فقال (وتدخل من) اى وتدخل لفظة من الجارة (فيهما) اى عليهما اى جوازا اذا لم يفصل بينهما وبين مميزهما بفعل متعد فانه لو فصل به وجب دخول من عليهما لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات كذا فى الامتحان ولما احتمل كون الضمير المجرور راجعا الى ذات كم الاستفهامية والخبرية وهو خلاف الواقع اراد الشارح ان يفسر مرجع ضمير التثنية بقوله (اى فى مميز كم الاستفهامية والخبرية) يعنى ان الضمير راجع الى قوله مميزها وهو وان كان مفردا بحسب كونه مذكورا مرة فى كلام المصنف لكنه مثنى بحسب الاضافة الى النوعين كما فى قوله تعالى ثم قست قلوبكم (تقول) فى مميز الاستفهامية فى مقام السؤال عن عدد المضروب من الرجال (كم من رجل ضربت) ايها المخاطب وتقول ايضا فى مميز الخبرية بطريق الاقتباس فى مقام الاخبار عن كثرة مااهلكت من القرى (وكم من قرية اهلكناها) ولما انفهم من كلام المص المساواة فى جواز دخول من فى مميز الاستفهامية والخبرية على خلاف ماقاله الشارح الرضى اراد الشارح العلامة ان يبين ماهو الحق منهما فقال (قال الشارح الرضى هذا) اى دخول من (فى الخبرية) اى فى مميز الخبرية (كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية) وهاتان فى الآيتين للخبرية اى كثيرا من ملك وكثيرا من قرية وقوله (وذلك) لمبتدأ اى كونه كثيرا وقوله (لموافقته) ظرف مستقر خبره والموافقة مصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المضاف اليه وهو راجع الى مميز الخبرية وقوله (جر) بالنصب مفعول المصدر

تاما بزيد الاول ولم يكن موضوعا له وانما جاءنى اللبس على السامع بالنظر الى الوجود اذ يحتمل ان يكون جاء غلامه اوغيره من المنسوبين اليه فالمتبوع ليس التوهم قائما بالبتة بل بالمخاطب ونحن قد قيد وقلنا مادل على معنى فى المتبوع وكذلك قولنا جاءنى القوم كلهم لم يأت المتكلم بلفظ كلهم الا رافعا بها التوهم عن السامع لئلا يقدران بعضهم جاء فليس فى المتبوع الذى هم القوم احتمال اصلا مع كلهم فتبين ان مطلقا ليس الا الاخراج الحال وقد اورد على المص الحال المؤكدة فانها تدل على معنى فى صاحبها مطلقا فلتكن كالصفة واجاب بان قال انما اتى بقوله مطلقا على سبيل التبيين لا على معنى انه داخل فى تتمة الحد فان الحال ليس بتابع حتى يجب الاحتراز عنه ثم لو قلنا فى الحال مايبين هيئة الفاعل اوالمفعول لوردت الصفة اذن فنقول فى الصفة من غير تقييد فيخرج هذا مع ان الحال ليس بتابع اذا تمهدت هذا فنقول بتقريب ما قلناه من الايضاح ان الرضى اعترض عليه بانه ينتقض الحد الاول باسماء الآلة والمكان والزمان اذا لمقتل مثلا دل على ذات وهو الموضوع باعتبار معنى وهو القتل هو الحق من وضع هذا

وقوله (للمميز) متعلق بجر اويجوز ان يكون بنزع الخافض اى فى الجر متعلقا بموافقته وقوله للمميز صلة للموافقة وقوله (المضاف) بالجر صفة للمميز واللام بمعنى الذى وقوله (اليه) راجع الى الموصول وقوله (كم) نائب الفاعل يعنى ان وجه كثرة دخول من البيانية فى مميز الخبرية انما هو لكونه موافقا فى الجر للمميز الذى اضيف اليه لفظ كم الخبرية (واما مميز كم الاستفهامية) يعنى واما حال مميز كم الاستفهامية (فلم اعثر) اى فلم اطلع (عليه) اى استعمال ذلك المميز (مجرورا) اى حال كونه مجرورا (بمن فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن) اى من كتب فن النحو والحاصل من كلام الشارح الرضى عدم جواز دخولها فى مميز كم الخبرية فضلا عن وقوعه وكثرته عارضه الشارح على قوله ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بتجويز الزمخشرى فى تفسير الآية فقال (لكن جوز الزمخشري) يعنى ان قولك ولا دل على جوازه باطل لان الزمخشرى جوز (ان يكون كم) اى كلمة كم (فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية) مع ان من داخل فيهما ثم ذكر المصنف مسئلة اخرى مشتركة بينهما فقال (ولها) بضمير المفرد المؤنث على النسخة التى وجدها الشارح بقرينة ارجاعه الى كلمة كم حيث فسره بقوله (اى لكم) ثم عممه بقوله (استفهامية) كانت (او خبرية) لانه لو كان ما وجده من النسخة مثنى للزم عليه ان يفسره بقوله اى لكم الاستفهامية والخبرية فعلى النسختين يكون ظرفا مستقرا على انه خبر مقدم وقوله (صدر الكلام) مبتدأ مؤخر اما اقتضاء الاستفهامية للصدارة فثابت (لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام) اى معنى الاستفهام (وهو) اى الاستفهام (يقتضى صدر الكلام) وانما اقتضى الاستفهام الصدارة (ليعلم من اول الامر انه) اى الكلام الذى قصد الاستفهام به (من اى نوع من انواع الكلام) حتى يتفرغ ذهن السامع لفهم ذلك الكلام وهذا فى الاستفهامية ظاهر واما فى الخبرية فما قال (و الخبرية ايضا) اى كالاستفهامية (تدل على انشاء التكثير) كما ان رب تدل على انشاء التقليل فلا يخرج الكلام الذى فيه احدهما عن الخبرية لان كونهما خبرين انما هو باعتبار الاخبار عن الكثرة والقلة الخارجتين كما نبه عليه العصام بقوله لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله (وهو) اى الكلام الذى قصد به انشاء التكثير (ايضا) اى كالكلام الذى قصد به الاستفهام (نوع من) انواع (الكلام) واذا كان كذلك (فيجب التنبيه) من المتكلم (عليه) اى على انه من اى نوع من انواع الكلام (من اول الامر) كما يجب فى الاستفهامية ثم شرع المصنف فى بيان اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (وكلاهما) اى كلا الاستفهامية والخبرية ولما كان فى لفظ كلاهما ههنا اشكالان احدهما فى تذكيره لان الظاهر ان يكون مؤنثا والآخر فى تثنيته لان الخبر وهو قوله يقع مفرد والظاهر اما ان يقول كل واحد منهما يقع او يقول كلاهما يقعان ليطابق الخبر بالمبتدأ اراد الشارح ان يبين هذين الاشكالين فقال (لو قال) اى المصنف (كلتاهما) بلفظ المؤنث (لكان) اى لكان هذا اللفظ (اوفق) من لفظ المذكر لان المذكر وان كان موافقا ايضا بتأويل اللفظين او الاسمين لكن زيادة الموافقة فى ارادة مؤنثا (لتأنيث الاستفهامية والخبرية) هذا دليل للاوفقية

اللفظ على ما فسروزيف ما اجاب به فى الايضاح عن السؤال الذى اورده على نفسه وهو ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورية والانسانية والمرأة باعتبار الانوثة وكذلك جميع اسماء من ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات والاسماء المتى بها الذات وقد احترزنا فى الحد بقولنا هو المتى قائلا ان اراد بقوله فى اسماء الاجناس ان المتى بها الذات وحدها من دون المعنى فلانم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اراد ان المتى الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينفعه لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعها فلابد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى فى تلك الذات ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب وكالحسن ثم نقول قوله فى الصفات ان المتى بها المعنى لا الذات مناقض لقوله فى حد الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى ولا يذهب على المصنف انه لا يرد على

يعني انما كان الايراد بالتأنيث اوفق لان تأنيثكم شاع في السنة النحاة امّاوجه الموافقة فالاشارة الى ان تأنيثه بتأويليه مبني على ماشاع بين النحاة وللتذكير وجه ايضا ثم شرع الشارح في رفع الاشكال الثاني وهو ان الظاهر ان يكون لفظ كلا مفردا لان شرطه ان يكون مضافا الى التثنية والضمير المضاف اليه ينبغي ان يكون مفردا لان لفظكم واحدا بالذات فدفعه بقوله (فهو) اى فوجه ايراده بلفظ كلا لذي للتثنية مبني (على تاويل كلاهذين النوعين) يعني ان لفظكم وان كان واحدا بالذات لكنه اثنان بحسب النوع (وهما) اى النوعان (كم الاستفهامية والخبرية) وقوله (اى كل واحد منهما) اى من كم الاستفهامية والخبرية اشارة الى وجه افراد الخبر وهو قوله (يقع) ونقل الزيني زاده في معرب الكافية قاعدة في استعمال كلا عن مغني اللبيب فقال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدء فالوجهان والمختار هو الافراد فعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا قان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه كل منهما انتهى وهذا النقل منه يقتضي ان يكون الافراد في يقع مختار الكونه خبراههنا وقوله (مرفوعا ومنصوبا ومجرورا) اما حال من المستكن الذي في يقع او خبر منصوب له ان كان يقع بمعنى يصير (ثم بين) اى المصنف (موقع كل واحد منهما) اى من الاستفهامية والخبرية وفي نسخة منها فيكون راجعا الى الثلاثة من المرفوع والمنصوب والمجرور (بقوله) (فكل ما) فاشار الش بتفسير مابقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبر) الى ان لفظ كل ههنا افرادي لامجموعي لانه اذا دخل على المعرفة يكون مجموعا ولما دخل ههنا على ما الموصوله توهم انه مجموعي فدفع الشارح هذا التوهم بهذا التفسير واشار الى انه ليس بموصول بل هو نكرة موصوفة عبارة عن افراد نوعي لفظكم كما قال زيني زاده ان لفظ ما ههنا لايجوز ان يكون موصولا لهذا السبب وقوله (يكون) اشارة الى ان قوله (بعده) ظرف مستقر ومتعلقه يكون على صيغة المضارع بمعنى يوجد والجملة صفة ماقوله (فعل) مبتدأ مؤخر ثم الش اراد ان ينبه بقوله (او شبه فعل) على ان المراد بالفعل مايعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب ووجه الزيادة بقوله (لفظا او تقديرا) سيبينه فيما بعد وقوله (غير مشتغل) بالرفع على انه صفة فعل وقوله (عنه) متعلق بمشتغل بتضمين معنى الفراغ والضمير المجرور راجع الى ما وقوله (بضميره) متعلق ايضا بمشتغل وصلة له على اصل معناه يعني فكل من الاستفهامية والخبرية اذا وقع بعد كل منهما فعل غير فارغ عن عملهما سبب اشتغاله يكون بالضمير الراجع ولما كانت النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه ولم يكن فيها قوله بضميره وكان الغير المشتغل اى الفارغ عن عمل كم اعم من ان يكون سبب فراغه اشتغاله بالضمير او بالمتعلق به لم يحتج على هذه النسخة الى زيادة قوله او متعلق ضميره واما على النسخة التي زيد فيها قوله بضميره يعني بتخصيص سبب الفراغ بالاشتغال بالضمير فاحتاج الى زيادة قيد يندفع به وهم تخصيص سبب الفراغ بالضمير فقط ولذا زاد الشارح قوله (او متعلق ضميره) فمثال

(المشغول)

الص شئ من ذلك فان ورود اسماء الآلة والزمان والمكان انما يتصور اذا كان المق بوضعها والتلفظ بها افادة المعنى اولا وبالذات وهذا ضروري البطلان الاترى الى لفظ المقتل فانه لافادة موضع القتل وزمانه ليس الا وانفهام المعنى منه اعني القتل انما يكون في ضمنه وبتبعيته وماذكره في التزييف من الترديد ناش من التردد في الواضحات فان المراد ليس هذا ولاذاك بل كون القصد الى الذات اولا وبالذات والى المعنى ثانيا وبالعرض ولاارتياب في ان اسماء الاجناس كذلك وقوله ثم نقول اه غريب جدا فانه لايفهم من كلام المص في حد الصفة العامة ان المقصود بها الذات لا المعنى حتى يكون منافضا لم ذكره في الصفات بل قد صرح فيه بان المق هو المعنى دون الذات المدلول بها الاترى الى قوله مادل على ذات باعتبار معنى هو المق فهل يكون هذا منافضا لقوله في الصفات ان المق بها المعنى لاالذات كلا (قوله) فان دلالة التوابع في هذا الأمثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي بخصوص موادها قيل ذلك في اجمعين القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلو دلالته على حصول الشمول

المشغول بالضمير نحوكم رجلاضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلاضربته ومثال المشغول بمتعلق ضميره نحوكم رجلا ضربت غلامه وانما زاد الشارح (فهو من حيث هو كذلك) ليكون اشارة الى ان قوله (كان منصوبا) خبر لقوله فكل مايعنى ان كل واحدمن هذين النوعين لكم اذا كان مقيدا بهذه القيود يكون اعرابه نصبا (معمولا) لماوجد بعده من الفعل اوشبهه (على حسبه) اى على اقتضائه ولما كان ضمير حسبه راجعا لى الفعل والفعل يقتضى معمولات كثيرة توهم منه ان كونه منصوبامتعلق عن نفسه اقتضاء الفعل مثلا اذاقلنا كم يوماضربت ونظرنا فيه الى اقتضاء الفعل كان اللائق فى كم ان يكون مفعولا به للفعل وان نظرنا الى المميز الذى هو الظرف يكون اللائق فيه ان يكون مفعولا فيه فاراد الشارح ان يفسر الضمير على وجه يندفع به هذا التوهم فقال (اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى المراد باقتضاء الفعل انه باقتضاء عمل هذا الفعل الذى وقع بعده هذامن كم حال كونه مضافا الى هذا المميز فان كان المميز مفعولا نحوكم رجلاضربت يكون اقتضاؤه مفعولا به وان كان ظرفا يكون اقتضاؤه مفعولا فيه وليس المراد به اقتضاء الفعل مطلقامن غير نظر الى المميز ثم فسر الشارح العمل المخصوص بهذا الفعل بقوله (وعمله لايكون الابحسب المميز) وقوله (وذلك انك) الخ دليل على قوله لايكون الا بحسب المميزاى ودليل كونه كذلك انك (تقول كم يوماضربت) مثلا (فكم) فى هذا التركيب (منصوب على الظرفية) اى على كونه ظرفا الضرب باقتضاء مميزه يكون كذلك (مع اقتضاء الفعل) من غير نظر الى المميز (المفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه) اى فكون كم ههنامعينا (لاحدمن المنصوبات) وهو المفعول فيه (انماهو) اى التعين (بحسب المميز) وهو اليوم لانه لولم تكن كذلك يلزم ترجيح تعيين الضعيف وهو المفعول فيه من معمولات الفعل على الاقوى المحتاج اليه وهو المفعول به سيما اذا كان الفعل متعدياواعلم ان هذا التفسير من الش ووجه تشمير ساقه فى الاستدلال عليه لدفع مااعترض عليه الش الرضى بقوله ان الاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معاوذلك انك تقول كم يوماضربت فكم منصوب على الظرفية لاقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انماهو بحسب الفعل والمميز انتهى ووجه الدفع انه لما فسر بتقييد عمل هذا الفعل لم يحتج الى ماقاله الرضى لان عمل ضربت ههنا مثلا انماهو على وجه الظرفية لاعلى وجه آخر ثم شرع الش فى امثلة كل منهما فقال (فالاستفهامية) اى فمثل كم استفهامية المنصوبة هو مبتدأ وقوله (نحوكم رجلاضربت) خبره وقوله (فى المفعول به) متعلق بالنسبة (وكم ضربة ضربت فى المفعول المطلق وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت) لان كلامن هذه وقع بعدها فعل غير فارغ عن عملها بسبب الاشتغال بعمل ضمائرها فاقتضى كل من هذه الافعال بحسب المميز ما اقتضى من المفعول به فى الاول والمصدر فى الثانى والظرف فى الثالث ثم اراد الشارح ان يبين وجه تقييد الفعل بقوله لفظا او تقديرا فقال (وانما جعلنا الفعل) اى وانما جعلنا الفعل المذكور

فى متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع ولايخفى ان القائل من من الغافلين ولقد سبق بيان المقام بما لا مزيد عليه فلذلك من الواصلين (قوله) رده قبل بناء على انه لاداعى الى اشتراك الاشتقاق ولا موجب للتأويل بالمشتق لاعقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التى ذكرها حتى يتجه ان يقال ان اكثر ما ذكره لايصح ردا لان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق ولقد اصاب القائل فى هذا القول قال المص فى شرح قوله ولافصل الى المعنى يعنى ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى فى متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولافرق بين ان يكون مشتقا وغيره ولكن لما كان الاكثر فى هذا المقوضع المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأ ولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه (قوله) ولافصل بين ان يكون مشتقا وغيره قيل الاوضح الاحصر ولافرق بين المشتق وغيره بذلك اذليس المطلوب نفى الفرق بين المشتق وغيره كيف والفرق بينهما واضح بل نفيه بين النعتين وان اراد القائل انه لافصل بين المشتق وغيره فى ان يكون نعتا يبطل دعوى

فى قول المصنف (اوشبهه) اى وجعلنا قولنا اوشبهه (اعم من ان يكون) اى ذلك الفعل الذى وقع بعد كم مع عدم اشتغاله بضميره (ملفوظا) فى نحو كم رجلا ضربت (اومقدرا) اى وكان الفعل الغير المشتغل بالضمير مقدرا بعد كم اى بين كم و بين الفعل المذكور المشتغل بالضمير فى نحو كم رجلا ضربته لانه اضطربت اقوال النحاة فى هذه الصورة لانها حينئذ تدخل فى قاعدة الرفع لانه لم يصدق عليها قاعدة النصب لكون الفعل الذى بعد لفظ كم مشتغلا بالضمير مع انهم صرحوا بجواز النصب فى تلك الصورة ايضا ولذلك اجاز الفاضل الهندى دخول هذه الصورة فى قوله والافرفوع بمعنى انه يجوز رفعه وحمل قول المصنف كان منصوبا على وجوب النصب يعنى ان المنصوب نوعان نوع وجب نصبه كما فى نحو كم رجلا ضربت ونوع جاز نصبه ورفعه كما فى نحو كم رجلا ضربته وقال العصام ويرده ماذكره الرضى ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف انتهى يعنى ان هذا الكلام من الرضى يمنع النوع الذى يجب فيه النصب بل يقتضى ان قول المصنف كان منصوبا بمعنى منصوبا جوازا وتكلف الشارح الرضى فى نحو كم رجلا ضربته حيث جوز تقدير الفعل قبل كم وقال ولا منع من تقدير الناصب قبل كم ثم دفع ما قيل ان كم يقتضى الصدارة والتقدير قبله ممتنع بقوله لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظى هو المقصود انتهى ثم مقصود الشارح الجامى ههنا توجيهه على وجه لم يحتج الى ما تكلف به الفاضلان من حمل النصب على الوجوب كما ذهب اليه الهندى ومن تقدير الفعل قبله كما ذهب اليه الرضى بتعميم الفعل الغير المشتغل من الملفوظ والمقدر (ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير) وقوله (وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته) لقوله اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير يعنى ان طريق جعله من هذا القبيل ان تقدر بعد كم فعلا غير مشتغل اى غير فارغ عن عمله بسبب الاشتغال بالضمير وهو ضربت ههنا (فهو) اى فمثل هذا التركيب يجوز نصبه ورفعه لانه (من حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل فى قاعدة النصب) فيجوز نصبه (وان لم تجعله) اى وان لم تجعل مثله (من قبيله) اى من قبيل الاضمار (ولم تقدر بعده) اى بعد كم (فعلا غير مشتغل عنه فهو) اى فمثله (من هذه الحيثية مرفوع داخل فى قاعدة الرفع) ثم شرع المصنف فى بيان المحل الذى يكون كم مجرورا فيه فقال (وكل ما قبله) وفسره الشارح بقوله (اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية) للاشارة الى ان لفظ كل مضاف الى ما الموصوفة بالنكرة التى هى عبارة عن النوعين من الاستفهامية والخبرية وقوله (وقع قبله للاشارة الى ان قبله ظرف مستقر صفة لما وقوله (حرف جر) فاعل للظرف ومثال الاستفهامية (نحو بكم درهما اشتريت) وقوله (وبكم رجل مررت) اشارة الى مثال الخبرية (اومضاف) اى اووقع اسم مضاف الى احدهما مثال الاستفهامية التى وقعت بعد الاسم المضاف (نحو غلام كم رجلا ضربت و) مثال الخبرية نحو (عبد كم رجل اشتريت) فقوله وكل ما قبله مبتدأ والفاء فى قوله (فمجرور) جوابية وقوله

الاحصـية والقول بانه لو اتى بدل الفصل بالفرق لكان اوضح مما لا يلتفت اليه (قوله) مررت برجل اى رجل اى كامل فى الرجولية بفتح الراء وضمها وكلمة اى اذا اضيفت الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال فى حقيقة دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفى مثل اى رجل عندك لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس فى هذا التركيب شئ يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اى رجل فالاولى ان يقال وفى مثل مررت بضارب اى رجل لايدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا هكذا قيل وليس بمستقيم فضلا عن كونه واردا لان قوله مررت بضارب اى رجل ليس مما يتلفظ به فكيف يصح ان يمثل بتركيب باطل بل الغرض افادة كونه تارة صفة وامتناعه اخرى وذلك قد حصل بما ذكره الشارح قدس سره (قوله) وتوصيف النكرة قيل اى النكرة ومافى حكمها من ذى لام يقصد به الى فرد مبهم كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هى فى حكم النكرة وفيه نظر لان الجملة فى حكم

مجرور وخبر للمبتدأ الذي تضمن معنى الشرط لدخول لفظ كل على موصوف بالظرف واشار الشارح بقوله (بحرف الجر او الاضافة) الى عامل المجرور وقوله (وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام) جواب للسؤال الذي ورد بان تقديم حرف الجر او الاسم المضاف على كم الاستفهامية او الخبرية مناف لصدارتهما فاجاب بانه جائز للضرورة (لان تأخير الجار) سواء كان حرفا او اسما (عن المجرور ممتنع لضعف عمله) اى عمل الجار مطلقا واذا امتنع التأخير (فيجوز) اى وجب (تقديم الجار عليهما) اى على الاستفهامية والخبرية مع اقتضائهما الصدارة وهذا الجواب على تقدير اعتبار كون الجار كلمة منفصلة عنهما مع اعطاء حكم الصدارة لهما وقوله (على ان يجعل الجار) الخ جواب على اعتبار كل من الجار ومابعده كلمة واحدة فلا يلزم ح ان يعطى حكم الصدارة للجار يعنى مع انا لانحتاج الى ماقلنا من الجواز للضرورة وانما نحتاج اليه اذا لم يكن الجار مع المجرور كالكلمة الواحدة مع انه جاز ان يجعل الجار (اسما كان او حرفا) فقدم الش الاسم ههنا على الحرف ليكون اشارة الى ان الجعل المذكور فى الاسم ابعد من الجعل فى الحرف فاذا جاز فى الابعد فجوازه فى البعيد اولى (مع المجرور) اى مجرور كل منهما (ككلمة واحدة) اى مثل كلمة واحدة (مستحقة للصدر) فان الجار حينئذ يكون كجزئهما وقال الرضى حتى لايسقط المجرور عن مرتبته ثم شرع المصنف فى الحكم الثالث من اعراب كل من الاستفهامية والخبرية فقال (والا) ولما كان قوله والا عبارة عن انتفاء كل من الشروط المتقدمة فسره الش بقوله (اى وان لم يكن) واشار به الى ان الا مركبة من حرف الشرط ولا النافية يعنى وان لم يوجد (بعده) اى بعد كل واحد من الاستفهامية والخبرية (لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل) اى غير فارغ (عنه بضميره او متعلق ضميره) بسبب الاشتغال بالضمير كما هى شروط النصب (ولا قبله) اى قبل كل منهما (حرف جر او مضاف) كما هى شروط الجر وزاد الشارح قوله (وكان مجردا عن العوامل اللفظية) ليكون جوابا حقيقيا للشرط وليكون كالعلة لقوله (فمرفوع) يعنى وان لم يكن كذلك فيكون مرفوعا لكونه مجردا عن العوامل اللفظية من الفعل الملفوظ او المقدر ومن الجار وانما فسر الشارح بقوله (اى فهو مرفوع) للاشارة الى ان الفاء جزائية داخلة على الجملة الاسمية التى حذف فيها المبتدأ فتكون جملتها اجزاء لقوله والا وقوله (مبتدأ) خبر بعد خبر او صفة للمرفوع يعنى ان مثل هذا مرفوع على انه مبتدأ (ان لم يكن ظرفا) اى ذلك المرفوع يريد به المنصوب بتقدير فى على طبق قوله فى بحث وماوقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة لامايدل على مكان او زمان على طبق قوله وظروف الزمان كلها تقبل النصب وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا فى متن العصام وقول الشارح (نحو من ابوك) تنظير لا تمثيل يعنى كما ان من الاستفهامية فى قولك من ابوك مبتدأ وان كانت نكرة وخبره اعنى ابوك معرفة كذلك يجوز ان يكون كم مع كونه نكرة مبتدء ومابعده خبرا له وان كان معرفة يجوز ان يكون خبرا عنه ثم انه لما كان كون النكرة مبتدء لايجوز فى صورة كون خبره معرفة

النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التى هى لافادة فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى فى كونها فى حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها فى النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغى ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لاتوصف بالجملة الخبرية بل لانه لايوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة وليس كما ينبغى لظهور ان وصف الخبرية كذلك انما هو باعتبار ماهى عليه فى اصل وصفه ومدار المقام على مطلق الجملة الا انه جئ بقيد الخبرية لما سيجئ ولا ينفهم من المذكور ان المعرفة قد توصف بالجملة الانشائية فلا ورود لسؤال خفاء العبارة على ان حمل قوله وتوصف النكرة على الاحتراز مما لايصح جدا وقولا الشارح لا المعرفة لم يكن لبيان قصد الاحتراز بل لافادة ان عدم التعريف للمعرفة انما كان لاختصاص هذا الحكم بالنكرة ثم ان سبب عدم اتصاف المعارف بالجمل انما

عندغير سيبويه من النحاة اراد الش ان يذكره فقال (وهذا) اى كون كم مبتدءً على الاطلاق (مبنى على مذهب سيبويه) اذيلزم حينئذ التزام كون المبتدأ نكرة متضمنة استفهام مامع كون خبره معرفة ولايلزم ذلك الاعلى مذهب سيبويه (فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة) لامطلقا بل عن نكرة (متضمنة استفهاما) كمن وما وكم (واما عند غير سيبويه) من النحاة (فهذا) اى النكرة المتضمنة استفهاما ليس بمبتدأ عنده غيره حتى يلزم ماذكر بل هو فى مثل تلك الصورة (خبر مقدم على المبتدأ) وجوبا ولم يجز كونه مبتدءً (لكونه نكرة و) لكون (مابعده معرفة) وقوله (وخبر ان كان ظرفا) عطف على قوله مبتدأ (نحو كم يوما سفرك فكم) اى لفظ كم (ههنا) اى فى هذا المثال الذى كان مميزه ظرفا (منصوب المحل) اى منصوب محله (اولا) اى باعتبار الاصل (داخل تحت قاعدة النصب) لكون شبه الفعل بعده وهو كائن المحذوف اذهو غير مشتغل عنه لان لفظ الكائن ههنا رافع للضمير الذى فيه على الفاعلية وناصب لكم على الظرفية وهذا يدل على ان لفظ الكائن مقدر بعد كم وقوله (باعتبار اعمال الكائن) متعلق بالدخول الذى فى ضمن قوله داخل اى دخوله تحت هذه القاعدة باعتبار جعل الكائن عاملا (فيه) اى فى كم وقال العصام هكذا ذكره الرضى وهو غير مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى النائبة على الخبر انتهى وقال ابن قاسم العبادى ردا على العصام ان ماقاله الرضى مرضى موافق لكلام النحاة كابن هشام لان الظرف لماناب عن الخبر ثبت له حكمه من الرفع انتهى اليه اشار الشارح بقوله (وداخل فى قاعدة الرفع) اى وكم ههنا كما يدخل فى قاعدة النصب باعتبار اصله داخل ايضا فى قاعدة الرفع لانه ليس بعده فعل اوشبهه مشتغل عنه لالفظ ولا تقديرا ولاقبله جار (ثانيا) اى بعد اعمال الكائن فيه وانما دخل بهذا الاعتبار تحت قاعدة الرفع (لقيامه) اى لقيام لفظ كم (مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ) لان القاعدة هى ان الظرف اذ قام مقام عامله ثبت له حكم العامل ولما فرغ المصنف من بيان اعراب كم الاستفهامية والخبرية شرع فى بيان احوال سائر اسماء الاستفهام والشرط ولما كانت اكثر احكام اسماء الاستفهام والشرط مثل احكامهما احال البيان المذكور بقوله (وكذلك) على احكام كم ولما احتمل ان يكون المشار اليه عبارة عن قوله فكل مابعده وعن قوله ولها صدر الكلام فسره الش بقوله (اى مثل كم) وهذا اشارة الى ان الكاف بمعنى المثل والى ان الاشارة الى كم لكن ليس وجه التشبيه فى جميع احكامهما بل (فى تأتى الوجوه الاربعة الاعرابية) يعنى احدها كونه منصوبا معمولا على حسبه وثانيها كونه مجرورا بحرف الجر والاضافة وثالثها كونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون ظرفا ورابعها كونه مرفوعا بالخبرية بشرط ان يكون ظرفا (بالشرائط المذكورة) وهى اشتراط نصبه بكون مابعده فعلا واشتراط جره بكون مدخول احد الجارين واشتراط رفعه بكونه مجردا عنهما وقوله وكذلك ظرف مستقر خبر مقدم وقوله (اسماء الاستفهام والشرط) مبتدأ مؤخر ولما لم يتأتى جميع الوجوه الاربعة فى كل واحد من هذه الاسماء اوله الش بقوله (بمعنى انه تتأتى تلك الوجوه الاربعة) يعنى المراد بما ذكرنا فى وجه التشبيه بمعنى ان تلك

يظهر على مااختاره المص وهو ان الجمل نكرات لانها تقدر باعتبار الحكم والحكم فى المعنى نكرة فان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذلوكان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا فكان الاسم الذى يسبك فيها نكرة وتقريره انك تقول فى الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقدره بقائم ابوه فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولوكانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذى هو الثانى لايقال فقد يكون بعض الاحكام معارف فى قولك زيد القائم لانا نقول ليس القائم فى زيد القائم يخبر عنه بالقيام بل لابد ان يكون القائم معلومة نسبته الى صاحبه عند مخاطب ولو كان الحكم بالقيام اوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر فى المعنى الحكم بان هذه الذات هى هذه الذات واذا كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذى يدل على ذلك مررت برجل اخوه القائم وعلى ذلك الاعتبار المختار عند اكثر النحو بين يكون نظر القائل منه فعامن اصله (قوله) لان الدلالة تعليل لوصف النكرة بالجمل (قوله) وانما قيد الجمل

(الوجوه)

الوجوه تتأتى (في جميع هذه الاسماء) لا في كلها وهذا لاينافي ان لايوجد بعض الوجوه في
بعض تلك الاسماء وهذا من الش تأويل لكلامه في وجه التشبيه وهو المفهوم من تشبيه هذه
الاسماء بما ذكر في كم من الاحكام الاعرابية فانه يفهم منه ان هذه الوجوه الاربعة تجرى في كل
واحد من هذه الاسماء وليس كما فهم لم تجرى في بعضها وبجريانها في البعض يصدق عليه انها
تتأتى في المجموع بالجملة (لا) المراد به انها تأتى (في كل واحد منها) اى من هذه الاسماء كما سيفصله
الش وفي العصام ان هذا التأويل من الشارح في طرف المشبه وهو قوله اسماء الاستفهام
حيث ارادبها ان ماشبه منها بكم جميعا من حيث المجموع لا كل واحد منها وبعضهم اوله في
التشبيه فقال ذلك البعض يعنى وكذلك انها مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط
والاستفهام ثم قال العصام ولايخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه
لابد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام انتهى ثم بين الشارح ماهو مشترك بين
الاستفهام والشرط وبين ماهو مختص باحدهما فقال (وهى) اى تلك الاسماء المشبهة بكم (من)
اى لفظ من (وما واى وأين وانى ومتى مشتركة) اى حال كون كل من هذه الستة مشتركة (بين
الاستفهام والشرط واذا) اى وكلمة اذا حال كونها (مختصة بالشرط وكيف) اى وكلمة كيف
(وايان) حال كونهما (مختصتين بالاستفهام) ثم فصل الش كل واحد منها من حيث يتأتى فيها
بعض تلك الوجوه فقال (فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما) اى في من وما وقت كونهما
استفهاميتين (الوجوه الثلاثة الاول) وهى كونهما منصوبتين بمابعدهما من الفعل وكونهما
مجرورتين باحد الجارين وكونهما مرفوعتين بالابتداء ومثال كونهما منصوبتين بمابعدهما في
كلمة من (نحو من ضربت و) في كلمة ما نحو (ماصنعت) ومثال كونهما مجرورتين في كلمة من بحرف
الجر نحو (بمن مررت و) الاسم المضاف نحو (غلام من ضربت و) مثال كونهما مرفوعتين
بالابتداء في كلمة من نحو (من ضربته و) في كلمة ما نحو (ماصنعته) ثم بين وجه عدم تأتى
الوجه الآخر فيهما فقال (ولا يتأتى فيهما) اى في من وما (الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما)
لانها شرط الخبرية كما مر (واذا كانتا) اى كلمة من وما (شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك
الوجوه الثلاثة) اى كما تأتى تلك الثلاثة فيما اذا كانتا استفهاميتين من النصب والجر والرفع
بالابتداء (نحو) اى مثال النصب في من نحو (من تضرب اضرب و) في ما نحو (ما تصنع اصنع و)
مثال المجرور بحرف الجر نحو (بمن تمرر امرر و) بالمضاف نحو (غلام من تضرب أضرب و)
مثال رفعهما بالابتداء في من نحو (من يأتى فهو مكرم) وفي ما نحو قوله تعالى (وما تقدموا لانفسكم
من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى فيهما) اى من وما اذا كانتا شرطيتين (بل) لايتأتى (في جميع
اسماء الشرط) سواء كانت مماعداهما مشتركة نحو اى واين او مختصة بالشرط نحو اذا وعلى كل
تقدير فيها لايتأتى (الرفع على الخبرية) وقوله (فانه لايقع) اشارة الى ان عدم وقوعها خبرا ليس
لعدم استعداد تلك الاسماء للخبرية بل لانه لايقع (بعدها) اى بعد تلك الاسماء (الا الفعل)
لكونها شرطية مستلزمة للدخول على الفعل (ولا يصلح الفعل للابتداء) الا شاذا نحو تسمع

بالخبرية لان الانشائية لاتقع
صفة الا بتأويل بعيد قيل
قيد التأويل بالبعيد لان
التأويل مشترك بينهما وبين
الجمل الخبرية اذ الجمل التى
لها محل من الاعراب في
تأويل مفرد مسبوك منها
كما هو المشهور ومحصل
ماذكره ان التقييد بالخبرية
اشارة الى انحطاط الوصف
بالجمل الانشائية عن درجة
الاعتبار لاحتياجها الى
تأويل بعيد لا لعدم وقوعها
والاولى ان يقال التقييد
لان الانشائية لاتقع صفة
وكل ماهو في صورة الصفة
فهو عند التحقيق متعلق
الصفة ومفعولها
والصواب هو التعليل اما
بان الانشائية لاتقع صفة
ولا خبرا ولا صلة ولا حالا
لان الانشائية لاثبوت لها
في نفسها واثبات الشئ
للشئ فرع ثبوته في نفسه
واما بان الصفات كلها قبل
العلم بها اخبار في الحقيقة
فاذا علمت سميت صفات
وكان الخبر لايكون الا
محتملا للصدق والكذب
فكذلك الصفة وهذا ما
ذكره المص في الايضاح
ثم ماذكره الشارح في
نفس الامر فان الطلبية
لاتقع صفة لكونها محكية
بقول محذوف هو النعت
في الحقيقة كقوله جاؤا
بمذق هل رأيت الذئب قط
اى بمذق مقول عنده هذا
القول كما يقع حالا نحو لقيت
زيدا اضربه واقتله اى

بالمبعدی اومأولابالاسم فی نحو وان تصو ·و' (وماهو لازم لظرفیة) ای والاسم الذی هو لازم ظرفیته وقوله (من هذه) بیان لما ای حال کون تلك الاسماء من الاسماء المذکورة السابقة (کمتی واین وایان وانی وکیف واذ) قوله وماهو مبتدأ وقوله (ان لم یجر بمجار) جملة شرطیة خبره یعنی ماهو لازم الظرفیة من اسماء الشرط یتأتی فیه وجهان من الوجوه الاربعة احدهما الجر بحرف الجر ان دخل علیه وثانیهما النصب علی الظرفیة ان لم یدخل فان دخل علیه الجار یجر به (نحو من این) وان لم یدخل (فلابد من کونها منصوبة علی الظرفیة) ابدا باعتبار انه مفعول لمقدر (وعن بعضهم) ای ونقل عن بعض النحاة (ان اذا قد یخرج عن الظرفیة) وقوله (ویقع اسما صریحا) کعطف التفسیر لقوله قد یخرج عن الظرفیة یعنی اذا خرج عن الظرفیة یبقی اسما صریحا مجردا عن معنی الظرف (نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو) وقوله (ای وقت قیام زید وقت قعود عمرو) تفسیر واشارة الی ان اذا الاول مبتدأ واذا الثانی خبره وکلاهما بمعنی الوقت (فهی) ای کلمة اذا فی قوله اذا یقوم زید (مرفوعة بالابتداء) وقوله (وقال الش الرضی) للاشارة الی ان قول هذا البعض غیر ثابت لانه قال (وانا لم اعثر) ای لم اطلع (لهذا) ای لکون اذا مستعملا فی غیر الظرف (علی شاهد من کلام العرب) نظما ونثرا وهذا من الشارح تأکید لقوله فلابد من کونها منصوبة علی الظرفیة یعنی لایجوز استثناء اذا من هذه الاسماء لما نقله عن الش الرضی من عدم الاطلاق لانه یشعر بعدم ثبوته فلا یجوز نقض القاعدة بمثل هذا وقال بعض المحشین ان قوله (وماهو لازم الظرفیة) الخ داخل فیما نقل عن الشارح المذکور یعنی والاسم الذی هو لازم الظرفیة (یرتفع فی الاستفهام محلا) وقوله فی الاستفهام احتراز عن الشرط اذ لایتصور فیه الخبریة کما تقدم قریبا وانما قید الارتفاع بقوله محلا لانه اذا کان مبنیا صار له محلان احدهما الرفع وهو محله البعید والثانی النصب علی الظرفیة وهو محله القریب کما اشار الیه بقوله (مع انتصابه علی الظرفیة) ایراد مع فانه یدل علی ان الانتصاب علی الظرفیة محله القریب لان مع یدخل علی المتبوع الدال علی التقدم وقوله (اذا کان خبر مبتدأ مؤخر) احتراز عما اذا کان بعده فعل کما تقدم (نحو متی عهدك بفلان) فان متی لکونه لازم الظرفیة له محلان احدهما انتصابه علی الظرفیة بکونه ظرفا لمتعلق محذوف ولما احتمل ان یقدر المحذوف مقدما ومؤخرا اراد ان یفسره بقوله (ای متی کائن عهدك به) لافادة ان المتعلق قدر مؤخرا علی وفق ما تقدم فی قوله وقدرت بعده فعلا (ومای) ای واما لفظ ای من هذه الالفاظ (فیتأتی فیه الوجوه الاربعة کلها فانه قد یقع فی محل الرفع بالخبریة ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیة) من الجر والنصب ومن الرفع الابتداء وعلی الخبریة فاما رفعه بالخبریة ففی هذا المثال وهو (نحو ای وقت مجیئك ای الی وقت) اشارة الی ظرفیته (کائن) اشارة الی المتعلق المؤخر للظرف وهو الخبر فی الحقیقة (مجیئك) مبتدأ مؤخر ثم فصله بقوله (فای وقت علی تقدیر انتصابه) لفظا (بالظرفیة) ای بکونه ظرفا (مرفوع المحل) ای مرفوع محله (بالخبریة) یعنی انه منصوب لفظا لکونه معربا ومرفوع محلا لکونه خبرا (والوجوه الباقیة) وهی الوجوه الثلاثة الباقیة احدها النصب (مثل ایهم

مقولا فی حقه هذا القول ومفعولا ثانیا فی باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله لکن یرجع جمیع ذلك الی الخبریة فالوجه فی تعلیل ما عرفته (قوله) واذا لم یکن فیها الضمیر الرابط تکون اجنبیة قبل ای فی بادی النظر فالتزام الضمیر احتراز عن ان یظنها المخاطب اجنبیة غیر قابلة لکونها صفة ولم یحترز عن ذلك فی الخبر الجملة واکتفی بما یقوم مقام الضمیر لان توجه المخاطب الی الخبر فوق توجهه الی الصفة فلیس ههنا مظنة الغفلة عما لایظهر الا بمزید توجه ولذا بالغوا فی رابطة الحال ایضا فوق المبالغة فی رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ماقیل من انه فی الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغیر الضمیر کما فی خبر المبتدأ وفیه ان الحکم باللزوم اعم من ان یکون مذکورا اومقدرا وایضا حذف الضمیر الربط فی الصفة احسن من حذفه فی الخبر لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفیف فیما هو مع غیره کالکلمة الواحدة اولی کما صرح به الرضی فی مباحث خبر المبتدأ (قوله) ویوصف بحال الموصوف سواء کان مفردا اوجملة وکذا عدیله فلذا اخر البحث عن بیان کونه جملة

ضربت و) ثانيها الجر نحو (بايهم مررت و) ثالثها الرفع على الابتدائية نحو (ايهم قائم) ثم شرع المصنف فى مسئلة من مسائل كم بعد قياس سائر اسماء الاستفهام والشرط بها وهى جواز الوجوه الثلاثة فيها فقال بطريق الاستشهاد (وفى مثل ٥ كم عمة لك يا جرير وخالة ٥) ثم فسر الش هذا المثل بقوله (يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر التميز وحذفه) اى يريد المصنف بالمثل انه فى التركيب الذى وقع فيه لفظ كم واحتمل من حيث نفسه لان يكون للاستفهام والخبر ومن حيث تمييزه ان يكون مميزه مذكورا او ان يكون محذوفا فان الحال فى تركيب كم عمة كذلك فقوله فى مثل خبر مقدم وقوله (ثلاثة اوجه) مبتدأ مؤخر ثم لما اختلف النسختان عند الشارح ففى بعضها وفى مثل كم عمة بحذف المميز كما هى مختار الشارح فان النسخة تقتضى التعميم فى المسئلة من حيث المميز كما فسره باشارة العموم الى احتمال الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه اراد ان يوجه قوله ثلاثة اوجه على وجه يوافق لكل واحدة من النسختين فقال (هكذا) اى كما نقلت وفسرت عليه يعنى بحذف لفظ المميز (فى كثير من النسخ) ثم بين النسخة الاخرى بقوله (وفى بعضها) اى وفى بعض النسخ (وفى مثل تمييز كم عمة) يعنى بزيادة لفظ التميز فحينئذ يكون مراد المصنف بقوله فى مثل (اى ماهو تمييز باعتبار بعض الوجوه) اى فى مثل الاسم الذى وقع تميزا يجرى فيه بعض الوجوه الثلاثة المذكورة وهو كون عمة منصوبا ومجرورا واما اذا كان مرفوعا فلا يكون فيما وقع تميز ثلاثة اوجه من الاعراب (فعلى النسخة الاولى) وهى النسخة التى اختارها الشارح اعنى ما لم يذكر فيها لفظ التميز فبناء عليها (يحتمل) اى احتمالا عنده راجحا كما سيصرح (ان يعتبر الاوجه الثلاثة) اى التى ارادها المص بقوله ثلاثة اوجه اى يجوز ان تعتبر تلك الثلاثة الجائزة (فى كم) اى فى ذاتها (احدها) اى احد الثلاثة (رفعه) اى محل كم مرفوعا (بابتداء) لعدم شرط النصب والجر وعلى هذا التقدير كون المميز مذكورا وهو لفظ عمة ويحتمل ان يكون محذوفا مقدرا بكم شخص او شخصا (والآخران) اى والوجهان الآخران من الثلاثة (نصبه على الظرفية وعلى المصدرية) اى الثانى من الوجوه جعله منصوبا على الظرفية والثالث منها نصبه على المصدرية وهذان الوجهان على تقدير كون المميز محذوفا وانما احتمل اعتبار الوجوه فى كم (فانه) اى لان المصنف (اشار فيما سبق) فى بيان وجوه اعراب كم (بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب) حيث لم يقال منصوبا بالمفعولية بل قال على حسبه ليعم كل المنصوبات التى اقتضاها الفعل فحينئذ يجوز ان يعتبر فى هذا البيت على تقدير كون عمة مميزا ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله حلبت فى المصراع الثانى وعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا بالابتداء يحتمل ان يكون المحذوف زمانا او مصدرا فتقدير الاول كم زمان فيكون منصوبا لكونه ظرفا لقوله حلبت وتقدير الثانى كم حلبة فيكون منصوبا على انه مفعول مطلق لقوله حلبت ثم اشار الشارح الى موافقة هذا التوجيه لما سبق من بيان المصنف فقال (ولا يخفى ان هذا) اى وجه اعتبار الوجوه الثلاثة فى نفس كم

فح قوله يتبعه فى النكرة يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ماجعل حالا له ولو نجوز افزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الاوجه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ماجعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائمة به وليس مما يلتفت اليه فان قوله يتبعه فى النكرة لا يحتاج الى التأويل لان الجمل نكرات كما عرفت فان كان الموصوف نكرة جاز توصيف بالجمل والا فلا فكيف يكون الحكم بالتبعية فى التنكير محتاجا الى التأويل قوله والمراد بحال الموصوف ماجعل حالا له ولو نجوزا الى آخر ماذكره غلط ناش من قلة التدبير فان الجار والمجرور فى قوله بحال الموصوف فى محل الرفع فاعل يوصف اى يجئ حال الموصوف اى هيئته وصفا له كما فى رجل متعلقه اى وقد يجعل حال متعلق قائم ومضروب وحسن وكذا معنى قوله وبحال الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو برجل مصرى حماره فى حصول الفائدة بذلك على ماصرح به الرضى وغيره كيف ولا سبيل الى ماذكره

(اليق) من الوجهين الاخرين (بما سبق) فى كلام المصنف (من وجوه) عراب كم وجه الاليقية
ان فى هذه التوجيه تخليصا لكلام المصنف عن ورود لزوم الاخلال بذكره مالم يذكر قبله
ثم شرع الشارح فى بيان احتمال التوجيه الآخر فى الوجوه الثلاثة عن النسخة الاولى فقال
(ويحتمل) اى احتمالا مرجوحا عنده (ان تعتبر الاوجه) اى الاوجه الثلاثة المذكورة (فى
مميزها) اى فى مميز كلمة كم (اعنى) اى بذلك المميز هنا (عمة) اى كلمة عمة (فاحدها) اى فاحد الاوجه
الثلاثة (لرفع) اى رفع عمة (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ وحلبت خبره فحينئذ لايكون مميزا
لان المميز لايكون مرفوعا فلزم ارتكاب كون المميز محذوفا ايضا (استفهامية كانت) اى سواء
ان تكون كلمة كم استفهامية فيكون مميزها المحذوف منصوبا مفردا (او خبرية) فيكون المحذوف
مجرورا مفردا او مجموعا ولايخفى ان الاعتبار لايكون فى هذا التقدير الا بحذف المميز فلايكون
داخلا فى الوجوه الثلاثة اللهم الا ان يقال ان المراد بقوله ان تعتبر الاوجه اى بعض الاوجه
(والآخران) اى الوجهان الاخران (النصب) اى احدهما نصب كلمة عمة (على تقدير كونها)
اى كون كم (استفهامية) بان يكون عمة تمييزا لها (و) الآخر من الوجهين (الجر) اى جر عمة
على تقدير كونها اى كون كم (خبرية ولايخفى ان هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف
مميزها وهو غير مذكور فيما سبق) ولما كان اعتبار الاوجه كما ذكره الشارح فرعا على جواز
حذف المميز اشير اليه بقوله (فكان الاليق) اى على المص (تأخير هذا) اى تأخير قوله
وفى مثل كم عمة الخ (عن قوله) اى قوله الآتى بعده وهو قوله (وقد يحذف فى مثل كم مالك) حتى
يكون قوله على الترتيب الاليق وهو تقديم الاصل على الفرع وان جاز فى بعض المواضع تقديم
الفرع على الاصل ليكون توطئة للقاعدة فان قيل ان الوجه الاول مبنى ايضا على ذلك لاعتبار
لان الوجهين الآخرين اعنى نصب كم على الظرفية او المصدرية مبنيان ايضا على حذف
المميز ولم خصص الش الاليقية بهذا الوجه الثانى فاجاب عنه الفاضل الامير بان الوجه الاول
ليس فيه عكس الترتيب لان جميع الوجوه فيه معتبرة فى نفس كم موافقة لما سبق من الوجوه
الاعرابية واما الوجه الثانى ففيه عكس الترتيب لان الوجهين الآخرين فيه متعلقان بحذف
المميز وقال العصام بعد اثبات التمحل فى التمييز فى الحمل على التميز فى بعض الوجوه فالاولى
ان يقال المراد بالاوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله
وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك ياجرير وخالة فانه الذى ذكر آنفا فيكون اشارة
الى ثلاثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف
هذا التمييز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما فى كم ضربت او المقدر
كما فى كم مالك انتهى وفيه ان الوجه الاخير منها وهو جر عمة مع الجمعية محتاج الى اثبات
وقوع نسخة فى البيت المذكور بالجمع بان تكون كم عمات وخالات ولعل الفاضل المذكور
اطلع على تلك النسخة ثم اراد الشارح توجيه الوجوه المذكورة على النسخة التى ذكر فيها
التمييز فقال (واما النسخة الاخرى) اى واما باعتبار الوجوه على النسخة الاخرى وهى وفى

القائل لالفظا ولامعنى كما لا
يخفى على المتأمل الخبير قوله
يعنى بصفة اعتبارية تحصل
له بسبب متعلقه قيل لااشكال
عليه الموصوف بحال المتعلق
اذا النعت تابع يدل على معنى
فى متبوعه وليس حال
المتعلق معنى فى المتبوع
اول قوله بحال متعلقه بما
ذكر ويلزمه ح ان يكون
النعت فى جاءنى رجل
حسن غلامه الحسن بل
ماهو مأول به اى كان بحيث
يحسن غلامه ولايخفى ان
هذا الوصف تابع
للموصوف فى الامور
العشرة كالوصف بحال
الموصوف بل يلزم ان
يكون جاءنى رجل كائن
بحيث يحسن غلامه وصفا
بحال المتعلق لانه وصف
بصفة اعتبارية تحصل
بسبب المتعلق فالوجه ان
يقال معنى قوله ووصف
بحال المتعلق انه يوصف
بلفظ يدل على معنى قائم
بالمتعلق ويجرى عليه
اعراب التابع ويجعل نعتا
ويتكلف فى صدق
التعريف عليه بانه يدل
بجعله وصفا على معنى
اعتبارى حاصل بالقياس
اليه فى متبوعه وليس
الامر كذا فان ماذكره
قدس سره وان تضمن
رفع ماحكاه من الاشكال
المتوجه من التعريف لكن
غرضه بيان كيفية ماهو
المجموع عليه من تنزيل حال
متعلق الشئ منزلة حاله كما

مثل تمييز كم عمة بزيادة ذكر التمييز (فلا يحتمل) فلا يحتمل الاعتبار فى الوجوه (الا الوجه الاخير) وهو اعتبار بعض الوجوه فى عمة على تقدير عدم كونه مميزا وهو تقدير رفعه بالابتدأ بان يكون المميز محذوفا واعتبار بعضها فى عمة ايضا على تقدير كونه مميزا ثم شرع فى بيان معنى البيت المذكور بعده تطبيقه بما سبق فقال (والبيت للفرزدق) هذا بيان لقائله (يهجو جريرا) يعنى مراده بهذا البيت ان يهجو جريرا بتر ذيل اقاربه (وتمامه) اى وتمام البيت (فدعاء قد حلبت على عشارى) ثم شرع فى بيان بعض المفردات من حيث اللغة والتصريف فقال (الفدعاء) على وزن حمراء مؤنث الافدع ومعناه (المعوجة الرسغ من اليد او الرجل) وفى شرح الابيات الفدع بالتحريك عوج فى المفاصل كأنها قد زالت عن اماكنها ويقال رجل افدع وهو المعوج الكف والذراع او القدم والساق لان فى مفاصله انحرافا وانقلابا (فتكون) حينئذ معنى الفدعاء (منقلبة الكف او القدم بمعنى انها) اى الكف او القدم (لكثرة الخدمة) اى لكثرة خدمتها مع المهانة والترذيل (صارت) اى رجعت كل واحدة من الكف والقدم بعد كونها مستقيمة سالمة (كذلك) اى معوجة (او هذا) اى او معنى الانقلاب ان هذا الاعوجاج يعنى اعوجاج الاعضاء المذكورة (خلقة لها) اى للعمات والخالات (نسبها) اى نسب الشاعر فى مقام الهجو عمات جرير وخالاته (الى سوء الخلقة) من اول الامر لا لكثرة الخدمة فيحصل الهجو المطلوب فى كل من الاعتبارين (وانما عدى) على صيغة المجهول (حلبت) اى لفظ حلبت (بعلى) مع ان الاصل فيه ان يتعدى باللام كما يقال حلبت له ماشيته وههنا تعدى بعلى الاستعلائية (لتضمنه) اى لتضمن لفظ حلبت (معنى ثقلت) مبالغة فى الهجو اى حلبت وثقلت تلك الحلبة على ثم بين وجه كونه استثقل خدمتها بقوله (اى كنت كارها لخدمتها) لسوء خلقتها (مستنكفا منها) اى من خدمتها (فخدمتنى على كره منى واختار) اى ولذلك الاكراه اختار (من انواع خدمتها الحلب لانه) اى لان الحلب (خدمة المواشى وهى) اى خدمة المواشى (ابلغ فى الذم من خدمة الاناس) الخدمة مصدر مضاف الى المفعول ومن متعلق بابلغ اى خدمة المواشى ابلغ فى الذى من الخدمة للانسان (والعشار) بكسر العين (جمع عشراء) بضم العين وفتح الشين (وهى) اى العشراء (الناقة التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها) اى واختار الشاعر من المواشى خدمة الناقة الموصوفة دون خدمة الغنم والمعز وغيرها من المواشى (لانها) اى لان الناقة الموصوفة (تتأذى من الحلب) اشد تأذيا (ولا تطيع) تلك الناقة لمن حلبها (بسهولة) وان اطاعت بكره وضرب واذا لم تطع بسهولة (ففى حلبها) اى فيحصل فى حلب الناقة (زيادة مشقة) لمن حلبها وزيادة مشقة الحالب هى مقصود الشاعر لاستكراهه من خدمتها (وفى ذكر عمة وخالة) اى فى ذكر الشاعر عمة جرير وخالته من بين الاقارب (اشارة الى رذالة طرفى) وقوله (ابيه وامه) بدل من الطرفين لان العمة اخت الاب والخالة اخت الام يعنى ان نسبك يا جرير رذيل مطلقا لا شرف فى واحد من الطرفين وهذا ابلغ فى مقام الهجو المطلوب ثم شرع فى تطبيق لفظ كم المقصود على تقدير كونها استفهامية وخبرية فقال (فالاستفهام) اى المستفاد من كم وهو مبتدأ وقوله (على تقدير

فى الخبر لحصول الفائدة بذلك على ماذكره المص فى الشرح قال الزمخشرى وقد نزلوا نعت الشئ بحال ماهو من سببه منزلة نعته بحاله وهو نحو قولك مررت برجل كثير عدوه وكأن القائل ذهل عن مرام القوم وكون هذا القسم من باب التنزيل والا لما اعترض على ماذكره الشارح موافقا لما ذكروه بانه يرجع الى ان يكون النعت كائن بحيث يحسن غلامه دون الحسن فيتحد القسمان فان من عرف ذلك عرف ان النعت هو الحسن وان القسمين متغايران ولعله وقع فيه من ظاهر قوله اذ كون الرجل الخ غافلا عن كونه لتصوير ذلك الاعتبار والتنزيل ثم ان ما اتى به من الوجه مآله مآل ماذكره الشارح قدس سره فتبصر (قوله) والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما فى الشرح فى هذا المقام

النصب) اى نصب عمة خبر للمبتدأ وقوله (على سبيل التهكم) خبر بعد خبر او احدهما خبر والآخر حال من فاعل الظرف فى الخبر يعنى الاستفهام ههنا ليس على حقيقته لان حقيقة استفهام تقتضى جهالة المتكلم وعالمية المخاطب وههنا ليس كذلك لان المتكلم عالم وليس الغرض من سؤاله استفادة العلم بل غرضه الاستهزاء مجازا بعلاقة اللزوم لان كثرة الشئ ملزوم للجهل فكأنه من ذكر الملزوم وارادة اللازم واليه اشار شارح بقوله (كأنه) اى كأن المتكلم ههنا (ذهل) اى غفل (عن كمية عدد عماته وخالاته) اى لكثرتهما (فسأل عنه) اى عن عدده وهذا ما اختاره الشارح العلامة وقيل الاستفهام يجرى على الحقيقة كأنه قال اخبرنى اى عدد من العمات والخالات حلبت على عشارى اى ذلك كثير لا اعراف عدده فى الحقيقة وقوله (وكونها) مبتدأ اراد به بيان كونها (خبرية) وقوله (على تقدير الجر) اى جر عمة على التميز (على سبيل التحقيق) اى على سبيل الحقيقة (اى كثير من عماتك) يا جرير (وخالاتك قد حلبت على عشارى) والمراد بكم على هذا التقدير الاخبار بكثرة الخدمة وهذان الوجهان على تقدير كون عمة مميزا منصوبا فى الاستفهامية ومجرورا فى الخبرية واما على تقدير كون المميز محذوفا فعمة مرفوع على الابتدائية وهو الوجه الثالث من الوجوه الثلثة واليه اشار الشارح بقوله (واذا حذفت المميز) فنصب كم اما على الظرفية واليه اشار بقوله (اى كم مرة) او على المصدرية واليه اشار بقوله (او كم حلبة) النصب ايضا فتكون كم على هذين التقديرين استفهامية (على) سبيل (التهكم) كما عرفت (او كم مرة او كم حلبة) بالجر فيهما فتكون كم خبرية على سبيل التحقيق وبقوله (على التكثير) اشار اليه تسامحا (فارتفاع عمة) اى فعلى تقدير كون المميز محذوفا وكون عمة مرفوعا يكون ارتفاعه (على الابتداء) اى على كونه مبتدءً ولما كان عمة نكرة احتاج الى تخصيص ما حتى يصح كونه مبتدء فقال (ومصححه) اى مصحح كونه مبتدءً (توصيفه) اى جعله موصوفا (بقوله لك) حتى يكون نكرة موصوفة (وخبره) اى خبر ذلك المبتدأ (قد حلبت) اى جملة قد حلبت والعائد الى المبتدأ الضمير المستتر تحته راجعا الى المبتدأ (وكم) اى واعراب كم (استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة فى موضع النصب) لكونه داخلا فى قاعدة النصب (لان الفعل الواقع بعدها) اى بعد كم وهو حلبت (مسلط عليها) اى على كم لعدم شغله بالضمير او غيره (تسلط الظرفية) على تقدير المميز بمرة (او المصدرية) او تسليط المصدرية على تقدير بحلبة كما مر (واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء) لانهما تابعان لعمة فان الاول عطف عليه والثانى صفة له (واذا نصبتها) اى اذا نصبت عمة على التميزية على تقدير الاستفهام (نصبتهما) اى نصبت خالة وفدعاء (واذا خفضها) اى واذا خفضت عمة على التميزية على تقدير الخبرية (خفضتهما) اى خفضت خالة وفدعاء ايضا (وذلك واضح) ولما فارغ المصنف من مسئلة كم من حيث معناه ومن حيث اعرابه واعراب تميزه شرع فى بيان مميزه من حيث ذكره وحذفه فقال (وقد يحذف) قال فى المعرب هذا عطف على المحذوف وهو قد يكثر ذكر المميز فيكون من قبيل عطف بعض المسائل الشتى على بعضها وتفسير الشارح بقوله (مميز كم) لبيان الضمير المستتر

سهو بين وقع من هفوة الاقلام هكذا قيل وهو من جملة الاوهام اذ لا غبار على الشرح فى هذا المقام وكانه اراد بنسبة السهو اليه انه لم يذكر المصدر وافعل التفضيل فى الجملة المستثناة ولا يحمل ذلك على السهو جزما بل لا ينبغى ان يحمل على التقصير ايضا لان المصدر من حيث انه مصدر لا يصير صفة فلا وجه لذكره فى هذا الموضع وكذا افعل التفضيل فان تساوى الامور فيه انما هو من جهة استعماله ببعض ما يستعمل به لا مطلقا على انه قد عرف حكمه فيما سبق والشارح قدس سره قلد فى ذلك الزمخشرى فانه قال وكما كانت الصفة وفق الموصوف فى اعرابه فهى وفقه على الافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث الا اذا كان ما هو من سببه فانها موافقة فى الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها او كانت صفة يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو فعول وفعيل بمعنى مفعول او مؤنثه يجرى على المذكر نحو علامة هذا كلامه ونعم المقلد (قوله) فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول اخ قيل فيه بحث لان الالف التى تلحق التثنية فى الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التى تلحق

نحته يعنى اى نائب الفاعل الفعل يحذف مستتر تحته وراجع الى مميزكم لا الى نفس كم وقوله (استفهامية كانت اوخبرية) لتعميم هذه المسئلة الى كل من النوعين (ومثل كم مالك) فى الجملة الاسمية (وكم ضربت) فى الجملة الفعلية ولما كان قوله فى مثل اشارة الى تعميم هذه المسئلة فيما هومشابه بهذين التركيبين فسر الشارح وجه المشابهة بقوله (اى فى كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف) ثم اراد الشارح ان يفصل توجيه الاستدلال بالقرينة فقال (فانه) اى فى مثال المصنف قرينة دالة على المميز المحذوف وهى انه (اذا سئل عن كمية مالك) على تقدير كونها استفهامية (او اخبر عن كثرته) اى كثرة المال على تقدير كونها خبرية وقوله (فظاهر الحال) مبتدأ وقوله (قرينة) خبره والجملة الاسمية جواب لقوله اذا سئل عن المال اواخبر بكثرته فالقرينة للمحذوف قرينة حالية لان ظاهر حال المتكلم دال (على انه) اى السؤال بكم مالك (سؤال عن كمية دراهمك اودنانيرك) لان المال يطلق عليهما كما يطلق على غيرهما لكن العرف خصصه بهما هذا على تقدير استفهاميتها (اواخبار) اى اوظاهر الحال قرينة دالة على انه اى الاخبار بكم مالك اخبار (عن كثرتهما) اى دراهمك ودنانيرك وهذا على تقدير خبريتها (فمعناه) اى فمعنى تركيب كم مالك (كم درهما اوديناراً) بنصب التمييز فى الاستفهامية (او) معناه (كم درهم اودينار مالك) بجرهما فى الخبرية ثم شرع فى بيان اعراب كم فى مثال كم مالك فقال (فكم) اى لفظ كم (فى هذا المثال) اى فى مثال كم مالك يعنى فى كل مثال يكون بعد كم اسم فكم (مرفوع على الابتداء) لكونه اسما صالحا للابتداء مع اقتضائه الصدارة (ومالك) مرفوع ايضا على انه (خبره) اى خبر لفظ كم (واذا سئل عن ضربك) يعنى اذا قيل فى التركيب الثانى كم ضربت واريد به الاستفهام وسئل عن عدد الضرب بضم قرينة اخرى وهى ان يكون السؤال المذكور (بعد العلم بوقوعه) اى اذا سئل بعد علم المتكلم بوقوع الضرب من المخاطب لانه لولم يعلم بوقوعه كان الظاهر ان يسئل عنه بالهمزة او بهل ويقول اضربت اوهل ضربت ولكن لما سئل بكم كان ظاهره انه علم بوقوعه ولكن جهل عدده واسئل كذلك (اواخبر به فظاهر) اى الراجح فى المراد ان يقدر المرة اوالضربة وان احتمل احتمالا مرجوحا ان يقدر مفعولا كما سيجئ (ان السؤال) حين كونها استفهامية (او الاخبار) حين كونها خبرية (انما هو) اى كل واحد منهما (بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة) بنصب المميز فى الاستفهام (اوكم مرة) بالجر (ضربت) فى الخبرية (اوالى ضرباتك) يعنى اوبالنسبة الى ضرباتك (اى كم ضربة) بالنصب اذا كانت استفهامية (اوكم ضربة ضربت) بالجر اذا كانت خبرية (فكم فى هذا المثال) اى فى مثال كم ضربت يعنى فى كل مثال دخلت لفظة كم على فعل غير مشتغل عنه (امامنصوب على الظرفية) اى على ان يكون ظرفا للفعل الذى بعده (او المصدرية) اى اوعلى ان يكون مصدرا مفعولا مطلقا له ولما كان المصدر الذى للعدد مشتركا مع المرة فى الدلالة على الكمية احتاج الى الفرق بينهما فاراد الشارح ان يفرقه بقوله (والفرق بين المعنيين) اى بين جعله ظرفا وبين جعله مصدرا (واذا كان المصدر)

الصفة علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية المسند بلا شبهة فى موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاء نى هذان الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف فى الخمسة البواقى ايضا الا انه لا يظهر فى الوصف بالجملة فان يضربان فى رجلان يضربان بان لا يتبع الرجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة اويقال الجملة التى وقعت صفة مأولة بمفرد مطابق ولا يخفى على الناظر حق النظر ان القائل ارتكب لدفع السؤال مالا يرتكب اليه وهو مع ذلك لا يفيد شيئا واوردما هو ظاهر المنع فليس كلامه مما يلتفت اليه (قوله) حسن قام رجل قاعد غلمانه قيل ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه وهذا غلط ظاهر لانه لو لم يكن كالفعل لما جاز قاعد غلمانه فضلا عن الوجوب لان المطابقة واجبة فى غير الفعل وكانه وقع فيه من وجوب مطابقة الصفة للموصوف مطلقا اذا لم يكن كذلك كما دل عليه

فى قوله كم ضربة (للتوع) بان يكون بكسر الضاد (فظاهر) لانه لا يشترك لان المراد فى المرة هو السؤال او الاخبار عن عدد الضربات و فى الضربة عن نوعها فلا اشتراك حينئذ حتى يحتاج الى التفريق (واما اذا كان للعدد) اى واما اذا كان المصدر للعدد بان يكون بفتح الضاد فح تشترك المرة والضربة فى السؤال عن العدد فتحتاج الى الفرق حتى يجوزان يعتبر فى الاول الظرفية و فى الثانى المصدر مع اتحادما لهما فيفرق بينهما بالملاحظة (فالملحوظ فى الظرفية) ى المعنى الذى لوحظ فى جعله منصوبا على الظرفية (اولا) اى قبل ملاحظة كونه حدثا (الزمان) لان الحدث لا يخلو من ان يقع فى زمان لكن المراد بذلك الزمان ليس هو الزمان الذى دل عليه الفعل بالتضمين بل المراد به هو الزمان (لدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان) نحو امس والآن وغدا الان هذا زمان مدلولات لهذه الالفاظ لانها مدلولات الفعل ولعل الفرق بين الزمان الذى هو مدلول الفعل و بين الذى هو مدلول هذه الالفاظ هو ان مدلول الفعل لا يقبل التعدد بل هو واحد ممتد من وجود الفعل الى انقضائه وما لا يقبل التعدد يلغو السؤال عن عدده بخلاف الزمان الذى هو مدلول هذه الالفاظ لان تكرر الضرب يقتضى تعدداز منته والله اعلم (و فى المصدرية) اى المعنى الذى لوحظ حين جعله مصدرا (اولا) اى قبل الزمان (الحدث) وليس المراد به ايضا الحدث الذى هو جزء الفعل لانه للجنس فلا يقبل النوعية والعدد بل المراد به الحدث (الدال عليه لفظ المصدر) لانه قابل للعدد والنوع وهذان التوجيهان فى اعراب كم اذا قدر المميز بالمرة او بالضربة ولما فرغ من بيان الاحتمال الراجح اراد ان يبين المرجوح فقال (ويحتمل ان يكون المثال الثانى) وهو كم ضربت اى ما كان بعده فعل غير مشتغل (بتقدير كم رجلا) النصب اذ كانت استفهامية (او رجل ضربت بالجر اذا كانت خبرية) (فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية) لانه مقتضى الفعل بحسب المميز ولما فرغ المصنف من مسائل الكنايات من المبنيات شرع فى مسائل الظروف منها فقال (الظروف) ولما عبر عنه ما المصنف فى تعداد المبنيات ببعض الظروف واسقط ههنا لفظ لبعض احتاج الى توجيه العهد الخارجى المستفاد من حرف التعريف دفعا لتوهم المغايرة فلذلك فسره الشارح بقوله (اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها) اى تعداد المبنيات (ببعض الظرف) يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى وهو اشارة الى ماذكر فى تعداد المبنيات بعنوان بعض الظروف واذا كان العهد اشارة اليه لا الى مطلق الظروف يكون مغنيا (فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا) فكانه قال الظروف المذكورة بعنوان بعض الظروف وقوله الظروف مبتدأ (منها) ظرف مستقر خبره و فسر الضمير المجرور بقوله (اى من تلك الظروف) وقوله (١٠) (اى ظرف) الموصول مع صلة التى هى (قطع) على صيغة المجهول فاعل للظرف كذا فى المعرب يعنى ان الظروف يكون بعضها الظرف الذى قطع (عن الاضافة) و بعضها غير ذلك وقوله (بحذف المضاف اليه) بيان لسبب القطع يعنى ان سبب قطع هذا الظروف عن الاضافة هو حذف المضاف اليه (عن اللفظ) فقط (دون النية) اى

بعبارته لكنه لم يدرانه لا سبيل الى هذا التركيب بدون اعتباره كالفعل والعجب منه انه لم يتفطن لذلك من قوله ويجوز قعود غلمانه فان جواز هذا التركيب لمجيئه على صيغة لم يشبه بها الفعل فان قلت فيلزم اذا لا يجوز هذا التركيب لوجوب المطابقة اذا لم يكن الصفة كالفعل قلنا هى كالفعل ايضا الا انه لعدم مشاكلتها لفظا نظر الضعف فصار سببا لذلك الجواز (قوله) وضعف قام رجل قاعدون غلمانه كما ضعف يقعدون غلمانه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلونى البراغيث وما قيل ههنا ولو لم يكن كالفعل لامتنع ناش من الوهم المبين فساده (قوله) اجتمع فيه اه قيل الاولى تركيب فى الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين واذاك القول سديد غير ان هذا القيد لو لم يوجد لكان الاستثناء ناطقا بكون ذلك الابدال خلاف الظاهر ايضا (قوله) او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ قيل الاولى او بجعل الجملة ثم قيل ووجهه ما ذكر العلامة التفتازانى فى المطول انه كثيرا ما يطلق الفعل على

دون الحذف من النية و نسيانه (فانه عند نسيانه اعرب مع التنوين) يعني انما اريد بالحذف الحذف من اللفظ دون النية لانه ان حذف من النية بان كان منسيا لم يكن من الظروف المقطوعة التي عدت من المبنيات لانه ح يكون معربا مع وجود التنوين الذي هو من خواص المعرب (نحو رب بعد كان خيرا من قبله) فانه لما حذف المضاف اليه منهما في اللفظ حذف ايضا النية لانه لم يرد خبرية بعدية شئ من قبليته بل اراد بهما ان كل متأخر كان خيرا من متقدم ثم انه لما كان وجه التسمية لتلك الظروف بالظروف المقطوعة ظاهرا عبر عنها بالغايات ايضا اراد الشارح ان يبين وجه تسميتها بالغايات فقال (وسميت الظروف المقطوعة على الاضافة غايات) كما سميت بالمقطوعة (لان غاية الكلام) اى غاية كل كلام صدر من العقلاء (كانت) تلك الغاية (ما) اى اسم الذى (اضيفت هى) اى تلك الظروف (اليه) اى الى ذلك الاسم لان غاية الكلام فى كل امر نسبى يجب ان تكون فى ذلك المنسوب اليه اذ غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون فى المضاف اليه (فلما حذف) ذلك الذى اضيفت هى اليه بلا عوض (صرن) تلك الظروف المضافة (غايات) وقوله (ينتهى بها الكلام) صفة كاشفة للغايات اى معنى صيرورتها غايات انه ينقضى بها الكلام وانما قيد الحذف بلا عوض اذ عوض عنه لصار كأنها لم تقطع فعرف وهو فى غير الظروف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفى الظروف قليل كما سيجئ فى ما بعد من كلام الشارح ثم شرع فى بيان وجه بنائها فقال (وانما بنيت) اى انما بنيت تلك الغايات من ان الاصل فيها هو الاعراب (لتضمنها) اى تضمن تلك الظروف (معنى حرف الاضافة) فيكون مناسبا لمبنى الاصل بهذا السبب والمراد بحرف الاضافة هى اللام والظاهر ان هذا سبب مستقل لبنائها (و) قوله (لشبهها) شروع فى بيان السبب الآخر فح ينبغى ان تكون النسخة او كما ضبط فى بعض الحواشى المرئية يعنى ان سبب بنائها اما تضمنها معنى اللام الذى هو الاصل فى الاضافة او لمشابهة تلك الغايات (بالحروف) التى هى مبنى الاصل (فى الاحتياج الى المضاف اليه) وان كان هذا الاحتياج باقيا فى حال اضافته بالفعل لان فى حال اضافته بالفعل مرجح الاعراب وهو وجود الاضافة التى هى من خواص الاسم هذا بخلاف حال عدم الاضافة فانه ح لم يوجد المعارض لمرجح البناء واما عدم اعتبار مرجح الاعراب فى الاسم الذى اضيف الى الجملة فلعدم ظهور اثر الاعراب فى المضاف اليه لكونه جملة كذا فى العصام وقوله (واختير) عطف على مدخول انما اى وانما اختير (الضم) من بين القاب البناء (لجبر النقصان) لانه لما حذف المضاف اليه حصل للكلام نقصان فاريد جبره باختيار الاقوى من الالقاب وهو الضم لانه اقوى الحركات وقوله (كقبل وبعد) اما ظرف مستقر خبر للمبتدأ المحذوف اى هى كائن كقبل او صفة للمصدر المحذوف اى قطع قطعا كقبل وقول الشارح (وما اشبههما) تفسير للتمثيل اى والذى كان مشابها بهما وقوله (من الظروف) بيان لما اى من الظروف (المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت و فوق وقدام وخلف ووراء) وفائدة التفسير بقوله من الظروف للاشارة الى ان وجه الشبه بين تلك

الفعل مع ضميره المتصل وانت خبير بان عبارة الجملة ههنا اجنبية لان الكلام فى الفعل والمشبه به وليس المق به الفعل مع فاعله حتى يكون الجملة انسب بالمحل ويكون اطلاق الفعل عليها من قبيل بعض الاطلاق فكلا قوليه من عدم التأمل (قوله) فلا حاجة لهما الى التوضيح قيل فيه ان اعرف المعارف الذى فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليساوى مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح ليترقى فى الوضوح فلا نم عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل عليه باقى الضمائر وكأن القائل غافل عن الخلاف بينهم وعن كون مبنى كلام الشارح ماهو المختار من مذهب سيبويه من ان اقوى المعارف المضمرات وضمير المتكلم والمخاطب فى مرتبة واحدة واما ما ذهب اليه فهو مذهب مالك ولا علينا ان نفصل فى هذا المقام لتقف على قول المص والموصوف اخص او مساو وتبين عندك ما ذكره الشارح فيه فنقول المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها

المذكورات وبين قبل ليس هذه الظرفية ولا كونها من الجهات الست بل مابه الاشتراك بينهما هو كونها مستعملة بالقطع عن الاضافة ومسموعة به ولذا قال (ولا يقاس عليها) اى على المذكورات (ما) اى ظروف ملابسة (بمعناها) اى بمعنى المذكورات من مثل تحت وفوق وذلك نحو اليمين والشمال فاذا لم يقس عليها ما بمعناها فعدم جواز القياس فى غيرها اولى ولما كان فى ما قطع عن الاضافة تجويز وجيه آخر وقد تركه المصنف لقلته قال (ويجوز فى هذه الظروف على قلة) اى بناء على استعمال قليل (ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب) اى فحينئذ تعرف الظروف المذكورة لعدم جريان ادلة البناء وهى ترك المضاف اليه بلا عوض ثم استشهد لهذا (قال الشاعر ٭ فساغ لى الشراب وكنت قبلا ٭ اكاد اغص بالماء الفرات ٭) قوله فساغ اى سهل وقوله متعلق به والشراب فاعل ساغ وضمير المتكلم فى كنت اسمه وقوله قبلا منصوب لفظا على الظرفية والتنوين عوض عن المضاف اليه اى كنت قبل هذا الزمان واكاد من افعال المقاربة واغص فعل مضارع من غص يغص غصة من باب علم او فتح وهو بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة ضد السهولة هو خبر اكاد وجملة اكاد خبر كنت والفرات هو الماء العذب يعنى اصابنى فرح فسهل دخول الشراب فى حلق بعد الغم الذى اصابنى قبل هذا بحيث اكون قريبا الى عدم دخول الماء العذب فى حلقى لشدة غمى وقصته انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من الغم الغصت بحيث لا يجرى الطعام والشراب فى حلقه من عدم التمكن من اقتصاص قاتله ولما تمكن من قصاصه بان قتل قاتله زال الغم فسهل مدخله وقوله (فلا فرق) دفع للاعتراض الوارد على هذا القاعدة بانه لا نسلم ان يكون قوله قبلا مما عوض فيه التنوين عن المضاف اليه فلم لا يجوز ان يكون من قبيل ما حذف فيه المضاف اليه لفظا ونية فيكون من قبيل رب بعد كان خبرا من قبل كما تقدم فدفعه الش بابطال السند بان يقول ان هذا ليس من قبيل ذلك لانه لا فرق فى هذا المضاف اليه لفظا لانية (بين ما اعرب) اى بين الظروف التى اعربت حال كونها (من هذه الظروف المقطوعة) عنها كما فى قول الشاعر (وبين ما بنى) اى وبين الظروف التى بنيت (منها) اى من تلك الظروف ولو كان هذا من قبيل الاول لحذف فيه المضاف اليه ونسى نسيا منسيا وليس كذلك لانه وان كان المضاف اليه محذوفا ههنا لكنه منوى لتعويض التنوين عنه حاصله انه لا فرق بين ما بنى وبين ما اعرب فى تضمنهما معنى الاضافة (وقال بعضهم) ليس كون قوله وكنت قبلا معربا لكونه معوضا بالتنوين المرجح لجانب الاعراب (بل انما اعربت لعدم تضمنها) اى الظروف المذكورة (معنى الاضافة) كما لم تتضمن الظروف التى تنزع عنها معنى الاضافة كما سبق فى قوله رب بعد الخ واذا لم تتضمن لمعنى الاضافة ههنا كذلك (فمعنى) قبلا فى (كنت قبلا) فى هذا البيت (اى قديما) ثم اراد الشارح ان ينقل محاكمة الشارح الرضى بين هذين المذهبين وترجيح احدهما فقال (وقال الشارح الرضى والاول) اى عدم الفرق بين ما اعرب فى كون المضاف اليه منويا (هو الحق) ثم شرع المص فى بيان ما الحق بتلك الظروف فقال (واجرى مجراه) وفسر الشارح الضمير المجرور فى مجراه بقوله

المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم مع المخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثير اما يقع اللبس فى المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب والموصوف كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند

(اى مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة) للاشارة الى انه راجع الى الظروف المذكورة لكن لا الى مطلق الظروف لانه يقتضى تأنيثه بل الى لفظ. اى قطع عن الاضافة وقوله (لاغير وليس غير) اى لفظهما نائب فاعل اجرى وقوله (فى حذف المضاف اليه) اى وانما اجرى هذان اللفظان مجرى ماقطع من الظروف لاشتراكهما فى حالين احدهما حذف المضاف اليه فى كل من اللفظين ومن الظروف المذكورة (والبناء على الضم) اى وثانيهما كون كل منهما من الظروف مبنيين على الضم وقوله (وان لم يكن) الخ شروع فى علة البناء على الضم وجملة وان لم يكن اعتراضية يعنى وان لم يكن (غير) اى لفظ غير فى اللفظين (من الظروف) اى معدودا منها لكنه بنى على الضم (لشبهه) اى لشبه غير (بالغايات) وهى لفظ قبل وبعد وشبههما (لشدة الابهام) اى لوجود شدة الابهام (الذى فيه) اى فى لفظ غير لان صفة الغيرية لاتختص بذات دون ذات حتى لايكتسب التعريف بالاضافة الى المعرفة وقال الرضى وهى اشد ابهامامن مثل فالهذا لم يبن مثل على الضم (كما) اى كالابهام الذى هو حاصل (فيها) اى فى الظروف المقطوعة (ولايحذف منه) اى من لفظ غير (المضاف اليه) فى اى موضوع كان (الابعد لا وليس) اى فى موضع كونه واقعا بعد لا وليس (نحو افعل) يحمل الامر والتكلم (هذا لاغير وجاءنى زيد ليس غير) وقال فى شرح اللب ان لا فى غير لنفى الجنس وتقدير جاءنى زيد لاغير جاءنى زيد لا الجائى غير زيد ويجوز ان يكون التقدير جاء زيد لاغير زيد جاء وغير التى فى ليس غير بمعنى الاول المضاف اليه المحذوف هو المستثنى كأنه قيل ليس الا كذا قاله الرضى وقال العصام فى متنه والظاهر ان غير فى لاغير وليس غير على نحو واحد وليس فى ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائيا كما ان لاغير تقديره لاغيره جاء وانما خصص حذف المضاف اليه فى حال وقوعه بعدهما (لكثرة استعمال غير بعدها) بخلاف كونه خاليا عنهما (و) لما كان الحاق لفظ حسب بالظروف المقطوعة بواسطة مشابهته بغير فسره الشارح بتوسط (كذلك اجرى مجرى الظروف المقطوعة عن اضافة) بين العاطف وبين قوله (حسب) اى كما اجرى لاغير وليس غير مجرى الظروف كذلك اجرى لفظ حسب مجراها لكن ليس اجراؤه مجراها الشبهه بالغايات بل (لشبهها) اى لشبه كلمة حسب (بغير) اى لفظ غير (فى كثرة الاستعمال) كما فى غير بعد لا وليس (وعدم تعرفها) اى وفى عدم اكتساب كلمة حسب للتعريف (بالاضافة) كما فى غير مطلقا وقال العصام ولا يحب ان يقال ان حسب بمعنى لاغير اذلا فرق بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لاغير والقلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم يجعل حسب مناسبا للغايات فى الابهام لانه لابهامه لايتعرف كغير انتهى وحاصله اعتراض على الشارح فى حمل حسب على غير مع انهما متساويتا الاقدام (ومنها) (اى من الظروف المبنية) اى المعدودة من المبنى وفى الامتحان ان ترك قوله ومنها انسب انتهى ولعل مراده ترجيح قول من قال ان حيث مشترك فى علة البناء مع لاغير ونحوه فلا يحتاج الى كلمة منها لانها تقتضى التغاير (حيث) اى لفظ حيث (للمكان) وفى الصحاح ان حيث فى المكان بمنزلة حين فى الزمان وهو موضوع للمكان فى اللغة نحو قمت حيث قام

سيبويه و عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتفى منه ولذا لم يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف فى قولك رايت الرجل الظريف بدل لا صفة. وعند سيبويه هو صفة اعلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ذو اللام قال الرضى ولعلهم نظروا ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لايشاركه فى اسمه مايماثله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم اسم الاشارة ثم اللام ثم الموصوله وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالتعيين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب والعلم الخاص الذى لم يتفق له مشاركة جعلهما فى درجة واحدة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لايشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف (قوله) اى الموصوف المعرف اشد اختصاصا بالتعريف اراد بذلك التفسير التنبيه على ان ليس المراد بكونه اخص او

زيداى مكان قيامه (وقال الاخفش قديستعمل) اى استعمالاقليلا (للزمان) نحو قمت حيث قام زيداى زمان قيامه (ولا يضاف) اى لايضاف للفظ حيث الى شئ من شانه ان يضاف اليه (الا) يضاف (الى جملة) وقوله (اسمية كانت) اى الجملة (اوفعلية) تفسير للجملة المنكرة فى قول المصنف نحو قمت حيث زيدقائم اوحيث يقوم زيد وقوله (فى الاكثر) متعلق بقوله يضاف الى جملة يعنى ان اضافته الى الجملة (اى فى اكثر الاستعمالات) لافى اكثر اللغات ثم شرع فى بيان ماهو الاقل من الاستعمال فقال (وقدجاء) اى وقدجاء هذا البيت وهو قوله (اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث) اى لفظ حيث (فيه) اى فى هذا البيت (مضاف الى مفرد وهو) اى ذلك المفرد (سهيل) وقوله (مفعول ترى) خبر بعد خبر اى لفظ حيث مضاف الى مفرد مفعول ترى ثم فسره بقوله (اى اما ترى مكان سهيل طالعا آخره) اى آخر البيت (نجما يضئ كالشهاب ساطعا) وقال بعض المحشين فعلى هذا يكون مفعولا كما صرح به بعضهم من ان حيث ليست بلازمة الظرفية فانها فى البيت مفعول ترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته هذا بناء على ان نجما الحركات كما ذكره الش بدلا من سهيل والظاهر ان حيث باق على الظرفية ونجما بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شراح الابيات وطالعا حال من سهيل والمعنى اماترى فى مكان سهيل حال كونه طالعا نجما ساطعا كالشهاب ثم شرع فى بيان وجه كونه مبنيا بقوله (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلة حيث (على الضم كالغايات) اى كبناء الغايات المذكورة فيما سبق (لانها) اى لان تلك الكلمة (غالبة الاضافة) اى غالبة اضافتها (الى الجملة) وان كانت فى الاقل مضافة الى مفرد لانه نادر فلايضر النادر للقاعدة الكلية (والمضاف) اى الاسم الذى يضاف (الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة فهى) اى كلة حيث (وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها) اى فاضافة كلة حيث اليها اى الى تلك الجملة المأولة بالمفرد (كلا اضافة) يعنى وجود الاضافة مشابه لعدمها (فشابهت) كلة حيث (الغايات المحذوف ما اضيفت) هى (اليه) وقوله المحذوف بالنصب صفة الغايات على انها صفة جرت على غير من هى له لان قوله ما اضيفت اليه نائب فاعله اى الغايات التى حذف الاسم الذى اضيفت تلك الغايات اليه كقبل وبعد (فبنيت) اى حيث (على الضم مثلها) اى مثل الغايات فى البناء على الضم وهذا بالاتفاق (و) اما (مع الاضافة الى المفرد) ففيه قولان احدهما انه (يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة) والثانى بقاؤه على بنائه واليه اشار بقوله (والاشهر بقاؤه) اى بقاء حيث المضاف الى المفرد (على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد) فلاتنهدم القاعدة بخروج فرد من حكمها (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذا) اى لفظ اذا (زمانية كانت) كما هو وضعها (اومكانية) وهى التى للمفاجأة ومكانيتها قوله كما سيأتى فى الشرح (وانما بنيت) اى وانما بنيت كلة اذا (لما) اى للعلة التى (ذكرنا فى حيث) وفيه ان ماذكره الش فى علة بناء حيث هى علة بنائه على الضم واذا ليست مشاركة لها فى تلك العلة لانها مبنية على السكون فعلة اصل البناء التى تشتركان فيها هى انهما لما كانتا موضوعتين لمبهم

مساويا له ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة اومساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات امافى المعارف فانك تقول جاءنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ العجب واما فى النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة اوواجبة الوجود (قوله) فلا اقل من ان يكون ادون وهذا غير جائز لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة (قوله) لم يوصف ذو اللام الا بمثله قيل اما ان يراد بمثله مثله فى درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلاحاجة الى قوله اوبالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا وان اراد المماثلة فى كونه ذا اللام وح يتجه ان يقال الاحصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اى بذى اللام ويراد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله مثله ولو صورة ولايخفى سقوط هذا القول لظهور ان المراد بالمثل هو المتبادر منه الشامل

احتاجتا الجملة المضاف اليها فشابهتا فى الاحتياج الى الجملة الموصول ولنهما شابهتا الحرف فى مطلق الاحتياج لانهما محتاجتان الى الاضافة ولعل الش اراد بقوله لماذكرنا ماذكره فى بيان مذهب بعضهم آنفا بقوله لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة كذا فى حاشيته لابن قاسم العبادى وقال بعض المحشين ويحتمل ان تكون علة بناءاذا اسكان الآخر وقلة الحروف بلا اعلال وترخيم نحو من بخلاف نحو عدا انتهى فعلى هذا الاشتراك بينهما فى العلة (وهما) اى كلة اذا ولماعمم الشارح بقوله زمانية كانت اومكانية احتاج الى التقييد بقوله (اذا كانت زمانية اى كلة اذا امازمانية واما مكانية فان كانت زمانية فهى (للمستقبل) (اى للزمان المستقبل وان كانت) اى ولوكانت لفظة اذا (داخلة على الماضى) يكون معناها ايضا للمستقبل هكذا فى بعض النسخ بالتأنيث وهى الموافقة لماقبلها وفى بعضها بتذكير وان كان (وذلك) اى كونها للمستقبل فى حالتى دخولها على المستقبل والماضى حاصل (لان الاصل فى استعمالاتها) اى فى استعمال اذا (ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينهما) اى من بين تلك الازمنة المستقبلة (بوقوع حدث فيه) أى فى ذلك الزمان (مقطوع وقوعه) اى بوقوع ذلك الحدث (فى اعتقاد المتكلم) سواء كان وقوعه عن مقطوع فى الواقع اولا (والدليل عليه) اى على كونها كذلك (استعمالها) اى استعمال لفظة اذا (فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى) اى فى الحدث المقطوع وقوعه فى زمان من ازمنة المستقبل (نحو اذا طلعت الشمس) فان وقوع طلوعها مقطوع محقق عند المتكلم وفى الواقع ايضا (وقوله تعالى) اى ونحو قوله (اذا الشمس كورت) اى عورت اواذا ذهب ضوءها وقال ابو عبيد كورت مثل تكوير العمامة كذا فى الصحاح وتكوير الشمس ايضا مقطوع بوقوعه (ولهذا) اى ولكونها كثر محل اذا فيما تحقق وقوعه وقطع به (كثر فى الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد يستعمل) اى لفظ اذا (فى الماضى كما فى قوله تعالى) اى قصة ذى القرنين عليه السلام (حتى اذا بلغ) اى ذو القرنين (بين السدين و) كذا قوله تعالى (حتى اذا ساوى) اى سوى (بين الصدفين اى بين منقطع الجبلين المرتفعين (و) كذا فى قوله تعالى فى تلك القصة (حتى اذا جعله نارا) وفاعل كل من الافعال الثلاثة هو ذو القرنين وصدور هذه الافعال منه فى الزمان الماضى بالنسبة الى نزول تلك الآيات وهذا كله اذا استعمل مجردا عن معنى الشرط واما استعماله فى الشرط فاقال (وفيها) (اى فى اذا) يعنى فى كلة اذا (معنى الشرط) يعنى تدل عليه بالدلالة التضمنية وان لم تكن موضوعة له ثم اراد الشارح ان يبين معنى الشرط الذى تضمنته فقال (وهو) اى معنى الشرط (ترتب مضمون جملة) وهو مضمون الجملة الجزائية (على اخرى) اى على مضمون الجملة الاخرى التى وقعت شرطا فاذا قلنا مثلا اذا غربت الشمس جئتك ففيها ترتب مضمون جئتك وهى مجئ المتكلم على مضمون غربت وهو غروب الشمس فاذا كان حال الجملتين اللتين وقعتا بعدها كذلك (فتضمنت) اى فظهر منه انها تضمنت (معنى حرف الشرط) وهى كلة ان هذا اشارة الى صورة الاستدلال وهى ان اذا تضمنت معنى الشرط لان بعدها جملتين يترتب

للموصول على المختار ولو اكتفى بهذا القدر لماظهر دخول المضاف الى احدهما فى هذا الحكم وان كان مساويا لانه ليس مستقلا فى ذلك بل هو حاصل له بسبب الاضافة وحال كونه مضافا هذا على مذهب سيبويه واما اذاحمل على مذهب غيره فلابد منه جدا (قوله) بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة قيل لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة فى الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلاواسطة على مذهب سيبويه ولايخفى انه مما لا يلتفت اليه (قوله) مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه قيل من قال انه انقص تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لايوصف المعرف باللام الابمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه وهذا من العجائب فانه لم يتفطن لمراد التمسك ومعنى ماتمسك به فانه يقول لوكان تعريف المضاف مساويا لتعريف المضاف اليه لماجاز وصف المضاف الى المضمر لعدم الحاجة اليه كما لايجوز وصف المضمر لذلك ولا يقول بان كل معرف يجوز وصفه بالمضاف الى المضمر حتى يصح توهم القائل

مضمون احدهما على الاخرى وكل اداة شانها كذلك ففيها معنى الشرط فكذا كلمة اذا فيها معنى الشرط ثم اراد الش ان يشير الى فائدة اخرى مستفادة منها فقال (فهذا) اى فالبيان بان كلمة ذا متضمنة لمعنى الشرط (علة اخرى لبنائها) اى لبناء كلمة اذا مع العلل التى ذكرت فيما قبل من كونها مبنية ثم ابدا المص كلامه (ولذلك) وهو بالواو واللام متعلق بما بعده فتعين الجملة حينئذ لان تكون معترضة او استئنافية وفى بعض النسخ بالفاء فتكون الجملة جوابية اى اذا كانت كلمة اذا متضمنة لمعنى الشرط ويحتمل مع الفاء للاعتراض والاستئناف كما فى عرب زنى زاده ثم فسره الشارح المشار اليه بقوله (اى لكون معنى الشرط فيها) لتعيين علة عدم وجوب الفعل بعدها وتقديم قوله لذلك على متعلقه للقصر يعنى و لتضمنها معنى الشرط فقط لا لاصالتها فيه كما فى كلمة ان (اختير) (اى جعل مختارا) وانما فسره به للاشارة الى ان اختير متضمن لمعنى جعل وقوله (بعدها الفعل) يعنى اختير ولم يجب يعنى ان اهل الكلام انما لم يجعلوا وقوع الفعل بعد اذا واجبا كما هو شان حروف الشرط بل جوزوا وقوعه بعدها وعدمه ثم اختاروا وقوعه على عدمه لكونها متضمنة لمعنى الشرط وتلخيصه ان ههنا دعويين احديهما عدم الحكم بوجوب الفعل بعدها وثانيتهما اختيار الفعل وقوله لذلك دليل على الاولى على ما فسره به الش وعلى ما يفهم من القصر المستفاد من التقديم يعنى انما لم يجب وقوع الفعل لعدم اصالتها فى الشرط وعلى هذا التقدير لا يتجه عليه ما قال الفاضل العصام بان اولى فيه ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوى اختير الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها لانا جعلنا القصر بالنسبة الى حروف الشرط الموضوعة للشرط لا بالنسبة الى سائر الظروف المتضمنة لمعنى الشرط ثم اراد الشارح ان يبين دليل اختيار الفعل على الاسم فقال (لمناسبة الفعل الشرط) لان الشرط يقتضى الفعل ثم اراد ان يبين لوجه الغير المختار فقال (وجوه الاسم) اى وجوزوا وقوع الاسم بعد اذا (ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها) اى لعدم كون كلمة اذا اصلا (فى الشرط مثل ان ولو) اعلم ان فى هذا المقام اختلافا بين النحاة فقال ابن مالك فى نكت الكافية بل وقوع الفعل بعدها واجب لانها شرطية فوجب الفعل بعدها لفظا او تقديرا كان الشرطية ولم يجوز بعدها الاسم الا الاخفش فانه جوز وقوع الاسم بعدها وعبارة الشيخ الرضى تقتضى ان يكون وقوع الاسم بعدها شاذا وفى شرح نجم الدين سعيد والذى يدل على تجويز الامرين الاطباق على جواز الرفع فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها اى نحو اذا زيد ضربته ضربته ولو كان تقدير الفعل واجبا لم يجز الرفع بحال لان تقدير الفعل حينئذ واجب فتعين النصب انتهى والحاصل ان ما فهم من عبارة المصنف جواز الامرين واختيار الفعل كما هو مذهب الاخفش ثم اشار المصنف الى استعمال آخر فقال (وقد تكون) وقوله (اذا) تفسير للضمير فى تكون وقوله (للمفاجأة) ظرف مستقر على انه خبر لتكون وانما اتى بتكون مصدرا بقد للاشارة الى ان استعمال اذا فى المفاجأة قليل بالنسبة الى ما قبله من الظرفية الصرفة ومن الشرطية وانما قيده الشارح بقوله (مجردة عن معنى الشرط)

ويتجه ايراده ذلك (قوله) اى باب اسم الاشارة بذى اللام قال المص اورد ذلك اعتراضا لكون المبهم لم يوصف بمضاف الى مبهم او مضاف الى معرف باللام وهو اخص منهما واجيب عن ذلك بقوله للابهام قيل يجب ان يراد بذى اللام ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا والا ظهر ان يراد بهذا فى قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة لان يراد بهذا اسم الاشارة وليس من باب الافادة فانه لا حاجة الى ارتكاب ما لا يصح من دعوى وجوب عموم ذى اللام الموصول لانه محمول عليه كما صرح به الشارح وما نقله عن الرضى ليس فيه امر واراد ما ذكره الشارح قدس سره فلا يثبت به وجوب كون ذى اللام اعم من معناه كيف وقد صرح الرضى بعيد كلامه المنقول فانه اقتصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذو اللام وما ادعاه اظهر احد معانى المذكور فى الشرح (قوله) بل رجل اراد به فردا من افراده على ما قال المص من انه ليس من الابيض ما يتبين به حقيقة الذات

للاشارة الى المنافاة بين كونها للشرط وكونها للمفاجأة وليكون توطئة لقول المص بعده فيلزم المبتدأ بعدها ثم بين الش لغة المفاجأة بقوله (يقال فاجأ الامر مفاجأة) يعنى انها من مهموز اللام ومن باب المفاعلة مأخوذة (من قولهم) اى من قول العرب (فجئته) بكسر الجيم على انه من باب سمع او بفتحها على انه من باب منع بمعنى هجمت عليه كذا فى القاموس (فجاءة بالضم والمد) اى بالضم الفاء وانما قيد به لانه بفتح الفاء كالضربة مصدر فجأ من الحدين بمعنى اخذه بغتة والمراد اى بلفظ المفاجأة المأخوذة من فجئته فجاءة الذى تكون اذا بمعناه انه بمعنى (اذا لقيته وانت لاتشعر به) اى الملاقاة من غير شعور فى حضوره ههنا وقال الهندى ان الفجأة كالضربة بمعنى وكسى را ناكاه دريافتن، وبالمد بمعنى ناكاه رسيدن، انتهى فيكون الاول بمعنى الوجدان والثانى بمعنى الوصول وقوله (فيلزم المبتدأ بعدها) عطف على قوله وقد تكون ويحتمل ان تكون الفاء جوابية للمحذوف كذا فى المعرب وقول الشارح (فرقا بين اذا هذه) اى بين اذا التى للمفاجأة (وبين اذا الشرطية) لبيان علة لزوم المبتدأ يعنى انما يلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة لتحصيل الفرق بين المفاجأة والشرطية ولما توهم المنافاة بين قوله فيلزم ههنا وبين عدم وجوب الرفع فى باب الاضمار على شريطة التفسير اراد الشارح ان يدفعه بقوله (والمراد) اى مراد المصنف (بلزوم المبتدأ) اى بقوله فيلزم المبتدأ بعد اذا المفاجأة انما هو (غلبة وقوعه) اى وقوع المبتدأ (بعدها) اى بعد اذا المفاجأة وغايته ان المراد باللزوم هو اللزوم الكلى واذا كان كذلك (فلا ينافى) اى لاينافى قوله فيلزم (ماسبق من عدم وجوب الرفع بعدها) اى بعد اذا المفاجأة (فى باب الاضمار على شريطة التفسير) وقال العصام وهذا بعيد يعنى حمل الارادة باللزوم على معنى الغلبة بعيد وقيل معنى اللزوم انه يلزم فيما سوى باب الاضمار على شريطة التفسير وقيل ان فى دعوى لزوم المبتدأ بعدها ردا على الكوفيين حيث جوزوا ان يكون المرفوع بعدها فاعل الظرف على مذهبهم الذى لايشترطون الاعتماد على المبتدأ اوغيره فى عمل الظرف فاراد المصنف ان يرد عليهم بان المرفوع الذى بعدها يلزم ان يكون مبتدء لافاعلا للظرف ولما لم يتعرض للمثال اراد الشارح بيانه فقال (نحو خرجت) يعنى مثال كون اذا للمفاجأة نحو خرجت (فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر) اى على طريق حذف خبره (والعامل فى اذا هذه) اى التى للمفاجأة (معنى المفاجأة) هذا عند المصنف وقال بعضهم ان العامل هو الخبر المحذوف كذا فى المتوسط اى لمعنى الذى هو المفاجاة بان يشتق منه فعل يتضمن معناه (وهو) اى العامل فى اذا ههنا (عامل) اى من العوامل التى (لايظهر) اى لايجوز اظهاره كالعامل فى المنادى وغيره (وقد استغنوا عن اظهاره) اى عن اظهار العامل (لقوة ما) اى لقوة المعنى الذى (فيه) اى فى هذا المعنى (من الدلالة عليه) اى من كونه مدلولا على معنى هذا العامل لان معنى المفاجأة يدل عليه لفظ اذا (واما الفاء) اى واما الفاء التى قبل اذا (فهى) اى تلك الفاء (للسببية) اى للسببية ماقبلها لمابعدها (فان مفاجأة السبع) وهى المعنى المفهوم من اذا (مسببة) يعنى انها حاصلة

المشار اليها بخلاف قولك مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه رجل فكان فى ضمنه يتبين حقيقة المشار اليه فسقط ماقيل بل رجل متصف بالعلم (قوله) اى قصد نسبته قيل المراد بالنسبة مايعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لوجعل وصفا لامعطوفا كما سيجئ يشكل بالمعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة منشأ ذلك الايراد قلة التأمل فان عموم النسبة مسلم لكن الصفة خارجة بكون العطف ماهو الحق بها فان الصفة غير مقصود بالنسبة ولا ارتياب فى دخول ونصب وجر تحت المحدود لانه من جملة الحق ولا وجه لجعل النسبة بمعنى نسبة البعضية وصرفها عن الظاهر المتبادر المراد فى هذا الموضع وهو نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا اوغيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان مضافا كما صرح به الرضى وغيره بل هو غلط صريح ناش من عدم اتقان معنى

(عن الخروج) المفهوم من خرجت (وقيل) اى فى تحقيق الفاء (والاقرب الى التحقيق انها) اى الفاء (للعطف من جهة المعنى) فلا ينافى افادتها السببية (اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى) اى حاصل معناه حين كونها للعطف (خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج) يعنى تقدير الزمان مبنى على مذهب الزجاج (اى ان اذا هذه) اى التى للمفاجاة زمانية او) التقدير (مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها) اى اذا هذه (عنده) اى عند المبرد (مكانية وقولنا زمان وقوف السبع) على ما هو مذهب الزجاج (او مكانه) اى مكان وقوف السبع على ما ذهب اليه المبرد وعلى كلا التقديرين انه (مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا) اى وان لم يكن مفعولا فيه بل كان مفعولا به (لم يبق اذا ظرفية) وقوله (بل تصير اسمية) عطف على قوله لم يبق وقوله (بل المفعول به محذوف) عطف على قوله لا مفعول به (اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه) وهذا تفسير لكونه مفعولا فيه (اياه اى السبع) وهذا تفسير للمفعول به المحذوف ولما ذكر المصنف من استعمال كلمة اذا استعمالها لمعنى الشرط واستعمالها للمفاجأة ولها استعمال آخر لم يذكره اراد الشارح ان يذكره فقال (وقد يكون) اى كلمة اذا (لمجرد الزمان) اى على وجه الظرفية دون الشرطية والمفاجئة (نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر) فان كلمة اذا فى اذا احمر لمجرد الزمان على وجه الظرفية لكونها مفعولا فيه ومنه قوله تعالى والليل اذا يغشى كما فى الامتحان (وقد يستعمل) اى كلمة اذا (اسما مجردا عن معنى الظرفية فى (نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو) اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وقد منعه الشيخ الرضى (وقد سبقت اليه) اى الى جواز استعمالها ومنعه (الاشارة) فى باب الكنايات حيث قال الشيخ الرضى انا لم اعثر الخ وقدمر ان الراجح عند الشارح عدم ثبوته ولما فرغ من بيان اذا بالالف بعد الذال شرع فى بيان اذ بسكون الذال فقال (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (اذ) اى كلمة اذ بسكون الذال وقوله (الكائنة) اشارة الى ان قوله (للماضى) صفة لكلمة اذ نحو قوله تعالى واذ يمكر بك الذين كفروا (وبناؤها) اى وجه بناء كلمة اذ حاصل (لما) اى للوجه الذى (مر) اى ذلك الوجه (فى حيث) اى فى كلمة حيث وهى اضافتها الى الجملة (او) وجه بنائها (لكون وضعها) اى وضع كلمة اذ (وضع الحروف) اى مثل وضع الحروف اى كما ان الحروف وضعت لمعنى غير مستقل كذلك هذه الكلمة وان كانت اسما موضوعا للمعنى المستقل لكن استعمالها يحتاج الى ضم ضميمة وهى المضاف اليه قد تجئ (اى قد تجئ) كلمة اذ (للمستقبل) اى مثل اذا بقرينة مجازا (كقوله تعالى فسوف يعلمون) اى الذين يجادلون فى آيات الله (اذ الاغلال فى اعناقهم) اى فى الوقت الذى الاغلال فى اعناقهم والقرينة قوله فسوف يعلمون لانها للمستقبل ولما كانت كلمة اذ ظرفا له تكون للمستقبل ايضا ووجه استعمال اذ ههنا لتنزيل المستقبل بمكان الماضى فى تحقق الوقوع كما استعملت الافعال الماضيات فى مثل هذا المقام فى المستقبل نحو ونفخ فى الصور وقال الخصام ويمكن منع كونه فى الآية للمستقبل بجواز

(ان يكون)

النسبة كما لا يخفى على اصحاب البصيرة (قوله) فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من الحق قيل توضيحه انه ليس متعلقا بالحق والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ الحق بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من الحق لانه عبارة عن قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ الحق اومن الحق منه وهو الظاهر من كلام الشارح قدس سره لكن قوله اى كما يكون هومقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها مناقض لذلك فانه يلزم نفى كون المعطوف مقصودا واثبات كونه كذلك فى حالة واحدة وباعتبار واحد وكلام الشارح لا يقبل التوجيه فعليك بضبط ماهو الصواب وهو ان الجار والمجرور متعلق بمقصود وليس الحق المذكور صفة النسبة حتى يكون معنى الكلام اى قصد نسبته الى شئ اونسبة شئ اليه ويكون تعلق الجار والمجرور بالقصد المنفهم منه كيف ولوكان كذلك لما خرج به من الصفة

ان يكون لمطلق الوقت كأنه قيل فسوف يعلمون زمان الاعلال فى اعناقهم انتهى ويمكن ان
يوجد فيه شاهد آخر نحو قوله تعالى واذ قال الله ياعيسى ابن مريم انت قلت كما فى تفسير التيسير
(ويقع بعدها) اى بعد كلمة اذ (الجملتان) وقوله (الاسمية والفعلية) تفسير للجملتين على
طريق البدل وانما احتاج الى التفسير لانه يجوز ان يتوهم ان المراد من الجملتين الماضوية
والاستقبالية كما فى اذا يعنى ان كلمة اذ تدخل على الاسمية والفعلية الماضوية والاستقبالية
وانما يجوز وقوع الجملتين فيها (لعدم اشتمالها) اى لعدم اشتمال كلمة اذ (على معنى الشرط)
وقوله (المقتضى) صفة للشرط وفاعله راجع اليه وقوله (اختصاصها) بالنصب على انه
مفعول للمقتضى لوجود شرط العمل فى المفعول وهو كونه باللام وقوله (بالفعلية) متعلق
بالاختصاص وهذا التوصيف كبيان علة اختصاص ما عدا اذ بالفعلية يعنى ان اذ غير مختصة
بالفعلية لانها غير مشتملة على معنى الشرط وغيرها من نحو اذا مختصة بالفعلية لانها مشتملة
على معنى الشرط وكل ما هو مشتمل على معناه مختص بالفعلية لان الشرط يقتضى
اختصاصها بها (مثل كان ذلك) اى مثل قولك كان ذلك (اذ زيد قائم) وهذا مثل لوقوع
الاسمية (واذ قام زيد) وهذا مثل لوقوع الفعلية وانما صدر المثال بكان ذلك ليكون
تنصيصا لمعنى الماضى على اصل وضعها وقد جمع فى التنزيل وقوع الجمل الثلاث فى آية
واحدة فى قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه
ثم بين الش استعمالا آخر لم يذكره المصنف فقال (وقد يجئ) اى لفظة اذ (للمفاجأة)
كما استعمل اذا فيها (نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها) اى مجئ اذ فى المفاجأة (لم يذكرها
المصنف) والانسب فى المثال نحو بينا عند فلان اذ زيد طالع حتى يوافق ما نقل عن الرضى
من انه قد يجئ للمفاجأة والاغلب فى جواب بينما اذ وفى جواب بينا اذا ولا يجئ بعد اذ الا
الفعل الماضى وبعد اذا الا الجملة الاسمية والاكثر خلو جوابهما عنهما ولذا لا يستفصحهما
الاصمعى فى جوابهما لكن خطئ فى انكار الفصاحة كذا فى العصام وفى الامتحان واتى
اذا للمفاجأة فيدخل حينئذ الماضى ومثل بقوله بينا عند فلان اذ طلع زيد ولا يخفى ان هذا مخالف
لما نقل من انه لا يجئ بعدها الا الاسمية ولعل مراد من حصرها فى الاسمية انه فى الاستعمال الا
غلب ومراد صاحب الامتحان جوازه على خلاف الاغلب ولعل الشارح لم يتعرض لوقوعها
بين بينا وبينما للاختلاف الواقع بين الاصمعى وغيره واتى بالجملة الاسمية فى المثال للتنبيه على
الاستعمال الاغلب وقد يجئ للتعليل فهو بمعنى اللام دون الوقت فكما استعار اللام للوقت
استعار اذ للتعليل قال الرضى الاولى جعلها حينئذ حرفا كأنه للتردد فى الاسمية لم يذكره الشارح
هنا (ومنها) اى ومن الظرف المبنية (اين وانى) وتوسيط الشارح قوله (فهما) للاشارة الى ان
قوله (للمكان) خبر للمبتدأ المحذوف وانما فسر ههنا كذلك وفيما قبل بتوسيط الكائنة للتفنن يعنى
ان فى مثل هذا يجوز كون الظرف المستقر صفة وخبرا للمحذوف وكذا يجوز ان يكون حالا كذا
فى المعرب وقوله (استفهاما وشرطا) يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن فى الظرف المستقر

والتأكيد وعطف
البيان لان كل واحد
من هذه التوابع مما قصد
نسبته الى شئ او نسبة
شئ اليه وهذا مما لا
سبيل الى الشك فيه بل
هو صفة العطف اى
المعطوف بالحروف فعدم
انتقاض الحد انما هو
بان يكون المعنى على
ظاهر اللفظ قال المص
فى الشرح خرج بقولنا
مقصود بالنسبة الصفة
والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست مقصودة
بالنسبة الاترى انك
اذا قلت جاء زيد العاقل
فالمق بالنسبة انما هو زيد
والصفة انما جئ بها
لتوضيحه وشرطها ان
تكون معلومة ليصح
الايضاح بها وعلى هذا
القياس (قوله) فقوله
مقصود بالنسبة احتراز
عن غير البدل من التوابع
قيل لانها لم ينسب اليها
شئ ولا هى الى شئ
لا لان نسبتها غير مقصودة
كالمبدل منه فادراج
القصد ليس لقصد
الاحتراز عن غير البدل
بل لبيان المشترك بينه وبين
البدل ثم قيل فاعرف
القصد ولا تمل ولا ريب
فى ان القائل قد مال
عن القصد والصراط
المستقيم ضل بما وجده فى
الشرح عن سواء السبيل
(قوله) واجيب اه قيل
فهم هذا المعنى من كون

وان يكون تمييزا من نسبة الظرف المستقر الى فاعله اى من حيث الاستفهام والشرط وان يكون منصوبا على الظرفية اى وقت الاستفهام والشرط كما اختاره العصام بقرينة مابعده وهو قوله ومتى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط واختار الشارح اوالوجوه حيث فسره بقوله (اى حال كونهما للاستفهام والشرط) اى لذاتى استفهام وشرط كذا فى العصام او بطريق تسمية الدال وهو ذاتهما باسم المدلول وهو معناها كذا فى الامتحان ثم بين وجه كونهما مبنيين بقوله (وبناؤهما) اى وجه بناء كلمة اين وانى حاصل (لتضمنهما) اى تضمن كل واحد من اين وانى (معنى حرف الاستفهام او الشرط) مثال تضمن اين حرف الاستفهام (نحو اين زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (اين تكن اكن و) مثال تضمن انى حرف الاستفهام (انى زيد و) مثال تضمنها حرف الشرط (انى تجلس اجلس) اراد الشارح ان يذكر استعمالا خاصا بانى فقال (وقد جاء) اى جاء فى الكلام تركيب (انى زيد) لا بمعنى الاستفهام عن مكان زيد ولا بمعنى الشرط بل (بمعنى كيف) نحو قوله تعالى فأتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم يعنى من اى جهة شئتم كذا فى البيضاوى والقرينة الصارفة عن ارادة معناه الحقيقى هو وجود فعل بعده مجردا عن معنى الشرط (و) جاء ايضا فى الكلام (انى القتال) لا بمعنى السؤال عن مكانه بل (بمعنى متى) يعنى للسؤال عن زمانه قال الرضى ولانى ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها بمعنى اين الا ان اين مع من فى الاستعمال ظاهرة او مقدرة ويجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجئ انى بمعنى متى ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل انتهى قال ابن قاسم العبادى قوله ولا يجئ بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل مخالف لما مثله الشارح بقوله انى زيد وانى القتال وقال سيرى زاده والحق ماقاله الرضى ثم قال بعد ما رجح قول الرضى بقى ههنا شئ وهو ان انى فى قوله تعالى انى لهم الذكرى بمعنى كيف على ما صرح فى الكشاف ولم يدخل على الفعل ثم قال ويمكن دفعه فليتأمل اقول وجه التأمل انه يجوز ان يكون الفعل مقدرا بعد انى فى هذه الاية ويشعر بهذا تفسير البيضاوى بقوله وكيف يتذكرون والله اعلم (و) (منها) (متى) ووسط الش بين حرف العطف وبين متى بقوله منها للاشارة الى ان قوله متى عطف على قوله ومنها اين يعنى ومن الظروف المبنية متى وانما ترك المصنف لفظ منها ههنا للاشارة الى كمال اتصال متى بما قبلها من اين وانى فى كونهما للمكان والزمان وقوله (للزمان) اما صفة لمتى بتقدير الكائنة او خبر للمحذوف بتقدير هو للزمان او حال منه اى كائنا للزمان وقوله (فيهما) ظرف لقوله للزمان يعنى متى للزمان فيهما (اى فى الاستفهام والشرط) ومثال كونه فى الاستفهام (نحو متى القتال و) فى الشرط نحو (متى تخرج اخرج) (و) (منها) (ايان) اى ومن الظروف المبنية ايان (للزمان) اى الكائنة للزمان او هى للزمان (استفهاما) اى حال كونها للاستفهام وقوله (مثل متى) يريد به انه مثله فى كونه للزمان وللاستفهام وهذا كلام يشير به الى مآل كلام المص والى تعبيره بلفظ اخصر منه مثاله (نحو ايان يوم الدين) فايان ظرف زمان خبره مقدم ويوم الدين مبتدأ مؤخر (والفرق بينها) اى بين متى وايان بعد وضع كل منهما للزمان

(استفهام)

العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة انه لا فرق فى المعنى بين قولنا جاء زيد حماره وبين قولنا جاء زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم وليس بشئ بل هو غير مستقيم لان مدار الجواب تعلق القصد بكليهما ومتبوع الغلط غلط غير مقصود اصلا بخلاف غيره مما ذكر الاترى ان المعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف انتهاء بتبدل الرأى فكلاهما مقصودان بهذا الطريق (قوله) ولما تم الحد ءا ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح قيل يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف وقد قال المص قولنا بتوسط الخ شرط بعد تمام الحد لان الحد بما قبله قدتم (قوله) ولم يكتف قيل لعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان مايقصد فى ايراد المعطوف و منها

استفهاما (ان ايان مختص) اى مقصور (بالامور العظام) اى الامور التى تعظم عند المتكلم لكونها هائلة وعامة للكل (وبالمستقبل) اى ومختص ايضا بالزمان المستقبل (فلا يقال) اى اذا كان لفظ ايان مختصا بالامور العظام لا يقال (ايان قيام زيد) لان قيام زيد ليس من الامور العظام (و) لا يقال ايضا (ايان قدم الحجاج) بلفظ الماضى لانه سؤال عن زمان قدوم الحجاج فى الماضى وليس هو سؤالا عن الزمان المستقبل (بخلاف متى) اى ايان ملابس بخلاف متى (فانه) اى لفظ متى (غير مختص) اى غير مقصور (بهما) اى بالامور العظام وبالمستقبل بل يستعمل فيهما وفى غيرهما من غير الامور العظام ومن الزمان الماضى فيقال متى هذا الوعد ومتى قيام زيد ومتى يقوم زيد ومتى قام زيد ولما كان فى لغة ايان اختلاف بين اهل اللغة بينه الش بقوله (والمشهور فيه) اى فى ايان (فتح الهمزة والنون) اى فتح النون (وقد جاء) اى فى غير المشهور (كسرها) اى كسر الهمزة والنون وهى لغة سليم (ايضا) اى كما جاء فتحهما وقال العصام قوله وقد جاء كسرها يتبادر من هذه العبارة اى مجيء كسرها كمجيء فتحهما وليس كذلك انتهى يعنى ان المتبادر منه ان كسرهما معا فى لغة واحدة وليس الامر كذلك لعبارة الرضى وهى ان كسرها لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة انتهى وقد يتبادر من هذه العبارة ان كلام الاندلسى متعلق باللغة المشهورة اعنى فتح الهمزة وحاصل ما تفيد عبارة الش ان فتحهما لغة مشهورة وكسرهما معا لغة غير مشهورة وما تفيد عبارة الرضى ان اللغة المشهورة فتح الهمزة مع فتح النون وكسرها وان غير المشهورة منها كسر الهمزة والنون والمتبادر من احدى العبارتين مخالف للاخرى (و) (منها) (كيف) (الكائنة) (للحال استفهاما) واما صرح الش بتوسيط الكائنة ههنا ليكون اشارة الى المغايرة بين متى وايان وبين كيف فى كون معناها الزمان فى ما سبق وللحال فى كيف ولما كان لفظ الحال موضوعا فى اللغة للزمان اعنى نهاية الماضى وبداية المستقبل وحمل بعض الشارحين وهو صاحب الوافية لحال ههنا على هذا المعنى اراد الش العلامة ان يرد هذا الحمل بان يفسره بقوله (ى) استفهاما (الحال الشيء وصفته) يعنى المراد من الحال ههنا معنى الصفة ثم اشار الى باعث التفسير بقوله (فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين) وهو صاحب الوافية حيث قال كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه همزة الاستفهام وهو من ظروف الزمان عنده لانه سؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال او فى حال التكلم بالسؤال انتهى ولعل منشأ التوهم كونه مستعملا الظرف ثم ايد الشارح تفسيره به بالنقل عن صاحب المفصل فقال (قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف) لا ظرف (ومعناها السؤال عن الحال) لانه السؤال عن حال المسؤل عنه فى الحال كما هو المتوهم (تقول كيف زيد اى على اى حال هو) وقال نجم الدين سعيد ما نصه قال تلميذ المصنف كيف جار مجرى الظروف وليس بظرف اذ يبدل منه غير الظرف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم يعنى ولو كان ظرفا لا بدل منه الظرف نحو متى يوم الجمعة يوم السبت وهذا مذهب سيبويه فانه عنده اسم لا ظرف وانما اجرى مجرى الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور والظرف متقاربان

انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول واما ان يجمل فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتاً نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به وليس بذاك لان النص صرح فى الشرح بان عدم الاكتفاء بما ذكره الشارح قدس سره حيث قال ولم استغن فى الحد بقبول تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات فلو حد العطف بذلك لدخل فيه بعض الصفات وما زعمه من امكان المنع لا يتجه عليه لان الصفات فى نحو قوله يالهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب سواء فى صدق حد النعت المعتبر بينهم عليه فنقول لو كانت هذه معطوفات ايضا فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين وكلاهما باطل بالضرورة فتعين عدم دخوله فى العطف احد التوابع قوله وحكم النص فى

وقال الاخفش وهو ظرف اذ تقديرك له بقولك فى اى حال مؤذن بذلك وترد عليه الحال يعنى الحال الاصطلاحية النحوية فانها مقدرة بفى مع انها ليست بظرف ثم هو معارض بصحة تقديره بعلى وبانه يجاب بالاسماء انتهى (و) هى قد (تستعمل) اى كلة كيف (للشرط) اى لمعنى الشرط مطلقا بل اذا كانت (مع) اعلى ضعف) اى على استعمال ضعيف (عند البصريين) يعنى شرطية المقارنة بكلمة ما فى استعمالها فى الشرط عند البصريين (نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا) وهو عطف على قوله مع ما يعنى استعمالها فى الشرط غير مشروط بمقارنة ما (عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس) وسيجئ فى بحث الحروف ان كون كيفما من كلم المجازاة شاذ غير موجود فى كلام البلغاء ثم فصل الشاعر اعرابها فقال (فان كان) اى ان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف حال كونه للاستفهام (اسم فهو) اى فلفظ كيف (فى محل الرفع بالخبرية) اى بسبب كونه خبرا (عنه) اى عن ذلك الاسم مثاله امس وهو قوله كيف زيد (وان كان) اى وان وجد (بعده) اى بعد لفظ كيف (فعل نحو كيف جئت فهو) اى فلفظ كيف (فى محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت اراكبا اوماشيا) (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (مذومنذ) والنسخة التى اختارها الشارح الهندى ليس فيها لفظ منها وقال فى الامتحان ذكرهما يعنى مذومنذ فى الظروف وان لم يكونا ظرفين لمشابهتهما له فى الدلالة على الزمان انتهى وسيجئ فى قوله الشارح ايضا بقوله اعلم انهما الخ مايؤيد النسخة التى اختارها الهندى وما قاله صاحب الامتحان (بنيا) اى بنى مذومنذ مع اسمان عند المصنف لكونهما ظرفين وان الاصل فى الاسم هو الاعراب (لموافقتهما مذومنذ حرفين) اى لموافقة مذومنذ حال كونهما اسمين لمذومنذ حال كونهما حرفين فى اللفظ والمعنى وهما اشبه شئ بالحروف لكونهما مثل الحرف صورة ومعنى وكذا لفظ عن وعلى والكاف اذا وقعت اسماء اعلم ان مذ مبنى على السكون واذا التقى الساكن بضم آخره فيقال مذ اليوم بضم الذال وفى بعض اللغات مضموم ابدا او كسر ميمه وميم منذ لغة سليمية والله اعلم وقول الشارح (ويكونان تارة) توطئة لقوله (بمعنى اول المدة) وبيان بانه ظرف مستقر خبر للكون وقوله تارة للاشارة الى انهما يكونان بمعنى آخر كما سيجئ يعنى يكون هذان اللفظان فى بعض الاوقات مستعملين بمعنى اول مدة (اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما) او الفعل الذى تقدم عليهما وهو مارأيته فى قوله (نحو مارأيته مذ او منذ يوم الجمعة) بالرفع فى يوم الجمعة (اى اول زمان عدم رؤيتى) وهو مبتدأ (يوم الجمعة) بالرفع خبره والضمير فى قوله عدم رؤيته راجع الى المفعول على ان الرؤية مصدر مضاف الى المفعول وفاعله محذوف اى عدم رؤيتى اياه وليس الضمير راجعا الى الرائى الذى هو فاعل مارأيته ليطابق المفسر المفسر وهذا خلاصة ماقال العصام من ان الضمير فى قوله فى التفسير اى اول زمان عدم رؤيته كضمير رأيته اى فى المفسر وليس فاعلا ولا يتجه ان الظاهر اول مدة زمان عدم رؤيتى كما يتوهم انتهى ثم اراد المصنف ان يفصل حكم ما كان بهذا المعنى فقال (فيليهما) وقوله (اى يقع بعدهما) تفسير بالاولى وهو وقوع شئ من غير فصل وقوله (اى بعد مذ ومنذ) تفسير لضمير التثنية والفاء فى فيليهما

شرح المفصل ولاشئ فى شرح المفصل يشعر بكون الصفة من باب العطف حتى يلزم التخالف بين قوليه (قوله) انه قال فى امالى الكافية عبارته هذه عرفوا العطف بانه تابع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وهذا يرد عليه جاء زيد العالم والعاقل فانه تابع توسط بينه وبين متبوعه احد الحروف وليس بعطف فى التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسن دخول حرف العطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير (قوله) قال بعضهم فيه نظر وليس بشئ لان التوابع كل واحد منها ممتاز عن الآخر فلا يجوز ان يكون شئ واحد فى حالة واحدة نعتا وعطفا معا ولا سبيل الى دعوى خروجه عما كان عليه بدخول العاطف لضرورة بقائه على ما كان عليه اولا فهذه هى الضرورة التى تدعو اليه قال الرضى يجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة ويدفعه فى صورة دعوى انها فى صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز (قوله) فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا قيل

لتفصيله وقوله (المفرد) الفاعل لقوله بلبهما يعني اذا كانا بمعنى اول المدة يقع بعدهما المفرد (اى الاسم المفرد) وهذا تفسير لموصوف المفرد احترازا على الفعل المفرد وقوله (لا المثنى و) لا (المجموع) لبيان ان المراد بالمفرد ههنا ماليس بمثنى ولا بمجموع ولما فسر الش المفرد ههنا بما يقابل المثنى والمجموع توهم ان ما وقع المثنى بعدهما من المثال غير صحيح فاحتاج الى تأويل لفظ المفرد بما يشمل لما وقع فيه المثنى فقال (حقيقة) يعنى المراد بالمراد المقابل للمثنى والمجموع اعم من ان يكون مفردا حقيقة (كالمثال المقدم) يعنى قوله مارأيته مذ يوم الجمعة لان الاسم الذى وقع بعدهما فى هذا المثال يوم الجمعة وهو مفردا حقيقة (او حكما) اى او يكون المفرد مفردا حكما وان كان مثنى حقيقة (نحو مارأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا) بفتح الباء اى كان مصاحبان او بسكون الباء اى وقع المصاحبة بينى و بينه (فيهما) اى فى هذين اليومين ولما كان المقصود ههنا من اول المدة اول مدة الزمان الذى هو زمان عدم الرؤية فالمقصود هو اخبار اول هذا الزمان فالاول هذا الزمان هو لزمان الذى وقت فيه المصاحبة وهو اليومان والى هذا اشار الشارح بقوله (اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان) وقوله (فمادام) الخ شرع فى بيان ان المثنى من اليومين ليس عددهما بل المقصود به الامر الواحد لانه مادام (لايلاحظ هذان اليومان اوامر احد لايحكم عليهما) اى على اليومين (باولية المدة) بناء على ان صحة الحمل اتحاد المبتدأ والخبر فى الخارج وقوله (لان اول المدة) الخ دليل لقوله لايحكم وتقرير الكلام ان اليومان يلاحظ امرا واحدا لانه لو لم يلاحظ لايحكم عليهما بالاولية لكنه يحكم فثبت انه يلاحظ امرا واحدا اما الملازمة فلان اول المدة (انما يكون امرا واحد الاشيئين) فى صورة المثنى (او اشيا) فى صورة المجموع . قوله (فى المثنى والمجموع) الخ تفريع يعنى اذا ثبت ان يكون مايعبر عنه باول المدة امرا واحدا فثبت ان المثنى والمجموع (اذا وقعا اول المدة) بان يكونا خبرين عنه ويحملا عليه (يكونان) اى يكون ذلك المثنى والمجموع (فى حكم المفرد) لانه يعبر عنهما بالمفرد وهو اول المدة ههنا وقوله (المعرفة) صفة المفرد ثم اراد تعميم المعرفة للمعرفة الحقيقية والحكمية فقال (حقيقة) اى سواء كان ذلك المفرد معرفة فى الحقيقة (كالمثال المتقدم) يعنى اليومان المذكور فى قوله مارأيته مذ اليومان (او) بمعرفة (حكما) اى فى الحكم لا فى الحقيقة (نحو مارأيته مذ يوم لقيتنى فيه) فان قوله يوم ليس بمعرفة فى الحقيقة لكنه لما اكتسب التخصيص بوقوع ملاقاة المخاطب فيه صار معينا وانما يكفى كون المعرفة حكما فى الجواز (لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين) بوجه ما (مقصودا لانه) لولم يتعين الوقت لكان مجهولا ولا يخفى انه (لافائدة فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل) لوجه ما قصد اعلامه اى زيادة على تعيين اول الزمان الذى فهم من الفعل وقوله (لان اولية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة) دليل لقوله لافائدة فى جعل الوقت المجهول لانه يجوز ان يتوهم ان فى جعل الوقت المجهول اول مدة فعل فائدة وهى تعيين وقت ما من الاوقات للفعل لان كل زمان له اول و آخر فحينئذ تكفى افادته من غير تعيين فاراد دفعه بان الفائدة مايترتب على الفعل فيلزم ان يكون

فيه ان العطف على المؤكد ايضا يستلزم ان يكون المعطوف مؤكدا لما ذكرت ولانت خبير بان ذلك اى ماذكره الشارح قدس سره كلام الرضى بعينه ولا يرد عليه هذا الاعتراض لانه لايحصل للمؤكد معنى بسبب التأكيد حتى يكون هو وللمعطوف يشتركان فيه فانه كان الاعتبار لفظى ودفع محذور كما عرفت بخلاف التأكيد فان معناه قائم به (قوله) لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل قيل هكذا فى النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل قوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ماهو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولقد اصاب فى دعوى ظهور الفصل بدل المنفصل لكنه اخطأ فى الاعتراض على قوله فحسن الاختصار لظهور ان قولك ضربت اليوم وزيدا خصر من قولك ضربت انا اليوم وزيد فحسن قوله الاختصار بترك التأكيد

مفيد الغير ما افادة الاول فاوليةوقت مذ معلوم بالضرورة فلا حاجة الى افادته فيحتاج الى فائدة زائدة فى ذكر اول المدة بمذ ومنذ فهذا الذكر انما هو لتعيين ذلك الاول المفهوم من الفعل ثم شرع فى بيان الاستعمال الثانى فيهما فقال (و) (تارة يكونان) (بمعنى جميع المدة) وقوله بمعنى عطف على قوله بمعنى اول المدة ولذا وسط الشارح بين العاطف والمعطوف بقوله تارة يكونان وقوله (اى جميع مدة زمان الفعل) المتقدم للاشارة الى ان المراد بجميع المدة جميع مدة زمان الفعل المتقدم عليهما كما تقدم يعنى تكون مذ ومنذ تارة بمعنى جمع المدة كما يكونان بمعنى اول المدة (فيليهما) (اى مذ ومنذ) اى فحينئذ يليهما (المقصود) وتفسير الشارح بقوله (اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه ملتبسا) (بالعدد) للاشارة الى ان الالف واللام فى المقصود موصول والى ان الباء فى قوله بالعدد ليست بصلة للمقصود ولا ظرف لغو بل الظرف مستقر حال من الضمير الذى هو نائب الفاعل الراجع الى الموصول والى ان المضاف محذوف اى بيان ذلك الزمان لانه هو فعل القاصد لان الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة يعنى بمعنى مع يعنى يلى مذ ومنذ الزمان الذى قصد بيانه مع العدد وهذا التفسير مأخوذ من قول الرضى حيث قال ولو لم يأول بهذا لكانت العبارة فيليهما المقصود به العدد انتهى وتحقيق هذا ان المتبادر من كلام المص من دخول الباء فى العدد ان المقصود من العدد هو بيان الزمان وفيه اشكال لان المقصود ههنا هو البيان المذكور والعدد معا فاراد الرضى ان يدفع اشكال عن العبارة بحملها على المعنى الغير المتبادر وتبعه الش العلامة واما الفاضل العصام فدفعه بابقاء العبارة على المتبادر يعنى على كون الباء صلة وبالتجريد بان المراد بالعدد اسم العدد يعنى يليهما الزمان الذى قصد هو باسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا انتهى ثم قال واختار يعنى المص المقصود بالعدد يعنى انه قال المقصود بالعدد ولم يقل باسم العدد ليشتمل المثنى والمجموع المفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان لانها ليست باسم العدد بل هى اعداد لكونها تقيد المقصود بالعدد من تقييد الآحاد (اى بعدده المستغرق) اى بعدده الذى يستغرق (جميع اجزائه) اى جميع اجزاء زمان الفعل السابق وانما فسره الش قوله بالعدد بهذا التفسير لبيان الفرق بين ما كان بهذا المعنى لان المراد فى قولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة بالمعنى السابق ان الرؤية منقطعة فى يوم الجمعة بعد ان تكون متحصلة فى جزء منه بخلاف ما اريد به بهذا المعنى لانه يراد به ان الرؤية منتفية فى جميع اجزاء يوم الجمعة فالعدد مستغرق الثانى دون الاول ثم اكد الاستغراق بقوله (بحيث لا يشذ) اى لا يخرج (منه) اى من العدد المذكور (شئ نحو ما رأيته مذ يومان) فقوله (اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيتى) تفسير لمعنى مذ وقوله (يومان لا ازيد ولا انقص) بيان لاستغراقه وفرق صاحب المتوسط بين الزمان الذى فى السابق وبينه ههنا بان الزمان الذى فى الاول هو الزمان الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى والزمان الذى فى الثانى ما يصلح ان يكون جوابا لكم يعنى اذا قيل متى عدم رؤيتك تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة واذا قيل كم عدم رؤيتك

وظهر ان ما ذكره القائل من قبيل الاوهام فانك اذا قلت ضربت انا وزيد اليوم لا يكون مما نحن فيه او لا يكون اليوم فصلا فان المعنى بوقوع الفصل ان يوجد امر فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه وما ليس كذلك فليس بذلك اى ليس فصلا (قوله) والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا كما صرح به الرضى وغيره وما قيل هذا ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله الآية وبقولهم ضربتنى من غير ما جرم فليس بمستقيم لعدم انفصال المجرور فى هذين المثالين بحسب الحقيقة (قوله) بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد قيل هذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا فى صورة العطف على الضمير وليس كذلك لشيوع استعمال مثل بين زيد وبين عمرو والا ان يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما فى العطف على الضمير وليس من سلامة الفهم لان الغرض اقامة الدليل على كون الثانى كالعدم بانه لو لم يذكر ايضا لظهر المراد وحصل المعنى كما فى المثال المذكور اذ لا يتصور ان يكون ههنا بينان بين بالنسبة الى المتكلم وحده وبين

تقول مذ يومان فسئل فی الاول عن حد الزمان وفی الثانی عن عدده ولما فرغ المصنف من بيان الاستعمال المشهور لمذ ومنذ شرع فی بيان بعض الاستعمالات القليلة فقال (قد يقع) ولما ذكر ههنا لفظ الوقوع وهو اعم من الولی وغيره فسره الشارح بقوله (بعدهما) ای بعد مذ ومنذ سواء كانا بالمعنی الاول اوبالمعنی الثانی ليخص الوقوع بمعنی الولی (المصدر) (نحو ما خرجت مذ ذهابك) فتقديره علی المعنی الاول اول مدة زمان عدم خروجی زمان ذهابك وعلی الثانی جميع مدة عدم خروجی مدة ذهابك (اوالفعل) ای وقد يقع بعدهما الفعل (نحو ما خرجت مذ ذهبت) فالتقدير علی الاول ايضا اول مدة عدم خروجی زمان صدور الذهاب منك وعلی الثانی جميع مدة عدم خروجی زمان صدور الذهاب منك يعنی اوله مع اول الذهاب وآخره مع آخره وقال العصام الاولی اوالجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الی الجملة لا الی مجرد الفعل كما توهمه عبارته (اوان) ولما كان مراد المصنف بهذه الكلمة لفظا شاملا لما هی المثقلة والمخففة بقرينة جواز الاستعمال بكل منهما فسره الشارح بقوله (ای ما كتب) يعنی ليس المراد بان هی ما كانت مثقلة داخلة علی الاسمية اومخففة داخلة علی الفعلية علی التعيين لاحديهما بل المراد به ما كتب (علی هذه الصورة) يعنی بالهمزة والنون (مثقلة كانت) بان قرئت بتشديد النون (اومخففة) بان قرئت بسكونها لاشتراكهما فی الاقتضاء لتأويل ما بعدهما من الجملة بالمفرد ولاشك ان تلك الصورة شاملة لهما ومثال المثقلة (نحو ما خرجت مذ انك ذاهب) وتقديره علی المعنی الاول اول مدة عدم خروجی زمان ذهابك وعلی الثانی جميع مدة عدم خروجی زمان وقوع الذهاب منك ومثال المخففة قوله (اوما خرجت مذ ان ذهبت) والتقدير فی الوجهين كالاول وانما اورد المثال ههنا باو دون الواو كما هو الظاهر للاشارة الی ان حمل هذه الصورة علی هذين الوجهين اعنی علی المثقلة والمخففة انما هو بالترديد لانه لا يمكن الحمل عليهما جمعا ولما كان فی هذا الباب وجه آخر وهو وقوع الجملة الاسمية بعدهما بلا دخول حرف من حروف المصدر اشار الشارح اليه بقوله (اوالجملة الاسمية) ای او تقع بعدهما الجملة الاسمية (نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره المص) ای لم يذكر المصنف وقوع الاسمية (لقلته) بالنسبة الی وقوع غيرها ثم عطف المص قوله (فيقدر) علی قوله يقع ای قد يقع بعدهما المذكورات من المصدر وغيره فقدر حينئذ (بعدهما) ای بعد مذ ومنذ (زمان) ای لفظ زمان او بمعناه نحو ساعة اووقت اويوم اوليلة لو ساعدتهما القرينة فلذا انكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف كذا فی حاشية العصام (مضاف) الی احد هذه الامور) من المصدر وان والفعل وانما يقدر ذلك (ليصح حمل ما) ای حمل المصادر التی (بعدهما) ای بعد مذ ومنذ (عليهما) ای علی مذ ومنذ حملا متواطئا لان مذ ومنذ عبارتان عن الزمان فلا يحمل عليهما الا ما هو بمعنی الزمان حتی يوجد الاتحاد الخارجی بينهما (فكان التقدير فی) تركيب (ما خرجت مذ ذهابك) ان تقول (مذ زمان ذهابك و) قس (علی هذا القياس فيما بقی) من قولك ما خرجت مذ ذهبت وما خرجت مذ انك ذاهب اومذ ان ذهبت وقال ابن

آخر بالنسبة الی المخاطب وحده لان البينية امر يقتضی طرفين ولامساس كذلك يكون بين زائدا فی صورة العطف علی الضمير اوفی غير هذه الصورة كما لايخفی علی ذی الفطرة السليمة (قوله) مستدلين بالاشعار قيل فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن لايقتصر استدلالهم علی الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تع تساءلون به والارحام وانت خبير بانه لاشعار فيه لما زعمه لان مدار ماذكروه من القواعد النحوية استعمال العرب العرباء واشعارهم وانما لم يتعرض لهذه الاية الكريمة لما قيل من انه غير متعين لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم بخلاف قوله فاذهب فمابك والايام من عجب فانه متعين له لكنه مدفوع بانه شاذ لايقاس عليه ولاسبيل الی احتمال ان يكون الواو للقسم لان مراد الشاعر ان هذا ليس بعجب منك ومن الايام انما ذكر الايام ههنا للذم فلايقسم بها ويدل عليه اول البيت وهو فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب قال الرضی ولا دليل لهم فی ذلك اذ الضرورة حاملة ولا خلاف معها اذ

مالك فى نكتة وتقدير هذا فى المصدر وان صح لانهما مفردان فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه واما تقديره قبل الفعل فليس مذهب سيبويه لان الزمان ح يكون مضافا الى الجملة لان الفعل اذا وقع بعدها كان جملة فيلزم حذف المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه كالمضاف اليه وقيام الجملة مقام المفرد والمضاف اليه ضعيف لقلة الاضافة الى الجملة فلا يلحق بالكثير المطرد انتهى ولما فرغ المص من بيان اقسام مذ ومنذ واقسام مابعدهما شرع فى اعرابهما واعراب مابعدهما مع التنبيه على وقوع الاختلاف بين الجمهور والزجاج فى النعيين فقال (وهو) (اى كل واحد من مذ ومنذ) حال كونهما (اسمين) اى لاحرفين وانما فسره بكل واحد ليصح افراد الضمير الراجع اليهما (مبتدأ) وقوله (وهما معرفتان) جواب لمقدر يعنى كأنه قيل لم يجوز ان يكونان مبتدئين مع ان شرط المبتدأ ان يكون معرفة او نكرة مخصصة اجاب عنه بان شرط المبتدأ موجود فيهما لانهما وان لم يكونا معرفتين بالنظر الى ذاتهما لكنهما معرفتان بالنظر الى مآلهما (لكونهما فى تأويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او) بمعنى (جميع المدة) كما عرفت وعلى التقديرين يكونان معرفتين بالاضافة (وخبره مابعده) وقوله (اى خبر كل) واحد (منهما) تفسير لمرجع ضمير وخبره وقوله (ما يقع بعد) اى بعد كل منهما تفسير لصلة ما بانها لفظ بعده بتقدير يقع (خلافا للزجاج) اى يخالف هذا القول خلافا للزجاج يعنى بعد الاتفاق على ان احدهما من كل واحد منهما ومن مابعدهما مبتدأ وخبر لكن المبتدأ عند الجمهور مذ ومنذ وخبره مابعده وعند الزجاج على العكس وانما خولف هذا القول (فانهما) اى لان مذ ومنذ (عنده) اى عند الزجاج ليسا بمبتدأ بل هما (خبر المبتدأ والمبتدأ مابعدهما ويرد عليه) اى على الزجاج من طرف الجمهور (انه) على هذا التقدير (يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل قولك مذ يومان نكرة) وهو يومان (والخبر) وهو مذ او منذ (معرفة) لكونه اما بمعنى اول المدة او بمعنى جميع المدة كما سبق (وذلك) اى كون النكرة مبتدءً والمعرفة خبرا (غير جائز) بالاتفاق وكما ورد عليه هذا يرد عليه ايضا انه غير جائز من حيث المعنى ايضا لان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان لان المقصود هو الاخبار عن يوم الجمعة بانه اول المدة او جميعها ولما ورد على المصنف ان بين كلاميه مخالفة من جهة ان مذ ومنذ كانا ظرفين على ظاهر قوله ومنها مذ ومنذ وهذا يقتضى ان يكونا خبرين لا مبتدئين لان الظرف اذا وقع فى التركيب يتعين للخبرية فقوله وهو مبتدأ يخالف هذا اراد الشارح ان يدفع هذا الايراد بقوله (واعلم انهما) اى مذ ومنذ اذا كانا مبتدءً او خبرا فهما (اسمان صريحان لا ظرفان) لانهما ليسا بتقدير فى واذا كانا كذلك (فلا يصح عدهما) اى عد مذ ومنذ (من الظروف المبنية) كما سبق التنبيه عليه بانه على النسخة التى اختارها الش (الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان) يعنى ان المراد من عدهما فى عداد الظروف كونهما اسمين صريحين وضعا للزمان (لانهما يقعان ظرفين) بمعنى ان لفظ فى مقدر فيهما كما فى سائر الظروف وقوله (فى تراكيبهم) متعلق بيقعان (ومنها) (اى من الظروف المبنية) (لدى) ولما جاء فى لدى لغات اشار اليها المصنف فاحدها لدى

ولا يجوز ان يكون الواو فى النظم الجليل للقسم لانه لا يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذى تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء قال وكون الارحام مجرورا انما هو فى قراءة حمزة والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا ثم تواتر القراآت السبع هذا والعجب من الهندى انه قال وقوله تعالى تساءلون به والارحام شاذ فان هذا مما لا يجترى عليه المتقى اللهم الا ان يريد ان هذا فى القراءة الشاذة لكنه غلط لانه من احدى القراآت السبع وقد ذهب اكثر العلماء الى تواترها والاحسن عندى ما قيل ان الباء مقدر والجر بها كما هو المختار فى نحو الله لافعلن فانهم جوزوا اعمال حرف الجر المقدر مطلقا والقول بانه لو ظهر الجار فالعمل للاول ساقط اذ العمل للثانى فى الاصح كما فى المعجم والحرف الزائد فى ثم اسم السلام وكفى بالله (قوله) جاؤنى كلهم ا قيل فيه انه لا اشكال فى جواز جاؤنى كلهم وجواز عجبتنى جمالك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا او اعجبت جمالك زيدا وليس بشئ لان الكلام فى الفصل بالمنفصل (قوله) وقوى اورد عليه

(بالالف المقصورة)(ولدن)(بفتح اللام وضم الدال وسكون النون) وقال الرضى لدن مثل عضد ساكنة النون هى المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم ومعناها اول غاية زمان او مكان وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان ثم قال ولدى بمعنى لدن الا ان يقال لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهو بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء انتهى ولكونهما اصلين فى الجميع واكثر لغة فرق بينهما وبين ما بعدهما بقوله (وقد جاء لدن)(بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون)(ولدن)(بفتح اللام والدال وسكون النون)(ولدن)(بضم اللام وسكون الدال وكسر النون) وهذه كلها بالنون وقد جاء بغير النون وهو قوله (ولد)(بفتح اللام وسكون الدال)(ولد)(بضم اللام وسكون الدال)(ولد)(بفتح اللام وضم الدال) وهذه سبع لغات مع ان فيها ثمان لغات فبقى فى بيان الشارح لغة لدن بفتح اللام وكسر الدال لكونه فى صدد التقييد واما الماص فلعدم تقييده بشئ اكتفى بقوله لدن من غير اشارة الى حركات الدال فيحتمل التقييد بالفتح والكسر فى الدال وانما لم يكتف فى بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلاث مع انه لا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال كذا فى العصام ثم شرع الش فى وجه بنائها فقال (وبناؤها) اى بناء لدى وما بعدها وانما فسرنا الضمير كذلك لما قال بعض المحشين ان ضمير بناؤها راجع الى لدى وما بعدها كما يدل عليه قوله الآتى والفرق الخ يعنى ان الش مثل فى بيان الفرق بقوله لدى زيد او لدن زيد ولو خصص الضمير بلدى لكونها اصلا لم يناسب التمثيل بلدن يعنى بناء المجموع حاصل (لوضع بعضها) اى لكون بعض لغاتها وهى لد ولد ولد يعنى ما كانت بغير النون والالف موضوعات (وضع الحروف) فى كونها موضوعات على حرفين لمن وعن وان كانت مشتركة فى المعنى بخلاف لدى ولدن فانها موضوعات كوضع الاسم يعنى انها على ثلاثة احرف (وحمل الباقية) اى وحمل ما بقى من هذه الثلاثة من البعض الذى لم يكن على وضع الحرف (عليه) اى على البعض الذى وضع وضع الحرف من حمل النظير على النظير فى المعنى ثم اشارة الى اشتراك الكل فى المعنى بقوله (وكلها) اى وكل واحدة من اللغات المذكورة (بمعنى عند) اى ملابسة بمعناه فى الجملة وانما قيدنا بقولنا فى الجملة لئلا يرد عليه بيان الفرق فان معنى قوله وكلها بمعنى عند فى اصل اللغة والفرق بينهما فى استعمال حيث قال (والفرق) اى الفرق بين كل منها وبين عند (انه يقال) اى فى عند (المال عند زيد فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) اى فى كيسه وبيته (وفيما) اى ويقال ايضا فى المال الذى ليس عنده بل (فى خزائنه) اى فى خزائن زيد (وان كان) اى ولو كان ذلك المال (غائبا عنه) او عن حضور زيد (ولا يقال) اى ولا يجوز فى باب لدى ان يقال (المال لدى زيد ولدن زيد الا فيما) اى فى المال الذى (يحضر عنده) لا فيما يكون غائبا او فى خزائنه ولذا يقال عند الله ولا يقال لدى الله لايهامه المكان (وحكما) اى وحكم كل من اللغات بحسب العمل (ان يجر) على صيغة المجهول ونائب فاعله تحته راجع

ان الظاهر ويقوى (قوله) من الاحوال العارضة له بالنظر الى ما قبله اولى ان يقول نظرا الى غيره كما فى قوله وكذا المعطوف عليه فى حكم المعطوف فى الاحوال العارضة بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فعمرو فيه فى حكم زيد فى الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة مسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثانى اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور فى عبارة المص لا نفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط فى التكلف فى تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فى التركيب فكل ما يستحقه المعطوف فى التركيب يستحقه المعطوف ففى يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف فى يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف والكل كما ترى لان مراد الشارح افادة مادة العروض من اى جهة

الى المجرور المنفهم منه وقوله (بها) اى بكل من اللغات المذكورة متعلق بقوله يجر والباء سببية وقوله (على الاضافة) ايضا متعلق به يعنى حكم كل واحدة من اللغات المذكورة فى الاعراب بحسب مابعده ان تكون مضافة الى مابعدها وان يكون مابعدها مجرورا بها على الاضافة (نحو المال لدى زيد) وهذا الحكم فى اكثر لغات العرب (وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن) اى بلفظ لدن من بين تلك المذكورات (خاصة) اى خص النصب بلدن لا بغيرها من البقية وقوله (غدوة) نائب الفاعل لقوله ينصب يعنى ينصب لفظ غدوة (خاصة) بلدن خاصة على التمييزية (سماعا) اى حال كون ذلك النصب من جهة السماع من العرب (تشبيها لنونها) اى لتشبيه نون لدن (بنون التنوين فى مثل رطل زيتا) فصار لدن كأنها اسم تام بالتنوين فصار عاملا وناصبا لتمييزها وهو لفظ غدوة قال الرضى فنصبها تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا انتهى وفى نكت ابن مالك ان النصب على التمييز وكذا نقله الدماميني عن المغنى لابن هشام واختاره الشارح العلامة ثم اراد الشارح ان يبين دليلا يدل على كون نون لدن كالتنوين فقال (ولذلك) اى ولكون نون لدن كالتنوين (يحذف) على صيغة المجهول اى النون (عنها) اى عن كلمة لدن (ويثبت) وكذا على صيغة المجهول اى تحذف النون تارة وتثبت اخرى حال كونها مع غدوة كما هو شان سائر الاسماء التامة المنونة مع التمييز اعلم ان العصام ذكر فيه توجيها حاصله ان حذف النون من قوله لدن غدوة ان كان قبل مقارنتها بغدوة يحمل على حذف التنوين كما فى سائر الاسماء المنونة تارة لمانع واثباتها اخرى وان كان الحذف بعد مقارنتها بغدوة يحمل على ان حذفها كحذف التنوين فى الاسماء التامة المنونة انتهى يعنى ان حذف التنوين منه جائز فى كل حال سواء حذف بعد كونه اسما تاما او قبله وقوله (ولكون غدوة) عطف على قوله ولذلك يعنى ان حذف النون واثباتها من لفظ لدن عند مقارنتها بكلمة الغدوة كما يكون جائزا لكونها مشابهة للتنوين كذلك يجوز لكون غدوة (اكثر استعمالا من سحرة) بضم السين وسكون الحاء وهى السحرة الاعلى يعنى ان لدن اذا نصبت به لفظ سحرة وقيل لدن سحرة لم يجز حذف النون منها (وغيرها) اى وغير السحرة وهذا يشعر ان حذف التنوين بعد مقارنتها بغدوة لان كثرة الاستعمال كانت كالدليل على تعينه للتمييز (و) منها (قط) ترك الش ههنا تفسير مرجع الضمير فى قوله ومنها ولعل وجه تركه عدم تلك الكلمة فى النسخة التى وصلت الى الشارح كما هى اكثر النسخ التى وصلت الى غيره من الشراح ويحتمل ان يكون لفظ منها من كلام الشارح وانما زاده لتصحيح عطف قوله قط على قوله لدى كما هو الاليق ههنا لقوله منها خبر مقدم وقط مبتدأ مؤخر ولما اختلف اللغات فى لفظ قط واحتمل رسم ماذكره المص الكل اراد الش ان يفسره على وجه يشمل الكل فقال (مفتوح القاف) اى حال كون اللفظ الذى اشتمل القاف والطاء مفتوح القاف (ومضموم الطاء) اى ومضموما طاؤه (المشددة وهذه) اى وهذا اللفظ بهذه الصفة (اشهر لغاته) اى لغات قط ولكونه اشهر يحمل كلام المصنف على هذا ثم شرع فى بيان اللغات الاخر فيه بقوله

حصلت هذه الاحوال له وكلمة غير لتوغله والابهام مما لا يفيد هذا البيان وبعد حصول المطلوب حسن التعبير بما هو ثانيا فقال اولا بالنظر الى ماقبله وثانيا بالنظر الى نفسه وغيره ودعوى حصول بعض الاحوال له مما تأخر عنه باطلة والاستدلال على ذلك بزيد هو القائم وعمرو وباعتبار ان عمرا فيه فى حكم زيد فى الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل فاسد لانه لا يحتوى على الحكم بانحصار القائم فى زيد وانحصاره فى عمرو وهذا تناقض بين وليس مراد الشارح تصحيح كلام المتن وتوجيهه بما ذكره حتى يعد من باب التكلف فانه صحيح فى نفسه بل هو اختصار ماذكره الرضى فلنذكر كلامه حتى يتبين مراد الشارح قدس سره قال لا يريدون بقولهم ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى

(وقد تخفف الطاء المضمومة) فصار قط بفتح القاف وضم الطاء مخففة (وقد يضم القاف) اى قاف
كل من اللغتين فصار بضم القاف والطاء مخففة (اتباعا) يعنى لا لاصالتهما بل لجعل القاف فى كل
منهما تابعا (لضمة الطاء المشددة) كما فى اللغة الاولى (او المخففة) كما فى اللغة الثانية فيحصل منها
اربع لغات الاولى اللغة الاشهر والثانية الغير الاشهر وهما اصلان والثالثة فرع الاولى الاشهر
والباقية فرع الثانية الغير الاشهر ثم ذكر لها لغة خامسة غير اصل ولا فرع لاحد الاصلين
فقال (و) قد (جاء قط) حال كونها (ساكنة الطاء) من غير تشديد وانما اهمل الش بيان حركة
القاف لكونها معلومة فى الجملة من قوله (مثل قط الذى هو اسم فعل) فانه بفتح القاف كقولنا
جاءنى زيد فقط (فهذه خمس لغات) فيه (كلها) يعنى ان هذه اللغات الخمس وان كانت مختلفة
فى التكلم لكنها ليست بمختلفة فى المعنى لان كل واحدة من اللغات الخمس مستعملة (للماضى
المنفى) وقوله للماضى تعيين للخبرية فى كلام الش لتقديره كلمة كلها واما فى تركيب المص فيحتمل
ان يكون حالا او صفة او خبر المحذوف وانما فسر الش بقوله (اى لاجل الفعل الماضى المنفى)
للاشارة الى ان اللام للاجل لا للصلة وانما حمل اللام عليه لانه لو كان للصلة لزم ان يكون الفعل
معناه الموضوع له وليس كذلك فان معناه هو الزمان لا الفعل ومعنى كونه للفعل ان يكون
مذكورا فى عقبه ليفيد معنى الاستغراق فى الزمان الذى نفى وجود الحدث فيه وهذا التفسير
على تقدير كون الماضى صفة للفعل واما اذا كان صفة للزمان فاليه اشار بقوله (او الزمان الماضى
المنفى) فعلى هذا تكون اللام للصلة لانه موضوع للزمان الماضى المنفى فقوله المنفى صفة للماضى
فى اللفظ وجار عليه واما فى الحقيقة فالمنفى هو (وقوع شئ) اى حدث (فيه) اى فى ذلك الزمان
فيكون قوله وقوع شئ فيه مرفوعا على انه نائب الفاعل لقوله المنفى والفرق بين التفسيرين
انه فى الاول اشارة الى ان كون لفظ المنفى فى قول المص صفة للماضى حقيقة عقلية لكونه مسندا
الى الفعل الماضى وفى الثانى اشارة الى ان كونه صفة للماضى ومسندا اليه مجاز عقلى لانه لا معنى النفى
الزمان بل المنفى وقوع الحدث فيه وايضا ان الاول على عدم تقدير كون الماضى موضوعا له
والثانى على تقدير كونه موضوعا له لهذا اللفظ وقوله (ليستغرق النفى) للاشارة الى علة زيادة
هذا اللفظ وفائدته يعنى انما اتى بهذا اللفظ مع افادة الفعل السابق لما يفيده ليستغرق النفى المستفاد
من الفعل السابق (جميع الازمنة الماضية) لان هذا الاستغراق لا يستفاد من الفعل المنفى السابق
(نحو ما رأيته قط) يعنى ان نفى الرؤية مستغرق جميع الازمنة الماضية وكذا نحو هل رأيت الذئب
قط فانه ايضا بمعنى ما رأيت ثم شرع فى بيان وجه البناء فقال (وبناء المخففة) يعنى ان وجه بناء
ما كانت مخففة من هذه الخمس (لوضعها) اى لكون ذلك اللفظ موضوعا ومطبوعا (وضع
الحروف) اى مشابها لبعض افراد الحروف فى كونه على حرفين وفى سكون آخره مثل عن
وهل بخلاف المشددة منها فانها على ثلاثة احرف مثل وضع الاسم فحينئذ لم تشابه المشددة
الحرف بلا واسطة فيحتاج الى بيان سبب آخر فى بنائه ولذا قال (وبناء المشددة لمشابهتها) اى
لكونها مشابهة (لاختها المخففة وقيل) فى وجه بناء المشددة انه (حمل على اختها عوض) فى كونه

ماقبله لا بالنظر الى نفسه
يجب ثبوته للمعطوف كما اذا
لزم فى المعطوف عليه
بالنظر الى ماقبله كونه جملة
ذات ضمير عائد اليه لكونه
صلة له لزم مثله فى المعطوف
وكما اذا اقتضى ماقبله كونه
نكرة كمجرور رب
او المجرور وربكم وجب
كون المعطوف كذلك قال
وكان يجب على الأصل
المتقدم ان لا يجوز يا زيد
والحارث لوجود تجرد
المعطوف عن اللام بالنظر
الى يا لكن لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف
النداء ولم يجتمعان حال
كون اللام فى المعطوف
جاز كما فى يا ايها الرجل
وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر
الى نفسه والى غيره معا
وجب مثله للمعطوف ان
كان فى نفسه مثله المعطوف
عليه فلذا وجب بناء
المعطوف فى يا زيد وعمرو
وان لم يكن حال المعطوف
فى نفسه كحال المعطوف
عليه لم يجب فيه ما وجب فى
المعطوف عليه فلذا لم يضم
المعطوف فى يا زيد وعبد الله
لان ضم النداء ليس لحرف
النداء فقط بل لذلك
ولكونه مفردا معرفة هذا
وبذلك قد تبين بطلان قوله
لان معناه ان المعطوف الى
آخره المنقول وكونه من
جملة الاعاجيب (قوله) او
محمول على نكارة الضمير
قيل الظاهر ان يجعل الحمل
على نكارة الضمير وجها

لاستغراق النفي ولما بني عوض لكونه مقطوعا عن الاضافة كما سيجي بني قط ايضا لكونه محمولا عليه من قبيل حمل النظير على النظير (و)(منها)(عوض) وتوسيط الشارح لفظ منها لتصحيح العطف كما سبق وقوله (بفتح العين وضم الضاد) تفسير لتصحيح اللغة وهو اما حال او خبر مبتدأ محذوف كونه بضم الضاد هي اللغة المشهورة (وقد جاء) اى وجاء في عوض (فتح الضاد) في لغة (وكسرها) اى وكسر الضاد في اللغة الاخرى وقوله (للمستقبل) او حال او صفة او خبر مبتدأ محذوف كما سبق في قوله للماضي (اى لاجل الفعل المستقبل) وهذا اذا كان قوله المستقبل صفة للفعل وكان قوله (المنفي) مسندا في الحقيقة الى المستقبل وعلى تقدير كون اللام للاجل لا للصلة وقوله (او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء) تفسير على تقدير كون اللام للصلة وكون المستقبل صفة للزمان الموضوع له وكون اسناد المنفي الى الزمان مجازا عقليا كما عرفت فيما سبق وقوله (ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة) بيان ايضا الفائدة زيادة للفظ كما عرفت (نحو لا اراه) بفتح الهمزة (عوض) يعني انه لا تتعلق به رؤيتي في جميع الازمنة المستقبلة (وبناء عوض) اى ووجه بناء عوض (الا الضم لكونه مقطوعا على الاضافة كقبل وبعد) وقد عرفت ان ما قطع عن الاضافة من الظروف مشابه للحرف في الاحتياج والبناء في قوله (بدليل اعرابه) للاستعانة يعني انما حكم على عوض بانه مقطوع على الاضافة باستعانة دلالة كونه معربا اذا كان (مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى) يعني انه بمعنى (دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائضين الذى) اى معناهما هو الموجود الذى (بقي على وجه الدهر) واكثر ما يستعمل عوض في مقام القسم وقال العصام ان الاستدلال بكونه معربا على انه مقطوع عن الاضافة تحكم لجواز ان تكون الفتحة التي ترى في لفظ الدهر في قوله دهر الداهرين فتحة بناء لا فتحة اعراب لانه كما سبق يجوز بناؤه على الفتح والكسر بخلاف نحو قبل وبعد لانه لم يسمع بناؤهما كذلك فتعين فتحهما الاعراب ثم شرع في بيان احكام الظروف المضافة الى الجملة غير مقطوعة عن الاضافة والى لفظ اذ بعد بيان احكام ما قطع عن الاضافة فقال (والظروف المضافة الى الجملة و) (الى كلمة (اذ) وقوله (المضافة) بالجر صفة لكلمة اذ وفيه اشارة الى ان هذا الحكم للظروف المضافة الى اذ ليس على اطلاقه بل هو مشروط بكون هذه الكلمة مضاف (الى الجملة) فقوله الظروف مبتدأ وقوله (يجوز بناؤها) خبره اى يجوز بناء هذه الظروف كما يجوز اعرابها كما بينه الش وقوله الش (لاكتسابها) دليل لجواز بنائها يعني وانما يجوز بناؤها لاكتسابها اى لاكتساب الظروف المذكورة (البناء من المضاف اليه) وهي الجملة التي هي مبني الاصل ولما ظهر الاكتساب المذكور في الظروف المضافة الى الجملة ولم يظهر في الظروف المضافة الى كلمة اذ اشار الشارح اليه بقوله (ولو بواسطة) يعني المراد من الاكتساب اعم من الاكتساب بلا واسطة كما فيما عدا اذ او بواسطة كما في كلمة اذ وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء وقوله (للخفة) دليل لتعيين الفتحة من بين القاب البناء (نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم) هذا مثال للظرف المضاف وهو يوم

(الى)

ثانيا التقدير التنكير ولا يحمل عليه لاله وليس من سلامة الفهم لان معنى تقدير التنكير ان يقدر ذلك منكر القصد عدم التعين ولا يكون الضمير كضمير ربه رجلا على الشذوذ فكيف يكون هذا وجها له بل هو قسمية كما لا يخفى (قوله) فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو قيل ولقائل ان يقول لم يتعين لذلك الجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رفعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران وليس بشيء لان الانسب باعتبار العطف جعله خبرا مقدما عليه وهو المراد بالتعين دون الوجوب (قوله) وانما جاز الذى الخ قيل جعل لجواب هذا السؤال ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب وطيرانه واما قوله ويمكن فجواب آخر بتقدير الرابطة ولا يخفى

الى الجملة وهى جملة ينفع (وقوله تعالى من خزى يومئذ) وهذا مثال للظرف المضاف الى كلمة اذا المضافة الى الجملة وهى جملة كان كذا فحذفت جملة كان كذا وعوض عنها التنوين وقوله (فيمن قرأ بالفتح) متعلق بالمثالين يعنى ان هذين المثالين انما يجوز كونهما مثالين لما بنى على الفتح فى قراءة من قرأهما بالفتح كما قرئ به فيهما فى القراءة المتواترة واما فيمن قرأهما بالرفع فى الاول وبالجر فى الثانى كما هى المتواترة ايضا فيكونان مثالين لكونهما معربين ولما لم يتعرض المصنف لمقابلة جواز البناء لكونه معلوما لاصالته اراد الش ان يذكره فقال (ويجوز اعرابها) يعنى انه كما يجوز بناؤها على الفتح يجوز اعرابها (ايضا لكونها) اى لكون الظروف المذكورة (اسماء مستحقة للاعراب) بالنسبة الى ذاتها لبقاء الظرفية ولعدم ثبوت الاحتياج الى شئ وهذا بيان لمرجع الاعراب وقوله (ولا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه) اى من ذلك المبنى اثبات لمرجع الاعراب برد مرجع البناء يعنى ان الاضافة الى المبنى وان كانت موجودة حين كونها معربة لكن لا يجب اعتبارها حتى يجب البناء لجواز الاعتبار يقتضى الجواز لا الوجوب (وكذلك) وفسر الشارح المشار اليه بقوله (اى كالمذكور من الظروف) يعنى انه اشارة الى الظروف بتأويل المذكور لانه لو لم يأول به لكان اللائق فى العبارة ان يقول ومثلها وقوله (فى جواز البناء على الفتح والاعراب) بيان لوجه التشبيه (مثل وغير) وتوسيط الشارح قوله (مذكورين) للاشارة الى ان قوله (مع ما وان) حال من مثل وغير او صفة لهما ثم ان ما اختاره الفاضل الهندى وعصام الدين من نسخ المتن هكذا مع ما وان وان بزيادة الالف والنون الاخرين فلا يحتاج الى التقييد بقوله مشددة ومخففة اذ لفظهما مغن عنه لتكررهما فيها واما النسخة التى اختارها الشارح فالالف والنون ليس بمكرر فيجب عليه حينئذ ان يأوله ويقول (مخففة) وهى التى تدخل على الفعل (ومشددة) وهى التى تدخل على الجملة الاسمية وان يأول ايضا قوله وان بما يكتب على هذه الصورة (مثل قيامى مثل ما قام زيد) وهذا مثال للفظ مثل المذكور مع المصدرية (وقيامى مثل ان تقوم) وهذا مثال مثل المذكور مع ان المخففة المصدرية (او) قيامى (مثل انك تقوم) وهذا مثال ما ذكر من لفظ المثل مع ان المشددة واما عطفه باو لان النسخة التى اختارها الشارح هى ما ليس الالف والنون مكررا فيها فيقتضى ان يمثل مثالا لان سواء كانت مشددة او مخففة فلا يجتمعان فى مادة واحدة فيكون الممثل احد الامرين فيقتضى ان يأتى فى المثالين باو الداخلة على احد الامرين كما ذكرنا فى امثاله ثم شرع الشارح فى توجيه وجه جواز البناء والاعراب فى المذكورات فقال (لمشابهتهما) اى وانما الحق مثل وغير حال كونهما فى هذه الصفات بالظروف المضافة فى جواز البناء واعراب لكونهما مشابهتين (الظروف المضافة الى الجملة) فى كونهما مضافين فى المعنى الى المصدر مع وقوع المبنى وهو ما وان مشددة ومخففة بموقع المضاف اليه نحو اذ واذا وحيث يعنى ان الظروف المضافة الى الجملة وهى التى كان مثل وغير مشبهتين لها (نحو اذ واذا وحيث) وقوله (ولهذه المشابهة) يعنى بسبب هذه المشابهة لا بغيرها من الاسباب (ذكرها) اى المصنف (فى بحث الظروف) مع

عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف جعل الفاء للسببية ولا اشارة ما هو رابطة لجملة الثانية عار بطه بالمعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحد كذلك التعقيبية لانه فى قوة ويغضب زيد عقب طيرانه ولا يرد ذلك على الشارح قدس سره لانه لم يصرح بتخصيص كون المعطوف فى حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن المعطوف والمعطوف عليه سببية ولا يفهم هذا التخصيص مما ذكره حتى يعترض عليه بان هذا الامر جار فى صورة انتفاء السببية ايضا بل لما اجيب فى المتن بحمل الفاء على السببية بين ذلك باحتمالات ثم بيان الشارح قدس سره منظور فيه وذلك لان مذهب المص عدم الجواز فى صورة العطف مطلقا قال فى الشرح تقرير الاعتراض ان يقال يطير صلة الذى وفيه ضمير يعود عليها فيغضب زيد معطوف على الصلة ولا ضمير فيه الصحيح ان يكون صلة فبطل عطفه على يطير فالجواب ان هذه الفاء ليست فاء العطف ولذلك اذا قلت الذى يطير ويغضب زيد الذباب لم يجز باتفاق

انهما ليسا بظرفين (ويجوز اعرابهما) اى وكما يجوز بناؤهما يجوز ايضا اعرابهما (لكونهما اسمين مستحقين للاعراب) كما هو التوجيه فى اعراب الظروف المذكورة وقال الشيخ الرضى ان قوله والظروف المضافة الى الجملة يجوز بناؤها ينبغى ان لا يكون على اطلاقه لان الظروف المضافة الى الجملة على ضربين واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى شرطها اولا وجائزة الاضافة وهى غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء واما جائزة الاضافة اليها فهى ايضا على ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماهية المصدر فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى الفعلية التى صدرها مضارع او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا فى اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بدله من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز فى مثله الا الاعراب فى الظروف المضافة وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه انتهى ملخصا (المعرفة والنكرة) اى المتداولتان فى السنة النحاة وكثرة ذكرهما فيما تقدم من المباحث قائمة مقام ذكرهما صريحا واللازم لكثرة الاحتياج اليهما ان يقدم بحثهما على بحث غير المنصرف لكن لما كانت انواع المعرفة من اقسام المبنى كانت معرفتها موقوفة على معرفة المبنى فلهذا اخرهما المص عنه كذا فى العصام ثم فسره الش بقوله (اى هذا باب بيان المعرفة والنكرة) ليبان ان هذين اللفظين خبر للمبتدأ المحذوف وهو هذا مشيرا الى ما سيجئ من المسائل المستحضرة وقدر كلمة الباب للاشارة الى ان مباحثهما مباحث مستقلة ليست من مباحث المبنى بقرينة ترك العاطف كما هى عادة المصنف حيث اقام ترك العاطف مقام الباب وانما قدر البيان لئلا يلزم اتحاد المبين بالكسر بالمبين بالفتح ولما قدر البيان كان المعنى ان المسائل التى كانت جزءا من الكتاب مبينة للمسائل التى كانت جزءا من الفن وقوله (من اقسام الاسم) للاشارة الى انهما من اقسام الاسم مطلقا لا من الاسم المبنى لان للاسم تقسيمات متد خلة باعتبارات مختلفة فتقسيمه تارة الى المعرب والمبنى باعتبار اختلاف آخره بالعامل وعدم اختلافه وتقسيمه الى المعرفة والنكرة باعتبار الاشارة الى معين وعدم الاشارة اليه وتقسيمه الى المؤنث والمذكر باعتبار وجود علامة التأنيث وعدم وجودها وتقسيمه الى المثنى والمجموع والمراد باعتبار دلالته على اثنين او اكثر وعدمها وتقسيمه الى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه ثم يقسم المتصرف الى المصدر وغيره كذا فى الامتحان ولما كان تعريف المعرفة وجوديا والنكرة عدميا قدم تعريف المعرفة فقال (المعرفة) يعنى ماهيتها على ان يكون اللام لجنس كما هو الاليق بمقام التعريف وهو مبتدأ وقوله (ما) اعنى الموصول مع صلته خبره وتفسير الشارح بقوله (اى اسم) (وضع) تفسير لما بانه عبارة عن المقسم وهو الاسم المطلق ولما كان للوضع اقسام اربعة عقلا وهى ان الوضع اما عام واما خاص وعلى التقديرين فالموضوع له اما عام واما خاص فامتنع من هذه الاقسام قسم وهو كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فبقى ثلاثة اقسام منها استقراء الاول الوضع العام مع الموضوع له العام وهو وضع الكليات لافرادها كوضع الانسان

وانما هى فاء السببية ولا يلزم فيما بعد فاء السببية ما يلزم فيما بعد حرف العطف هذا كلامه وبه قال فى الامالى وايضا لا وجه لما ذكره ثانيا فانه ان اراد به افهام سببية الاولى للثانية بان يكون الفاء بالسببية فهى الصورة الاولى بعينها اذ لا سبيل الى كون الثانية سببا للاولى وان اراد ذلك الانفهام على تقدير ان يكون الفاء مشتركة بين العطف والسببية فهى الصورة الثانية لا تغاير بينهما فقط ثم نقول تجويز ذلك فى صورة كون الفاء عاطفة اما مع السببية كما ذكره الشارح او بدونها كما اورده القائل من مذهب الرضى قال اجاب المص عن ذلك بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا فى المعطوف هذا ما قاله المص والذى يقول عندى ان الجملة الذى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مسئلة الذباب اولا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاءنى زيد

لزيد وعمرو ومع وضعه للحيوان الناطق الموجود فيهما او الثاني الوضع الخاص مع الموضوع له الخاص وهو وضع الاعلام الشخصية والجنسية والثالث الوضع العام مع الموضوع له الخاص وهو وضع الحروف والمضمرات واسماء الاشارات وغيرها كما سيجيء اراد الش ان يفسر الوضع على وجه يشمل الاعلام وغيرها من المعارف فقال (بوضع جزئي) كوضع الاعلام (اوكلي) كوضع غيره والوضع الجزئي ان يتصور الواضع مفهوما جزئيا للاسم بازائه كوضع زيد لذاته بتصور مشخصاته المنحصرة له وكوضع الاسامة لماهية الاسد بان يتصور ماهيتها من حيث خصوصها الا من حيث كليتها وصدقها على كثير بن فهي بمنزلة المفهوم الجزئي لا تحتمل غيرها والمراد بالوضع الكلي ان يتصور المفهوم الكلي سواء جعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات فوضع اللفظ بازاء كل واحد من تلك الجزئيات بان يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا اولم يجعل ذلك المفهوم آلة لملاحظة الجزئيات بل وضع اللفظ بازاء ذلك المفهوم بان يكون الوضع والموضوع له كلاهما عامين فالمعرفة منها ما كان الموضوع له خاصا سواء كان الوضع ايضا خاصا كما في الاعلام او عاما كما في البواقي من المعارف والنكرة ما كان الموضوع له عاما فافهم هذا فانه نافع جدا واللام في قوله (لشيء) متعلق بوضع وصلة له ووسط الشارح قوله (ملتبس) ليكون قوله (بعينه) صفة لشيء والضمير المجرور في قوله بعينه راجع الى الشيء فقوله ما وضع بمنزلة الجنس فتعريف المعرفة يشمل الاسماء المعارف والنكرات وقوله لشيء بعينه بمنزلة الفصل اخرج النكرات اذ هي لم توضع لشيء بعينه ثم الشارح اراد تفسير الشيء الملتبس بعينه فقال (اي بذاته المتعينة) فاراد بظاهره ان الشيء اذ قيد بعينه يراد به ذاته المتعينة يعني شخصه اعتمادا على ما شاع بين الادباء من استعمال امثال هذا التركيب اعني تقييدهم للشيء بقولهم بعينه يريدون به ذاته المتعينة المشخصة والا فمجيء العين بمعنى الذات المتعينة مما لم تساعد عليه اللغة اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه هو ذات لشيء ونفس الشيء كما في قولهم جاءني زيد بنفسه بالباء الزائدة فيكون معنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول كل لفظ موضوع لشيء اذ ما من موضوع لشيء الا انه موضوع لذلك الشيء نفسه فيشمل جميع الالفاظ الموضوعة بالنسبة الى معانيها الحقيقة فلا يوجد الاحتراز عنها فضلا عن النكرة كذا في العصام وقد سمع من بعض الاساتذة انه لا يرد على الش ما اورده العصام من انه اذا لم يحمل هذا التفسير على ما هو الشائع بين الادباء لزم المحذور المذكور اعني الالتباس لان المراد من الشيء المذكور هو الذات وهو مع قطع النظر عن التوصيف بالتعيين اعم من المتعينة وغيرها ولما وصف بقوله الملتبس بعينه يراد به تعين ذاته فيكون بعد التوصيف ذاتا متعينة لا قبله انتهى ما سمع منه رحمه الله تعالى وقوله (المعلومة للمتكلم والمخاطب) بالجر صفة بعد صفة لقوله بذاته وكذا قوله (المعهودة بينهما) صفة ثالثة للذات (فالشيء) يعني اذا قيدنا بهذه لان الشيء المذكور في التعريف حال كونه (مقيدا بهذه المعلومية) وهي كونه معلوما لهما

فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى تعقب بحيئه غروب الشمس زيد هذا كلامه ونحن لا نم جوازه والعجب منه انه كيف قوي ذلك عنده بلا شيء يتمسك به من كلام الفصحاء فانه لو كان قد ظفر بذلك لاتى به ولما ارتكب الى الاستدلال بما صنعه نفسه وايضا كلامه هذا مناقض لما نقلنا عنه من حكمه بان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة لزم مثله في المعطوف (قوله) مختلفين اي غير متحدين قيل ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقتضي منه العجب والاولى ان لا يتكلم بمثله بل وجب فالوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان الحق بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيد وعمرا معمولا العاملين هما ضرب واكرم على ما نقله عن الفراء انه على تشريك

(والمعهودية) وهي كونه معهودا بينهما (اذا وضع له) اى لذلك الشئ (اسم فهو) اى فذلك الاسم هو (المعرفة واذا وضع له اسم) يعنى اذا وضع لذلك الشئ (باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية) وهي كونه من حيث انها معلومة ومعهودة (فهو) اى فذلك الاسم الموضوع لذلك الشئ باعتبار ذاته فقط هو (النكرة فقوله ماوضع لشئ) مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه) مع القيود المذكورة (يخرج به النكرة) ثم شرع المص فى تعداد انواعها فقال (وهي) (اى المعرفة) وقوله هي مبتدأ وخبره فى تركيب المصنف قوله المضمرات الخ وفى تركيب الش قوله (ستة انواع) والضمير راجع الى المعرفة المعرفة بما ذكر لكنها من حيث افرادها النوعية كما سبق فى اول الكتاب فى قوله وهي اسم الخ وقوله (بالاستقراء) اشارة الى ان الحصر فى هذه الانواع الستة ليس بعقلى ولا جعلى بل هي منحصرة فيها بحكم الاستقراء ثم قال (واشار) اى المصنف (بترتيبها) اى بترتيب تلك الانواع بجعل كل واحد منها فى مرتبته بان ذكر بعضها اولا وبعضها ثانيا بعده (فى الذكر) اى حال كون ذلك التركيب ذكريا (الى ترتيبها) اى الى ترتيب تلك الانواع (بحسب المرتبة) ان كان بعضها اعرف من بعض وبعضها اعلى مرتبة فى الاعرفية والحاصل ان المعرفة بالنسبة الى افرادها كلى مشكك فان بعضها اعرف من بعض وبعض الاعرف اعلى من الاعرف الاخر الخ وقيل الى مرتبة ليس فوقها عرف منها وقيل الشارح تبع فى ذلك للفاضل الهندى لان الترتيب الذكرى ليس بمطابق للترتيب الرتبى فى الاعرفية فان المبهمات منها ما يساوى ذا اللام والمضاف الى احدها ومنها ما يساوى المعرفة باللام ومنها ما يفوته فاجيب بان ما ذهب اليها الش هو المشهور من مذهب سيبويه صرح بذلك فى المتوسط ثم قال وفيه اختلافات وسيصرح به الشارح ايضا واختار المص ما هو المشهور من مذهب سيبويه فلا يعترض بان الشارح تبع فى ذلك الفاضل الهندى وليس كذلك وكون المبهمات مساوية لذى اللام والمضاف الى احدها هو غير المشهور من مذهبه (فالاول) مبتدأ وقوله (المضمرات) خبره يعنى اول انواع المعرفة هي المضمرات وهي اعرف باقى الانواع (فانها) اى انما كانت المضمرات معرفة مع انها وضعت بوضع كلى لانها (موضوعة بازاء معان معينة مشخصة) وكل لفظ شانه كذلك فهو معرفة فالمضمرات معرفة بحسب تعين الموضوع له وتشخصه لكن ذلك الوضع ليس باعتبار امر جزئى كما فى الاعلام بل (باعتبار امر كلى) كما مر لكن ذلك الامر الكلى الغير المعين ليس هو الموضوع له للضمير بل هو آلة لملاحظته (فان الواضع لاحظ اولا) اى قبل الوضع (مفهوم المتكلم الواحد) لكن لا من حيث كونه زيدا ولا من حيث كونه متصفا بصفات اخرى بل (من حيث انه) اى من حيث ان المتكلم الوحد (يحكى عن نفسه مثلا) بان يقول انا فعلت كذا (وجعله) اى وجعل الواضع ذلك المفهوم بعد ملاحظته بهذه الحيثية (آلة لملاحظة افراده) من المتكلمين الحاكين عن انفسهم (وضع) بعد ذلك من الملاحظة (لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه) مثلا اذا قال

العاملين لجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولى عاملين غير مختلفين بل متحدين فى المعمول ولا يخفى انه من جملة الاوهام لانا نعلم بالضرورة انه اذا لم يذكر هذا القيد يجوز ان يتوهم امتناع ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالد او اما اذا ذكر فلا يتوهم كذلك جزما فتعين ما قاله الشارح قدس سره كيف لا ومفهوم العاملين عند الاطلاق اعم من المتحدين والمختلفين فالاتيان باحد هذين الوصفين انما هو للاحتراز عن الاخر وقد صرح بذلك صاحب الوافية وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرا فانه ليس من هذا الباب لكون الفعل الثانى تأكيد الفعل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا بمعمولى عاملين مختلفين قال والمراد باختلاف ههنا هو ان لا يكون الثانى تأكيدا للاول وقوله ولا يبعد انه الخ مع كونه منافيا لما قبله لانه جزم عليه فاسد لان ضرب واكرم فى قولنا ضرب واكرم زيد عمرا عاملان مختلفان لاستقلال كل واحد منهما فى العمل فلا يجوز العطف على معموليهما وكأن القائل

زيدا اناقائم وضع لفظ انا لزيد واذا قال عمرو اناقائم وضع لفظ انا لعمرو مع ملاحظة كل منهما متكلما واحدا يحكى عن نفسه (بحيث لايفاد ولايفهم الا الواحد بخصوصه) يعنى لايفيد لفظ انا فى اناقائم مثلا اذا قاله زيد الا انه وفى تركيب الثانى الا انه ولايفهم منهما الا انه زيد فى الاول وعمرو فى الثانى (دون القدر المشترك) يعنى لان الواضع لاحظه لوضع لفظ انا لذلك القدر المشترك بين الافراد وهو مفهوم المتكلم الواحد قوله (فتعقل ذلك المشترك) امامصدر مضاف مبتدأ وقوله (آلة) خبره وهذا اولى لافادته الحصر لان المصدر المضاف اذا كان مبتدءً يكون لحصره على الخبر ففى كلامه حصر بقرينة قوله لانه الموضوع له واما على صيغة الماضى المجهول والمضارع المجهول فيكون قوله ذلك المشترك نائب فاعله وقوله آلة بالنصب حال منه يعنى تعقل الواضع لذلك القدر المشترك انما هو (للوضع) وقوله (لانه الموضوع له) عطف على قوله آلة بتقدير اللام يعنى ان ذلك التعقل لكونه آلة لا لانه الموضوع له (فالوضع كلى) اى اذا كان الحال كما قررنا فالوضع فى المضمرات وامثالها كلى للاحظة المفهوم الكلى (والموضوع له جزئى مشخص) وهو زيد المتكلم وعمرو المتكلم المشخصان وموضعه علم الوضع (و) (الثانى) (الاعلام) اى الثانى الانقص من مرتبة المضمرات فى التعين هو الاعلام (الشخصية) يعنى سواء كانت تلك الاعلام شخصية (كما اذا تصور ذات زيد) مع جميع صفاته (ووضع لفظ زيد بازائه) اى بازاء زيد المتصور (من حيث معلوميته) للمتكلم والمخاطب (ومعهوديته) اى معهودية ذلك المتصور بينهما (اوالجنسية) عطف على الشخصية يعنى وسواء كانت تلك الاعلام جنسية (كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته) بين المتكلم والمخاطب وبعد تلك الملاحظة وضع له (لفظ اسامة فهذا اللفظ) اى لفظ اسامة (بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسى ومعرفة) واعطى له احكام المعرفة حيث استعمل بمنع الصرف للتعين فيه وهما التأنيث والعلمية ولايجوز ايضا دخول حرف التعريف عليه كما فى زيد (بخلاف) اى وضع لفظ اسامة للحيوان المفترس ملابس بخلاف (ما) اى بخلاف وضع كائن (اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسى) اى مفهوم الحيوان المفترس (مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه) اى فان لفظ الاسد (بهذا الاعتبار) وهو قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته (نكرة) اعلم ان النحاة اتفقوا على علمية نحو اسامة للاسد ولفظ سبحان للتسبيح لكن اضطربت اقوالهم فى الفرق بينه وبين الاسد مع اشتراكهما فى الوضع للمفهوم الكلى فادعى بعضهم الفرق بينهما ان استعمال الاسد فى افراده حقيقة واستعمال اسامة مجاز فقال صاحب الامتحان والحق ماقاله ابن الحاجب والرضى من ان تعريف مثلها تقديرى كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وبقى ههنا ماقال العصام حيث قال ويشكل تصور العلم الشخصى بانه تصور الذات بعينه ووضع اللفظ بازائه بلفظ الله تعالى فانه لم يمكن تصوره تعالى لغيره بشخصه فلايمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان اياه تعالى

لم يبد ان علة الامتناع قيام الحروف الواحد مقام عاملين وهذه العلة متحققة فيه الا ترى انك اذا قلت ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا يكون المعنى ضرب واكرم بكر خالدا فيكون الواو قائما مقام هذين وهو المحكوم عليه بالامتناع ولا وجه لتخصيص هذا المثال بتجويز الفراء فانه ممن يجوز العطف على عاملين مختلفين مطلقا كما ستقف عليه (قوله) قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء معطوفة على سوداء والعامل فيها كل وشحمة معطوفة على تمرة والعامل فيها ما والنار الاولى عطف على الامرأة الاول والعامل فيه كل والنار الثانية عطف على الامرأة الثانى والعامل فيه تحسبين وعلى هذا القياس فيما بعد فان الحجرة عطف على الدار والعامل فى الدار هو فى عمرو ومعطوف على زيد والعامل فيه الابتداء (قوله) وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور وقيل رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا

فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى تترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه انتهى اقول ان اقوال النحاة في هذا الاسم الشريف كثيرة فقال الفاضل العالم الاقكرماني في شرح لطيف على الخطبة ان الاظهر انه وصف في اصله بدليل كونه صفة الاسم الاخر الشريف في قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله الذي على قراءة من قرأ بالجر على انه صفة وان امكن الجواب عنه بجواز كونه عطف بيان لكن القول بانه وصف غلبة بحث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر آخر خفي غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة انتهى ولا يخفى ان توجيه الاقكرماني وان كان توجيها اقناعيا لكنه لا يكون سببا للتخلص عما اشكله العصام (و) (الثالث) اى الذي في المرتبة الثالثة من مراتب التعريف هو ما ذكره المصنف في المرتبة الثالثة في الذكر وهو (المبهمات) (يعني) اى يريد المصنف بالمبهمات (اسماء الاشارة و) اسماء (الموصولات) فعلى هذا يكون قوله والموصولات عطفا على قوله اسماء لا يراد بصيغة الجمع (وانما سميت) اى تلك الاسماء (مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم) اى عند المخاطب (وكذا الموصول) اى كما ان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم فالموصول ايضا (من غير صلة) مبهم صرح به الرضي حيث قال لان بحضرة المشير اشياء متعددة كل يحتمل ان يكون مرجع الاشارة ثم قال وانما يجعل الضمير الغائب من المبهمات لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية بخلاف اسم الاشارة والموصول (وهذا القسم) وهو المضمرات والمبهمات مخالف لقسم العلم لان قسم العلم من قبيل الوضع الخاص والموضوع له الخاص بخلاف هذا القسم من المعرفة فانه (من قبيل الوضع العام والموضوع له) اى والحال ان الموضوع له (الخاص) وقوله (فانها) دليل للمجموع يعني وانما يكون الوضع هذا القسم عاما والموضوع له خاصا لان الفاظ الاسماء المبهمات (موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة) وهي هذا الحجر والذي خرج من الدار مثلا لان الاول حجر معين معلوم وكذا الشخص الذي في الثاني معلوم ومعهود بعنوان الخارج من الدار فلفظ هذا في الاول والذي في الثاني موضوعان لهذا الحجر المعين والخارج المعين (من حيث معلوميتها ومعهوديتها) يعني بعد ملاحظة التعين لكن لا بملاحظة تخصيص هذين اللفظين لهذين المعنيين كما في العلم حتى يكون الوضع ايضا خاصا بل هما موضوعان لهما حال كون ذلك الوضع (وضعا عاما) اى شاملا لهذا الشجر ولهذا الانسان وللذي دخل وللذي اكل مثلا (كليا) اى حال كونه وضعا كليا غير مانع من وقوع الشركة بين كثيرين (فان الواضع) اى وانما كان الوضع عاما كليا لان الواضع (اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر) وتعقل ايضا المشار اليه المثنى المذكر

انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو الحق من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا الجواز ان يكون المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه ثم قيل اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق نقل المص ونقل لمسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما اذا كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور و خالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ ونقول بيان هذا المقام يستدعي التفصيل فلننقل كلام المص وما اورد عليه اولا ليتضح المسئلة قال في الشرح العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقا وصورته ان زيد في الدار وعمرا الحجرة وجائز عند الفراء وبعض الكوفيين مطلقا وينقسم امره عند كثير من المتأخرين كالاعلم

اوالمجموع المذكر وقس عليه المفرد المؤنث والمثنى والمجموع المؤنثين (وعين لفظا) اى لفظ هذا وهذان وهؤلاء وغيرها (بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم) اى من افراد المشار اليه المفرد المذكر فدخل فيه كل مفرد مذكر يشار اليه فاذا وضع اللفظ بملاحظة هذا المفهوم (كان هذا) اى هذا الوضع (وضعا عاما) وقوله (لان التصور) دليل الملازمة يعنى وانما يكون اذا كان حال الوضع كذلك وهو الوضع للمعين مع ملاحظة المفهوم يلزمه ان الامر اعنى كون الوضع عاما وكون الموضوع له خاصا اما لزوم الاول فثابت لان التصور (المعتبر فيه) اى فى هذا الوضع (عام وهو) اى ذلك العام المعتبر هو (المشترك) اى هو المفهوم الذى اشترك (بين تلك الافراد) اى افراد مفهوم المشار اليه المفرد المذكر مثلا حيث دخل فيه كل معنى مشار اليه مفرد مذكرا (والموضوع له خاصا) يعنى اما لزوم كون الموضوع له خاصا فثابت (لانه) اى لان الموضوع له (خصوصية كل واحد من تلك الافراد) مثل خصوصية المشار اليه بالحجر غير المشار اليه بالشجر وقوله (لا المفهوم المشترك) عطف على قوله خصوصية يعنى الموضوع له ليس هذا المفهوم المشترك (بينها) اى بين تلك الافراد حتى يكون الموضوع له عاما بخلاف وضع مثل الانسان لانه موضوع للحيوان الناطق المشترك بين افراد (و) (الرابع والخامس) (ما عرف باللام) يعنى الرابع من المعارف هو الاسم الذى عرف باللام والخامس منها ما عرف بالنداء اى الاسم الذى عرف بالنداء وسيجئ وانما جمع الشارح بينهما بقرينة عطف المصنف فى ما سيجئ فى قوله او النداء باو وانما جمع المصنف بينهما لانهما مشتركان فى كون التعريف الواقع فيهما من خارج بخلاف البواقى ولما كان اللام له معان اربعة اراد الشارح ان يفسر اللام على وجه يعم كل من المعانى الاربعة فقال (العهدية او الجنسية والاستغراقية) يعنى سواء كانت اللام التى عرف بها الاسم لام تفيد العهد او الجنس او الاستغراق وسواء كان العهد خارجيا او ذهنيا كما عممه الفاضل الامير فى حاشيته وقال صاحب الامتحان فى تعليقاته ان اريد بالجنس من حيث هو هو فاللام لام الحقيقة نحو الانسان نوع والعسل حلو وان اريد من حيث وجوده فى ضمن كل الافراد فلام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين الاية وان اريد من حيث وجوده فى بعض الافراد بلا تعيين فلام العهد الذهنى نحو اشتر اللحم حيث لا عهد فتكون اللام الجنسية المطلقة منقسمة الى الحقيقة والاستغراق والعهد الذهنى فعلى هذا لا يرد على الش انه جعل قسم الشئ وهو الاستغراق قسيما له اى للجنس كما اورده عصام الدين لانه يجوز ان يندرج العهد الذهنى وههنا فى اللام العهدية كما نقلناه عن الفاضل الامير وان يراد بالجنسية لام الحقيقة القسمية للاستغراق لا معناها الاعم منهما (وانما لم يقل) اى المص (ما دخله اللام) حيث عدل عنه الى قوله ما عرف الخ (لئلا يدخل فيه) اى فى المعرف باللام (ما) اى الاسم الذى (دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ) فانه لو قال ما دخله اللام يصدق على اللام التى دخلت لتحسين اللفظ دون افادة التعريف ولما قال ما عرف باللام لم يصدق على مثل هذا اللام فيخرج منه وهو المطلوب ثم انه لما كان للمص فى حق العبارة

وغيره فنه ما يجوز وما يمتنع فيجوزون مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو ويمنعون ما عدا ما ذكر وضابط ما جوزوه ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب فاما وجه المانعين له فلان حرف العطف نائب من العامل الواحد قائم مقامه فلم يقو ان يقوم مقام عاملين فاذا قلت زيد فى الدار وعمرو الحجرة فقد اقامته مقام عاملين ولذلك تأولوا مثل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على ان المضاف محذوف وترك المضاف اليه على اعرابه ووجه القائلين بالجواز ما ثبت من ظواهر الامثال المذكور وهو ما ذكرناه من الترتيب المتقدم فى مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو فوجب تقييد الجواز بالباب الذى ثبت جوازه والبقاء على الامتناع فيما لم يثبت تمسكا بما ذكره المانعون فى التعميم فثبت ان الوجه فى العطف على عاملين ما اختاره المتأخرون وان الظاهر من قوله تعالى واختلاف الليل والنهار آيات للموقنين انه مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو وكذلك قوله ما كل سوداء تمرة وبيضاء شحمة وعليه

ان يقول ماعرف باللام والميم حتى يدل فيه ماعرف بالميم لانه معرفة ايضا اراد الشارح ان يذكر وجها لتركه فقال (والميم) اى الميم التى (فى) قوله عليه السلام (ليس من امبر امصيام فى امسفر) فى مقام ليس من البر الصيام فى السفر حيث اجاب عليه السلام لسائل حميرى سأل بلغته بابدال اللام الى الميم فقال امن امبر امصيام فى امسفر وانما لم يذكرها المصنف لان تلك الميم (بدل من اللام) فكان ذكر اللام مغنيا عنها واذا كان ذكر اللام مغنيا عنها لكونه بدلا منها (فلا يعد ما) اى لا يعد الاسم المعرف الذى (دخلته) او دخلت الميم اياه نحو لفظ بر ولفظ صيام (قسما آخر) اى قسما آخر غير القسم الذى دخلته اللام (من المعارف) ان يقال ماعرف باللام والميم وقال العصام فحينئذ سقط ماذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم انتهى يعنى ان بين قول الشارح ههنا وبين قوله هناك تناقضا لان اللازم لقوله لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا هو ان يكون الميم فردا آخر للتعريف كاللام فلا يكون بدلا منه واللازم لقوله هنا هو ان الميم ليس فردا آخر للتعريف بل هو بدل من اللام فاللازمان متناقضان وكذا الملزومان ويمكن ان يرفع التناقض من طرف الش بان يقال انا لا نسلم التناقض لان ماذكره المص فى اول الكتاب بيان خواص الاسم ولا شك ان اللام والميم يشتركان فى كونهما من خواصه فيكون المراد من التعريف هناك مايكون خاصة الاسم فيلزم حينئذ شمول التعريف للميم لانه يكون من افراد ماهو الخاصة وماذكره ههنا تعريف المعرف باللام ولا شك ان دخول الميم فى افراده ليس بقطعى حتى يحكم انه من افراده كاللام فاحتمل ان يكون خارجا بدلا من اللام فحمله الش ههنا على البدلية لعدم القاطع فى دخوله والله اعلم (او) (عرف) (بالنداء) وانما وسط الش قوله عرف بين العاطف والمعطوف للاشارة الى ان قوله بالنداء معطوف على قوله باللام والى ان او ههنا لتقسيم المحدود حيث ذكر مابه الاشتراك بينهما كما هى امارة لكونه لتقسيم المحدود ويؤيده عد المصنف كلا منهما نوعا على حدة حيث قدر الش بقوله والرابع والخامس وقد اشرنا اليه ايضا فى تفسيره (نحو يا رجل) ولما كان المعرف بالنداء مشتركا بين كونه نكرة وبين كونه معرفة احتاج الى قرينة تميز ماهو المعرفة من المنادى وماهو النكرة منه فاراد الشارح ان يبين تلك القرينة فقال (اذ قصد به معين) يعنى انما يكون نحو يا رجل مثالا للمعرفة اذا قصد بالنداء نداء المعين (بخلاف) نحو (يا رجل) اى قصد به النداء (لغير معين فانه) اى فان قوله يا رجلا مع هذا القصد (نكرة) فلا يكون مثالا للمعرفة ولما ذكر المص المعرف بالنداء والمتقدمون من النحاة تركوا ذكر فى كتبهم حيث اكتفوا بذكر المعرف باللام اراد الش ان يذكر وجه تركهم فقال (ولم يذكره المتقدمون) اى انما لم يذكر المتقدمون هذا النوع (لرجوعه) اى لرجوع هذا النوع (الى ذى اللام) بان يكون من قبيل رجوع الفرع الى اصله كما بينه (اذ اصل) اى لان اصل قولنا (يا رجل) هو قولنا (يا ايها الرجل) لاتحاد المعنى الذى قصد من قولنا يا رجل للمعنى الذى دل عليه قولنا يا ايها الرجل (و) (السادس) (المضاف الى احدها) اى النوع السادس من المعارف هو الاسم الذى يضاف الى

قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها عطفا على قوله للذين احسنوا الحسنى وزيادة والذين كسبوا السيئات عطف على الذين احسنوا وجزاء سيئة عطف على الحسنى وقال فى الايضاح ماهو مثل ذلك وهو ان سيبويه واصحابه لا يجيزون العطف على عاملين مطلقا وجدوه على حذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه وغيرهم يجوز العطف على عاملين مطلقا وكثير من النحويين المحققين يجيز منه ماكان مثله وهو ماتقدم فيه المجرور وتأخر غيره ثم يؤتى بالمعطوفين على ذلك الترتيب وهذا هو الوجه المستقيم لظواهر القران واشعار العرب ولا حاجة الى التعسف واما الذين اجازوا العطف على عاملين مطلقا فانهم لما رأوا جواز مثل هذه المسائل وظهورها ظنوا ان الباب واحد فاجازوا الجميع واما سيبويه الذى هو المانع فانه لما ظهر له امتناع زيد فى الدار وعمرو فى الحجرة لفقدان وروده وظهور ماعليه ظن ان الباب واحد ثم المنع فى جميع وهو ان النائب لا يزيد على قوة الاصل فاذا لم يعمل الاصل عملين فالنائب اولى هذا وقال الرضى ان الاخفش يجيز العطف على عاملين

احد المعارف المذكورة ولما توهم من عدم جواز الاضافة فى القسم السادس اعنى ماعرف بالنداء انه لا يجوز ارجاع الضمير الى جميع ماسبق من انواع المعرفة اراد الشارح بيان صحة الارجاع الى كلها (اى) الى (احد الامور الخمسة) يعنى ان مراد المص بقوله والمضاف الى احدها هو المضاف الى احد الامور الخمسة (المذكورة) ولو بالجملة قوله (ولا يستلزم) دفع لمنشأ التوهم وهو ان الضمير المذكور لو كان راجعا الى الخمسة المذكورة يتبادر منه ان تصح الاضافة الى كل منها مع انه لا تصح الاضافة الى ماعرف بالنداء فاجاب عنه بانه لا تستلزم (صحة الاضافة الى احدها صحيحا) اى صحة الاضافة (بالنسبة الى كل واحد) منها (فلا يرد) اى فحينئذ لا يرد (انها) اى الاضافة (لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول) وهو الاعلام والمضمرات والمبهمات وماعرف باللام لا بالنسبة الى المنادى كما ارجعه الفاضل الهندى كذلك (فان المنادى لا يضاف اليه) وقال العصام لا يخفى ان ارجاع الضمير الا الكل ودفع استلزام الصحة لصحة الاضافة تكلف ولهذا جعل الهندى المرجع الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكره ابتداء لم يسبق فى كلامهم زيادة على هذه الاربعة فلما زاده المصنف واورد هذه العبارة اختار الضمير انتهى فكان الش ذهب الى ان القضية المستنبطة من قوله الى احدها فى قولنا احد الامور الخمسة المذكورة يضاف اليه وهذه القضية المستنبطة هى الموجبة الجزئية وهو اعم من الموجبة الكلية القائلة بان كل واحد من الامور يضاف اليه ومن السالبة الجزئية القائلة بان بعض الامور لا يضاف اليه والاعم لا يستلزم الاخص والله اعلم ثم لما كان المتبادر من قوله والمضاف الى احدها هو الاسم الذى يضاف الى احد المذكورات بلا واسطة مع انه اعم من المضاف بالذات وبالواسطة ورد على تركيب المصنف نقض بانه غير شامل فاشار الشارح الى هذا النقض مع جوابه فقال (قيل) اى على المصنف (كان عليه) اى كان واجبا عليه (ان يقول والمضاف الى المعرفة) يعنى سواء كان ذلك المعرفة مكتسبا التعريفه من الامور المذكورة او من المضاف الى احد المذكورة وانما كان الواجب عليه ذلك (ليدخل فيه) اى فى النوع السادس (المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا) اى كما دخل فيه المضاف الى المعرفة بالذات (مثل غلام ابيك) فان الغلام فى هذا التركيب مضاف الى الاب والاب مضاف الى الضمير الذى هو من المعارف المذكورة فاكتسب الاب من الضمير تعريفا فصار معرفة ثم اكتسب الغلام من الاب لكونه مضافا اليه (والجواب) اى عن هذا الايراد تحرير المراد وهو (ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون) اى ذلك المضاف مضافا (بالذات) كقولنا غلامك (او بالواسطة) كقولنا غلام ابيك اعلم ان هذا السؤال نقض شبيهى تقريره ان عبارة المصنف باطلة لانها عبارة غير شاملة للاسم المضاف وكل عبارة شانها كذلك فهى باطلة والجواب منع الصغرى يعنى لا نسلم انها غير شاملة لم لا يجوز ان يكون المراد منه اعم منهما ولما كان بعض الاسماء مستثنى من تلك القاعدة وقد ذكره الشارح فى بحث الاضافة اراد ان ينبه عليه ههنا فقال (ولا يخفى عليك نظرا الى ماسبق) اى فى بحث الاضافة (المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل

مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو بكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف عاملين وممن لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين العاطف الذى وهو كالجار وبين المجرور واما من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا واما الفصل بالظرف اوغيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وابو على فى السعة وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعد نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءنى زيد واليوم عمرو وان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع والمنصوب وفى عدم جوازه فى المجرور قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما لا يفصل بين العامل ومعموله واجاز

او الشبه فهو) اى ذلك اللفظ (مستثنى من هذا الحكم) اى حكم كون المضاف معرفة بالاضافة الى احد الامور والاولى ان يقيد قوله والمضاف بقوله ان لم يتوغل كما قيد به صاحب الامتحان ولعل المصنف اهمل هذا القيد ههنا وفى بحث المضاف لان التوغل امر زائد ولا تنقض القاعدة بمثله والله اعلم وقوله (معنى) قيد للمضاف الذى اكتسب التعريف بالاضافة الى احد هذه الامور وهو مفعول مطلق مجازى لقوله والمضاف اما بتقدير المضاف اى اضافة معنى او بتقدير الموصوف اى اضافة معنوية ويحتمل ان يكون مفعولا فيه بحذف مضافين لقوله او المضاف اى وقت افادة معنى وان يكون مفعولا له بحذف مضاف اى لافادة معنى وهذه الوجوه الاربعة نقلها زينى زاده من الحواشى الهندية ثم قال والاول اظهر واختاره الشارح ايضا حيث فسره بقوله (اى اضافة معنى) ثم فسره بقوله (يعنى اضافة معنوية) للاعلام بان اضافة الاضافة من قبيل اضافة المنسوب الى المنسوب اليه ولما كان تفسير الشارح بقوله اضافة معنى ثم تفسيره بقوله اضافة معنوية موهما بكون المختار عنده ان يكون من قبيل حذف الموصوف اراد ان ينبه على ان مراده منه حذف المضاف فقال (فقوله) اى فقول المصنف (معنى) بدل منه وقوله (مفعول مطلق) خبر لقوله فقوله وقوله (بحذف مضاف) متعلق بالنسبة يعنى ان قوله معنى مفعول مطلق بطريق حذف المضاف لا بطريق حذف الموصوف كما ترى (واحترز) اى المص (به) اى بقوله معنى (عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية) نحو حسن الوجه وضارب زيد وانما احترز عنها (فانها) اى الاضافة اللفظية (لا تفيد تعريفا) بل تفيد التخفيف فى اللفظ فقط كما سبق فى بحث الاضافة ولما ترك المص تعريفات المعارف وعرف من بينها العلم لا غير اراد الش بيان وجه تركه فقال (ولما سبق) فى بحث المبنى (تعريف المضمرات والمبهمات) يعنى الموصولات واسماء الاشارات وقوله (ومعنى المضاف الى احدها) حال من فاعل سبق اى والحال ان معنى المضاف الى احدها (معنى ظاهر) وكذا قوله (والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف) حال ايضا يعنى لما سبق تعريف النوعين الاولين من ظهور القسم السادس واستغناء القسم الرابع والخامس عن التعريف وقوله (خص العلم) جواب لما وقوله (بالتعريف) متعلق بخص والباء داخلة على المقصور فيكون خص بمعنى امتاز يعنى امتاز العلم بين المعارف بذكر تعريفه فقط وقوله (فقال) عطف على خص اى خص المصنف وقال (العلم) ولما كان المراد بالعلم المعرف ههنا هو العلم الشامل لاقسامه الثلاثة بصدق تعريفه عليها اراد الشارح ان يفسره بحيث يشملها فقال (اسما كان) اى سواء كان العلم اسما يعنى غير كنية ولقب (او لقبا او كنية) وقال العصام هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلاثة مرتبة فى العموم انتهى يعنى ان لفظ الاسم يطلق فى الاصطلاح على كلمة دلت على معنى مستقل وعلى اسم غير صفة وعلى علم غير لقب ولا كنية فالاول اعم من الثانى والثانى اعم من الثالث (لانه) اى لان العلم (ان صدر بالاب) نحو ابو بكر (او الام) نحو ام ايمن (او الابن) نحو ابن عامر (او البنت) نحو بنت عمرو (فهو) اى فذلك العلم (كنية والا) اى وان لم يصدر بما ذكر فهو قسمان (فان

ذلك غيرهم فى السعة لجواز الفصل بين الرفع والناصب ومعموليهما او امتناع ذلك بين الجار ومعموله قال فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور سيبويه منعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمر ان الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء ففى كلام المص واحالته نظر وايضا يرى الاشكال على ما وجه به كلام المتأخرين واختاره من ان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل وهو عدم علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما هذا ما اورده ولا يخفى على المنصف الخبير انه لا شئ من ذلك يرد على المص فان

قصد به مدح) نحو صالح (اوذم) نحو صالح (فهو) اى فذلك العلم (اللقب والا) اى وان لم يصدر
ولم يقصد به مدح اوذم (فهو) اى فذلك العلم (الاسم) نحو زيد وعمرو وقال بعضهم ان تخصيص
الكنية بما صدر بالامور الاربعة للاتباع لما قال القدماء والافالتخصيص غير لائق لان ماصدر
بالاخت والاخ خارج عنه واورد عليه ايضا ان قوله والا فان قصد قضية مباينة الكنية لان المفهوم
منها ان الكنية مالم يقصد به المدح والالذم مع ان بعض الكنية صدر بالاب والام مع قصد المدح
كابى الخير وام الخير فان قيل ان بينهما عموما وخصوصا من وجه وانهما قد يتصادقان قلنا فحينئذ
يلزم ان يكون التقسيم غير حقيقى والخلاص ان يلتجأ الى ماحققه الرضى من ان الفرق بينهما
معنوى وهو ان اللقب يمدح الشخص اويذم بمعناه والكنية لا يعظم بمعناها بل لعدم التصريح
بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها فقوله العلم مبتدأ وقوله (ماوضع لشئ
بعينه) فى مقام الجنس خبره اى اسم وضع لشئ معين (شخصا) اى سواء كان ذلك الشئ شخصا
(اوجنسا) لان الشئ المعين اما شخص كزيد واما حقيقة مستقلة متعينة فى الذهن عينا كاسامة
لحقيقة الاسد المعينة عند العقل عينا عند دخول لام الجنس (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله
بعينه (عن النكرات) لانها وان وضعت لشئ لكنها لم توضع له مع ملاحظة التعيين ولما ذكر
الوضع ههنا توهم خروج الاعلام التى لم يكن اختصاصها بالمعين من الوضع بل من غلبة الاستعمال
فاراد الشارح ان يدفع هذا التوهم فقال (والاعلام الغالبة التى تعينت) اى لم يكن التعين فيها
من الوضع بل تعينها (لفرد معين بغلبة الاستعمال) اى بسبب غلبة استعمال المستعملين (فيه) اى
فى ذلك الفرد كالنجم حيث تعين للثريا بغلبة الاستعمال فمثل تلك الاعلام (داخلة فى التعريف)
اى فى تعريف العلم (لان غلبة استعمال المستعملين) اذا كانت ملابسة (بحيث اختص العلم
الغالب بفرد معين) تكون تلك الغلبة ملابسة (بمنزلة الوضع من واضع معين فكأن هؤلاء
المستعملين وضعوا له) اى لذلك المفرد المعين (ذلك) الاسم يعنى ان الاستعمال لمعين شابه الوضع
لمعين فى كونهما لمعين فصار هؤلاء المستعملين مشابهين للواضعين فيصدق على تلك الاعلام
انها وضعت بعينها وقوله (غير متناول) بالنصب حال من الضمير الذى فى وضع وقوله (غيره)
بالنصب ايضا مفعول متناول كما اشار اليه الشارح بقوله (اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ
تعينه غير متناول غير ذلك الشئ) وقوله (باستعماله فيه) بيان للتناول اى التناول والشمول
لغير المعين مع كونه موضوعا له انما يكون بسبب استعمال ذلك الاسم الموضوع لمعين فى غير ذلك
المعين يعنى ذلك التناول لا ينافى ذلك الوضع (واحترز) اى المصنف (به) اى بقوله غير متناول
غيره (عن المعارف) اى التى سوى العلم (كلها) من المضمرات والمبهمات وماعرف باللام
اوالنداء ومن المضاف الى احدها فان كلا منها وان وضعت بخصوصيات كل من افرادها
المعينة كما قررها الا انها اذا استعملت فيها تتناول غيرها وتحتمله كانا ومن وهذا فانها
وان وضعت لمتكلم معين والمشار اليه معين لكنها تتناول بهذا الوضع غيره من المتكلمين
لكون وضعها عاما بملاحظة القدر المشترك فان قيل هذا لا يأتى فى المعروف بلام الجنس فانه

كون الاخفش ممن يجيز ذلك العطف لا يأبى اطلاق القول بان متقدمى البصريين مانعون فان هذا الاطلاق صحيح عند اجتماع غيره اوا كثرهم على المنع واجتماع النحويين من البصريين والكوفيين على امتناع نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد لا ينافى حكم بان الفراء وبعض الكوفيين يجيزون العطف على عاملين مطلقا ولا يوجب الاستثناء لان جواز هذا التركيب وامتناعه ليس لجواز ذلك العطف اوامتناعه بل الامر وراء ذلك وهو الفصل بين العاطف الذى هو كالجار وبين المجرور فان جاز جاز والا فلا وكلام المص لا يتجاوز العطف بل يختص ببيان القائلين بجوازه والمانعين له من حيث هو هو ولا يرد قول المص بان الفراء من المانعين واحالته ذلك بمجرد نسبته ابن مالك الاجازة اليه كما هو الظاهر لمن عرف مراتب الكلام ومتكلمه ولا يرد عليه سؤال التحكم لانه يقول كان القياس عدم الجواز لهذه العلة لكن لما ثبت ذلك فى صورة الترتيب كما سبق صار جائزا بالسماع ومقصورا على هذه الصورة لانتفاء السماع فى غيرها والتأويل خلاف الظاهر وارتكاب تعسف

لا يتناول غيره قلنا يمكن ان يقال المعروف باللام وضع للجنس من حيث هو بعينه ويتناول غيره كالجنس الاستغراق كذا فى حاشية ابن قاسم العبادى (وقوله) هو مبتدأ اى وقول المصنف فى تعريف العلم (بوضع واحد) وتفسيره بقوله (اى تناولا بوضع واحد) للاشارة الى ان قوله بوضع ظرف مستقر منصوب محلا على انه صفة لمصدر محذوف اى تناولا كائنا بوضع واحد وقوله (لئلا يخرج الاعلام المشتركة) خبر للمبتدأ وهو قوله يعنى ان هذا القيد فى تعريف قيد مدخل لا مخرج لان المراد من قوله غير متناول ليس هو عدم التناول المطلق بل عدم التناول بوضع واحد فلا ينافى هذا تناوله بوضع آخر غير الواضع الاول فان من وضع زيدا لشخص معين لم يتناول ذلك زيدا آخر بذلك الوضع بل يتناوله بوضع آخر لان زيدا علم مشترك بين الاشخاص المعينة فهو صفة لشخص بعينه غير متناول لشخص آخر مسمى بزيد لان الاوضاع مختلفة وقال العصام دفعا لما ورد على الشارح من انه يلزم عليه ان يقول ليدخل بدل قوله لئلا يخرج لانه يوهم ان الاعلام المشتركة داخلة قبل هذا القيد وليس كذلك لانها تخرج بقوله غير متناول فاحتاج الى ادخالها بقوله بوضع واحد كما ذهب اليه صاحب الامتحان ووجه الدفع انه لا نسلم خروجها بقوله غير متناول وانما تخرج اذا كان المراد بها الغير المتناول المطلق يعنى سواء كان بوضع واحد او باوضاع لم لا يجوز ان يكون المراد به الغير المتناول المقيد بوضع واحد فحينئذ لا تخرج عن التعريف لان الاعلام المذكورة ايضا غير متناولة غيرها بوضع واحد وانما تتناوله باوضاع متعددة ثم اشار الشارح الى توطئة لقوله واعرفها فقال (ولما اشار) اى المص (الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها) اى بسبب جعل كل من الانواع فى مرتبتها فى الاعرفية (فى الذكر) اى فى ذكر الاعرف من الانواع اولا وما دونه ثانيا وهكذا كما سبق (اراد) اى المص (التنبيه) ههنا (على ترتيب اصنافها) يعنى ان المضمرات نوع واحد وتحتها اصناف ثلاثة وهى المتكلم والمخاطب والغائب وبين كل من الاصناف الثلاثة مرتبة فى الاعرفية لكن ليس مراده بيان الترتيب فى كل من الانواع مما سوى المضمرات بل (فيما) اى فى النوع الذى (يكون فيه) اى فى اصناف ذلك النوع (هذا الترتيب) فى الاعرفية كما فيما بين اصناف المضمرات (فقال) (واعرافها) (اى اعرف المعارف) اى اعرف كل من اصناف تلك الانواع وقوله (يعنى اقلها لبسا) تفسير لسبب اعرفية بعضها من الآخر مع اشتراكها فى الوضع للمعين يعنى ان التفاوت بين المعارف فى افادتها عدم الالتباس فانها تفيد تقليل الشركاء مع التعيين اكثر مما تفيد الاخرى فهو اعرف لكن المعتبر فى افادة عدم اللبس ليس عدم اللبس عند المتكلم او غيره بل المعتبر عدم اللبس (عند المخاطب من حيث اصنافها) لا من حيث انواعها وانما قيد بالحيثية فان اعرفها من حيث انواعها هو المضمر مطلقا كما عرفت وقوله (المضمر المتكلم) خبر لقوله اعرفها وقوله (لبعد وقوع الالتباس فيه) دليل الاعرفية فان المتكلم اذا قال انا وسمعه المخاطب لم يقع الالتباس فى كون ان الموضوع له لانا هو المتكلم المعين (ثم)

مستثنى عنه ولنرجع الى المتن وكلام الشارح فنقول معنى قوله خلافا للفراء ان الفراء يجيزه مطلقا وقوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو اى ويجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور وقوله خلافا لسيبويه اى لا يجوز عنه مطلقا وان كان بالضابط المذكور فتبين من هذا انه لا حاجة الى اخذ الفراء فى صورة الاستثناء الا ان الشارح اهم فى المقام بسبيل ان يقال انه لا وجه لتوسيط خلاف الفراء بين المستثنى والمستثنى منه بل لا يصح لانه بيان المخالفة قبل تمام الحكم فاخذه فى الاستثناء وح يكون المعنى ان الفراء مخالف لمانعى العطف على العامل فى جميع الصور الا فى هذه الصورة فانه موافق لهم فيها وذلك جائز وان كان السؤال مندفعا من اصله وما اعترض به القائل من قوله يتجه عليه الخ من قبيل التكلم بما لا يعنيه ثم فى اقتصاره على قوله يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب قصور اذ لا بد من ضميمة اشتراط كون المعطوف على ذلك الترتيب وايضا فى قوله بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نظر لان ذلك اى حذف المضاف واضماره لا يتصور فى نحو قولك فى

(المضمر)

(المضمر) (المخاطب) ای ثم الاعراب بعد المضمر المتكلم هو المضمر المخاطب وانما المخاطب انقص معرفة من المتكلم (فانه يتطرق) ای يحدث (فيه) ای فی المخاطب (ما) ای طريق يسلك اليه ويكون ذلك الطريق سببا الوقوع الالتباس المانع لكمال التعريف بخلاف المتكلم فانه (لا يتطرق) ذلك السبب (فی المتكلم) وانما فسرنا التطرق بهذا لانه فی الاصل حدوث الطريق وكلما كثر حدوثه كثر سبب الالتباس له فيكون من قبيل ذكر السبب وارادة المسبب ثم اراد الش بقوله (الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس) ای لفظ انا (بغيره) ای بغير من يقوله ويتكلمه (واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر) فانه يجوز ان يكون فی حضورك اشخاص يكون كل منها قابلا للخطاب (فيتوهم) ای بسببه (ان الخطاب له) ای لغير من يخاطب فح يحتاج الى قرينة لفظية او حالية على تعيين المخاطب الذی يراد بقولك انت فان قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه ربما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل انا من وراء الجدار فانه لا يعلم منه انه فلان واجيب بان احتمال من خوطب به فی انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه بعرض حيلولة الجدار اقول وهذا الجواب مبنی على ان المعتبر فی الاعرفية ان لا يوجد الالتباس اصلا وهذا الاعتبار غير معلوم فان تفسيره فيما قيل بقوله يعنی اقلها التباسا عند المخاطب وبقوله (وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة) ای التی يعتبر فيه الاعرفية (ابعد من اللبس) يدلان على خلافه فح يجوز ان يوجد اللبس فی المضمر المتكلم وفی المخاطب لكن يكون اللبس الذی يوجد فی المتكلم اقل من الذی فی المخاطب ولما بقی حكم صنف المضمر الغائب اراد الش ان يذكره فقال (ثم المضمر الغائب) ای المضمر الغائب ادون منهما فی الرتبة وقوله (ولم يذكره) اشارة الى وجه عدم ذكر المص ذلك الصنف ای وانما لم يذكر المضمر الغائب لتعينه بعدم الاعرفية التی بالنسبة اليهما (لانه علم من اعرفية المتكلم المخاطب انه) ای المضمر الغائب (ادون منهما) ای من المتكلم والمخاطب ثم اراد الش ان يذكر وجها لاقتصار المص فی بيان النسبة على اصناف المضمرات فقال (واقتصر) ای المص فی مقام بيان النسب بين اصناف الانواع الستة (على بيان النسبة بين اصناف المضمرات) وترك بيان ما عداها (فان سائر المعارف) من غير المضمرات (لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها) يعنی انه لا تفاوت بين اصناف المعارف الباقية من غير المضمرات الا بين اصناف المعرفة التی تعريفها بسبب الاضافة الى احد المذكورات (فان فيه) ای فی المضاف (تفاوتا) بين اصنافها لكن ليس ذلك التفاوت باعتبار نفسه بل (باعتبار تفاوت المضاف اليه) مثلا ان الغلام المضاف الى المتكلم اعرف من المضاف الى المضاف اليه المخاطب (ولهذا) ای ولكون التفاوت بين اصناف المضاف اليه باعتبار تفاوت المضاف اليه (ما اثبت) ای لم يثبت المص (التفاوت بين اصنافه) ای بين اصناف المضاف مع وجود التفاوت فيها (بعد بيانه) ای بعد بيان التفاوت (بين انواع المضاف اليه) من المضمرات والمبهمات وغيرها (واصنافه) ای وبعد بيان التفاوت بين اصناف بعضه يعنی المضمر ثم اراد الش ان يشير الى ان الترتيب الذی ذكره المص بين المعارف ليس متفقا عليه فقال (وهذا الترتيب الذی ذكره) ای المصنف (انما هو) ای هذا

الدار زيد والحجرة عمرو بل المحذوف فيه عند سيبويه الجار واصل الكلام وفی الحجرة عمرو وتقدير المضاف وابقاء المضاف اليه على ما كان عليه انما هو فی مسئلة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اذ الاصل عنده ولا كل بيضاء فحذف المضاف وترك المضاف اليه على اعرابه لا على انه معطوف على سوداء ولو قال الشارح قدس سره فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة بل يقدر الجار كما قال الرضی لتم وعم (قوله) فثبت عنده وتحقق قيل الظاهر فيثبت ويتحقق وقد يقال ان التعبير بالماضی ادخل فی البيان وابلغ (قوله) او الدفع ظن السامع به تجوزا هذا يتصور على ثلثة وجوه اثنان منها ما ذكره الشارح هنالك والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا فی اصل النسبة بل فی نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كلا واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم ونحوها وهذا هو الذی عنی به قدس سره فی الشمول ومنه يعلم ان المص رحمه الله لو اكتفى بقوله فی النسبة لتم وكفى (قوله) هذا حاصل ما ذكره المص

الترتيب (مذهب سيبويه) وعليه جمهور النحاة كما سبق في بحث النعت (فان فيه) اي في هذا الترتيب (اختلافات كثيرة) بين النحاة وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها فاي منهما يقع موصوفا فالآخر يكون اعرف بالنسبة اليه (النكرة) اي الاسم النكرة (ما) اي الاسم الذي (وضع لشيء) اي لمعنى (لا بعينه) وقوله (اي لا باعتبار) تفسير لقوله بعينه المنفي يعني انه وضع لشيء لكن لا باعتبار (ذاته) اي ذات ذلك الشيء (المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك) كما كان ذلك الوضع في المعرفة كذلك بل هو موضوع لمعنى من غير اعتبار تعينه ومعلومية سواء كان ذلك الاسم منقولا او مرتجلا مفردا او مركبا لقبا او كنية موضوعا لمعين حدثا او وقتا او لفظا يؤذن به او مرادا به او محض عدد فانه اذا لم يعتبر التعين في كل منها يكون نكرة واما نحو ادخل السوق فمعرفة وان وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة ووقوعه على غير معين لعارض وكذا وقوع اسامة على فرد غير معين لا يوجب النكارة لعدم الوضع ولا يرد نحو وجهك ورأسك لان ذلك وضع لشيء لا بعينه وان وقع على معين لعارض انتهى ما في شرح الفاضل الهندي ثم اراد الشارح ان يبين فائدة قيد التعريف فقال (فقوله) اي قول المصنف في تعريف النكرة (ما وضع لشيء) جنس (شامل للمعرفة والنكرة) فيكون ما به الاشتراك بينهما (وبقوله) اي بقول المصنف (لا بعينه خرجت المعرفة) من تعريف النكرة فيكون هذا القول اشارة الى ما به الامتياز بينهما (اسماء العدد) وهو اما مبتدأ خبره محذوف اي اسماء العدد ما سيأتي او خبر لمبتدأ محذوف اي هذا البحث اسماء العدد او مبتدأ وقوله ما وضع الخ خبره ولما كانت اسماء العدد من جملة الاسماء احتاج الى وجه لتخصيصها بالذكر فاراد الش ان يبين وجه اختصاصها فقال (انما افردها) اي انما افرد المص اياها (بالذكر) اي بذكرها من بين الاسماء ولم يدرجها فيها (لان لها) اي لاسماء العدد (احكاما خاصة ليست) اي تلك الاحكام (لغيرها) من الاسماء الباقية فحصل لها نوع استقلال ولما بعد ذكر المبتدأ بتوسيط ذكر وجه الافراد اراد الش ان تنبه على كون اسماء العدد مبتدأ بذكر الضمير المرضي عند الش لكون اسماء العدد مع حذف الجزء الاخر جملة مستقلة فحينئذ يكون قوله ما وضع خبر المبتدأ المحذوف كما اشرنا اليه واليه اشار بقوله (وهي) اي اسماء العدد (ما وضع) وانما فسر الش الموصول بقوله (اي الفاظ وضعت) ولم يقل اسماء وضعت مع انها من نوع الاسم للاشارة الى ان بعضها مركب وبعضها مفرد فان مثل خمسة عشر ليس بكلمة واحدة بل هي كلمتان فاذا لم يكن كلمة لم يكن اسما فحينئذ لو جعل الموصول عبارة عن الاسم لم يشمل التعريف مثل خمسة عشر فلذا فسره الشارح بلفظ اعم من الكلمة حتى يشمل التعريف لمثل هذا من الالفاظ المركبة (لكمية آحاد الاشياء) يعني انها الفاظ وضعت للفظ اجيب بها عن السؤال بكم يعني عن السؤال من العوارض التي تعرض للاشياء من حيث آحادها (منفردة كانت) اي (تلك الآحاد) كما كانت في لفظ الواحد (او مجتمعة) كما في غيره وانما فسره الش به ليكون اشارة الى جواب الفاضل الهندي الاشكال الذي اورده الشارح الرضي بان التعريف

في شرحه حيث قال قولنا يقرر امر المتبوع يخرج عنه الصفة والبدل والعطف وقولنا في النسبة او الشمول يخرج عنه عطف البيان لانه لم يؤت به الا ليقرر امر متبوعه ويحققه ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولعل مراد الشارح بذلك التصريح ونسبة هذا المعنى الى المص هو الاشارة الى عدم ما اورده الرضي من ان المص قال دخل عطف البيان في قولنا يقرر امر المتبوع وخرج بقولنا في النسبة او الشمول وفيه نظر لانه ان كان معنى التقرير تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ لا دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه ايضا وان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات ومن غفل عن ذلك قال لو تعرض لتأكيد متبوعاتها لكن انسب (قوله) ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد

غير شامل للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين فاجاب عنه الفاضل الهندي بان المراد من الاحاد اعم من ان تكون منفردة او مجتمعة فتشمل الواحد والاثنين ثم ذكر الشارح المعنى المراد من الاشياء والاحاد والكمية فقال (فالاشياء) اى المراد بالاشياء (هى المعدودات) كرجل ورجلان ورجال (و آحادها) اى المراد باحاد الاشياء (كل واحد واحد منها) اى من الاشياء (وكمية الاحاد) اى المراد منها (ما) اى لفظ (يجاب به) اى بذلك اللفظ (اذا سئل عن واحد او عن اكثر) وقوله (من واحد) متعلق باكثر وقوله (من تلك المعدودات) ظرف مستقر صفة لواحد قوله (بكم) متعلق بسئل يعنى اذا سئل بكم عن واحد واحد اى على حدة منفردة او سئل عن اكثر من الواحد الذى هو من تلك الاشياء المعدودات حال كونها مجتمعة وهذا هو المراد من الاحاد (والالفاظ الموضوعة) اى المراد من الالفاظ الموضوعة (بازاء تلك الكميات) نحو واحد واثنان وثلاثة (بان يكون) اى بطريق اى ان يكون (كل واحد منها) اى من تلك الالفاظ (موضوعا لكمية واحدة منها) اى من تلك الاحاد وقوله والالفاظ الموضوعة مبتدأ وقوله (اسماء العدد) خبره يعنى المراد باسماء العدد هى تلك الالفاظ ثم بين الش بالصراحة دخول الواحد فى التعريف فى اصطلاح النحاة فقال (فالواحد) اى لفظ الواحد (موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت) اى اخذت الاحاد (منفردة فاذا سئل) اى فعلى هذا اذا سئل (عن معدود منها) اى من الاشياء (بكم) هو اى بكم آحاد هو (يجاب بالواحد) ان كان شيئا واحدا هذا اذا اخذت منفردة واما اذا اخذت مجتمعة فبينها بقوله (والاثنان اى لفظ الاثنان مثلا) (موضوع لكميتها اى لكمية آحادها) اذا اخذت اى تلك الاحاد حال كونها (مجتمعة متكررة مرة واحدة) فانه اذا تكرر الواحد مرة حصل الواحدان فيقال اثنان (فاذا سئل عن معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى مانهاية له) يعنى اذا تكرر الواحد مرتين يجاب بالثلاثة واذا تكرر ثلاث مرات يجاب بالاربعة وقس عليه مافوقها (فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلا فى هذا التعريف لانهما من اسماء العدد فى عرف النحاة وان لم يكونا) اى الواحد والاثنان (عند بعض الحساب من العدد) يعنى انهما داخلان عند بعض اهل الحساب غير داخلين عند بعض والاثنان داخل عند بعض دون الواحد والحاصل ان فى دخولهما وعدم دخولهما ثلاثة مذاهب الاول انهما داخلان فى اسماء العدد وهذا مذهب النحاة لاطباقهم على عدهما فى الاصول كما سيأتى والثانى انهما ليسا من اسماء العدد لان العدد عندهم هو نصف مجموع الحاشيتين اى الطرفين فالواحد ليس له حاشية واحدة وهو الاثنان فالواحد ليس بعدد لانعدام الحاشيتين ولما لم يكن الفرد الاول وهو الواحد عددا ينبغى ان لايكون الزوج الاول وهو الاثنان ايضا عددا او هذا هو مذهب بعض اهل الحساب والثالث ان احد ليس بعدد لعدم صدق تعريف العدد عليه ولكن الاثنان عدد لان العدد عند ذلك البعض مايقع نصف مجموع الطرفين فاحد طرفى الاثنان وهو الواحد وطرفه الاخر هو الثلاثة فالواحد مع الثلاثة

اللفظى قيل على اى تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانه لايجرى فيها التأكيد اللفظى ثم قيل ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من كلها الشمول للانواع لالجميع الاشخاص وليس بذلك فان اجمع واخواته ادوات التأكيد والكلام فيما عداها من الالفاظ وايضا يجوز ان يكون الاداة الثانية مؤكدة للاولى فى صورة لتكرير فيكون اجمع واخواته مما يؤكد بتكرير لفظه وقد ذهب بعض النحاة الى ان اخوات اجمع مؤكدات له ثم اعلم ان المص صرح بان المراد بالالفاظ كلها ما هو المتبادر منها حيث قال والمراد باللفظى ان يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة كقولك جاءنى زيد زيد وهو جار فى الاسم والفعل والحرف والجملة والظاهر والمضمر هذا كلامه (قوله) قيل لامعنى لهذه الكلمات الثلاث قيل وعلى هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولذا لم يذكر مثل حسن بسن فى التأكيد والحق ادراج هذه الالفاظ فى التأكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة فى كلام العرب لابد من ضبطها فى الصيانة عن

اربعة وهو مجموع الحاشيتين فالاثنان نصف اربعة التى هى مجموع الحاشيتين فيكون عددا وهذا هو مذهب بعض اهل الحساب فحصل ان الواحد ليس بعدد عند اهل الحساب اتفاقا والاختلاف فى الاثنان عندهم وقول الفاضل الشارح ينطبق على المذهب الثانى كما اشار اليه العصام ولما توهم ان تعريف اسماء العدد صادق على مثل رجل ورجلين لكونهما موضوعين للكمية فى الجملة مع ان امثالهما ليست من العدد اراد الش ان يتعين التعريف المذكور بحيث يندفع هذا الوهم فقال (ولما كان المتبادر من هذه العبارة) اى من قوله ماوضع لكمية الخ (ان نفس الكمية) اى من غير ان ينضم اليها شئ آخر من الجنس وغيره (هى) اى نفسها (الموضوع له) فقوله هى ضمير فصل لقصر الموضوع له على نفس الكمية فالقصر فيه قصر افرادا ضافى واليه اشار بقوله (من غير اعتبار معنى آخر معه) يعنى به الجنسية فان المعنى الموضوع له فى نحو رجل ورجلين مركب من الكمية وجنس الرجلية فيكون الرجل مثلا موضوعا على رجل واحد والرجلان موضوع للعدد والجنس معا فلا يكون موضوعا للكمية فقط بل تكون دلالته عليها بالتضمن بخلاف وضع اسماء العدد فالكمية فيها هى الموضوع له وقوله (لا ينتقض التعريف) جواب لما اى فح لا ينتقض تعريف اسماء العدد منعا (بمثل رجل ورجلين) هذا مثال كون المعنى الآخر جنسا (او ذراع وذراعين) هذا مثال لكونه مساحة (ومن ومنين) هذا مثال لكونه مقدارا مخصوصا فان هذه المذكورات وان وضعت للكمية لكنها لم توضع للكمية فقط بل وضعت لها مع اعتبار معنى آخر (حيث لا نفهم) اى لانها لا نفهم (منها) اى من هذه الكلمات (الوحدة والاثنينية فقط) بل يفهم منها معنى آخر وكل شئ شانه كذلك ليس بداخل فى تعريف اسماء العدد (اصولها) (اى اصول اسماء العدد) هذا تفسير للضمير (التى يتفرع منها) اى من تلك الاصول (باقيها) اى باقى اسماء العدد هذا تفسير للاصول بان المراد بها ههنا مايتفرع عليه الغير يعنى انها ماتقابل الفروع لا المراد بها معانيها الاخر وقوله (امابالحاق تاء التأنيث) الخ تفصيل للفروع ببيان اسباب تفرعها من الاصول يعنى انها يتفرع منها امابسبب الحاق تاء التأنيث (كواحد واثنتان) لان اصلهما واحد واثنان (او باسقاطها) اى واما يتفرع باسقاط تاء التأنيث (كثلاث الى تسع) فان اصولها ثلاثة الى تسعة (او بالتثنية) اى يتفرع منها بسبب جعل ذلك الاصل تثنية (كمائتين والفين) فان اصل الاول مائة واصل الثانى الف (او بالجمع) اى اما يتفرع بجعله جمعا حقيقة (كآت والوف) و مشبهة نحو (عشرين) واخواته (او بالتركيب) او يتفرع منها بسبب كونه مركبا من اصلين (اضافيا كان) اوسواء كان ذلك التركيب تركيبا اضافيا بان يكون احد الاصلين مضافا الى الاخر (كثلاثمائة) فانه تركيب اضافى حيث اضيف فيه الثلاث الى المائة (او امتزاجيا) بان لا يكون بينهما نسبة من الاضافة او العطف (كخمسة عشر) فانه مركب من الاصلين الذين ليس احدهما مضافا او معطوفا فى الحال وان كان الثانى معطوفا فى الاصل (او بالعطف) او يتفرع منها بسبب عطف احدهما على الاخر (كخمسة

الخطأ فى كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضى التأكيد اللفظى وعلى ضربين احدهما ان تفيد الاول به والثانى ان تقويه بموازنة مع اتفاقهما فى الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اماان يكون للثانى معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية معنى وان لم يكن له فى حال فى الافراد معنى نحو قولك حسن بسن اويكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اى استخرجه واستفيدها ذكره ان مريئا تأكيد لفظى مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان الحق جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد وقد عرفت فى الاول الكتاب ان المهمل مالا يتعلق به وتخصيص اصلا وهذه الفاظ ذكرت لتحسين اللفظ وتقوية المعنى فهى موضوعات فلا وجه لارتكاب المسامحة والتنزيل فى ادراج هذه الالفاظ فى التاكيد وليس مذكور فى التاكيد معدود منه كما فى هذا التركيب وقد نفاه القائل والاعتراض

وعشرين (لان هيئتها الاجتماعية التي لها وحدة اعتبارية فرع لكل جزء من الخمسة منفردة ومن العشرين كذلك فقوله (اثنتا عشرة كلمة) خبر لقوله واصولها يعني ان اصول العدد هذه الكلمات وقوله (واحد الى عشرة) اما بدل من اثنتا عشرة او خبره للمحذوف اي هي لفظ واحد منتهيا الى عشرة او مع العشرة يعني واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهذه عشر كلمات (و) الحادي عشر منها (مائة و) الثاني عشر (الف) قال في الامتحان فان قيل لا امتداد في ثلاثة فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم لعدم تناول صدر الكلام له على سبيل القطع كقوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول القطعي كقوله تعالى وايديكم الى المرافق قلنا تقدير الكلام وثلاثة والزائد عليها اليها فالامتداد والتناول قطعيان فتكون الغاية لاسقاط ما وراءها لا لمد الحكم اليها الذي هو حكم عدم التناول القطعي الملابس انتهى واقول هذا السؤال والجواب اشارة الى المسئلة الاصولية الا وهي ان الغاية قد تكون داخلة في المغيا وقد لا تكون فان كانت الممتدة زائدة مجاورة للغاية كما في قوله تعالى وايديكم الى المرافق لان اليد تطلق من رؤس الاصابع الى العضدين فالمرافق داخلة في اليد فتتناول اليد اليها فتكون المرافق داخلة وان كان الممتد منقطعا كالنهار المنقطع عند الغروب فلا يتجاوز بحيث يتناول الليل كما في قوله تعالى اتموا الصيام الى الليل فلا تدخل الغاية فيها فالسائل بنى سؤاله على ان اسماء العدد من قبيل الثاني فاعترض بخروج العشرة والمجيب اجابه بناء على ان اسماء العدد من قبيل الاول لان الزائد يتناول ما فوق العشرة فالعشرة داخلة فيه كما في المرافق وقد اشرنا اليه في التفسير ثم شرع المصنف في بيان كيفية تفريع كل فرع منها على اصوله فقال (تقول) ولما كان هذا القول من المصنف مجملا اراد الشارح ان يفصله بقوله (في الاعداد) الظاهر انه بكسر الهمزة على انه مصدر اعد لانه الملائم لما يكون ظرفا له وهو تقول فانه فعل المخاطب والاعداد يناسب ان يكون كذلك لا انه بفتحها على انه جمع العدد يعني انك تقول حين قصدت استعمال كل منها حال كون تلك الكلمة (مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة) (واحد اثنان) (في المفرد المذكر وتثنيته) اي الواحد في المفرد المذكر والاثنان في تثنية المذكر (واحدة اثنتان وثنتان) (في المفردة المؤنثة وتثنيتها) يعني ان واحدة في المفرد المؤنث واحد اللفظين وهما اثنتان وثنتان في تثنية المؤنث وقوله (على ما هو القياس) اشارة الى ان هذه الالفاظ غير خارجة عن القاعدة وهي ان ذوات التاء للمونث والمجرد عنها للمذكر فيكون المجرد منها اصلا وما بالتاء فرعا (وتقول) اي فيما زاد على اثنين على خلاف القياس يعني انك تقول (في المذكر) (ثلاثة الى عشرة) يعني ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة حال كون كل منها ملابسة (بالتاء) وقوله (لجماعة المذكر) اشارة الى تصحيح دخول التاء فيها وهو كون الثلاثة وما فوقها جمعا مذكرا فاتت كلها بالتاء (اعتبار التأنيث الجماعة نحو ثلاثة رجال الى عشرة رجال) و (ثلاث الى عشر) فقوله ثلاث بالرفع على الحكاية منصوب محلا على انه

على الشارح بما استفاده ثم الجواب كذلك من فقدان التدبر وقلة التتبع فان ما ذكره الشارح مأخوذ من كلام الرضي حيث قال وقد تكرر المتصل منفصلا فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة وما ذكره من الرضي من تسمي اللفظي ليس الثاني منهما ملتفتا اليه لا في المتن ولا في الصرح والحكمي المذكور ليس هو من الثاني بل من الاول على قول الرضي ايضا والقسم الثاني باقسامها الثلثة من باب التأكيد بالاتفاق وثبوت المعنى في بعض هذه الاسماء لا يخرجهما من التأكيد الى الصفة لان معانيها ليست مغايرة لما يستفاد من المتبوعات بل هي لافادة معاني تلك المتبوعات على قياس اجمع واخواتها والا لكانت هي ايضا داخلة في الصفات وكلا (قوله) ولا حاجة الى ذكر الافراد قيل بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد الاناس فقد افسد من اصلح قول المص ذوا اجزاء بتأويله بذي امور متعددة افرادا كان او اجزاء وفيه مجال مقال (قوله) اكذلك الضمير او لا قيل كانه دل

معطوف على ماقبله والعاطف مقدر كذا فى المعرب لزينى زاده اى ثلاث اربع خمس ست سبع ثمان تسع عشر حال كون كل منها (بدونها) اى بدون التاء (لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث) يعنى وانما تركت التاء فيها مع ان كلها للمونث ليحصل الفرق بين المذكر الذى اتى بالتاء وبين المؤنث لان المذكر لما كان اصلا اتى بالتاء لماسبق فيجب ان يفرق بينه وبين مايتفرع عليه من المؤنث فذلك الفرق يحصل بتركها (نحو ثلاث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر) يعنى وانما لم يفعل الامر (بالعكس) بان يكون مذكره بغير التاء ومؤنثه بها كما هو القياس (لكون المذكر اسبق) اى من المؤنث فاذا كان ماهو اسبق فى الاعتبار بغير التاء يكون مؤنثه باداة التأنيث كما كان فى نحو ناصر وناصرة والواحد والاثنان واذا كان مذكره بالتاء يكون مؤنثه بحذفها والاصل ههنا بعكس السابق يعنى مابالتاء اصل ومابتركها فرع ثم شرع المصنف فى بيان احوال مافوق العشرة فقال (وتقول اذا جاوزت عشرا) قدره الشارح كذا للاشارة الى ان قوله (احدعشر) ومابعده مفعول لمقدر وهو تقول يعنى اذا جاوزت العشر تقول احدعشر (اثناعشر) (فى المذكر) اى اذا كان معدودة وتميزه مذكرا فانهما بحذف الالف فى احدى وبحذف التاء فى اثنا وبحذفها فى الجزء الثانى ايضا (نحو احد عشر رجلا واثنا عشر رجلا) (احدى عشرة اثنتاعشرة) (وثنتاعشرة) اى وتقول كذا بزيادة الف التأنيث فى الاول وبزيادة التاء فى اثنتا وثنتا وبزيادتها فى الجزء الثانى (فى المؤنث) اى اذا كان معدودة مؤنثا نحو احدعشرة امرأة حال كونها (على الاصل) اى على القاعدة الجارية ثم بين تلك القاعدة بقوله (بتذكير المذكر) كما فى الاولين (وتأنيث المؤنث) كما فى الاخيرين قوله (وغير الواحد) جواب لما يرد عليه من ان الاحد ليس من اصول بل المذكور فيها هو الواحد فاجاب عنه بان اصل الاحد هو الواحد واصل الاحدى هو الواحدة لكن الواحد غير (الى احد والواحدة) غيرت (الى احد للتخفيف) ولا يستعمل الاحد ولا الاحدى الا فى تركيب كما سبق فى احدعشر واحدى عشرة او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة فى التركيب الا قليلا وايضا تحذف النون فى اثنان واثنتان وثنتان حين التركيب وفى العصام ان اصل الاحد واحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلبت الواو المكسورة فى الاول قياسا كالمضمومة (وتقول) (ثلاثة عشر الى تسعة عشر) يعنى اربعة عشر وخمسة عشر وستة عشر وثمانية عشر وتسعة عشر بالتاء فى الجزء الاول وبحذفها فى الجزء الثانى يعنى تقول كذا (فى المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا) وقوله (ثلاث عشر الى تسع عشرة) معطوف على قوله ثلاثة عشر بالعاطف المقدر يعنى وتقول كذا (فى المؤنث نحو ثلاث عشرة امرأة) وكذا مافوقها من اربع عشرة وخمس عشرة وست عشرة وسبع عشرة وثمانى عشرة وتسع عشرة حال كون كلها بحذف التاء فى الجزء الاول وباثباتها فى الجزء الثانى (ابقاء) اى لقصد

عليه المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع وهو من جملة الاوهام اذ لا وجه لايراد هذا الحكم متصلا ببيان النفس والعين لانه ليس لبيان ذات المؤكد المعنوى وقد كان الكلام فيما سبق مسوقا لبيان ذوات هذه المؤكدات فالفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها والتعرض فيما بعد لاكتع واخويه انما كان لبيان ان كل واحد منها لا يوجد بدونه لانها توابع له والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وهذا حكم يحسن بيانه بعد اتمام الكلام وابقاء البيان فلا يناسب تعقيب بيان جهة استعمال اجمع به وتقديمه على شرائط استعمال النفس والعين (قوله) البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع قيل يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو ضربنى زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وهذا باطل كما

الابقاء (للجزء الاول فيهما) اى فى النوعين المذكورين من ثلاثة عشر وثلاث عشرة (بحاله) اى ابقاؤه مع حاله التى كان عليها (قبل التركيب) وحال الجزء الاول قبل التركيب كون مذكره بالتاء ومؤنثه بتركها وهكذا يجعل بعد التركيب بان يكون بغير تاء فى المؤنث لانهما لما تنزلا منزلة اسم واحد صار آخر الاول كأنه وسط الكلمة فصار ذلك الاخر محفوظا عن التغيير ثم اراد ان ينبه على توجيه كون الجزء الثانى بترك التاء فى المذكر وباثباتها فى المؤنث فقال (وتذكير الثانى) اى جعل الواضع الجزء الثانى وهو عشر بغير التاء كما هو الاصل (فى المذكر كراهة اجتماع التأنيثين) اى كراهة ذلك الواضع لاجتماع اداتى تأنيث (من جنس واحد) بان يكونا تاء (فيما) اى فى المركب الذى (هو كالكلمة الواحدة) يعنى ان تركيب ثلاثة عشر مثلا وان كانتا كلمتين لكنهما لما اعتبرتا واحدا كانتا كالكلمة الواحدة وحدة اعتبارية (بخلاف احدى عشرة) يعنى ان اجتماع التأنيثين من جنس واحد كذلك انما يلزم فى المذكر واما احدى عشرة (اثنتا عشرة) وكذا اثنتا عشرة فلا يلزم فيهما هذا المحذور (فان التأنيث فيهما) اى فى كل من احدى واثنتا مع العشرة (من جنسين) فان الجزء الاول فى احدى عشرة مؤنث بالالف والثانى بالتاء فلا يكونان من جنس واحد ولما كانت علة ترك التاء فى الجزء الثانى لزوم اجتماع التأنيثين اورد عليه بان الجزء الثانى فى احد عشر واثنى عشر بغير تاء ايضا مع عدم اجتماع التأنيثين فيهما فاجاب عنه بقوله (واما تذكيرا الثانى) اى تذكيرا الجزء الثانى (فى احد عشر واثنى عشر فمحمول) اى فليس للاحتراز عن المحذور المذكور بل تذكيره فى التركيبين محمول (على التذكير) اى على تذكير الجزء الثانى (فى ثلاثة عشر) لكونهما من نوع واحد ثم اورد على قوله من جنسين بان يقال ان كون التأنيثين فى احدى عشرة من جنسين مسلم لكن كونهما فى اثنتا عشرة من جنسين غير مسلم لانهما من جنس واحد لكون كل منهما تاء فاجاب عنه باثبات المقدمة الممنوعة فقال (والتاء فى ثنتان) ليست اداة التأنيث بل هى (بدل من لام الكلمة) لان اصله ثنو فاذا كانت كذلك (فلم تمحض) اى ذلك التاء (للتأنيث) اى لم يكن ذلك التاء لمحض التأنيث بل هو مشوب بين البدلية والتأنيثية (ولهذا) اى ولعدم كونه لمحض التأنيث (حكمنا عليه) اى على هذا التاء (بانه) اى بان تأنيثه (جنس آخر من التأنيث) مخالف لسائر الاجناس من التاء التى لمحض التأنيث ومن الالف كذلك ونظيره الواو التى فى اواخر الاسماء الستة نحو ابوك فانها ليست لمحض الاعراب ولا لمحض جوهر الكلمة ولما اورد عليه النقض بان يقال ان التاء فى اثنتان للتأنيث لا مع البدل لان البدل من لام الكلمة هى الهمزة التى للوصل فى اول الكلمة فيعود المحذور وهو اجتماع علامتى التأنيث من جنس واحد اجاب عنه بقوله (وفى اثنتان) اى والتاء فى كلمة اثنتان (وان كانت للتأنيث) اى لمحض التأنيث لا مع البدلية (الا انها) اى لكن تلك الكلمة (حملت على ثنتان) فى ابقاء التاء هذا ما افاده الشارح وقال صاحب الامتحان وتاء ثنتان واثنتان لما لزمتان الوسط لعدم مفرديهما وكانتا بدلا من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتدأ لا للتعويض كانتا كجنس آخر انتهى حاصله عدم التفريق بين ثنتان واثنتان فى هذا الحكم اراد ان ينبه على وجه اتيان التاء فى المؤنث فقال

ستقف عليه (قوله) اى قصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع قيل لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا انما نسب الى المتبوع اذ ليس المقى من جاءنى زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف بان جمله بمعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجئ الى الاخ ليست نسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضم اليه فلا بد من زيادة تمحل وهو المقى من النسبة الى المتبوع النسبة ليه كما فى بدل الغلط فان المقى من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع فالتلفظ بالمتبوع سهو وحال نسبته من تقرره ولكنه فى الذهن كما فى البواقى ومن المعلوم ان معنى الحد ظاهر لا يلتبس على احد وهو انه امر مقصود بالامر المنسوب الا المتبوع فاذا قلت جاءنى زيد اخوك يكون المقى بالمجموع المنسوب الى زيد اخاك اى هو المقى بذلك الحكم وهو المحكوم عليه به فى الحقيقة ولا يخفى ان مراد القوم هذا ليس الا وهل فيه امر من التكلف كلا واذا كان البدل ما قصد بالحكم المنسوب الى المتبوع شمل هذا الحد جميع الافراد المحدود ولا يخرج عنه

(واما تأنيث الجزء الثانی) ای الجزء الثانی وهو عشرة (فی المونث) ای فی نحو ثلاث عشرة امرأة فثابت (لانه) ای الشان (لما وجب تذكير ضمير (المذكر) وهو حذف التاء من الجزء الثانی فی المذكر يعنی فی ثلاثة عشر رجلا (لما عرفت) من كراهة اجتماع علامتی التأنيث من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة (وجب تأنيثه) ای تأنيث الجزء الثانی بالتاء (للمؤنث) فی نحو ثلاث عشرة امرأة (لانتفاء المانع وهو) ای المانع المنتفی عدم الفرق بين المذكر والمؤنث) يعنی انه لما سبق ان علة حذف التاء من آخر العشرة فی المؤنث اذا استعملت مفردة هی الفرق بين المذكر الذی بالتاء وبين مؤنثه لانه اذا قيل عشرة نسوة بالتاء لم يحصل الفرق بينه وبين عشرة رجال فحذفت التاء فی مذكره ليحصل ذلك الفرق واما اذا ركبت العشرة مع ثلاثة ونحوه فقيل فی المذكر ثلاثة عشر وفی المؤنث ثلاث عشرة فقد حصل الفرق بينهما لان الجزء الاول بالتاء فی الاول وبتركها فی الثانی ولما حصل الفرق الذی هو انتفاء عدم الفرق وجب تأنيثه بناء على القاعدة ثم اراد المصنف ان يبين اختلافا فی شين عشرة من الكسرة والاسكان بين تميم والحجاز فقال (تميم) ای قبيلة تميم (تكسر الشين) بضم التاء من الاكسار ای تجعلها مكسورة بان تبدل فتحها الى الكسرة واعاد الشارح قوله (عند التركيب للاحتراز عن افراد لانه لا خلاف فی فتحها وقيده المص بقوله (فی المؤنث) للاحتراز عن المذكر فانه لا خلاف فيه ايضا تفسير الشارح بقوله (ای من عشرة لبيان محل الشين وقوله (تحرزا) علة لقوله تكسر يعنی ان تلك القبيلة يتبدل فتحة الشين عن عشرة الى الكسرة ليحصل التحرز عن احد الامرين اما (عن توالی اربع فتحات مع ثقل التركيب فی احدى عشرة واثنتا عشرة) لانه اجتمعت فی كل منهما اربع فتحات وهی فتحة العين وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (او) التحرز عن توالی (خمس فتحات فی ثلاث عشرة الى تسع عشرة) فانه اجتمع فی كل من التراكيب التی ابتداؤها ثلاث عشرة وانتهاؤها تسع عشرة خمس فتحات متوالية وهی فتحة ما قبل العين وفتحها وفتحة الشين وفتحة الراء وفتحة التاء (والحجازيون يسكنونها) ای يخففون فتحة الشين باسكانها لا بكسرها (وهی) ای لغة الحجازيين هی (اللغة الفصيحة) كما ورد به فی القرآن فی قوله تعالى وقطعناهم اثنتی عشرة اسباطا بسكون الشين فی القراءة المتواترة وان قرئ بكسرها فی الشواذ وقوله (لان السكون) متعلق بقوله يسكونها يعنی انما اختار الحجازيون الاسكان فی التخفيف دون الاكسار لان السكون (اخف من الفتحة) بالنسبة الى الكسرة فانها وان كانت مفيدة فی دفع المحذور لكنها ليست اخف من الفتحة بل الامر بالعكس ثم شرع المصنف فی بيان العقود الثمانية يعنی فيما زاد على تسعة عشر من الاعداد ثم اشار الشارح بقوله (وتقول) الا ان قوله (عشرون) معطوف بعاطف مقدر على ما قبله من مفعول تقول يعنی وتقول فيما زاد على تسعة عشر عشرون (واخواتها) ای اخوات كلمة عشرون من العقود الثمانية ولما ظهر الاعراب فی كلمة اخواتها المعطوفة على عشرون ولم تكن النسخة التی رويت عن المصنف مضبوطة احتمل الاعراب فی اخواتها ان تكون بالضمة رفعا وبالكسرة نصبا وجرا لكن الجر على تقدير الكسرة ليس

البدل من المنسوب ثم قد تكلف الشارح قدس سره لكن لتصحيح التعريف لانه لا يتوقف عليه كما عرفت بل لتطبيق كلامه لما سبق منه فی حد العطف وقد عرفت ما فيه وستقف زيادة لم تسمع فيه وقد تبين مما ذكرناه فساد قول القائل وبعد فيه نظر الخ (قوله) ولا يصدق الحد على المعطوف ببل دفع لما اورده الرضی من ان هذا لا يطرد فی نحو جاءنی زيد بل عمرو فان المنسوب هو الثانی دون الاول مع انه عطف نسق فان قلت يرد على هذا الجواب ان بدل الغلط قد يكون نداء وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثانی اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن فی الفصاحة وشرطه ان يرتقی من الادنی الى الاعلى عند نجم بدر فان اعتبرت هذا من اقسام البدل لا يصح الجواب وان لم تعتبر يصح لكن ينتقض التعريف بخروج هذا القسم اذ لا اعتداد لعدم اعتبارك له عند تحققه ودخوله فی الحدود بحسب نفس الامر قلنا قد اعترف ان المتكلم بهذا القسم من الكلام يظهر كونه غالطا بما اتى به الاول وهذا ای المعطوف ببل ليس كذلك بل الظاهر منه كون القصد اليه ابتداء

بصحيح لكون المتبوع غير محتمل للجر فتعين الضمة رفعا والكسرة نصبا وما اختاره الفاضل الهندى هو الاول على ان يكون اخواتها مبتدءً وخبره محذوف اى واخواتها مثلها فالجملة حينئذ معترضة ولما كان الاعراف المختار عند الشارح هو النصب بالعطف على ماقبله اشار الى ما اختاره على خلاف الهندى فقال (بكسر التاء) يعنى ان لفظ اخوات ينبغى ان يكون بكسر التاء ثم انه لما كانت كسرة التاء فى جمع المؤنث السالم مشتركة بين النصب والجر بينه بقوله (لانه منصوب) يعنى ان كونه بكسر التاء لكونه منصوبا لا مجرورا ثم بين المعنى الذى اقتضى النصب له بقوله (بالعطف على عشرون) اى نصبه بسبب كونه معطوفا على عشرون (المنصوب) اى الذى نصب محلا (بمقولية القول) بسبب كونه مفعولا للفظ تقول المقدر المعطوف على لفظ تقول الذى فى كلام المصنف حيث صدر به اعلم انه انما يصح ان يجعل عشرون وما عطف عليه مفعولا للقول اذا كان القول بمعنى الذكر لان مقول القول ههنا مفرد وهو لفظ عشرون ومقول القول يكون مركبا لكون القول بمعنى المركب كذا قيل فى بعض الحواشى ثم فسر الاخوات بقوله (وهى ثلاثون واربعون وخمسون الى تسعين) اى منتهيا الى تسعين يعنى به ستون وسبعون وثمانون ولما كانت تلك العقود مشتركة بين المذكر والمؤنث نبه المص عليه بقوله (فيهما) (اى) تقول كذا (فى المذكر والمؤنث) حال كون ذلك اللفظ (من غير فرق) فى اللفظ بان يزاد فيه حرف فى المؤنث او ينقص كما يفرق فى غيره ثم نبه على اصطلاح آخر فيه بقوله (وهى عقود ثمانية) يعنى كما يقال لهذه الالفاظ انها اخوات عشرون يقال لها ايضا عقود ثمانية مع ضم عشرون لها وايضا يقال لها باب نوع عشرون وباب عشرون كما هو المذكور فى متن الامتحان ثم شرع المص فى بيان احوال الاعداد التى بين العقود المذكورة وفسره الش ايضا بقوله (وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر) للتنبيه على ان قوله (احد وعشرون) معطوف بعاطف مقدر على لفظ عشرون وقيده الشارح بقوله (فى المذكر) لانك تقول احد وعشرون بتجريد الجزء الاول من علامة التأنيث فى المذكر وتقول (احدى وعشرون) بالحاق الف التأنيث بالجزء الاول (فى المؤنث) وقوله (ولما غير الواحد والواحدة) الخ بيان من الشارح لنكتة فى تغيير المصنف لعبارته ههنا حيث لم يقل مثل ما سبق من ذكر ابتداء عدد فى كل نوع وانتهائه حيث قال احد عشر الى تسعة عشر ولم يكتف ههنا بذكر الانتهاء بقوله الى تسعة وتسعين بل زاد قوله ثم بالعطف فاحتاج الى نكتة الزيادة ههنا وهى انه لما غير الواحد الى لفظ احد وغير الواحدة الى لفظ احدى (ههنا) اى فى استعمالهما مع احد العقود الثمانية حال كون كل منهما مفردا (بدون التركيب) اى بدون ان يكون كل منهما جزءً من التركيب بخلاف نوع احد عشر واحدى عشرة فان تغيير الواحد الى احد والواحدة الى احدى كان فى حال التركيب لا فى حال الانفراد وقوله (لان المعطوف) الخ علة لتغييرهما ههنا مع كونهما غير مركبين يعنى انما غيراهما ههنا مع عدم التركيب بالفعل لكون المعطوف وهو عشرون مثلا (والمعطوف عليه) وهو احد واحدى وان لم يكونا مركبين بالفعل لكنهما مركبان

فلا محذور قوله وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد قيل الظاهر ان يقول على طبق ما ذكر فى شرح التعريف ان ليس الى نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففى الكلام قلب وليس بذاك والقلب فى امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى وليس ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه مندفع الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته فى تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكأنه قصد الى التنبيه على طريق آخر فى الدفع ومن الظاهر ان ما ذكره فى شرح التعريف عين ما ذكره فى هذا الموضع فانه قال فيه اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع وهذا التعبير ليس بمستقيم لان النسبة الى زيد غير النسبة الى اخوك بل النسبة واحدة لكن البدل هو الذى بها دون المبدل منه قوله اى بدل هو كل المبدل منه قيل لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت

بالقوة لكونه اجتماع المعطوف مع المعطوف عليه (في قوة التركيب) وقوله (لم يكن استعمالهما) جواب لما (بالعطف) يعني انه لما كانت حال كل واحد من لفظ الاحد ولفظ الاحدى مخالفة لحال غيرها مما استعمل مع العقود المذكورة من الآحاد بسبب التغيير لم يكن استعمال لفظي الاحد والاحدى حال كون استعمالهما بعطف العقود عليهما وقوله (على صورة) متعلق بالاستعمال والصورة مضاف الى (لفظ) الذي هو مضاف الى (ماتقدم) يعني انهما لم يستعملا في حال العطف على صورة لفظ الاعداد الذي تقدم استعمالا مثل استعماله (بعينه) اي بعين ماتقدم من كون مذكرها بالتاء ومؤنثها بحذفها (فلذلك) اي فلكونه استعمال هذين التركيبين من احد وعشرون واحدى وعشرون مخالفا لاستعمال مافوقهما (لم يدرجهما) اي لم يجعل المصنف هذين التركيبين مندرجين (في قاعدة العطف بلفظ ماتقدم) كما في ثلاثة عشر للمذكر بالتاء وفي ثلاث عشرة للمؤنث بحذفها فان قاعدة العطف على ماسيجيء ان العقود الثمانية اذا عطف على الزائد يستعمل ذلك الزائد على القاعدة المتقدمة اعني انه بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث (بل) اي جعل المصنف (خصها) قصر تلك القاعدة (بماعداهما) اي بماعدا احد وعشرون واحدى وعشرون ولم يكتف بقوله احد وعشرون الى تسعة وتسعين بل توسط بعد ذكرهما بذكر حكم ماعداهما (فقال) (ثم بالعطف) قال العصام وللتصريح بقوله احد وعشرون واحدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ماتقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال بالعطف لتتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل والعكس هذا على طبق ماذكره الشارح متابعة لما في حواشي الهندي اما على ماذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا تتم هذه النكتة انتهى كلامه وحاصل هذه النكتة انه قال ههنا ثم بالعطف بلفظ ماتقدم بالباء وقال في المسئلة الآتية ثم بالعطف على ماتقدم بعلى للاشارة الى ان عطف الاكثر على الاقل مطابق بصورة ماتقدم من نحو خمسة عشرة حيث تقدم الاقل على الاكثر فيه واجب فلا يعكس واما في المسئلة الآتية فيجوز فيها الوجهان يعني عطف الاكثر على الاقل وعكسه والله اعلم فقوله ثم عاطفة وقوله بالعطف عطف على ماقبله بحسب المعنى فكأنه قال تقول هكذا وتقول هكذا ثم تقول بعطف احدهما على الآخر كما استفيد من تفسير الشارح حيث قال (اي عطف تلك العقود) من عشرين وثلاثين مثلا (على الزائد) متعلق بقوله عطف اي على العدد الزائد (عليها) متعلق بقوله الزائد اي الزائد على العقود من ثلاثة الى تسعة ولا يخفى ان هذا التفسير يفيد انه لايجوز عكسه ههنا كما هو في حواشي الهندي وتبعه الشارح وقوله (كائنا ذلك الزائد) اشارة الى ان قوله (بلفظ ماتقدم) ظرف مستقر حال من المعطوف عليه المفهوم من لفظ العطف وليس بصلة للعطف لانه لوكان ظرفا لغوا متعلقا بقوله ثم بالعطف توهم ان ماتقدم من نحو ثلاثة واربعة معطوف على العقود

اسماء للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخير من لامية لادنى ملابسة بيان ماهو اصل معنى الاضافة لا معناه المراد في هذا المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فيعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لايجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة ذلا محصل له وفيه انه عطف بعض هذه الابدال على البعض الاخر عطفا معتبرا من قبيل عطف بعض الاقسام على بعض فانها افراد المفهوم كلي معروف واقسام له فلا يصح بالنظر الى الثابت في الكتاب ان يقال ان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني وانه من قبيل المسامحة

وليس كذلك بل الامر بالعكس كما عرفت يعني انك تقول في هذا النوع فيما عدا المذكورين بعطف الاكثر من العقود على الاقل الزائد عليها حال كون ذلك الزائد المعطوف عليه ملابسا بلفظ العدد الذي تقدم كما هو المفهوم من تفسير الش بقوله (من اسماء الاعداد) وهذا بيان لما اي المراد من قوله ماتقدم هو اسماء العدد المذكورة من ثلاثة الى تسعة في المذكر ثلاث الى تسع في المؤنث حال كونه (بعينه) وقوله (من غير تغيير) عطف تفسير لقوله بعينه يعني المراد بكونه بعين ماتقدم انه لا يتغير بصورة اخرى بخلاف الواحد والواحدة لانهما ليستا بصورة ماتقدم كما عرفت وانه على القاعدة السابقة في كون اثنا بغير التاء في المذكر وبالتاء في المؤنث وفي كون ثلاثة ومافوقها الى تسعة بعكسه كما فصله الشارح بقوله (فتقول اثنان وعشرون في المذكر) اي تقول فيه كذا كما تقول فيما تقدم اثنا عشر فيه (و) تقول (اثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث) كما تقول اثنتا عشرة فيه وهذان على القياس كما كانتا فيما تقدم (وثلاثة عشرون) اي وتقول ثلاثة وعشرون كما تقول ثلاثة عشر فيه فيما تقدم يعني بالتاء (في المذكر وثلاث) اي وتقول وثلاث (وعشرون) كما تقول ثلث عشرة يعني بغير التاء (في المؤنث) ثم قال (هكذا) ليكون قوله (الى تسعة وتسعين) متعلقا بعنهما ولما اكتفى المصنف ببيان منتهى المذكر زاد عليه الش بيان منتهى المؤنث بقوله (بل الى تسع وتسعين) ثم شرع المص في مسئلة مافوقهما وجعله الش على دأبه مفعولا للمقدر وفسره بقوله (وتقول فيما) اي في العدد الذي (زاد) اي ذلك العدد (على تسعة وتسعين) (مائة والف) (في الواحد) اي اذا كان كل منهما واحدا (مائتان والفان) اي وتقول كذا (في التثنية) اي في تثنية كل منهما وايضا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا على قاعدة التثنية وقوله (فيهما) ظرف لتقول وقوله (اي في المذكر والمؤنث) تفسير لضمير التثنية وقوله (من غير فرق بينهما) للتنبيه على عدم الفرق بين المذكر والمؤنث يعني تقول كذا في مذكر كل من لفظ المائة ولفظ الالف وفي مؤنثهما من غير تفريق بينهما بلفظ للمذكر وبلفظ للمؤنث بل هي متساوية في الكل ثم شرع في بيان حكم مازاد عليهما فقال (ثم) ووسط الشارح قوله (تقول فيما زاد على مائة والف ومايتفرع عنهما) بين العاطف وبين قوله (بالعطف) لبيان ان قوله بالعطف متعلق بلفظ تقول المقدر وقوله فيما زاد على مائة والف اي في العدد الذي زاد على مفرد مائة والف وقوله ومايتفرع عنهما اشارة الى ان المزيد عليه ليس مختصا بمفرديهما بل حكم مايتفرع عليهما ومايكون فروعا لهما من تثنيتهما وجمعهما من المائتين والالفين ومن المئات والالوف كذلك وهذا هو الظاهر من تلك العبارة لكن الاستقراء يحكم ان المراد بقوله ومايتفرع هو تثنية المائة وتثنية الالف لا جمعهما لان جمعهما لا يدل على عدد معين ومالا يدل على عدد معين ليس من اسماء العدد كما صرح به في الامتحان لان المئات والالوف لا يدل على معين من ثلثمائة وثلاثة آلاف بل يحتاج في كل منهما الى تقييد وتفسير الش بقوله (اي بعطف الزائد عليهما) اي على المائة والالف نحو مائة وواحد والف وواحد (او عطفهما) اي اما بعطف المائة والالف (على الزائد) نحو واحد ومائة وواحد والف يعني

لانه من قبيل عطف الاسم على آخر مثله بدون المسامحة كما لا يخفى على صاحب البصيرة قوله اما اشتمال البدل الخ قيل يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه الاشتمال لاحدهما على الاخر فكأنه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى سامع المبدل منه منتظر الذكر البدل وهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ماذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد رضي بما لا يحتمل وليس كما زعمه لوجهين احدهما ان نحو جاءني زيد حماره ليس من قسم بدل الاشتمال بل هو من بدل الغلط كيف وقد اعترض الرضي على المص بعد ان فسر قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما بقوله اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية بان هذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط واجاب الشارح قدس سره بان المراد بالملابسة بينهما هي الملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس

ان حكم العطف فى هذا النوع مخالف لماقبله لان كلا من عطف الاقل على الاكثر ومن عكسه جائز ههنا وقوله (حال كون الزائد واقعا) تمهيد لقول المصنف (على) (صورة) (ماتقدم) بانه ظرف مستقر وحال من الزائد المفهوم من قوله بالعطف يعنى ان كلا الامرين جائز ان ههنا حال كون العدد الزائد الذى عطف على عدد المائة والالف او عطفاهما عليه واقعا او مستعملا على الصورة التى تقدمت (من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل) يعنى على ما كانت عليه قبل العطف من كون الواحد والاثنين للمذكر والواحدة والاثنتان بالتاء للمؤنث ومن كون ثلاثة الى تسعة بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما فصله الش بقوله (فتقول مائة وواحدا وواحدة) هذا مثال ما وقع الزائد الاقل معطوفا على المزيد عليه الاكثر مذكرا او مؤنثا وقوله (ومائة واثنان او اثنتان) معطوف على قوله واحدا يعنى انك تقول مائة واثنان للمذكر ومائة واثنتان للمؤنث وهذه الامثلة لما كان الزائد فيها على القياس وقوله (ومائة وثلاثة رجال) فى المذكر بالتاء (او ثلاث) اى مائة وثلاث (نسوة) مثال لما كان الزائد فيها عددا منفردا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى هذا القياس وقوله (ومائة واحد عشر رجلا او احدى) اى او مائة واحدى (عشرة امرأة) مثال لما كان الزائد فيها عددا مركبا حال كونه معطوفا على الاكثر وعلى القياس وقوله (ومائة وواحد وعشرون رجلا او احدى) اى مائة واحدى (وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان) اى مائة واثنتان (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد المعطوف على الاكثر عددا مركبا بالقوة وعلى القياس فى العدد الزائد وقوله (ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلاث) اى او مائة وثلاث (وعشرون امرأة) مثال لما كان الزائد معطوفا كذلك مع كونه على خلاف القياس بان كان مذكره بالتاء ومؤنثه بحذفها وقوله (الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة) بيان لمنتهى هذا الحكم وقوله (وكذا الحال فى تثنية المائة) اى مائتين (والالف) اى فى الالف (وتثنيته) اى فى تثنية الالف اى الفين بيان لحكم ما يتفرع عليها كما مر وقوله وتثنيته الظاهر عدم صحة هذه النسخة بعد قوله والالف بناء على ان الالف معطوف على المائة كذا قيل فى حاشية الفاضل الامير وانما قال الظاهر لانه يجوز ان يعطف قوله والالف على قوله فى تثنية المائة لا على المائة ووجه ان الشارح لما اورد فى الامثلة المذكورة مثالا للفظ المائة المفردة قاس عليها امثلة الالف المفردة فح لا يكون قوله وتثنيته على ما فى بعض النسخ مستدركا زائدا لان فى ذكره هكذا فائدة ما بالجملة (وجمعهما) اى فى جمع المائة وفى جمع الالف ثم ذكر حكم ما كان الاكثر منه معطوفا على الاقل فقال (ويجوز ان يعكس العطف فى الكل) اى بان يعطف الاكثر على الاقل (فتقول واحد ومائة الى آخر ماذكرنا) ثم شرع المصنف فى بيان اللغة الثالثة الجائزة فى تركيب مخصوص وبيان ما هو الاصل منها وما هو شاذ منها فقال (و) (الاصل) (فى) ياء الجزء الاول فى (ثمانى عشرة فتح الياء) اى اذا كان مستعملا فى المؤنث وانما وسط الشارح قوله الاصل للتنبيه على اصالة هذا الوجه بالنسبة الى اسكانها الدال

اجمالا وليس نحو ضربت زيدا حماره من هذا القبيل لان نسبة الضرب الى زيد تامة فيكون من باب بدل الغلط وثانيهما ان ماذكره من الوجه المشهور لا يكون اعم مما ذكره الشارح فانه لا يشمل ما وهمه بدل الاشتمال من المثال المذكور كما لا يشمله ماذكره الشارح فان نسبة المجئ الى زيد تامة ولا يلزم من صحتها اعتبار غير زيد فاين الدلالة والتشويق ثم اعلم ان المص قال انما وقع لبعض النحويين اختلاف فى بدل الاشتمال هل الثانى مشتمل على الاول او الاول مشتمل على الثانى فان اريد بالاشتمال التعلق فالثانى متعلق بالاول وان اريد بالاشتمال الدخول فالثانى داخل فى الاول فان حسن الدار دخل فى الدار اذا قلت اعجبنى الدار حسنها ونحوه وان اريد بالاشتمال الملابسة فكل واحد منهما ملابس للآخر فان زيدا ملابس لعلمه وعلمه ملابس له قوله وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط قيل جعل الغلط مصدرا والاول جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون الملابسة قوية اظهر الشايع فى اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة فى الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جئنا بها لمن هو اهلها فنقول بدل الكل

عليه قول المص حيث قال وجاء فان مثل هذه العبارة وتصديرها بجاء يدل على هذا وانما كان فتح الياء اصلا (لبناء صدور الاعداد المركبة) اى اجزاءها الاول من الاعداد التى تركبت من اخواتها وقوله (على الفتح) متعلق بالبناء (كثلاثة عشر) لان آخر الجزء الاول الذى فى صدر التركيب مبنى على الفتح وهو التاء ثم لما بين ماهو فرع عقبه بقوله (وجاء اسكانها) (اى اسكان الياء) وانما عدل عن الفتح الذى هو الاصل الى الاسكان (لتثاقل المركب) اى لحصول التثاقل فى هذا التركيب العدد (بالتركيب) اى بسبب كونه مركبا مع امكان اسكان آخر الجزء الاول لكونه ياء (كما) اى كما اسكن آخر الجزء الاول (فى معدى كرب) يعنى مركما ان التثاقل فى معدى كرب يوجب اسكان الياء كذلك يجيزه فيما نحن فيه وانما فسرناه هكذا لما قال العصام ان تشبيه ثمانى عشرة فى اسكان يائها بتركيب معدى كرب انما هو فى التثاقل علة الاسكان مع قطع النظر عن كونها علة موجبة او مصححة والا فلا يصح التشبيه لعدم القدر المشترك لان التثاقل فى معدى كرب علة موجبة وفى ثمان عشرة علة مصححة فان الاسكان واجب فى الاول وجائز فى الثانى ثم شرع فى بيان الوجه الشاذ فقال (وشذ حذفها) (اى حذف الياء) هذه النسخة التى بتقديم شذ هى ما اختاره الش واما النسخة التى اخذها الفاضل الهندى فهى وحذفها بفتح النون شاذ فتكون الجملة ح اسمية يعنى خرج حذف الياء فى ثمانى عشرة حال كونها (بفتح النون) على غير القياس وقوله (لانها اذا حذفت الياء) علة لقوله شذ يعنى انما شذ فتح النون بعد حذفها لان الياء اذا حذفت فى اواخر امثالها (فالوجه) اى فالقياس (بقاء الكسرة كما فى قولك جاءنى القاضى اذا حذفت الياء) اى للتخفيف وقوله (الا ان الذى) الخ شروع فى بيان وجه العدول ههنا عن القياس الذى هو الكسر الى غير القياس الذى هو الفتح يعنى انه وان كان القياس ههنا بقاء الكسر لكن الوجه الذى (سوغ) اى جوز (ذلك) اى الفتح (فيه) اى فى لفظ ثمانى بعد حذف يائها (كونه) اى كون ثمانى (مركب) اى مع عشرة لان زيادة الياء فى آخره ثقيل فى مثال القاضى منفرد الوجود سبب واحد من اسباب التثقيل لكن حدوث التى تركيب يكون سببا آخر له فزاد فى ثمانى سبب على اصل السبب ولهذا عدل عن القياس (فروعى زيادة استثقاله فجعل) اى فلتلك الرعاية جعل (موضع الكسرة فتحة) ثم نقل ما ارتضاه الرضى بقوله (قال الش الرضى ويجوز كسرها) اى كسر النون فى ثمان عند التركيب مع العشرة (ليدل) ذلك الكسر (على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى) اى من الكسر (ليوافق) ذلك التركيب يعنى ثمان عشرة (اخواته) من ثلاث عشرة وغيرها (لانها) اى لان اخواتها (مفتوحة الاواخر) اى مفتوحة اواخر اجزائها الاولى فى كلها حال كونها (مركبة مع العشرة) اعلم ان توجيه الشارح لكلام المصنف مخالفا لما نقله عن الرضى يقتضى ان لا يجوز الكسر فى النون فانه يكون اصلا مرفوعا على ما يفهم من تقريره ولذا قال عصام الدين ان الشارح نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المص مما لا يرتضيه الرضى فان المتبادر من كلام الرضى ان حذف الياء مع الكسرة غير شاذ بل واقع من غير

معناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به بجميع المبدل منه فهو بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول وجيء بجميعه بالبيان الثانى فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل فاجيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد زيد بيده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك وليس بمستقيم اما اولا فلانه يكون الغلط اى المبدل منه مرادا بذلك البدل على قياس ما ذكره فى بدل الكل وبدل البعض وهذا باطل بالضرورة واما ثانيا فلان المبدل منه ح لا يكون توطئة للبدل لان البدل يكون بيانا لما قبله فى جميع الصور كما ينطبق به صريح كلامه واما ثالثا فلانه لو كان الكل والبعض

شذوذ انتهى ملخصا اقول والحق مع الرضى فان الشذوذ فى كلام المصنف راجع الى القيد وهو فتح النون يعنى الشاذ مجموع الحذف والفتح ولا يلزم منه ان لا يجوز الحذف مع الكسر على القياس ولذا قال فى اصل الامتحان وجاز الحذف مع كسر النون وضعف مع فتحها والله اعلم (ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد) تمهيد لقول الآتى ومميز الثلاثة الخ وتنبيه على ان مسائل التمييز غير مسائل اسماء العدد لكن لما كان بينهما نوع اتصال (شرع) المصنف (فى بيان حال مميزاتها) اى مميزات اسماء العدد بعد بيان احوال انفسها وهذا بيان وجه ذكر المميز ثم نبه على وجه الابتداء من مميز الثلاثة ووجه ترك الواحد والاثنين فقال (وابتدأ) اى انما ابتدأ المصنف (من ثلاثة) اى من بيان حال مميز الثلاثة (لانه) اى الشان (لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح) المص (به) اى بعدم وقوع المميز لهما (فقال) (ومميز لثلاثة) منتهيا (الى العشرة) فى المذكر (والثلاث الى العشر) اى فى المصنف (مخفوظ) (اى مجرور) بحسب الاعراب (ومجموع) بحسب الكلمة وهو خبر بعد خبر وقوله (لفظا) اما حال من الضمير المستكن فى قوله مجموع اى سواء كان ذلك الذى يكون مميز مجموعا بحسب اللفظ (نحو ثلاثة رجال) فان لفظ الرجال فيه جمع فى اللفظ (او معنى) اى او كان مجموعا بحسب المعنى (نحو ثلاثة رهط) فان الرهط مفرد فى اللفظ وجمع فى المعنى لانه يطلق على مادون العشرة من الرجال ثم بين الشارح وجه كونه مخفوضا مع ان الاصل فيه هو النصب فقال (اما كونه) اى اما وجه كون مميز هذا النوع من العدد (مخفوضا) فثابت (فلانه) اى الشان (لما كثر استعماله) اى استعمال مميز هذا النوع من العدد فان استعمال العدد كثير مع ان احتياجه الى التمييز اشد وقوله (آثروا) بمد الهمزة جواب اى اختاروا (فيه جر التمييز) وقدموه على النصب الذى هو مقتضى معنى التمييز لان الجر انما يكون (بالاضافة والاضافة اليق (للتخفيف لانها) اى لان الاضافة (تسقط التنوين والنونين) وبحذف التنوين يحصل تخفيف فى اللفظ وهو المطلوب فيما كثر استعماله ثم شرع فى بيان وجه كونه مجموعا فقال (واما كونه مجموعا) (ف) ثابت (ليطابق المعدود) اى لتحصيل مطابقة المعدود الذى هو جمع لكونه ثلاثة آحاد (العدد) اى الاسم العدد الذى وضع له (الا فى ثلثمائة) منتهيا (الى تسعمائة) (اى استثناء) اى قوله الا فى ثلثمائة استثناء (من قوله مجموع) يعنى مميز الثلاثة الى عشرة مجموع فى كلها الا اذا اضيف الى لفظ المائة فان المائة الذى هو تمييز الثلاثة مجرور ومفرد فى نحو ثلثمائة وانما استثنى منه (لانهم) اى لان اهل الكلام (لم يجمعوا اماءة حين ميزوا بها) اى بكلمة المائة (ثلاثا) اى لفظ ثلاث (واخواته) اى اخوات ذلك اللفظ من الاربع وغيره يعنى لم يجمعوا لفظ المائة حين جعلوه تمييز اللفظ الثلاث واخواته بل تلفظوا به مفردا فى كلها (وكان قياسها) اى قياس ثلثمائة جملة معترضة وفائدتها بيان ماهو القياس فى استعمال لفظ المائة اذا قصد جمعها يعنى انه كان القياس والقاعدة فى لفظ المائة اذا فرض القصد بجعلها جمعا (ان تجمع) تلك الكلمة (فيقال) (مئات) بالالف والتاء على صورة جمع المؤنث السالم (او) يقال (مئين) بالياء والنون على صورة جمع

(المذكر)

وغيرها فى بدل الكل والبعض وغيرها هو المبدل منه لزم فساد ما اجمع عليه ائمة التفسير والعربية من التعبير ببدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل فالصواب ما ذكره الشارح قدس سره قال المص وبدل الغلط انما ذكر ههنا لانه الذى يقال بعد الغلط لانه غلط واضيف الى الغلط لانه كان سببا للاتيان به الا ترى انك اذا اردت ان تقول اشتريت ثوبا وغلط لسانك الى ان قلت حمار ثم نبه كان سببا لان ثوبا فالغلط فى ذكر المبدل منه على خلاف ماهو عليه هو الذى اوجب ذكر البدل فسمى بدل الغلط لذلك واما غيره فى التسمية فواضح هذا كلامه قوله والثانى جزؤه اى جزء المبدل منه قيل لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم راجع الى المبدل راجع الى الاول فى قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثانى جزؤه بتقدير والثانى مدلوله جزؤه وليس من عطف الثانى على الاول وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على معمولى عاملين مختلفين بدون ماهو شرط جوازه عند المص ولقد اصاب فى الاول دون الثانى (قوله) بغير هى قيل الاول

المذكر السالم وانما كان القياس فيهما ان تجمع احدا الجمعين (لان للمائة جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو) اى الجمع الذى يكون على صورته (مئون والثانى) اى والجمع الثانى (جمع المؤنث السالم وهو) اى ذلك الجمع (مئات) وانما زاد الش لفظ الصورة فى جمع المذكر السالم ولم يزده فى جمع المؤنث لانه لا اختلاف فى الثانى فى كونه جمعا للمائة واما جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش فى كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسلين وقال الاخر انه مفرد فى صورة الجمع فان اصله مئ على وزن عضى ابدل الياء الاخيرة نونا فصار مئين كذا فى العصام ثم شرع فى بيان وجه رفض القياس المذكور فى نحو ثلثمائة واخواته فقال (ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلاثة مسلمين) وانما لم يجز اضافة هذا العدد الى جمع المذكر السالم لان تأنيث صورة ثلاثة انما يكون بتأويل الجماعة فى المعدود ومسلمون ليس فى تأويل الجماعة ولا يمكن ان يقال ثلاث مسلمين لان الثلاث الى العشر على غير القياس كما عرفت واذا لم يجز الاضافة الى جمع المذكر (لم يبق) فى جواز الاضافة اليه من الجمعين (الا مئات) فانه يجوز اضافة اليها لعدم المانع فيها (لكنهم) اى لكن اهل اللغة (كرهوا ان يلى التميز) فقوله التميز بالرفع فاعل يلى ومفعوله محذوف وهو العدد المذكور فمعناه اى كرهوا ان يلى العدد المذكور من الثلاثة واخواته التميز (المجموع بالالف والتاء) بان يقال ثلاث مئات (بعد ما تعود) وهذا كالعلة لوجه الكراهة اى بعد العادة التى تعود بها التميز (المجئ بعد ما) اى بعد العدد الذى (هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى) اى اريد بالعدد الذى هو فى صورة المجموع لفظ (عشرين) منتهيا (الى تسعين) فانه يقال فيها عشر درهما فاذا لم يجز فى المذكر السالم وصار مكروها فى المؤنث السالم (فاقتصر) اى التميز (على المفرد) اى على لفظ المائة دون المئين والمئات (مع كونه) اى مع قطع النظر عن عدم جوازه او عن كراهته لان ما يجمع بالجمعين المذكورين يكون لافراده فائدة اخرى وهى كون المفرد (اخصر) من الجمع ثم شرع فى بيان حال مميز نوع آخر من اسماء العدد فقال (ومميز احد عشر) فى المذكر منتهيا (الى تسعة وتسعين) ولما اكتفى المصنف فى ذكر مميز هذا النوع بذكر مذكره اضرب الشارح بقوله (بل الى تسع وتسعين) ليبان ان مميز مؤنثه كذلك يعنى احدى عشرة الى تسع وتسعين (منصوب مفرد) فقوله منصوب بالرفع خبر لقوله ومميز وقوله مفرد خبر بعد ثم شرع الشارح فى بيان علل كل من كونه منصوبا ومفردا فقال (اما نصبه) اى نصب المميز ما (فى العقود) الثمانية واما فيما بينهما من الاعداد المركبات اى فى نحو عشرين وثلاثين (فلتعذر الاضافة) اى لامتناع اضافة العقود امتناعا عاديا الى تميزاتها حتى تكون مجرورة وانما تعذرت الاضافة (اذ) اى لانه (لا يستقيم ابقاء النون) اى النون الواقع فى آخر كل من العقود (معها) اى مع الاضافة وانما لا يستقيم ابقاء النون مع انها ليست بنون الجمع (اذهى) اى لان النون الواقعة فى العقود المذكورة وان لم تكن نون الجمع حقيقة حتى يمتنع ابقاؤها مع الاضافة ولكنها (فى صورة نون الجمع) وقوله (ولا حذفها) بالرفع معطوف على قوله

والاوضح ترك باء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرها وهو بين الشرط (قوله) والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قيل فيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فكأنه اريد ان تقصد الى البدل من حيث انه بدل يعنى ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره وانت خبير بان ايراد هذا الوهم الباطل الخارج عما نحن فيه ودفعه بما هو المتعين فى صورة الضعف محل شنيع (قوله) ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين فيصير ست عشرة صورة حاصل من ضرب اربعة فالاول زيد اخوك والثانى زيد رأسه والثالث زيد علمه والرابع زيد الحمار والخامس رجل غلامك والسادس رجل يدله والسابع رجل علمله والثامن رجل حمار ومن التاسع الى السادس عشر بأخذ الاول من الاربعة الاولى مع الاربعة الثوانى والاول منه لاربعة الثوانى مع الاربعة الاول فنقول زيد غلامك زيد يدله الى آخره قوله لئلا يكون المنقض قيل هذا وجه مطرد فى الكل فعمل باطراده ولم يخص هذا ببدل الكل كما فعله المص وقال فى البعض

ابقاء النون اى ولا يستقيم حذف النون ايضا بان تكون تلك العقود مضافة الى تمييزاتها (اذا) اى لان النون فى اواخر العقود (ليست هى) اى النون المذكورة (فى الحقيقة) اى فى نفس الامر (نون الجمع) حتى يجرى فيها ماجرى فى نون الجمع ان الاحكام فاذا امتنع الشقان المذكوران تعين ابقاؤها مع غير الاضافة فاذا تعين عدم الاضافة امتنع الجر فتعين النصب (واما فى ماعداها) اى واما نصب التمييز فيما عدا العقود من الاعداد المركبة فيما بين العقود (فلانهم) اى فلان العرب (كرهوا) اى جعلوا مكروها فيما بينهم (ان يصيروا) اى ان يجعلوا (ثلاثة اسماء) وهى التمييز والعددان اللذان تضمنهما المركب العددى (كالاسم الواحد) لان العددين لما تركبا جعلا كاسم واحد فيكون الاسم الواحد بالوحدة الاعتبارية مركبا من اسمين فاذا اريد اضافة ذلك المركب الى مابعده يلزم ان يكون الاسم الواحد مركبا من ثلاثة اسماء لانه حينئذ يكون تركيبا اضافيا قوله (ولا يرد عليه) جواب للنقض الوارد على هذا الدليل بان هذا الدليل وهو جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد بعينه جار فى التركيب الصحيح فيما بينهم وهو تركيب (خمسة عشرك) باضافة خمسة عشر الى كاف الخطاب مع ان حكم المدعى متخلف وهو كراهتهم لذلك الجعل فاجاب عنه بمنع الجريان بان يقول لا نسلم جريان الدليل المذكور على هذا التركيب لان خمسة عشرك ليست من قبيل جعل ثلاثة اسماء كالاسم الواحد (لان المضاف اليه) الواقع (فيه) اى فى تركيب خمسة عشرك (لما كان) اى ذلك المضاف اليه (غير العدد) لكونه كاف الخطاب (لم يمتزج) اى مع العدد المضاف (امتزاج ذلك المميز) اى امتزاجا مثل امتزاج المميز الواقع فى خمسة عشر رجلا الذى كرهوا اضافته اليه (فلم يلزم) اى اذا لم يمتزج ذلك مثل امتزاج العدد مع مميزه لم يلزم منه المحذور المذكور وهو (صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا) قوله (وانما جوزوا) جواب لما يرد على اصل الدعوى بانهم ان كرهوا امتزاج المميز بالعدد المركب يلزمهم ان يكرهوا ايضا اضافة ثلثمائة الى مميزه لانه مركب ايضا من ثلاثة اسماء فاجاب عنه بانهم انما جوزوا تركيب (ثلثمائة امرأة مع ان فيها) اى فى كلمة ثلثمائة (صيرورة ثلاثة اشياء) يعنى ثلاث ومائة وامرأة (شيئا واحدا) اى اعتبار شئ واحد وليس هذا التجويز لعدم المحذور المذكور بل (ليطرد) اى ليكون التركيب الذى تركب من لفظ المائة مع الثلاث مطردا (بمائة امرأة) اى بالتركيب الذى ذكر فيه لفظ المائة منفردا ولا يخفى ان كراهة شئ لعلة لا ينافى تجويزه لعلة اخرى ثم شرع فى بيان وجه افراد مميز هذا النوع فقال (واما افراده فلانه) اى واما جعل مميز هذا النوع مفردا فمبنى على كونه منصوبا لانه (لما صار) اى المميز فى هذا النوع (منصوبا صار فضلة) لان النصب علم المفعولية التى هى الفضلة فى الكلام (فاعتبر افراده) اى افراد ذلك المميز المنصوب (لتكون الفضلة قليلة) بسبب كونه مفردا لان المفرد اقل حروفا من الجمع لفظا واقل معنى ايضا بخلاف كونه جمعا لانه اكثر حروفا من المفرد غالبا واكثر معنى منه ايضا لكونه جمعا لثلاثة آحادا واكثر فى كلمة واحدة وقال العصام الظاهر ان يكون لفظ قليلا مؤنثا لان

والاشتمال انه لابد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه ليتخصص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به ثم قيل ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فذا خصه بالنعت واعلم ان عبارة المص هذه وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهى هى فى المعنى فلا يحسن ان يؤتى بالحق من غير زيادة على ماهو غير الحق وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل منه فان كان متصلا به رجع معرفة فان كان منفصلا منه رجع موصوفا به قال وهو فى غير بدل الغلط فاما بدل بدل الغلط فلا يجرى فيه ذلك لفوات المعنى المذكور اذ تغلط بذكر زيد وانت يعنى حمارا فقد علمت ان المص لم يخصه ببدل الكل وان الاضافة لاسبيل اليها فيما نحن فيه اذ بها يصير البدل معرفة والكلام فى ابدال النكرة من المعرفة قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين هذا تقسيم آخر باعتبار الظهور والاضمار وليس من بقية ذلك التقسيم لانها لا يستقيم ان يكونا نكرتين او مختلفين وهما مضمران فاذا

موصوفه مؤنث ثم شرع المصنف فى بيان احوال مميز المائة والالف اللذين من الاصول فقال
(ومميز مائة والف و) (مميز) (تثنيتهما) اى تثنية المائة والالف يعنى به المائتان والالفان
(و) (مميز) (جمعه) (اى جمع الالف) وانما زاد الش لفظ المميز فى الموضعين للاشارة
الى ان قوله تثنيتهما وقوله جمعه معطوفان على قوله مائة ولما غير المصنف عبارته فى قوله وجمعه
حيث افراد الضمير فيه اراد الش ان يذكر وجهه فقال (وانما لم يقل) اى المص (وجمعهما) يعنى
لم يقل بتثنية الضمير (كما قال وتثنيتهما) لان لو قال كذلك لكان خلاف الواقع (لان استعمال
جمع مائة) وهو مئين اومئات كما مر (مع مميزها) اى حال كون ذلك الجمع مستعملا مع المميز
(فى الاعداد) اى فى باب الاعداد وهو بفتح الهمزة جمع عدد (مرفوض) اى متروك ثم بين هذا
المرفوض بقوله (فلا يقال ثلاث مئات رجل كما يقال) اى كما يجوز ان يقال (ثلاثة الاف رجل)
فانه لايجوز فى الاول ويجوز فى الثانى هذا (بخلاف التثنية فانه يقال) اى يجوز ان يقال
فى تثنية المائة (مائتا رجل) بحذف النون لكونه مضافا وقوله (مثل الفا رجل) بنصب المثل
على انه مفعول مطلق تشبيه لقوله يقال اى يجوز فيه ان يقال قولا مماثلا فى الجواز لقوله
الفا رجل وقوله (مخفوض) خبر اول ومميز مائة وقوله (مفرد) خبر بعد خبر له الظاهر
من كلام المصنف والشارح ان هذا الحكم اعنى كونه مخفوضا مفردا على سبيل الوجوب
ولكن قال فى حاشية العصام ان مميز المائة قد يجمع مخفوضا فى نحو مائة رجال وقد يفرد
منصوبا كما فى قوله « اذا عاش الفتى مأتين عاما * فقد ذهب اللذاذة والفتاء » انتهى وانما افرد
مميز هذا النوع (لانه) اى الشان (لما كانت مائة والف من اصول الاعداد) كما عرفت فى صدر
الباب (كالاحاد) اى كما كانت الاحاد العشرة من واحد الى عشرة من الاصول (ناسب)
جواب لما اى لما اشتركا مع الاحاد فى كونهما من اصول الاعداد ناسب (ان يكون مميزها)
اى مميز المائة والالف جاريا (على طبق مميزها) يعنى انه ناسب للاشتراك بينهما ان يكون
مميز هذين اللفظين مطابقا فى الاحوال لمميز الاحاد ولما اقتضت هذه المناسبة ان يكون
مميزها مجموعا مع انه لم يكن ذلك مختارا استدرك الشارح عنه بقوله (لكنه) اى وان كان
المناسب ان يكون مميزها مجموعا كالاحاد لكنه ترك كونه كونه مجموعا ههنا لانه (لما كانت
الاحاد) واقعة (فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف) اى وكانت المائة والالف
واقعتين (فى جانب الكثرة منها) اى من الاعداد وقوله (اختير) جواب لما اى لما كان بينهما
فرق بوقوع الاحاد فى جانب القلة وبوقوعهما جانب الكثرة جعل الفرق بينهما مختارا
فى مميزهما ايضا بان يختار (فى مميزها) اى فى مميز الاحاد (الجمع الموضوع للكثرة و) بان يختار
(فى مميزها) اى فى مميز المائة والالف (المفرد الدال على القلة) وقوله (رعاية للتعادل)
مفعول له لقوله اختير اى اختير ذلك لتحصيل الرعاية للتعادل المطلوب وهو ذكر مادل على
الكثير فى موضع القليل وذكر مادل على القليل فى موضع الكثير ثم شرع المص فى بيان
قاعدة يجوز فيها الوجهان فقال (واذا كان المعدود) سواء كان مذكورا بطريق التمييز

عرفت امتناع دخولهما
فيها علمت انه تقسيم آخر
وهى بهذا الاعتبار ايضا ستة
عشر فالاول كقولك زيد
اخوك الى آخر الاربعة
الاول والخامس كقولك
زيد ضربته اياه والسادس
يد زيد قطعته اياه والسابع
جمل الزيدين كرهتهما اياه
والثامن كقولك بعد تقدم
ذكر الحمار والزيدين اياه
ومن التاسع الى السادس
عشر على ماذكره من التاسع
الى السادس عشر من
القسمة الاولى قوله ولا
يلزم من ذلك ان يكون
عطف البيان اوضح قال
المص واشترط بعضهم ان
يكون عطف البيان اوضح
من متبوعه غير لازم فانه
ليس هو الحق بالنسبة ليعتبر
فيه ذلك وانما جاء موضحا
وقد يوضح الشئ الشئ
عند اجتماعهما وان كان
الاول اوضح من الثانى لو
افترقا الا ترى انه لو كان
جماعة كل واحد يكنى
ابا محمد واحدهم اسمه عبد
الله والاخر عبد الرحيم فاذا
قلت جاءنى ابو محمد عبد الله
اوضحت ما كان محتملا
وان كان ابو محمد اوضح من
عبد الله لو انفرد قوله قال
اللهم صدق صدق قيل
الظاهر يقول لان خبر
افعال المقاربة لايكون الا
مضارعا وفيه قوله والمراد
بمثل انا ابن التارك البكرى
بشر كل ما كان عطف
بيان للمعرفة باللام الذى
اضيف اليه الصفة الخ بل
المراد ما اورده بصيغة

نحو ثلاثة اشخص اوبطريق الموصوف نحو اشخاصا ثلاثة ولهذا التعميم لم يقل واذا كان المميز (مؤنثا واللفظ) اى وكان اللفظ (المعبر به عنه) اى الذى يعبر بهذا اللفظ عنه (مذكرا) وذلك المذكر (كلفظة الشخص اذا عبرت بها) اى اذا قصدت التعبير بها (عن المؤنث) اى اذا قصدت التعبير عن مؤنث كامرأة مثلا بانها شخص وقلت جاءنى ثلاثة اشخص فى مقام ثلاث امرأة (او بالعكس) (بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا) وذلك (كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر) نحو رجل والفاء فى قوله (فوجهان) جوابية لاذا وتفسير الشارح بقوله (اى ففى العدد وجهان) اشارة الى ان قوله وجهان مرفوع على المبتدأ وخبره محذوف وجملته جوابية وقوله (التذكير) بان يعبر بالثلاثة الى العشرة (والتأنيث) اى بان يعبر بالثلاث الى العشر ثم فصله الشارح بقوله (فان شئت قلت ثلاثة اشخص وانت) اى والحال انت (تريد) بذلك اللفظ (النساء) وانما اتى بالثلاثة الدال على التذكر (اعتبارا) اى للنظر (باللفظ) وهو الشخص (وهو) اى الاعتبار باللفظ (الاكثر فى كلامهم) دون الاعتبار الاخر لان مراعاة جانب اللفظ فى الاحكام اللفظية اولى من عكسه (وان شئت قلت ثلاث اشخص) بحذف التاء فى ثلاث كما هو شان المؤنث فيه قلت ثلاث اشخص (اعتبارا بالمعنى) وكذلك ان شئت قلت ثلث انفس وانت تريد الرجال اعتبارا باللفظ وان شئت قلت ثلثة انفس اعتبارا بالمعنى لان معناه الذى يعبر به عنه مؤنث وهو امرأة ثم شرع المصنف فى بيان العدد الذى ليس له تميز فقال (ولا يميز واحد) (وواحدة) (ولا اثنان) (واثنتان وثنتان) وقوله (يميز) بكسر الياء المشددة متعلق بقوله ولا يميز فى كلام المصنف وقيده من الشارح ليكون اشارة الى ان قوله ولا يتميز بصيغة المجهول مجاز بمعنى لا يورد يعنى لا يورد كل منهما وانما حمله على المجاز لانه لو لم يكن مجازا لكان المعنى ان المذكورين لا يقصد تميزهما بل قصد بقاؤهما على الابهام وليس كذلك بل المراد ان تميزهما مقصود لكنه حصل ذلك المقصود من لفظهما ولذا قال (فلا يورد الواحد) اى لفظ الواحد (مع مميزه لعدم احتياجه اليه (فلا يقال) عطف على قوله فلا يرد من قبيل عطف المفصل على المجمل يعنى لا يقال على تقدير ايراد المميز (واحد رجل ولا اثنان معه) اى ولا يرد لفظ اثنان ايضا مع مميزه (كما يقال اثنا رجلين) ثم اراد ان يذكر حالهم اذا ارادوا ان يذكر واهذين العددين مع بيان جنسهما فقال (بل يذكرون) اى اهل اللسان (ما) اى اللفظ الذى (يصلح) ذلك اللفظ (ان يكون تميزا لهما) اى للواحد والاثنان على تقدير) اى على قصد (ذكر التميز) المبين للجنس (معهما) اى مع الواحد او الاثنين (ويطرحون) اى يتركون (الواحد والاثنين) اذا قصدوا ذكر اللفظ الصالح للتميز فيقولون رجلا حيث يعلم وحدته وجنسه من هذا اللفظ ويقولون رجلان حيث عرف تثنيته وجنسه منه ايضا وقوله (استغناء) بالنصب على انه مفعول لقوله ولا يميز وعلة لعدم ايراد تميزهما معهما يعنى انما لا يميزان لحصول الاستغناء (بلفظ التميز) وانما فسره الشارح بقوله (اى الصالح) ليكون اشارة الى ان المراد بلفظ التميز المستغنى به هو التميز

لامكان قال فى الشرح انما قلت فى مثل اشارة الى انه قد يقع فى غير هذا الباب كقولك يا غلام زيد وزيد لانه لو جعل بدلا لم يكن بدلا من ان يكون له حكم الاستقلال لانه المق بالنسبة فى المعنى فكان بحكم المنادى اولى واذا جعل عطف بيان كان الحق هو الاول فجرى كما تجرى الصفات فى جواز الامرين هذا كلامه قال الرضى بعد نقل كلامه هكذا قال المص انما قلت فى مثل اشارة الى ان الفرق يقع فى غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحرث وكذا يا غلام زيد وزيدا او جعل بدلا اوجب الضم وقد ذكرت ما عليه فى باب البدل يريد ما قاله لما لم يكن للبدل معنى فى المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك فى التأكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعيته الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا زيد مبنيين والثانى يا غلامى بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكرى وبشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد

بالقوة لاالتميز بالفعل يعنى مامن شانه (لان يكون تميزا على تقدير ذكره) اى ذكر ذلك اللفظ الصالح (معهما) اى مع لفظ الواحد والاثنين يعنى انه ليس مذكورا معهما بالحقيقة بل اذا قدر ذكره معهما يكون صالحا للتمييزية لوجود رفع الابهام عنهما فيه وقوله (الدال) صفة اخرى للتميز اى اللفظ الذى يدل (بجوهره) اى بحروفه الاصلية (على الجنس و) يدل (بصيغة على الواحد) فى نحو رجل (و) على (الاثنينية) فى نحو رجلان فحينئذ يكون لفظ الرجل والرجلين اللذين هما التميز ان التقدير بان مستغنيا (عنهما) (اى عن الواحد) اى عن ذكر الواحد بعد ذكر تميزه (اذا كان التميز) اى هذا اذا كان التميز (مفردا و) مستغنيا (عن الاثنين) اى عن ذكر لفظ الاثنين وهذا (اذا كان) لتميز (مثنى) ومثلهما المصنف بقوله (مثل رجل ورجلان) اى مثال التميز المستغنى به عن لفظ الواحد لفظ رجل وعن لفظ الاثنين رجلا وقوله (فان من صيغة رجل) علة لصحة التمثيل بهما ومن متعلق بقوله (يفهم الجنس) يعنى يصح التمثيل برجل ورجلان فانه يفهم من صيغة رجل الجنس الذى هو الرجلية كما هو مدلول جوهره (و) يفهم ايضا من كونه واحدا (الوحدة) التى هى مدلول صيغة هذا فى لفظ الرجل واما فى لفظ الرجلان فافاده بقوله (ومن صيغة رجلان يفهم) اى وكذا يفهم من جوهر صيغة رجلان (الجنس و) من صيغته الدلالة على التثنية (الاثنينية فبذكرهما) متعلق بقوله (استغنى) يعنى بذكر هذين اللفظين الدالين على الجنس والعدد المقصود كان الواحد والاثنان مستغنيين (على المميز) وفى بعض نسخ الشرح استغنا بصيغة التثنية وهذه النسخة تدل صريحا على ان المستغنى هو الواحد والاثنان (فان قلت) هذا شروع فى تقرير منع ورد على قوله استغناء بلفظ التميز فقال (هب) هذا اللفظ امر من وهب يهب والعادة انهم يصدرونه على سؤالهم الذى يرد على التسليم بالنظر الى شق وعلى المنع بالنظر الى شق آخر وهو ههنا (ان مميز الواحد مغن عنه) يعنى ان يكون مميز لفظ الواحد مستغنيا عن ذكر لفظ الواحد مسلم (لكنا لا نسلم ان مميز الاثنين) اى لا نسلم ان كون مميز لفظ الاثنين مستغنيا (كذلك) اى كمميز الواحد وقوله (نعم) اشارة الى تسليم استغناء شق فى الاثنين ايضا يعنى انه (اذا كان مميزه) اى مميز لفظ الاثنين (مثنى) كما فى الامثلة المذكورة (يغنى عنه) اى فى الاستغناء بلفظ التميز عن لفظ الاثنين مسلم لكن لا مطلقا بل اذا كان مميزه مثنى ايضا وقوله (لم لا يجوز ان يكون) اى المميز (مفردا كما قال اثنا رجل) سند للمنع والدليل (على جواز كون مميز الاثنين مفرد وروده فى الشعر وهو اثنا رجل حنظل كذا فى العصام وقال ايضا ومن اسانيد المنع الذى ذكره الرضى نحو واحد رجال واثنا رجال انتهى فعلى هذا يكون الاستغناء فى الواحد غير مسلم ايضا ثم شرع الش فى الجوابين عن طرف المص لالتزامه صحة كلامه فقال (قلت لما التزموا الجملة) هذا تقرير الجواب الاول باثبات المقدمة الممنوعة يعنى ان مميز لفظ الاثنين مستغن ذكر الاثنين كذا فى بعض الحواشى واقول يحتمل ان يكون هذا الجواب بابطال السند وهو انه لا يجوز

وعمرو وغير مستقل نحو يازيد والحارث فالعلة المذكورة بعينها والعالم بجز يازيد وعمرا ولا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا فى البدل لان العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته له هذا كلامه وانت خبير بانه مبنى على ما تفرد به من عدم الفرق بين البدل وعطف البيان وقد عرفت فى كلام الشارح قدس سره ان ما حمله على تلك المخالفة والتفرد ليس بشئ فهذا ايضا كذلك كيف وتجويز اعتبار البدل غير مستقل بناء على كون اعرابه بتبعية الاول اوهن من بيت العنكبوت فعليك بمتابعة المص فانه موافق للكل حقيق لان يتاقى بالقبول قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق قبل اى هذا الحد الاسم المبنى كما هو الظ بعد قوله اى الاسم المبنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفا على معرفة المبنى والاصل لكنه مم لانه يمكن معرفته بما يبنه فيما بعد من توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافى وفيه ان الكلام مبنى على ان المبنى ماخوذ فى تعريف المبنى وهذا باطل لان المعرف بالكسر معلوم قبل المعرف بالفتح فهو يستدعى تقديم معرفة الشئ على نفسه وكون مبنى

ان يكون المميز مفردا ههنا لانهم لما التزموا الجمعية يعنى لما جعلوا ان يكون المميز (فى مميز سائر الاحاد) مجموعا يعنى فى ثلاثة الى عشرة على وجه اللزوم غير متخالف عنه كما عرفت فيما سبق (ينبغى) جواب لما يعنى انه ينبغى لهم (ان يعتبر فيما) اى فى التميز الذى (لم يتيسر الجمعية فيه) اى فى ذلك التميز لكونه تميز اللاثنين لانه لو جمع التميز فيه ايضا يكون مخالفا لما يميزه من العدد وقوله (ماهو اقرب) نائب فاعل لقوله ان يعتبر اى ينبغى فى تميز الاثنين الاسم الذى يدل على المعنى الاقرب (اليها) اى الى الجمعية من الفرد لان اللائق عند تعذر شئ هو المصير الى ماهو الاقرب (وهو) اى وذلك المعنى الاقرب الى الجمعية (الاثنينية) لا الافراد لانه ابعد منها بالنسبة الاثنينية ثم شرع فى جواب آخر فقال (ولا يبعد ان يقال) اى ولا يبعد ان يجاب عنه بتحرير المراد بان يقال (معنى الكلام) يعنى ان مراد المصنف من قوله بلفظ المميز فى قوله (انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز) ليس انهما مستغنيان عنهما بذكر تميز آخر غير لفظهما بل مراده منه انهما مستغنيان عنهما بلفظ التميز (اى بجواهر حروفه) اى حروف التميز (المصورة) التى صورت (١) صورة (بهيئة خاصة) نحو رجل على هيئة الواحد ورجلان على هيئة التثنية الدالتين على الافراد والتثنية اللتين هما بعينهما هو المعنى الذى افاده لفظ الواحد والاثنين وقوله (القابلة) بالجر صفة بعد صفة للحروف او صفة المصورة اى التى صورت بصورة قابلة (للحوق علامة الافراد به اعنى) اى بتلك العلامة (التنوين اوعلامة الاثنينية) اى القابلة للحقوق علامة الاثنينية (اعنى) بتلك العلامة (حروف التثنية) وهما الالف اوالياء والنون (فاذا اعتبر) اى ذلك التميز (مع علامة الافراد) وقيل رجل بالتنوين (استغنى) اى ذلك التميز (به) اى بذكر رجل بالتنوين (عن ذكر الواحد على حدة) فانه حينئذ يكون مستدركا وحشوا لافادة التنوين لما افاده الواحد (واذا اعتبر) التميز يعنى الرجال مثلا (مع علامة التثنية) وهى ادخال الالف والنون (استغنى) اى كان التميز مستغنيا (به) اى بلفظ الدال على الاثنينية (عن ذكر الاثنين على حدة) فاذا تردد الامر بين ان يستدل عليه بصورة الكلمة وبذكر الواحد والاثنان سلكوا الى طريق اخف من الاخر (فاختاروا لحوق العلامة التى هى اخف على ذكرهما) اى على الطريق هى الاستدلال عليه بذكر الواحد او الاثنين ولما كان اخفية الطريق الاول بديهيا نبه عليه بقوله (ولاشك ان رجلان) اى الاستدلال على الاثنينية بعلامة التثنية فى رجلان (اخف من اثنى رجل) اى من الاستدلال عليه بلفظ اثنى ثم شرع المصنف فى بيان دليل الاستغناء ونبه عليه بقوله (وذلك الاستغناء) يعنى استغناء ذكر التميز الصالح للتميزية عن ذكر العدد الدال على الافرادية والتثنية (انما يكون) ذلك الاستغناء (لافادته) (اى لافادة لفظ التميز) اى ما من شانه يجوز ان يكون تميزا وهو رجل ورجلان مثلا فقوله لافادته مفعول له لقوله استغناء وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو ضمير التميز وانما لم يحذف اللام لعدم كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل لان الاستغناء فعل المتكلم والافادة فعل التميز وقوله (النص المقصود) وانما فسر الشارح النص بقوله

(اى)

الاصل مما يعلم فيما بعد لا يدفعه بل يقويه ويروجه وتحقيق الكلام ان ماذكره الشارح ههنا من كلام الرضى اورده على المص قدس سره لما رآه ظاهر الورود تبعه فى ذلك وليس الامر كذلك لان مبنى الاصل مغاير للمبنى المعرف ومباين له فلا يلزم من اخذه فى تعريفه الفساد الناشى من اخذ المعرف فى المعرف لان العبرة بالمعنى دون اللفظ كما تقرر فى محله فكون لفظ المعرف من اجزاء المعرف بمعنى غير معنى المعرف ليس بمحذور ثم انه لا يخفى على المتأمل الخبير ما بين قوله لا لمن يعرف ماهية المبنى على اطلاق وبين قوله ولا يعرف الاسم المبنى من التدافع والتنافى فالصواب ان يقول الا لمن يعرف مبنى الاصل قوله اذ لو لم يعرفها قيل يعنى او لم يعرف ماهية المبنى لكان اى تعريف الاسم المبنى تعريفا للمبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشئ بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشئ بنفسه او سلم انما يكون لو كان تعريفا للمبنى المطلق واما اذا كان تعريفا للاسم المبنى فليس التعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه ثم لو كان تعريفا للمبنى المطلق لزم اذ لا يكون جامعا لخروج مبنى الاصل لانه لا يناسب مبنى الاصل

اى التنصيص) للتنبيه على ان المراد به ههنا ليس معناه الاصطلاحى اصولى وهو ماسبق له الكلام بل المراد به المصدرى اعنى بمعنى جعل الشئ منصوصا (على العدد) وقوله (والتصريح به) اى بذلك العدد عطف على قوله التنصيص عطف تفسير يعنى لافادته التصريح به (الذى قصد ذلك التنصيص والتصريح) وهذا هو المفهوم من قوله المقصود وفيه الاشارة الى ان قوله (بالعدد) متعلق بالمقصود يعنى التنصيص الذى قصد بذلك العدد وانما فسره الشارح بقوله (اى بذكر اسم العدد) للتنبيه على ان نفس العدد هو المقصود لا المقصود به وانما المقصود به هو ذكر اسم العدد اذا المقصود مذكور والمقصود به متروك ثم اشار الى النتيجة بقوله (فلما افاد التمييز ذلك التنصيص) وحصل به المقصود استغنى فى افادته (عن ذكر العدد على حدة) ثم شرع فى مسئلة اخرى من مسائل اسم العدد فقال (وتقول) على صيغة المخاطب كما نبه عليه فى الحاشية الهندية بقوله وتقول انت وتركه الشارح لكونه معلوما بقرينة ماذكر فى صدر الباب وهو قوله تقول واحد اثنان الخ وانما قيده به ذلك الفاضل لبيان وقوعه فى نسخته اولا خذه من الافاضل كذلك والا فيحتمل ان يكون على صيغة الغائبة المؤنثة وان يرجع ضميره الى العرب كذا فى العصام يعنى انه لما كان بين حكم اسم الفاعل من العدد باعتبار تصييره وبين حكمه باعتبار تذكيره وتأنيثه فرق ظاهر فى الاستعمال قال وتقول (فى المفرد) وهو متعلق بتقول وقوله (من المتعدد) ظرف مستقر اما صفة من المفرد بتقدير المتعلق المعرفة اى الكائن من العدد واما حال كونه من المتعدد ثم فسر الشارح المراد بقوله (اى فى الواحد) الاشارة الى ان المراد من المفرد اللفظ الدال على العدد الواحد سواء كان بلفظ الواحد او الثانى او غيره وقوله (من المتعدد) ليس بداخل فى باعث التفسير لكنه ذكر تبعا للواحد ويحتمل ان يكون له فائدة ايضا وهى التصريح بلزوم كون الواحد جزء من المتعدد وقوله (باعتبار تصييره) اما ظرف مستقر على انه حال من المستتر فى تقول فتكون الباء للملابسة اى تقول حال كونك ملابسا بتصييره واما مفعول مطلق من تقول اى قولا باعتبار تصييره فيكون بيانا للنوع واما ظرف لغو متعلق بتقول فتكون الباء سببية وهذا الاخير اختاره الشارح حيث فسره بقوله (اى بسبب اعتبار) وهذا تفسير للباء وقوله (تصيير ذلك المفرد) تفسير للضمير المجرور بان التصيير لكونه مصدرا من صير يصير بتشديد الياء بمعنى الجعل مضاف الى فاعله وقوله (عددا انقص) مفعوله الاول وقوله (ازيد عليه بواحد) اى على ذلك الانقص مفعوله الثانى يعنى باعتبار جعل ذلك المفرد العدد الذى ضم ذلك المفرد اليه ازيد عليه بسبب ضم ذلك الواحد اليه (الثانى) بحذف اداة التأنيث (فى المذكر) اى اذا اعتبرت تذكير معدوده (فقوله) اى قول المصنف وهو مبتدأ وقوله (الثانى) بدل منه وقوله (مقول القول) خبر المبتدأ اى والغرض من هذا بيان لكون لفظ الثانى فى كلام المصنف مفعولا لتقول وقوله (وذلك القول) شروع فى تطبيقه على المثل يعنى لا شك لفظ الثانى (انما هو) اى انما يعبر بالثانى (باعتبار تصييره) اى باعتبار جعل ذلك الواحد الذى يطلق بالثانى (الواحد)

وليس مما يلتفت اليه ولعله مستغنى عن البيان بما سبق آنفا (قوله) مبنى الاصل وهو الحروف والفعل الماضى قيل لم يبين مفهوم المركب الاضافى واكتفى بتبيين مايصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه فى تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر فى عرف النحاة الا بغير اللام ولقد مر بيان وجه ذلك التقييد فى صدر الكلام قوله والمراد بالمشابهة المنيفة فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة قيل الاولى هو المناسبة وهذا باطل لانه ان اراد ان المناسبة والمشابهة مترادفان فضرورى البطلان كيف وقد اعترف نفسه فى حد المعرب بكونها اعم من المشابهة وان اراد ان اللام يحمل على العهد فيكون المعنى هذه المناسبة فهو مع ما فيه خلاف الظاهر قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو قيل لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبنى الاصل ماناسب مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب مايكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء فى ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافى التعريف

اى العدد الانقص الذى هو الواحد (اثنين) اى ازيد على ذلك الواحد (بانضمامه) اى بانضمام الواحد الذى هو فى المرتبة الثانية (اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين اى الى الواحد الذى هو مذكور فى المرتبة الاولى (وانما ابتدأ) اى المص (من الثانى) اى دون الواحد (اذ) اى لانه (ليس قبل الواحد عدد) فى الواقع (حتى يكون الواحد) اى حتى يكون وقوع ذلك العدد سببا لكون الواحد (مصيره) اى جاعل ذلك العدد الواحد قبل الواحد (واحدا) بانضمامه اليه وقوله (والثانية) عطف على قوله الثانى اى تقول الثانية بالتاء (فى المؤنث) اى اذا اعتبرت المعدود مؤنثا (على هذا القياس) اى باعتبار تصييره للواحدة ثانية بانضمام الواحدة اليه (وهكذا) اى مثل مافى الثانى والثانية تقول الثالث اوالثالثة والرابع او الرابعة حال كون سلسلة المذكر منتهية (الى العاشر) (فى المذكر) (والعاشرة) اى وحال كون سلسلة المؤنث منتهية الى العاشرة (فى المؤنث) (لاغير) قوله (اى لا تقول غير ذلك) اشارة الى ان الحصر راجع الى ماتحت الاثنين والى مافوق العشرة حيث فصله بقول (فلا يجرى ذلك) اى ذلك القول بهذا الاعتبار (فيما) اى فى العدد الذى هو تحت الاثنين لما عرفت) يعنى الواحد كما عرفت وجهه (ولا فيما) اى ولا يجرى ايضا فى العدد الذى (فوق العشرة) من الحادى عشر وغيره (اذ) اى وجه عدم جريانه فيما فوقه لان (فوقه) اى فوق العدد العاشر (مركبات) من العشرة ومن الوحدات التسعة لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها) اى من تلك المركبات فلا يمكن ان يشتق اسم فاعل واحد يدل على ذلك ثم شرع فى بيان استعمال اسم العدد الذى على صيغة اسم الفاعل باعتبار المرتبة فقال (و) (تقول فى المفرد) (باعتبار حاله) اشار الشارح بتوسيط قوله تقول المفرد بين العاطف والمعطوف الى ان قوله باعتبار معطوف على باعتبار الاول يعنى وتقول فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثم فسر الشارح قوله حاله بقوله (اى مرتبته) يعنى باعتبار المرتبة اللائقة بذلك المفرد من سائر الاحاد (من المتعدد) وقوله (من غير اعتبار معنى التصيير) بيان لفائدة قيد باعتبار حاله ولتحصيل المقابلة بينه وبين ماقبله بانه يشترط ان لا يعتبر ههنا معنى التصيير وقال العصام لا يخفى ان التصيير للمفرد حال من احواله فلا تحسن المقابلة لانها مقابلة العام بالخاص واجيب بان المقابلة بينهما حاصلة لان التصيير من مقولة الفعل لانه يعتبر فيه التأثير بخلاف الاعتبار الثانى لانه باعتبار حاله ووضعه فى نفسه فيكون من مقولة الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة وانما فسر الش الحال بالمرتبة لان المصنف لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من ذلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد من الثلاثة وستعرف انه قال ثالث الثلاثة وقوله (الاول والثانى) عطف على قوله الثانى والثانية الذى هو مقول القول كما ان قوله باعتبار حاله معطوف على مفعوله ايضا فيكون من قبيل عطف الشيئين بحرف واحد على معمولى عامل واحد وهو جائز بالاتفاق يعنى تقول باعتبار حاله الاول والثانى (اذا وقع) اى ذلك المفرد (فى المرتبة الاولى اوالثانية فى المذكر) (والاولى) اى وتقول الاولى (والثانية) اذا وقع كذلك (فى المؤنث كذلك) حال كون

(قصدك)

فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج من القسمين غاق فى قولهم غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبنى لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا من كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها وانت خبير بان ما ذكره من تجويز الحمل على منع الجمع بعيد عن الاعتبار بحيث لا يجوزه اولوا الابصار والقول بنفى كون كلمة اوللشك صواب جدا فانه لو كان للشك لفسد التعريف جزما قال المص فى الشرح وليست او هذه بالتى يفسد بها الحد لان المراد ههنا ما كان على احد هذين الوصفين وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك وهكذا قال فى تعريف المضمر وما اجاب به مما اورده من السؤال ليس بذلك لما سيقف عليه من كون الاصوات المذكورة فى المبنيات من قبيل الموضوعات كما ترى ومنهم من قال المراد غير مركب حقيقة او حكما باعتبار قصد المشاكلة للمبنى الواقع غير مركب فدخل فيه نحو غاق صوت الغراب قوله والمراد ان الحركات البنائية لا يعبر عنها الخ قيل نبه به على ان المراد باللقب ما يعبر به من شئ جريا على اللغة لا قسيم العلم كما هو مصطلح الصناعة وان التعبير بها

قصدك (من غير اعتبار معنى التصيير) ثم انه لما غير المص قوله الواحد الى الاول والواحدة الى الاول اراد الش ان يبين وجه العدول عنهما فقال (واعلم انه لم يقل الواحد والواحدة) بل قال الاول فى المذكر والاولى فى المؤنث لان المقصود ههنا هو اللفظ الذى يدل على المرتبة لا على واحد من الوحدات سواء كان فى مرتبة الاول او فى اثنائها او فى آخرها ولفظا الواحد والواحدة ليسا كذلك (لانهما لا يدل على المرتبة) بل على واحد غير معين واذا لم يدلا على المقصود (فابدل منهما) اى من الواحد لفظ (الاول و) من الواحدة لفظ (الاولى للدلالة) اى لدلالة كل من لفظ الاول والاولى (عليها) اى على المرتبة المقصودة (وهكذا) اى وتقول هكذا من التا والثانية كما قلت فى الاعتبار الاول بحيث ينتهى مذكره (الى العاشر و) ينتهى مؤنثه الى (العاشرة والحادى) اى وتقول فيما فوق العشرة من المراتب بهذا الاعتبار كذلك باسكان الجزء الاول اذا كان ياء وبحذف التاء فى الجزء الثانى حال كونه (فى المذكر)(والحادية عشرة) اى وتقول كذلك بالتاء فى الجزئين وبفتحهما حال كونه (فى المؤنث)(و)(كذلك) اى كما تقول فى لفظ الحادى فيما فوق العشرة كذلك تقول فى المرتبة الثانية عشرة (الثانى عشر) فى المذكر (والثانية عشرة) فى المؤنث بحيث ينتهى مذكره (الى التاسع عشر و) ينتهى مؤنثه الى (التاسعة عشرة) ولما كان حكم اسم العدد فى التذكير والتأنيث اذا وقع على صيغة اسم الفاعل مخالفا لحكمه اذا لم يقع كذلك اراد الش ان ينبه عليه فقال (واعلم ان حكم اسم الفاعل) حال كونه (من العدد سواء كان) اى ذلك الاسم الفاعل مستعملا (بمعنى المصير) كما فى الاعتبار الاول (اولا) اى او لم يكن كذلك بل كان مستعملا باعتبار حاله فعلى التقديرين حكمه (حكم اسماء الفاعلين من غير العدد (فى التذكير) اى بان يكون مذكره بغير التاء (والتأنيث) بان يكون مؤنثه بالتاء على القياس (فتقول فى المذكر الثانى والثالث والرابع) منتهيا (الى العاشر وفى المؤنث) اى وتقول فى مؤنثه (الثانية والثالثة والرابعة) منتهيا (الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب) مما فوق العشرة (من) العدد (المركب) بالتركيب التعدادى كما اذا ركب الاحاد مع العشرة (والمعطوف) اى ومن العدد المركب بعطف الاحاد على احد العقود الثمانية مثل الاول (نحو الثالثة عشرة) بالتاء فى الجزئين ثم بين كونهما بالتائين بقوله (تؤنث الاسمين) اى تجعل انت هذين الاسمين للذين احدهما عشرة والاخر اسم فاعل مأخوذ مما تقصده من اسماء العدد الاحاد مؤنثين بالتاء (فى المركب) المؤنث (كما تذكرهما) اى كما تجعل ذينك الاسمين اذا اردت بهما مذكرا مجردين من التاء (فى المذكر نحو الثالث عشر) ثم بين وجه تذكير الاسمين ههنا على القياس مخالفا لما اخذه وعنهما من الاصول السابقة فقال (وانما ذكروا الاسمين) اى اذا كان على صورة اسم الفاعل (لانه) اى لان الثالث مثلا (اسم لواحد مذكر) وهو العدد الواحد الذى بعد اثنين لا انه اسم لمجموع الاحاد ثلاثة فاذا كان اسما لواحد لا للمجموع (فلا معنى للتأنيث فيه) لعدم داع يقتضى اعتبار التأنيث فيه من كون المعدود مؤنثا او من كونه اسماء للمجموع المصحح لاعتبار التأنيث (بخلاف ثلاثة عشر

عنها الا بخصوصها الاشتراكهما بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها وذلك هو الظاهر من كلامه لكنه مستقيم بشهادة قول المص اردت ان الحركات الثلث والاسكان يقع فيه كما يقع فى المعرب فالضم كقولهم منذ وقبل ويا زيد والفتح كقولهم اين وكيف ولا رجل والكسر كهؤلاء وامس والاسكان كقولهم من ولم وجعلوها القابا مخصوصة لحركات البناء كما جعلوا الحركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة ليكون اللقب اذا ذكر منبئا عن انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه دون الاخر فاذا قال قائلهم رفع علم انها حركة اعراب واذا قال ضم علم انها حركة بناء وكذلك باقيها وكذلك مرفوع ومضموم الى اخرها قال وهذا الاصطلاح للبصريين المتقدمين والمتأخرين واما الكوفيين فيجوزون كل واحد من اللفظين لكل واحد من المعنيين ووافقه الرضى فى ذلك الا انه استنبط من قوله ذلك انه يجعل الضم والفتح والكسر القاب الحركات وحدها فلا يقال ان يازيد ان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق

رجلافانه) اى هذا الاسم اسم (للجماعة) اى لمجموع الواحدات الثلاثة عشر فناسب فيه اعتبار التأنيث (وتقول فى المعطوف الثالث والعشرون) بترك التاء فى المذكر (والثالثة والعشرون) بالتاء فى الجزء الاول فى المؤنث ثم شرع المصنف فى بيان الفرق بين الاعتبارين بقوله (ومن ثمة) وفسره الشارح بقوله (اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين) للاشارة الى ان من اجلية بمعنى اللام والى ان ثمة ههنا مجاز بطريق الاستعارة المصرحة لان اصل وضعه للاشارة الى المكان واستعمل ههنا للاشارة الى ماسبق من الفرق بين الاعتبارين يعنى بهما (اعتبار تصييره واعتبار حاله) وقوله (اختلف اضافتهما) مقدر ههنا ليتعلق به الجار حتى يكون قوله من ثمة مفعولا له يعنى انما اختلف الاضافة فى الاعتبارين لاجل ماتقدم من الاختلاف وقوله (فلاختلاف اضافتهما) للاشارة الى ان قوله (قيل فى الاول) معلل باختلاف اضافة وهو معلل باختلاف الاعتبارين والى ان قوله من ثمة متعلق بقيل بالواسطة يعنى من اجل وقوع الاختلاف حصل الاختلاف فى الاضافة ومن اجل حصول الاختلاف فى الاضافة قيل فى الاول وفسر الاول بقوله (اى فى المفرد من المتعدد المقول باعتباره تصييره) وقوله (ثالث اثنين) نائب فاعل للفظ قيل اى اذا اريد بالعدد الاخير الذى يعبر باسم الفاعل معنى كونه جاعلا للانقص الذى اضيف اليه قيل فيه ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس اربعة وقس عليه (بالاضافة) اى باضافة ذلك الاسم الذى عبر به عن العدد (الى الانقص بدرجة) اى بواحد ومعناه (اى مصيرهما) وقوله (اى الاثنين) تفسير لضمير التثنية وهو مفعول اول لقوله مصير ومفعوله الثانى قوله (ثلاثة) وهو محذوف من كلام المصنف اى ذلك الواحد جاعل الاثنين الانقص منه بواحد ثلاثة ثم بين المصنف مايشتق الثالث منه فقال (من) اى هو مأخوذ من (قولهم) (ثلثتهما) (بالتخفيف) اى بتخفيف اللام من الثلاثى وانما قيد به الشارح لانه ليس بمأخوذ من ثلثهما بتشديد اللام من التثليث لانه حينئذ يكون مأخوذا من قولهم مثلث بالتشديد وهو الشراب الذى طبخ حتى ذهب ثلثاه بل انه مأخوذ من قولهم ثلث القوم كما قال فى الصحاح وثلثهم من باب ضرب اذا كان ثالثهم وكملهم ثلاثة بنفسه (اى صيرت الاثنين ثلاثة) وهذا تفسير للمجموع قوله (و)(قيل)(فى الثانى) عطف على قوله فى الاول واليه اشار الشارح بتوسيط لفظ قيل بين العاطف والمعطوف ثم فسر الثانى بقوله (اى فى المفرد اى فى العدد المفرد (من المتعدد المقول) الذى اريد الاخبار به (باعتبار حاله) ومرتبته (ثالث ثلاثة) (اواربعة) اى رابع اربعة (اوخمسة) اى خامس خمسة (بالاضافة) اى باضافة اسم الفاعل (الى عدد يساوى) اى ذلك المضاف اليه منه (عدده) اى عدد ذلك الاسم ومأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث ثلاثة (اويكون) اى اوباضافته الى عدد يكون ذلك المضاف اليه عددا (فوقه) اى فوق مأخذ اشتقاقه كما كان فى ثالث اربعة اوخمسة اوستة ومعناه (اى احدها) اى المراد من الثالث احد ما اضيف اليه من الاعداد المذكورة ولما توهم من قوله احدها ان المراد من احد تلك

على الحروف ايضا فيقال فى نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة فقال والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم فى نحو رأيت الزيدين ان الزيدين منصوب مجاز فاى شئ المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال فى لا رجلين انه مفتوح مثلا وهذا كما ترى قوله وحكمه قيل حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبنى فبين على ان حكمه الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول ثم قيل وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل وكلاهما ردى اما الاول فلان التقسيم انما هو للخوض فى البيان بتعريف كل واحد من الاقسام وبيان حكمه وهذا حكم له

(الا)

الاعداد هو احدها سواء اعتبر وقوعه فی مرتبة اولا واراد الشارح ان یفیده بحیث یندفع عنه ذلك الوهم استدرك فقال (لکن لا مطلقا) ای لیس المراد منه انه احد من آحادها (بل باعتبار وقوعه) ای وقوع ذلك المفرد فی مرتبة من المراتب کوقوعه (فی المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا) ای وان لم یرد به هذا الاعتبار بل ارید به علی اطلاقه (یلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة) لانه یصدق علیه انه احد العشرة مع انه لیس عاشرها بل اولها (وذلك) ای وذلك الجواز (مستبعد جدا) ای قطعا یعنی کونه مستبعدا من المرام قطعی ثم شرع فی بیان مافوق العشرة باعتبار الثانی فقال (وتقول) (فی اضافة ما زاد علی العشرة) یعنی فی اضافة المفرد الذی هو فی مرتبة من المراتب التی هی مافوق العشرة (حادی عشر احد عشر) (باضافة المرکب الاول) وهو حادی عشر (الی المرکب الثانی) وهو احد عشر وقوله (ای واحد) تفسیر للمرکب المضاف وقوله (من احد عشر) تفسیر للمرکب المضاف الیه مع الاشارة الی ان الاضافة فیه بیانیة بمعنی من وقوله (متأخر) بالرفع صفة للواحد وتفسیر علی ماسبق من ان المراد بالاحد لیس علی اطلاقه بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الاخیرة بمعنی انه واحد متأخر مسبوق (بعشر درجات) ای عشر واحدات سابقة علی ذلك الواحد الاخیر وذلك الاخیر فی مرتبة اخیرة بعد انقضاء العشرة وقوله (بناء) بالنصب للاشارة الی ان کلمة (علی) متعلق به لکونه مفعولا له لقوله تقول یعنی تقول کذلك فیما فوق العشرة وانما یجوز ان تقول کذلك للبناء علی (الاعتبار) (الثانی) لانه یقال کذا فی اعتبار الاول لانه لا یجوز فیما دون الاثنین ولا یجاوز العشرة کما سبق الاشارة الیه فی قوله الی العاشر والعاشر لا غیر (وهو) ای الاعتبار الثانی الذی یجوز فیه فیما دون الاثنین ومافوق العشرة (اعتبار بیان حاله) کما ان المراد بالاعتبار الاول هو اعتبار التصییر وقوله (خاصة) (لان الاعتبار الاول منصوب اما علی انه حال من الثانی واما علی انه مصدر مفعول مطلق من تقول یعنی الابتداء من الحادی والتجاوز الی مافوق العشرة مخصوص بهذا الاعتبار الثانی دون الاول وهو الاعتبار بالتصییر لا یتجاوز العشرة کما عرفت) فی قوله لا غیر ثم اشار المص الی جواز وجه آخر فقال (وان شئت قلت) وقید الشارح بقوله (فی اداء هذا المعنی) للاشارة الی ان اداء هذا المعنی کما یکون بالقول الاول ویکون ایضا بقولك (حادی احد عشر) فالمعنی باق فی الصورتین ثم اشار الش الی محل الفرق بین القول الاول وبین هذا بقوله (بحذف الجزء الاخیر) وهو لفظ عشر (من المرکب الاول) یعنی حادی عشر فان الجزء الاخیر ثابت فیه وقوله (استغناء عنه) بالنصب مفعول له لقوله بحذف ای انما یحذف الجزء الاخیر من الاول لوجود الاستغناء فارغا عن ذکره وقوله عنه بیان للمستغنی عنه وقوله (بذکره) بیان للمستغنی به یعنی لفظ العشرة فرغ عن ذکره فی المرکب الاول بسبب ذکره فی المرکب الثانی) ثم اشار المصنف الی منتهی ما یقال فی اداء هذا المعنی بطریق حذف الجزء الاخیر وفسره الش بقوله (وهکذا تقول) لیکون قوله (الی تسع تسعة عشر) مقیسا ویکون قوله حادی احد

مطلقا ای من غیر اعتبار انقسامه الی هذه الاقسام فمحله محله واما الثانی فلانه لا شیء من المبنی یکون آخره مختلفا باختلاف العوامل والا لکان معربا فان المعرب لیس الا ذلك علی ما احاطه به علمك فهو حکم المبنی مطلقا کیف لا واختلاف آخر غیر المرکب باختلاف العوامل انما یتصور بعد الترکیب لا قبله وح یکون خارجا عما نحن فیه بالضرورة قوله وبعض الظروف قیل وانما قال بعض الظروف ولم یقل بعض الموصولات مع ان ایا معربة وحدها قلتها ولئلا یتوهم انه علی مذهب من جعل اللذان واللتان معربین لکن ینبغی ان یقول وبعض المرکبات لان المرکبات قسمان قسم مبنی من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك وینبغی ان یقول وبعض الکنایات ایضا لیخرج فلان وفلانة ولیس بشیء لان مدار الحکم غالب الامر قوله المضمر ما وضع لمتکلم قیل المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتکلم والمخاطب والغائب والتحقیق وضعها لجزئیات معینة لهذه المفهومات والتعریف اظهر فیما هو التحقیق وبهذا استغنت عما تکلف الشارح لاخراجهما وعلی طریقة النحاة ینبغی ان یحمل

عشر مقيسا عليه يعنى وقس على حادى احد عشر من ثانى اثنى عشر منتهيا الى تاسع تسعة عشر وانما قال كذا لئلا يتوهم الاختصاص فى الجواز بتركيب حادى احد عشر ثم اراد المصنف ان يبين الفرق فى حكم الاعراب بين القول الاول وبين القول الثانى فقال (فتعرب)(الجزء) (الاول) يعنى ان حذف الجزء الاخير فى المركب الاول يكون سببا لاعراب الجزء الاول الباقى منه وقوله (من المركب الاول) ليظهر المراد من الجزء الاول الذى اعرب لان الجزء الاول يحتمل ان يكون المراد به الجزء الاول من المركب الاول ومن المركب الثانى فللاحتراز عن الاحتمال الاول قيده بقوله من المركب الاول وانما يعرب (لانتفاء التركيب) وقوله (الموجب) بالجر صفة كاشفة للتركيب اى لانتفاء التركيب الذى يوجب (للبناء) قال عصام الدين ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء فى اللفظ فيما ليس فى آخره حرف علة فى غير حالة النصب فانه فى البناء ساكن الاخر وفى الاعراب ساكن الاخر ايضا الا فى حال النصب انتهى يعنى اذا قلت جاءنى حادى عشر احد عشر فحادى عشر مبنى بسكون الياء واذا قلت جاءنى حادى احد عشر فحادى معرب بسكون الياء لفظا وبضمها تقديرا فالتلفظ فى الصورتين بسكون الياء لكنه مبنى فى الاول ومعرب تقديرا فى الثانى واما فى حالة النصب قلت فى الاول رأيت حادى عشر احد عشر بسكون الياء مبنيا وفى الثانى رأيت حادى احد عشر بفتح الياء منصوبا ولما تبين حال الجزء الاول من التركيب الاول على تقدير حذف الجزء الثانى منه وبقى حال الجزئين من التركيب الثانى مبهما اراد الشارح ان يبين حالهما فقال (وبنى الجزآن الباقيان) احدهما الاحد وثانيهما العشر من التركيب الثانى (لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب) اى لوجود وصف موجب للبناء فى الجزئين وذلك الموجب هو التركيب ولما فرغ المصنف من مباحث اسماء العدد التى هى قسم من اقسام الاسم شرع فى مباحث قسم آخر منهما فقال (المذكر والمؤنث) فقوله المذكر اما مبتدأ خبره محذوف اى بحث المذكر ما سيجئ او خبر محذوف المبتدأ اى البحث الاتى بحث المذكر ثم بين الشارح وجه ذكر مباحثهما عقيب بحث اسماء العدد فقال (ذكرهما) اى انما ذكر المصنف المذكر والمؤنث (بعد باب العدد لانجرار مباحثه) اى مباحث اسم العدد (الى ذكر التذكير والتأنيث) بان كان عدد المذكر بدون التاء وعدد المؤنث بها كما فى ماعدا باب الثلاثة الى العشرة او بالعكس بان كان مذكرة بالتاء ومؤنثة بدونها فناسب ايراد مباحثهما بعد مباحث اسماء العدد بخلاف مباحث سائر الاقسام الاسم وقوله (وقدم المذكر) معطوف على قوله ذكرهما اى وانما قدم المص المذكر فى الذكر على المؤنث (لاصالته) اى لكون المذكر اصلا لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فانه يحتاج اليها لفظا او تقديرا وغير المحتاج اصل بالنسب الى المحتاج فكان المؤنث فرعا له والاصل مقدم طبعا فالانسب تطبيق الذكر بالطبع وقوله (واخر) عطف على ماقبله اى وانما اخر المصنف (تعريفه) اى تعريف المذكر عن تعريف المؤنث على عكس السابق (لانه) اى لان تعريف المذكر (عدمى) لكونه عبارة عن عدم وجود علامة التأنيث فيه (وتعريف

التعريف على ان المراد ماوضع ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا يندفع انفطا المتكلم والمخاطب وليس من فهم المقام لان وضع الضمائر لذوات المتكلم والمخاطب والغائب بالاتفاق الا ترى انك اذا قلت فخاطب بهذا الكلام المتكلم به لا يكون المراد بانا الا الذات والا لامتنع الحمل والموضوع لمفهوم المتكلم والمخاطب وبهذا تبين فساد قوله والمراد ماوضع ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب كذلك فخرج لفظ المتكلم والمخاطب ايضا لان مبنى هذه العبارة هو الاستعمال بحسب المفهوم وانا انت ليستا كذلك فان قلت اذا كان المتكلم والمخاطب موضوعين انهما باعتبار مفهومها القيد لكون كل منهما موضوعا للغائب وهذا الضمير ان باعتبار ذاتهما فاى حاجة الى قيد الحيثية قلنا الحاجة اليه لاخراج زيد اذا عبر به عن المسمى بزيد فانه يصدق عليه انه وضع لذات المتكلم والمخاطب لكن لا من هذه الحيثية وايضا هذه الحيثية لاظهار ذلك الاعتبار قوله ويخرج بهذا القيد قيل اى بقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلثة فهذا افراد القيد ولم يرد ان الغرض منه اجراجهما لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير

المؤنث) اى مفهومه (وجودى) لكونه عبارة عن ماوجد فيه علامة التأنيث والوجود سابق على العدم فى التصور لان الاعدام تعرف بملكاتها كما ان تصور العمى مؤخر عن تصور البصير لكونه عبارة عن عدم البصر عما من شانه انه يكون بصيرا كذلك تصور المذكر مؤخر عن تصور المؤنث لكونه عبارة عدم التأنيث عما من شانه ان يكون مؤنثا ثم شرع فى تعريف المؤنث الوجودى فقال (المؤنث) وهو مبتدأ وقوله (مافيه) وهو الموصول او الموصوف خبره واعلم ان لفظ ما ههنا يحتمل ان يكون موصولا وان يكون موصوفا لكن الشارح لما فسره بقوله (اى اسم) اشار به الى ان المختار عنده هو ان يكون موصوفا لانه لو كان موصولا لكان الواجب عليه ان يقول اى الاسم بلام التعريف وقوله (كان فيه) للاشارة الى ان قوله فيه ظرف مستقر مقدر بفعل كما هو الراجح فيه وانما رجح الشارح جانب الموصوفية لوقوعه خبرا فى مقام التعريف وقوله (علامة التأنيث) مرفوع على انه فاعل الظرف والجملة صفة لما وقوله (لفظ) منصوب على انه حال من العلامة بالتأويل باسم المفعول كما فسره الشارح بقوله (اى ملفوظة كانت تلك العلامة) وقوله (حقيقة) بالنصب خبر بعد خبر لكانت اى كون تلك العلامة ملفوظة اما حقيقة بان تكون العلامة مذكرة فى اللفظ با الحقيقة وهى ايضا اما مؤنث حقيقية او غير حقيقية فالحقيقية اما من العقلاء (كامرأة و) اما من غير العقلاء فهو (ناقة و) اما غير حقيقية فهو (غرفة او حكما) اى او كون تلك العلامة ملفوظة حكما (كعقرب) فان علامة التأنيث ملفوظة فيه لكنها ليست بملفوظة بالحقيقة لانها ليست فيه العلامة فى اللفظ بل فيه حرف حكمه حكم علامة التأنيث (اذ الحرف الرابع فى المؤنث) وهو الباء فى العقرب (فى حكم تاء التأنيث ولهذا) اى ولكون الحرف الرابع فى حكم تاء التأنيث (لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية) يعنى ان تصغير الثلاثى كنار مثلا يقال فيه نويرة فتظهر فيه التاء بخلاف تصغير الرباعى منها فانه لا يقال فى تصغير عقرب عقيربة بل يقال فيه عقيرب وقوله (او تقديرا) عطف على قوله لفظا (اى مقدرة) يعنى سواء كانت علامة التأنيث مقدرة يعنى انها (غير ظاهرة فى اللفظ) وذلك فى الالفاظ استعملت فى كلام العرب مؤنثة ولم تظهر فيها علامة التأنيث الا فى التصغير فى الثلاثى حقيقة وفى الرباعى حكما كما عرفت مثالها من الثلاثى (كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية) وجمعها ابن الحاجب رحمه الله فى قصيدة وهى هذه

(نفسى الفداء لسائل وافانى ◦ بمسائل فاحت كروض جنان)
(اسماء تأنيث بغير علامة ◦ هى يا فتى فى عرفهم ضربان)
(قد كان منها ما يؤنث ثم ما ◦ خيرت فيه باختلاف معان)
(اما الذى لابد من تأنيثه ◦ ستون منها العين والاذنان)
(والنفس ثم الدار ثم الدلو من ◦ اعدادها والسن والكتفان)
(وجهنم ثم السعير وعقرب ◦ والارض ثم الاست والعضدان)

الموصوفة بما وصف به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة الخ بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثانى فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما امر الغائب فخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد يتوجه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاحصر الا وضع ان يقال من حيث انه مخاطب به ولا يذهب عليك ما فيه من الاضطراب والانحراف عن سبيل الصواب كيف وبيانه ينطق تارة بان خروج المتكلم والمخاطب بما ذكر فيهما من قيد الحيثية واخرى يكون خروجهما بما وصف به الغائب وايضا فسر القيد بانه الوضع لاحد الامور الثلثة ويجب عما اورده على حيثية المخاطب الاولى بالحمل على ما جعله الشارح

(ثم الجحيم و نارها ثم العصا * والريح منها واللظى و يدان)
(والغول والفردوس والفلك التى * فى البحر تجرى وهى فى القرآن)
(وعروض شعر والذراع وثماب * والملح ثم الفأس والوركان)
(والقوس ثم المنجنيق وارنب * والخمر ثم البئر والفخذان)
(وكذاك فى ذئب فهد حكمهم * ابدا وفى حرب بكل مكان)
(والعين للينبوع والدرع التى * هى من حديد قط والقدمان)
(وكذاك فى كبد وفى كرش وفى * سقر ومنها الحرب والنعلان)
(وكذك فى فرس وفى كأس وفى * افعى ومنها الشمس والعقبان)
(والعنكبوت تحوك والموسى معا * ثم اليمين واصبع الانسان)
(والرجل منها والسراويل التى * فى الرجل كانت زينة العريان)
(وكذا الشمال من الاناس ومثلها * ضبع ومنها الكف والساقان)

وانما فسر الشارح قوله تقديرا بقوله اى مقدرة غير ظاهرة اللفظ للاشارة الى ماقال المص فى الايضاح من ان التاء مقدرة فى الجميع اى فى الثلاثى كنار وفى الرباعى كعقرب وان كانت فى الثلاثى اوضح وقال الرضى واما الزائد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد وردت التاء فيه ايضا شاذا نحو قديمة فى تصغير قدم ووريئة فى تصغير وراء فظهر ان ادخال نحو عقرب فى اللفظى مخالف للعقل والنقل كذا قال فى الامتحان ثم شرع فى تعريف المذكر فقال (والمذكر بخلافه) وفسره الشارح بقوله (اى اسم) للاشارة الى ان قوله المذكر مبتدأ وخبره محذوف وهو اسم بقرينة المقابلة وقوله (ملتبس) للاشارة الى ان الباء فى قوله بخلافه للملابسة وقوله (بمخالفة المؤنث) اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى المؤنث والى ان الخلاف بمعنى المخالفة لانه اسم بمعناه كما قال فى الصحاح ان الخلاف بمعنى المخالفة كما قال الله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله اى مخالفة رسول الله فعلى هذا يكون مضافا الى المفعول يعنى المذكر يخالف المؤنث ثم فسر المخالفة بقوله (اى لم يوجد فيه) اى المراد من مخالفة المذكر للمؤنث انه لم يوجد فى الاسم الذى يكون مذكرا (علامة التأنيث لا لفظا ولا تقديرا) ولما توقف التعريفان على معرفة علامة التأنيث وجودا وعدما تعرض المصنف لبيانها فقال (وعلامته) وقوله (اى علامة التأنيث) تفسير للضمير المجرور (التاء والالف) وقوله (حال كونها) اى حال كون الالف اشارة الى ان قوله (مقصورة) بالنصب حال من الالف وقوله (كسلمى) مثال للمونث الذى بالالف المقصورة من الاسم وقوله (وحبلى) مثال له من الصفة وقوله (اوممدودة) معطوف على قوله مقصورة وكذا قوله (كصحراء) مثال للممدودة من الاسم وقوله (وحمراء) مثال لها من الصفة ثم اراد الشارح ان يذكر فيه مازعم فيه بعضهم فقال (وقدزاد بعضهم) اى زاد بعض النحاة انضمام (الياء) بان يجعله علامة ايضا فيقال انها

رحمه الله حيثية اخرى مقابلة لها وفساد كل واحد من هذه الامور فى غاية الظهور وانما المراد افادة كون خروجها بقيد الوضع لاحدهما وذاك من الافراد يدل على هذه دلالة قطعية قوله قدس سره فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب وبه ظهر ان ماسبق من قوله وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخراجهما مبنى على الفهم السقيم والله الهادى على صراط مستقيم قوله ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب الصواب ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهر الموضوعة للغائب قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد فيل جعل التقدم رتبة داخلا فى التقدم لفظا لكن تقديرا لانه انسب به منه لسائر الاقسام ثم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا لقوله تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته ملبس مخل بالبيان وهذا الاعتراض مما اورده الرضى لكنه ليس بشئ لانه لا مانع لكونه مقابلا لكل منهما فهو مبنى على اعتبار المعبر وامر اللبس والاخلال مما لتبين المراد بمعونة لقاء بحيث لا يذهب الوهم الى خلافه قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فان المرجع المتقدم ليس ملفوظا به ومذكورا لفظه بعينه ومن الشارح من

من جملة علامات التأنيث (فی قولهم) فی مؤنث اسم الاشارة (ذی وتی) حیث انهما یستعملان فی مؤنث ذوانا (وزعم) ای ذلك البعض (انهما) ای الیاء فی هاتین الکلمتین (للتأنیث) لان مذکرهما بدون الیاء ولولا الیاء للتأنیث فیهما لما کان کذلك واراد الشارح ان برد استدلال ذلك البعض فقال (ولیس ذلك) ای لیس استعمال الکلمتین المذکورتین بالیاء فی المؤنث (بحجة) علی ان الیاء علامة من علامات المؤنث لان الحجة انما تصح اذا لم یکن احتمال فی خلافها وههنا لیس کذلك (لجواز ان یکون) ای لاحتمال ان یکون کل واحدة من الکلمتین (صیغة موضوعة للمؤنث مثل هی وانت) بکسر التاء فانهما ضمیران موضوعان للمؤنث لانهما فرعان لهو وانت بفتح التاء وقال فی الامتحان وفی هذا التعریف ابحاث الاول انه ان ارید بالتاء ما یصیر هاء فی الوقف یخرج نحو صافنات واخت وبنت لانها تاء التأنیث مع انه لا یوقف علیها بالهاء وان ارید المطلق ای سواء کانت هاء فی الوقف اولا فلابد من التقیید بعدم الاصالة وایضا ان لم یقید بالاخر دخل نحو تراث وتکلان مع انهما لیستا للتأنیث لان اصلهما الواو وان قید الاخر بالاخر الحقیقی خرج نحو ضاربتین لانهما للتأنیث ولیست فی الاخر الحقیقی وان قید الاخر الحقیقی بالاخر لکائن بعد اصول الحروف خرج اخت لان التأ فیها لیست بعد الاصول بل هی من الاصول وان ارید ان المراد من التاء التأنیث لا مطلق التاء لزم الدور لتوقف تاء التأنیث علی معرفة المؤنث ولو توقف هو علی معرفة تاء التأنیث لزم الدور والبحث الثانی ان من المؤنث صیغا موضوعة کهی فی الضمیر المنفصل وها فی الضمیر المتصل وانت بکسر التاء ونحو یاء تضربین ونون ضربن وتا وته وهذه وهذی وکلتا وثنتان وکلها خارجة عن المؤنث وداخلة فی المذکر والبحث الثالث ان الالف قد یکون للالحاق فان ارید بالف التأنیث الالف مطلقا فلا یکون التعریف مانعا لدخول الف نحو موسی وعیسی فیلزم کونهما مؤنثین وان ارید بها الف التأنیث یلزم الدور ایضا والجواب عن الاول انا نرید بالتاء ما هو الاعم من الحقیقی نحو اخت والکون بعد الاصول نحو فاطمة وعن الثانی انا نقدر والتأ فی الامثلة المذکورة من نحو هی وغیرها ولا نسلم التأنیث بالصیغة طردا للباب وحفظا للقاعدة وتسهیلا للضبط وعن الثالث انا نرید بالالف هو الالف الذی صار مستقلا فی منع الصرف فنحو موسی مؤنث بهذا المعنی وذلك معلوم باستعمال العرب ویمکن ان یقال التعریف لفظی یراد به التعیین لانه تعریف حقیقی یراد به التحصیل فلا دور انتهی ما فی الامتحان ملخصا واجاب بعضهم بان المعرف خاص ای المؤنث الذی سوی ما ذکر اعلم ان مذهب سیبویه فی الالف الممدودة انها فی الاصل مقصورة زیدت قبلها الف لزیادة المد لان الالف للزومه صار کلام الفعل فجازت زیادة المد قبله کما فی کتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذفت احدیهما لصار الاسم مقصورا کما کان وضاع العمل فقلبت ثانیتهما الی حرف یقبل الحرکة دون الاولی لتبقی علی مدها وانما قلبت همزة دون الواو والیاء لانها لو قلبت الی احدیهما لاحتیج الی قلبها ایضا کما فی سائر ودائر کذا فی المنهل وقال الجاربردی فی شرح الشافیة ان الالفین معا للتأنیث فعلم من ذلك ان الالف الممدودة

التسامح والتساهل ولا وجه لما قیل اراد بالذکر لا من حیث اللفظ ان یکون المعنی مقصودا باللفظ باستعماله فیه والا فمعنی اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذکور لفظا قوله فکأنه متقدم من حیث المعنی قیل ای کان لفظ العدل متقدم من اجل المعنی وتقدمه فضمیر کأنه للفظ العدل وقوله من حیث المعنی تعلیل والا فینبغی ان یقول فکأنه متقدم من حیث اللفظ وهذا عجیب جدا فان الکلام فی اثبات المتقدم المعنوی دون اللفظی حتی یکون سبیل الی هذا الوهم والقول بلزوم القول فکأنه متقدم من حیث اللفظ وبذلك سقط ما قیل علی قوله وکأنه تقدم ذکره معنی الظاهر فکأنه تقدم ذکره لفظا فان مبنی القوانین واحد قال المص والتقدم المعنوی کقوله تعالی هو اقرب للتقوی فان قوله اعدلوا الدال علی العدل صار کأنه متقدم من حیث المعنی وقد یکون ذلك من لفظ وقد یکون من سیاق وسیاق کقوله ولابویه لانه لما تقدم ذکر المیراث دل علی ان ثمه موروثا لجری الضمیر علیه من حیث المعنی هذا کلامه قوله فانما جاء فی ضمیر الشان قیل لا یصح الحصر ولو کان راجعا الی علة المجیء کان قوله لانه انما جیء

هى الالفان معادون الهمزة فقط فلا يرد ما اورده العصام من ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا فى قوله الالف ممدودة نظر انتهى ثم شرع المصنف فى بيان اقسام المؤنث فقال (وهو) (اى المؤنث) (حقيقى ولفظى فالحقيقى ما) وقوله (اى اسم) تفسير لما واشارة الى انها موصوفة كما مر (بازائه) وقوله (اى فى مقابلته) تفسير لكون الازاء بمعنى المقابلة والباء فى اوله بمعنى فى اى اسم حاصل فى مقابلة ذلك الاسم (ذكر) هو بالرفع فاعل الظرف وقوله (من) (جنس (الحيوان) بيان لما وانما زاد الشارح لفظ الجنس لئلا يرد عليه ان للنخلة ايضا ذكرا مع ان تأنيثها ليس بحقيقى اذ يقال فيه اشترى نخلة انثى وقيد الجنس اخرجها عن التعريف اذ النخلة ليست من جنس الحيوان وقوله (كامرأة) (فى مقابلة رجل) مثال للمؤنث الحقيقى من العقلاء وقوله (وناقة) (فى مقابلة جمل) مثال له من غير العقلاء ثم شرع فى تعريف اللفظى فقال (واللفظى بخلافه) (اى ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقى) واعرابه وباعث التفسير مثل ما مر وقوله (اى ليس بازائه) اى حال تعريف التأنيث اللفظى هو انه اسم مؤنث ليس بازائه ومقابلته (ذكر من الحيوان بل تأنيثه) اى كونه مؤنثا (منسوب الى اللفظ) فلذا اطلق عليه اللفظى وانما نسب الى اللفظ (لوجود علامة التأنيث فى لفظه) فقط (حقيقة) كما فى غرفة (او تقديرا) كعين (او حكما) كعقرب حال كون كل منها (بلا تأنيث) اي بلا وجود تأنيث (حقيقى فى معناه) اى فى معنى كل منها (كظلمة) (مثال) اى هذه الكلمة مثال (للتأنيث اللفظى حقيقة) لوجود علامة التأنيث حقيقة (وعين) (مثال) اى وهذه مثال (للتأنيث اللفظى تقديرا) وانما كان مثالا للتقديرى (فان تاء التأنيث مقدرة فيها) اى فى كلمة العين (بدليل تصغيرها) اى اذا اريد تصغير كلمة العين تصغر (على عيينة) باظهار التاء فيها ولما كان اللائق بالمصنف ان يمثل امثلة للانواع الثلاثة مع انه اقتصر على التمثيل للنوعين اراد الشارح اى يبين وجه الاقتصار عليهما فقال (ولم يورد) اى المصنف (مثالا للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلة وقوعه) بالنسبة الى النوعين الاخرين ولما فرغ المصنف من تعريف المؤنث وتقسيمه شرع فى مسائله بالنسبة اسناد الفعل اليه فقال (واذا اسند الفعل) اى الفعل الاصطلاحى وانما قيده الشارح بقوله (بلا فصل) اى بلا ادخال شئ غير المسند اليه بينه وبين الفعل لان الحكم الآتى مختص بالاسناد بلا فصل وقوله (كما هو الاصل) اشارة الى قرينة حذف المصنف لهذا القيد يعنى لا احتياج الى هذا القيد لانه ظاهر لكونه اصلا كما قال فى بحث الفاعل والاصل ان يلى فعله يعنى انه اذا اريد اسناد فعل مع رعاية ما هو الاصل فيه علم ان المراد بالفعل الفعل وشبهه وعبارة متن الامتحان اشمل منه حيث قال ولو اسند المشتق وايضا ان المراد بالفعل الفعل المتصرف فخرج منه باب نعم وعسى (اليه) (اى الى المؤنث) وقوله (مطلقا) اشارة الى ان المراد بهذا الحكم اعنى حكم الاسناد وهو وجوب التاء اعم من ان يكون المؤنث (حقيقيا) نحو امرأة (او لفظيا) نحو ظلمة (ومظهرا) اى سواء كان مظهرا نحو ضربت امرأة وظهرت ظلمة (او مضمرا) نحو امرأة ضربت وظلمة ظهرت والفاء فى قوله (فبالتاء)

به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة فانما جاءنى فى ضمير الشان قصدا الخ ولا يخفى انه لا سبيل الى احتمال وراء كونه راجعا الى علة المجئ ودعوى لزوم الاستدراك فى الكلام باطلة لان ما زعمه مستدركا مفيد لكونه المجئ به من غير ان يتقدم ذكره ولا يخفى انه لا بد منه وبه ظهر قصور العبارة المحررة قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور قيل الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور الثانى مرفوع ومنصوب وفساد هذا التعبير مستغن عن البيان قوله الاول ضربت وضربت قيل الاولى ان يقول ضربت ويضرب الى ضربن ويضربن لكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة ثم اجيب بانه اشارة الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصريف المعلوم فى الصرف فلم يفته الماضى والمستقبل وغيرهما وانت خبير بانه لا سبيل الى كل واحد من السؤال والجواب لان المقسم هو اللفظ الحقيقى اى الضمير البارز قال فى الشرح شرعنا فى تقسيم المضمر لانه يوضع موضع الظاهر فكما ان الظاهر يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك جاء المضمر وايضا قال هذا

جوابية وفسره الشارح بقوله (اى فذلك الفعل) للاشارة الى ان قوله بالتاء ظرف مستقر مرفوع محلا على انه خبر للمبتدأ المحذوف وقوله (ملتبس بالتاء) اشارة الى ان المتعلق المحذوف مأخوذ من معنى الباء التى للملابسة وقوله (وجوبا) منصوب على المصدرية اى التباسا وجوبا يعنى ان الفعل اذا اسند الى المؤنث كذلك يجب كونه ملابسا بالتاء والقرينة على كونه واجبا قوله فيما سيأتى وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار وقوله (ايذانا) بالنصب مفعول له لقوله ملتبس اى انما يجب ان يكون ذلك الفعل ملابسا بالتاء للاعلام (بتأنيث الفاعل من اول الامر) وان كان تأنيثه معلوما فى غاية الامر وذلك الوجوب حاصل فى كل من الصور (الى اذا كان) اى الفعل (مسندا) وقوله (الى ظاهر) متعلق به ومضاف الى قوله (غير) وهو مضاف الى قوله (الحقيقى) وقوله (فانه) علة للاستثناء يعنى انما استثنى هذه الصورة لانه (حينئذ لك الخيار فى الحاق التاء وتركه) وكل ما هو شانه ذلك فهو ليس بواجب وما ليس بواجب لا يدخل فى القاعدة المذكورة وقوله (والى هذا) متعلق بقوله (اشار) اى اشار المصنف الى استثناء هذه الصورة (بقوله) (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) قوله انت مبتدأ وقوله بالخيار ظرف مستقر خبره اى انت مخير فى الحاق التاء وتركه فى الفعل المسند الى اسم الظاهر المؤنث الغير الحقيقى ولما كان هذا القول على صورة المسئلة المستقلة مع انه تخصيص للقاعدة كما يخصص قوله تعالى فاقتلوا المشركين بقوله عليه الصلوة والسلام ولا تقتلوا اهل الذمة اراد الشارح ان يشير اليه بعد تقريره لصورة الاستثناء فقال (فهو) اى فهذا القول من المصنف (بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة) وانما قال بمنزلة الاستثناء ولم يقل انه استثناء لانه ليس باستثناء فى الحقيقة لان استثناء الحقيقى يكون باداة مخصوصة وهذا ليس كذلك ثم شرع الش فى تطبيق الامثلة فقال (فلك) اى فجاز لك (ان تقول فى) مثل (طلعت الشمس) مما اسند فيه الفعل الى الاسم الظاهر المؤنث بتأنيث غير حقيقى يجوز لك ان تقول طلعت بالتاء وان تقول (طلع الشمس) بغير التاء وهذا اذا اسند الى ظاهر منه (بخلاف الشمس طلعت) اى فيما اسند الفعل الى ضمير راجع الى المؤنث اللفظى (فانه لا يجوز فيه الشمس طلع) بترك التاء وقوله (لكون التأنيث) علة لجواز الامرين فيما اسند الى ظاهر يعنى انما يجوز فيه الامران لكون التأنيث (فيه) اى فيما اسند الى الظاهر الى الظاهر الغير الحقيقى (لفظيا) كالشمس لا حقيقيا كامرأة وقوله (واستغنائه) بالجر عطف على لكون اى ولاستغناء ذلك المؤنث فى العلم بكونه مؤنثا (عن الحاق التاء) بفعله المسند وقوله (لما فى لفظه) متعلق بالاستغناء اى وعلة له اى انما استغنى عنه للحالة التى فى لفظ ذلك المؤنث (من الاشعار) اى من الاعلام (به) اى بانه مؤنث وهذا الحكم ملابس (بخلاف) حكم (مضمره) يعنى اسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى يجب ان يكون الفعل المسند بالتاء (اذ) اى لانه (ليس فيه) اى فيما اسند الى مضمره (ما يشعر) اى علامة تعلم (بتأنيثه) فيحتاج الى علامة اخرى ليعلم بها تأنيث فاعله لان الفاعل حينئذ يكون تحته فيجوز ان يكون الضمير راجعا الى مذكر اذ لا يجب ارجاعه الى المؤنث الذى تقدم ذكره فيشتبه الامر فوجب الحاق التاء بفعله حتى يعلم من اول الامر ان الضمير الذى

التمثيل الذى ذكرناه فى المرفوع المتصل انما هو باعتبار الفعل الماضى والمفعول ما لم يسم فاعله دون غيره من الفعل المضارع والصفات لان لتلك الالفاظ تختص بها وكان القائل لم ير قوله فيما بعد والمرفوع المتصل يستتر الخ قوله وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان قيل ظاهره انه مشترك لفظى والحق انه مشترك معنوى فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا ما كان ذلك الغير وايضا لا لاته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى ولا شئ فى كلام الشارح قدس سره يشعر بكون دلالته على معان متعددة بحسب اوضاع متعددة حتى يقال ظاهر انه مشترك لفظى بل كلامه صريح فى كون الاشتراك بحسب المعنى كما لا يخفى على المتأمل الخبير وقوله ايضا دلالته على اكثر من ستة معان وهم ناشئ من عدم التأمل فان معانيه لا تزيد بصورة الاختلاف لاندراجها تحت هذه الستة والقياس على المثنى قياس مع الفارق قوله والخامس غلامى الى غلامهن ولى الى لهن قال المص وانما قلت غلامى ولى تنبيها على ان هذا المضمر قد يتصل باسم وقد يتصل بحرف جر كما قلت فى المرفوع المتصل ضربت

تحته راجع الى المؤنث الذى تقدم ذكره ولما كان توجيه الشارح فى ارجاع الضمير المجرور فى قول المصنف واذا اسند الفعل اليه مخالما التوجيه بعض الشارحين يعنى صاحب الوافية اشار الش الى وجه العدول عنه فقال (وجعل بعض الشارحين ضمير اليه) اى الضمير الذى فى لفظ اليه فى قوله واذا اسند الفعل اليه (رجعا الى المؤنث الحقيقى) حيث قال ذلك البعض فى تفسيره اى المؤنث الحقيقى (او ضمير المؤنث اللفظى) يعنى اذا اسند الفعل الى ظاهر المؤنث الحقيقى نحو ضربت فاطمة واسند الى الضمير الراجع الى المؤنث اللفظى نحو ظلمة ظهرت وعين جرت فحكمه كل منهما وجوب الحاق التاء وانما جعله ذلك البعض كذلك (بقرينة) اى باعانة قرينة (قوله) اى قول المص (وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار) لان المستفاد من التركيب الاضافى قيدان احدهما غير الحقيقى والثانى ظاهره فبقى فى مخالفته ايضا قيدان احدهما الحقيقى والثانى ضمير غير الحقيقى اعنى اللفظى فاذا كان حكم ظاهر غير الحقيقى اعنى ظاهر اللفظى هو الخيار يكون حكم مقابله هو الايجاب فمقابله قسمان احدهما الحقيقى مطلقا اى سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره وثانيهما ضمير غير الحقيقى وغاية الامر فى هذا التوجيه ان الضمير فى اليه راجع الى ماسوى ظاهر غير الحقيقى فهو قسمان كما عرفت فحينئذ لا يحتاج الى الاستثناء لان قوله اذا اسند الخ وقوله وانت فى ظاهر الخ حكمان مستقلان ليس احدهما داخلا فى الاخر والفرق بين توجيه ذلك البعض وبين توجيه الشارح ان الاول جعل المسئلتين متقابلتين والش جعل الثانية مستثناة من الاولى بعد تعميم الاولى ثم تخصيصها حيث جعل الضمير راجعا الى المؤنث مطلقا ولما بقى صورة لم يستثنها المصنف نبه الش عليها فقال (ولو كان) اى المص (يستثنى من هذه القاعدة) وهى قاعدة اسناد الفعل الى المؤنث مطلقا بوجوب الحاق التاء فى مسنده (صورة الفصل) اى صورة وجود الفاصل بين المسند والمسند اليه (ايضا) اى كما استثنى صورة الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى بان يقول وانت فى ظاهر غير الحقيقى او فى ماسواه اذا فصل بالاختيار وقوله (لئلا يحتاج) متعلق بقوله يستثنى يعنى ان فائدة الاستثناء لا يحتاج حينئذ (الى التقييد) اى الى تقييد القاعدة (بقولنا بلا فصل) لانه لو استثنى منها صورة الفصل لم يبق فى القاعدة شئ منه حتى يحتاج الى اخراجه بهذا القول (لكان) اى كلام المصنف (احسن) من كلامه الذى لم يستثن فيه صورة الفصل وقوله (استيفاء) بالنصب تميز من الذات المقدرة فى نسبة احسن الى فاعله اى لكان الكلام احسن من جهة كونه وافيا (لاحكام جميع الاقسام) اى اقسام المؤنث وانما قال احسن لان فى كلامه هذا حسن فى الجملة لاشارته الى استثناء هذه الصورة بتقييد القاعدة اعتمادا على المتبادر كما عرفت فى توجيه الشارح ثم اراد الشارح ان يبين وجه الاختيار الى الاستثناء فقال (فى صورة الفصل) يعنى ان حكم صورة الفصل (ايضا) اى كحكم ظاهر غير الحقيقى (لك الخيار) اى جاز لك الاختيار (فى الحاق التاء بالفعل وفى تركه فتقول) اى فكما تقول (حضرت القاضى) بتقديم المفعول وقوله (امرأة) بالرفع فاعله ولما وقع الفصل بين الفعل وبين فاعله بالمفعول جاز الحاق التاء فى حضرت وان كان لفظ امرأة مؤنثا حقيقيا وتركه

وضربت تنبيها على انه يكون فى الفعل الماضى للفاعل والفعل مالم يسم فاعله قوله كما يحذف فى آخر الكلمة المستترة قيل ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذى ذهب اليه المص وقال لا ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا كلام ظاهرى والتحقيق ما سبق فى اوائل الشرح وقد عرفت حقيقة الحال قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر يرد عليه ما قيل لا حاجة الى هذا القيد لان الكلام فى بيان واو استتار المرفوع المتصل حتى يحتاج الى مثل ذلك التقييد قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد وكأنه سهو من قلم الناسخ وفى الهندى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الشارح غيره الى واحدا او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق فى العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على مافوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا او وقع بالمشهور تفسير مطلقا بوحده اومع الغير وهذا يرشدك الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اى زمانا

كاتقول (وحضر القاضى امرأة) وكلا التركيبين جائزان هذا مثال لوقوع الاسناد مع الفصل المؤنث الحقيقى وقوله (وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس) مثال للمؤنث اللفظى التقديرى مع الفصل ايضا ثم استثنى منه صورة اخرى فقال (الا اذا كان المؤنث الحقيقى) اى الحكم فى كل صورة الفصل كذلك الا فى صورة كون ذلك المؤنث الحقيقى (منقولا عما) اى عن العلم الذى (يغلب) استعماله (فى اسماء الذكور كزيد) مثلا (اذا سميت به) اى بزيد امرأة فانه) اى فان مثل هذا (مع الفصل يجب اثباتها) اى اثبات التاء فيه (نحو جاءت اليوم زيد) اى امرأة مسماة بزيد الذى هو الغالب فى التسمية المذكورة وانما وجب اثباتها فيه (لدفع هذا (الالتباس) الحاصل من غلبة الظن بانه اسم لرجل لوقال العصام لظاهران وجوب الاثبات مقيد بما اذا لم تكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى جاءت اليوم زيد الكريمة انتهى وقد يقال ان التاء فى الكريمة يحتمل ان تكون للنقل كما فى العلامة لا للتأنيث فلا يعتبر بمثل هذه القرينة واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاءنى طلحة وجاءتنى طلحة مع كونه اسم رجل لكونه مؤنثا لفظيا وهو خلاف المشهور لان المشهور ترك التاء فى فعله بناء على انه علم قصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعل لغير من هوله فصار التأنيث فيه نسيا منسيا بالنظر الى موضوعه العلمى فلم يلتفت الى اللفظ واعتبرا المعنى فقط ومما يجب ان يعلم ايضا ان تأنيث نملة عند ابن السكيت كتأنيث طلحة فيجب ترك التاء فيه عنده اذا اريد به المذكر وعلى هذا القول نبى الامام ابو حنيفة رحمه الله الاستدلال على ان النملة فى قوله تعالى قالت نملة انثى لان لوكان ذكرا لما جازت التاء فى فعله كما لا تجوز فى فعل طلحة وروى ان قتادة دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلونى عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان عليه السلام اكانت ذكرا ام انثى فافحم فقال ابو حنيفة بعد الافحام كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقال قال نملة كما يقال جاءنى طلحة واعلم ايضا انه اراد باللفظى ههنا غير ما اراد فى باب غير المنصرف لان اللفظى ههنا فى مقابلة الحقيقى سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا اولم توجد فلم يتناول المؤنث الحقيقى وجعله فى باب غير المنصرف فى مقابلة المعنوى سواء كان حقيقيا اولم يكن فنحو سلمى وسلمة علمين للمؤنث حقيقى على ما اريد ههنا ولفظى على ما اريد فى باب غير المنصرف وايضا المؤنثات السماعية لفظية على ما اريد ههنا ومعنوية على ما اريد فى باب غير المنصرف ولما فرغ المصنف من بيان احكام المؤنثات الغير المأولة شرع فى بيان احكام المؤنثات بالتأويل فقال (وحكم ظاهر الجمع) وقوله (لا ضميره) تفسير لفائدة قيد لفظ الظاهر اى حكم الفعل الذى اسند الى الجمع الظاهر لا حكم الفعل الذى اسند الى الضمير الراجع الى الجمع وانما خصص هذا الحكم بالظاهر لان الحكم ههنا بالخيار فى التاء وتركها وحكم الاسناد الى ضميره بايجاب الحاق احد الامرين لا بالخيار فى الاتيان والترك والحكمان متغايران (فان الحاق التاء او) الحاق (ضمير الجمع فيه) اى فى الاسناد الى

مطلقا اولا منصوبا لقوله يستتر مصدرا كان اوحالا اوظرفا وانت خبير بان القائل مصيب فى قوله ذلك ولعل العبارة كما قاله اى واحدا اوفوق الواحد وما قيل زائد من الناسخ والمراد بالواحد المتكلم وحده وبما فوقه هو اذا كان معه غيرا عم من ان يكون ذلك الغير واحدا او اكثر وح يكون كلام الشارح موافقا لما ذكره القائل وعليه كلام المص فانه قال كقولك اقوم فلم يبرزوه مع المتكلم اصلا من حيث كان معه ما يرصدك اليه فيجعله كغيره من المضمرات لان الهمزة تدل على انه للمتكلم المفرد والنون تدل على انه لاحد الاربعة قال فان قلت كيف آتوا به مستترا مع وجود اللبس فيه قلت هذا اللبس مفتقر فى غيره من البارز والمنفصل كقولك ضربت وضربنا وانا ونحن فلان يفتقر مع تحقق الخفة اولى قوله وفى الصفة مطلقا قيل ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والاولى وجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كان اى الضمير مفرد الخ لا سواء كان الصفة والاولى وجب ان يقال

ضميره (واجب نحو الرجال جاءت) بالحاق التاء (اوجاؤا) اى او الرجال بالحاق ضمير الجمع فلا يقال الرجال جاء بترك التاء (غير) (جمع) (المذكر السالم) بالجر على انه صفة للجمع على قول من قال ان لفظ الغير لا يكتسب التعريف بالاضافة الا اذا وقع بين الضدين فى نحو الحركة غير السكون او بتأويل الجمع بالنكرة بان يكون الالف واللام زائدة فيه كما هو عند الفاضل الهندى وقوله (لانه لوكان) علة للاستثناء يعنى انما استثنى الجمع المذكر السالم لانه لوكان اى المسند اليه جمع المذكر السالم (لم يجز تأنيثه) اى تأنيث فعله اصلا سواء كان مسندا الى ظاهره او الى ضميره (فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت) بل يقال جاء الزيدون والزيدون جاؤا (مطلقا) اى هذا الحكم للجمع اطلق مطلقا (اى سواء كان واحدة) اى واحد ذلك الجمع (مؤنثا) حقيقيا نحو اذا جاءك المؤمنات) فانه جمع مؤنث سالم مفرده مؤنث (او كان واحده (مذكرا) حقيقيا (نحو جاءت الرجال) وقوله (حكم ظاهر غير) (المؤنث) (الحقيقى) بالرفع خبر المبتدأ الذى هو قوله وحكم ظاهر الجمع اى حكم ظاهر الجمع مثل حكم الاسناد الى الاسم الظاهر الغير الحقيقى ثم فسر ذلك الحكم بقوله (فانت بالخيار) ثم فسر الخيار بقوله (ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال) ثم شرع فى بيان حكم الاسناد الى ضمير العاقلين فقال (وضمير) بالرفع مبتدأ وتوسيط الشارح قوله (جمع الذكور) لبيان موصوف قوله (العاقلين) اى جمع المذكر العاقل وقوله (من جموع التكسير) تفسير وبيان بان العاقلين مخصوص بقوله (غير) (جمع) (المذكر السالم) وانما استثنى جمع المذكر السالم من هذا الحكم (فانهم) اى العرب (اذا جمعوا سالما) اى اذا ارادوا ان يجمعوا العاقلين بالواو والنون (فان ضميرهم) اى الضمير الراجع الى ذلك الجمع (الواو لاغير) اى لاغيره من هى ونحوه (يقال الزيدون جاؤا ولا يقال) الزيدون (جاءت) وهذا الحكم مخالف للحكم الذى يجئ فقوله وحكم ظاهر الجمع مبتدأ وقوله (فعلت) خبره بحذف المضاف (اى) حكم (ضمير فعلت وهو) اى ذلك (الضمير المستكن) اى الذى كان مستكنا (فيه) اى فى لفظ فعلت وقوله (المقرون) بالرفع صفة المستكن اى الضمير المستكن الذى كان مقرونا (بالتاء الساكنة) حال كون تلك التاء (للتأنيث) وحال كون ذلك التأنيث (بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت) فان جاءت اسند الى الضمير المؤنث المفرد المستكن تحته الراجع الى الرجال بتأويل الجماعة اى جماعة الرجال جاءت قوله (وفعلوا) معطوف على قوله فعلت (اى) حكمه كذلك (ضمير فعلوا يعنى) بالضمير (الواو) وهو الضمير البارز لا المستكن كما كان فى فعلت ولا تأويل ههنا كما فى فعلت يقال الزيدون جاؤا وانما قالوا كذلك لانه هو الاصل (لكونها) اى لكون كلمة الواو (موضوعة لهذا النوع من الجمع) وهو نوع جمع المذكر للعاقلين ثم شرع فى بيان الجمع المكسر المؤنث وفى الجمع من غير العقلاء فقال (والنساء) وهو جمع المؤنث المكسر (والايام) وهو الجمع من غير العقلاء فقوله والنساء مبتدأ وخبره ماسيجئ من قوله فعلت وفعلن (اى ضمير

سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة اومؤنثة لانه لايصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا اوغيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى وليس بشئ لان قول المص سواء كانت اسم الفاعل لايشعر بكون مطلقا حالا من الصفة لفساد المعنى وايضا المضمر فى قوله وسواء كان مفردا لايكون الضمير لذلك ايضا بل هى الصفة كيف والعبارة فى بعض النسخ هكذا وسواء مفردا قوله والا لاوجب ان يقال سواء كانت مفردة اومثناة هذا م لان المراد من المفرد والمثنى ذاتهما اوماصدقا عليه اى سواء كانت هذه الشئ اوذلك الشئ وانما يلزم ماقاله لوكان المراد بهما المفهوم ليس فليس وكونه ظرفا بمعنى زمانا مطلقا بعيد من الاعتبار بل الظاهر المتبادر كون التقدير ويستتر فى الصفة استتارا مطلقا قال المص انما جئت بمطلقا ليفيد ان الضمير المرفوع لايكون فى الصفة الا مستترا كقولك زيد